

السياسات الخارجية الأوروبية

هل ما زالت أوروبا مهمة؟

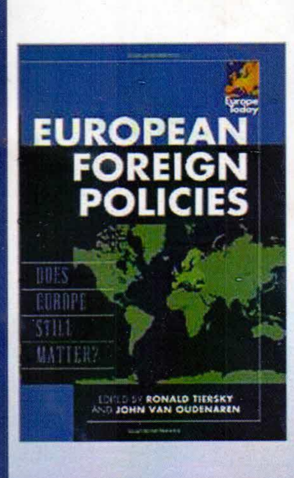
تحرير: رونالد تيرسكى

چون ڤان أودينارن

ترجمة: طلعت الشايب

2847





مرجع بالغ الأهمية لكل من يريد أن يفهم كيف يعمل - أو لا يعمل - الاتحاد الأوروبى فى عالم اليوم، وأسباب ذلك؛ فمن خلال خلفية تاريخية شارحة، ومنظور جيوپوليتيكى واسع للسياسات الخارجية الأوروبية المعاصرة، تلقى الأبحاث التى شارك فى كتابتها نخبة من الخبراء والمتخصصين الضوء على علاقات القارة - القديمة والجديدة - بالقوى العالمية الرئيسية الأخرى، بما فى ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين والشرق الأوسط، كما تتناول قضايا مهمة، مؤثرة فى تلك السياسات، مثل الأمن والسلاح والتعاون المتبادل والأزمات المالية العالمية وشئون البيئة، وذلك فى عالم جديد مختلف جذريًا عن عالمى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما كانت أوروبا قلب القوة الجيوسياسية الكونية والعلاقات الاقتصادية والمالية العالمية.

هل ما زالت أوروبا مهمة مثلما كانت فى الماضى؟ وإن كانت كذلك، فهل هناك ما يدل على أنها ستبقى مهمة فى المستقبل؟ هل يستطيع الاتحاد الأوروبى أن يحل تناقضاته الداخلية أم تراه مرشحًا للانفجار من الداخل؟ أسئلة مهمة تحاول الدراسات التى يتضمنها هذا المرجع أن تجد إجابة عنها.

تصميم الغلاف: أيمن أمين

السياسات الخارجية الأوروبية

هل ما زالت أوروبا مهمة ؟

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2847
- السياسات الخارجية الأوروبية: هل ما زالت أوروبا مهمة؟
- رونالد تيرسكى، وجون فان أودينارن
- طلعت الشايب
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:
European Foreign Policies:
Does Europe Still Matter?
By: Ronald Tiersky and John Van Oudenaren

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

السياسات الخارجية الأوروبية

هل مازالت أوروبا مهمة ؟

تحـــرير : رونالد تيــرسكى
چون ڤان أودينارن
ترجــمــة : طلعت الشــايب



2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

السياسات الخارجية الأوروبية . هل مازالت أوروبا مهمة ؟
تحرير : رونالد تيرسكى؛ جون ڤان أودينارن؛ ترجمة : طلعت الشايب
ط١، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦
٤٨٠ ص ، ٢٤سم
١ - أوربا - العلاقات الخارجية.
(أ) تيرسكى، رونالد (محرر)
(ب) أودينارن، جون ڤان (محرر مشارك)
(جـ) الشايب، طلعت (مترجم)
(ب) العنوان ٣٢٧,٤

رقم الإيداع ٢٠١٦/١١٦٤٠
الترقيم الدولي 8 - 0699 - 92 - 977 - 978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تصدير

ينطوى هذا الكتاب على أسئلة ملحة عن مستقبل أوروبا. أوروبا يمكن أن تكون أكثر من مصدر تأثير كبير فى النظام العالمى، فلماذا ليست كذلك؟ أوروبا ينبغى أن تتحمل المزيد من المسئولية عن السلام والأمن العالميين، فلماذا لا تفعل؟ الأوروبيون يجب أن يفهموا أن مصلحتهم الخاصة تكمن فى السعى نحو نفوذ عالمى أوسع والتزامات كونية أكثر قوة، فلماذا لا يفعلون؟

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم الأرضية الچيوسياسية والتاريخية اللازمة لفهم تأثير أوروبا العالمى فى القرن الحادى والعشرين، وهو مفيد لأساتذة التاريخ كمنهج مستقل لدراسة السياسة الخارجية أو السياسة المقارنة الأوروبية، كما يمكن الاستعانة به، إلى جانب كتابنا الآخر الأكثر شمولية "Europe Today"، كأساس لدورة دراسية من فصلين لمدة عام، ونتمنى أن يجده زملاؤنا الأكاديميون والقراء العاديون مفيدا.

يلقى الكتاب نظرة فاحصة من منظور واسع، كما يضم فصولا عن الدول الأوروبية الأكثر نشاطا فى مجال العلاقات الخارجية، وعن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى، بالإضافة إلى فصول أكثر شمولا عن علاقات أوروبا بكل من الولايات المتحدة وروسيا والصين والشرق الأوسط، وفصلا عن أوروبا والعولمة.

تعيش دول وشعوب أوروبا اليوم فى ظل نظام عالمى مختلف تمام الاختلاف عنه فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما كانت القارة قلب القوة الچيوسياسية العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية؛ أما أحد أسباب التدهور فكان ذلك التدمير الذاتى الذى ألحقته القارة الغنية بنفسها، فى حروب القرن العشرين الدموية التى لم يسبق لها مثيل؛ أما السبب الثانى فكان ذلك الظهور المتزامن لقوى عظمى جديدة:

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أولا، ثم الصين لاحقا، ثم تزايد عدد الدول.. مثل الهند والبرازيل.

أوروبا اليوم، من بعض الجوانب، قوة إقليمية فى النظام العالمى، ولكن إذا كان ذلك واقعا وأساسا بالمعنى الجيواستراتيجى، فمن الصحيح كذلك أن الاتساع الجغرافى لأوروبا والثقل الجيوسياسى فى القارة الأورو-أسيوية قد تزايد مع الاتساع الكبير للاتحاد الأوروبى من ست دول فى البداية (فى ١٩٥٨)، إلى سبع وعشرين دولة (فى ٢٠٠٩). (روسيا، أهم الأجزاء التى بقيت من الاتحاد السوفيتى السابق، هى الأكثر تأثرا باتساع الاتحاذ الأوروبى)، وفى نظام اقتصادى ومالى معولم، فإن منطقة الاتحاد الأوروبى ذات الإنتاج المحلى الكبير فى العالم، والكثير من الأسواق المالية وأسواق العمل الأهم فى العالم قد عادت، سواء أحبت ذلك أم لا، إلى نظام دولى تنافسى، أصبح للسعى إلى المصلحة الاقتصادية الذاتية فيه سياسة خارجية جديدة ومتضمنات جيواستراتيجية. لقد أصبحت الجوانب الجيوسياسية والجيواقتصادية متداخلة على نحو مستمر، فى صراع تنافسى أوسع على مستوى العالم، صحيح أن الحروب بين الدول أصبحت نادرة، ولكن الموازين التجارية وأسعار الصرف و - حتى - المنافسة بين الشركات، أصبح لها أهمية كبيرة فى موازين القوة السياسية.

أما كيف سيكون تصرف الأوروبيين إزاء هذه المنافسات المتداخلة فليس واضحا بالمرة. البندول التاريخى لصعود وسقوط الإمبراطوريات والدول حقيقى، وفى الوقت نفسه فإن قدرة الدول القديمة على التجدد وخلق هياكل سياسية جديدة أصبحت أقل، وأوروبا هى أهم حالة دراسية فى هذا السياق. إن عملية التكامل الأوروبى بالغة الأهمية من أجل تطوير الحياة السياسية العالمية، وذلك لأنها عملية طوعية أو ديمقراطية لاتحاد دول، أدركت أنها ذات مصير مشترك. الاتحاد الأوروبى ليس إمبراطورية، بل ينبغى أن يوصف باعتباره شبه دولة (a semistate)، أو دولا. من الأفضل اعتباره هجين فيدرالية/ كونفدرالية من مجموعة دول - أمة (nation-states)، صالحها القومى وسيادتها القومية هى المادة اللاصقة التى تمسك بالبناء ملتحما وهى القوة الدافعة فى ذات الوقت.

هذا الغراء أو اللاصق الذى يجعل الاتحاد الأوروبى متماسكا ملتحما هو فى الأساس اقتصادى ومالى: السوق الواحدة والنظام الاقتصادى والمالى. الجوانب الاقتصادية سهلة، على الأقل مقارنة بالجوانب السياسية. المصلحة القومية فى صنع السياسة الخارجية هى القوة الأكبر التى تعمل على تراجع التكامل جزئيا، ذلك لأن من الصعب التوفيق بين المصالح القومية إلى حد ما، ولكن السياسة الخارجية فى آخر الأمر مسألة طموح استراتيچى وإرادة سياسية، تتصارع فيها الرغبة السيكولوچية فى تحمل المسئولية، مع مزايا تجنب الجهد والتضحية على نحو مستمر.

***

وفى النهاية، يود المحرران أن يتقدما بخالص الشكر – مرة أخرى – للسيدة سوزان مك إيكرن Susan McEachern من دار نشر Rowman & Littlefield Pubishers التى كانت خير صديق لسلسلة Europe Today بالكامل بما فى ذلك هذا الكتاب، وللسيد ألدن بيركنز – Alden Perkins، المحرر الأقدم فى دار Rowman & Littlefield ولكل من ليليا كلبورن – Lilia Kilburn ونيكول زو – Nicol Zhou اللتين قامتا بإعداد الفهرست.

رونالد تيرسكى و چون ڤان أودينارن

Tiersky and John Van Oudenaren

Amherst, Massachusetts and Bethesda, Mary Land

الفصل الأول

مقدمة: أوروبا والنظام الچيوسياسى

(رونالد تيرسكى)

Ronald Tiersky

تاريخيا، كانت جغرافيا دولة، هى نقطة البداية دائما فى علاقاتها الدولية، فهى التى تصنع حدودها، وكثيرا من معضلاتها الاستراتيچية، وعناصر مصالحها القومية الضرورية لسيادتها الخارجية. وبالرغم من البساطة الخادعة التى تبدو على هذا المبدأ، فإنه يفسر الكثير من الشئون الدولية فى أوقات وأماكن كثيرة عبر القرون، يضاف إلى ذلك أن الچيوسياسة – Geopolitics (*) هى أساس النظام الدولى من جوانب عدة.

لقد كانت الجغرافيا فى أوروبا التاريخية أكثر من غيرها، هى التى تحدد العلاقات الخارجية، فأية دولة تظهر على الخريطة كان عليها أن تتوقع حلفاءها وأعداءها وأصدقاءها، بالإضافة إلى أشكال تجارتها وتبادلاتها الثقافية، وعليه يمكن أن نقول: إن الجغرافيا كانت دائما هى قضاء أوروبا وقدرها(١) .

جوهر الچيوسياسة الأوروبية

* الإرث التاريخى

فى ميزان القوى الأوروبى فى القرن التاسع، كان لكل دولة من الدول القوية مكان أو دور خاص يعتمد على الجغرافيا والقوة الاقتصادية، تستمد منه استراتيچية

(*) سنترجم *Geopolitics* بـ «الچيوسياسة» بدلا من "الچيو پوليتيكا" أو " الچيو پوليطيقا" كما يترجمها آخرون .

سياستها الخارجية القومية، فبريطانيا بموقعها فى الجانب المقابل لفرنسا عبر القنال الإنجليزى، أصبحت هى القوة الموازنة البعيدة عن الشاطئ التى تلعب دور التحالف المتناوب مع أنظمة الحكم الكبيرة فى القارة، لكى تحول دون قيام أى منها بتحقيق هيمنة چيوسياسية. بريطانيا، مثل القوى الأخرى فى هذا التوازن السياسى الفاقد لحس المسئولية الأخلاقية، لم يكن لها أصدقاء أو أعداء دائمون، وإنما كانت هناك مصالحها القومية فحسب.

على مدى معظم القرن التاسع عشر، رغم أن فرنسا كانت قوة فى حالة اضمحلال بعد هزيمة نابوليون فى ١٨١٤، كانت تبدو كبيرة جدا بالنسبة لجارتها ألمانيا، إذ إنّ الأخيرة كانت ماتزال كيانات مبعثرة فى مئات من المقاطعات أقواها بروسيا. مسترشدة بالعبقرية الاستراتيچية للمستشار "أوتو ڤون بسمارك Chancellor Otto von Bismarck"، خلقت عبر حروب عدة، الدولة الألمانية الحديثة فى شكل الإمبراطورية الثانية فى ١٨٧١.

بعد ذلك، كان صعود القوة الألمانية يمثل خطرا دائما على جيرانها الجغرافيين وأولهم فرنسا. "فى حياة رجل واحد"، كتب الزعيم الفرنسى "شارل ديجول Charles de Gaulle" فى "مذكرات الحرب" – " War Memoirs أن فرنسا وألمانيا دخلتا الحرب ثلاث مرات – ١٨٧٠ و ١٩١٤ و ١٩٤٠ ، وفى الشرق كان على النظرة الروسية الاستراتيچية أيضا أن يكون تركيزها على خطر النزعة التوسعية الألمانية. وهكذا، فى الحرب العالمية الأولى تحالفت روسيا مع فرنسا وبريطانيا مع غرب ألمانيا؛ وبمجرد أن أدخل الرئيس وودرو ويلسون – Woodrow Wilson البلاد فى الصراع فى ١٩١٧، كانت الولايات المتحدة وروسيا حلفاء كذلك. فى الحرب العالمية الثانية، بالرغم من الثورة البلشفية – Bolshevik Revolution وقدوم الشيوعية الستالينية، انضم الاتحاد السوڤيتى إلى بريطانيا والولايات المتحدة (وكذلك حركة المقاومة الفرنسية بقيادة ديجول) لكى يلحقوا الهزيمة بألمانيا، الرايخ الثالث – the Third Reich هذه المرة.

كانت "المشكلة الألمانية" دائما فى القلب من الكوارث الأوروبية، وإلى جانب السياسات المتطرفة، كانت الحدود أحد عناصرها المهمة. الألمان أنفسهم كانوا يتحدثون

عن ألمانيا باعتبارها "دولة الوسط"، إذ كان لها - ومازالت إلى اليوم - حدود دولية أكثر من أى دولة أخرى؛ والحدود كما هو معروف تستدعى الصراع، وخاصة تلك التى لا تكون ناتجة عن خطوط تقسيم واضحة مثل البرانس - Pyrenees التى تفصل فرنسا عن إسبانيا. وضع پولندا الچيوسياسى، على نحو خاص، كان صعبا لأنها كانت محصورة بين ألمانيا توسعية لدرجة التعصب وروسيا توسعية كذلك. لم يكن غريبا أن يكون مصير پولندا كارثيا منذ تجزئتها ثلاث مرات (١٧٧٢ و ١٧٩٣ و ١٧٩٥) حتى الحربين العالميتين فى القرن العشرين.

بدءا من أول استخدام للطائرة المقاتلة فى الحرب العالمية الأولى، انطوت قرون عدة من الحروب الأوروبية "القارية والمحلية" فى مدى عقود قليلة، ببزوغ عهد جديد من العلاقات الدولية أو العالم الچيواستراتيچى المعاصر. العلاقات الدولية القائمة على أساس چيوسياسى مستمرة، ولكن الأنماط المعروفة من الحرب والسلام، والتجارة والمال، والإرهاب وتجارة المخدرات، أصبحت معولمة؛ وفى عالم الحسابات الاستراتيچية الكونية هذا، ظهرت أنماط من القوة والضعف الاقتصادى واندمج العالم الچيو اقتصادى مع السياسة الخارجية بالمعنى التقليدى للمصطلح.

من جوانب عدة، من الصعب الفصل بين العالمين الچيوسياسى والچيواقتصادى، فالاقتصاد القومى القوى كان دائما أساس سياسة خارجية فعالة، أى أن الچيو اقتصاد(*) "geoeconomy" ضرورة لنجاح أى دولة كبيرة نجاحا شاملا.

إبان الحرب الباردة التى تلت الحرب العالمية الثانية، كانت المنافسة والخصومة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتى هى ما يشكل خطوط الصدع الرئيسية فى العلاقات الدولية. كلاهما كان قوة عظمى ذات نفوذ كونى.

خاضت الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية معارك بحرية وجوية متفرقة فى أرجاء الكوكب ضد كل من اليابان وألمانيا النازية؛ وفى العقود التالية كانت متورطة - بمعنى الكلمة - فى حروب مختلفة فى أنحاء العالم من نصف الكرة الغربى إلى نصف

(*) المقصود بـ" الچيو اقتصاد geoeconomy الاقتصاد الذى يعتمد على عوامل بيئية - جغرافية .

الكرة الشرقى، ومن شمال الكون إلى جنوبه. الاتحاد السوفيتى، القوة العظمى نظريا، وصاحب القدرة على الوصول إلى أى مكان فى الكون اعتمادا على الأسلحة النووية، كان فى حقيقة الأمر قوة چيوسياسية تقليدية هائلة يدعمها اقتصاد تستر هشاشته قوة عسكرية ضخمة.

فى أواخر أربعينيات القرن الماضى، صنع السوفيت إمبراطورية ستالينية فى أوروبا الشرقية المتاخمة، وكانت دول الكتلة السوفيتية تلك تشكل عازلا استراتيچيا بين الاتحاد السوفيتى وأوروبا الغربية، وعبر المحيط الأطلنطى اشتركت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فى منظمة حلف شمال الأطلنطى – North Atlantic Treaty Organization (NATO)، الذى كان رادعا عسكريا وسياسيا، يحمى فى الوقت نفسه أوروبا الغربية من موسكو، مثلما يهدد الأخيرة ولو بشكل ضمنى على الأقل. كانت أنظمة الكتلة السوفيتية بمثابة دول صديقة وجزءا من كتلة شيوعية أوسع (كانت تضم آنذاك الصين وفيتنام وغيرهما)، وكان هدفها النهائى طبقا للأيديولوچية الشيوعية هو الثورة العالمية.

* التكامل الأوروبى بعد الحرب والچيوسياسة الأوروآسيوية.

تمثل عملية التكامل الأوروبى المستمرة منذ خمسين سنة إلى الآن، إنجازا چيوسياسيا مهما. التوسع الجغرافى للاتحاد الأوروبى(*) – European Union (EU)، أعاد تشكيل الهيكل السياسى للقارة الأوروبية على نحو غَيَّر چيوسياسة القارة الأوروآسيوية الأوسع، عبر منطقة روسيا/ البحر الأسود/ القوقاز بالاتجاه نحو آسيا الوسطى.

بدأ التكامل الأوروبى الحقيقى بقيام ست دول بعقد معاهدة روما – Treaty of Rome فى ١٩٥٧ لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية – European Economic Community (EEC) هذه الدول الستة (فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول الـ Benelux الثلاثة) كانت قد أنشأت قبل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب – European Coal and Steel Community التى بدأت عملها فى ١٩٥٢ التوسعات المتوالية لـ EEC هى التى أدت

(*) الاتحاد الأوروبى مستخدم هنا باعتباره يتضمن كل مؤسساته السابقة كذلك.

فى ١٩٩٢ إلى الاتحاد الأوروبى – EU الذى نعرفه اليوم وذلك بعد توقيع الاتفاقية الخاصة بالاتحاد الأوروبى Treaty on European Union المعروفة بـ "معاهدة ماسترخت – Maastricht Treaty". بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، استوعب الاتحاد الأوروبى دول الكتلة السوفيتية التى تحررت، موحدا بذلك القارة الأوروبية الجغرافية، وكانت أوروبا تلك "كاملة وحرة" كما وصفها آنذاك الرئيس الأمريكى "جورج إتش دبليو بوش – George H.W. Bush".

كان تكامل الدول الأوروبية أمرا معقولا لأربعة أسباب، أولا: كان التعافى الاقتصادى والرخاء مطلبين ضروريين. مجموعة الفحم والصلب التى جاءت على إثر "مشروع مارشال – Marshall Plan" دشنت ثلاثين سنة – دون توقف – من النمو الاقتصادى فى أوروبا الغربية. ثانيا: ألمانيا الغربية الجديدة، التى من البداية لم تكن تحظى بالثقة لأنها كانت (مع ألمانيا الشرقية) خليفة الرايخ الثالث، قد رست أخيرا بثبات ضمن أوروبا الغربية الديمقراطية، وكان نظامها الديمقراطى الجديد ضمانا ضد القوى المتطرفة، ثالثا: كان تكامل أوروبا الغربية والحماية العسكرية الأمريكية رادعا للاتحاد السوفيتى عن سياسة التوسع، رابعا: قوّى تطور السوق الاقتصادية الداخلية للاتحاد الأوروبى فى التسعينيات تنافسية أوروبا الاقتصادية والمالية فى عصر العولمة.

ومثلما كان الأمر تماما إبان الحرب الباردة، فإن مشكلة أوروبا الأمنية الأبرز اليوم هى روسيا. أحد أسباب استمرارية مشكلة روسيا بالنسبة لأوروبا هو أنها النتيجة المفارقة لنجاح اتساع رقعة الاتحاد الأوروبى، ما جعل حدوده الشرقية تتماس مع الحدود الغربية لروسيا مباشرة؛ ومن وجهة نظر موسكو فإن العازل الأمنى لروسيا أيام الحرب الباردة لم يختف فحسب، ولكن دول الكتلة السوفيتية السابقة عدائية بطبيعتها وغير مطمئنة بالنسبة لنوايا موسكو الجيوسياسية، فى الوقت نفسه الذى تتمحور فية سياسات روسيا الداخلية حول هدف إعادة صنع الدولة لتكون قوة عظمى، وهناك سبب آخر وهو أن حدود الاتحاد الأوروبى مع روسيا هى الأخرى بمثابة خط تقسيم اقتصادى، فباستثناء العدد القليل من المدن الروسية الغنية مثل موسكو وسان بطرسبورج، فإن متوسط دخل الفرد من إجمالى الناتج القومى أقل نسبيا منه فى

معظم الدول الشيوعية السابقة فى الاتحاد الأوروبى. إزاء هذا الوضع يشعر معظم الشعب الروسى - وليس القيادات فحسب - بالمهانة من جراء ما حدث لقوة كانت عظمى ذات يوم.

بالرغم من ذلك، فإن مشكلات الاتحاد الأوروبى مع روسيا اليوم لا تتضمن أخطارا عسكرية، على خلاف الفترة السوفيتية السابقة. على سبيل المثال، بالرغم من احتجاجات موسكو، فإنه حتى فكرة الولايات المتحدة لتركيب نظام مضاد للصواريخ فى الجمهورية التشيكية وبولندا فى مواجهة الأخطار المبهمة لهجوم صاروخى من إيران (كما اقترحتها إدارة "چورچ دبليو بوش".وتخلت عنها إدارة "أوباما"، لم تكن تمثل خطرا على روسيا. القيادات الروسية رفضت الإكراه بالتهديد الچيوسياسى الضمنى "لن تستطيعوا إيقافنا"، الذى كانت تنطوى عليه الفكرة، والذى كان يذكر بمحاولة روسيا نفسها تهديد الأوروبيين الغربيين عن طريق نشر الصواريخ فيما يعرف بأزمة الصواريخ الأوروبية فى ١٩٧٩ - ١٩٨٣.

بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبى، هناك كذلك خطر الإكراه بتهديد سياسى وليس بتهديد عسكرى، فحرب روسيا القصيرة، مع چورچيا فى ٢٠٠٨، والتى لم تكن متوقعة فى أوروبا، كانت عملية عسكرية بالتأكيد، إلا أن روسيا من الصعب أن تفكر فى حرب ضد منطقة الاتحاد الأوروبى، التى هى منطقة حلف شمال الأطلنطى فى الوقت نفسه. ما يقلق دول الاتحاد الأوروبى هو استغلال روسيا لوضعها كمورد رئيسى للغاز الطبيعى. وبينما تؤكد موسكو لأوروبا أن روسيا ستظل موردا للطاقة، يمكن الاعتماد عليه، إلا أن إمدادات الغاز انقطعت عدة مرات فى السنوات القليلة الماضية بسبب الصراعات بين روسيا و أوكرانيا دولة الترانزيت الرئيسية لخطوط الغاز. القضية الكبرى هى أن روسيا تريد تأديب أوكرانيا لأنها المتراس الأخير فى مجال النفوذ الچيوسياسى السابق لها؛ وفى حال تمكن أوكرانيا من الخروج من تحت نفوذها، ربما عن طريق الانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى، فإن هاجس حالة الدولة العظمى الذى مازال يسيطر على روسيا، سوف يتلقى ضربة قاتلة.

وضع روسيا، على المدى الطويل، أضعف من وضع الاتحاد الأوروبى. أوروبا هى السوق الرئيسية لصادراتها. روسيا لابد من أن تبيع نفطها وغازها، وصادراتها من الطاقة – لسوء الحظ – هى عامل النجاح الرئيسى لمجمل الاقتصاد. هكذا، لابد لروسيا من أن تمارس توازنا دقيقا فى سياستها الخارجية، يمكن أن تخسر فيه، إما بسبب فرط المهارة أو لعدم وجود ما يكفى منها فى تعاملها مع أوروبا الغربية. أما من ناحية الاتحاد الأوروبى، فإن الدول المستوردة الرئيسية، وفى مقدمتها ألمانيا (صاحبة الاقتصاد الأكبر فى الاتحاد)، فلابد لها من أن تتجنب الصراع فيما بينها حول السياسة تجاه روسيا، إذا حاولت موسكو إحداث الفرقة وهزيمتها عن طريق مكافأة المتعاونين ومعاقبة سواهم.

متورطة فى علاقاتها مع الاتحاد الأوروبى، تريد موسكو، فى إطار أوسع، أن تتجنب أن تكون مطوقة تماما ومعزولة سياسيا من قبل الاتحاد الأوروبى وحلف عسكرى (الناتو) شبه معاد من جهة الغرب، وخلافات فى الشرق مع إيران والهند وقبلهما الصين. إبان الحرب الباردة، كان يقال – وبحق – إن "روسيا ليس لها أصدقاء"، ويمكن أن ينتهى الأمر بها وهى فى الموقف نفسه فى القرن الحادى والعشرين.

* الاتحاد الأوروبى والاتحاد من أجل المتوسط.

فى يوليو ٢٠٠٨، وبمبادرة فرنسية، أنشئ ما يسمى بـ "الاتحاد من أجل المتوسط – Union for the Mediterranean (UM)"، وهو أحد ترتيبات الشراكة المتعددة للاتحاد الأوروبى خارج حدود دوله. هذا الاتحاد من أجل المتوسط عبارة عن اتفاقية اقتصادية تجارية سياسية، تضم دول الاتحاد الأوروبى ودولا من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فيما يشبه حلقة حول ساحل البحر الأبيض المتوسط.

بالرغم من أن هذا الاتحاد ليس أكثر من تصور عام فى الوقت الحاضر، فإن هدفه الچيوسياسى الأوروبى ظاهر للعيان. الاتحاد الأوروبى والاتحاد من أجل المتوسط

دائرتان متداخلتان تجتذبان الدول الأكثر فقرا والأقل استقرارا إلى داخل إطار مصمم من أجل حفز النمو الاقتصادى والتطور الديمقراطى فى الشمال الأفريقى والشرق الأوسط. أساسا، لا يبدو أمل فى الأفق أمام تلك الدول لعضوية الاتحاد الأوروبى، ولكن حقيقة وجود علاقة تفضيلية مع دول الاتحاد الأوروبى تعود عليها بفوائد اقتصادية وسياسية قد يحفز بعض الحكومات غير الليبرالية على التطور. الاستراتيجية، بعبارة أخرى، تشبه إلى حد كبير توسع الاتحاد الأوروبى شرقا فى ٢٠٠٤ باستثناء العضوية. على المدى الطويل، يمكن أن يتصور الخيال الچيوسياسى وضعا يتداخل فيه الاتحاد الأوروبى والاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الأفريقى كشبكة إقليمية واحدة فى نظام حكم كونى أفضل؛ وبقدر ما قد يبدو ذلك جذابا على خريطة، فإن أى شبه بينه وبين الواقع مازال أمرا بعيدا.

★ الاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلنطى (NATO)

اتساع الاتحاد الأوروبى بعد الحرب الباردة، ليس مُنْبَتَّ الصلة بالاتساع المماثل فى عضوية حلف شمال الأطلنطى. هذا الاتساع المزدوج، كما يطلق عليه، زاد عضوية الحلف من ١٩ دولة إلى ٢٨ دولة، وعضوية الاتحاد من ١٥ دولة إلى ٢٧ دولة. توسعات "الناتو" الشمالية التى بدأت فى ١٩٩٩ سبقت الاتساع الشرقى الكبير للاتحاد فى ٢٠٠٤، الذى جاء بدول أوروبا الوسطى والشرقية – Central and Eastern Europe (CEE)، التى كانت ضمن الكتلة السوفيتية فى السابق. المجيء بهذه الدول لتكون ضمن الاتحاد الأوروبى، والذى كان يعنى أن الولايات المتحدة أصبحت ضمانهم الأمنى الأساسى، كان شأنا بسيطا مقارنة بكل التغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية التى كان على دول أوروبا الوسطى والشرقية الأقل نموا أن تجربها، لكى تفى بشروط ومتطلبات الاتحاد الأوروبى.

عضوية الاتحاد الأوروبى يمكن أن تكمل وتتمم عضوية حلف شمال الأطلنطى، بأن ترسى دولة ما على نحو أكثر رسوخا فى الغرب، وبعيدا عن متناول روسيا، أو

لتكون بديلا عنها فى حالات معينة. ابتداء من ٢٠٠٩ هناك ٢١ دولة لديها عضوية كل من الاتحاد والحلف، وهناك دول أخرى كثيرة لديها عضوية أحدهما. (حالة تركيا، وهى أحد متاريس الحلف القديمة وتسعى إلى عضوية الاتحاد منذ فترة طويلة، هى أهم وأصعب الحالات فى هذا السياق).

كلما كانت عضوية حلف شمال الأطلنطى أو الاتحاد الأوروبى افتراضا خطرا بالنسبة لدولة بعينها، فإن عضوية أحدهما إلى جانب ارتباط خاص بالآخر، يمكن أن تكون حلا فعالا من الناحية السياسية، مع اعتبار رد فعل روسيا مسألة واضحة. على سبيل المثال، قد تكون روسيا على استعداد لأن تسلم بانضمام أوكرانيا وچورچيا إلى الاتحاد الأوروبى، لأن مصلحتها (أى مصلحة روسيا) هى أن ترى حكومات الاتحاد لا تعتبرها خصما دائما؛ ومن ناحية أخرى فإن روسيا يمكن أن تعتبر عضوية حلف شمال الأطلنطى بالنسبة لأوكرانيا، وهى الدولة المهمة الوحيدة الباقية خارج عضوية الحلف فى الجوار القريب من روسيا، عملا عدائيا استراتيچيا من جانب الغرب.

× أوروبا والولايات المتحدة

كان نفوذ الولايات المتحدة فى الشئون الأوروبية دائما حزمة من المنافع والأضرار بالنسبة للأوروبيين. أثناء الحرب الباردة، كانت هناك مظاهر وشواهد عدة من سياسة خارجية أوروبية شبه مستقلة، مثل تلك فى فترة رئاسة ديجول – de Gaulle فى فرنسا (١٩٥٨ – ١٩٦٩)، ومرحلة السياسة الشرقية Ostpolitik فى سياسة ألمانيا الغربية الخارجية فى عهد المستشار "ڤيلى برانت – Chamcellor Willy Brandt (1969 - 1972)"، ولكن بشكل عام، فإن حماية الولايات المتحدة ضد النفوذ السوڤيتى، كانت تحد أحيانا من المحاولات الأوروبية للاستقلال الذاتى الدبلوماسى وأحيانا تكبحها، والمثال الأكثر تعبيرا عن ذلك هو أزمة الصواريخ الكوبية فى أكتوبر ١٩٦٢ الرهان المغامر لـ "خروشوف Khrushchev" بنصب صواريخ نووية فى كوبا اضطر حتى "ديجول"، للكشف عن نياته: وفى النهاية وقفت فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة. فى نظر

"ديجول"، كانت أزمة الصواريخ الكوبية مخيبة للآمال على نحو خاص لأنها فرضت اختيارا بين الشرق والغرب، نفس الاختيار الذى كان على وفاق "ديجول" المنفرد مع روسيا أن يتجنبه. بالنسبة لـ "ديجول"، فرضت أزمة الصواريخ "عودة إلى يالطا" أى إلى أوروبا موروطة، وعالة تعتمد على غيرها، ومنقسمة إلى كتلتين تسيطر على كلتيهما قوة عظمى.

فى السنوات العشرين التى تلت الحرب الباردة، تلاشت الحاجة الأوروبية القديمة إلى حماية الولايات المتحدة، وبالرغم من ذلك بدأت نظرة استراتيجية أوروبية جديدة تتشكل ببطء. الاعتماد على الآخرين، وهو ما كان ضروريا ذات يوم، أصبح بكل بساطة نوعا من الإدمان، وحقيقة الاستقلال يصبح من الصعب فهمها.

فى السنوات الأخيرة، نمت وتطورت العلاقات بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة إلى حد ما. واشنطن اعتادت على التقليل من أهمية العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبى باعتبارها فى مواجهة مع العلاقات الثنائية مع معظم الحلفاء الأوروبيين المهمين مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا. اليوم، تتعامل الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبى على المستوى الرسمى، ولكن دون كثير من الادعاء بأن الاتحاد الأوروبى نفسه فاعل فى السياسة الخارجية والشئون الاستراتيجية. محاولات بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة كانت باستمرار، مخيبة للآمال. فى رحلات لهما إلى بروكسل، كان الرئيسان الأمريكيان "چورچ دبليو بوش" و "باراك أوباما" حريصين على زيارة المقرات الرئيسية للاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلنطى، إلا أنها كانت مجرد زيارات مجاملة.

السياسة الخارجية الأوروبية والسياسات الخارجية الأوروبية

* ثلاثة أنماط من القوة

عند تناولنا لتأثير الاتحاد الأوروبى فى السياسة الدولية يمكن أن نحدد ثلاثة أنماط من القوة هى القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة التحويلية. التمييز بين القوة

الصلبة والقوة الناعمة الآن موضوع رئيسى فى فكر العلاقات الدولية(٢). القوة الصلبة إكراه، هى قرار الحرب أو السلام أو فرض عقوبات ثقيلة فى وجه الصراع العالمى. القوة الصلبة، كما قال المنظر العسكرى البروسى "كارل ڤون كلاوزڤيتز – Carl von Clausewitz"، هى مواصلة سياسة خارجية ما بوسائل أخرى غير الدبلوماسية والتفاوض. القوة الناعمة تعنى التأثير فى الدول الأخرى لكى تجعلها تقوم بما تريد، بدلا من ترك أى خيار آخر أمامها، فى وجه العمل المعادى. القوة الناعمة تدرك التعاون من خلال قوة الجذب وفوائد الاختيار التفضيلى، ومن خلال عرض الاحتواء السياسى وتوفير مزايا اقتصادية.

فى ممارسة القوة الصلبة، كان الأوروبيون أقل طموحا ونجاحا مما يتمنى دعاة التكامل الأوروبى. القوات العسكرية للاتحاد الأوروبى حاضرة، بعضها يقاتل ولكن معظمها يشارك فى عمليات لحفظ السلام والمراقبة والتدريب فى أماكن كثيرة من العالم، كما هو الحال بالنسبة لـ "الناتو" ضمن قوة المساعدة الأمنية الدولية International Security Assistance Force فى أفغانستان، أو مستقلة بتكليف رسمى من الأمم المتحدة فى كوسوڤو. بالرغم من ذلك فإن الاتحاد الأوروبى فشل فى أن يبرز بنفسه كقوة يمكن الاعتماد عليها، وباتفاق عام لم تبذل الحكومات الأوروبية ما يكفى من جانبها لكى تبنى قدراتها العسكرية.

العراق وأفغانستان هما أهم الحالات فى هذا السياق. الحكومات الأوروبية اختلفت بشدة بخصوص تأييد "إدارة بوش" فى احتلال العراق لإسقاط نظام صدام حسين فى ٢٠٠٣؛ وسواء أكانت حرب العراق مُبَرَّرَة أم لا، فالحقيقة المهمة هنا هى أن فرنسا وألمانيا رفضتها مثلما رفضها الرأى العام الأوروبى؛ ومع الرفض الجزئى من جانب بريطانيا، فإن كفاية المشاركة العسكرية الأوروبية من أجل استقرار وإعادة إعمار العراق بعد الحرب، كانت محل خلاف باستمرار. كذلك كانت المشاركة الأوروبية فى الحرب فى أفغانستان بهدف تدمير "القاعدة" وحرمان "طالبان" من استعادة قوتها، كانت بالمثل موضع خلاف؛ أما الأكثر إثارة فهو أن الفكر الأوروبى كان منقسما حول ضرورة تلك الحرب. فى تعليق شهير، كان أحد الخبراء قد ألمح فى ٢٠٠٣ إلى الخلفية السيكولوجية لتوجه أوروبا نحو استخدام القوة العسكرية بقوله:

الأوربيون مصرون على تناول المشكلات بكثير من التدقيق وقدر أعظم من الحنكة. يحاولون التأثير فى الآخرين بالمكر والمخادعة. إنهم أكثر قدرة على تحمل الفشل وأكثر صبرا عندما لا تأتى الحلول سريعا، إنهم بشكل عام يفضلون الردود السلمية على المشكلات، يفضلون المفاوضات والدبلوماسية والإقناع على القسر والإكراه، وهم أسرع فى اللجوء إلى القانون الدولى والاتفاقيات الدولية والرأى الدولى والتقاضى فى النزاعات... إنهم غالبا ما يهتمون بالإجراءات أكثر من اهتمامهم بالنتيجة، معتقدين أن الإجراءات فى نهاية المطاف ستصبح هى الموضوع(٣).

أيا كان الأمر، فإن الاتحاد الأوروبى يستخدم نمطا ثالثا من القوة خاصا به، وهو إسهام فريد إلى حد ما فى التطور السياسى العالمى. تلك هى قوة الاتساع والعلاقات الخاصة، وهى "قوة تحويلية" أحدثت إصلاحات سياسية واقتصادية جذرية فى تلك الدول التى تريد حكوماتها الانضمام إلى الاتحاد، وعلى استعداد لأن تفى بمتطلبات وشروط ومعايير صعبة.. ضرورية للتأهيل؛ كما أحدثت بعض الإصلاحات فى دول تريد حكوماتها الحصول على مزايا أو إمكانية الوصول التفضيلى إلى اقتصاد الاتحاد الأوروبى، وغير ذلك من الفوائد الاقتصادية. بالنسبة للدول المرشحة لعضوية الاتحاد، فإن هذه المعايير هى وجود مؤسسات سياسية مستقرة ضامنة للديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وحماية الأقليات، واقتصاد سوق فعال قادر على مواجهة التنافسية، ومعايير سوق الاتحاد الأوروبى الموحدة، والقدرة الإدارية على تنفيذ مجموعة قوانين وقواعد الاتحاد الأوروبى الإدارية المعمول بها. أما بالنسبة للدول التى تريد علاقات خاصة مع الاتحاد الأوروبى، فالضغوط من أجل التكيف مع تلك الشروط والمتطلبات أقل حدة، ولكن احتمالات ما يمكن أن يطلق عليه التلوث الإيجابى – Positive Contamination تزداد أهمية مع الوقت. "القوة الأوروبية"، كما يكتب صاحب مصطلح "القوة التحويلية"، "يعتريها الضعف بشكل مستمر... ربما تكون الولايات المتحدة قد غيرت النظام فى أفغانستان، ولكن أوروبا تغير المجتمع البولندى برمته.. من السياسات الاقتصادية وقوانين الملكية إلى معاملة الأقليات ومن تقوم الدولة برعايتهم... أوروبا لا تغير الدول بالتهديد بغزوها: تهديدها الأكبر هو أن تقطع الاتصال بها".

القوة التحويلية لأوروبا هى "التطور الاكثر أهمية فى العلاقات الدولية منذ نشأة الدولة – الأمة"(٤).

ما من شك فى أن ذلك مغالاة فى التقدير، ولكن الحقيقة هى أن الاتحاد الأوروبى يضم اليوم خمسمائة مليون نسمة، إلى جانب مائة وخمسين مليونا آخرين فى دول تتطلع إلى عضويته (مثل تركيا وأوكرانيا). إنه ناد دولى تطلب الدول الأخرى الانضمام إليه وهى تعلم أن متطلبات تلك العضوية تتضمن القيام بإصلاحات صعبة فى الداخل.

* السياسة الخارجية والسياسات الخارجية.

مع تطور ونمو الاتحاد الأوروبى، تطمس تعقيدات عمليات الاندماج بين الدول تلك التمايزات والفروق التقليدية بين السياسات الخارجية والداخلية. حالة الاتحاد الأوروبى، حيث تبدأ السياسة الخارجية وتنتهى السياسة الداخلية، أقل وضوحا حتى من حالة دولة – أمة تقليدية ذات سيادة؛ كما أن هياكل الاتحاد الأوروبى تغير الصلة التقليدية بين السياسة الخارجية والبنية الداخلية، كما تطرحها الأساليب العالمية الواقعية والليبرالية فى تناولها للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

كثيرا ما يتصور الفكر الواقعى فى العلاقات الدولية النظام العالمى شيئا أشبه بمجموعة من كرات البلياردو. من وجهة النظر الواقعية، الدولة منيعة، سيادتها الوطنية تضمن وحدة أراضيها، ولكن الدول تواجه وتزيح بعضها الآخر سعيا وراء مصالحها القومية؛ وإذا كانت العلاقات بين الدول تأخذ شكل الدبلوماسية والتفاوض عادة، فإن تضارب المصالح القومية أحيانا يكون خطيرا بما يكفى لكى يؤدى إلى حرب.

على أنه يمكن تصور السياسة الخارجية كذلك باعتبارها انعكاسا للمجتمع المحلى، وفى هذه الحالة فإن السياسة الخارجية لدولة ما، على الأقل على المدى المتوسط والمدى البعيد، تكون هى التعبير العالمى عن طبيعة مجتمعها الداخلى(٥). وهكذا فإن التصور الدولى الليبرالى للعلاقات الدولية يؤكد أن النظام العالمى سوف يتصف على نحو متزايد بتكونه من طبقات عدة من المصالح القومية المتقاربة والمؤسسات والشبكات

غير الرسمية فى مقابل الدولة المنيعة، وذلك بسبب اتساع نطاق الحكم الديمقراطى فى العالم.

يقع دور أوروبا فى الشئون الدولية اليوم عند نقطة تقاطع المفاهيم الواقعية والليبرالية لكيفية عمل النظام العالمى، ولكن القضية هى: ماذا نقصد بـ "أوروبا"؟ أوروبا اليوم تعنى الاتحاد الأوروبى، هذا من ناحية، وتعنى من ناحية أخرى كما كانت دائما، الدول - الأمة المختلفة فى القارة الأوروبية، وهناك معنى ثالث يشير إلى دور القانون والإدارة البيروقراطية والتحالف السياسى غير الرسمى الذى يربط بين الدول - الأمة والاتحاد الأوروبى، أى "أوروبا" بالمعنى المتضمن فى مصطلح "التكامل الأوروبى". على نحو ما، تظل أوروبا مجموعة من الدول العميقة، وبصورة أخرى هى هيكل أو بنية من دول ذات سيادة.. مندمجة.... وبمعنى آخر فإن أوروبا اليوم هى فى الحقيقة محصلة التفاعل بين الاثنين؛ وفى مثل هذه البنية فإن الفارق التقليدى بين ما هو محلى وما هو خارجى يصبح من الصعب تحديده.

* أوروبا وأمريكا

من الواضح أن التأثير الخاص لسياسة الولايات المتحدة الخارجية فى أوروبا، وتأثير السياسة الخارجية لأوروبا فى الولايات المتحدة فى حاجة إلى تأكيد. ربما تكون روسيا هى مشكلة أوروبا الأمنية الكبرى، ولكن الولايات المتحدة هى معضلتها السياسية والثقافية الموجودة دائما.

على مدى عقود، وربما على مدى قرن كامل فى حقيقة الأمر، كانت الولايات المتحدة جزءا لا يتجزأ من الروح الأوروبية؛ منذ الحرب العالمية الثانية، بل يمكن أن نقول منذ الحرب العالمية الأولى، كانت الولايات المتحدة قوة أوروبية. وبينما كان كثير من الأوروبيين يشعرون بالاختناق بسبب الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة، فإن أعدادا متزايدة منهم يقلقهم اليوم أن يروا أوروبا وقد سقطت من رادار واشنطن. يقلقهم أن يصبح تركيز اهتمام الولايات المتحدة، شيئا فشيئا، على الصين وعلى دورها كقوة فى المحيط الهادى.

مثلما كان الحال من قبل، فإن وجود الولايات المتحدة ذاته يُعقِّد الهوية الأوروبية وغالبا ما يربك شعورها بالهدف. السياسة الخارجية لقوة عظمى، كما تمارسها الولايات المتحدة، أحيانا ما تكون موضع انتقاد أوروبى له ما يبرره، ولكن نشاطية الولايات المتحدة توسع فى الوقت نفسه من مساحة عدم الثقة بالنفس لدى الأوروبيين وتخمد روح الطموح فيهم. ما تريده وما تفعله الولايات المتحدة (أو مالا تريده وما لا تفعله) هو نقطة مرجعية باستمرار أمام الحكومات الأوروبية، فالزعماء فى لندن وباريس وبرلين لا يستيقظون فى الصباح لكى يسألوا أنفسهم عما يفكر فيه الآخرون، كلهم يفكرون أولا فيما تفكر فيه الولايات المتحدة[٦].

أوروبا اليوم، كما فهمنا ضمنا مما سبق، لها وزن فى النظام العالمى بسبب ما هى عليه - الاتحاد الأوروبى المتنامى - أكثر مما هو بسبب ما تفعله للوفاء بالمسئوليات الجيواستراتيجية للقارة؛ وبمعنى آخر فإن وجود أوروبا جيوسياسية متكاملة، مزدهرة وديمقراطية، أكثر وأهم تأثيرا فى النظام العالمى من غياب نشاط دبلوماسى-عسكرى أوروبى ملموس. الأوروبيون بطبيعتهم يشعرون بأنهم يمكنهم الاعتماد على الولايات المتحدة فى أن تأخذ المبادرة الاستراتيجية، حتى وإن كانت أحيانا ترتكب أخطاء كبيرة، وهذا كما يقول كثير منهم مقايضة مُرْضِية وكافية مع التاريخ.

ثم كانت لحظة مهمة فى أواخر ٢٠٠٩ عندما بدأ سريان معاهدة لشبونة Lisbon Treaty "الدستور المصغر"، وكان على الحكومات الأوروبية أن تختار رئيسا دائما للاتحاد "وممثلا أعلى" للسياسة الخارجية يحظى بسلطات واسعة. لبضعة أشهر. تم اختيار رئيس الوزراء البريطانى السابق المعروف "تونى بلير- Tony Blair"، المثير للجدل، لمنصب رئيس الاتحاد. مع شخصية مثل "بلير" رئيسا، وزعيم آخر صاحب تجربة دولية ممثلا للسياسة الخارجية، سوف ينطلق الاتحاد الأوروبى فجأة فى مجال العلاقات الدولية ويصبح لاعبا دوليا فاعلا بحق. ما حدث - وبعد تعقيدات داخلية معهودة من تعقيدات الاتحاد الأوروبى - كان أن تم اختيار رئيس وزراء بلچيكى باهت الشخصية، ومفوض بريطانى مغمور لدى الاتحاد ليشغلا المنصبين.

هذه النتيجة التى آلت إليها الأمور كان لها معنيان كما يبدو. اختيار شخصيات أقل أهمية لمناصب دولية مهمة يعنى أولية الحكومات الوطنية كمراكز جاذبية فى علاقات الاتحاد الأوروبى مع باقى العالم. فى الوقت نفسه، كشف الزعماء الأوروبيون مرة أخرى عن أن التكامل الأوروبى أشبه بمؤسسة تحد من ذاتها، صحيح أنها تجمع الدول معا ولكن النتيجة غالبا هى تأكيد التنافر بينها؛ وبقدر ما معظم الدول الكبيرة ومتوسطة الحجم مسئولة عن ذلك، يبدو أنه ستبقى هناك لبعض الوقت "أوروبا كافية" فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية؛ معظم الحكومات الأوروبية تفضل الهياكل الراسخة للدول – الأمة، كما تقدم المصالح القومية على السعى وراء فكرة وهمية.. "فكرة أوروبا".

من منظور الشئون الاستراتيجية العملية، فإن التطورات المتزامنة فى الحرب فى أفغانستان أكدت محدودية الجهود الأوروبية للمشاركة فى الأعباء العسكرية، حتى عندما كانت الحكومات تلتزم مرارا بأهمية الحرب ضد شبكات الإرهاب العالمية، وكذلك بأهمية الجهد فى أفغانستان من أجل مستقبل حلف شمال الأطلنطى.

فى نوفمبر ٢٠٠٩ طلب الرئيس "أوباما" من شركاء الولايات المتحدة فى حرب أفغانستان (نحو ٤٢ شريكا) إرسال قوات إضافية لدعم الاستراتيجية العارمة التى عزم عليها، والمشابهة لتلك التى نجحت فى حرب العراق. كان لديه أمل أن يحصل على التزامات بإرسال عشرة آلاف جندى إلى جانب ثلاثين ألف آخرين تضيفهم الولايات المتحدة إلى ثمانية وستين ألف أمريكى كانوا موجودين هناك بالفعل. لم يتقدم سوى سبعة آلاف جندى، سيكون منهم خمسة آلاف من حلف شمال الأطلنطى (أى جنود أوروبيون). كالعادة، كانت بريطانيا هى التى قدمت معظمهم مخططة أن يكون إجمالى مشاركتها عشرة آلاف جندى تقريبا. إيطاليا (٤٠٠٠) وبولندة (٢٨٠٠) سوف تقومان بزيادة قواتهما كذلك. ولكن القوة الهولندية (حوالى ٢٢٠٠) كان من المخطط أن تغادر فى ٢٠١٠، والكنديون (٢٨٠٠) فى ٢٠١١, ولم تتعهد أى من فرنسا أو ألمانيا بتقديم قوات إضافية رغم أنهما لم تستبعدا أن تفعلا فى المستقبل.

من المفهوم أن قرارات حكومات تلك الدول، وبخاصة فرنسا وألمانيا، كانت متأثرة بالرأى العام فى أرجاء أوروبا، الذى كان معارضا للحرب أو كان على الأقل قد فقد الاهتمام بها. وبالرغم من ذلك فإن مستقبل أفغانستان وتداعيات الحرب بالنسبة

لجارتها باكستان المسلحة نوويا، وذلك هو الأهم، كان يمثل أخطارا بوجود شبكات إرهابية عالمية وانتشار نووى يثير قلق أوروبا. القيادة الاستراتيچية فى مثل تلك الظروف تعنى إحالة الأمر إلى الدولة، بالإضافة إلى عدم التغاضى عن القلق العام.

* أوروبا والعولمة.

فى الوقت نفسه كان عام ٢٠٠٩ بداية لتنامى نفوذ أوروبى، كنتيجة غير متوقعة للأزمة المالية العالمية التى بدأت فى أواخر ٢٠٠٧، ومفاوضات التغيرات المناخية فى قمة كوبنهاجن فى ديسمبر ٢٠٠٩؛ وهنا، كما فى الشئون الاستراتيچية تكون مسألة القيادة بالغة الأهمية.

كان لكل من باريس ولندن السبق. استنكر "جوردون براون – Gordon Brown" (بريطانيا) و"نيكولا ساركوزى – Nicolas Sarkozy (فرنسا)، إهمال البنوك الاستثمارية الكبرى الذى أسهم فى صنع الانهيار المالى، وكانا فى الصدارة أثناء المفاوضات من أجل الإصلاح الهيكلى للنظام المالى الدولى. فرض الرئيسان كذلك ضريبة إضافية لمرة واحدة على مكافآت أصحاب البنوك، مع دعوة الحكومات الأخرى لكى تحذو حذوهما.

فى المفاوضات بشأن قمة كوبنهاجن للمناخ فى ٢٠٠٩، كان "ساركوزى" فى قمة النشاط. جاء الأوربيون بردود أكثر تحديدا من غيرهم من الحكومات ولكنهم وجدوا أنفسهم أمام تغير جديد فى القيادة الكونية، التى كانت الولايات المتحدة والصين تمثلان مجموعة من اثنين على قمتها، ولكن الهند والبرازيل كذلك كانتا الآن فى الصف الأمامى، طارحتين مرة أخرى سؤال: إلى أى مدى مازال هناك اعتبار للأوروبيين؟ ربما كانت فرنسا وبريطانيا تعملان ترادفيا فى تلك الاجتماعات، ولكن الواضح أن الاتحاد الأوروبى نفسه لم يكن لاعبا فاعلا فيها؛ ومن هذه الزاوية، كان مستوى المشاركة الألمانية الضعيف المتعمد ملحوظا.

العولمة الآن جانب من الچيوسياسة، لأن الاقتصاد القوى، كما هو معروف، الأساس الضرورى لسياسة خارجية تظل قوية. ولأن العولمة المالية والاقتصادية تؤثر

فى المصالح الأوروبية مثل الأخطار الأمنية أو أكثر منها، فإن التحديات الچيو اقتصادية الجديدة قد تدفع الحكومات الأوروبية نحو سياسة دولية أكثر حسما؛ وبقدر ما ستصبح الولايات المتحدة قوة عظمى محاصرة، قد تجد واشنطن أسبابا جديدة لتشجيع الحسم الأوروبى.

فى آخر الأمر، فإن الخيار الذى يواجه الأوروبيين، كما يعبر عن ذلك وزير خارجية فرنسى سابق، هو "ما إذا كانت أوروبا ستصبح أحد مراكز القوة فى عالم متعدد القطبية، تنافسى وغير مستقر؛ أى ما إذا كانت ستصبح قوة عالمية حقيقية، أو أشبه بمكتب فرعى للعالم الغربى، وفضاء سلبيا على الخريطة، وسويسرا مكبرة حيث الحياة جيدة ولكن بلا تأثير فى مجريات الأحداث"، ويضيف "إنها قضية هائلة لا تعتمد على المعاهدات (معاهدات الاتحاد الأوروبى)، وإنما على ما يدور فى عقول الشعوب"(٧). مؤلفا هذا الكتاب أكثر ميلا للموافقة على أن سلام واستقرار العالم يمكن أن يفيد من أوروبا أكثر حسما وطموحا، مثلما سيفيد الأوروبيون أنفسهم من تجدد الفعالية التاريخية للقارة.

إن نظاما عالميا سريع التغير، مع بزوغ قوى عظمى جديدة فى شرق وجنوب الكوكب، يمكن أن يكون أكثر توازنا ومرونة، إذا كان فى الغرب وجود لـ "أوروبا" أكثر عزما وحسما، أما وجود "أوروبا" قانعة بما هى عليه، غافلة عن الأخطار، مهمشة، راضية برخاء لا علاقة له بالموضوع.. "أوروبا" بهذه المواصفات أمر وارد، ولكنه أبعد من أن يكون حتميا.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

de Gaulle, Charles. *Memoirs of Hope: Renewal and Endeavor*. New York: Simon and Schuster, 1971.

DePorte, Anton. *Europe between the Superpowers: The Enduring Balance*. 2nd ed. New Haven, CT: Yale University Press, 1986.

Ferguson, Niall. *The War of the World: Twentieth-Century Conflict and the Descent of the West*. New York: Penguin, 2006.

Fritsch-Bournazel, Renata. *Europe and German Unification*. New York: Berg, 1992.

Ginsberg, Roy J. *The European Union in International Politics: Baptism by Fire*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2001.

Hill, Christopher, and Karen E. Smith. *European Foreign Policy: Key Documents*. London: Routledge, 2000.

Hoffmann, Stanley. *The European Sisyphus: Essays on Europe, 1964–1994*. Boulder, CO: Westview Press, 1995.

Howorth, Jolyon. *Security and Defense Policy in the European Union*. New York: Palgrave Macmillan, 2007.

Judt, Tony. *Postwar: A History of Europe since 1945*. New York: Penguin, 2005.

Kagan, Robert. *Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order*. New York: Alfred A. Knopf, 2003.

Lieven, Anatol, and Dmitri Trenin, eds. *Ambivalent Neighbors: The EU, NATO and the Price of Membership*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003.

Macridis, Roy C., ed. *Foreign Policy in World Politics*. Eds. 1–8. New York: Prentice Hall, 1958–1989.

Smith, Michael E. *Europe's Foreign and Security Policy: The Institutionalization of Cooperation*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Thatcher, Margaret. *The Downing Street Years*. New York: HarperCollins, 1993.

Tiersky, Ronald. *François Mitterrand: A Very French President*. 2nd ed. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2000.

Tiersky, Ronald, and Erik Jones, eds. *Europe Today: A Twenty-First Century Introduction*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2007.

Van Oudenaren, John. *Uniting Europe: An Introduction to the European Union*. 2nd ed. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005.

الفصل الثانى

الاتحاد الأوروبى كلاعب فاعل فى السياسة الخارجية

نحو واقعية جديدة

(چون ڤان أودينارن)

John Van Oudenaren

مع بدء سريان "معاهدة لشبونة – Treaty of Lisbon" فى الأول من ديسمبر ٢٠٠٩، انتهت تقريبا فترة هى سنوات من عدم اليقين والاضطراب السياسى فى الاتحاد الأوروبى – European Union (EU). كانت حكومات الدول الأعضاء قد تحاورت فيما بينها ومع جماهيرها من نوى الحق فى الانتخاب حول الإصلاحات المطلوبة، لكى تجعل من الاتحاد لاعبا أكثر فعالية وقدرة وترابطا على المسرح العالمى[١]؛ وكانت تلك الفترة قد بدأت فى مايو ويونيو ٢٠٠٥ عندما رفضت جماهير الناخبين فى دولتين من الدول المؤسسة للاتحاد (فرنسا وهولندة) معاهدة دستورية خاصة فى ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، كان يمكن أن تحدث إصلاحات مهمة بهدف تقوية الاتحاد. اندفع رؤساء الحكومات للتغلب على انهيار الكتلة التصويتية، بإبرام "معاهدة لشبونة" التى كانت تحتوى على الإصلاحات نفسها، إلا أنها خفضت المخطط من دستور إلى مجرد معاهدة، إلا أن هذه الخطة أيضا انحرفت عن مسارها فى يونيو ٢٠٠٨، عندما رفض الناخبون فى أيرلندة المعاهدة، ولكنها دخلت حيز التنفيذ فى النهاية، عندما وافق عليها الناخبون الأيرلنديون فى استفتاء عام فى خريف ٢٠٠٩، ووافقت على الوثيقة برلمانات كل الدول الأعضاء الأخرى فى الاتحاد.

أنشأت المعاهدة منصبين جديدين بهدف تحسين التنسيق بين سياسات الاتحاد الأوروبى وإعطائه مظهرا عالميا جديدا: منصب رئيس "المجلس الأوروبى –

"European Council" وتكون مدة شغله عامين ونصف العام، ومنصب وزير خارجية للاتحاد، يطلق عليه رسميا مسمى الممثل الأعلى – High Representative، ليكون مسئولا عن الشئون الخارجية والسياسة الأمنية. كما أنشأت المعاهدة هيئة دبلوماسية للاتحاد تضم نحو سبعة آلاف شخص، تتبع الممثل الأعلى، مع منحه صفة "الشخصية القانونية"، التى تخول له إبرام اتفاقيات باسمه. وفى قمة عقدت فى ديسمبر ٢٠٠٩، اختارت الدول الأعضاء "هيرمان ڤان رمبوى – Herman van Rompuy"، رئيس وزراء بلچيكا ليكون أول رئيس للمجلس، كما تم اختيار السياسية البريطانية "كاترين أشتون – Catherine Ashton" لمنصب الممثل الأعلى.

* السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى حتى نهاية الحرب الباردة.

كان دخول "معاهدة لشبونة" حيز التنفيذ ذروة عملية طويلة تعود إلى ١٩٥١، عندما أبرمت ست دول أوروبية غربية (بلچيكا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية وإيطاليا ولكسمبورج) معاهدة باريس، التى أنشأت "المجموعة الأوروبية للفحم والصلب – European Coal and Steel Community"، التى خلقت سوقا مشتركة للسلع (ومبدئيا للخدمات ورأس المال والعمل) بين الدول الستة نفسها. إلى جانب السوق المشتركة التى كانت تقوم على إزالة كل حواجز التعريفة بين تلك الدول، وإقرار تعريفة خارجية مشتركة، كان الملمح المميز للمجموعة الأوروبية – European Community (أو EC كما كان يطلق عليها غالبا) هو وجود مجموعة من المؤسسات لإدارتها.

كان من بينها المفوضية الأوروبية European Commission (التى ستعرف فيما بعد بـ "المفوضية")، وهى الجهاز التنفيذى للمجموعة الأوروبية (EC) التى تملك سلطة الاقتراح التشريعى لها، وممارسة المهام التنظيمية التى تغطيها معاهدة روما؛ و"مجلس الوزراء Council of Ministers" المكون من وزراء الخارجية (وأحيانا وزراء المالية والصناعة والنقل وغيرها) فى الدول الستة الأعضاء، ووظيفته إقرار التشريعات للمجموعة؛ ومحكمة العدل الأوروبية – European Court of Justice (ECJ) المخولة بالفصل فى النزاعات بما فى ذلك تلك النزاعات حول معاهدة روما والتشريعات التى

تصـدر بموجبها؛ والمجلس المشترك- Common Assembly الذى سيطلق عليه فيما بعد "البـرلمـان الأوربى"، الذى يتـشـاور أعـضـاؤه (المخـتـارون من البـرلمانات الوطنيـة) بخصـوص التشـريعـات، ويسـاعد فـى إضـفـاء المزيد من الشـرعـية الديمقـراطيـة على المجموعة الأوروبية (EC).

كانت كل تلك المؤسسات، بدرجة أو أخرى، متجاوزة المستوى الوطنى فى طبيعها، أنه كان من المفترض أن تتخذ قرارات للمجموعة الأوربيـة- EC- ككل، يمكن أن تكون ملزمة للدولة العضو. كانت الدول الأعضاء تسمى مرشحيها للمفوضية، ولكن بمجرد شـغل الوظيـفة لا يتلقون تعليمـات من الحكومـات الوطنيـة، وإنما يعملون كهيئة تتخذ القرارات للمجموعة باعتبارها كيانا جمعيا، وتقدم الاقتراحات بهدف تطوير سياسات المجموعة فى مجالات مثل التجارة والزراعة والنقل. أما بالنسبة للوزراء فى "مجلس الوزراء"، فـقـد كـان من المفـتـرض أنهم يمثلون حكومـاتهم الوطنيـة، ولكن إصـدار التشريعات فى المجلس كان يتم بأغلبية الأصوات (بنظام يكون للدول الأعضـاء الأكبر فيه عدد من الأصوات أكثر منه بالنسبة للدول الأصغر)، وبمجرد إقرار قانون للمجموعة (EC) يكون لزاما على الدول الأعضاء أن تحترمه وأن تطبقه، حتى وإن كانوا قد صوتوا ضده فى المجلس؛ وفى حـال أى خرق فعلى أو مزعوم لمعاهدة روما، تقوم محكمة العدل الأوربية بالفصل فى الأمر وإجبار حكومة الدولة العضو المخالفة على أن تجعل قوانينها وسياساتها متسقة مع معايير المجموعة؛ أما بالنسبة للبرلمان، فقد كان كيانا ضعيفا فى أول الأمـر، ولم يكن له سـوى دور استـشـارى، إلا أنه اكتـسب، بمرور الوقت، قـوة تشريعية أكبر، وبخاصة بعد ١٩٧٩ عندما تم إقرار نظام الانتخاب المباشر.

فوقية هذه المؤسسات وتجاوزها للطابع الوطنى فى طبيعتها، كان أهم ما يميز المجموعة الأوربية (EC) عن المنظمات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة -UN- ومنظمة حلف شمال الأطلنطى- NATO حيث تحتفظ الدول الأعضاء فيها بكل سيادتها، ولا يمكن إجبارها على اتخاذ قرارات أو سن قوانين لا توافق عليها؛ وبالرغم من ذلك فإن السلطات والمسئوليات المخولة للمجموعة (EC)، من قبل الدول الأعضـاء فيها كانت

محدودة جدا، ولم تمتد إلى السياسة الخارجية أو الدفاعية. فى هذه المجالات كانت الدول حرة فى انتهاج سياسات وطنية خالصة، تصل إلى درجة التعاون الثنائى فيما بينها، أو داخل منظمات أخرى أهمها حلف شمال الأطلنطى، الذى يضم بين أعضائه الولايات المتحدة وكندا ودولا غير أوروبية. هكذا بدأت مؤسسات المجموعة الأوروبية الحياة دون تفويض بالقيام بدور، أو حتى المشاركة فى صياغة سياسة خارجية ودفاعية أوروبية.

فى غياب مثل هذا التفويض، كان تركيز المجموعة الأوروبية (EC) كله على التنمية الداخلية. لم يكن هناك شىء يمكن أن نطلق عليه السياسة الخارجية للمجموعة الأوروبية، بالرغم من أنها بدأت العمل بالفعل ككيان اقتصادى على المسرح العالى. تطبيق التعريفة الخارجية المشتركة مثلا، تفاوضت المجموعة الأوروبية كوحدة فى "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة – General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)"، التى ستفرضها على الواردات من باقى دول العالم، وتحديد التعريفة التى ستفرضها الدول الأخرى، فى المقابل، على صادراتها. كذلك أبرمت المجموعة الأوروبية (EC) اتفاقيات مزاملة – Association Agreements مع دول أخرى، وبخاصة المستعمرات الأوروبية السابقة لفرنسا وبلچيكا وهولنده، تتضمن دخولا تفصيليا للسوق والمساعدات الأجنبية والتعاون السياسى بمختلف صوره. هذه الصلاحيات التى كفلتها معاهدة روما، كانت هى المنفذ الذى مكن مؤسسات بروكسل – والمفوضية على نحو خاص – من البدء فى ممارسة سياسة خارجية حقيقية. بالرغم من ذلك بقيت شئون "السياسة العليا" والسياسة الأمنية والدفاعية بخاصة، ظلت خارج حدود مهام المجموعة، حيث لم تكن الدول الأعضاء راغبة فى إضعاف سيادتها فى هذه المساحة الحساسة سياسيا، أو فى إضعاف حلف شمال الأطلنطى، الذى كان ينظر إليه باعتباره الضمان الأخير لأوروبا الغربية فى وجه الخطر السوفيتى.

فى السبعينيات، وتحت عنوان "التعاون السياسى الأوروبى – European Political Cooperation (EPC)" بدأت المجموعة الأوروبية الكشف عن شكل جديد لسياسة

خارجية حقيقية، وفى قمة هاجو – Hague فى ديسمبر ١٩٦٩، دعا قادة الدول الستة وزراء خارجيتهم لإعداد تقرير عن الوحدة السياسية (Union) أى التعاون فى مجال السياسة الخارجية، وأدى هذا التقرير إلى إطلاق فكرة هذا التعاون السياسى الأوروبى (EPC) فى ديسمبر , ١٩٧٠ وافقت الدول الأعضاء على التشاور بشأن أمور السياسة الخارجية، واتخاذ إجراءات مشتركة – بقدر الإمكان – فيما يتعلق بالقضايا الدولية. كان إطلاق التعاون السياسى الأوروبى وثيق الصلة، ضمنا، بالتوسع الأول – قبول الدانمرك وأيرلندة والمملكة المتحدة فى المجموعة الأوروبية فى ١ يناير ١٩٧٣ – حيث أصرت الدول الأعضاء بقيادة فرنسا على أن اتساع المجموعة لابد من أن يكون مصحوبا "بتعميق" يستهدف تقوية تماسكها الداخلى، ويجعل وضعها العالمى أكثر حضورا. فى تلك الفترة، حدث تطور مهم أخر وهو إنشاء "المجلس الأوروبى – Europe-an Council"، بقرار من الدول الأعضاء، فى قمة باريس فى ١٩٧٤، وهو كيان أخر من كيانات اتخذا القرار، يتبع المجموعة الأوروبية، مكون من رؤساء ورؤساء حكومات الدول الأعضاء الذين سيجتمعون عدة مرات فى كل سنة لاتخاذ قرارات تتعلق بقضايا خارجية وداخلية تهم المجموعة.

على خلاف الوضع فى مجالات مثل التجارة والمنافسة الدولية، حيث تخول معاهدة روما المجموعة الأوروبية سلطات تتجاوز المستوى الوطنى، كان لابد من تفعيل التعاون فى مجال السياسة الخارجية ما بين الحكومات على أساس دقيق. لا يمكن هزيمة الدول الأعضاء بفارق الأصوات فى مجلس الوزراء، أو أن يكونوا عرضة للتنظيمات التى تصوغها المجموعة، أو لتحكيم محكمة العدل الأوروبية. كان عليها أن توافق بالإجماع على أعمال السياسة الخارجية وأن تنسق تلك الأعمال باعتبارها موضوعا للتفاوض بين وزراء الخارجية أو رؤساء الدول، كما يحدث فى الكيانات الدولية الأخرى مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى والأمم المتحدة؛ ونتيجة لهذه القيود الإجرائية، ظل التعاون السياسى الأوروبى ضعيفا. كانت الدول الأعضاء تستطيع أن تسلك طريقها الخاص، وهو ما حدث فعلا، فى قضايا مثل العلاقة مع الاتحاد السوفيتى أو السياسة تجاه الشرق الأوسط. فى الحرب العربية الإسرائيلية فى ١٩٧٣ على سبيل المثال، تبنت

فرنسا وإيطاليا موقفا مواليا للعرب، بينما كانت ألمانيا الغربية وهولندا أكثر ميلا نحو إسرائيل.

شهدت الثمانينيات تطورا أفضل فى تعاون المجموعة الأوروبية فى مجال العلاقات الخارجية، الأمر الذى ساعد فى تمهيد المسرح لأوروبا أكثر قوة واتحادا بعد ١٩٨٩. كان الاتساع هو التعبير الأبرز والأكثر نجاحا عن الحضور الدولى للمجموعة. الاتساع الأول فى ١٩٧٣ كان على عكس قرار المملكة المتحدة بألا تنضم إلى المجموعة بعد أن كانت قد شاركت فى المفاوضات التمهيدية، أما الاتساعات التى جاءت بعد ذلك – لتشمل اليونان فى ١٩٨١ والبرتغال وإسبانيا فى ١٩٨٦ – فقد كانت أكثر شمولا وتوجها نحو الخارج، إذ كانت تقتضى قرارا من جانب القادة الأوروبيين، مدعوما بقوة فى واشنطن، لاستخدام المجموعة الأوروبية كأداة تعكس الاستقرار والرخاء على المحيط الأوروبى؛ وبهذا المعنى فإن الاتساع المتوسطى فى الثمانينيات وضع النموذج للاتساعات الشرقية التى جاءت بعد فترة الحرب الباردة، عندما مدت أوروبا الغربية مزايا العضوية إلى الدول الشيوعية السابقة فى أوروبا الوسطى والشرقية، كوسيلة لدعم وتأمين مستقبلها كديمقراطيات مستقلة واقتصادات سوق حرة.

فى قمة فونتين بلو – Fontainebleau فى ١٩٨٤، وافق قادة المجموعة الأوروبية على اقتراح للرئيس الفرنسى "فرنسوا ميتران – François Miterrand" بتشكيل لجنة لبحث أساليب تحسين أداء المجموعة، وهو ما أدى فى النهاية إلى تبنى مشروع القانون الأوروبى الموحد The Single European Act (SEA) فى ١٩٨٦، وكان ذلك أول مراجعة مهمة للاتفاقيات المؤسسة للمجموعة منذ سنة ١٩٥٧، بالرغم من أن تركيز مشروع القانون الأوروبى الموحد كان منصبا على استكمال السوق الموحدة للسلع والخدمات والبشر ورأس المال، فإنه فى الوقت نفسه قوى الأساس القانونى للتعاون السياسى الأوروبى (EPC)، جاعلا من التعاون فى مجال السياسة الخارجية معاهدة ملزمة، بدلا من أن يكون قرارا سياسيا طوعيا.

كانت متضمنات برنامج السوق الموحدة الطموحة أوروبية ومحليه: كان المقصود

أن يسرع البرنامج عملية التنمية وخلق فرص للعمل وجعل أوروبا لاعبا اقتصاديا أكثر مرونة وفعالية؛ ولكن "برنامج ١٩٩٩ - (Program ١٩٩٢) ، (وهو مسمى باسم السنة الهدف التى سيكون قد تم بلوغها القضاء على كل العوائق أمام تدفق التجارة والخدمات) فقد كان له متضمنات عالمية في الوقت نفسه. هذا البرنامج جعل المجموعة الأوروبية (EC) سوقا أكثر أهمية بالنسبة للدول الأخرى وخاصة تلك الواقعة على الأطراف الشرقية والجنوبية للمجموعة، كما هيأ المسرح للاتساع (فى ١٩٩٥) أمام ثلاث دول إضافية - النمسا والسويد وفنلندة -، وإلى تكوين المنطقة الاقتصادية الأوروبية European Economic Area (EEA) (وهى بالأساس امتداد للسوق الموحدة) مع كل من أيرلندة وليختنشتاين - Liechtenstein والنرويج.

كان التطور الرئيسى الآخر فى الثمانينيات، هو بدء تورط المجموعة الأوروبية فى السياسة الأمنية والدفاعية، فبالإضافة إلى الانطلاقة المتمثلة فى القانون الأوروبى الموحد (SEA)، اتخذت الدول الأعضاء خطوة مهمة، استجابة لاقتراح آخر من "ميتران"، وهى إعادة تنشيط "الاتحاد الأوروبى الغربى - Western European Union (WEU)"، وهو منظمة أمنية أوروبية، تعود أصولها إلى معاهدة بروكسل ١٩٤٨ كانت قد أصبحت غير فاعلة بعد أن تولى حلف شمال الأطلنطى مسئولية الدفاع عن القارة. فى أكتوبر ١٩٨٤، وافقت دول الاتحاد الأوروبى الغربى السبعة على عقد اجتماعات نصف سنوية لوزراء الخارجية والأمن، والعمل على تنسيق وجهات نظر الدول الأعضاء فى أمور الدفاع، والحد من التسلح، والعلاقات بين الشرق والغرب وعبر الأطلنطى، والتعاون الأوروبى فى مجال التسلح؛ وبحلول عام ١٩٨٧، كان الاتحاد (WEU) قد تطور إلى درجة المساعدة على تنسيق تعاون عسكرى فعلى، وبالتحديد إسهام القوات البحرية الأوروبية فى عمليات إزالة الألغام فى الخليج الفارسى فى المراحل الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية.

إعادة تنشيط الاتحاد الأوروبى الغربى، التى تبناها الفرنسيون ووافق عليها، إلى حد ما، بقية الأعضاء، أعطت أوروبا وزنا أكبر وصوتا أقوى فى العالم، فى وقت كانت فيه العلاقات الأمريكية الأوروبية أكثر توترا بخصوص السياسة تجاه الاتحاد

السوفيتى. كانت الولايات المتحدة تحت إدارة "رونالد ريجان – Ronald Regan" قد زادت الإنفاق على الدفاع، وانسحبت من مفاوضات الحد من التسلح مع موسكو، وحاولت أن توقف إنشاء خط أنابيب غاز يصل بين سيبيريا وأوروبا، على أساس أنه سوف يزيد من اعتماد أوروبا على الاتحاد السوفيتى، ويضخ كميات أكبر من العملة الصعبة إلى موسكو. كانت تلك كلها سياسات تزيد من قلق الحكومات الأوروبية، التى كانت – بدرجات مختلفة – تفضل أسلوبا أكثر مرونة فى التعامل مع الكتلة الشيوعية.

من الجدير بالذكر أنه برغم ظهور المجموعة الأوروبية بمظهر التعددية فى السياسة الدولية، الذى تجلى فى الفكر الأوروبى فى أواخر التسعينيات ومابعدها، بالرغم من ذلك فإنه لم يكن لها دور رئيسى أو رمزى واضح، حيث انخرطت الدول الأعضاء فى نوع من التعددية الداخلية لبناء مؤسسات وسياسات المجموعة، إلا أن سياستها تجاه النظام الدولى كانت تتميز بنوع من انفرادية جماعية تقاوم من خلالها المجموعة لكى لا تكون ترتيباتها التجارية الداخلية، التى تميز ضد العالم الخارجى، عرضة للمعايير العالمية كما تجسدها اتفاقية الجات– GATT (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة).

فى المجال السياسى، لم تكن دول المجموعة الأوربية (EC) متحمسة للأمم المتحدة كما ستصبح فيما بعد. ألمانيا الغربية لم تكن، حتى، عضوا فى المنظمة الدولية حتى ١٩٧٣ (بسبب خلافات بين الشرق والغرب حول الوضعية القانونية لألمانيا الشرقية)، كما أن فرنسا وبلچيكا وهولندة رفضت الأسلوب الذى تحولت به الجمعية العامة إلى منبر، كانوا باستمرار عرضة للهجوم عليهم منه بسبب بقايا النزعة الاستعمارية لديهم؛ كذلك فإن قوى مثل ألمانيا وإيطاليا كانت تستهجن اشتراك الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى فى معاهدة لمنع الانتشار النووى Nuclear Nonproliferation Treaty (NPT) فى ١٩٦٨ واستخدام هياكل الأمم المتحدة لفرض حالة غير نووية دائمة عليهم، ولم تصدق على المعاهدة حتى سنة ١٩٧٥، والحقيقة أن فرنسا أبدت كرهها الشديد لنزع السلاح النووى برفضها الانصياع لمعاهدة NPT، لأى من المعاهدات التى تحد من التجارب النووية؛ إلا أن ذلك كله تغير فى التسعينيات، عندما أعاد الاتحاد الأوروبى تأكيد (EU) نفسه باعتباره مدافعا رئيسيا عن العالم ومعبرا عن التعددية فى الاقتصاد والسياسة الخارجية.

* غبطة ما بعد الحرب الباردة

بنهاية الثمانينيات، ظهرت المجموعة الأوروبية مستقرة لتزيد من نفوذها العالمى وتطور لنفسها سياسة خارجية قوية. كان برنامج السوق الموحدة يمضى فى طريقه، والاتساع جنوبا يعتبر نجاحا كبيرا لكل من السياستين الداخلية والخارجية لأوروبا. تم إحياء الاتحاد الأوروبى الغربى (WEU)، وكان الحوار مستمرا بخصوص اتحاد اقتصادى ومالى وإصدار عملة موحدة. إلا أن المجموعة الأوروبية (EC) لم تكن مهيأة للتغيرات المفاجئة والعميقة التى حدثت فى أوروبا الوسطى والشرقية فى ١٩٨٩، التى انتهت بسقوط جدار برلين فى التاسع من نوفمبر من العام نفسه. كان التغير فى العالم الشيوعى مستمرا منذ ١٩٨٥، عندما وصل إلى السلطة فى الاتحاد السوفيتى "ميخائيل جورباتشوف Mikhail Gorbachev - " ذو التوجه الإصلاحى، وبدأ يضغط فى اتجاه إصلاحات اقتصادية واجتماعية فى بلاده، وضمنا فى الدول الأخرى فى حلف وارسو – Warsaw Pact. كان هدف "جورباتشوف إصلاح الشيوعية أكثر من تدميرها، وكان القليلون فى الغرب هم الذين يرون سقوط النظام الشيوعى وشيكا. اختلفت الحكومات الغربية حول كيفية مساعدة "جورباتشوف على إدخال حقوق ديمقراطية أكثر وعناصر رأسمالية إلى السوق الحرة فى النظام السوفيتى، إلا أنهم كانوا يخشون فى الوقت نفسه احتمالات الارتداد العنيف مثلما حدث على يد الشيوعيين الصينيين ضد حركة الطلاب فى ١٩٨٩.

ولكن التغيرات تسارعت فى أوروبا الوسطى والشرقية عندما فقد الزعماء السوفيت السيطرة على القوى التى أطلقها "جورباتشوف فى المجر وبولندة تحرك زعماء الإصلاح نحو انتخابات حرة جزئيا والسماح بقيام أحزاب سياسية معارضة؛ كما عجلت المجر بالأزمة الأخيرة فى ألمانيا الشرقية عندما فتحت حدودها مع النمسا فى صيف ١٩٨٩، سامحة للألوف من الألمان الشرقيين (الذين كان يمنعهم جدار برلين والحدود الداخلية الحصينة لألمانيا الغربية من الهجرة المباشرة إلى ألمانيا الغربية) بالفرار إلى الغرب بطريق غير مباشر عبر المجر. فاقدة الأمل فى مساندة شرعية الدولة

المتداعية، فتحت السلطات فى ألمانيا الشرقية الجدار، فكان ذلك خطوة سارعت بانهيار سلطة الدولة.

فى مارس ١٩٩٠، أجرت ألمانيا الشرقية انتخابات حرة، صوت فيها الناخبون، بأغلبية ساحقة، لأحزاب كانت تدعو إلى إعادة الوحدة سريعا مع ألمانيا الغربية. الاتحاد السوفيتى الذى كان قد فقد الملايين من البشر فى الحرب العالمية الثانية، وشهد دمار ألمانيا قوية، باعتبار أن ذلك كان هدفه الرئيسى من الحرب، رفض فى البداية اقتراحات التوحيد، إلا أنه رضخ فى خلال فترة زمنية لم تستغرق سوى شهور قليلة، تاركا الدولتين الألمانيتين للتفاوض حول ما كان فى حقيقة الأمر عبارة عن استيلاء الغربية على الشرقية. كانت ذروة هذه التطورات الدبلوماسية السريعة عودة الوحدة الرسمية لألمانيا فى التاسع من اكتوبر ١٩٩٠ ، وانسحاب جميع القوات السوفيتية من الأراضى الألمانية.

كان أحد الأسس المنطقية للتكامل الأوروبى بعد الحرب العالمية الثانية، هو تعزيز الوفاق بين فرنسا وألمانيا، والاحتفاظ بألمانيا غربية مستقرة فى حظيرة الغرب؛ ومع الدولة التى أعيد توحيدها فجأة ظهرت أسئلة جديدة حول ما إذا كانت ستحتفظ بتوجهها الغربى بعد ١٩٤٥، أم أنها سوف تعيد توجيه نفسها اقتصاديا وسياسيا نحو الشرق؛ وبعد استيعابها للمقاطعات الخمسة ولستة عشر مليون نسمة فى ألمانيا الشرقية السابقة أصبحت الجمهورية الفيدرالية أكبر مما كانت عليه قبل ١٩٩٠، ولكن أفقر كثيرا نسبيا، وأقل قدرة على القيام بدورها التقليدى "كصراف" يكفل دعما سخيا للدول الأعضاء الأكثر فقرا مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا.

فى رد فعل على كل هذه الأمور المقلقة، سعى أهم قيادات أوروبا السياسية آنذاك، الرئيس "ميتران" ورئيس المفوضية "چاك ديلور – Jack Delors"، وقبل الجميع المستشار الألمانى "هيلموت كول – Helmut Kohl"، لتأكيد أهمية التكامل، فيما أصبح فجأة أوروبا ما بعد الحرب الباردة. كان "كول" قد نبه جيرانه الأوروبيين من خلال تحركاته الأحادية للإسراع بعملية الوحدة، ولكنه كان يسعى الآن لكى يؤكد أن ألمانيا فى ظل ما تواجهه

من تحديات داخلية وخارجية، لديها من الأسباب - وأكثر من أى وقت مضى - ما يجعلها تريد أن تكون هناك أوروبا قوية متحدة. وجد "كول" شريكا على استعداد لذلك وهو الرئيس "ميتران"؛ وفى أبريل ١٩٩٠، أصدر الزعيمان رسالة مشتركة دعيا فيها إلى اتخاذ خطوات جديدة نحو اتحاد سياسى أوروبى، وأدى هذا الاقتراح فى ديسمبر ١٩٩٠ إلى عقد مؤتمر فيما بين الحكومات (IGC) Intergovernmental ، تعهدت فيه الدول الأعضاء بأن تقوم بمراجعات رئيسية للمعاهدات المؤسسة، التى يمكن أن تنشئ كيانات جديدة وتحدد توجهات سياسية يمكن الاتفاق عليها لمواجهة التحديات الداخلية والعالمية الجديدة - وكان ذلك كله تحت عنوان "اتحاد سياسى". كان لهذا المؤتمر أن يمضى بالتوازى مع مؤتمر آخر فيما بين الحكومات كان من أبرز مهامه التفاوض بشأن إصدار عملة موحدة.

وإذا كانت الحكومات الأوروبية قد أجمعت على أن سقوط الشيوعية وإعادة توحيد ألمانيا كانت أمورا تستدعى جهودا جديدة فى اتجاه التكامل، فإنها كانت أقل اتفاقا، عندما كان عليها أن تحدد جوهر انطلاقة جديدة من أجل الوحدة الأوروبية، والأهداف التى سيكون على الاتحاد الأوروبى (EU) أن يسعى لتحقيقها. كانت فرنسا وألمانيا متفقتين على أهمية الوحدة المالية، بينما كانت بريطانيا مصرة على الاحتفاظ بعملتها؛ وبأسلوب ديجولى تقليدى استنتجت فرنسا أنه مع وجود خطر سوفيتى، وهو من آثار الماضى، كان تحالف "الناتو" أقل أهمية عما كان عليه إبان الحرب الباردة، وأن الأولوية أمام أوروبا ينبغى أن تكون لتخفيض نفوذ الولايات المتحدة على القارة وإعادة تأكيد هويتها الخاصة. من جهة أخرى، كانت بريطانيا ملتزمة بالحفاظ على "ناتو" قوى، وعلى وجود الولايات المتحدة فى أوروبا بموجب "العلاقة الخاصة" الطويلة بين القوى الأنجلو ساكسونية؛ أما بالنسبة لألمانيا فكانت تميل إلى "امتطاء" الوضعين الفرنسى والبريطانى والإبقاء على الناتو، ووجود الولايات المتحدة كنوع من الضمان لدولة تقع فى قلب أوروبا ولكن على نفس الخط مع فرنسا، معتقدة أن عالم ما بعد الحرب الباردة كان يتطلب أوروبا أكثر استقلالية بسياستها الخارجية وقدراتها الدفاعية الخاصة.

هذه الرؤى المتصارعة أشبعت نقاشا، وتم حلها جزئيا فى المؤتمرات ما بين الحكومية (IGCS) التى عقدت على مدار ١٩٩١، وانتهت بجولة من المساومات الطويلة فى مدينة ماسترخت - Maastricht الهولندية فى شهر ديسمبر. كانت النتيجة هى

"معاهدة ماسترخت – Treaty of Maastricht" المعروفة رسميا بمعاهدة الاتحاد الأوروبى – Treaty on European Union) التى قامت بمراجعات مستفيضة للاتفاقيات المؤسسة للمجموعة الأوروبية (EU).

هكذا نشأ الاتحاد الأوروبى – European Umion (EU) رسميا. لم تختف المجموعة الأوروبية ولكنها أصبحت مجرد جزء من الاتحاد (EU)، يتناول القضايا الاقتصادية والتنظيمية، بما فى ذلك العملة الموحدة الجديدة.

كان الاتحاد الجديد كيانا معقدا يقوم على أعمدة ثلاثة، العمود الأول هو المجموعة الأوروبية (EU) الأصلية ولكن مع سلطات واسعة وهياكل مؤسسية جديدة مصممة بحيث تجعله يعمل بشكل أقرب إلى الحكومة المركزية المستقبلية لفيدرالية أوروبية ناشئة. شملت التغيرات استخداما أوسع لنظام التصويت بالأغلبية فى مجالات كثيرة لاتخاذ القرار، وسلطات أكبر للبرلمان الأوروبى – European Parliament، والأهم من ذلك كله البنك المركزى الأوروبى European Central Bank (ECB) الجديد، الذى كان له أن يمارس سلطات واسعة فى المجال النقدى.

وكان العمود الثانى هو التعاون السياسى الأوروبى (EPC) القديم، بعد تقويته مؤسسيا وقانونيا. أنشأت المعاهدة بشكل رسمى ما يسمى بـ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة THE Common Foreign and Security Policy (CFSP)، التى نصت على أن يسعى "الاتحاد الأوروبى" والدول الأعضاء فيه نحو أهداف محددة تتضمن الحفاظ على المصالح والقيم الرئيسية له، وتقوية أمنه وأمن دوله الأعضاء، وتنمية التعاون الدولى والديمقراطية وحقوق الإنسان. هذه الأهداف سوف يتم السعى لتحقيقها عن طريق التشاور الذى يؤدى إلى تحديد المواقف المشتركة واتخاذ المواقف المشتركة كذلك.

ومثلما كان الأمر فى الـ (EPC)، كان على الاتحاد أن يتخذ قرارات الـ (CFSP) بالإجماع وليس بأغلبية الأصوات، وهو ما كان يميز العمود الأول. لم يكن هناك ميزانية مركزية أو أدوار محددة للبرلمان الأوروبى والمفوضية الأوروبية، والأهم أن غموضا ما كان يكتنف المطامح النهائية للاتحاد الأوروبى على الساحة الدولية، وخاصة فيما يتعلق

بأمور الدفاع نصت المعاهدة على أن الـ (CFSP) السياسة الخارجية والأمنية المشتركة - "سوف تتضمن كل الأمور ذات الصلة بأمن الاتحاد، بما في ذلك الإطار النهائي لسياسة دفاعية مشتركة، يمكن أن تؤدى فى الوقت المناسب إلى دفاع مشترك"(٢). خلقت هذه الصياغة مصطلحات فضفاضة وألفاظا غير محددة المعنى مثل "فى الوقت المناسب" وغيرها، الأمر الذى جعل بريطانيا مقتنعة بأن ترجئ أى فعل حقيقى فى هذا المجال إلى مستقبل غير محدد، وأن تستمر فى اعتمادها على "الناتو"، بينما كانت فرنسا متلهفة على البدء فى بناء قدرة دفاعية أوروبية كبديل للحلف، وعلى الأقل بالنسبة لبعض أوجه الجوانب الدفاعية.

العمود الثالث كان مخصصا لما أطلق عليه "القضاء والشئون الداخلية". كانت هناك تحديات مثل الهجرة غير الشرعية، والإرهاب، وتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة، وهى بالأساس شئون تخضع للمسئولية الوطنية، إلا أن الحكومات أدركت أنها كانت تتطلب سياسات أكثر تنسيقا على مستوى أوروبا كلها؛ وكان الأمر كذلك وبخاصة بعد أن ألغى برنامج السوق الموحدة مراقبة الحدود إلى حد كبير داخل الاتحاد، وهو ما سمح للممارسات غير القانونية فى دولة ما من أن تنتقل إلى الدول الأخرى. وبهدف التعامل مع هذه القضايا أنشأت الدول الأعضاء آليات حكومية جديدة تكون مسئولة عن تحسين التعاون من خلال تبادل المعلومات واتخاذ إجراءات مشتركة. ومثلما هو الأمر فى العمود الثانى، فإن دور المؤسسات الرئيسية فى الاتحاد الأوروبى مازال طوعيا، كما أنه عرضة لأن يتوقف عن طريق الڤيتو فى مجلس الوزراء، كما أنه ليس مادة للتحكيم فى محكمة العدل الأوروبية.

مع المفاوضات حول الوحدة الاقتصادية والسياسية من ورائه، انتقل الاتحاد إلى قضية ملحة أخرى وهى الاتساع شرقا عقب سقوط الشيوعية، وكان هناك حديث- وإن وإن كان ضئيلاً - فى أوروبا عن "أوروبا ممكنة" ذات دوائر متحدة يكون الاتحاد الأوروبى نواتها أو مركزها الداخلى، وأن دولا مثل بولندة والمجر وجمهورية التشيك يمكن أن تشكل منطقة تجارية اقتصادية مرتبطة به وإن لم تكن ضمنه فعلا؛ أما روسيا والدول الأخرى التى كانت جزءا من الاتحاد السوڤيتى السابق فيمكن أن تشكل الدائرة

الخارجية الأكثر بعدا عن المركز. على أية حال، لم يكن الزعماء السياسيون والرأى العام فى أوروبا الوسطى والشرقية سعداء باقتراحات تجعلهم يقبلون أن يكونوا فى وضع الدرجة الثانية دائما فى أوروبا، وضغطوا من أجل وضع لا يقل عن العضوية الكاملة فى حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبى.

كانت ألمانيا مؤيدا مبكرا للاتساع شرقا، إذ كان لها - تقليديا - علاقات اقتصادية وثيقة بالدول الواقعة إلى الشرق منها ومن ناحية جنوبها الشرقى، كما كان لها مصلحة فى استخدام الاتحاد الأوروبى ليعكس الاستقرار واحتواء المشكلات الخاصة بالاعتداء على البيئة، ومصانع الطاقة النووية، غير الآمنة والصراعات العرقية، وزيادة الجريمة المنظمة التى يمكن أن تنتقل إلى ألمانيا. كانت فرنسا ودول أخرى كثيرة أقل حماسة رغم أنها لم تكن ضد الاتساع بنفس الدرجة، إذ كان من المحتمل أن تحقق من ورائه فوائد أقل من ألمانيا ولكن تكلفة ذلك كانت تقلقها. كثيرون أيضا فى أوروبا كان يقلقهم ذلك التدفق السريع لعشرة أعضاء جدد أو أكثر، الأمر الذى يمكن أن يضعف من تماسك الاتحاد ويقلل من قدرته على اتخاذ القرار، ومن ثم يكون خطرا على المشروعات الطموحة، التى تم بلورتها فى الثمانينيات من أجل عملة موحدة وسياسة خارجية مشتركة.

لكسب الوقت، وأثناء ترتيب هذه الأمور، ولتقديم مساعدة فورية للدول الديمقراطية الجديدة التى كانت مازالت تترنح نتيجة انهيار أنظمتها الاقتصادية، اتخذ الاتحاد الأوروبى عدة خطوات انتقالية، بما فى ذلك إنشاء بنك خاص (مقره لندن) هو البنك الأوروبى لإعادة البناء والتنمية - European Bank for Reconstruction and Development (EBRD). لتقديم قروض للدول الشيوعية السابقة، ومعونات فنية ثنائية تتضمن المزاوجة بين مؤسسات وخبراء من أوروبا الغربية ونظرائهم من أوروبا الوسطى والشرقية، لتبنى أمور مثل إصلاح القطاعات القانونية والمالية وحماية البيئة، وقبل ذلك كله عقد "اتفاقات أوروبا - Europe Agreements، مع عشر دول فى المنطقة هى: بلغاريا وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندة ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

توصلت الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى إلى توافق مزعزع فى دورة المجلس الأوروبى (يونيو ١٩٩٣) فى كوبنهاجن، التى دعيت إليها كل تلك الدول التى كان الاتحاد قد أبرم معها "اتفاقات أوروبا" لتصبح أعضاء فى الاتحاد، ولكن بعد أن تكون قد أوفت ببعض المعايير فيما يتعلق بقدرتها الاقتصادية وإنشاء مؤسسات ديمقراطية وأنظمة سوق اقتصادية حرة. هذه الشروط التى أصبحت تعرف بـ معايير كوبنهاجن (Copenhagen Criteria)، ستكون هى الشغل الشاغل لدول أوروبا الوسطى والشرقية على مدى العقد التالى، وإحدى المهام الرئيسية للمفوضية الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأخرى التى أغدقت بالمساعدات والمعونات المالية والفنية على تلك الدول لتساعدها على الوفاء بالمعايير الأوروبية من خلال التشكيلة الواسعة لقوانين ونظم الاتحاد.

مواصلة للاندفاعة نحو الاتساع، قرر المجلس الأوروبى (EC) أن يكون تركيز الـ "CFSP" الرئيسى على العلاقة بين الاتحاد ومحيطه، وكان ذلك المحيط يضم القوس الهائل والمركب من الدول التى ستصبح جارة للاتحاد بعد اتساعه المتوقع: من ناحية الجنوب الشرقى هناك ألبانيا ويوغوسلافيا السابقة، ومن ناحية الشرق توجد روسيا وأوكرانيا وبيلا روسيا والدول الأخرى فى الاتحاد السوفيتى السابق، ومن ناحية الجنوب هناك الشمال الأفريقى والشرق الأوسط. لا أحد من تلك الدول كان مرشحا قريبا لعضوية الاتحاد، ولكن رخاءها واستقرارها كانا أمرين مهمين بالنسبة له.

كانت يوغوسلافيا السابقة - بخاصة - تحديا صعبا، فعلى خلاف تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى (وكلاهما ذاب فى هدوء بعد سقوط الشيوعية)، فإن يوغوسلافيا كفيدرالية من ست جمهوريات مختلفة إثنيا ودينيا، وكانت قد نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، تشققت وتعرضت لطوفان من العنف وسفك الدماء. كانت المشكلات قد بدأت فى يونيو ١٩٩١ عندما أعلنت اثنتان من الجمهوريات استقلالهما. الجيش اليوغوسلافى الفيدرالى، الذى كان يسيطر عليه أغلبية من الصرب الإثنيين تدخل فى كلتا الدولتين بزعم حماية الفيدرالية والحقيقة أنه كان يحمى حقوق الصرب الإثنيين الذين يعيشون فى كرواتيا. انتهز الاتحاد الأوروبى الفرصة للتوسط لتسوية الأزمة بواسطة أحد وزراء الخارجية الأوروبيين، الذى أطلق عبارته الشهيرة: "إنها

ساعة أوروبا وقد حانت، وليس الولايات المتحدة". بالرغم من جهد الاتحاد الأوروبى لتصدر المشهد، تدهور الوضع فى البلقان، فأعلنت البوسنة - الهرسك استقلالها عن يوغوسلافيا، الأمر الذى أثار بدوره حفيظة المنطقة ذات الأقلية الصربية فى البوسنة لتعلن استقلالها عنها، صانعة بذلك جمهورية صغيرة لم يتم الاعتراف بها دوليا، ولكن تم دعمها سياسيا وعسكريا من صربيا المجاورة؛ وفى المعارك التى نشبت بين القوات التابعة للجماعات العرقية والدينية الثلاثة الذين يكونون سكان البوسنة - مسلمى البوسنة، وهم الأغلبية، والصرب الأرثونوكس، والكروات الرومان الكاثوليك - فر أكثر من المليون شخص من بيوتهم هربا من عمليات التطهير العرقى، التى كان يقوم بها الصرب أساسا، وإن لم يكن على سبيل الحصر. كان الأوروبيون يشاهدون القتال على شاشات التلفزيون مع فشل جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى فى التوسط لإيقاف العنف وتحقيق السلام.

فى آخر الأمر، تدخلت "إدارة كلينتون - Clinton"، التى كانت مترددة حتى لا تتورط فى الصراع، وساعدت فى عملية إعادة السلام، فبعد عدة هجمات وحشية شنها الصرب على المدنيين فى صيف ١٩٩٥، قامت طائرات الولايات المتحدة ودول أخرى حليفة - من خلال الناتو - بنحو ثمانمائة عملية عسكرية ضد أهداف صربية. تبع العمل العسكرى مؤتمر للسلام عقدته الولايات المتحدة فى دايتون - أوهايو، وافق فيه رؤساء صربيا وكرواتيا والبوسنة على تأسيس فيدرالية "ضعيفة" من الكيانات السياسية فى صربيا والبوسنة وكرواتيا، تدعمها قوات من "الناتو" لحفظ السلام. آخذا العبرة من أدائه الضعيف فى يوغوسلافيا السابقة، بدأ الاتحاد الأوروبى البحث عن سبل لتقوية سياسته الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)؛ وفى مارس ١٩٩٦ ترأست الحكومة الإيطالية - باعتبارها شاغلة منصب الرئاسة الدورية للاتحاد - افتتاح مؤتمر ما بين حكومى (intregovernmental)، كانت مهمته مراجعة معاهدة ماسترخت، وكان انعقاده بمقتضى المعاهدة نفسها، كما كان أحد الحلول الوسط التى توصلت إليها الدول الأعضاء فى ١٩٩١ بخصوص الـ "CFSP" كانت دول مثل فرنسا التى تحبذ سياسة أوروبية قوية، ترى فى المراجعة وسيلة لإصلاح وتقوية السياسة الخارجية

والنصوص الخاصة بالدفاع فى معاهدة ماسترخت، بينما كانت دول مثل بريطانيا، الأقل حماسة لـ "CFSP"، سعيدة بتأجيل اتخاذ القرار النهائى بهذا الخصوص عدة سنوات.

معاهدة أمستردام، التى نتجت عن الـ "IGC" ودخلت حيز التنفيذ فى مايو ١٩٩٩، جاءت بإصلاحات عدة لتقوى العمود الثانى؛ وعندما أدرك الاتحاد الأوروبى أن ليس كل الأعضاء قد يريدون المشاركة فى جميع الأعمال العسكرية، وأن الإصرار على الإجماع قد يكون أحد الأسباب المؤدية إلى الإخفاق، عندما أدرك ذلك وافق على اتخاذ أسلوب "تحالف الراغبين" – Coalition of the Willing الذين يمكن أن يشاركوا فى مثل تلك الأعمال تحت علم الاتحاد. قوَّت المعاهدة الروابط بين الاتحاد الأوروبى (EU) والاتحاد الأوروبى الغربى (WEU) باعتباره الذراع العملياتية لسياسة دفاعية وليدة للاتحاد الأوروبى؛ ولكى تعطى صوتا لسياسة الاتحاد الأوروبى الخارجية، وهو الأمر الأهم، أنشأت المعاهدة منصب "الممثل الأعلى High Representative" لـ "CFSP"، الذى سيكون مكلفا بالتعبير عن مواقف الاتحاد الأوروبى على المسرح العالمى وتمثيله فى المنابر الدولية.

وبينما كانت الدول الأعضاء تضع اللمسات الأخيرة على معاهدة أمستردام، نشبت الاضطرابات مرة أخرى فى البلقان منذرة بأن تسبق أية تحسينات كان الاتحاد يجريها للتأثير فى التطورات الجارية على محيطه. متعظا مؤقتا بالإجراءات التى قام بها "الناتو" فى البوسنة، بدأ الدكتاتور الصربى "سلوبودان ميلوسيفيتش – Slobodan Milosevic" يثير الأحقاد العرقية فى المنطقة مرة أخرى. فى أوائل ١٩٩٨، بدأت وحدات عسكرية وشُرطية تهاجم بعض قرى كوسوفو وتطرد سكانها من الألبان، الذين كانوا قد ناضلوا طويلا للحصول على حكم ذاتى واعتراف بحقوقهم المدنية والسياسية. مرة أخرى، ستجد أوروبا نفسها أمام موجة تطهير عرقى على عتباتها؛ وبعد جهود دبلوماسية مكثفة فشلت فى كف "ميلوسيفيتش" عن أعماله، وفى مارس ١٩٩٩ قام "الناتو" مرة أخرى بشن هجمات على أهداف صربية؛ وبعد حملة قصف استمرت ثمانية وسبعين يوما، استسلمت صربيا، وقبلت بتسوية مدعومة دوليا، أصبحت كوسوفو بموجبها محمية فعلية، تحفظ أمنها قوات "الناتو".

فى كل من أزمتى البوسنة وكوسوفو، لعب الاتحاد الأوروبى دورا، هو الأهم، فى إعادة الإعمار والمساعدة بعد الحرب، وكان ذلك متسقا المستقر منذ فترة طويلة، باعتباره قوة مدنية، مستمدا من القدرات نفسها التى كان قد طورها لمساعدة دول أوروبا الوسطى والشرقية فى الإعداد لعضويته، وذلك من خلال مساعدتها فى إعادة بناء اقتصادها وأنظمتها السياسية. بالرغم من ذلك لم يكن القادة الأوروبيون راضين تماما بما قاموا به بعد انتهاء الصراع، وإنما كانوا يريدون أن يجعلوا أوروبا لاعبا أكثر حضورا وفعالية فى المشهد العالمى، وقادرا على التدخل عسكريا لحفظ السلام أو القيام بعمليات لفرضه دون الاعتماد، حصرا، على "الناتو" والولايات المتحدة فى مجال القوة العسكرية التى يمكن استخدامها.

فى ذلك الوقت، كان هناك عامل مهم آخر، هو تغير الفكر فى بريطانيا، إذ كان حزب العمال برئاسة "تونى بلير – Tony Blair" قد وصل إلى السلطة بعد سنوات من حكم المحافظين. كان "بلير" داعما قويا لـ "ناتو" وصديقا حميما للولايات المتحدة، والحقيقة أنه كان عليه أن يدفع ثمنا سياسيا باهظا فيما بعد لاشتراكه مع الرئيس "چورچ دبليو بوش – George W. Bush"، ودعمه لحرب العراق فى ٢٠٠٣، إلا أنه – فى هذا السياق – حرك بريطانيا فى أواخر التسعينيات، نحو ما كان، طويلا، هو الوضع الفرنسى، متبنيا فكرة مفادها أن أوروبا كانت فى حاجة إلى قدرة عسكرية ذاتية. فى لقائهما فى سانت مالو – St. Malo فى فرنسا، أصدر "بلير" والرئيس الفرنسى "چاك شيراك – Jacques Chirac" إعلان الدفاع الأوروبى – Declaration on European Defence"، الذى كان بمثابة شق طريق، ونصا فيه على "ضرورة أن يكون للاتحاد الأوروبى القدرة على العمل ذاتيا، مدعوما بقوات عسكرية قادرة، والوسيلة التى تمكنه من اتخاذ القرار باستخدامها، والاستعداد للقيام بذلك لكى يستجيب للأزمات العالمية"(٣) لقى هذا الاقتراح دعما من الاتحاد بكامله، وعلى طريق تطبيقه دعا المجلس الأوروبى – European Council لإنشاء قوة تابعة للاتحاد تضم وحدات تشارك بها الدول الأعضاء، تكون قادرة على نشر ستة آلاف جندى فى غضون ستين يوما، فى مناطق بعيدة، بهدف حفظ السلام أو القيام بعمليات إنسانية، إلى غير ذلك من مهام.

فى الوقت نفسه كان الاتحاد قد بدأ جولة جديدة فيما كان يبدو سعيا دائما من أجل الإصلاح المؤسسى، وفى يونيو ١٩٩٩، بعد شهر من بدء سريان معاهدة أمستردام، دعا المجلس الأوروبى إلى عقد مؤتمر ما بين حكومى (ICG) آخر، للنظر فى إحداث تغييرات فى تكوين ومهام مجلس الوزراء Council of Ministers والمفوضية Commission والبرلمان الأوروبى، وكان لابد من إعادة تشكيلها لإفساح المجال لدول وسط وشرق أوروبا (بالإضافة إلى دولتين متوسطتين صغيرتين هما قبرص ومالطة) التى كان من المتوقع أن تنضم إلى الاتحاد فى وقت ما فى أوائل الألفية الثالثة. ربما كان ضم اثنتى عشرة دولة أو أكثر يعنى قدرا من الضعف فى القوة النسبية للأعضاء الحاليين، وكان مؤتمر الـ IGC فى ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ محاولة، فى بعض جوانبه، من الأعضاء الحاليين لإعادة كتابة "قواعد اللعبة"، قبل انضمام أعضاء جدد يكون لهم كلمة فى أى إصلاحات مستقبلية.

ما حدث هو أن مؤتمر الـ IGC لم يكن على قدر التوقعات. فى ديسمبر ٢٠٠٠، كان هناك اتفاق جديد هو "معاهدة نيس" التى حددت عدد المقاعد فى البرلمان، وعدد الأصوات التى ستكون لكل دولة فيه، كما تمت إصلاحات أخرى مثل تبنى ميثاق الحقوق الأساسية – Charter of Fundamental Rights للاتحاد؛ إلا أن المفاوضات التى أدت إلى المعاهدة تميزت بمشاجرات ونزاعات حادة بين الدول الأعضاء حول قوتها النسبية، كما شهدت ترددا بشأن جعل الاتحاد أكثر فعالية، وذلك بإعطاء المؤسسات المركزية فى بروكسل سلطة أكبر. بدأ سريان المعاهدة فى أواخر ٢٠٠٢، لتصبح هى الإطار القانونى الرئيسى للاتحاد لبقية العقد الأول من القرن الجديد، والوثيقة الرئيسية التى تحتوى القواعد الأساسية لقبول دول أعضاء جديدة فى الاتحاد. لم يحدث ذلك إلا بعد دراما اللحظات الأخيرة التى تضمنت رفض ناخبى أيرلندة للاتفاقية فى استفتاء عقد فى ٢٠٠١، ولكنهم عادوا ووافقوا عليها فى استفتاء آخر فى أكتوبر ٢٠٠٢؛ وكانت تلك الاستفتاءات تتم بمقتضى القانون الأيرلندى بينما لم تكن دساتير الدول الأعضاء الأخرى تتطلب مثل ذلك الإجراء. هذا التصويت الذى تم فى أيرلندة، التى كانت تقليديا دولة موالية للاتحاد الأوروبى، كان يعكس تشككا ظل يتنامى داخل الدوائر الانتخابية

الأوروبية حول مسار عملية التكامل الأوروبى؛ وبالرغم من أنه يمكن القول : إن نجاح الحكومات الأوروبية المستمر حول المعاهدات بدعوى الإصلاح كان عاملا مساعدا لموجة التشكك، فإن السعى نحو الإصلاح لم يكن قد استنفد. فى ديسمبر ٢٠٠١ قرر المجلس الأوروبى عقد مؤتمر أوروبى European Convention تكون مهمته وضع مسودة دستور للاتحاد، أما بالنسبة للمدافعين عن فكرة "أوروبا أكثر قوة وتماسكا"، فقد أقر الدستور، مرة وإلى الأبد كل البنية المؤسسية للاتحاد، مثل المؤتمر الدستورى – Constitutional Convention الذى عقد فى فيلادلفيا فى ١٩٨٧، ووضع إطار العمل الرئيسى الذى كان على الولايات المتحدة أن تعمل تحته على مدى القرنين التاليين وما بعدهما. برئاسة الرئيس الفرنسى السابق "ڤاليرى چيسكار ديستا – Valeri Giscard d'Estain" وحضور ممثلين للمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبى، أسفر المؤتمر عن مسودة اتفاقية دستورية قدمها إلى حكومات الدول الأعضاء فى يونيو ٢٠٠٣.

كانت المسودة تقترح تعديلات شاملة فى بنية الاتحاد، تشبه فى بعض جوانبها تلك التعديلات فى مسودة ماسترخت قبل عقد. ألغت المعاهدة البنية التى تقوم على أعمدة ثلاثة، منشئة بدلا منها اتحادا واحدا "Single Union" له "شخصية قانونية"، ولديه الصلاحية لتوقيع اتفاقيات ومعاهدات دولية مع دول ذات سيادة، وأنشأت منصب رئيس الاتحاد الأوروبى، ينتخبه البرلمان الأوروبى، وحجمت المفوضية الأوروبية لتجعلها كيانا أكثر كفاءة لاتخاذ القرار، وأنشأت نظاما جديدا للتصويت بأغلبية الدول الأعضاء بهدف تسريع التشريع لاتحاد أكبر حجما. فى مجال السياسة الخارجية، كان التغيير الأبرز هو إنشاء منصب وزير خارجية للاتحاد يكون بمثابة صوت واحد ملحوظ، يمكن أن يكون أكثر وزنا على المسرح العالمى.

لم تتحقق قط طموحات "چيسكار" بخصوص دستور أوروبى بسبب آراء الناخبين الفرنسيين والهولنديين، إلا أنه بعد فترة من الحوار الداخلى حول أفضل السبل من أجل المضى قدما، انتهت الدول الأعضاء من معاهدة لشبونة فى ديسمبر ٢٠٠٧، وهى المعاهدة التى كانت تحتوى، ولكن ربما مع قدر أقل من الضجيج، على معظم الإصلاحات فى مجال السياسة الخارجية التى كانت تتضمنها المعاهدة الدستورية.

منصب "الممثل الأعلى" الجديد أنشئ بالجمع بين منصبى الممثل الأعلى القديم وعضو المفوضية الأوروبية المسئول عن الشئون الخارجية، وتفاديا للحساسيات البريطانية أسقط مسمى "وزير خارجية الاتحاد الأوروبى"، ولكن المنصب الجديد كان المقصود به أن يكون هناك "رقم تليفون واحد" يمكن للقادة الأجانب الاتصال بالاتحاد الأوروبى عن طريقه، كما أنشأت المعاهدة هيئة دبلوماسية جديدة، ووضعت أسسا جديدة للتفاعل مع العالم الخارجى.

* مبادرات السياسة

فى خضم ما كان يبدو جدلا لا نهاية له عن كيفية تنظيم السياسة الخارجية للاتحاد وتحسين هياكله المؤسسية، مضى الاتحاد فى طريق تحسين علاقاته مع الدول والمناطق الرئيسية، وكذلك صورته فى العالم. حتى قبل إنشاء الاتحاد وتأسيس الـ "CFSP"، كانت المجموعة الأوروبية لاعبا مهما، وبخاصة فى السياسات الاقتصادية والتجارية والمجالات الوثيقة الصلة بها، مثل الصحة والسلامة وشئون البيئة. كانت المجموعة الأوروبية هى اللاعب الأكثر تأثيرا فى مفاوضات التجارة العالمية إلى جانب الولايات المتحدة، وكانت تتفاوض بالفعل ككيان واحد داخل الـ "GATT"، ثم أكمل الاتحاد ذلك فى إطار منظمة التجارة العالمية – World Trade Organization (WTO) التى أنشئت فى ١٩٩٥ لتخلف الـ "GATT". سياسات الاتحاد المتعلقة بالتجارة والمساعدات الخارجية والمنافسة (مكافحة الاحتكار) ومجالات تنظيمية أخرى كثيرة، ليست جزءا من الـ "CFSP"، إذ يتم تناولها فى إطار العمود الأول، حيث للمفوضية والبرلمان الأوروبى قول أكثر فصلا فى السياسة المتبعة، وحيث تعمل الدول الأعضاء بشكل جماعى فى ظل قوانين وقواعد ملزمة. ولكن الدور الذى يقوم به الاتحاد فى هذه المجالات يدعم بقوة نفوذه كلاعب دولى، كما يراه من يدعون إلى سياسة خارجية أوروبية أقوى، نموذجا لما يجب أن تكون عليه الـ "CFSP".

إدخال الـ "يورو" فى يناير ١٩٩٩، رغم أن ذلك جاء أساسا بسبب عوامل داخلية بالنسبة للاتحاد (أى الحاجة إلى تدعيم السوق الموحدة ورفع الكفاءة الاقتصادية) كان

له فى الوقت أصداء تشعبات دولية مهمة، حيث أخذ البنك المركزى الأوروبى (ECB) مكانه إلى جوار بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى US Federal Reserve، كواحد من أكبر بنكين مركزيين تأثيرا فى العالم. كان بعض المعلقين الأوروبيين يدعون لتقوية التمثيل الأوروبى المتعدد فى كيانات مثل "مجموعة السبع – Group of Seven" الصناعية، والإدارات الرئيسية فى كل من "صندوق النقد الدولى – International Monetary Fund (IMF)" و"البنك الدولى – World Bank"، وهى خطوة سوف تخفض قوة أوروبا العددية فى مثل تلك الكيانات؛ إلا أنه كان يقال، فى مقابل ذلك، أنه يمكن أن يزيد من وزن أوروبا المؤثر حيث سيكون هناك صوت واحد قوى، يمكن أن يعادل – وربما يفوق – صوت الولايات المتحدة والقوى العالمية البازغة مثل الصين.

فى الأمور التنظيمية، أصبح الاتحاد الأوروبى لاعبا مؤثرا على نحو مضطرد وذلك فى عدة مجالات، ليحل محل الولايات المتحدة فى دورها التقليدى كرائد عالمى فى هذا المجال. فى سنة ١٩٩٧ أثبتت المفوضية الأوروبية قوتها فى مجال تنظيم الأعمال التجارية العالمية، عندما وضعت شروطا صارمة لاندماج شركتين أمريكيتين كبيرتين هما "بوينج – Boeing" و"مكدونيل دوجلاس – McDonnell Douglas"، على أساس أن الشركة الموحدة سيكون لها متضمنات مناوئة بالنسبة للأسواق الأوروبية. كانت هذه الخطوة دلالة على قدوم خطوات أوروبية عدائية متنامية ضد الشركات الأمريكية، بما فى ذلك إعاقة برنامج الدمج المخطط بين شركتى "جنرال إليكتريك – General Electric" و"هنى ويل – Honeywell" فى ٢٠٠١، وفرض غرامات كبيرة على "مايكروسوفت – Microsoft" و"إنتل – Intel" بسبب اتهامات مزعومة بالاحتكار.

حتى عندما فردت الولايات المتحدة عضلاتها كقوة اقتصادية عالمية، ظل التأكيد فى "CFSP" على المحيط الأوروبى؛ وفى نوفمبر ١٩٩٥ أطلق الاتحاد الأوروبى ودول الشمال الأفريقى وشرق المتوسط "عملية برشلونة" التى دعت إلى علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية وإنسانية أوسع عبر الأطلنطى، وفى النهاية إقامة منطقة تجارة حرة. كانت إسبانيا وفرنسا ودول الاتحاد المتوسطية الأخرى هى التى حرضت على هذه المبادرة، وكان الهدف منها موازنة الميل تجاه الشرق فى سياسة الاتحاد التى جاءت مع

الاتساع الحتمي؛ وبالتوزاى مع هذه السياسات الهادفة إلى موازنة المحيط الجنوبى للاتحاد، كانت هناك كذلك سياسة نشطة تجاه روسيا وأوكرانيا والجمهوريات السوفيتية السابقة، التى عقد معها الاتحاد، بعد سقوط الشيوعية، اتفاقيات شراكة وتعاون Partnership and Cooperation Agreements، وقدم مساعدات ومنحا هائلة لمساعدتها فى إعادة هيكلة نظمها الاقتصادية.

وبينما بؤرة اهتمام الـ "CFSP" إقليمية فى المقام الأول، حاول الاتحاد أن يمارس نفوذا أكبر على المستوى العالمى، ففى الجمعية العامة للأمم المتحدة وفى وكالاتها المتخصصة، كانت الدول الأعضاء فى الاتحاد والدول المرشحة للعضوية، (مصحوبة عادة بدول المنطقة الصناعية الأوروبية (EEA) وبعض الدول الطامحة فى جنوب شرق آسيا والاتحاد السوفيتى السابق) كانت عادة ما تنسق فيما بينها، لينتج عن ذلك كتلة قوية من أكثر من ثلاثين دولة، كانت تعطى صبغة من شرعية تعددية فورية لأى اقتراح تتقدم به أو تدعمه بروكسل. من بين الدول الخمسة التى تتمتع بعضوية دائمة فى مجلس الأمن، هناك دولتان (بريطانيا وفرنسا) عليهما (بموجب شروط ماسترخت والمعاهدات التالية لها بما فى ذلك معاهدة لشبونة) أن تقوما بالتنسيق اللازم، واطلاع الدول الأعضاء الآخرين على نشاطهما فى مجلس الأمن لتأكيد وضمان "الدفاع عن مواقف ومصالح الاتحاد الأوروبى"[٤]، يضاف إلى ذلك أن الاتحاد ودوله الأعضاء كانوا هم أكبر مزودى الدول النامية بالمساعدات الخارجية.

تضمنت القضايا العالمية المهمة بالنسبة للاتحاد: التغيرات المناخية ونشر أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والهجمات الإرهابية على واشنطن ونيويورك، صعد الاتحاد مستوى التعاون مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب (وكذلك دول أخرى كثيرة)، وبذلك رفع مستوى التنسيق فيما بين دوله الأعضاء، فى إطار العمود الثالث لكى يصبح لاعبا أكثر فعالية فى هذا المجال. فى أكتوبر ٢٠٠٣، قام وزراء خارجية الدول الأوروبية "الكبرى الثلاثة" - فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - بزيارة طهران، فى محاولة دبلوماسية لإقناعها بالكف عن مواصلة تنمية قدراتها فى مجال الأسلحة النووية. ضغط الوزراء الثلاثة على القيادة الإيرانية

لتعليق عمليات تخصيب اليورانيوم والسماح بالتفتيش عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية – International Atomic Energy Agency (IAEA)، كما عرضوا فى المقابل أن يقاوموا الضغوط الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران بسبب نشاطها النووى، وتعهدوا بتقديم حزمة من الحوافز الاقتصادية.

بهذه الزيارة التى أدت إلى حوار مستمر مع إيران، كانت أوروبا تبدو وكأنها قد امتلكت زمام المبادرة فى قضية رئيسية من قضايا السياسة الدولية. كان هناك قدر من التذمر فى الدول الأعضاء الأصغر فى الاتحاد، وشكوى من أن الوزراء الثلاثة قد تصرفوا خارج إطار الـ "CFSP" الرسمى، إلا أنه تم تبنى المبادرة من قبل الاتحاد ووافق عليها كل الأعضاء والممثل الأعلى للـ "CFSP".

فى الداخل، واصل الاتحاد البحث عن أساليب يهدف من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار على أطرافه الجنوبية والشرقية، وهى مهمة أصبحت أكثر إلحاحا فى عالم ما بعد الحادى عشر من سبتمبر بتركيزها على الإرهاب القادم من العالم الإسلامى، وكلما اقترب تاريخ الاتساع نحو دول أوروبا الوسطى والشرقية (١ مايو ٢٠٠٤). فى أواخر ٢٠٠٣ طوى الاتحاد الأوروبى كلا من عملية برشلونة وسياساته نحو أوكرانيا ومولدافيا والدول السوفيتية السابقة فيما يسمى بـ "سياسة الجوار الجديدة New Neighborhood Policy (NNP)، وهى مبادرة جديدة كانت تهدف إلى ترسيخ وتنمية الرخاء فى كل من المحيطين الجنوبى والشرقى لاتحاد أكبر حجما. روسيا التى كانت تريد "شراكة استراتيجية" منفصلة مع الاتحاد، تكون أكثر اتساقا وملاءمة مع وضعها كقوة عظمى، رفضت المشاركة فى سياسة الجوار الجديدة؛ ولكنها أعلنت مع الاتحاد فى ٢٠٠١ أنهما سينشآن "معا" فضاء اقتصاديا مشتركا – common economic space، يضم أسواق الاتحاد والأسواق الروسية، ثم وسعا هذه المبادرة فيما بعد للدعوة إلى "فضاءات مشتركة"، فى مجالات القضاء والشئون الداخلية والسياسات الخارجية والدفاعية والبحوث والتعليم.

بالإضافة إلى التركيز بشكل متزايد على المحيط الأوروبى وعلى سياسة نشطة تتعلق بشئون عالمية مثل البيئة والإرهاب، فإن الدعامة الثالثة فى السياسة الخارجية للاتحاد، بدءا من التسعينيات وما بعدها، كانت استحداث سلسلة من الشراكات –

وغالبا تحت عنوان "شراكات استراتيچية – مع كيانات رئيسية وتجمعات إقليمية فى أنحاء العالم. وفى ديسمبر ١٩٩٥ رفع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة مستوى العلاقة بينهما بشكل ملحوظ بإطلاق الأچندة الجديدة عبر الأطلنطى – New Transat-lantic Agenda التى دعت للتعاون فى عدة مجالات، وعقد قمة كل عامين؛ كما عقدت أول قمة أورو-آسيوية فى ١٩٩٦ وجاءت بالدول الأعضاء فى الاتحاد والمفوضية واتحاد دول جنوب شرق آسيا – Association of South East Asian Nations (ASEAN) مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية. تم كذلك عقد قمم بشكل منتظم، والقيام بتعاون مؤسسى مع التجمع التجارى الأمريكى اللاتينى (Mercosur)، ومع روسيا وجنوب أفريقيا ودول وتجمعات إقليمية أخرى. فى كل هذه المجالات انتهج الاتحاد الأوروبى، الذى أصبح من جديد مفوضا بموجب مواد الـ "CFSP" فى معاهدة ماسترخت، انتهج سياسة كانت تجمع بين الدبلوماسية الاقتصادية التقليدية والعلاقات السياسية عالية المستوى، القائمة على التشاور المستمر.

نتج عن الجمع بين القوة الاقتصادية والتنظيمية والأدوات الجديدة لـ "CFSP"، أن أصبح الاتحاد قادرا على تطويع قدر كبير مما بدأ علماء السياسة يطلقون عليه تعبير "القوة الناعمة" (Soft Power)، تمييزا لها عن "القوة الصلبة" (Hard Power) التى تجسدها القوات المسلحة التى كان للولايات المتحدة اليد الطولى فيها. بعد ٢٠٠١، كان الكثيرون من منتقدى إدارة "بوش" فى كل من أوروبا والولايات المتحدة يعتبرون الاتحاد الأوروبى أحد النماذج الناجحة المناوئة للولايات المتحدة، التى كان يقال : إنها أكثر ارتباطا بمفهوم القوة الصلبة، ومهملة للجوانب الأكثر نعومة فى قوة الدولة ونفوذ سياستها الخارجية، على عكس ما كان يقال من أن أوروبا كان ينقصها النفوذ فى مجال القوة الصلبة (العسكرية) القابلة للاستخدام. تخلفت جهود الاتحاد من أجل الوفاء بطموحات أهداف هلسنكى بسبب عدم استعداد حكومات الدول الأعضاء لزيادة الإنفاق على الدفاع وإصلاح المؤسسات العسكرية التى كانت مازالت تعتمد على أساليب الحرب الباردة البالية، ينقص القوات العسكرية الأوروبية الإمكانيات التى توفر لها سرعة التحرك وكفاءة الاستخبارات للقيام بمهام كبيرة ودائمة على المحيط الأوروبى

أو حتى في ميادين أبعد، وكانت ماتزال تعتمد على المجندين الذين كان محظورا - بحكم القانون - نشرهم وراء البحار أو في مواقع القتال؛ وبالرغم من ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي بدأ يحقق بعض التقدم، حتى في هذا المجال. بعد تقديم معظم قوات حفظ السلام في إطار المهمة التي كان يقودها "الناتو" في البلقان في أواخر التسعينيات، بدأ الاتحاد في أوائل سنة ٢٠٠٠ يختبر قدرته على الانتشار منفردا في ما وراء البحار، كما دعا إلى ذلك "بلير - Blair" و "شيراك - Chirac" في "إعلان سانت مالو - St. Malo".

قام الاتحاد الأوروبي بأول عملية له لحفظ السلام في ٢٠٠٣، عندما تسلم من "الناتو" مهمة متواضعة في مقدونيا، الجمهورية اليوغوسلافية السابقة، وفي وقت لاحق من العام نفسه سيقوم بأول عملية عسكرية كاملة منفردا، دون مساعدة من أي نوع من "الناتو"، كانت مهمة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمبادرة من الفرنسيين، لكي تثبت كما كان يعتقد كثير من المراقبين، قدرة الاتحاد على العمل مستقلا على المسرح العالمي؛ وعلى مدار السنوات الخمسة التالية، سيشارك الاتحاد في عشرين عملية من عمليات إدارة الأزمة (معظمها محدود وأكبرها حماية اللاجئين في تشاد) مستخدما ٣٥٠٠ جندي.

* تعددية فعالة

بالإضافة إلى تنفيذ مهام وسياسات بعينها مثل برامج المعونات وعمليات حفظ السلام، يتبنى الاتحاد والدول الأعضاء به - على نحو متزايد - وجهة نظر أوروبية مشتركة في السياسة الدولية. كان تبلور رد فعل أوروبي أمرا متصورا منذ بدايات التعاون السياسي الأوروبي (EPC) في السبعينيات، ولكن كان يبدو، لفترة طويلة، أن من الصعب تحقيقه. في التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة، كان أن أصبح حقيقة. من المستحيل أن نلخص هذه النظرة العالمية بمصطلح واحد أو بعبارة واحدة، ولكن "التعددية الفعالة" المرموز إليها في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية European Security Strategy في ٢٠٠٣ هي أفضل ما يعبر عن هذه النظرة العالمية الناشئة بشكل دقيق.

الرؤى الأوروبية للتعددية لا يمكن فهمها بمعزل عن الاختلافات بين الولايات المتحدة وأوروبا بخصوص السياسة الخارجية، التى شكلت منظورا أوروبيا مشتركا للعالم، برغم الاختلافات فى وجهات النظر داخل أوروبا. مرت العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا بمرحلة صعبة فى أوائل التسعينيات، عندما اختلف الجانبان بحدة حول الأزمة فى البلقان. انتقد المسئولون الأمريكيون أوروبا لفشلها فى التعامل مع كارثة إنسانية كبيرة على تخومها، بينما استهجن الأوروبيون مماحكات إدارة "كلينتون"، واكتفاءها بتوجيه النقد من على البعد، وعدم الدفع بقوات أمريكية للمساعدة فى التعامل مع الأزمة؛ كما كانت هناك قضايا أخرى واكتفاءها العلاقات، بما فى ذلك خلافات التجارة، ومعدل اتساع حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبى، الذى كانت الولايات المتحدة تريد له أن يكون أكثر سرعة، وليس بالأسلوب الأكثر ترويا الذى يفضله الأوروبيون.

بحلول منتصف التسعينيات. كانت العلاقات الأمريكية - الأوروبية قد استقرت، حيث تعاون الجانبان فى تطبيق اتفاقية دايتون للسلام Dayton Peace Agreement وأزالا بعض الخلافات التجارية، واستقرا على جدول زمنى لقبول ثلاث دول فى "الناتو"، هى بولندة والمجر وجمهورية التشيك. بالرغم من ذلك استمر تيار التوتر التحتى فى العلاقات عبر الأطلنطى حتى فى السنوات الأخيرة من "إدارة كلينتون"، إذ كان الأوروبيون شديدى الاستياء مما كانوا يعتبرونه تفاخرا أمريكيا فجا بالقوة، (كانت "مادلين أولبرايت – Madeleine Albright"، وزيرة الخارجية، تسمى الولايات المتحدة بـ "الدولة الضرورة"، بما يعنى أنه لا يمكن تحقيق أى شىء مهم دون تدخلها)، والتباهى بقوة الولايات المتحدة الاقتصادية، مع ترددها فى أن تطبق على نفسها المعايير ذاتها التى تسعى لتطبيقها على الآخرين فيما يتعلق بأمور مثل التجارة.

أصبحت التعددية هى السلاح المتاح أمام السياسيين الأوروبيين للرد على قوة الولايات المتحدة، وغالبا ما كان يدعمهم فى ذلك منظمات غير حكومية. فى حالة بعد أخرى كان ذلك يتم بتبنى معاهدة تتصدى فى الظاهر لمشكلة عالمية تؤيدها الولايات المتحدة نفسها، وتضع فى الوقت نفسه بنودا معينة فى المعاهدة تكون مرهقة ومكلفة

لمجمل المصالح القومية الأمريكية كما هى محددة بواسطة الإدارة، أو لمجموعات مصالح داخلية رئيسية، وللكونجرس - لكى تترك الولايات المتحدة أمام خيار غير مستساغ: إما أن تقبل المعاهدة بشروطها غير المواتية لها تماما، أو أن ترفضها، ومن ثم توصم بأنها انفرادية (unilateralist)، أى لا تؤمن بالتعددية.

كان حظر الألغام الأرضية فى ١٩٩٨ أول حالة ملحوظة لهذا الشكل من التدخل. من البداية قادت كندا والنرويج الحملة العالمية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التى كانت مبعثرة فى مناطق الصراع فى العالم الثالث، تقتل وتشوه كثيرا من الناس فى كل عام. لم تكن الولايات المتحدة هى المسئولة عن تلك الألغام (معظمها كان روسى الصنع)، وبشكل عام كان لها سجل إيجابى فى المساعدة من أجل إزالتها، ولكنها لم تكن مستعدة للتوقيع على حظرها، إلا إذا حصلت على استثناء لمدة خمس سنوات، يسمح لها بأن تبقى تلك الألغام على امتداد المنطقة منزوعة السلاح فى كوريا، اتقاء لهجوم محتمل من الشمال. رفض الأوروبيون وقوى أخرى وقررت الولايات المتحدة، تحت إدارة كلينتون ألا توقع.

وهناك حالة أخرى، هى تلك الخاصة. بإنشاء "المحكمة الجنائية الدولية - International Criminal Court (ICC)". كانت الولايات المتحدة مؤيدة منذ وقت مبكر لإنشاء محكمة تابعة للأمم المتحدة لمحاكمة مجرمى الحرب، وكانت ترى فى ذلك تطورا منطقيا للمحاكم التى كانت تعقد خصيصا لمحاكمة مثل أولئك المجرمين من يوغوسلافيا السابقة ورواندا وغيرها؛ إلا أنها - الولايات المتحدة - كانت تريد ضمانات وقائية شديدة ضد احتمال استخدام مثل تلك المحاكم لمقاضاة الجنود الأمريكيين الذين يتم نشرهم فيما وراء البحار، وكانت تريد الاحتفاظ لمجلس الأمن الدولى بدور إشرافى خاص. الأوروبيون، وبعضهم كان يساورهم الشك بخصوص المحكمة ويريدون كذلك الاحتفاظ بدور لمجلس الأمن، حاولوا أن يتفهموا موقف الولايات المتحدة، ولكنهم لم يكونوا مستعدين للاستسلام بخصوص القضايا الرئيسية فى الخلاف. بعد أن فشلت فى إحداث التغييرات التى كانت تسعى إليها فى المعاهدة المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، صوتت الولايات المتحدة ضدها، ولم يوقع "كلينتون" الاتفاقية - على مضض -

إلا فى آخر يوم كان يمكن أن يتم فيه ذلك، مع توصية بألا يتخذ مجلس الشيوخ أى خطوات فى اتجاه التصديق عليها.

حالة ثالثة أخرى كانت محل خلاف مع الولايات المتحدة بخصوص التعددية، وهى "بروتوكول كيوتو Kyto Protocol" الخاص بانبعاثات الوقود الأحفورى. تحت ضغط من جماعات الضغط الداخلية المدافعة عن البيئة، وقعت إدارة "كلينتون" المعاهدة، ولكنها لم تتخذ أى خطوات لضمان التصديق عليها أو لتطبيق سياسات يمكن أن تؤدى عمليا إلى التقليل من انبعاث الغازات أثناء سنوات الانتعاش الاقتصادى فى التسعينيات. بدلا من ذلك، كانت الإدارة تعتمد على مجموعة من القواعد والترتيبات استجابة للمعاهدة، وذلك بشراء فسائل فى الدولة النامية التى توقف انبعاثاتها، إلى جانب إجراءات أخرى مثل زراعة الأشجار فى الأراضى الزراعية غير المستغلة. تعثرت المفاوضات الأوروبية، لكى تؤكد، كما جاء فى عبارة لأحد وزراء البيئة أن الولايات المتحدة كان لابد من أن تعانى "ألما" اقتصاديا حقيقيا لكى تستجيب لبروتوكول كيوتو.

مع انتخاب "چورچ بوش" رئيسا فى نوفمبر ٢٠٠٠ تحول تيار التوتر التحتى فى علاقات الاتحاد الأوروبى بالولايات المتحدة، الذى كان ساكنا أثناء سنوات "كلينتون"، إلى أزمة كبيرة. كانت النخب الأوروبية تكن كرها قديما للرئيس الأمريكى "بوش" (مثلما كانوا يسخرون من "راعى البقر" ريجان)، كما كانوا يعترضون على سجله كحاكم لـ "تكساس" باعتباره مسئولا عن عمليات إعدام كثيرة تمت بحق بعض المحكومين. من جانبه، لجأ "بوش" إلى أساليب "أكثر قومية" دفاعا عن صالح الولايات المتحدة كما كان يراها؛ وعلى خلاف "كلينتون" لم يكن يجد ضرورة لتملق الاتفاقيات الدولية التى فشلت فى التوافق مع مصالح الولايات المتحدة، والتى لم يكن هناك فرصة للتصديق عليها من مجلس الشيوخ. أعلن المسئولون فى إدارة "بوش" وفاة "بروتوكول كيوتو"، لم يتم توقيع "تشريع روما – Rome Statute" الذى كان يلزم الولايات المتحدة بالمحكمة الجنائية الدولية (ICC)، كما تم اتخاذ خطوات أخرى مثل فرض حدود لواردات الصلب من أوروبا بهدف حماية الصناعة الأمريكية، وهو ما اعترض عليه المسئولون وخبراء الصناعة الأوروبيون.

بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية على نيويورك وواشنطن، احتشد الأوروبيون لدعم الولايات المتحدة، ولكن سرعان ما تدهورت العلاقات مرة أخرى بسبب سلوك إدارة "بوش" فى "الحرب على الإرهاب"، ورفضها التواصل للعودة إلى ما كان الأوروبيون مصرين على أنه المسار التعددى، وهو التصديق على "كيوتو" وغيرها من الاتفاقيات الدولية، والأهم من ذلك كله الإسراع إلى غزو العراق الذى قادته الولايات المتحدة فى ٢٠٠٣، بريطانيا، بتشجيع من كل من إيطاليا وإسبانيا، دعمت الحرب، بينما كانت فرنسا وألمانيا بتشجيع من روسيا معارضتين لها بشدة. كان الرأى العام الأوروبى ضد الحرب بقوة، وعمت التظاهرات المعارضة لها المدن الأوروبية فى الأسابيع التى سبقت الصراع، واضعة كلا من "بلير – Blair" و"سيلفيو برلسكونى – Silvio Berlusconi" رئيس وزراء إيطاليا، و"خوسيه ماريا أزنار – Jose Maria Aznar" رئيس وزراء إسبانيا تحت ضغط سياسى شديد.

انتهز "شيراك" على وجه الخصوص حالة الاهتياج السياسى التى أحدثتها حرب العراق وعواقبها، للدفع فى اتجاه "أوروبا أكثر قوة"، لن تكون مستقلة عن الولايات المتحدة فحسب، بل يمكن أن تعمل بالتنسيق مع قوى أخرى مثل الصين وروسيا والهند كثقل موازن للقوة الأمريكية فى عالم متعدد القطبية. ساندت كل من فرنسا وألمانيا اقتراحا بلچيكيا لإنشاء خلية تخطيط عسكرية مستقلة، تكون تابعة للاتحاد الأوروبى، وذلك فى إهمال واضح لتفاهم كان قد حدث فى عام ٢٠٠٠ داخل "الناتو"، يختص التحالف بالدور الرئيسى فى تخطيط العمليات العسكرية. كان كثيرون فى أوروبا، وبخاصة "شيراك" غاضبين لما لاحظوه، مثل محاولات من قِبَل إدارة "بوش" شق الصف الأوروبى حول قضية العراق، التى كانت ظاهرة لهم بوضوح كما كانوا يعتقدون، وذلك فى التمييز الشهير لوزير الدفاع "دونالد رمسفيلد – Donald Rumsfeld" بين "أوروبا القديمة" المكونة من خمس عشرة دولة، و "أوروبا الجديدة"، التى تضم دول أوروبا الوسطى والشرقية وكانت على وشك الانضمام للاتحاد الأوروبى.

كانت "استراتيجية الأمن الأوروبى – European Security Strategy"، التى أعلن مسودتها "خافيير سولانا – Javier Soiana" الممثل الأعلى للـ "CFSP" فى يونيو ٢٠٠٣ ، وتم تبنيها رسميا بواسطة المجلس الأوروبى فى ديسمبر من العام نفسه، كانت هذه الاستراتيچية، فى جزء كبير منها، هى رد الاتحاد الأوروبى على الانقسام الداخلى بخصوص العراق. كانت "أوروبا آمنة فى عالم أفضل"، كما كان يطلق على الاستراتيچية، وثيقة "طريق وسط"، تهدف إلى استعادة التوافق حول مبادئ رئيسية معينة. حددت الوثيقة خمسة أخطار ناشئة – الإرهاب ونشر أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية وفشل الدول والجريمة المنظمة – ودعت الاتحاد الأوروبى إلى نشر وسائل عسكرية وأخرى غير عسكرية، على نحو خاص، لمواجهة هذه الأخطار. بالإضافة إلى بناء الأمن فى جواره، كان الهدف الرئيسى لسياسة الاتحاد الأوروبى الذى تم تحديده، هو تبنى نظام عالمى جديد يقوم على "تعددية فعالة"، وهو الهدف الذى كان مرتبطا بتطوير القانون الدولى، وأمم متحدة أكثر قوة، وشبكة أمن مكونة من مؤسسات إقليمية وعالمية.

بين النخب التى تُكَوِّن مراكز الأبحاث والدراسات والأجهزة البيروقراطية ووسائل الإعلام الرئيسية فى أوروبا، ومعظمهم مؤيد لأيديولوچية التكامل، بين هذه النخب اتخذت "التعددية الفعالة" مغزى دينيا تقريبا، متوسلة دائما تفسير الدور الخاص للولايات المتحدة فى العالم. هذا التبنى المتحمس للتعددية كان أكثر وضوحا لكى يصبح تطورا جديدا – نسبيا – يعكس ثقة متزايدة فى أن الاتحاد قادر على تحديد طبيعة تلك التعددية واستخدامها لصالحه، بالإضافة إلى الاختلاف عن الولايات المتحدة الموسومة بالأحادية.

دعت الاستراتيچية إلى اتحاد أكثر نشاطا وتماسكا وقدرة، كما أكدت بناء شراكات، كما كان على الاتحاد أن يطور شراكات "استراتيچية" مع كل من كندا والصين والهند وروسيا، و"شراكة فاعلة ومتوازنة" مع الولايات المتحدة. وبناء على شراكات ثنائية تعود إلى السبعينيات، شرعت المفوضية والممثل الأعلى فى مأسسة الشراكات الاستراتيچية الرئيسية من خلال آليات مثل القمم السنوية وخطط العمل

المتعددة، وغير ذلك من الوثائق الهادفة لزيادة وتوسيع مدى التعاون دعما للقيم والأهداف المشتركة وأهمها التعددية كما هو مفهوم ضمنا.

إلى جانب الشراكات الاستراتيجية مع تلك القوى الرئيسية، قام الاتحاد الأوروبى بتطوير شراكات ثنائية خاصة مع عدد كبير من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فى ذلك الدول المرشحة لدخول الاتحاد (EU) ودول المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)، والدول التى تغطيها سياسة الجوار الجديدة (NNP)، واتحاد دول أفريقيا - الكاريبى - الپاسيفيك وهو تجمع يربطه بالاتحاد الأوروبى بمعاملات تجارية تفضيلية وترتيبات مؤسسية خاصة تعود إلى الستينيات؛ وتشكل هذه الدول مع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى - كلها ١٠٩ دول - كما وصفها أحد المراقبين "فضاء أوروبيا" أو تجمعا كبيرا، من دول تسير على هدى بروكسل وليس واشنطن أو أى مركز قوة آخر فيما يتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والتنظيمية. حجم هذه المجموعة وحده يؤكد أن أوروبا - أكثر من الولايات المتحدة - هى التى "سوف تدير القرن الواحد والعشرين"(٥)، كما قال ذلك الكاتب.

* واقع جديد يترسخ: العام ٢٠٠٤ وما بعده

بالنظر إلى الماضى، يمكن اعتبار عام ٢٠٠٤ مؤشرا دالا على ارتفاع مستوى التفاؤل الأوروبى بعد الحرب الباردة بخصوص النظام العالمى. فى شهر مارس من العام نفسه قتلت التفجيرات الإرهابية ١٩٠ شخصا فى مدريد، ولكنها جاءت بهزيمة انتخابية لحكومة "أزنار - Aznar" الموالية للولايات المتحدة وجاءت إلى السلطة بـ "خوسيه لويس ثاپاتيرو - José Luis Zapatero"، الذى وعد باصطفاف إسپانيا إلى جانب فرنسا وألمانيا، وإعادة تركيز سياسة إسبانيا الخارجية على الاتحاد الأوروبى. فى شهر مايو، انضمت إلى الاتحاد عشر دول (ثمان فى أوروبا الوسطى بالإضافة إلى قبرص ومالطة) لتصبح العضوية الإجمالية ٢٥ عضوا. (وكان هناك مرشحان آخران هما بلغاريا ورومانيا، وكان الرأى آنذاك أنهما ليستا جاهزتين بعد للعضوية، وظلتا

على القائمة إلى أن انضمتا فى ٢٠٠٧)؛ وبعد شهر تم توصل المجلس الأوروبى فى دورة ٢٠٠٤ إلى اتفاق بخصوص معاهدة دستورية جديدة.

كانت تبدو هناك حدود قليلة لما يمكن أن تحققه القوة الناعمة الأوروبية، فقادة مثل شيراك – Chirac الذى طالما تشكك بخصوص عضوية تركيا فى الاتحاد، بدا متحمسا للفكرة إلى حد ما، لأن تركيا – وهى حليف تقليدى للولايات المتحدة – كانت قد اختلفت مع الولايات المتحدة بخصوص العراق. كان الجدل يدور حول ما إذا كان الجيش التركى الضخم يمكن أن يعطى وزنا للاتحاد الأوروبى كقوة عسكرية، وإذا ما كان موقع تركيا، وهو مصدر محتمل لعدم الاستقرار يمكن فى نفس الوقت أن يعكس تأثير الاتحاد فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. انتهى العام على وقع "الثورة البرتقالية Orang Revolutien" فى أوكرانيا، التى كانت تحولا عضويا نحو الديمقراطية من قِبَل شعب تلك الدولة، كرد فعل على انتخابات مزيفة، وهو التحول الذى كان الاتحاد الأوروبى يدّعى لنفسه نصيبا كبيرا من الفضل فيه، بموجب قوته كنموذج وبرامجه لتنمية الديمقراطية، وكما لو أن الأمر كان يؤكد فكرة تنامى تأثير أوروبا، كانت أمريكا "القوة الصلبة" تزداد تورطا فى مستنقع الحرب العراقية.

بحلول عام ٢٠٠٠، بدأ واقع أكثر رصانة يترسخ. رفْض المعاهدة الدستورية من قبل الناخبين فى كل من فرنسا وهولندة، كان بمثابة صدمة بالنسبة للنخب الأوروبية ذات التوجه نحو التكامل، كما كان له متضمنات عميقة بالنسبة للسياسة الخارجية. أرجأت الأصوات كل الخطط قريبة المدى لخلق جهاز علاقات خارجية أكثر قوة للاتحاد، ووضعت نهاية لحديث كان يدور عن دورة باكرة للمزيد من الاتساع شرقا. كان ذلك شديد الإضرار بأفق تطلعات تركيا للحصول على عضوية الاتحاد. كانت نتائج التصويت فى كلتا الدولتين تشير إلى شدة تأثر المصوتين بمخاوف العولمة والهجرة. فى نوفمبر ٢٠٠٥ أدت "أنجيلا ميركل Angela Merkel" اليمين مستشارا لألمانيا بعد فوز انتخابى صعب على "چيرارد شرودر – Gerhard Schrder"، وتبع ذلك، بعد ثمانية عشر شهرا، رحيل "شيراك – Chirac" عن المشهد السياسى ومجىء الوسطى "نيكولا ساركوزى – Nicolas Sarkozy" رئيسا. كانت "ميركل" و"ساركوزى" يوصفان بأنهما

أطلنطيان، وكلاهما تحرك في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، ولكن دون التخلي عن الالتزام بجعل الاتحاد الأوروبي القوة الأكثر فعالية وقدرة وترابطا، كما كانت تدعو وثيقة الاستراتيجية في ٢٠٠٢.

على خلفية هذه التطورات، كان الوضع العالمي يتغير على نحو يمثل تحديا لفكر الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالنظام العالمي. علاقات الاتحاد بالصين، التي كانت ماتزال قوية بالأساس، بدأت تتدهور فيما يتعلق بالتجارة والسياسات الصينية التي كانت تشجع الفائض المتزايد مع أوروبا. لم تعد الصين تعير اهتماما لتعبير أوروبا عن قلقها جراء دورها (دور الصين) في أفريقيا وحقوق الإنسان في التبت، ولم تكن مستعدة لفرض قيود إجبارية على انبعاثات الوقود الأحفوري الغازية. في روسيا، كان توجه نظام "ڤوتن – Putin" المطرد نحو سلطوية قومية، يصطدم بطموحات الاتحاد الأوروبي لتنمية الديمقراطية، بينما كان استغلال روسيا للإمداد بالطاقة لأهداف سياسية قد جعل الدعوة لفضاء اقتصادي مشترك تبدو ضربا من العبث. حتى الهند، وهي دولة ديمقراطية وصديقة، كانت تشكو غياب الجوهر والمضمون في العلاقة مع الاتحاد. على نحو متزايد، كانت الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع لاعبين رئيسيين، تبدو مجرد بنى ذهنية لخدمة الذات أكثر منها مادة لنظام عالمي جديد.

تحسنت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشكل ملحوظ أثناء فترة الولاية الثانية لـ "بوش"، حتى بالرغم من أن ندوب السنوات السابقة كانت قد وضعت حدودا لما يمكن أن يتحقق في العلاقات عبر الأطلنطي. في مارس ٢٠٠٥، أعلنت الولايات المتحدة دعمها مبادرة "E3" تجاه إيران. رفض الولايات المتحدة سواء أن تتكلم مباشرة مع إيران أو أن تدعم الجهود الأوروبية كان مصدرا للإحباط في أوروبا، كما أثار القلق والمخاوف من أن الولايات المتحدة كانت تفكر فيما كان كثيرون يعتقدون أنه سيكون ضربة عسكرية كارثية ضد طهران ومنشآتها النووية. التعاون في عملية السلام في الشرق الأوسط، تم من خلال "رباعية" مكونة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، التي خلفت الرعاية المشتركة من قبل الولايات المتحدة وروسيا، والتي كانت قد همشت وأزعجت القوى الأوروبية. كما كانت هناك خطوات أخرى أعطت

مضمونا لما كان "بوش" يسميه "مرحلة جديدة عبر الأطلنطى"، تتضمن التعاون مع فرنسا فى لبنان، وأكملت التعاون الوثيق ضد الجماعات الإرهابية؛ وبالرغم من ذلك استمرت التوترات حول العراق وكيوتو وأساليب مكافحة الإرهاب وبعض القضايا الخاصة بالتجارة، وفى مجال جديد آخر للنزاع، وهو عرض فرنسى - ألمانى (تم التخلى عنه فيما بعد) برفع الحظر المفروض من الاتحاد الأوروبى على مبيعات السلاح للصين، ذلك الحظر الذى كان قد فرضه فى أعقاب مذبحة "تيانان من - Tiananmen" فى ١٩٨٩.

بالقرب من نهاية فترة "بوش" كان واقع التعددية القطبية قد بدأ يشكل جزءا من التصور الأوروبى للنظام العالمى ودور أوروبا فيه، ومثلما كانت تلك التعددية مستخدمة فى نفس العقد من قبل بواسطة "شرودر" و"شيراك" والمفوضية الأوروبية، فإنها كانت تعنى نشأة تحالف فضفاض من قوى رئيسية، منقاد ضمنا بدرجة أو أخرى لمفاهيم الاتحاد الأوروبى عن أسلوب الحكم العالمى، وملتزم بكبح القوة الأمريكية المتعجرفة، التى كان يتم تصويرها باعتبارها المشكلة الرئيسية التى تواجه المجتمع الدولى. هذا التصور للنظام العالمى كان من الصعب أن يستمر مع التدهور النسبى للقوة الأمريكية واندفاع روسيا والصين وقوى متوسطة أخرى مثل إيران وفنزويلا فى اتجاهات جديدة.

أدت هذه التغيرات فى النظام العالمى إلى حالة من الاهتمام المفاجئ بإعادة إحياء العلاقة الأمريكية - الأوروبية، وبنظام "أطلنطى" جديد، وبدأ عدد متزايد من المعلقين الأوروبيين (والأمريكيين) يجادل بأن الولايات المتحدة وأوروبا، فى ظل صعود الهند والصين، لم يعد أمامهما سوى وقت محدود ليشتركا معا فى استخدام نفوذهما لتقوية القواعد والمؤسسات الدولية على نحو يمكن أن يشكل سلوك العمالقة الآسيويين فى المستقبل. فى كتاب لقى قدرا كبيرا من الاهتمام فى الصحافة الأوروبية والدوائر السياسية على سبيل المثال، دعا رئيس الوزراء الفرنسى السابق "إدوارد بالادور - Edouard Balladur" إلى اتحاد جديد بين أوروبا والولايات المتحدة بهدف تقوية الغرب،[٦] إلا أن مثل هذه الأفكار لم يكتب لها الاستمرار، وأيا كان الأمر فإن حقائق توزع القوة متعدد القطبية - والانقسامات الأمريكية الأوروبية حول كثير من القضايا -

كانت بالدرجة التى تجعل أى عودة إلى حقائق التضامن الأطلنطى إبان الحرب الباردة، نهجا غير عملى.

* وجهة نظر واستنتاجات

من بين العوامل الكثيرة التى من المحتمل أن تشكل تطور الاتحاد الأوروبى كلاعب فاعل فى السياسة الخارجية على مدى السنوات العديدة التالية، تبرز أربعة عوامل. أولا: سوف يكون هناك تأثير للتعددية القطبية السياسية والاقتصادية وأخيرا العسكرية، فى كيفية تحديد أوروبا لمصالحها وأسلوب تفكيرها بخصوص علاقاتها بالقوى الأخرى. إعادة توزيع القوة العالمية الذى حدث فى العقد الماضى، من المحتمل أن يستمر. فى إطار التعددية القطبية الحقيقية، سيكون الاتحاد الأوروبى فى حاجة إلى صياغة سياسات لا تقوم على الاحتواء الفج للقوة الأمريكية الذى كان يؤيده "شيراك" و"شرودر"، ولا على التأكيد الساذج للتضامن الأطلنطى أو الغربى الذى كان يؤيده بعض منتقديهما.

ثانيا: مثل اللاعبين العالميين الآخرين، سيكون على الاتحاد الأوروبى أن يتعايش مع ظروف اقتصادية شديدة الصعوبة؛ وبينما بدأت الأزمة الاقتصادية فى الولايات المتحدة وكان يبدو فى البداية أنها سوف تتجنب أوروبا، اتضح بحلول ٢٠٠٩ أنها كانت تضرب أوروبا بقوة أكبر. كانت إسپانيا واليونان وأيرلندا ودول أوروبا الوسطى والشرقية (الأعضاء الجدد فى الاتحاد)، أكثر عرضة للديون المتزايدة ولمشكلات أصولها، كما كانت الصادرات الألمانية تعانى بشدة بسبب الصعوبات الاقتصادية العالمية. فى ظل ظروف اقتصادية ومالية صعبة، سيكون من الصعب على الاتحاد الأوروبى الإبقاء على مستويات الإنفاق العالية على المعونات الدولية وغيرها من الآليات السياسية التى تدعم القوة الناعمة الأوروبية، بل إنه سيكون من الأكثر صعوبة عليها أن تقوم بالاستثمارات الكبيرة المطلوبة لدعم الاتحاد كأداة فعالة ومؤثرة فى مجال القوة العسكرية.

ثالثا: مستقبل الاتحاد كلاعب فى السياسة الخارجية، سوف يتأثر بكيفية تطبيق إصلاحات لشبونة عمليا. كان من رأى كثير من الأوروبيين الذين يدعون إلى اتحاد أكثر قوة وحسما، أن تعيين اثنين من السياسيين المجهولين تقريبا: "ڤان رمپوى – van Rom-puy و"آشتون – Ashton" للمنصبين الجديدين اللذين أنشأتهما معاهدة لشبونة، علامة سيئة – دلالة على أن الدول الأعضاء كانت مصرة على تأكيد امتيازاتها الوطنية على حساب الاتحاد. بالرغم من إنشاء المنصب الجديد، منصب "رئيس المجلس الأوروبى – European Council President (الذى يشغله ڤان رمپوى)، فإن دولا أعضاء بعينها تواصل ترأسها مجلس الوزراء – Council of Ministers على أساس دورى كل ستة أشهر. إسبانيا، أول دولة رئاسية فى عهد لشبونة، قامت بدور نشط فى الشهور الستة الأولى من ٢٠١٠ فوضعت جدولا للاجتماعات، كما وضعت أجندة سياسية طموحة للاتحاد، كان البعض يراها منافسة لامتيازات "رمپوى" و"آشتون"؛ ولكن بعض المراقبين كان يقلقهم أن معاهدة لشبونة، بالرغم من كل الجهود المبذولة من أجل الإصلاح، لم تمض قدما بما يكفى لخلق الصوت الأوروبى الموحد، وأن قوى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا لابد من أن يتم مواجهتها، ولو بجوقة أكبر من الأصوات النشاز، تتحدث بالإنابة عن الاتحاد وباسمه. مثل هذه المخاوف، كانت تبدو فى حاجة إلى تأكيد فى ٢٠١٠، عندما أعلنت إدارة "أوباما" أن الرئيس لن يحضر قمة (الولايات المتحدة والاتحاد)، كانت الحكومة الإسبانية تأمل فى استضافتها فى مدريد فى أواخر الخريف، وكأن أحد الأسباب التى أبدتها عدم الوضوح المستمر عن الكيفية التى ستعمل بها الترتيبات الدستورية الأوروبية الجديدة، وما كانت تعنيه بالنسبة لشركاء مثل الولايات المتحدة(٧).

فى آخر الأمر، خلق التغير الذى حدث فى الولايات المتحدة، وبخاصة انتخاب "أوباما" وضعا جديدا للاتحاد الأوروبى، فالمعلقون الأوروبيون كانوا مفتونين بالرئيس الجديد، الذى كانوا يعتقدون أنه يتبنى قيم السياسة الخارجية الأوروبية، لدرجة أن البعض كانوا يرونه ملتزما بتحويل الولايات المتحدة إلى ديمقراطية اجتماعية على النمط الأوروبى. بالرغم من ذلك لم يكن التغير بدون تحديات خاصة أمامه. كان القلق

يساور الخبراء من أن "أوباما"، كزعيم سياسى ينظرون إليه فى أوروبا باعتباره شرعيا، سيكون فى وضع يجعله يطلب من أوروبا تضحيات أكبر فى مواقع مثل أفغانستان. وبينما كانت الآمال فى إعادة إحياء العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى تنتعش، عندما شغل كثيرون من أشد نقاد "بوش" مناصب سياسية فى وزارة الدفاع وأماكن أخرى فى الإدارة الجديدة، لم يكن واضحا ما إذا كان الرئيس نفسه مفتونا بأوروبا مثل الكثير من مستشاريه. بجذوره فى هاواى، وارتباطاته بأفريقيا وآسيا، وتركيزه المفهوم على التحديات الداخلية، لم يكن "أوباما" منجذبا نحو سياسة "أوروبا أولا". الكثير من لقاءاته الباكرة مع القادة الأوروبيين كانت توصف بأنها مجرد "سد خانة" وتفتقد مثل تلك الحماسة التى جاء بها إلى لقاءاته بقادة روسيا أو العالم الإسلامى؛ ومثل غيره من الرؤساء الذين واجهوا تحديات داخلية وخارجية مثبطة، كان واثقا من أنه سيعيد حساباته الشخصية بالنسبة لموقع أوروبا من التحديات التى تواجهه.

والحقيقة أنه بينما ظل "أوباما" يتمتع بشعبية فى أوروبا (كما يدل على ذلك اختياره فى ٢٠٠٩ لجائزة نوبل للسلام، التى تمنحها لجنة نوبل النرويجية)، كانت النضارة قد زالت عن وردة العلاقات الأوروبية الأمريكية. أدارت الحكومات الأوروبية أذانا صماء لطلب الرئيس الأمريكى إرسال أعداد كبيرة من القوات العسكرية إلى أفغانستان التى أرسل هو إليها ثلاثين ألف جندى إضافى للتعامل مع الوضع المتدهور هناك. كانت قمة كوبنهاجن الخاصة بالتغيرات المناخية فى ٢٠٠٩، خيبة أمل لأوروبا سواء من ناحية نتائجها الجوهرية (لم يكن هناك تعهدات ملزمة جديدة عن تقليل انبعاثات الوقود الأحفورى)، أو من أسلوب اتخاذ القرارات. كانت نتائج كوبنهاجن مخاض مساومة خشنة بين الولايات المتحدة من جانب والصين وعدة دول ناحية أخرى من جانب آخر، بينما تمت تنحية الاتحاد الأوروبى، الذى طالما اعتبر نفسه رائدا فى مجال التغيرات المناخية. وبالرغم من أن أوروبا رحبت باستعداد "أوباما" للتعامل مع إيران، ومحاولته إعادة إحياء عملية السلام العربية الإسرائيلية التى كانوا يعتقدون أن "بوش" كان قد أهملها، لم يكن لدى "أوباما" سوى القليل لكى يقدمه فى هذا المجال فى أول عام له فى البيت الأبيض.

إلى جانب هذه المجالات الأربعة الرئيسية، من المؤكد أن تنشأ أربعة تحديات لتعقيد جهود الاتحاد الأوروبى لكى يكون لاعبا أكثر تأثيرا وفعالية فى السياسة الخارجية والدفاع عن المصالح الأوروبية، وأن يحدث فرقا إيجابيا فى المشهد العالمى؛ ومع كل مصادرها السياسية والاقتصادية والإنسانية الكبيرة، وإن كانت قد قلت نسبيا، فإن لدى أوروبا القدرة على مواجهة هذه التحديات. إلا أن القيام بذلك سيكون أكثر صعوبة مما كان مفترضا فى السنوات الأولى من فترة التفاؤل التى تلت الحرب الباردة، وسوف يتطلب ذلك رؤية ثقافية وقيادة سياسية - فى كل من بروكسل والعواصم الوطنية.

Dinan, Desmond. *Europe Recast: A History of European Union*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004.
European Union, Institute for Security Studies (Paris). Chaillot Papers series. Available at http://www.iss.europa.eu.
Gnesotto, Nicole, ed. *EU Security and Defence Policy: The First Five Years (1999–2004)*. Paris: EU Institute for Security Studies, 2004.
Nuttall, Simon. *European Foreign Policy*. Oxford: Clarendon Press, 2000.
Serfaty, Simon. *Architects of Delusion: Europe, America, and the Iraq War*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998.

الفصل الثالث

أوروبا والولايات المتحدة

عهد أوباما وثقل التاريخ

(فيليب ستيفنز)

Philip Stephens

أشرقت الشمس على تحالف عبر الأطلنطى عندما انضم الرئيس الأمريكى باراك "أوباما – Barack Obama إلى قادة أوروبا فى ربيع ٢٠٠٩، للاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء منظمة حلف شمال الأطلنطى – NATO . بعد الحجج الملتوية لرئاسة "چورچ دبليو بوش – George W. Bush"، كانت الولايات المتحدة قد اختارت فى شخص "أوباما" زعيما محبوبا بكل المقاييس، فى أوروبا كما فى الداخل؛ ومع استطلاعات الرأى الهابطة تحت ثقل الركود الاقتصادى والسخط الاجتماعى، كان قادة أوروبا يأملون فى أن يصيبهم ولو قدر ضئيل من أضواء نجومية الرئيس الأمريكى، كما كانت المنافسة كبيرة بينهم للوصول إلى ذلك. من جانبه كان "أوباوما" سخيا فى امتداح مضيفيه وطمأنتهم فيما يتعلق بمستقبل الجماعة الأورو-أطلنطية.

اختارت فرنسا اللحظة لكى تؤكد النزعة الأطلنطية الجديدة فى سياستها الخارجية، وأنهى الرئيس "نيكولا ساركوزى – Nicolas Sarkozy"سنوات بلاده الأربعين التى فرضتها على نفسها منفية من قيادة الـ NATO العسكرية، متحديا بذلك ذكرى الجنرال "شارل ديجول – Charles de Gaulle"، وإن كان هناك بين منتقديه من يقول بأنه قد أساء إليها. كان هناك فى هذا القرار قدر من الرمزية بقدر ما فيه من أهمية، إلا أنه، بمعنى ما، كان بداية جديدة؛ وأمام جمهور مرحب به فى "ستراسبورج"، أعلن

"أوباما" أنه كان يرى فرصة أمام الولايات المتحدة وأوروبا لتجديد "التحالف القوى الذى لم يعرف العالم له مثيلا"(١).

كانت وجهة نظر الرئيس محل ترحيب وتأييد من مضيفيه، وسبق أن كان السياسى البريطانى الدبلوماسى "كريس باتن – Chris Patten" وقد وصف التحالف بـ "الشراكة الضرورة"، وهو رجع صدى لوصف أمريكا نفسها بـ "الدولة الضرورة" وهو رجع صدى لوصف أمريكا نفسها بـ "الدولة الضرورة". كان الـ NATO، كما كان كل من حضروا قمة ستراسبورج مازالوا متفقين، قد قام بدوره الضرورى كمتراس قوى ضد الشيوعية السوفيتية(٢)، وكان يعمل الآن كضمانة لنشر الديمقراطية الليبرالية فى أوروبا، من الأطلنطى إلى الأورال. كان تحالفا متجذرا فى القيم المشتركة للحرية الفردية واقتصاد السوق، بالإضافة إلى الأمن المشترك. إلا أنه بالرغم من كل الآمال فى أن تفتح إدارة "أوباما" فصلا جديدا فى الشراكة يكون أكثر هدوءا واطمئنانا، فإن تجمع ستراسبورج أثار الكثير من الأسئلة، بقدر ما قدم من إجابات. كان من السهل تحديد هدف الـ NATO عندما تجمعت القوى السوفيتية على حدود الغرب مهددة. كان الدفاع الإقليمى عن أوربا أمرا ملحا ويحتاج إلى شىء من التفسير، وبعد عشرين عاما من سقوط جدار برلين كان دور التحالف قد أصبح أقل تأكيدا. فى العالم الجديد أصبح العدو على مسافة والأخطار مختلفة. لم يكن الـ NATO مهيئا لمواجهة إرهاب "القاعدة"، والدول الفاشلة، وتلك التى فى طريقها إلى الفشل، والقرصنة فى المحيط الهندى، وانتشار الأسلحة النووية. كان التحالف – أو جزء منه – يحارب فى أفغانستان، ولكن دون حماسة كبيرة بين أعضائه الأوروبيين. كان الرئيس الأمريكى قد عبر المحيط يحدوه الأمل فى أن ينظر شركاء الولايات المتحدة إلى القمة باعتبارها الفرصة المواتية.لزيادة التزاماتهم العسكرية للتحالف بشكل كبير، ولكن ما حدث هو أن أمل الرئيس هو الذى خاب "بشكل كبير".

إن قصة العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة أثناء الفترة منذ ١٩٤٥ لابد أن تبدأ بحذر شديد، فالإشارة إلى "أوروبا" أو حتى إلى "أوروبا الغربية" فى هذا السياق تفترض وجود ترابط أو انسجام فى رؤية القارة للعالم، وهو ما كان مفتقدا دائما.

بالنظر إليها من الضفة الأخرى للمحيط، أى من جانب الولايات المتحدة، كانت أوروبا تبدو أكثر اتحادا مما هى عليه عند النظر إليها عن قرب. كانت الشراكة مع الولايات المتحدة فى الغالب سلسلة من الترتيبات المنفردة، وكانت معظم الخيوط متشابكة وبعضها متشعب.

تفسير ذلك يكمن فى طبيعة التكامل الأوروبى. الحكومات صنعت من "الاتحاد الأوروبى" مركبة فريدة للتكامل الاقتصادى والتعاون السياسى، وبالرغم من ذلك ظلت القرارات فى مجال السياسة الخارجية والأمنية فى إطار اختصاص الحكومات الوطنية. فى شئون الحرب والسلام بقى الاتحاد الأوروبى إلى حد كبير "أوروبا الدول – الأمة" أو " Europe des Patries" بعبارة "ديجول". أثناء العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية، كانت هناك توترات كثيرة داخل أوروبا (لعل أبرزها تلك المنافسة الدائمة بين بريطانيا وفرنسا)، مثلما كانت هناك خلافات مستمرة مع الإدارات المتوالية فى واشنطن.

لا يعنى ذلك أنه لم تكن هناك خيوط قوية رابطة؛ إذ إنه حتى سقوط الاتحاد السوفيتى، كانت المواجهة مع موسكو بمثابة المادة اللاصقة القوية التى تمسك بالشراكة داخل أوروبا وتدعم عمود التحالف الرئيسى مع الولايات المتحدة؛ وعليه فإن زوال الشيوعية سوف يسهم، لاحقا، بقدر كبير فى تفسير الشكوك التى ستظهر فيما بعد حول الهدف المستقبلى للتحالف.

كانت هناك بعض الدوافع الواضحة المشتركة بين الحكومات الأوروبية، فأن تكون أوروبا فى النصف الثانى من القرن العشرين، إنما كان يعنى أن تكون متعدد الجوانب إجمالا، وأن تحترم القوانين والمؤسسات الدولية التى كانت تعهد الغرب الرئيسى بعد الحرب. كان معظم هذه المؤسسات، بالطبع، من تصميم وصنع أمريكا إلى حد بعيد. كانت مؤسسات ومنظمات مثل الأمم المتحدة، ونظام التجارة الحرة، ومؤسسات بريتون وودز – Bretton Woods، والـ NATO هى التى تقدم الإطار العالمى الذى سوف يزدهر فيه التكامل الأوروبى. كان توجه أوروبا متجذرا فى تجارب النصف الأول من القرن العشرين، وفى الواقع الجيوسياسى لنصفه الثانى: المنافسة منبع حرب مدمرة، والسلام يمكن أن يخفض معدل الانهيار النسبى.

عشية حرب العراق فى أوائل ٢٠٠٣، كان مسئول كبير فى إدارة "چورچ دبليو بوش" يجأر بالشكوى من تفضيل أوروبا للدبلوماسية والتورط فى الأزمات على الفعل، وأن الشيء الوحيد الذى كان الأوروبيون يجيدونه، كما قال هو عقد الاجتماعات. كان ذلك المسئول محقا فى جانب مهم، فباستثناء بريطانيا، وفرنسا أحيانا، كانت أوروبا النصف الثانى من القرن العشرين تفضل الكلام على الفعل.

بالرغم من ذلك، فإن مستشار الرئيس لم يبدأ بالتاريخ لكى يفهم سبب ذلك. كانت الاجتماعات جزءا كبيرا فى تفسير سبب غياب الحرب بين القوى الرئيسية فى القارة. كانت الدول التى خرجت مكسورة ومنهكة بعد ١٩٤٥ قد باتت مقتنعة بأن الحرائق الكبرى التى خلفت قارتهم تحت أنقاضها كافية؛ ومن هنا سيقومون بتسوية خلافاتهم فى قاعات المؤتمرات فى "بروكسل" وليس فى ميادين القتال فى "الفلاندرز". كان ما يحب أن يطلق عليه الفرنسيون "بناء أوروبا"، بديلا عن التدمير الدورى للقارة.

كانت هناك أسباب أخرى لعدم تأكيد أوروبا ثقلها فى السياسة الخارجية، كما كان من الواضح تماما أن الضمان العسكرى الكبير الذى قدمته الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة وبعدها، قد أعفى الحكومات من الحاجة إلى اللجوء إلى خيارات عسكرية صعبة. كان توازن الرعب النووى فى القارة قوة كبيرة تدفع إلى الاستقرار، إلى أن سقط الاتحاد السوڤيتى، وكان يبدو غريبا أن يقال ذلك فيما بعد، ولكن خطر الدمار المتبادل المؤكد أضفى معنى جديدا ودقيقا على الأمن.

بقدر ما كان على الدول الأوروبية أن تتطلع أثناء تلك الفترة إلى العالم القادم، كانت بؤرتها مركزة كالعادة على الإرث الإمبراطورى، أكثر مما هى على الصراع مع الشيوعية. القصص الوطنية التى تحل غموض الماضى الاستعمارى، أكثر أهمية فى تأطير السياسات الداخلية، منها فى السعى إلى صياغة موقف أوروبى مشترك؛ وهكذا لم يمنع الالتزام الأوروبى بجبهة مشتركة ضد الشيوعية كلا من بريطانيا وفرنسا من تبنى وجهات نظر مختلفة بخصوص مصالحها الوطنية، أو الدور الواجب تخصيصه للولايات المتحدة فى الأمن الأوروبى. بشكل عام، كانت فرنسا إلى جانب "أوروبا أكثر

وأمـريكا أقل"، بينمـا كـانت بريطانيـا إلى جـانب "أمـريكا أكـثـر وأوروبا أقل"، إلا أن شـخـصـية الرئيس الأمريكى كـان لهـا أهميـتـهـا فى الوقت نفسـه. أحـيـانا كـان القـادة الأوروبيـون يتنافسـون للحـصـول على اهتمـام شـاغل البـيت الأبيض، بينمـا كـانوا، فى أحوال أخرى، يفضلون الاحتفاظ بمسافة.

لكل ذلك، كـان من المناسب والمطمـئن للسـيـاسـيين الأوروبيين أن تكون الولايات المتحدة قد أصبحت القوة القائدة لقارتهم. أثناء النصف الثانى من القرن العشرين، كانت أوروبا أمام واقع الانهيار، وفى مثل تلك الظروف كان الأمر الأكثر إزعاجا من أولية الولايات المتحدة، هو لا مبالاتها. صحيح أن عجرفة البيت الأبيض يمكن أن تكون مهينة، ولكن العاقبة التى كانت الحكومات الأوروبية تخشاها هى أن تفقد الولايات المتحدة الاهتمام بها وتتركهم وشأنهم. من جانبها وجدت واشنطن نفسها تدير أشكالا عديدة من العلاقات المختلفة مع الاتحاد الأوروبى، فى الاقتصاد والتجارة ومؤخرا فى التغيرات المناخية؛ ومع حكومات فى لندن وباريس وبون/برلين؛ وحول قضايا أكثر صعوبة فى السياسة الخارجية والأمن؛ ومع عدد كبير من الدول الصغيرة والكبيرة فى الـ "NATO" بخصوص الأمن المشترك، ولم يكن غريبا أن نجد وزير الخارجية الأمريكى "هنرى كيسنجر – Henry Kissinger" يرثى ذات يوم لعدم وجود رقم تليفون واحد لأوروبا.

هذا الفصل الافتتاحى فى هذا التحالف كتب بين أنقاض ١٩٤٥: فى نهاية صراع خَلَّفَ قارة أوروبية كسيرة ومنهكة فى معظمها؛ وبالنسبة للأمريكيين والأوروبيين على السواء كان إطار العلاقة بينهم هو الإدراك الواضح أن الاتحاد السوفيتى بزعامة "ستالين – Stalin"، كان مصمما على تمزيق أوروبا أولا، ثم توسيع نفوذ الشيوعية غربا بعد ذلك.

كانت أوروبا التى خرجت إلى حيز الوجود فى أعقاب الحرب مباشرة تعكس فى جزء منها: عبقرية "فرانكلين ديلانو روزفلت – Franklin Delano Roosevelt"، وصدق عزيمة "هارى ترومان – Harry Truman"، وسماحة ونفاذ بصيرة "چورچ مارشال –

George Marshall". المؤسسات الدولية الجديدة: الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولى وغيرها، كانت تعبر عن الحقائق الچيوسياسية الجديدة، ومعظمها تم تشكيله بالتعاون مع حلفاء واشنطن الأوروبيين. تمت استشارة بريطانيا وفرنسا، وكان التشاور أكثر بالنسبة للأولى، إلا أن "كتاب القواعد" كان يعتمد، قبل كل شىء، على قوة الولايات المتحدة.

استغرق الأمر الأوروبيين وقتا طويلا لكى يتكيفوا مع العالم الذى كان فى طور التشكل.. بريطانيا كانت منهكة بعد الانتصار، فرنسا كانت ماتزال تحمل الندوب المادية والمعنوية من أثر الاحتلال الألمانى، إيطاليا كانت تميل نحو الشيوعية، ألمانيا منهكة ومقسمة، بولندا وتشيكوسلوڤاكيا والمجر والآخرون كانوا تحت سيطرة "ستالين".

كان "ونستون تشرشل – Winston Churcill" مقتنعا بأن بريطانيا ستظل إحدى القوى العظمى؛ وبينما كان يدعم جهود الولايات المتحدة لتعزيز الوحدة على القارة الأوروبية، كان الافتراض الأول لديه (وهو ما كانت تشاركه فيه لندن على نطاق واسع) هو أن بريطانيا كانت تستطيع أن تقف بعيدا. كان "تشرشل" يعتقد أن بريطانيا، بدلا من ذلك، سوف تقبع عند تقاطع مجالات النفوذ العالمى الثلاثة: إمبراطورية الكومنولث، والشراكة الأطلنطية، وأوربا، وسوف يمكنها مواصلة التعامل مع واشنطن وموسكو كند لهما. بالمثل، كان "ديجول" مقتنعا بأن فرنسا يمكن أن تباهى بمجدها الماضى، وهو وهم كان له أن يستمر إلى ما بعد أفول قوتها فى آسيا، ذلك الأفول الذى كان من علاماته الهزيمة المهينة للقوات الفرنسية فى "ديان بيان فو" فى ١٩٥٤، والذى سيستمر حتى الفرار من الجزائر فى ١٩٦٣.

لم يكن واضحا على الفور أن الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الغربية يمكن أن تصوغ تحالفا له صفة الدوام. لم تكن نيات "ستالين" ولا استجابات الغرب واضحة بقوة فى ١٩٤٥، مثلما تبدو الآن عندما نستذكر الماضى ونتأمله. إلى أنه بدءا بـ "البرقية الطويلة" التى أرسلها "چورچ ف. كينان – George F. Kennan" من موسكو فى فبراير ١٩٤٦، كان هناك عدد متزايد من المسئولين الأمريكيين الذين بدءوا يحذرون من نيات

موسكو في أوروبا. القادة الفرنسيون والبريطانيون راحوا يتشاورون حول إعادة بناء قوتهم، بينما بدأت بعض الأصوات في واشنطن تدعو لعودة القوات الأمريكية إلى أوروبا. سوف يستهجن القادة الأوروبيون قوة واشنطن ويرفضونها، وفي القوت نفسه سوف يشتهون الأمان الذي وفرته لهم ضد زحف الشيوعية. وهكذا سوف يتمكن، في النهاية، "إرنست بيڤن – Ernest Bevin" وزير الخارجية الدءوب في حكومة العمال التي وصلت إلى السلطة في بريطانيا في ١٩٤٥، سوف يتمكن من أن يلقي بكل طاقته وراء صنع تحالف عسكري جديد مع الولايات المتحدة، مصرا طوال الوقت على أن تمتلك بريطانيا قنبلتها النووية الخاصة.

كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه القارة تنطوي على مكارم عظيمة وحكمة استراتيچية، مع إصرار أكيد على أن تطبع النظام الدولي الجديد بطابع نفوذها. مشروع "مارشال – The Marshall Plan" لإعادة البناء الاقتصادي للقارة، جاء إلى جوار الشروط القاسية التي فرضت على بريطانيا مقابل المساعدة؛ ومما سبب غضبا شديدا في لندن، أن قامت واشنطن في ١٩٤٥ على وجه السرعة بسحب اتفاقها النووي مع بريطانيا في وقت الحرب؛ وفي يوليو ١٩٤٦ منحت الولايات المتحدة بريطانيا قرضا ضخما بهدف تمكينها من موازنة احتياجات إعادة البناء الداخلي والاستمرار في الوفاء بالتزاماتها الواسعة فيما وراء البحار، ولكن بشرط أن تجعل بريطانيا الجنيه الإسترليني قابلا للتحويل – وهي الخطوة الأولى التي اتضح أنها كانت مدمرة للاقتصاد البريطاني، وكان ينظر إليها في لندن باعتبارها تستهدف إضعاف الإمبراطورية البريطانية.

ما جاء بعد ذلك لم يكن قضاء وقدرا، وما جاء هو "مشروع مارشال" الذي انطلق في ١٩٤٧، وإنشاء الـ NATO في ١٩٤٩ كجبهة قوية ضد توسع الشيوعية السوڤيتية، والتقارب الفرنسي الألماني الذي بدأ باقتراح "چان مونيه – Jean Monnet" في ١٩٥٠ لإنشاء مجموعة أوروبية للفحم والصلب (وهو الكيان الذي أدى في النهاية إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي الذي نعرفه اليوم). عادة ما نجد التاريخ يستدعي الماضي بحذافيره، وفي أوروبا أواخر الأربعينيات كان هناك القليل من ذلك.

هناك حدثان أكدا للأوروبيين والأمريكيين تقديراتهم بخصوص نيات موسكو التوسعية. في ١٩٤٧ أمر "ستالين" پولندا وتشيكوسلوفاكيا بالانسحاب من محادثات في پاريس بخصوص برنامج إعادة البناء الاقتصادي، وهو ما كان تصورا سبقيا لـ "مشروع مارشال"؛ وفي العام التالي قام السوفيت بحصار برلين، وكان الستار الحديدي الذي ألمع "تشرشل" في كلمة له في "فولتن – (Fulton مارس ١٩٤٦) إلى قرب حدوثه، قد أُسْدِلَ عبر أوروبا؛ والآن ستعود أعداد كبيرة من القوات الأمريكية، وبسرعة، إلى أوروبا مؤسسة للبنية التحتية العسكرية الواسعة، التي ستقوم بتأمين أوروبا ضد الشيوعية.

كانت فرنسا وبريطانيا قد تصورتا، لفترة ما، أنهما تستطيعان المضي وحدهما، ولكن بنهاية عام ١٩٤٧ كان "بيڤن" يضغط في اتجاه التزام أمني أمريكي نحو أوروبا، وفي مارس ١٩٤٨ عقدت بريطانيا وفرنسا ودول البنلوكس Benelux الثلاثة معاهدة بروكسل، التي تعهدت فيها كل منها بالدفاع عن الأخرى في حال أي هجوم خارجي، كما أسسوا منظمة معاهدة بروكسل – Brussels Treaty Organization، وهي الكيان الذي مهد للاتحاد الأوروبي الغربي الذي تكون في ١٩٥٤ كان "بيڤن" يأمل أن تنجر الولايات المتحدة، متأثرة بجهود أوروبا، لمساعدة نفسها، وإلى التحالف، وهو ما حدث بالفعل مع معاهدة حلف شمال الأطلنطي (NATO) التي كان التفاوض بشأنها قد بدأ في أبريل ١٩٤٨ وتم توقيعها في واشنطن في أبريل من العام التالي.

تأسست ألمانيا الغربية في مايو ١٩٤٩ بتوحيد المناطق المحتلة بواسطة البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين بعد أن خابت آمال باكرة بتسوية بين القوى الأربعة بشأن إعادة التوحيد. كانت أولويتها هي البقاء أولا، ثم تأكيد إرسائها بثبات ضمن الغرب سياسيا واقتصاديا عندما طلبت باريس ولندن ضمانا أمنيا من الولايات المتحدة في الـ NATO، كانت ألمانيا الغربية بداية خارج الحسبان. في البداية، قاومت فرنسا ضغوط الولايات المتحدة لإعادة تسليح ألمانيا الغربية، كما رفضت التحالف مع ألمانيا، أما بريطانيا فكان تحولها أكثر سرعة لكي ترى دولة ألمانية ديمقراطية تكون بمثابة عازل ضروري أمام الاتحاد السوفيتي. في الخمسينيات، وافق الفرنسيون، على

مضض، على إعادة تسليح ألمانيا الغربية، بحيث يكون ذلك تحت الرقابة وفى إطار "مجلس دفاع أوروبى مشترك -European Defensc Community (EDC)"، وبعد أن رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية French National Assembly فكرة هذا المجلس فى ١٩٥٤ لحساب دمج ألمانيا الغربية فى الـ NATO فى العام التالى.

كانت واشنطن ترى أن وجود أوروبا غربية "أكثر اتحادا"، من شأنه أن يقوى دفاعات الغرب ضد الشيوعية فى الداخل كما هو فى الخارج، وعندما نأت بريطانيا بنفسها بعيدا عن إنشاء اتحاد الفحم والصلب الفرنسى - الألمانى، حث "دين اتشون - Dean Acheson"، وزير الخارجية الأمريكى، فرنسا على تولى زمام القيادة السياسية للقارة. وعندما كانت الولايات المتحدة تدفع قضية التقارب الفرنسى الألمانى، كانت الحنكة السياسية الأمريكية تواجه حنكة مهندس أوروبا جديدة: "مونيه - Monnet" و"روبرت شومان - Robert Schuman" فى فرنسا، و"كونراد أديناور - Konrad Ade-nauer" فى ألمانيا، والبلچيكى الفيدرالى "پول هنرى سپاك - Paul Henri Spaak"، وزعماء آخرين من هولندة ولكسمبورج وإيطاليا. التكامل الأوروبى منح فرنسا فرصة لاحتواء جمهورية ألمانيا الفيدرالية الجديدة ولتأكيد أن القوة الألمانية الناهضة سوف تستقر ثابتة فى النظام الغربى. بريطانيا كانت تريد الجمع بين الحسنيين: أن تظل قوة أوروبية، ولكن ليس إلى الحد الذى تعوق فيه أى التزامات أوروبية دورها العالمى، أما بالنسبة لفرنسا فقد كان احتواء ألمانيا هو الهاجس الأساسى.

رَفْضُ بريطانيا وفرنسا التخلى عن مزاعمهما الإمبراطورية، كان سببا دائما للخلاف مع الولايات المتحدة. أثناء الحرب العالمية الثانية، كان روزفلت - Roosevelt يعبر عن كرهه للاستعمار بشكل واضح، عندما حث "تشرشل" الحانق على التحرك نحو استقلال الهند، أهم ممتلكات بريطانيا الاستعمارية؛ وفى فترة ما بعد الحرب أدرك المسئولون الأمريكيون بسرعة وجود تناقض بين سياستهم لبناء فرنسا وبريطانيا لتكونا مصدات ضد القوة السوفيتية، وواصلوا ضغطهم على الدولتين لكى تتخلصا من تلك المستعمرات التى كان يعتمد عليها رفاههم الاقتصادى، ومكانتهم كقوة عالمية فى مواجهة القوى الأوروبية، وثقتهم القومية بأنفسهم إلى حد بعيد.

قدمت الولايات المتحدة مساعدات محلية لبريطانيا، لكى تبقى من ناحية على التزاماتها العسكرية الواسعة فى الشرق الأوسط التى أفادت منها الولايات المتحدة؛

كما تعهدت من ناحية أخرى بتحمل معظم تكلفة حرب فرنسا فى الهند الصينية، لكى يتمكن الفرنسيون من موازنة وضعهم كقوة عالمية وأوروبية فى الوقت نفسه؛ إلا أن التوترات بخصوص أسلوب التعامل مع قضية الممتلكات الاستعمارية التى كان المسئولون الأمريكيون يعتقدون أنهم مدينون باستقلالها، ظلت مصدر إزعاج للعلاقات الأوروبية الأمريكية.

هذا التوتر الكامن بين القوى الغربية بلورته أزمة جديدة فى الشرق الأوسط، ففى ١٩٥٦ طرح الرئيس المصرى "جمال عبد الناصر" نفسه زعيما لقومية عربية جديدة، واستولى على قناة السويس من الملاك الإنجليز والفرنسيين. فى بريطانيا وفرنسا، كان قرار الرئيس المصرى بتأميم قناة السويس تهديدا لمصالحهم الاستراتيجية شرق السويس، كما كان بمثابة ضربة قوية لمكانتهما فى منطقة كانتا فيها هما القوى المسيطرة لفترة طويلة. كانت بريطانيا ترى فى ذلك تهديدا لإمدادها بالنفط الرخيص، كما كانت فرنسا ترى فيه تحديا جديدا لسيادتها فى الجزائر، بينما كانت واشنطن مقتنعة بأن الأمر لم يكن على هذه الدرجة من الاستفزاز للغرب لكى يتدخل عسكريا ضد "عبد الناصر". بالرغم من تحذيرات "إيزنهاور" تآمرت فرنسا وبريطانيا وقامتا بتدخل عسكرى قادته إسرائيل بإيعاز منهما؛ وفى خضم الإدانات الشديدة فى الأمم المتحدة والاستياء الشديد فى الولايات المتحدة كان الجنيه الإسترلينى تحت ضغط مستمر فى الأسواق المالية، وجهد بنك إنجلترا لدعم العملة البريطانية، ورفضت واشنطن أن تساعد حكومة "أنتونى إيدن – Anthony Eden"، وفى النهاية رضخ رئيس الوزراء البريطانى لطلب الولايات المتحدة بسحب القوات البريطانية، ولم يبلغ باريس بذلك إلا بعد أن كان قد اتخذ القرار.

كانت كارثة السويس تعبر عن الحقائق السياسية. كانت فرنسا وبريطانيا قوى فى حالة محاق، ومن الآن فصاعدا سيكون عليها أن تتكيف مع نظام دولى يشكله توازن القوى العظمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. كان تكيفا مشوها، يغير الديناميكية السياسية بين لندن وباريس وواشنطن. كانت الحرب قد أنهكت بريطانيا، وإلى جانب اضطراد تراجعها كإمبراطورية فإن الخزى الذى لحق بها فى السويس

عجل بذلك اللقاء مع الحقيقة؛ أما النتيجة التى خرجت بها من الكارثة فكانت أنها لن تستطيع أن تحرر نفسها مرة أخرى من الولايات المتحدة فى قضايا الحرب والسلام الرئيسية. "العلاقة الخاصة" مع واشنطن، التى تأكدت بعد أكثر من نصف قرن، عندما قام رئيس الوزراء "جوردون براون – Gordon Brown" بزيارة للرئيس الأمريكى "أوباما" فى البيت الأبيض، أصبحت هى المبدأ المنظم لسياسة بريطانيا الخارجية.

فرنسا خَلُصَت إلى نتيجة أخرى. عندما هاتف "أنتونى إيدن" رئيس الوزراء الفرنسى "جى موليه – Guy Mollet" ليخبره بأن بريطانيا أذعنت لضغط الولايات المتحدة لكى تنسحب، فإنما كان يؤكد بذلك ما كان الفرنسيون يتشككون فيه طويلا، وهو أن بريطانيا لن تستطيع أن تتحدى الولايات المتحدة عندما يجد الجد. سوف تتخذ فرنسا مسارا مختلفا: ستبنى أوروبا كثقل موازن لقوة الولايات المتحدة، أما "أديناور – Adenaur" ألمانيا، الذى تصادف أن كان يقوم بزيارة لـ "موليه" عندما جاءت مكالمة "إيدن"، فكان لديه رد: "أوروبا ستكون ثأركم"، كما قال لـ "موليه". بعد أشهر قليلة وَقَّع الأعضاء الستة المؤسسون للسوق المشتركة معاهدة روما.

كانت السويس هى آخر جعجعة إمبراطورية لأوروبا، وكان التخطيط لها قد تم باعتبارها مغامرة أنجلو–فرنسية، تقوم على افتراض أن أوروبا قادرة على العمل مستقلة عن واشنطن، عندما تكون مصالحها الخاصة فى خطر. إلا أن التراجع البريطانى أمام قوة الولايات المتحدة كان له مقدمات. ففى ١٩٤٤ كان "ديجول" قد ألح على "تشرشل" ليحفزه على تحالف جديد بعد الحرب "لو عملت إنجلترا وفرنسا معا سيكون لهما ما يكفى من القوة لمنع حدوث أى أمر لا تقبلانه أو لا تكونان قد قررتاه"، إلا أنهما، حتى وهما على عتبة الانتصار، كان "تشرشل" فى شك عندما قال عن الأمريكيين: "من الأفضل أن تقنع الأقوى بدلا من أن تكون ضده". بعد السويس، كان "هارولد ماكميلان – Harold Macmillan"، الذى خلف المنحوس "إيدن" رئيسا للوزراء، يستخلص النتيجة ذاتها.

لم تكن بريطانيا تريد أن تكون أبواب أوروبا موصدة دونها، وسوف تضغط مرارا

وتكرارا من أجل عضوية النادى الجديد، إلا أنها كانت تنظر، أولا، إلى الجانب الآخر من الأطلنطى. فى ١٩٦٠، تم إعداد تقرير سرى لـ "ماكميلان" عن أفضل السبل للحفاظ على النفوذ البريطانى فى عصر ما بعد الاستعمار، وحدد الاستراتيجية بكل وضوح "إن وضعنا فى العالم سوف يعتمد إلى حد بعيد على استعدادهم (المقصود الولايات المتحدة) لمعاملتنا كأقرب حلفاء لهم". كان "ماكميلان" يريد آنذاك أن تضغط الولايات المتحدة على الدول الستة لتعديل الشروط التى وضعتها لقبول بريطانيا فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، وأن يكون هناك ترتيب يسمح بأن تكون بريطانيا ضمن المجموعة مع احتفاظها بوضعها الخاص فيما يتعلق بالكومنولث وسياسات داخلية معينة؛ ولكن الولايات المتحدة التى كانت تدعم التكامل الأوروبى على نموذج بروكسل بكل قوة، لم تكن على استعداد لاتخاذ مثل تلك الخطوة؛ وحتى لو كانت الولايات المتحدة مستعدة لتبنى القضية البريطانية، لم يكن من المحتمل، بعد السويس، أن يغير ضغط الولايات المتحدة على فرنسا من موقف "ديجول" تجاه بريطانيا.

هكذا هيأت السويس السياق المناسب للسياسة التى انتهجتها بريطانيا وفرنسا (من "ماكميلان" إلى "تونى بلير"، ومن "ديجول" إلى "جاك شيراك") مع الولايات المتحدة. بريطانيا اختارت التبعية لواشنطن، واختارت فرنسا التحدى، وبعد انتهاء الحرب، كانت الولايات المتحدة ترى فى "أوروبا متحدة" متراسا قويا ضد الشيوعية؛ وبعد عودته للرئاسة فى ١٩٥٨، كان "ديجول" يرى فيها ثقلا موازنا لقوة الولايات المتحدة.

استمرت المنافسة بين فرنسا وبريطانيا مثلما هى بين فرنسا والولايات المتحدة فى العقود التالية، وهو ما يفسر إصرار فرنسا على المضى باتجاه التكامل الأوروبى (وحتى ١٩٧٣) لكى تغلق الطريق إلى السوق المشتركة الجديدة أمام بريطانيا. عبر عن ذلك قيام "ديجول" بتطوير رادع نووى مستقل، وقراره فى ١٩٦٦ بانسحاب فرنسا من القيادة العسكرية للـ NATO. أما بالنسبة لبريطانيا فقد كان ذلك يفسر قرارها بأن "تشترى" أمريكا لكى تحافظ على وضعها كقوة نووية. كان الدرس المستفاد يفسر كذلك قرار "بلير" بخوض حرب أخرى فى صحراء الشرق الأوسط بعد نحو نصف قرن –

وفى هذه المرة الثانية فحسب، وقفت بريطانيا إلى جوار الولايات المتحدة، وحاولت فرنسا، عبثا، أن تمنعها. وهكذا سوف تشكل كارثة السويس أهم ثلاث منظومات من العلاقات داخل التحالف (بين بريطانيا والولايات المتحدة، وبين فرنسا والولايات المتحدة، وبين فرنسا وبريطانيا) على مدى نصف القرن التالى.

وعلى الرغم من أن "أديناور" كان قد شجع فرنسا فى عملية التكامل الأوروبى، كانت ألمانيا الغربية فى موقف المتفرج معظم الوقت الذى كان يدور فيه هذا الجدل. فى العقود الأولى التى تلت الحرب، كانت الأولوية الرئيسية بالنسبة لها، هى إرساء الجمهورية الفيدرالية فى المجموعة الأورو-أطلنطية البازغة. هكذا كانت أطلنطية الهوى إلى جانب كونها أوروبية.

رسخ التكامل الاقتصادى داخل أوروبا السلام مع فرنسا، حتى وإن جاء على حساب التخلى عن قيادة المبادرة السياسية الأوروبية لباريس، كما أن عضوية الـ Nato أمَّنت الجمهورية الفيدرالية ضد الخطر السوڤيتى. السياسة الغربية – Westpolitik، كما سيطلق على سياسة "أديناور"، قدمت كذلك الإطار الضرورى "للمعجزة" التى ستجعل من ألمانيا أهم قوة اقتصادية فى أوروبا؛ وفى أوائل السبعينيات فحسب، عندما تبنى المستشار "ڤيلى برانت – Willy Brandt" سياسة إذابة الجليد فى العلاقة مع الشرق، حينذاك فقط كان أن استعاد صُنَّاعُ السياسة الألمان ثقتهم لتوكيد وجهة نظر مستقلة. لم تفقد حكومة بون الأمل فى هدف إعادة التوحيد، كما أن "السياسة الشرقية" – Ostpolitic، كما أطلق عليها، كانت تنطوى على أهمية جغرافية تتطلب أن تنظر ألمانيا شرقا كما تنظر غربا؛ إلى جانب أنها أيقظت مخاوف لدى حلفاء الجمهورية الفيدرالية من أن تقايض حكومة بون الحياد بإعادة التوحيد.

كان الـ NATO هو المؤسسة التى كبحت هذه التوترات والمخاوف أمام الخطر الوجودى لأوروبا من قِبَل الاتحاد السوڤيتى. حتى بعد خروج فرنسا من هيكل القيادة العسكرية، فإن التحالف السياسى الذى أسسته معاهدة حلف شمال الأطلنطى فى ١٩٤٩ فرض على أعضائها كلا من طابع التعاون وضرورة الحل الوسط. كان التحالف

العسكرى هو أداة سياسة الاحتواء الغربية. لم توقف الدبابات السوفيتية عن دخول المجر فى ١٩٥٦ ولا تشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٨، لم تستطع أن تمنع ألمانيا الشرقية من بناء الجدار فى برلين، ووقفت على الخطوط الجانبية عندما أرسلت موسكو قوات إلى أفغانستان؛ ولكن الـ NATO، بترسانته النووية المتقدمة وعقيدتة فى الرد المرن، كان هو "الفرامل" الضرورية لإيقاف التوسع السوفيتى غربا. كما اضطلع منذ بداية السبعينيات بدور سياسى أوسع، عندما التزم سياسة مزدوجة تُبْقِى على الردع العسكرى، وتدير سياسة الانفراج فى حدة توتر العلاقات والحوار السياسى مع الاتحاد السوفيتى وحلفائه.

لم يضع الـ NATO نهاية للنزاعات عبر الأطلنطى، حتى تلك التى كانت بين بريطانيا وواشنطن، كما بقى صامتا إزاء فيتنام، وعبر الرئيس "جونسون – Johnson" عن غضبه الشديد لرفض حكومة "هارولد ولسون – Harold Wilson" المشاركة بقوات بريطانية فى الحرب. كانت إدارة "ريتشارد نيكسون – Richard Nixon" ترى فى "السياسة الشرقية" خطرا محتملا على التحالف، وردا على ضغط الولايات المتحدة لتقديم مزيد من القوة التقليدية لجبهة القتال ضد الشيوعية السوفيتية، كانت الحكومات الأوروبية تفضل الاعتماد على الردع النووى الأمريكى.

وفى ١٩٧٣، عندما كانت إدارة "نيكسون" غارقة فى قضية "ووترجيت – Water-gate"، أعلن "هنرى كسنجر – Henry Kissinger" وزير خارجيته أن ذلك العام، كان يجب أن يكون "عام أوروبا"، وأن يكون لحظة إعادة تشكيل التحالف عبر الأطلنطى؛ إلا أنه، بدلا من ذلك كان عام أزمة بالنسبة لأوروبا. حدث انخفاض آخر للدولار، ووقعت الحرب العربية الإسرائيلية، ورفعت منظمة الدول المصدرة للبترول (Opec) أسعار النفط؛ ونتيجة لكل ذلك دخلت القارة فى حالة من الفوضى؛ أما جهود واشنطن من أجل تعيين علاقة مؤسسية جديدة مع بروكسل، فلم تؤد إلا إلى إضرام نار المنافسة الفرنسية البريطانية مجددا. منقسمة فى مواقفها من الحرب العربية الإسرائيلية، فشلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) كذلك فى التوصل إلى مواقف مشتركة بشأن الطاقة والأزمات الاقتصادية.

فى أوائل الثمانينيات، ظهرت توترات جديدة على أثر قرار الـ NATO تحديث ترسانته النووية بوضع صواريخ "Pershing II" وصواريخ "Cruise"النووية متوسطة المدى فى أوروبا، فى الوقت الذى كان التصـدع يتهدد فيه التحالف؛ ومقتنعا بأن الغرب كان يفقد أرضا أمام الاتحاد السوفيتى وقوته العسكرية الصاعدة، تبنى الرئيس الأمريكى "رونالد ريجان – Ronald Regan" سياسات تتضمن تعزيزا رئيسيا للتسلح الأمريكى، وضغطا اقتصاديا موسعا على الاتحاد السوفيتى (ظهر فى محاولة عرقلة إنشاء خط أنابيب للغاز بين سيبيريا وأوروبا الغربية)، وانسحابا أوليا من مفاوضات الحد من التسلح. الغربيون الذين كانوا قد طوروا فى ذلك الوقت مصالح لهم فى إطار علاقات أوثق مع السوفيت، توقفوا فجأة عما وجدوه سياسات حرب باردة جديدة كان ينتهجها "ريجان"، أما "مارجريت تاتشر – Margaret Thatcher"، رئيسة وزراء بريطانيا، فكانت تشارك "ريجان" شكوكه بالنسبة للسوفيت، كما كانت أكثر ميلا إلى دعم سياساته من قادة أوروبا الآخرين.

بالرغم من كل هذه العلاقة الودية مع الرئيس الأمريكى، انتاب "تاتشر" غضب شديد لتردده فى دعم حملة بريطانيا العسكرية فى ١٩٨٢ لاسترداد جزر "الفوكلاند" من الأرجنتين؛ أما الرئيس الفرنسى "فرانسوا ميتران – François Mitterrand، فدعمها بقوة فى حملتها المندفعة، مشاركا بتكنولوچيا سرية كانت فرنسا قد قدمتها من قبل للقوات الجوية الأرچنتينية. ولكن بالنسبة لـ "تاتشر"، "بطل الشعوب الناطقة بالإنجليزية"، فقد كانت قوة الجذب من قبل واشنطن "ريجان" شديدة، بينما ظلت فرنسا كما هى: ترى قدرها فى أن تكون قوة أوروبا الرئيسية. من المفارقة ألا يكون هناك فارق كبير بين باريس ولندن بخصوص البنية السياسية الضرورية للاتحاد الأوروبى: كلتاهما كانت تريد أن تبقى الحكومات فى مقعد القيادة، رافضتين بناء المؤسسة الفيدرالية لألمانيا ولكثير من دول الاتحاد الأوروبى الأصغر؛ ولكن بينما كانت فرنسا ترى أوروبا امتدادا لقوته، كانت بريطانيا "تاتشر" ترى فى التكامل الأوثق خطرا على سيادتها.

واجب الأمن الجماعى كان ضمانا لنجاة الغرب من تلك العواصف، فبعد الفوضى الاقتصادية فى السبعينيات، شهدت الثمانينيات أوروبا وهى تطلق خططا طموحة من أجل سوق موحدة للسلع والخدمات والعمل. نجح الأسلوب المزدوج المسار فى تحدى

جهود السوفيت لتمزيق التحالف، إذ كان يواصل عملية التحديث النووى وفى الوقت نفسه يواصل مفاوضات الحد من التسلح مع موسكو. استعداد "ريجان" الواضح لعقد صفقة منفردة مع "ميخائيل جورباتشوف Mikhail Gorbachev - " لنزع السلاح النووى فى قمة "ريكيافيك – Reykjavik" فى ١٩٨٦، وبعد أن كانت الولايات المتحدة قد استعادت ما كان "ريجان" يصفه بـ "هامش الأمان" وعاد مرة أخرى للاهتمام بالاشتباك مع السوفيت، هذا الاستعداد الواضح من الرئيس الأمريكى أزعج حلفاء الولايات المتحدة. ولكن بحلول عام ١٩٨٧، كانت الولايات المتحدة قد وقعت مع موسكو معاهدة القوات النووية متوسطة المدى Intermediate - Range Nuclear Forces Treaty، وهو الاتفاق الذى حظى بترحيب عام من الأوروبيين الغربيين، وكان بداية النهاية لسباق التسلح بين الشرق والغرب. فى غضون سنوات قليلة ستصبح الحرب الباردة فى ذمة التاريخ.

سقوط جدار برلين فى أكتوبر ١٩٨٩، وكان سقوط الشيوعية بعد ذلك فى الدول التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى، لابد أن يكون سببا للفرح والاحتفال. صور الألمان الشرقيين الذين كانوا يتدفقون من خلال الخرسانة المحطمة، والجماهير التى تحتفل بالحرية فى وارسو وبراغ وبودابست كانت تعبيرا عن انتصار، ليس لشعوب الإمبراطورية السوفيتية السابقة فحسب، وإنما لنظام الديمقراطية الليبرالية فى الغرب كذلك.

وعلى الرغم من ذلك، سلب النجاح حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين تلك الحقائق التى كانوا قد اعتادوا عليها. بدون الحرب الباردة، لن تكون أوروبا مرة أخرى فى قلب الاهتمام الجيوسياسى للولايات المتحدة. وهكذا عندما تبع الحرية فى النصف الشرقى من قارتهم سقوط الإمبراطورية السوفيتية، كان هناك قدر كبير من التوجس الشخصى، بقدر ما كان هناك من احتفال. كان الغرب يستحق ذلك الانتصار المشهود فى النضال الأيديولوجى العظيم للقرن العشرين، ولكن سرعان ما كان القلق من العواقب يؤرق الكثير من السياسيين الأوروبيين.

كان سقوط الاتحاد السوفيتى بالنسبة للبعض فى واشنطن إيذانا بـ "نهاية التاريخ"[٢]. حاول الرئيس "چورچ دبليو بوش" مساعدة "جورباتشوف لأطول فترة ممكنة لكى تستمر الإصلاحات، وكان يعتقد أن من المهم ألا يحاول أن يسجل نقاطا سياسية محلية أو عالمية "بالرقص على قبر الشيوعية". كان المزاج العام فى أوروبا القديمة أكثر حذرا، وفى لندن وباريس كان الهمس يدور عن عودة ماض خطر؛ وبالرغم من مخاطر حريق نووى هائل، فإن الحرب الباردة خلقت حالة من الأمن. المشهد المتجمد فى القارة حبس شياطين القومية الأوروبية. تقسيم ألمانيا خَلَّصَ القارة من سياسات توازن القوى التى عادة ما كانت نهاية للحروب. كان أمن الولايات المتحدة هو الذى قَدَّمَ الضمان الأمنى الضرورى للتكامل داخل الاتحاد الأوروبى.

كانت أوروبا قد ازدهرت بقوة تحت حماية الترسانة النووية الأمريكية؛ وإذا كانت واشنطن قد أغضبها أحيانا عزوف شريكها عن الإسهام بالمزيد من مخزونه فى المشروع، فلم يكن هناك سوى القليل الذى يمكن أن تفعله. كان التخلى عن أوروبا يعنى التخلى عن الانتصار للشيوعية السوفيتية. كانت النزاعات العارضة عبر الأطلنطى تافهة إذا قيست بذلك السعى المشترك.

الآن، كانت كل تلك الحسابات قد تغيرت، وفى عقول السياسيين الأوروبيين كان الانتصار فى الحرب الباردة قد وضع الدفاع المشترك موضع المساءلة. هل كانت القوة العظمى الوحيدة مازالت فى حاجة إلى أوروبا؟ ما قدر الاهتمام الذى عليها أن تبديه لحلفائها القدامى فيما يتعلق بإعادة تشكيل القارة؟ هل يعتقد السياسيون الأمريكيون أنهم قد عملوا ما عليهم من أجل التحالف، وأن الوقت قد حان لعودة القوات؟ حتى عندما كان صُنَّاعُ السياسة يحتفلون بسقوط الشيوعية، كانوا قلقين بخصوص المستقبل الذى أورثهم إياه الانتصار.

مرة أخرى وجد القادة الأوروبيون أنفسهم مشغولين بالقضية المؤرقة التى كانوا يعتقدون أنها قد أصبحت فى ذمة التاريخ إلى الأبد. عادت القضية الألمانية، كيف يمكن احتواء تلك الدولة الرابضة بقوة وسط القارة؟ فرنسا أصبحت معتادة على ممارسة

القيادة السياسية على أوروبا، فهل تواجه الآن تحديا من ألمانيا متحدة؟ هل يشهد تحول مركز جذب هذه الدولة من بون إلى برلين، تحول وجهتها شرقا؟ هل يظل الاتحاد الأوروبى يستمد قوته من "المحرك" الفرنسي- الألمانى؟ هل تقع الديمقراطيات الهشة فى أوروبا الشرقية والوسطى فريسة للقوميين الشعبويين؟ بأى سرعة ستدخل تلك الدول الاتحاد الأوروبى أو الـ NATO ؟ هل يمكن أن تنهار روسيا نفسها؟ كل هذه الأسئلة أصبحت مطروحة بكثافة.

تناولت "تاتشر" و"ميتران" فكرة السعى نحو تأخير إعادة التوحيد الألمانى على نحو متقطع، وفى برلين كانت القوى الأربعة ما زالت تملك حق النقض من الناحية الفنية. "بوش" أخمد تلك الفكرة مؤكدا لـ "هيلموت كول – Helmut Kohl"، مستشار ألمانيا الغربية، أنه كان لديه الدعم الكامل من الولايات المتحدة لإعادة توحيد ألمانيا؛ وفى الوقت نفسه أثار الرئيس الأمريكى قدرا من الاستياء وكثيرا من القلق فى لندن، عندما صدر ما يوحى بأن الولايات المتحدة كانت تتطلع إلى أن تتولى ألمانيا قيادة أوربا. فرنسا وجهت كل اهتمامها لربط ألمانيا على نحو أكثر عمقا بالاتحاد الأوربى، وبعد سقوط الشيوعية بوقت قصير، كانت معاهدة ماسترخت، التى وعدت القارة بعملة جديدة موحدة؛ أما بالنسبة لبريطانيا فكرست جهودها الدبلوماسية لضمان أن يكون للـ NATO دور يبقى على وجود الولايات المتحدة فى أوربا.

والحقيقة أن عالم الحرب الباردة الثنائى القطب كان قد أفسح مجالا لفترة غير مريحة وربما مزعجة أحياناً، إذ بدلا من القبض على فرص الانتصار، عاد القادة السياسيون على كلتا ضفتى الأطلنطى إلى مشاغلهم الداخلية. تغيرت خريطة أوروبا بشكل نهائى واضطرت القوى الغربية للاستسلام لذلك؛ إلا أن أساليب استشرافهم للأمور كانت حذرة وارتكاسية. لم يكن هناك شىء من المثالية الناضجة التى كانت تميز صُنَّاعَ السياسة فى أواخر الأربعينيات.

تحدث الرئيس الأمريكى "بوش" بداية عن فرصة نظام عالمى جديد يُرسِّخ السلام والحرية فى العالم. التحالف الدولى للدول العربية وكذلك الدول الأوربية، الذى احتشد

لطرد "صدام حسين" من الكويت فى حرب الخليج الأولى (١٩٩١) رفع سقف الآمال فى تحالف دولى جديد للحفاظ على السلام العالمى. برغم ذلك كان "بوش" حذرا من الناحية السياسية. أزعجته تسريبات خرجت من وزارة دفاعه، توحى بأن بعض المخططين الأمريكيين كانوا يفضلون استراتيچية أمريكية تمنع ظهور أى منافسين جدد قد يلوحون فى الأفق، ليحلوا محل الاتحاد السوڤيتى فى منافسة ثنائية القطب مرة أخرى. كان الكثيرون فى أوروبا يرفضون ما كانوا يرونه ادعاء أمريكيا بعالم أحادى القطب، بينما كانت تتنامى فى الولايات المتحدة حركة ارتجاعية داخلية عنيفة ضد "بوش"، لما كان يبدو منه إهمالا لمصالح الولايات المتحدة الداخلية لصالح الفعالية الدولية. "بوش" نفسه توقف فجأة عن دور متسع للولايات المتحدة فى بعض المناطق، وبخصوص بعض القضايا؛ إلا أنه ربما يكون قد أفلت، فى پراجماتيته المدروسة، فرصة لبدء إعادة تشكيل النظام الذى تم صنعه فى ١٩٤٥.

أثناء حملته الانتخابية فى ١٩٩٢، ركز "بل كلينتون- Bill Clinton " على القضايا الداخلية وبخاصة الاقتصاد، ولكنه انتقد "بوش" كذلك لعدم فعالية إدراته فى مواجهة مأساة البوسنة؛ وعندما دخل البيت الأبيض بدا مترددا إلى حد كبير فى نشر قوات أمريكية للقيام بعمليات إنسانية لا ترتبط مباشرة بالمصالح القومية للولايات المتحدة. سحب "كلينتون" القوات الأمريكية من الصومال بعد عملية كارثية قتل فيها ثمانية عشر جنديا من القوات الخاصة.

على الضفة الأخرى من الأطلنطى، كان البعض يعتبرون تلك "لحظة أوروبا" لكى تستعرض قدرتها على المسرح العالمى؛ فالاتحاد الأوروبى بسوقه الواحدة، وسياسته التجارية المشتركة، وخططه لإصدار عملة موحدة، كان بالفعل قوة اقتصادية كبرى لها حصة كبيرة من الناتج العالمى والتجارة تنافس تلك لدى الولايات المتحدة. معاهدة ماسترخت بموادها الخاصة بسياسة خارجية وأمنية مشتركة Common Foreign and Security policy (CFSP)، كانت قد زودت الاتحاد بإطار دستورى لكى يتكلم بصوت واحد فى الشئون العالمية. كان الشىء الوحيد المفتقد هو الإرادة السياسية والقيادة لكى يصبح ذلك فاعلا.

الدمار الشديد الذى لحق بـ "يوغوسلافيا" السابقة وفتتها إلى ست جمهوريات، مزق ذلك الشعور بالرضا والاطمئنان الغافل عن الأخطار المحدقة؛ وعندما دخلت البلقان فى حرب وحشية عبثية أوضحت واشنطن أنها كانت تنوى ترك الأمر لأوروبا. لم يكن للولايات المتحدة ناقة ولا جمل فى تلك الحرب، كما أشار "چيمس بيكر- James Baker" وزير خارجية "چورچ دبليو بوش"، أما الذى حمل التحدى فكان "چاك پووز- Jack Poos" وزير خارجية لكسمبورج. متحدثا باسم أوروبا باعتباره عضوا فى المجموعة الثلاثية (الترويكا): وزراء خارجية دولة الرئاسة السابقة والحالية والقادمة، أعلن "پوز" أن "لحظة أوروبا" قد حانت. أخيرا، سيُظهر الاتحاد الأوروبى قدرته على حفظ السلام فى فنائه الخارجى. وأيا كان الدافع وراء جهود الاتحاد الأوروبى من أجل التسوية السياسية فإنها ضاعت، إذ كانت البوسنة وكرواتيا غارقتين فى حرب صربيا الأقوى منهما.

أخذت فرنسا وبريطانيا زمام القيادة فى التعامل مع الأزمة، هذا إن جاز لنا أن نسمى التذبذب هكذا. أقوى دولتين فى أوروبا- والوحيدتان اللتان لديهما القدرة على إظهار قوتهما- لم يكن لهما تأثير فى دفع دور الاتحاد الأوروبى. قدمت أوروبا "الكلام" (مؤتمرات واجتماعات)، وبعض القوات لحفظ السلام ضمن قوة الأمم المتحدة. وبالرغم من ذلك لم تكن الدولتان الأوروبيتان مستعدتين لنشر القوة العسكرية المطلوبة لضمان وقف فعال لإطلاق النار. ولكى تزداد الأمور تعقيدا، كانت ردود الأفعال ملونة بالتاريخ. كانت باريس ولندن تكنان تعاطفا مع الصرب، وألمانيا مصرة على أن يكون للكروات اعتبار خاص، أما بالنسبة للولايات المتحدة فكان ردها على التصعيد العسكرى هو الاقتراح بأن يقوم المجتمع الدولى بموازنة ميدان القتال برفع الحظر على إمدادات السلاح لمسلمى البوسنة الذين كان خصومهم يفوقونهم تسليحا. كانت أوروبا تقاوم، ولكنها كانت فى ذات الوقت مترددة فى جهودها لكى تكون وسيطا للسلام؛ كما كان "سلوبودان ميلوسيفتش- Slobodan Milosevic"، رئيس صربيا، يلقى بكل ثقل الجيش اليوغوسلافى السابق خلف صرب البوسنة، ويسخر من الدعوة إلى وقف إطلاق النار.

عندما ارتفعت أرقام القتلى وتفاقمت مشاهد المذبحة التى كانت تنقلها شاشات شبكة CNN كل ليلة، اشتدت سورة الغضب فى واشنطن على الصرب. كانت مذابح

البلقان تبدو وكأنها شارة ترمز للولايات المتحدة مثلما هى على الفشل الأوروبى. وبرغم كل ترددها الأولى، كانت إدارة "كلينتون" تجادل لرفع حظر السلاح عن مسلمى البوسنة، ليكون ذلك مصحوبا بضربات جوية ضد القوات الصربية. لحظة العار الأوروبى الكبيرة جاءت فى يوليو ١٩٩٥ عندما وقفت القوات الهولندية التى كانت تعمل فى إطار قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام موقف المتفرج، من دخول قوات صرب البوسنة مدينة سربرينتشا– Srebrenica، ليتم ذبح آلاف مؤلفة من مسلمى البوسنة.

فى نهاية ١٩٩٥، أشركت الولايات المتحدة أخيرا قواتها فى مهمة للـ NATO لإنقاذ قوات حفظ السلام وإجبار الصرب على تسوية. كذلك كان صبر فرنسا قد نفد بسبب العدوان الصربى، ولفترة قصيرة لم تتجاوز أسابيع قليلة وجدت نفسها أكثر اقترابا من واشنطن، أكثر مما كانت بريطانيا. مذبحة "سربرينتشا" أجبرت حكومة "جون ميجور– John Major البريطانية على الإسراع للالتحاق بالصف، أما الصرب فأذعنوا نتيجة لضربات الـ NATO الجوية.

بشكل عام، كشفت ردود فعل واستجابات القوى الأوروبية للحرب فى البلقان عن الأحقاد والانحيازات القومية بينها، كما فضحت عجز الاتحاد الأوروبى العسكرى، ودمرت العلاقات مع واشنطن. زعم أوروبا أنها تستطيع حفظ السلام على أراضى القارة، حطمته صور المذبحة التى كانت تنقلها أجهزة التليفزيون كل ليلة من البلقان. الحرب التى قضى فيها مائتا ألف شخص، وشهدت عودة الأراضى الأوروبية إلى المذابح الجماعية والتطهير العرقى، لم يتم تسويتها فى نهاية الأمر إلا عن طريق التدخل، وعلى مضض، من قبل الولايات المتحدة؛ أما القوى الأوروبية الرئيسية فكانت فى وضع مهين بسبب عجزها وتراخيها، وبالرغم من ذلك فإن الأداء الأمريكى كان بالمثل معيبا، على الأقل إلى أن قررت الولايات المتحدة أن تتحرك لفرض تسوية فى دايتون – Dayton فى خريف ١٩٩٥, كان "شيراك – Chirac" قد سخر من حذر "كلينتون" الأولى قائلا إن العالم الحر كان "بلا قيادة"، إلا أن سخريته كانت تنطبق تماما على التردد الفرنسى والأوروبى.

كان "اتفاق دايتون" بمثابة مُسَكِّن للجراح عبر الأطلنطي، كما رسم دورا جديدا للـ NATO حيث تحملت قوات التحالف مسئولية حفظ السلام؛ ومع مطلع ١٩٩٦ تحرك نحو ستين ألف جندى (كان ثلثهم امريكيون) إلى داخل البوسنة للحفاظ على السلام الذى تم الاتفاق عليه فى "دايتون". الحملة الناجحة التى ستجىء بعد ذلك فى نفس العقد لطرد "ميلوسيفتش" من كوسوفو، وتنقذ بعض كبرياء أوروبا؛ حتى وإن كان ترويض طموح الصرب سوف يعتمد على القوة الجوية الأمريكية بالرغم من ذلك، كانت هناك فى الحالتين ملامح تناقض وتردد أوروبى دائم بالنسبة للقوة الأمريكية. فى البداية، كان الأوروبيون متذمرين لرفض إدارة "كلينتون" قيادة زمام الأمور، وبمجرد أن فعلت ذلك، كانوا هم أنفسهم يشكون مر الشكوى من أن واشنطن لم تكن توافقية بما فيه الكفاية.

بحلول عام ١٩٩٨، كان "ميلوسيفتش" قد استعاد ثقته، ويرسل قوات صربية إلى كوسوفو، حيث توجد أغلبية مسلمة، لإخماد دعوات الاستقلال فى الإقليم؛ وبنهاية العام، كانت الأحداث فى البوسنة تبدو وكأنها تكرر نفسها، حيث كان يتم طرد أبناء كوسوفو من منازلهم عبر الحدود إلى مقدونيا وألبانيا المجاورتين. "تونى بلير" الذى انتخب رئيسا لوزراء بريطانيا فى ١٩٩٧، صنع صيتا لنفسه عندما ضغط على "كلينتون" علنا، لكى يرسل قوات أمريكية، إن كان ذلك ضروريا، لطرد الصرب من كوسوفو؛ وفى حديث شهير فى شيكاغو فى ١٩٩٩ ألقاه عشية قمة الـ "NATO" فى واشنطن للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الحلف، سعى "بلير" إلى إعادة صياغة دور التحالف الغربى باعتباره معنيا بمواجهة الطغيان فيما وراء حدوده(٤)، واقترح رئيس الوزراء البريطانى مبدأ جديداً هو مبدأ التدخل الإنسانى– Humanitarian Interven-tion. لم يعد ممكنا ترك الطغاة يهددون السلام العالمى أو يرتكبون أعمال عنف ومذابح ضد شعوبهم. كان ما يدور فى ذهن" بلير" هو أن الـ NATO يمكن أن يكون أداة هذه الدولية – Internationalism الجديدة. كان التدخل فى البلقان قد شهد التحالف يخطو بالفعل إلى ما هو أبعد من التزامه التأسيسى بالدفاع الإقليمى عن أوروبا الغربية، كان "بلير" يريد له أن يتحمل مسئوليات أوسع.

تناول الحديث كذلك، فى جزء منه، مرحلة مخجلة أخرى فى السنوات التى تلت سقوط الاتحاد السوفيتى. عندما احتدمت الحرب فى البلقان قامت حكومة رواندا التى

يغلب عليها "الهوتو Hutu"، بهجوم كاسح، كان فى حقيقته عملية إبادة جماعية للأقلية "التوتسى – Twtsis". كان المتوقع أن تأخذ فرنسا زمام المبادرة لاستنهاض التحرك الدولى ضد تلك المذبحة، لما لها من حضور سياسى وثقافى قوى فى أفريقيا. فرنسا رواغت، وحكومة "ميچور" فى بريطانيا أدارت ظهرها لما حدث، وكذلك إدارة "كلينتون"، وتم ذبح مئات الألوف من البشر.

فيما وراء البلقان، كان التحدى الاستراتيچى المباشر الذى يواجه التحالف هو ضمان ألا تقع الديمقراطية المزدهرة فى شرق القارة فريسة للفوضى الاقتصادية وقيام أنظمة استبدادية جديدة، وكان ذلك بمعنى الاتساع شرق حدود الاتحاد الأوروبى والـ NATO. هنا كان نفاد الصبر الأمريكى يلتقى بالحذر الأوروبى. ربما كانت الجغرافيا الجديدة لأوروبا تسمح بتقسيم مرتب للعمل داخل الحلف، وسوف يسعى الاتحاد الأوروبى لترسيخ الاستقرار فى الديمقراطيات الجديدة فى شرق ووسط أوروبا، بتقديم منفذ سريع لها تتقدم من خلاله لعضوية الاتحاد الأوروبى، وفى آخر الأمر كان ذلك هو كل ما فعله عندما نفضت أسبانيا والبرتغال واليونان عن كاهلها أغلال الدكتاتورية. من جانبها، سوف تبادر واشنطن لكى تؤكد لروسيا أن بإمكانها هى الأخرى أن تزدهر من خلال علاقة جديدة مع الغرب.

لم تكن الممارسة متطابقة مع النظرية. غاصت أوروبا فى خضم سلسلة من الأزمات الأخرى. أصاب أسواق الصرف الأجنبى فى ١٩٩٢ إعصار هدد باكتساح آلية سعر الصرف لديها ومعها الآمال فى عملة أوروبية موحدة، الحرب فى البوسنة كانت تكشف عن عجز سياستها الخارجية، ألمانيا كانت مشغولة بإعادة التوحيد؛ وفى الوقت نفسه كانت فرنسا وبعض الأعضاء الآخرين يرون فى قبول دول أوروبا الوسطى والشرقية فى الاتحاد خطرا على تماسكه وإضعافا لوضعهم بداخله. مضى الاتحاد الأوروبى بتثاقل شديد على طريق الاتساع، بما يوحى بأنه ربما كان لابد من مرور عقد قبل أن تفى الدول الشيوعية السابقة بالمعايير الصارمة للعضوية، التى كان القادة قد وضعوها فى قمة كوبنهاجن فى ١٩٩٣.

انفرط عقد حلف وارسو- Warsaw Pact في صيف ,١٩٩١ مستاءة من التردد في المركز الرئيسي للاتحاد في بروكسل حول مسألة الاتساع، استجابت واشنطن لطلبات دول الديمقراطيات الجديدة للانضمام إلى الـ NATO.اجتمعت كلمة الأوروبيين، وفي الوقت نفسه كانت إدارة "كلينتون" تتحرك لطمأنة موسكو بأنها لم تكن تسعى لتطويق روسيا: أعطيت تطمينات بخصوص نشر القوات، ودعيت روسيا لترتيب شراكة رسمية مع الـ NATO الأوربيون، والألمان بخاصة، عَبَّروا عن قلقهم وتوقعوا حركة ارتجاعية عنيفة ومفاجئة في موسكو (وكان ذلك ليحدث فيما بعد أثناء رئاسة" ڤلاديمير پوتن- "Vladimir Putin)، إذا شعرت موسكو بأن هناك عملية إذلال وامتهان لها؛ وكان كثيرون في الولايات المتحدة، بمن فيهم المتقاعد "كينان- Kennan مشاركين في تلك الشكوك، إلا أن أوروبا كانت منقسمة فيما بينها والإدارة الأمريكية مصرة على أن تواصل مسلكها. انضمت پولندة وجمهورية التشيك والمجر إلى الحلف في ١٩٩٩، وسرعان ما تبعهم آخرون؛ وعندما وصل الرئيس "أوباما" إلى ستراسبورج في ٢٠٠٩، كان الـ NATO" الأصلي" المكون من اثني عشر عضوا قد أصبح ستة وعشرين عضوا. آنذاك كان معظم المنضمين الجدد إليه قد سمح لهم بدخول الاتحاد الأوروبي.

بالرغم من كل الاضطرابات التي شهدتها التسعينيات، انتهى القرن والحلف في وضع أفضل مما كان يخشاه معظم الأوروبيين؛ وبالرغم من ترددهما في البداية، شاركت الولايات المتحدة وأوروبا بقوات أُرْسِلت إلى البلقان، كما كانت الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية قد بدأت تجد ملاذا لها تحت المظلة الأمنية للغرب. كذلك أعطى التعاون في البلقان زخما للعمل الدفاعي الفرنسي- البريطاني، ففي ديسمبر ١٩٩٨ وقعت الدولتان "اتفاق سان مالو- St. Malo"، الذي أضاف بعدا دفاعيا للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) للاتحاد الأوروبي، التي كانت في طور النمو. وسَّع الـ NATO أهدافه إلى ما هو أبعد من الدفاع الإقليمي، وسوف يعمل، كما جاء في بيان مشترك له في قمة واشنطن في ١٩٩٩، على تأمين المصالح المشتركة إلى جانب المصالح الإقليمية.

بالرغم من ذلك، فإنه كان من الواضح أن "تحالف الضرورة" قد أصبح "تحالف اختيار". لم تعد الجماعة الأورو-أطلنطية تعتمد أكثر من ذلك على وجود عدو مشترك

لكي تظل ملتئمة، ولا على ما هو أكثر من القلق الضاغط لكي تحافظ على السلام في البلقان. كان هناك إجماع أساسي على الهدف الاستراتيجي للتحالف، إلا أن الإبقاء على التضامن في وجه المصالح المتغيرة والأخطار المتوقعة سيكون أكثر صعوبة.

عندما كتب "دين آتشسون- Dean Acheson مذكراته اختار لها عنوان "شاهد على عملية الخلق"[٥]، أما "الخلق" الذي يعنيه فهو ذلك الغطاء المتمثل في المؤسسات الدولية والقواعد التي "خُلِقَتْ" تحت قيادة الولايات المتحدة من بين ركام وأنقاض الحرب العالمية الثانية؛ وعندما كانت الولايات المتحدة تستعد في شتاء ٢٠٠٢ للدخول في حرب ضد العراق، استنتج كثيرون من صناع السياسة في أوروبا أنهم كانوا حاضرين أثناء الدمار.

الافتراضات التي يقوم عليها نظام ما بعد الحرب- بأن السلام لم يكن يعتمد على القوة العسكرية للقوة العظمى الوحيدة فحسب، وإنما على الشرعية النابعة من حكم القانون الدولي كذلك- كانت تبدو في حالة تفكك، وكذلك كان الأمر بالنسبة للمقايضات داخل التحالف الأطلنطي-، وهي أن أوروبا اعترفت بقيادة الولايات المتحدة، وفي المقابل أعطيت صوتا في وضع القواعد اللازمة. في إصرارها على إسقاط "صدام حسين"، كانت الولايات المتحدة تبدو مصرة على تدمير بنيتها الخاصة. كان ذلك في ذهن إدارة "بوش" هو لحظة الولايات المتحدة أحادية القطب: سوف تعيد القوة الأمريكية تشكيل الشرق الأوسط وما وراءه على صورتها.

عندما كانت الولايات المتحدة تستعد لإظهار قوتها، كانت أوروبا تواجه ضعفها على المسرح العالمي. كانت كل طاقاتها موجهة نحو مشروع العملة الموحدة، ثم مؤخرا نحو فتح أبوابها أمام الدول الشيوعية السابقة. انشغال ألمانيا بعملية إعادة التوحيد المكلفة، والنمو الاقتصادي البطيء في فرنسا وأماكن أخرى، أضعف السلطة السياسية للقارة. كانت الحكومات الأوروبية قد حصلت على حصص كبيرة من ناتج السلام وأنفقتها في السنوات التي تلت سقوط الشيوعية، وبالرغم من مشاركتها في عمليات البلقان كانت الجوانب العسكرية ضعيفة ومهملة. كانت إرهاصات الفجوة بين ضفتي

الأطلنطى بخصوص العراق قد ظهرت فى اجتماع لمجلس الـ "NATO" فى بروكسل بعد أسابيع من هجوم سبتمبر ٢٠١١ الإرهابى على الولايات المتحدة. وبأسلوب تضامنى وتعبيرا عن هدف مشترك، سيقوم حلفاء واشنطن فى الـ NATO، لأول مرة، بتفعيل المادة الخامسة من المعاهدة المؤسسة للحلف، وهى أن أى اعتداء على دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الجميع. سوف يتصرف الغرب ككيان واحد ردا على العمل الإرهابى لتنظيم القاعدة، إلا أن رد فعل نائب وزير الخارجية الأمريكى "پول ڤولفوڤتز- Paul Wolfowitz" الذى ذهب إلى العاصمة البلچيكية لحضور الاجتماع، مهد للانقسام الخطير اللاحق فى التحالف؛ وكما قال "ڤولفوڤتز"، فإن الإدارة الأمريكية، بينما تثمن بادرة التضامن تلك، إلا أنها سوف تتخذ قراراتها الخاصة فيما يتعلق بكيفية الرد على أول هجوم على الأراضى الأمريكية منذ سنة ١٨١٢، وفيما بعد كان أحد السفراء الأوروبيين يصف ما قاله "ڤولفوڤتز" بأنه كان يعنى "لا تستدعونا وربما لا نكون نحن كذلك فى حاجة إلى استدعائكم".

كان المعنى المتضمن الذى لا مفر منه، هو أن الولايات المتحدة لم تكن تريد أن تكون مقيدة بآراء حلفائها فى مطاردة واصطياد "أسامة بن لادن"، وبدلا من ذلك، سوف تدعو الولايات المتحدة آخرين للانضمام إلى "تحالف المستعدين". قيادة الولايات المتحدة- عمود التحالف- كان لابد من أن تحل محلها أولية الولايات المتحدة، أما بالنسبة لأوروبا فكان عليها أن تقرر ما إذا كانت "معنا أم ضدنا"، بعبارة الرئيس "بوش".

حديث "بوش" فيما بعد عن "محور الشر" الذى جمع بين الأنظمة فى إيران وكوريا الشمالية والعراق كأعداء لابد من الإطاحة بهم بواسطة القوة الأمريكية، هذا الحديث أكد لمعظم الأوروبيين أن الولايات المتحدة كانت تريد أن تتحلل من نظام يقوم على قواعد؛ وفى مناقشاته مع نظرائه الأوروبيين كان وزير الدفاع الأمريكى "دونالد رامسفيلد- Donald Rumsfeld" يسخر من تعلقهم بالمفاهيم القديمة للشرعية الدولية. كان الهجوم على الأراضى الأمريكية قد أبطل أى مواثيق أو أعراف سابقة.

الرؤيا الثنوية للعالم الكامنة فى حديث "بوش" عن "الحرب على الإرهاب"، أضافت إلى القلق الأوروبى. رئيس الوزراء البريطانى "تونى بلير"، الذى شارك فى التعليق على

ذلك، كان يرى أن الغرب يواجه صراعا جيليا مع بعض أكبر تجليات التطرف الإسلامى. لم تكن حربا بين حضارات بقدر ما كانت حربا على الحضارة كما قال؛ ولكن عبارة "بوش" المأثورة، كانت تبدو بمثابة إذكاء لنار الخلافات مع العالم الإسلامى. كان مستشارو "بلير" يهزون رءوسهم، إذ لابد من أن تكون هناك قضية للإطاحة بـ "بصدام حسين"، ولكن الجمع دون تمييز بين تنظيم القاعدة وجماعات مثل البعثيين العراقيين، ومنظمة مثل "حماس" السنية، و "حزب الله" الشيعى، ووضع كل هؤلاء فى سلسلة واحدة، كان فيه تجاهل للدوافع والطموحات المحددة لتلك الجماعات والمنظمات المتعددة. كان الرأى الأوروبى السائد هو أن "بوش" كان يساعد أعداءه بتوفير تماسك غير مطلوب للمتطرفين، وإسباغ مكانة غير مستحقة على تنظيم "القاعدة" و"أسامة بن لادن".

بالنسبة للعقول الأوروبية، أصبح الخطر مضاعفا بسبب عدم استعداد واشنطن للضغط من أجل السلام بين اسرائيل والفلسطينيين، وتحت ضغط من "بلير" تعهدت إدارة "بوش" بحل الدولتين فى المنطقة، وخلال فترتها الثانية سوف تدفع بما يسمى بـ عملية أنابوليس– Annapolis Process لوضع أساس لمفاوضات جديدة؛ إلا أنه كان من الواضح للجميع أن البيت الأبيض كان صانع سلام متردداً. كان الأوربيون يرون الصراع العربى الإسرائيلى فى القلب من الراديكالية الإسلامية الصاعدة ويدعون إلى وساطة أمريكية منصفة لا تكيل بمكيالين. على أية حال، أصبحت السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين لا تختلف تقريبا عن سياسة الإسرائيليين.

وهكذا سرعان ما تحول تيار التعاطف والتضامن مع الولايات المتحدة فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر إلى خيبة أمل واستياء. (كانت صحيفة لوموند Le Mond الفرنسية اليومية قد خرجت على صدر صفحتها الأولى بعنوان: "الآن.. كلنا أمريكيون"). كان تدمير معسكرات "القاعدة" وطرد "طالبان" من أفغانستان قصة، وحصلت تلك الحملة العسكرية على موافقة الأمم المتحدة، أما طرد "صدام حسين" من العراق دون تفويض صريح منها فكان قصة أخرى. قَسَّم "بوش" العالم إلى أصدقاء وأعداء. الرأى العام الأوروبى الذى كانت تستثيره باستمرار تصريحات "ديك تشينى–

"Dick Cheney"(نائب الرئيس الأمريكى) العدائية، سرعان ما تحول ضد الولايات المتحدة، مثلما كان قد تجمع خلفها خلال الأسابيع التى تلت سقوط البرجين، وكان هناك تصريح لأحد الدبلوماسيين البريطانيين يقول إن "بوش" كان يبدو مصرا على عودة العالم ثنائى القطب الذى كان إبان الحرب الباردة: الولايات المتحدة فى جانب، وفى الجانب الآخر نزعة "العداء لكل ما هو أمريكى– Anti- Ameircanism.

لا يعنى ذلك أن أوروبا كانت تتكلم بلسان واحد، إذ وراء المعارضة العامة للحرب على العراق، كان هناك جدل طويل ومعقد بين الحكومات وبداخلها. فى آخر الأمر، سوف تؤيد بريطانيا الحرب وتدعمها، وسوف تفعل ذلك كل من إسپانيا وإيطاليا ومعظم الدول الشيوعية السابقة فى شرق ووسط آسيا، وإن كان بدرجات متفاوتة؛ وهكذا سينجح العراق فى تمزيق أوروبا... وكذلك التحالف الأورو–أطلنطى.

كان "بلير" مشاركا فى الخوف الأوروبى الواسع من احتمال تفكك النظام الغربى بعد الحرب فى حال قيام الولايات المتحدة بالرد منفردة على أحداث الحادى عشر من سبتمبر، إلا أنه توصل إلى استنتاج مختلف عنه لدى "شيراك". كان الرئيس الفرنسى يريد مواجهة الولايات المتحدة بمعارضة كافية، لإجبار "بوش" على التراجع عن الحرب ضد العراق، واستطاع أن يجند "جيرارد شرودر– Gerhard Schrder فى هذا المشروع؛ أما "بلير" فكان يرى أن المعارضة لا قيمة لها. رئيس الوزراء البريطانى الذى لم يكن متواضعا قط بخصوص قدراته على الإقناع، كان يعتقد أن بإمكانه حشد المجتمع الدولى حول موقف مشترك... حتى حول قضية العراق.. لو تم إقناع "بوش" بأن يحاول التفاوض أولا– على شكل عودة مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة– يمكن إقناع مجلس الأمن بالموافقة على توجيه إنذار لـ "صدام".

خلف هذا الضرب من التفكير، كان هناك اقتناعان: فبريطانيا، كما كانت قد استنتجت بعد تلك الحرب الأخرى فى الصحراء فى ١٩٥٦، كان لابد من أن تظل قريبة من واشنطن؛ وكما قال "بلير" فى حديثه فى شيكاغو إبان الصراع فى كوسوفو، فإن النظام متعدد الجوانب يمكن أن يبقى إذا كان الغرب مستعدا فحسب، لأن يرى قواعده

موضوعة موضع التنفيذ. كان "صدام" يتحدى الأمم المتحدة على نحو مستمر، وأن تسمح له بالبقاء كان يعنى التقليل من مصداقيتها. برغم الجدل اللاحق حول تقارير الاستخبارات الشديدة المبالغة، كان "بلير" يعتقد أن "صدام" يعمل على تطوير أسلحة دمار شامل.

الحقيقة أن الانقسام الذى حدث بشأن العراق كان سابقا على أحداث الحادى عشر من سبتمبر. كان "بلير" قد أرسل طائرات عسكرية للمشاركة فى القصف الذى قامت به الولايات المتحدة للبنية الأساسية للعراق أثناء رئاسة "كلينتون"، فى محاولة لفرض عمليات التفتيش على الأسلحة التى كانت تقوم بها الأمم المتحدة. كانت فرنسا وروسيا قد أيدتا تخفيف العقوبات على بغداد، ليس على الأقل بسبب مصالحهما التجارية الواسعة فى تطبيع العلاقات مع العراق. "شيراك"، مثل "بلير"، عاد بتفكيره إلى السويس، ولكن ليرى دورا لأوروبا كثقل مضاد للولايات المتحدة.

كانت إدارة "بوش" محل شك كبير فى أوروبا منذ دخوله البيت الأبيض، وفى أول زيارة رسمية له فى صيف ٢٠٠١ لحضور قمة مع القادة الأوروبيين، وجهت إليه انتقادات حادة لرفضه المخجل لبروتوكول كيوتو الخاص بالتغيرات المناخية، كما أن رفضه الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية (ICC) وانسحابه فيما بعد من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية – Anti - Ballistic Missile Treaty مع روسيا، كان تعبيرا عن كرهه لأى اتفاق دولى قد يبدو مقيدا لحرية الولايات المتحدة فى التصرف.

وبالرغم من ذلك، عندما اقترب موعد غزو العراق، وفشل "بلير" مرة أخرى فى الحصول على قرار من الأمم المتحدة يؤيد استخدام القوة صراحة، كان تبادل الاتهامات الغاضبة بين الحكومات الأوروبية يتناسب أحيانا مع العداء لـ "بوش". "بلير"، فيما بعد، سوف يتهم "شيراك" بالسعى لاستخدام الحرب لإسقاطه كرئيس وزراء لبريطانيا، مثلما سيتهمه الرئيس الفرنسى بالخضوع الذليل لواشنطن.

"شرودر" تفادى هوى ألمانيا "الأطلنطى التقليدى لكى ينضم إلى "شيراك" فى الحملة ضد الحرب، ولفترة ما سوف يلتحم هذان الزعيمان الأوروبيان مع روسيا "بوتن –

Putin" فى جبهة مشتركة ضد واشنطن. هكذا كان الجو محموما فى ذلك الوقت، لدرجة أنه كان هناك حديث غريب، كما اتضح، عن محور جديد مكون من باريس وبرلين وموسكو لتحدى الهيمنة الأمريكية. فى النهاية، خسرت كل الدول الأوروبية من جراء قرار "بوش" إسقاط "صدام حسين". ستجد بريطانيا نفسها واقعة فى شَرَكِ حرب كارثية هى حرب احتلال، وبالرغم من أن "بلير" سوف يستمر ليفوز فى انتخابات أخرى، سيجد أن الوقوف إلى جانب "بوش" قد استنزف سلطته السياسية فى الداخل. "خوسيه ماريا أزنار – Jose Maria Aznar"، رئيس وزراء إسپانيا سيضحى بفرصة إعادة انتخاب حكومته بدعمه الحرب. بالرغم من ذلك لم تأت معارضة "بوش" بأى مكاسب سياسية "أنجيلا ميركل – Angela Merkel"، الديمقراطية المسيحية، أصبحت مستشارة لألمانيا بعد أن أطاح حزبها بـ "شرودر" فى انتخابات سبتمبر ٢٠٠٥ الفيدرالية؛ وعندما انتهت فترة رئاسة شيراك فى ٢٠٠٧، خلفه "نيكولا ساركوزى – Nicols Sarkozy" الأكثر أطلنطية منه، والذى سيعمل على إصلاح العلاقات مع واشنطن.

كانت المفارقة الساخرة فى أحداث العراق هى أن تجد بريطانيا وفرنسا نفسيهما تلتقيان منذ افتراقهما فى أزمة السويس، ليتضح أن كلتيهما كانتا على خطأ فى النتائج التى استخلصاها من الكارثة الأولى فى الصحراء قبل نصف قرن من الزمان. "بلير"، الذى كان قد أيد الغزو على أمل إبقاء الولايات المتحدة ضمن النظام العالمى، وجد أن سياسة بريطانيا بعد السويس بأن تعمل "كجسر" بين أوروبا والولايات المتحدة قد أصابها الدمار؛ وبدلا من ذلك أجبرت معارضة فرنسا وألمانيا العنيدة للحرب "بلير" على أن يختار. بتأييده "بوش"، مزق رئيس الوزراء البريطانى علاقته بكل من باريس وبرلين. إلا أن فرنسا، بالمثل، اكتشفت أن الافتراض المنطقى الرئيسى لسياستها الخارجية، كان أن تبنى أوروبا لتكون ندا للولايات المتحدة. القارة، على أية حال، انقسمت على نفسها. إسپانيا والبرتغال ومجموعة كبيرة من الأعضاء الجدد فى الاتحاد الأوروبى فى شرق ووسط أوروبا فضلوا الاصطفاف إلى جانب واشنطن، بدلا مما كان يطلق عليها "رامسفيلد" بـ "أوروبا القديمة"، أوروبا پاريس وبرلين. الاتساع

شرقا، كما اكتشف الفرنسيون، غَيَّرَ القوى السياسية المحركة للاتحاد الأوروبي. لم يعد المزيد من أوروبا يعنى المزيد من فرنسا.

لا "بلير" ولا "شيراك" سوف يعترفان بهذه الإخفاقات الاستراتيجية الأساسية: عادة البقاء بالقرب من واشنطن كانت متجذرة فى لندن بعمق، وغريزة المعارضة كانت متأصلة فى باريس؛ إلا أن خروجهما من السلطة وانتخاب "أوباما" رئيسا للولايات المتحدة شهد الحسابات وقد بدأت تتغير. وبالرغم من أن الرئيس كان مازال يُثَمِّن العلاقة الخاصة ببريطانيا - كان "جوردون براون"، خليفة "بلير" من أوائل الذين قاموا بزيارة البيت الأبيض فى عهد "أوباما"- كانت هناك مؤشرات تدل على أن الإدارة الجديدة لن تكون "عاطفية" فى تعاملاتها مع حلفائها الأوروبيين. موقف بريطانيا سيكون قويا بقدر ما تستطيع أن تكسب الآخرين إلى جوارها؛ أما بالنسبة لفرنسا، فإن "ساركوزى" لن يتخلى عن الاستثنائية الفرنسية؛ إلا أنه يحمل بلاده على العودة إلى بنية الـ NATO العسكرية، إنما كان يدرك عدم جدوى المنافسة المستمرة مع واشنطن.

كانت هناك قوى أخرى تعمل من أجل إعادة تشكيل التحالف. وَدَّعَتْ أوروبا والولايات المتحدة العالم ثنائى القطب عند انتهاء الحرب الباردة، أما لحظة الأحادية القطبية التى حانت للولايات المتحدة، فقد اتضح أنها لم تكن أكثر من ذلك... مجرد لحظة. صعود الهند والصين، التوكيد الجديد لروسيا كمنتج للطاقة، وظهور قوى جديدة فى أمريكا اللاتينية وآسيا، كل ذلك كان يعيد رسم الخريطة السياسية. الدول الفاشلة، انتشار الأسلحة غير التقليدية، الإرهاب الذى يستلهم تنظيم القاعدة، شبكات الجريمة الدولية، الفقر، عدم الشعور بالأمان الإنسانى.. كل ذلك كان يهدد بتحويل النظام إلى فوضى. كان من المحتم أن تتحول بؤرة الاهتمام الاستراتيجى لأمريكا نحو آسيا. تحدثت "هيلارى كلينيتون - Hilary Clinton" وزيرة خارجية "أوباما" عن شراكة استراتيجية جديدة مع الصين، وتعهد الرئيس الأمريكى سحب القوات الأمريكية من العراق، وجعل الحرب ضد "طالبان" فى أفغانستان وباكستان أولوية؛ وبالرغم من كل

تصريحاته المهدئة، فإن أوربا كانت تتساءل أين سيكون موضعها من الرؤية الأمريكية الجديدة للعالم.

من وجهة نظر موضوعية، ظلت المصالح الأمريكية والأوروبية متوافقة: السلام والاستقرار في معظم مناطق العالم التي تموج بالأحداث، وبخاصة في قوس اضطراب ممتد من القرن الأفريقي شرقا عبر الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، هزيمة "طالبان" في أفغانستان، حل الدولتين بالنسبة للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، انفصال الإسلام المعتدل عن تطرف "القاعدة"، توقف انتشار الأسلحة غير التقليدية، اتساع رقعة الأنظمة السياسية التي تعتمد التعددية وحكم القانون في العالم.

الإعصار الذي اجتاح النظام المالي العالمي في شتاء ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ كان يعبر عن نفس الحزمة من التحديات المشتركة؛ وبعد تجاوز بضع خلافات أولية، ستتعاون الولايات المتحدة وأوروبا على نحو وثيق في تهدئة العواصف التي كانت قد هبت على الأسواق المالية منذ خريف ٢٠٠٨. اجتمع قادة الدول المتقدمة والنامية بما ذلك الصين والهند وغيرهما، إلى جانب الولايات المتحدة وأوروبا، في قمة مجموعة العشرين (Group of 20) في لندن لمواجهة الأزمة الاقتصادية. كانت هناك رغبة مشتركة في تملق القوى البازغة وسحبها إلى منظومة المؤسسات العالمية والقوانين التي أرسيت بعد ١٩٤٥, ستكون اختيارات الصين عبر العقود التالية حاسمة في تحديد شكل النظام العالمي، مصالح الولايات المتحدة وأوروبا ستكون متطابقة تماما لإقناع "بيجين" بأن تكون ضامنا مسئولا في مؤسسات الحكم العالمي؛ وهكذا كان المنطق يقول إن الشراكة بين الولايات المتحدة وأوروبا ستكون عمودا مهما في الأمن المشترك مثلما كانت إبان الحرب الباردة، وإن كان بإعادة صياغة أهدافها وقدراتها لمواجهة التحديات الجديدة.

على أية حال، سيكون على أي تحالف مجدد أن يدرك كذلك الفوارق الثقافية والقدرة على الفهم الاستراتيجي للأمور. كان نابوليون - Napoleon يقول: "أن تعرف جغرافية دولة ما، يعني أنك تعرف سياستها الخارجية". أضف التاريخ إلى الجغرافيا ستحصل على صورة أفضل. كان الدرس الذي تعلمته أوروبا من التاريخ والجغرافيا هو أن الانتصارات العسكرية لا تأتي إلا بسلام مؤقت.

لم يكن ذلك مفهوما على نحو جيد فى الولايات المتحدة. الكاتب "روبرت كيجان - Robert Kagan" وصف الهوة بين أوروبا والولايات المتحدة باعتبارها تعتمد على قوة نسبية. الولايات المتحدة كانت قوية بينما أوروبا ضعيفة. غريزة إظهار القوة لدى الولايات المتحدة كانت تعكس قدرتها على القيام بذلك، وبالمثل فإن انشغال أوروبا بالقوة الناعمة كان مرآة تعكس افتقادها للقوة العسكرية(٦). هذا التحليل ينطوى على قدر من الصواب، فالقوات المسلحة الأوروبية كانت ضعيفة وتفتقر لمصادر التكنولوچيا والاستخبارات المتقدمة المتوافرة لدى العسكرية الأمريكية.

ولعل هناك طريقة أخرى لفهم الفارق، وهى أن نسأل عن الدوافع التى أدت بأوروبا أن تحصل على حصة كبيرة من عائد السلام، بينما أبقت الولايات المتحدة على ميزانية الدفاع لديها بعد سقوط جدار برلين. بالنسبة للأوروبيين تعنى الجغرافيا والتاريخ أن الأمن أمر نسبى، حيث تنقسم الأخطار إلى ما هو محتمل وما هو غير مقبول، وما هو حتمى وما يمكن تجنبه. تاريخ مختلف وجغرافيا مختلفة، أديا بالولايات المتحدة لأن تسعى لكى تكون قوة حصينة إلى جانب كونها قوة لا تقهر. اضطلعت الولايات المتحدة بدور قيادى باعتبارها الضامن للسلام العالمى. غريزتها هى أن "تعالج" الأمور، بينما يفضل الأوروبيون "إدارتها"، هذا الفارق نجده واضحا فى أسلوب التعامل مع الإرهاب الإسلامى. بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر بدت واشنطن وكأنها تفترض أن الغرب كان يواجه جماعة متماسكة من عتاة المتطرفين الحادبين على إسقاط القيم الغربية وطرد "الكفار" من الشرق الأوسط؛ إلا أن الأوروبيين بالرغم من إصرارهم المشترك على إسقاط تنظيم "القاعدة" كانوا يرون أمامهم عدوا أقل تجانسا- مجموعة من الجماعات والتنظيمات المختلفة، بعضها بالطبع مشارك فى الطموحات العنيفة لـ "بن لادن"، ولكن غيرهم يعمل انطلاقا من أحقاد وتحيزات أكثر تقليدية. بالنسبة للولايات المتحدة، كان الإسلام السياسى العنيف يمثل خطرا خارجيا، أما بالنسبة للأوروبيين فالخطر كان يأتى من الداخل كما يأتى من الخارج، فى ظل وجود تجمعات سكانية إسلامية كبيرة، وأحيانا راديكالية.

وراء خلافات أوروبا الخاصة مع "چورچ دبليو بوش"- من الحرب العراقية إلى تردد إدارته فى دفع قضية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، إلى احتقار الرئيس الجهود المبذولة للتصدى لمشكلة احترار كوكب الأرض- كان هناك صدام بين ثقافات استراتيچية. كانت أوروبا ترى، بعد الحرب الباردة، عالما استقر بعد مساومات وقوانين متعددة الجوانب؛ عالما، القوة العسكرية فيه هى الملجأ الأخير رغم أنها قد تكون ضرورية أحياناً.

الدبلوماسية واستخدام القوة الناعمة يمكن أن يكون لها الأولوية، وفى حال فشلها سيكون للتدخل العسكرى صفة الشرعية الدولية. كانت حرب الخليج الأولى متسقة مع هذا النموذج، وكذلك كان طرد "طالبان" من أفغانستان فى المرحلة الأولى من العمليات، أما العراق فكانت حالة مختلفة.

كانت تلك رؤية للعالم تعاملت معها إدارة "بوش" بازدراء شديد، كان المحيطون بالرئيس يعتبرون التعددية مرادفا للضعف باعتبارها تمثل قيدا غير ضرورى على الولايات المتحدة، التى كانت فى نظرهم أقوى ما تكون مثلما كانت أى دولة فى التاريخ الإنسانى. هذه الولايات المتحدة كانت تريد لهذه الرسالة أن تحدد مسير التحالف ومصيره وليس العكس. بمرور الوقت، كان مستنقع العراق يعدل هذه الرؤية ويخفف من غلوائها. أدركت الولايات المتحدة أن كونها قوة حصينة لا يعنى بالضرورة أنها ليست معرضة للخطر. فى الفترة الأولى من رئاسة "بوش" انتحى دبلوماسيو وزارة الخارجية جانبا، ثم عادوا إلى الظهور فى الفترة الثانية، إلا أن الوقت كان قد فات لإصلاح العلاقة مع أوروبا على نحو جيد.

جاء "أوباما" إلى البيت الأبيض بمنظور مختلف تماما وإلى حد ما، كان ذلك حتميا. كان الضعف قد اعترى الولايات المتحدة بسبب حرب العراق وبسبب أزمة اقتصادية وضعت علامة استفهام على نموذجها للرأسمالية الحرة... رأسمالية دعه يعمل (laissez- faire capitalism). أعلن "جوردون براون" أن إجماع واشنطن (Washington Consensus) الشديد التبجح قد مات.

كان الرئيس الجديد يرى أمامه عالما بقيت فيه الولايات المتحدة هى القوة المتفوقة بكل المقاييس، إلا أنه عالم يتطلب أن تكون قيادة الولايات المتحدة مستكنة فيه ضمن تحالف أوسع؛ أما أسباب ذلك فهى: ظهور قوى عظمى جديدة فى آسيا، والاعتماد المتبادل الذى لا مفر منه فى ظل العولمة، والأخطار المستمرة المتمثلة فى التطرف الإسلامى العنيف.

كان ذلك هو ما تطلبه أوروبا من الرئيس الجديد، وعندما قدمه لم يكن واضحا ما إذا كانت أوروبا مستعدة لتقبل النتائج. قيام شراكة مجددة مع الولايات المتحدة سوف يتطلب أن تحمل أوروبا بعض أعباء القيادة العالمية، وسيكون ذلك أكثر وضوحا فى أفغانستان، وكذلك فى أفريقيا والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى. حتى عندما انضمت إلى "أوباما" فى الوعد بإعادة أحياء التجمع الأورو-أطلنطى، كانت تفعل ذلك على استحياء.

رَفْض "ساركوزى" و "ميركل" قبول تركيا كمرشح جاد للعضوية المستقبلية فى الاتحاد الأوروبى، كان شاهدا على قصر نظر استراتيجى بين القادة الأوروبيين؛ كما أن الانقسامات الداخلية حول نوعية القيادة الواجب صياغتها للتعامل مع روسيا أكثر شراسة، وما إذا كان يمكن جر أوكرانيا إلى المجتمع الأوروبى الأوسع، هذه الانقسامات كانت دليلا أبعد على التردد الأوروبى. حتى فى الأيام الأولى من إدارة "أوباما"، كان يبدو أن الحكومات الأوروبية، لمجرد الوعد بأمريكا تعددية، قد تخلت عن متضمنات ذلك.

فى مثل تلك الظروف، أرجأ قادة الـ "NATO" المجتمعين فى ستراسبورج مناقشات جادة عن مستقبل التحالف. كانت الحروب فى كوسوفو وأفغانستان قد حملت الاجتماع إلى ما هو أبعد من المفهوم الأصلى للدفاع الإقليمى، إلا أن القادة لم يكونوا قد قاموا بتسوية الخلافات بينهم بخصوص شكل عملية التوازن الذى ينبغى أن يقوم بها الـ "NATO"، بين ضمان الأمن والسلام على القارة الأوروبية، وتقديم دفاعات متقدمة ضد الأخطار الجديده التى يحملها القرن الحادى والعشرين. معظم الحكومات الأوروبية

وافقت على تشخيص الولايات المتحدة بأن الهزيمة فى أفغانستان كان يمكن أن تضعف وتقلل من شأن ما كان "أوباما" يعتبره أكثر التحالفات التى شهدها العالم نجاحا. وبالرغم من ذلك، عندما أعلن رئيس الولايات المتحدة فى أواخر خريف ٢٠٠٩، زيادة القوات الأمريكية فى أفغانستان، لم يقدم حلفاؤها سوى إضافات متواضعة لإسهاماتهم فى جهود الـ "NATO".

واجهت رئاسة "أوباما" أوروبا بتحد كانت تفضل اجتنابه. بالرغم من استنكار واحتقار أحادية "بوش" فإنها وفرت لأوروبا ذريعة مهمة؛ فما دامت الولايات المتحدة ترفض الاعتراف بمنظومة قوانين وقواعد عالمية، سيكون بإمكان أوروبا أن تتحلل من مسئولياتها؛ وبتبنيه سياسة الدبلوماسية والتورط، جرد "أوباما" أوروبا من أعذارها.

سيواجه التحالف عدة اختيارات فى صيف ٢٠٠٩، فبالإضافة إلى أفغانستان، كانت طموحات إيران النووية على رأس القائمة. مرة أخرى سوف يستدعى "أوباما" أوروبا هنا مخادعة أوروبا بإعلانه أن واشنطن، بعد مرور ثلاثين عاما على احتلال سفارة الولايات المتحدة فى طهران، كانت على استعداد لبدء مفاوضات مباشرة مع النظام الإيرانى. السؤال الذى طرحه ذلك على حلفاء الولايات المتحدة، هو ما إذا كانوا مستعدين لدعم الجهد الدبلوماسى لإقناع إيران بأنها ستكون الخاسر إن هى امتلكت القنبلة. وسط فيض من المبادرات الدبلوماسية، كان "أوباما" على استعداد لأن يوقف دعم الرئيس السابق غير المشروط للحكومة الإسرائيلية فى الصراع مع الفلسطينيين. استحسن الأوروبيون ذلك، إلا أنهم لم يتكلموا كثيرا عن أهمية مشاركتهم فى تسوية تسفر عن ضمانات بأمن إسرائيل وكذلك بوطن للفلسطينيين.

فى أوائل ٢٠١٠، كانت هذه القضايا وغيرها من تلك المحتمل أن تمهد الطريق للعلاقة عبر الأطلنطى، كانت على المحك؛ والواضح أن أمل "أوباما" كان قد خاب نتيجة رد فعل أوروبا على جهوده لإعادة تنشيط وتقوية العلاقة. كانت مكافأة أوروبا واضحة جلية: دور إلى جانب الولايات المتحدة فى تشكيل نظام عالمى تعاونى، كذلك كانت أخطار التكاسل وعدم الفعل واضحة: انقطاع صلة أوروبا بعالم، كان النفوذ يتحول فيه

باتجاه الشرق نحو القوى الآسيوية الناشئة. على مدى ستين عاما، أرسى التحالف الأطلنطي شروط النمو الاقتصادي والسياسي العالمي. كان العالم الذي يواجهونه الآن عالما متعدد القطب في طبيعته، تكتنفه تحديات بالغة التعقد، وكان السؤال المطروح بقوة، هو كيف يمكن أن يعمل الأمريكيون والأوروبيون معا- على نحو وثيق- من أجل صياغة مستقبل مختلف.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

Grant, Charles. *Is Europe Doomed to Fail as a Power?* London: Centre for European Reform, 2009.

Lundestad, Geir. *The United States and Western Europe since 1945: From "Empire" by Invitation to Transatlantic Drift.* New York: Oxford University Press, 2003.

McCausland, Jeffrey D., and Douglas T. Stuart. *US-UK Relations at the Start of the 21st Century.* Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, Army War College.

Serfaty, Simon. *The Vital Partnership.* Boulder, CO: Rowman & Littlefield, 2007.

Serfaty, Simon, and Sven Biscop. *A Shared Security Strategy for a Euro-Atlantic Partnership of Equals: A Report of the Global Dialogue between the EU and the United States.* Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2009.

Shapiro, Jeremy, and Nick Witney. *Towards a Post-American Europe: A Power Audit of EU-Russia Relations.* Berlin: European Council on Foreign Relations, 2009.

Tombs, Robert, and Isabelle Tombs. *That Sweet Enemy: Britain and France.* London: Pimlico, 2007.

Vasconcelos, Alvaro de, and Marcon Zaborowski. *The Obama Moment: European and American Perspectives.* Paris: European Union Institute for Security Studies, 2009.

الفصل الرابع

أوروبا وروسيا

شراكة استراتيجية وعدم ثقة استراتيجي

چون ڤان أودينارن

ورونالد تيرسكي

John Van Oudenaren

and Ronald Tiersky

علاقة روسيا بأوروبا قصة مهمة عمرها قرون، تعود إلى بدايات النظام الأوروبى الحديث، كان القيصر "بطرس الأكبر – Peter the Great (1682- 1725) قد حاول تحديث اقتصاد وتكنولوچيا روسيا، وحماية النظام السلطوى للبلاد فى الوقت نفسه، من تلوث أفكار التنوير والثقافة الأوروبية؛ وفى القرون التالية، كانت أوروبا تواجه روسيا التى كانت تتأرجح بين فترات انكفاء على الذات، وتحركات عدوانية تجاهها على امتداد حدودها الغربية، وبعد توحيد ألمانيا فى ١٨٧١ وصعودها للقوة، أصبحت هى القوة الأوروبية الرئيسية التى تواجه روسيا، كما كانت سياستها القومية التوسعية هى السبب الرئيسى للحرب العالمية الأولى؛ أما محاولة "هتلر – Hitler" المجنونة إخضاع كل أوروبا للرايخ الثالث – Third Reich، فهى ما أدى إلى الحرب العالمية الثانية والهولوكوست. كلتاهما، الحربان العالميتان، كانتا كارثتين على روسيا كما هما على ألمانيا.

كان تاريخ روسيا في القرن العشرين متوالية من الانهيارات. الإمبراطورية القيصرية انهارت في الحرب العالمية الأولى وكذلك بسبب الثورة الروسية التي أسفرت عن استيلاء البولشفيك على السلطة، وسبعة عقود من الحكم الشيوعي المدمر. الأنظمة الشيوعية في روسيا وأوروبا الشرقية انهارت في الثورات ما بين ١٩٨٩، ١٩٩١ والتي كانت سلمية إلى حد بعيد، كما أن الاتحاد السوفيتي نفسه انهار في ديسمبر ١٩٩١، والنتيجة هي ما نشهده الآن: الآثار الفوضوية المستمرة للإمبراطورية الشيوعية السوفيتية الممزقة. روسيا التي عادت وحيدة من الناحية الجيو سياسية، تكافح من أجل تصحيح واستعادة وضعها كقوة عظمى، تحيط بها دول معادية أو شبه صديقة، كلها تقريبا يخشى انبعاثا محتملا لقومية روسية توسعية.

من خمسينيات القرن الماضي، كان على روسيا، في هيئة الإمبراطورية السوفيتية، أن تتعامل مع عاملين جيوسياسيين جديدين: الأول، هو الاندماج مع أوروبا الذي يعني الانضمام الطوعي لدول أوروبا الغربية، وهو ما أدى في آخر الأمر إلى ما يعرف اليوم بـ "الاتحاد الأوروبي"، والثاني هو منظمة حلف شمال الأطلنطي (NATO)، ذلك التحالف الذي أنشئ في ١٩٤٩، وكان في الأساس ضمانا أمنيا عسكريا أمريكيا لأوروبا الغربية ضد الخطر السوفيتي، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. انضمت دول الكتلة الشيوعية السوفيتية السابقة، في أوروبا الوسطى والشرقية إلى كل من الـ "NATO" والاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني اتساع المنظمتين (الحلف والاتحاد) حتى حدود روسيا نفسها، وبعد تهديدها للغرب على مدى عقود أصبحت روسيا نفسها مهدَّدَة؛ أو ترى نفسها كذلك على الأقل. هذا التحول الجيو سياسي، أسفر عن التوتر الذي يميز العلاقات الأوروبية – الروسية اليوم.

تاريخيا، ومن المثير للدهشة، أن يشعر قادة روسيا اليوم بأن تجربة الدولة الحديثة تمثل هزيمة ذات مكونات تاريخية، وأنه لابد من محاولة تصحيح ذلك. يقول الزعيم الروسي "ڤلاديمير بوتن – Vladimir Putin": إن سقوط الاتحاد السوفيتي كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين، والمقصود بذلك وزن وحجم الحدث أكثر مما هو الحنين لسياسات ومجتمع الشمولية الستالينية. العلاقة الأوروبية – الروسية اليوم

تكتنفها مشاعر الخوف والاستياء، وعلى الرغم من أنها يمكن أن تكون إيجابية في بعض الجوانب، يظل هناك قدر من عدم الثقة، حتى عندما تعنى المصالح المشتركة أن يفيد كلا الطرفين من مبادرات بعينها. أوروبا وروسيا محكومتان بالجغرافيا والتاريخ وبالطبيعة المختلفة لأنظمتهما المحلية، لتكون بينهما علاقة هى مزيج من التعاون الحذر والضغينة المستترة. لا تستطيع روسيا وأوروبا أن تكونا حليفين مطمئنين لبعضهما، وفى الوقت نفسه لا مصلحة لكلتيهما فى أن تكونا عدوين لدودين.

الصراعات بين أوروبا وروسيا لا تنطوى على صدام بين مصالح بعينها فحسب، إذ إنها تعكس كذلك تصورات مختلفة تماما للأسس التى ينبغى أن تقوم عليها العلاقة بين الاتحاد الأوروبى وروسيا. أوروبا ترى نفسها النموذج الرائد والمثال الذى يجب أن يحتذى فى العلاقات الدولية، التى تدار بناء على قواعد ومعايير متعددة الجوانب، ومؤسسات دائمة، والتزام بحكم القانون؛ كما ترى أن مهمتها الأساسية بالنسبة لروسيا هى أن تجرها إلى نظام يقوم على القانون، باعتباره مفيدا لروسيا نفسها؛ إلا أن الاتحاد الأوروبى سيكون له النفوذ الأكبر بداخله. فى الوقت نفسه، تزعم النخب الروسية أنهم مع القانون والمؤسسات بكل قوة، إلا أنهم لا يقبلون القواعد والمعايير العامة التى ربما يكون من شأنها الإضرار بمصالح روسيا، والتى لا يكون لهم سوى دور ضئيل فى صياغتها. هذه القواعد والمعايير، فى حال اتباعها، قد تضع روسيا فى مرتبة اقتصادية وسياسية دولية متدنية لا يمكن أن تصعد منها إلا بشق الأنفس وببطء شديد، هذا إن كان له أن يحدث أصلا. روسيا لا تريد أن يكون لها صلة بهذا السيناريو.

محاولة موسكو استعادة ثقة روسيا القومية بنفسها، وتوكيد سياساتها الخارجية فى السنوات القليلة الماضية تحت رئاسة "بوتن" منذ انتخابه فى ٢٠٠٨، وتحت رئاسة "ديمترى ميدڤيد Dmitry Medvedev - " هذه المحاولة عازمة على إعادة تأكيد فكرة أن روسيا قوة عظمى. روسيا ينبغى ألا يتم التعامل معها باعتبارها قوة عظمى منهارة، أو كمجرد دولة تقع إلى الشرق من أوروبا، بل ينبغى التعامل معها "كشريك استراتيجى" للاتحاد الأوروبى، يقف إلى جواره ضمانًا لبناء نظام عالمى جديد يقوم على مبدأ تعددية القطب، نظام عالمى - بعبارة أخرى - لا يمكن أن تكون الولايات المتحدة قوة مهيمنة عليه.

كان أفضل مثال على هذا الوجه من أوجه العلاقات الأوروبية - الروسية، الموقف من حرب العراق ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣, تحالفت فرنسا وألمانيا مع روسيا فى مجلس الأمن الدولى لمعارضة خطط إدارة "چورچ دبليو بوش" لغزو العراق بهدف إسقاط "صدام حسين" وتغيير النظام. بريطانيا وإيطاليا، وإسپانيا فى الوقت نفسه، لم تكن مستريحة لذلك التحالف، تحالف الفرصة، المضاد للولايات المتحدة، وكذلك كانت دول وسط وشرق أوروبا عشية انضمامها المخطط للاتحاد الأوروبى فى ٢٠٠٤ بدا الروس أنفسهم غير متأكدين من أنهم قد خُدِعُوا من قبل حلفاء مفترضين للولايات المتحدة فى غمرة معارضتهم لسياستها، كما كان "پوتن" نفسه أقل استعدادا من الرئيس الفرنسى "شيراك - Chirac" أو المستشار الألمانى "شرودر - Schroder" لإحراق جسوره الشخصية مع "بوش"؛ وعلى الرغم من كل ذلك، ظهرت ملامح تحديات أوروبية محتملة لهيمنة الولايات المتحدة.

* العلاقة بين الاتحاد الأوروبى وروسيا:

إذا كانت روسيا تحت قيادة "پوتن" و "ميدڤيد قد استقرت على سياسة متسقة وواضحة (وإن لم تكن ماهرة من الناحية التكتيكية دائما) تجاه أوروبا، فلا يمكن أن نقول الشىء نفسه عن الاتحاد الأوروبى، الذى كان يواصل جهوده لوضع سياسة محددة تجاه روسيا، فبعد عقدين تقريبا من سقوط الاتحاد السوڤيتى، كان الاتحاد الأوروبى يتعامل أحيانا مع روسيا كمجرد واحدة من الدول الضعيفة على حدوده، لكى يمنحها الفرصة لدخول السوق الموحدة للاتحاد، والحصول على علاقات سياسية تفضيلية، مقابل الالتزام بتعديل سياساتها الداخلية والدولية بما يتفق مع القوانين والقواعد التى وضعت فى بروكسل؛ وفى أحيان أخرى كانت كل من بروكسل والدول الأعضاء تؤكد هوية روسيا كقوة عظمى، وتحاول أن تصوغ مع موسكو نمطا من "الشراكة الاستراتيچية"، التى تَدَّعى أوروبا تبنيها مع الصين والهند وغيرهما من القوى الإقليمية الناشئة فى العالم متعددة القطب، والذى كان الزعماء الروس أنفسهم يعتبرونه مناسبا لمكانة روسيا كقوة كبرى.

التناقضات وعدم الاتساق فى سياسة الاتحاد الأوروبى تعكس الصعوبة المتأصلة فى تحديد سياسة تجاه روسيا، التى كان ضعفها بعد الحرب الباردة من الصعب أن يتناسب مع عظمتها الإمبراطورية السابقة، كما تعكس فى الوقت نفسه الانقسامات بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى حول هذه السياسة، تلك الانقسامات التى اتسعت منذ انضمام عشر دول شيوعية سابقة من وسط وشرق أوروبا فى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، كان معظمها أكثر عرضة للقوة السياسية والاقتصادية الروسية، وربما العسكرية من دول "أوروبا القديمة"، التى لديها شكوك عميقة فى موسكو من أثر الفترة السوفيتية.

فى أوائل التسعينيات، فوجئت مؤسسات الاتحاد الأوروبى وحكومات الدول الأعضاء مثل كل الآخرين بسقوط القوة السوفيتية، وهرعت لصياغة سياسية تجاه روسيا والدول الأخرى التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى؛ وفى خريف ١٩٩٢ وافق مجلس الوزراء على تكليف "المفوضية الأوروبية – European Commission" بالتفاوض على اتفاق شراكة وتعاون – Partnership and Cooperation Agreement PCA مع حكومة "الاتحاد الروسى –The Russian Federation". هذا الاتفاق الذى تم توقيعه فى قمة كورفو – Corfu فى يونيو ١٩٩٤، لم يدخل حيز التنفيذ حتى ديسمبر ١٩٩٧، حيث كان الاتحاد قد أرجأ التصديق عليه بسبب حرب روسيا لإخماد حركة انفصالية فى شيشينيا – Chechnya فى إقليم القوقاز. ودعما لتطبيق اتفاق الشراكة هذا، باعتباره حجر الزاوية فى العلاقة بين الاتحاد وروسيا، كان هناك برنامج واسع للمنح والمساعدات، برنامج المعونة الفنية لكومنولث الدول المستقلة – Technical Assistance to the Common Wealth of Independent States (TACIS)، الذى تم تدشينه فى ١٩٩١

كان هناك، إلى جانب ذلك، عناصر أخرى فى سياسة أوروبا تجاه روسيا، من بينها تقديم قروض من البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية –European Bank for Re-censtmction and Development (EBRD) الذى كان قد أنشئ حديثا، وضم روسيا إلى المجلس الأوروبى لتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومأسسة منظمة الأمن والتعاون – Organization for Security and Cooperation" فى أوروبا، لتكون منبرا لكل أوروبا لفض نزاعات وقضايا حقوق الإنسان. وكان اتفاق الشراكة والتعاون (PCA) مع روسيا أشبه

بالاتفاقيات الأوروبية التى أبرمها الاتحاد الأوروبى مع الدول الشيوعية السابقة فى وسط وشرق أوروبا، فى كونه يضع إطارا لمساعدات الاتحاد الفنية والمالية، وللتعاون فى المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية والثقافية والعلمية، مع التأكيد التام على توافق المعايير والممارسات القانونية الروسية مع تلك المعمول بها فى الاتحاد الأوروبى؛ وعلى خلاف الاتفاقيات الأوروبية، فإن الـ "PCA"، برغم كل ذلك، لم تكن تنطوى على منظور لعضوية روسيا أو الجمهوريات السوفيتية السابقة.

كان الفارق بين اتفاقيات الشراكة والتعاون (PCAs) والاتفاقيات الأوروبية يعكس مجموعة من القرارات السياسية حول البنية المستقبلية للنظام الأوروبى، مع المستشار الألمانى "هيلموت كول –Helmut Kohl" متصدرا المشهد، أعلن الاتحاد الأوروبى عن نفسه أنه كان مع الاتساع الكبير ناحية الشرق والجنوب الشرقى، لكى يضم فى آخر الأمر كل الدول الواقعة إلى الغرب من الحدود السوفيتية القديمة، بالإضافة إلى جمهوريات البلطيق الثلاثة، إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، التى كان "ستالين" قد استولى عليها فى ١٩٤٠ وضمها إلى الاتحاد السوفيتى. اتساع الاتحاد الأوروبى، على أية حال، لن يمتد ليضم الاتحاد السوفيتى السابق (باستثناء جمهوريات البلطيق)، الذى سيبقى على شكل من الهوية فضفاض غير محكم، تحت غطاء كومنولث الدول المستقلة – Commonwealth of Independent States.

كشفت التطورات بعد ذلك عن صعوبة محاولة بناء علاقة مع روسيا والدول السوفيتية السابقة على أساس هذا التصور، كما فشلت كل محاولات حمل موسكو على التنازل عن فكرة أن يكون لها أى تأثير فى نظام يسيطر عليه الاتحاد الأوروبى و الـ NATO، قد يمتد إلى حدودها الغربية، بينما لم تقبل دول مثل أوكرانيا أن تحرم من أمل عضوية الاتحاد والحلف، وأن تترك باستمرار لتكون ضمن تجمع سوف تسيطر عليه روسيا حتما بموجب ما لها من حجم وموقع وقاعدة مصادر طبيعية؛ ومع ذلك بقى الاتحاد ملتزما بالقرارات التى تم اتخاذها فى أوائل التسعينيات. لم تكن الدول الكبرى فى الاتحاد مستعدة لأن تعطى أملا واضحا لأوكرانيا أو أى من الدول السوفيتية السابقة فى عضوية الاتحاد، وذلك لأسباب ليس أقلها أن ذلك كان من شأنه أن يورط

الاتحاد فى صراعات معقدة مع روسيا؛ وفى شكل مغاير لذلك، كان الاتحاد كان قد لوح فى أكثر أيام الحرب سوادا فى يوغوسلافيا السابقة، إلى أن دول البلقان كلها سوف يتم قبولها كأعضاء فى آخر الأمر، شريطة أن تكون قد قامت بالإصلاحات الداخلية المطلوبة، واتساقا مع معايير الاتحاد.

بعد بداية بطيئة بسبب التأخير فى التصديق على اتفاقية الشراكة والتعاون (PCA)، وبسبب انشغالات أوروبا الغربية الخاصة بالاتساع والبلقان والإصلاحات الداخلية، التفت الاتحاد إلى روسيا بشكل ملح فى النصف الأول من عام ١٩٩٩؛ وكان ذلك استجابة للانهيار المالى الروسى فى أغسطس ١٩٩٨، وحرب كوسوڤو فى ربيع ١٩٩٩، التى عارضت فيها روسيا المساعى الغربية لفصل كوسوڤو عنوة عن صربيا لأسباب إنسانية، ولكنها أسهمت فى نهاية الأمر فى التوسط من أجل السلام وشاركت فى قوات حفظ السلام التى أرسلت إلى المنطقة تحت قيادة الـ NATO.

فى دورة انعقاده فى يونيو ١٩٩٩ فى كولون – Cologne، تبنى "المجلس الأوروبى – Europedn Council" استراتيچية عامة European Common Strategy للاتحاد الأوروبى تجاه روسيا، وهى المرة الأولى التى استخدمت فيها تلك الأداة السياسية التى كانت قد أنشئت حديثا بموجب اتفاقية أمستردام. أعلنت الاستراتيچية أن روسيا والاتحاد "لهما مصالح استراتيچية وتمارسان مسئوليات معينة فى صيانة الاستقرار والأمن فى أوروبا وفى أجزاء أخرى من العالم"، واقترحت أن "يتم تطوير الشراكة الاستراتيچية فى إطار سياسة دائمة وحوار أمنى، بهدف التقريب بين المصالح المشتركة":[1]؛ كما قدمت روسيا "استراتيچيتها متوسطة المدى لتطوير العلاقات بين الاتحاد الفيدرالى الروسى – Russian Federation والاتحاد الأوروبى (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)". هاتان الوثيقتان كانتا الأساس للإعلان فى قمة الاتحاد الأوروبى وروسيا التى عقدت فى أكتوبر ١٩٩٩، عن أن الطرفين متفقان على أن "تطوير شراكة استراتيچية بين الاتحاد الأوروبى وروسيا من شأنه أن يسهم فى دعم السلام والاستقرار والرخاء الاقتصادى فى أوروبا كلها، كما أنه سوف يساعدها فى مواجهة تحديات الألفية القادمة"[2]؛ كما تم وضع أو تطوير مجموعة من الآليات لتفعيل هذه الشراكة، كان أهمها اجتماعات

القمة التى تعقد مرتين فى السنة بين الرئيس الروسى ونظرائه فى الاتحاد الأوروبى؛ وفى قمة باريس فى أكتوبر ٢٠٠٠، اتفق الجانبان على أن يكون هناك حوار منتظم حول الطاقة، ، وهو ما أدى إلى تأسيس شراكة بين الاتحاد وروسيا – EU - Russia Energy Partnership؛ وفى الاجتماع نفسه وقع الرئيس "بوتن"، والرئيس "شيراك" (كان رئيس الاتحاد فى تلك الدورة)، والمسئولان الرسميان من بروكسل، و"رومانو برودى – Romano Prodi" رئيس المفوضيه الأوروبية، وخافيير سولانا – Javier Solana" الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة –Common Foreign and Security Policy، وقعوا إعلانا مشتركا يعبرون فيه عن موافقتهم على إجراء حوار استراتيجى موسع ومستمر، وتوسيع نطاق المشاورات حول الحد من التسلح، ونزع السلاح، ومنع الانتشار، وإدارة الأزمات.

وفى قمة مايو ٢٠٠١ اتفق الجانبان على إنشاء فضاء "اقتصادى أوروبى مشترك – Common Economic European Space، يضم روسيا والاتحاد الأوروبى، وفى أكتوبر تم الاتفاق على تأسيس مجموعة على مستوى عال تكون مسئولة عن تحديد العناصر الرئيسية الضرورية لإنشاء منطقة اقتصادية أوروبية مشتركة – Common Europeam Economic Area؛ وفى قمة سان بطرسبورج فى مايو ٢٠٠٣ اتفق الاتحاد وروسيا على إنشاء أربعة فضاءات مشتركة – Common Spaces فى إطار اتفاق الشراكة والتعاون (PCA) هى: الفضاء الاقتصادى الذى كان قد تم الاتفاق عليه فى ٢٠٠١، وفضاء للحرية والأمن والعدالة يغطى مجالات الأمن والشئون الداخلية، وفضاء للأمن الخارجى خاص بالسياسة الخارجية والأمنية، وفضاء للبحوث والتعليم كان يضم الثقافة كذلك.

وفى قمة مايو ٢٠٠٥ فى موسكو، اتفق الجانبان على تبنى "خرائط طريق – Road Maps"، تضع أهدافا وأساليب محددة لتفعيل الفضاءات الأربعة السابق ذكرها. وإلى جانب القمم الدورية، كانت خرائط الطريق وشبكة المنتديات الوزارية والملتقيات التى تفرعت منها، مفيدة فى بناء عناصر التعاون وفى فض المنازعات الثنائية. على أنه بالتناقض مع العلاقات الناجحة للاتحاد فى التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة مع الدول المرشحة للعضوية من وسط وشرق أوروبا، كان هناك تباطؤ فى تنفيذ خرائط الطريق

بسبب نقص الموارد من الجانبين وعدم الوفاء بالتزاماتهما، وكذلك بسبب التطورات السياسية فى روسيا، وبخاصة عودة نظام "بوتن" إلى السياسات الشمولية فى الداخل، وتدمير الإعلام المستقل، والتضييق على المنظمات غير الحكومية Non Governmental Organizations (NGOs)، وقمع أحزاب المعارضة البرلمانية والانتخابية، ورفض موسكو لأية محاولة من الخارج للتأثير فى السياسات الروسية الداخلية، أو مجرد التعليق عليها. عودة الشمولية وعزل روسيا عن أى مراقبة أو تدقيق من الخارج، لم يكن هو ما كان الاتحاد يريد أن يحصل عليه من موسكو مقابل توسيع نطاق العلاقة بينهما.

عانت روسيا كذلك انتكاسات وخيبات أمل كثيرة فى علاقتها بالاتحاد الأوروبى، إذ حاولت موسكو، على سبيل المثال، الحصول على حق دخول مواطنيها دول الاتحاد الأوروبى دون تأشيرة، وهو أمر يمكن فهمه بالنسبة لحكومة تعمل باسم نخبة معتادة على قضاء العطلات والتسوق فى أوروبا، إلا أن حكومات دول الاتحاد كانت تجد ذلك طلبا غير واقعى تماما، فقد كان يقلقها تدفق مهاجرين روس غير شرعيين، والحدود السامية لروسيا، ومشكلات الهجرة غير الشرعية، والمخدرات والاتجار فى البشر. كما أحبطت محاولات موسكو للحصول على حصص فى شركات الطاقة والتكنولوجيا الأوربية، وفشلت فى إثناء معظم دول الاتحاد عن الاعتراف بـ "كوسوڤو" دولة مستقلة.

× روسيا واستراتيچية الأمن الأوروبى:

تضع استراتيچية الأمن الأوروبى – European Security Strategy (ESS) التى وضعها المجلس الأوروبى European Council فى ديسمبر ٢٠٠٣، تضع روسيا واحدا من شركاء الاتحاد الأوروبى الاستراتيچيين الخمسة، إلى جانب الصين والهند وكندا واليابان. وفى وقت تبنى هذه الاستراتيچية، لم تكن المواصفات التى تميز أولئك الشركاء والتى تم وضعها من منظور الاتحاد، معنية كثيراً بالقيم المشتركة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وفعالية اقتصاد السوق، منها بالالتزام المفترض من قبل الشريك بـ "التعددية الفعالة" التى كانت قد أصبحت الفكرة المهيمنة على سياسة الاتحاد الخارجية، على إثر الصدام مع إدارة "بوش" حول حرب العراق. كانت معارضة

روسيا للحرب، بالإضافة إلى معارضة فرنسا وألمانيا، فى نظر الكثيرين فى أوروبا، دلالة على التزام روسيا بنظام متعدد القطب، يقوم على مبدأ التعددية كما كان مفهوما فى بروكسل والعواصم الأوروبية الأخرى.

بالتوازى مع معارضته حرب العراق، كسب "بوتن" ثقة القادة الأوروبيين عندما أسرع بتصديق روسيا فى ٢٠٠٤ على بروتوكول كيوتو - Kyto Protocol الخاص بانبعاثات الوقود الأحفورى، وهى الخطوة التى جعلت المعاهدة تدخل حيز التنفيذ. بهذا الفعل، يكون "بوتن" قد أعطى شرعية لتولى الاتحاد الأوروبى زمام القيادة فى الحرب ضد سخونة الأرض، وزود جماعات الضغط (lobbies) البيئى فيه بانتصار رمزى مهم على إدارة "بوش"، والتى كان رفضها بروتوكول كيوتو فى ٢٠٠١ نقطة رئيسية فى الخلاف بين واشنطن وبروكسل. كذلك، دفعت المفوضية الأوروبية بعدد من المشروعات الأخرى التى كانت تعكس رؤية أوروبية لروسيا، كشريك يمكن الاعتماد عليه فى بناء نظام عالمى متعدد القطب، كما تم استعجال روسيا لكى تستخدم الـ "يورو" فى التجارة الثنائية، بدءا من دفع فواتير النفط والغاز، كما كان هناك حديث عن شراكات بين روسيا وأوروبا فى مجالات الفضاء والطاقة النووية، إلى غير ذلك من الصناعات الاستراتيجية.

إلا أننا عندما نستعيد الأحداث ونتأملها، يتضح لنا أن محاولة الاتحاد الأوروبى طرح روسيا فى دور الشريك المساعد فى نظام متعدد القطب يقوم على تعددية فاعلة، كانت محاولة مبنية على أوهام ومحكومة بالفشل. روسيا لم تكن قط صادقة فى الالتزام بكثير من القضايا التى كان الاتحاد يسعى لتبنيها ويعتبرها مركزية فى نظام عالمى متعدد وفاعل، لم تدعم روسيا المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC) ولا الحظر العالمى للألغام الأرضية. تجاهلت الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتجارة والاستثمار. رفضت التصديق على إصلاح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان European Court on Human Rights، وغيرها من اتفاقيات المجلس الأوروبى.

بعد أن رسخ "بوتن" سلطته وبدأ ينتهج سياسة خارجية أكثر حزما وحسما، مدعومة باقتصاد منتعش، راحت موسكو تؤكد من جديد هوية روسيا كقوة عظمى مستقلة بذاتها، على حد وصف أحد الخبراء "قوة لا يمكن أن يتم التعامل معها باعتبارها مجرد "ذيل" أو تابع للاتحاد الأوروبى سياسيا واقتصاديا"[٣].

كانت إعادة توكيد مكانة روسيا كقوة عظمى تتضمن، حتما، قدرا من الانتقاص من هويتها كقوة أوروبية، وتوكيدا موازيا على دورها العالمى والأورو- آسيوى. فى ٢٠٠١، لعبت روسيا بالفعل دورا قياديا فى تأسيس منظمة تعاون شانغهاى – Shang-hai Cooperation Organization، وهى تجمع يضم روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزستان وطاچيكستان وأوزبكستان، معنى بقضايا الأمن والاقتصاد والثقافة؛ كما أصبح "پوتن" مفتونا بفكرة أن تكون روسيا إحدى دول الـ "بريك – Bric (البرازيل وروسيا والهند والصين)، وهو تجمع ملتبس نوعا ما، يضم دولا نامية، كان الاقتصادى "جولدمان ساكس – Goldman Sachs" يتوقع له تأثيرا متزايدا فى الاقتصاد العالمى فى العقود القادمة؛ يضاف إلى ذلك أن "پوتن" كان متنبها للفرص (التى كانت محدودة جدا فى عهد "چورچ دبليو بوش")، التى يمكن أن تساعد فى إحياء أو بناء، علاقة خاصة مع الولايات المتحدة بخصوص قضايا الأمن وخفض الأسلحة النووية وعدم الانتشار، وهو ما أكد أيضا وضع روسيا كقوة عالمية، بدلا من أن تكون مجرد جناح شرقى فى "فضاء عام" تحت السيطرة الحتمية للاتحاد الأوروبى.

بدأت المواقف فى الاتحاد الأوروبى تجاه روسيا تتغير، ففى عام ٢٠٠٤ خمدت الحماسة للعلاقات الوثيقة بسبب دخول دول الكتلة السوڤيتية السابقة فى وسط وشرق أوروبا الاتحاد، ومعظمها كان لديه هواجسه بالنسبة لروسيا وكان متورطا فى نزاعات ثنائية مع موسكو. وبحلول العام ٢٠٠٥ كان الإلحاح على كبح قوة الولايات المتحدة قد بات أقل أهمية فى التفكير الأوروبى، إذ كانت إدارة الرئيس "بوش" غارقة فى مستنقع العراق ومن ثم كانت مغلولة اليد. الأهم من ذلك كله أن الرؤية الاستراتيچية الأوروبية – وبخاصة المواقف من التعددية والقطبية – كانت قد بدأت فى التغير، وساعد على ذلك تغير وجهات النظر فيما يتعلق بالصين ودورها فى النظام العالمى.

وعلى الرغم من كل الكلام المرسل عن تعددية القطب، من قبل زعماء مثل "شيراك" و "شرودر" فى أوائل الألفية الثالثة، كانت أوروبا متأخرة عن الولايات المتحدة فى استيعاب المتضمنات الكاملة لصعود الصين. بدأت العلاقات بين الصين والاتحاد

الأوروبى تشهد فتورا: فى ٢٠٠٥ إغراق الأسواق بالصادرات الصينية من المنسوجات، تكديسها، فوائض تجارية ضخمة، محاولاتها الاستئثار بإمدادات الموارد الطبيعية من أفريقيا، الخلافات بخصوص التبت وقضايا حقوق الإنسان، كل ذلك كان يلقى بشكوكه على فكرة أن تكون الصين شريكا طبيعيا فى مساعى الاتحاد الأوروبى لصياغة نظام عالمى جديد يقوم على التعددية.

وفى عالم يمكن أن تكون فيه الولايات المتحدة و "صين قوية"، هما القوى المسيطرة، فى عالم كهذا قد يؤدى إلى نشأة هيمنة جديدة ثنائية القطب، فى الاقتصاد والجيو سياسة العالمية، يمكن الجدل بأن أوروبا وروسيا كان لديهما، أكثر من أى وقت مضى، حافز أقوى يدفعهما لصياغة شراكة استراتيچية(٤). فى المجال التجارى، كانت الشركات الأوروبية بعامة والألمانية بخاصة، ترى فى روسيا نقطة وصول تفضيلية إلى أسواق واسعة وفرصا للاستثمار، ومنفذا إلى مصادر الطاقة والمواد الخام، ومن شأن ذلك كله أن يساعد في الحفاظ على وضع أوروبا فى الاقتصاد العالمى وفى ظل ظروف العولمة المتسارعة. من ناحية ثانية، كان أن ألقى فتور الحماسة الأوروبية للصين بظلال من الشك على جدوى مساعى الاتحاد للعمل مع أى من القوى الوطيدة الجديدة (الصين أو الهند أو روسيا من أجل بناء نظام عالمى يقوم على التعددية القطبية وتعددية الأوجه الفاعلة. بدأ الخبراء الأوروبيون يعترفون بأن التعددية القطبية (multipolarity) لا تعادل بالضرورة تعددية الأوجه (multilateralism)، وأن التفسيرات الأوروبية وغير الأوروبية لهذه الشروط لم تكن متطابقة؛ وكما كتب أحد الخبراء البارزين، فإن "القوى الأحدث والأكثر تطلعا... لديها تصور مختلف للتعددية عنه لدى الاتحاد الأوروبى، تصور أقرب إلى احتواء الدول الأكثر قوة وتأكيد سيادتها، منه إلى لعب دور فى بناء نظام متعدد الجوانب يكون أكثر تأثيراً وفاعلية"(٥).

بدأت كذلك تتزايد النزاعات والخلافات الثنائية بين روسيا، ودول مفردة من أعضاء الاتحاد بعد ٢٠٠٤، وتطغى على العلاقة الأوسع بين الاتحاد وروسيا. كان ذلك العدد المتزايد من النزاعات والخلافات، فى جزء منه، نتيجة للتوسع شرقا، الذى جاء إلى قلب الاتحاد بدول عدة لديها قلق مقيم من تدخل روسيا فى شئونها. فى مايو ٢٠٠٧، كانت

روسيا متهمة بشن هجوم إلكترونى على إستونيا ردا على قيام السلطات الإستونية بنقل نصب تذكارى للجنود السوفيت الذين قضوا فى الحرب العالمية الثانية، كما حدث صدام بين لندن وموسكو لرفض الأخيرة تسليم أحد المتهمين بقتل عميل سابق للمخابرات الروسية على الأراضى البريطانية كان قد تحول إلى معارضة الحكومة، وهو "ألكساندر ليتڤيننكو – Alexander litvinenko"؛ كذلك كانت هناك نزاعات تجارية كثيرة مع دولة أو اثنتين من الدول الأعضاء (مثل حظر تصدير شحنات اللحوم من پولندة)، أو كان لها تأثير غير متكافئ على دول بعينها (مثل تعريفة روسيا على صادرات الأخشاب التى كان لها تأثير سلبى على المصنوعات الخشبية فى فنلندة والسويد)، ذلك كله كان له تأثير أيضا على العلاقة الأوسع بين روسيا وأوروبا. كان رد الاتحاد على مثل تلك النزاعات تذكرة لكل الأطراف بأن أى انتهاك لأى جزء من سوق الاتحاد الموحدة، إنما يعنى حسب قوانين الاتحاد – على الأقل – انتهاكا للسوق ككل.

لم تكن مثل هذه التصريحات عن التضامن بين دول الاتحاد يروق للروس دائما، ولم يكن بإمكانهم فصلها عن النسيج العام لعلاقتهم بأوروبا.

* الجوار الجديد للاتحاد والخارج القريب لروسيا:

لا تتعايش سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه روسيا بسهولة مع منظومة أوسع من سياساته تجاه الدول السوڤيتية السابقة الأخرى: أوكرانيا ومالدوڤا وبيلاروس ودول آسيا الوسطى والقوقاز. منذ سقوط الاتحاد السوڤيتى فى ١٩٩١، كان الاتحاد يحاول معاملة روسيا التى اعتراها الضعف فى عهد "يلتسن – Yeltsin"وغيرها من الدول السوڤيتية السابقة معاملة مُتماثلة قدر الإمكان، مانحا كلا منها مساعدات فى إطار اتفاق الشراكة والتعاون (PCA)، وبرنامج المعونة الفنية لدول الكومنولث المستقلة (TACIS)، والحصول على مساعدات البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، إلى غير ذلك من المزايا. وبينما كان يعامل الدول السوڤيتية السابقة كمجموعة، كان الاتحاد يفرق بشكل كبير بين تلك الدول ودول وسط وشرق أوروبا التى كان أن منحها العضوية.

في مطلع الألفية الثالثة وسنوات رئاسة "بوتن" الأولى أصبحت الجوانب الإشكالية سواء في التعامل مع روسيا أو الدول السوفيتية السابقة، واضحة. كان وصول "بوتن" إلى السلطة بمثابة نهاية لعهد "يلتيسن" كزعيم لروسيا، وهي الفترة التي تحظى بإجماع الآن في روسيا على أنها كانت لحظة تاريخية من لحظات الضعف المهين. كان "يلتسين"، مدفوعًا بنصائح الغرب، يعمل لتبني سياسة خصخصة سريعة على نطاق واسع لأكثر مقدرات روسيا الاقتصادية قيمة، وبخاصة مصادر النفط والغاز، لكي يؤسس من خلال معالجة سريعة صادمة، اقتصاد سوق ليبرالية. أدى ذلك إلى عملية بيع فوضوية لأهم مصادر روسيا الاقتصادية مثل النفط والغاز لفئة من رجال الأعمال الرأسماليين، سرعان ما عرفت باسم "الأوليجارك – Oligarchs" الذين أثروا ثراء فاحشا عن طريق نهب الدولة بالتعاون مع قيادتها العليا. شرع "بوتن" في طي تلك السياسات، ورفض على الفور تلك الفكرة الحمقاء التي ترى روسيا مجرد دول سوفيتية سابقة، وأدار العلاقات مع باقي العالم مع قناعة تامة بأن الهدف الأول لسياسة موسكو الخارجية هو استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى، وليس مجرد السعي للتكامل مع أوروبا في حد ذاته.

ردا على التغيرات التي حدثت في الجانب الروسي، ونتيجة لتوسعه شرقا، بدأ الاتحاد الأوروبي محاولاته لإزالة ملامح ذلك التمييز المطلق الذي كان يمارسه ذات يوم بين الدول الأعضاء الجدد والجمهوريات السوفيتية السابقة غير الروسية، فزاد من حجم علاقاته مع دول مثل أوكرانيا ومالدوفا، كان المقصود بسياسة الجوار الجديد – New Neighborhood Policy (NNP)"، التي انتهجها الاتحاد في ٢٠٠٣، عشية الاتساع التاريخي نحو آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية: "تطوير منطقة رخاء وجوار صديق – طوق من الأصدقاء – ينعم فيها الاتحاد بعلاقات سلمية وتعاونية"[٦]، كانت سياسة الجوار الجديدة (NNP) هذه تضم كلا من دول الشمال الأفريقي والشرق الأوسط، وتلك في "أوروبا الشرقية الجديدة" التي كان المقصود بها الدول السوفيتية السابقة الرابضة على حدود روسيا، والتي – من ناحية المبدأ – لن تصبح أعضاء في الاتحاد.

هذه السياسة (NNP) كانت تعكس، كذلك، رؤية للعالم مدفوعة بيروقراطيا بمركزية الاتحاد الأوروبى، كما كان تأثيرها محدودا. كانت دول الشمال الأفريقى والشرق الأوسط تتساءل عما يعنيه ذلك بالنسبة لعملية برشلونة التى كانوا قد دشنوها مع الاتحاد الأوروبى فى ١٩٩٥(٧) غضبت أوكرانيا لوضعها فى سلة واحدة مع دول غير أوروبية، الأمر الذى كانت تخشى أن يكون إشارة إلى نية الاتحاد أن يجعلها تفقد الأمل فى عضويته. من جانبها، أوضحت روسيا أنها لم تكن تريد المشاركة فى المبادرة، أو أن يتم اعتبارها "جارا جديدا" حتى رغم أنها ستكون فى واقع الأمر جارا مباشرا لخمس دول أعضاء فى الاتحاد الموسع (فنلندة وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وپولندة)، كانت روسيا، بدلا من ذلك، تعتبر نفسها قوة رئيسية وشريكا استراتيجيا للاتحاد، لها مصالحها الخاصة فى أوروبا الشرقية الجديدة، ولم تكن قانعة بأن ترى دولا مثل أوكرانيا ومالدوڤا يتم التعامل معها باعتبارها أطرافا مهمة فى سياسة للاتحاد يتم رسمها دون مشاركة موسكو.

بلورت الثورات الملونة فى چورچيا وأوكرانيا فى ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ التناقض بين سياسة الجوار الجديد (NNP) التى تنظر شرقا، وإصرار روسيا الذى كان موجودا بداية تحت قيادة "يلتسين"، وأصبح أكثر قوة تحت "پوتن"، لممارسة نفوذ روسى غربا، فيما كانت تعتبره جوارها أو "الخارج القريب". اعتبرت موسكو "الثورة الوردية Rose Revolution" فى چورچيا مؤامرة تم تدبيرها فى الغرب. فى تلك الثورة حل "ميخائيل ساكاشڤيللى – Mikhail Saakashvilli"، الذى درس فى أمريكا وصاحب التوجهات الأمريكية والأوروبية، حل محل إدوارد شيڤرنادزه – Eduard Shevardnadze رئيسا للبلاد. كشفت الثورة الوردية عن خطورة ترك المنظمات غير الحكومية (NGOs) الأمريكية والأوروبية تعمل بحرية فى الفضاء السوڤيتى السابق؛ وبالمثل، استنكرت موسكو الثورة البرتقالية فى أوكرانيا فى العام التالى. رفضت أوروبا والولايات المتحدة الاعتراف بنتيجة انتخاب، كانت معدة سلفا، فى نوفمبر ٢٠٠٤، أعلنت فوز "ڤيكتور يانوكوڤيتش –Victor Yanukovich" المرشح المدعوم من روسيا، على "ڤيكتور يوشتشنكو – Victor Yushchenko"). قبل الانتخابات جرت محاولة لقتل "يوشتشنكو"

باسم الديوكسين واتهم الغرب موسكو بالتورط فى ذلك)؛ ووسط احتجاجات هائلة فى الشارع، طالبت واشنطن والاتحاد الأوروبى الذهاب إلى انتخابات جديدة، دعت إليها المحكمة العليا فى أوكرانيا، وانتهت بفوز حاسم لـ "يوشتشنكو".

استمرت روسيا لفترة تنتهج سياسة ثنائية المسار بخصوص التدخل الخارجى فيما كانت تعتبره "خارجها القريب"، مع التفرقة بين الـ NATO والولايات المتحدة من جانب (كانت تراهما أعداءها الألداء فى المنطقة)، والاتحاد الأوروبى من جانب آخر، (وكانت روسيا مازالت تجد لها مصالح معه وإن كان تحت ظروف معينة)؛ كما أن خريطة الطريق التى وضعت فى ٢٠٠٥ من أجل إنشاء "فضاء أمنى مشترك" بين الاتحاد وروسيا أعلنت ضرورة تعاون الجانبين لحل ما يوصف بـ "الخلافات المتجمدة" فى إقليم القوقاز (أبخازيا وناجورنوكاراباخ و أوسيتيا الجنوبية وترانس دنستريا)، التى كانت قد تركت دون تهدئة بعد انتهاء الحرب الباردة. لم يكن غريبا أن تكون نظرة كل من الأوروبيين والروس إلى تلك الخلافات متباينة، كما أن المحادثات التى أجريت بشأنها بين الاتحاد وروسيا لم تحقق تقدما كبيرا على طريق الحل؛ وبالرغم من ذلك، فإن تضمين تلك الخلافات المجمدة الفضاءات المشتركة وخريطة الطريق كأن يوحى بوجود استعداد لدى روسيا لأن تقبل بدور ما للاتحاد فى جوارها القريب، وهو ما لا يمكن أن تقبل به أو أن تمنحه لـ NATO.

إلا أن موسكو أصبحت، مع تقدم العقد، أكثر يقظة وحذرا فيما يتعلق بتدخل الاتحاد الأوروبى وتغلغله فى الفضاء السوفيتى السابق، ووصلت الخلافات بين الجانبين إلى ذروة حادة فى أغسطس ٢٠٠٨، عندما دخلت قوات عسكرية روسية چورچيا على إثر القتال بين القوات الچورچية وقوات انفصالية مدعومة من روسيا فى أوسيتيا الجنوبية، وفى الحرب التى اندلعت واستمرت خمسة أيام، قُتِلَ المئات وشُردَ الألوف. قام الرئيس الفرنسى "نيكولا ساركوزى" (كانت فترة رئاسته الدورية للاتحاد الأوروبى) برعاية اتفاق لوقف إطلاق النار، دعا لانسحاب القوات الروسية من چورچيا إلى مواقع فى المناطق الانفصالية من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، روسيا، كذلك رفعت سقف

الصراع إلى درجة خطرة، عندما اعترفت رسميا بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا دولا مستقلة.

لتبرير كل من إجرائها العسكرى ضد چورچيا، واعترافها بعد ذلك بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، استخدمت موسكو إجراء الناتو العسكرى فى ١٩٩٩ كسابقة، عندما تدخل ضد صربيا لحماية كوسوڤو. لم يوافق مجلس الأمن الدولى على ما قامت به موسكو واعتبره، بلغة القانون الدولى، عملا غير شرعى؛ وبعد فشلها فى ٢٠٠٨ فى منع الولايات المتحدة وعدد كبير من الحكومات الأوروبية من الاعتراف بـ "كوسوڤو" دولة مستقلة، توسلت موسكو سابقة كوسوڤو للاعتراف بتلك الكيانات السياسية فى القوقاز.

نبهت حرب ٢٠٠٨ الحكومات الأوروبية إلى أن موسكو كانت على استعداد لاستخدام القوة من أجل حماية مصالحها الخاصة فى بلد مجاور. كانت روسيا تعتبر نفسها صاحبة حقوق حصرية "ومصالح امتيازية" فى الجمهوريات السوڤيتية السابقة التى تقع إلى الجنوب منها[٨]. بعد الحرب، كان لدى أوكرانيا وچورچيا من الأسباب، أكثر مما كان لديهما فى أى وقت سابق، للسعى وراء الحصول على الحماية التى توفرها لها عضوية الاتحاد الأوروبى والـ NATO فى آخر الأمر، إلا أن الحرب جعلتهما (الاتحاد والـ NATO) أكثر ترددا من ذى قبل لتحمل المسئوليات التى قد تضع الغرب على طريق الصدام مع روسيا. فى قمة الـ NATO فى أواخر ٢٠٠٨، نجح "ساركوزى" و "ميركل" فى عرقلة محاولة إدارة "بوش" للتقدم نحو عضوية الـ NATO، بتبنى خطط قضية العضوية – Membership Action Plans الخاصة بتلك الدول. كان من الواضح أن الحكومات الأوروبية أكثر تحفظا من الولايات المتحدة فى دعمها لحكومة چورچيا التى كانوا يعتبرونها قد ساعدت فى جلب هذا الصراع لنفسها.

وفى نفس الوقت فإن المزيد من التشدد الروسى فيما يتعلق بـ چورچيا وأوكرانيا، شجع الاتحاد، بالرغم من كل ذلك، على توضيح أهداف سياساته الخاصة تجاه تلك الدول وتحسين فعاليتها؛ ففى ديسمبر ٢٠٠٨، تقدمت المفوضية الأوروبية باقتراح

بإنشاء "شراكة شرقية – Eastern Partnership" من أرمينيا وأذربيجان وبيلاروس وجورجيا ومالدوفا وأوكرانيا(٩)، كما دعا الاقتراح إلى عقد اتفاقات مزاملة جديدة تتضمن وصولا أفضل إلى السوق الموحدة للاتحاد مع اتفاقيات التجارة الحرة، يمكن أن تؤدى إلى إنشاء "مجموعة جوار اقتصادى –Neighbourhood Economic Community، والاتفاق على تسهيلات خاصة بتأشيرات الدخول، لزيادة وتيرة الانتقال والتواصل الإنسانى بين تلك الدول والاتحاد، والتعاون المشترك فى مجال الأمن المتبادل الخاص بالطاقة. بالإضافة إلى أنها كانت ردا أوروبيا على أزمة أغسطس ٢٠٠٨ فى جورجيا، كانت تلك الآلية الجديدة إجراء تصحيحيا متأخرا، لذلك العبث الجيوسياسى وسياسة الجوار الأوروبى – European Neighbourhood Policy غير الفعالة، كما كانت ردا على مطالب الدول الأعضاء الجدد (وخاصة پولندة) بسياسة شرقية نشطة، كثمن للمضى قدما مع الاتحاد من أجل المتوسط Union for the Mediterranean، الذى طالما ألح عليه الرئيس الفرنسى "ساركوزى".

إلا أن أوجه قصور المبادرة الجديدة كانت واضحة، وهو ما عبر عنه فتور دعمها من قبل كثير من الدول الأعضاء الكبيرة، إذ غاب قادة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا عن قمه ٢٠٠٩ فى براغ، التى أطلقت فيها المبادرة رسميا، بينما أقحمت هولندة وألمانيا تغييرا على مسودة تشيكية لبيان الاجتماع الختامى، يسمى الدول الستة بـ "الشركاء الأوروبيين الشرقيين" بدلا من "الدول الأوروبية"، وهو المسمى الذى كانوا يعتبرونه مصطلحا مؤيدا دونما ضرورة لتوجه التوسع(١٠) مدركة الخلافات الداخلية فى صفوف الاتحاد، ظلت موسكو فى وضع الهجوم. استهجن "ميدڤيد Medvedev -" المعاهدة لانحيازها الملحوظ ضد روسيا: "لا نريد للشراكة الشرقية أن تتحول إلى شراكة ضد روسيا... باختصار، لا أريد لهذه الشراكة أن تدمج دولا بعينها ذات توجهات معادية لروسيا مع دول أوروبية أخرى".

ظلت التوترات بين روسيا والدول السوڤيتية السابقة سببا للشقاق داخل الاتحاد الأوروبى بشكل كبير، كما عَقَّدت البحث عن سياسة واحدة متسقة تجاه روسيا، إذ كانت هناك دول مثل ليتوانيا وپولندة متعاطفة مع تلك الدول، وتدفع فى اتجاه دعم لها

من الاتحاد، يكون أكثر قوة ويساعد فى حصولها على عضويته، كما كانت هناك دول أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا أقل تأييدا، متهمة باتباع سياسة "روسيا أولا" التى تضحى بمصالح تلك الدول من أجل فوائد تجارية، وبدافع من حرص چيوسياسى مفرط. كان مما عَقَّد القضية كذلك أن الثورات الملونة أسفرت عن إصلاحات أقل مما كان متوقعا، إذ فشلت قوى الإصلاح ذات التوجه الغربى فى أوكرانيا فى تدعيم مكاسبها، مما نتج عنه اختيار "يانوكوڤيتش"، سيئ الذكر، رئيسا للوزراء فى أغسطس ٢٠٠٦ ، وبينما كان "ساكاشڤيللى" خيبة أمل للبعض فى الغرب وملعونا من الروس، كان أكثر فعالية فى كسب ود الدعم الغربى، منه فى إحداث إصلاحات فى چورچيا، كما كان يعتبر، شخصيا، مسئولا عن الصراع الذى انفجر مع روسيا فى صيف ٢٠٠٨.

* روابط الاقتصاد والطاقة:

بعد سقوط النظام السوڤيتى، وخاصة بعد النجاح فى التغلب على الأزمة المالية فى ١٩٩٨، اتسع نطاق العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبى وروسيا بشكل كبير. روسيا الآن هى ثالث أكبر شريك تجارى للاتحاد (بعد الولايات المتحدة والصين)، وحتى الأزمة الاقتصادية التى حدثت مؤخرا، كانت التجارة تنشط بمعدلات سنوية تصل إلى نحو٢٠٪. هذه الروابط الاقتصادية والاستثمارية تعتمد على التقارب المكانى وتطابق المصالح، فالاتحاد الأوروبى هو السوق المنطقية للصادرات الروسية من الطاقة والمصادر الطبيعية الأخرى؛ بينما روسيا، باقتصادها الذى تم تحديثه، وطبقتها المتوسطة النامية، سوق كبيرة وقريبة جغرافيا من الصناعات الأوروبية. شركات الاتحاد الأوروبى استثمرت بكثافة فى قطاع التصنيع والخدمات من الاقتصاد الروسى. ألمانيا، التى يصر قادتها على الإبقاء على نموذجها الاقتصادى التقليدى القائم على تصدير سلع مصنعة ذات قيمة مضافة عالية لدعم الأجور المرتفعة، كانت مدفوعة على نحو خاص لاستغلال السوق الروسية؛ كما أن إيطاليا ليست بعيدة عن ذلك (ما يفسر فى

جزء منه تلك العلاقة الجيدة بين "بوتن" ورئيس الوزراء الإيطالى "سيلڤيو برلسكونى")؛ كما قام الكثير من دول الاتحاد الأخرى بتطوير أسواق مهمة للصناعات الرئيسية فى روسيا.

بالتوازى مع ذلك، فإن المستوى المتزايد للاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الاتحاد وروسيا، فشل فى أن يخلق الفضاء الاقتصادى المشترك الذى كان قد تم مناقشته فى ٢٠٠١ والذى يظل على الأجندة الثنائية رسميا. لم تخرج إلى حيز الوجود شراكة فى مجال الطاقة بين الاتحاد وروسيا بناء على التفاهات التى كانت قد تمت فى أوائل الألفية الثالثة، وكان سبب ذلك - إلى حد كبير - أن روسيا لم تكن مستعدة للعب حسب القواعد الموضوعة فى بروكسل، وفى الوقت نفسه كان الاتحاد يفتقد الوسائل لإغواء أو إجبار موسكو على اللعب حسب تلك القواعد. تظل روسيا هى الاقتصاد العالمى الرئيسى الوحيد الذى لم يصبح عضوا فى منظمة التجارة العالمية ((WTO، والسبب الأساسى هو رفضها قبول القيود الملزمة لسياساتها الاقتصادية المحلية والخارجية التى تتطلبها العضوية.

تكتنف العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبى وروسيا نزاعات وخلافات، بعضها قائم ومتطور وبعضها طارئ وبعضها جديد ومفاجئ؛ وهى نزاعات ينظر إليها فى بروكسل أساسا، باعتبارها ناجمة عن التدخل الاعتباطى للدولة الروسية فى السوق، وهو ما يتضمن أحيانا رفضا رسميا للالتزام بالمعاهدات والنظم الدولية التى تكون طرفا فيها. على سبيل المثال، تجبر روسيا الخطوط الجوية الأوروبية على دفع مئات الملايين من اليورو سنويا لشركة الخطوط الجوية الروسية "أيروفلوت - Aeroflot" مقابل حق الطيران فوق سيبيريا، على طرق بين الاتحاد الأوروبى واليابان وكوريا الجنوبية والصين. هذه الرسوم لا تتماشى مع اتفاقيات الطيران العالمى الملزمة لروسيا؛ وفى قمة هلسنكى التى عقدت بين الاتحاد وروسيا فى ٢٠٠٦، التزمت موسكو بخفض الرسوم تدريجيا، ومنذ ذلك الحين وهى ترفض مناقشة الأمر بشكل عملى، ومازالت الخطوط الجوية الأوروبية تدفع ثلاثمائة وثلاثين مليون يورو سنويا. هناك كذلك أعمال أخرى اعتباطية وغير قانونية فى نظر بروكسل تقوم بها موسكو، من بينها قرار صادر

فى ٢٠٠٦ بحظر استيراد اللحوم من پولندة لأسباب صحية مزعومة، والحقيقة هى أن ذلك إجراء عقابى لدولة تراها موسكو غير صديقة.

تظل الطاقة هى محرك مجمل العلاقة الاقتصادية بين روسيا والاتحاد الأوروبى، حيث تُمَكِّن عائدتها روسيا من الشراء والاستثمار فى الاتحاد، ، وهو ما يؤدى إلى أشكال معقدة من الاعتماد الاقتصادى المتبادل والعلاقات المالية والصلات المادية المتبادلة عبر الحدود، (وخاصة خطوط الأنابيب). ربع واردات الاتحاد من النفط وأكثر من ٤٠٪ من واردات الغاز تأتى من روسيا، بمعدلات اعتماد فى قطاع الغاز تتراوح بين ١٠٠٪ بالنسبة لفنلندة وتشيكوسلوفاكيا، و ٩٦٪ بالنسبة لبلغاريا، إلى ٣٦٪ بالنسبة لألمانيا و ٢٥٪ بالنسبة لفرنسا و٢٠٪ بالنسبة لإيطاليا(١١). زادت فعالية روسيا فى شراكة الطاقة والإفادة منها فى عهد "پوتن" فى أوائل الألفية الثالثة، بسبب السيطرة المركزية للدولة على الإنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعى، ولأن التوجهات الأوسع فى أسواق الطاقة الأوروبية والعالمية كانت تفضل المصدرين على المستوردين فى المعاملة. أفادت روسيا كثيرا من الإنتاج المتزايد من مصادر النفط والغاز لديها، بالإضافة إلى دورها كوسيط فى نفط وغاز منطقة "القزوين"، الذى يتم شحنه عبر روسيا إلى سوق الاتحاد الأوروبى، وكان ارتفاع أسعار الأسواق العالمية الناتج عن زيادة الطلب العالمى وخاصة فى الصين والهند، عاملا مهما آخر؛ وفى الوقت نفسه كان الإنتاج المحلى فى أوروبا الغربية، وبخاصة فى الغاز الطبيعى، قد تناقص بشكل ملحوظ فى حقول هولندة وبحر الشمال.

قاومت موسكو محاولات خفض تأثيرها على إمدادات الاتحاد الأوروبى بالطاقة، برفضها التصديق على پروتوكول النقل الخاص بميثاق الطاقة الأوروبى – European Energy Charter الذى يضمن إمدادا يُعْتَمد عليه، ويقدم آلية لحل الصراعات ومحاولة إحباط المساعى الغربية لبناء خطوط أنابيب يمكن أن تقلل من اعتماد أوروبا على خطوط النقل الروسية وإمدادات الغاز. كان أكثر تلك المبادرات أهمية ما يسمى بخط أنابيب "نابوكو Nabucco"، الذى يمكن أن ينقل الغاز من أذربيجان عبر تركيا إلى النمسا مرورا ببلغاريا ورومانيا والمجر. أطلقت روسيا مشروعى "خط الشمال – North

stream" و "خط الجنوب – South stream" اللذين سوف يسلكان طرقا تتجنب أوكرانيا، بما يعطى روسيا خيار قطع الغاز عن أوكرانيا مع استمرار تدفقه إلى أوروبا الغربية، وهو الوضع الذى قد يزيد من تعرض "كييف" للضغط الروسى.

زاد نفوذ روسيا الاقتصادى بالنسبة لأوروبا، ولم يكن ذلك نتيجة لدورها كمورد مباشر للغاز والنفط للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى فحسب، إذ إنها قد أفادت واكتسبت قوة من دورها كمورد لدول مثل أوكرانيا التى يهم مصيرها الاتحاد الأوروبى، ومن القوة المالية التى حصلت عليها عندما انضمت إلى صفوف الدول التى تكدس احتياطيات من العملة الصعبة. فى السنوات الأخيرة، استخدمت روسيا ثقلها فى مجال الطاقة ضد دول الجوار، بطرق أثَّرت فى مصالح الاتحاد الأوروبى، كان من المستحيل أن يتجاهلها. حدثت الأزمة الكبرى الأولى بين روسيا وأوكرانيا حول إمدادات الغاز الطبيعى فى شتاء ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦، عندما طلبت شركة "Gazprom" الروسية زيادة كبيرة فى السعر الذى تدفعه أوكرانيا للغاز الروسى، والتحول من المقايضة إلى الدفع نقدا. فى البداية رفضت أوكرانيا أن تدفع وأوقفت Gazprom عمليات الشحن. ردت أوكرانيا بأن قامت بسحب الغاز المتجه إلى منطقة الاتحاد الأوروبى من خطوط الترانزيت، وهو ما أثَّر فى الإمدادات الخاصة بعدد كبير من الدول الأوروبية. صحيح أنه قد تم التوصل إلى تسوية عاد بعدها الغاز إلى التدفق، إلا أن الرسالة وصلت إلى أوروبا، رسالة مفادها أنه لا يمكن النظر إلى إمدادات الطاقة التى تصل إليها بمعزل عن العلاقة بين روسيا وأوكرانيا، وكذلك علاقة دول الاتحاد الأوروبى بكل من الدولتين.

فى أواخر ٢٠٠٦، هددت موسكو بقطع إمدادات النفط إلى "بيلاروس" عن طريق خط أنابيب "دروچبا"، بسبب خلاف حول طرق الدفع والتسعير، وهى خطوة كان يمكن، مرة أخرى، أن تؤثر فى تدفق النفط إلى منطقة الاتحاد الأوروبى، إلا أنه تم نزع فتيل الأزمة عن طريق تسوية ثنائية بين روسيا و"بيلاروس"، تم بموجبها إنشاء "آلية إنذار مبكر" ضعيفة بخصوص احتمالات قطع الإمداد الذى يمكن أن يؤثر على المستهلكين فى دول الاتحاد. فى خضم نزاع آخر من النزاعات التى كانت قد أصبحت مألوفة بين موسكو وكييف حول أسعار الغاز الطبيعى، قطعت روسيا الإمدادات مرة أخرى عن

أوكرانيا فى يناير ٢٠٠٩، وبالتبعية كان لذلك تأثير على الإمدادات لدول أوروبا. كان عشرات الألوف من المستهلكين يواجهون برد الشتاء القارس دون تدفئة، ولم ينقذ الموقف سوى وساطة الاتحاد التى تمكنت من التوصل إلى تسوية بين الطرفين، أعطت كليهما شيئا ما: سعرا أعلى لروسيا ثمنا للغاز، ورسوم ترانزيت أعلى لأوكرانيا مقابل مرور الغاز من روسيا إلى أوروبا.

الصعود الصاروخى لروسيا فى أقل من عقد، من دولة مدينة إلى دائن عالمى ضخم، ألغى تقريبا المساعدة المالية المسبقة للاتحاد كعامل من عوامل تدعيم العلاقة مع روسيا. فى التسعينيات، كانت مساعدة الاتحاد للتنمية الاقتصادية فى روسيا قد أحدثت درجة من درجات التأثير فى عملية اتخاذ القرار فى موسكو، وهو ما يشير إليه الاتحاد بـ "المشروطية الإيجابية والسلبية". برنامج المساعدات الكبير الذى كان يقدمه الاتحاد لروسيا (المعروف ببرنامج المعونة الفنية لدول الكومنولث المستقلة – TRCIS) انتهى فى ٢٠٠٦. مازال الاتحاد يقوم بتمويل عدد كبير من المشروعات الصغيرة (طلاب – ندوات – مشروعات إرشادية... إلخ) تتعلق بإصلاحات مؤسسية وقانونية وإدارية، ومشروعات تستهدف التنمية الاجتماعية فى مناطق معينة (المنطقة القطبية، كالييننجراد، القوقاز الشمالى)، كما يتعهد مؤسسات ومبادرات مشتركة، مثل معهد الدراسات الأوروبية – European Studies Institute فى موسكو، وإسهامات الطلبة والأكاديميين الروس فى أبحاث وبرامج التبادل لدى الاتحاد. إلا أنه بينما قد يكون لهذه المشروعات بعض الأثر فى تنمية أجندة الاتحاد للإصلاح فى روسيا، بمرور الوقت، نجدها صغيرة جدا ومبعثرة، لكى تؤثر فى حسابات الحكومة الروسية، وحتى فى الوزارات المستهدفة بمساعدات الاتحاد فى كثير من الأحيان. فى الوقت نفسه، أنشأت موسكو صندوق دعم، على غرار الذى فى الصين ولدى مصدرى الطاقة فى الخليج الفارسى، يسعى للاستثمار فى أوروبا.

فى البداية، كان انهيار الأسعار العالمية للطاقة على أثر الأزمة المالية العالمية فى خريف ٢٠٠٧، يبدو وكأنه نزع ثوب الزهو والتباهى عن السياسة الخارجية الروسية. انخفضت العائدات الروسية من مبيعات النفط والغاز انخفاضا شديدا مع هبوط الطلب

نتيجة للكساد العالمى العظيم، ولن يكون أمام موسكو مفر من استخدام جزء كبير من احتياطى العملة الصعبة لديها لكى تدعم الروبل، فى محاولة لوضع حد للإضرار بالاقتصاد. كانت شرعية نظام بوتن – ميدفيد المتزايد فى سلطويته، تعتمد على استئناف النمو الاقتصادى ومن ثم الازدهار بالداخل.

إلا أن سياسة روسيا الخارجية، على الأقل بالنسبة لجوارها، أصبحت أكثر توكيدا خلال فترة الانكماش الاقتصادى تلك. كانت الأوقات الصعبة فى روسيا أكثر صعوبة فى منطقة الخارج القريب. كانت روسيا، بعبارة أحد المراقبين، "ترى فى الأزمة، بشكل أساسى، فرصة لزيادة نفوذها فى الفضاء السوفيتى السابق... إنهم يعتقدون أن ذلك هو الوقت المناسب للفعل"(١٢). الاتحاد الأوروبى بالطبع لا يعدم رافعة خاصة به تساعده فى تعاملاته مع موسكو. حقول النفط والغاز الروسية تهرم، والحفاظ على وضع روسيا كمصدر رئيسى للطاقة سوف يتطلب استثمارا جديدا ضخما لصيانة الحقول الحالية بالإضافة إلى عمليات استكشاف جديدة فى سيبيريا، والمرجح أن يأتى جزء كبير من هذا الاستثمار والخبرة المصاحبة له من أوروبا الغربية؛ والحقيقة أن استخدام هذه الرافعة سوف يتطلب استراتيجية أوروبية اقتصادية وسياسية موحدة تجاه روسيا، تكون ملزمة لكل الدول الأعضاء، الأمر الذى لم يستطع الاتحاد أن يحققه حتى الآن.

*حقوق الإنسان، وموقعها فى العلاقة بين أوروبا وروسيا:

مقارنة بالعوامل الاقتصادية والاستراتيجية، تلعب قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان أدوارا ثانوية فى العلاقات الروسية – الأوروبية، سواء فى سياسات دول أوروبية بعينها، أو فى تلك الأعضاء فى الاتحاد. "الواقعيون" فى مجال السياسة الخارجية يقرون ذلك، إذ يرون أن العلاقات الدولية ينبغى أن تكون مجالا من شأنه أن ينظم العلاقات الخارجية، وأن الدول الديمقراطية ينبغى أن تكون معنية، وبشكل فاعل، بالنظم الداخلية للدول الأخرى، لأن ذلك فضلا عن أنه الشىء الصحيح الواجب فعله،

فإن السجل التاريخى يشهد بأن الديمقراطيات الليبرالية الراسخة نادرا ما تخوض حروبا ضد بعضها، وربما لم يحدث ذلك قط.

سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه روسيا، مثل سياسة الولايات المتحدة، تجمع بين الواقعية والمثالية. الاتحاد الأوروبى يزعم أنه يعمل مع اهتمام خاص بحقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الدولى. التقدم فى مجال تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان مهم للحفاظ على الصورة الذهنية الجمعية للاتحاد عن نفسه "كقوة معيارية" قادرة على ممارسة تأثير إيجابى على القوى الأخرى، وبخاصة تلك القوى على حدوده، وبالرغم من ذلك فإن الاتحاد، فى الممارسة، ليس أفضل من الولايات المتحدة غالبا فى قضايا حقوق الإنسان، بل إننا نجده أحيانا أسوأ، لأنه ينكر استخدام دبلوماسية العصا الغليظة.

كثير من الضغط بشأن قضايا حقوق الإنسان فى السياسة الخارجية الأوروبية يأتى من منظمات غير حكومية (NGOs) أوروبية ودولية، وجماعات مصالح ضاغطة من حكومات دول أعضاء ومن مؤسسات صنع القرار الأخرى فى الاتحاد الأوروبى. البرلمان الأوروبى بؤرة مهمة من بؤر الضغط، أما الاتحاد الأوروبى فيركز على حقوق الإنسان فى روسيا من خلال "المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان – The European Initiative for Democracy and Human Rights (EIDHR)، التى أنشئت فى ١٩٩٤، وبدأت عملياتها فى روسيا فى ١٩٩٧ هذه المبادرة التى تم تغيير مسماها فى ٢٠٠٦ ليصبح "الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان – the Euroean Instrument for Democracy and Human Rights، قامت بتمويل ٢٥٠ مشروعا مستخدمة فى ذلك مؤسسات غير حكومية وتعليمية. وكما هو فى حالة البرامج الأمريكية المشابهة، نجد أن نجاحها محدود، والسبب الأهم فى ذلك أن حكومة "بوتن" تقاوم عمل مثل تلك المنظمات بكل قوة. بدأت مؤسسة "بيت الحرية – Freedom House" الأمريكية تصنف روسيا "دولة غير حرة" فى ٢٠٠٥، متتبعة توجها انتهى بالانتخابات البرلمانية المزيفة فى ديسمبر ٢٠٠٧ ، والتى كان من المؤكد أن تفوز فيها حكومة "بوتن" بأغلبية ساحقة، وبالرغم من ذلك وضعت وسائل الإعلام تحت الرقابة، وضربت وسجنت أبرز

قادة المعارضة مثل بطل العالم السابق فى الشطرنج "جارى كاسباروف-Gary Kaspa - rov، واحتكرت منابر الجوار لصالح حزب "بوتن"، "حزب روسيا المتحدة – United Russia party"، كما كانت الانتخابات الرئاسية فى مارس ٢٠٠٨ أكثر سوءا، حيث كان "بوتن" أساسا قد عين "ميدفيد خليفة له، إلا أنه بقى فى السلطة من خلال الخدعة الدستورية بتقلده منصب رئيس الوزراء الذى منحه إياه الرئيس الجديد.

كان ذلك شرعيا، ولو أنه كان حلا غير دستورى دافعت عنه موسكو بالتغنى بالمبدأ الجديد، مبدأ "الديمقراطية السيادية – Soveriegn democracy"، وهو الزعم بأن روسيا قد طورت صيغتها الخاصة من الديمقراطية التى لا يمكن إبطالها، وهذه المناعة مظهر من مظاهر السيادة القومية الروسية التى ينبغى أن يقبلها الغرباء. هذه الديمقراطية السيادية يمكن اعتبارها انعكاسا لشكل مستحدث من التعلق الشديد أو الولع بالسلافية (Slavophilism)، وهو زعم شديد القدم بأن هناك روحا روسية صوفية مميزة ينبغى على الحكومة حمايتها.

من ناحية العلاقات المؤسسية، تعقد روسيا والاتحاد الأوروبى اجتماعا مرتين فى السنة، بخصوص قضايا حقوق الإنسان، وذلك فى إطار الاتفاق على تطوير فضاء الحرية والأمن والعدالة المشترك – The Common Space of Freedam Security and Jus- tice"؛ ومنذ المشاورات الأولى فى نوفمبر ٢٠٠٤، وضع الأوروبيون على جدول الأعمال مجموعة كبيرة من القضايا – من حروب موسكو فى شيشينيا وشمال القوقاز، إلى الرقابة على وسائل الإعلام وحرية التعبير، وسجن أو قتل الصحفيين الاستقصائيين[١٣]. وتضمنت ردود الروس ذكر المعاملة التمييزية للأقليات الروسية فى دول البلطيق، إلى جانب المعاملة العامة للأقليات والمهاجرين غير الشرعيين فى الاتحاد الأوروبى. (تقدم موسكو الردود نفسها على انتقادات الولايات المتحدة على أوضاع حقوق الإنسان فى روسيا)؛ أما مشاورات فبراير ٢٠٠٩، فقد انتهت على نحو درامى، عندما اصطدم "بوتن" (وكان قد شغل منصب رئيس الوزراء حديثا) علنا برئيس المفوضية الأوروبية "جوزيه مانويل باروسو – Jose Manuel Barroso" فى مؤتمر صحفى فى موسكو، عندما عبَّر الأخير عن قلق الاتحاد الأوروبى بخصوص عمليات قتل مدبرة، يقال إن الحكومة الروسية متورطة فيها على نحو ما، ورد عليه "بوتن" بقائمة طويلة من الاتهامات المعتادة الموجهة للاتحاد[١٤].

* البحث عن سياسة:

لم تكن العلاقة الأوروبية الروسية ودية أو دافئة على نحو خاص، وليس من المحتمل أن تكون كذلك فى المستقبل القريب. استراتيچية دمج "روسيا ضعيفة وشيوعية سابقا" فى نظام أوروبى مستقر مزدهر يستلهم الاتحاد الأوروبى، القوة الدافعة وراء مشروع الفضاءات المشتركة، هذه الاستراتيچية فشلت. النهج البديل لبناء شراكة استراتيچية مع روسيا حول التزام مشترك بالتعددية، فشل كذلك. الاستراتيچية الأولى فشلت، لأن روسيا وهى ليست مجرد قوة عظمى ولدت من جديد، فإنها فى الوقت نفسه ليست مجرد دولة سوڤيتية سابقة. الاستراتيچية الثانية فشلت، لأنه لا أوروبا ولا روسيا لهما مصلحة فى توافق ينأى بنفسه تماما عن الولايات المتحدة، ولأن لدى كل من روسيا والاتحاد فهما مختلفا لمفاهيم مثل التعددية القطبية (multipolarity) وتعددية الأطراف (multilateralism).

فى وضع كهذا، وفى غياب أى تحد روسى رئيسى يمكن أن يغير المعادلة الاستراتيچية، سوف تمضى كل دولة من دول الاتحاد فى طريقها، مركزة – مثلما كانت فى السابق – قبل أى شىء، على مصالحها القومية الخاصة، وغير عابئة فى الغالب، بمصالح الاتحاد الأوسع. فى تدقيق رسمى لحسابات القوة فى نوفمبر ٢٠٠٧، تناول العلاقات بين الاتحاد وروسيا، حدد المجلس الأوروبى للعلاقات الخارجية Europe an Council on Forejgn Relations خمس مجموعات من الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياسة الاتحاد تجاه روسيا. الأولى هى مجموعة "أحصنة طروادة" التى تدافع عن المصالح الروسية فى منتديات الاتحاد، (وهى قبرص واليونان). الثانية "شركاء استراتيچيون" لهم علاقات ثنائية خاصة مع روسيا يعلونها على وحدة الاتحاد، (وهى فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسپانيا). الثالثة "براچماتيون أصدقاء" لهم علاقات جيدة مع روسيا ولكنهم يعطون أولوية لمصالحهم التجارية، (وهى النمسا وبلچيكا وبلغاريا وفنلدة والمجر ولكسمبورج ومالطة والبرتغال وسلوڤاكيا وسلوڤينيا). الرابعة "براجماتيون باردون"، وهم يؤكدون أيضا على علاقات جيدة وروابط تجارية وثيقة، إلا أنهم أكثر

استعدادا لتوجيه النقد لروسيا بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان وتصرفات فى مجال السياسة الخارجية (وهى جمهورية التشيك والدانمرك وإستونيا وأيرلندة ولاتفيا وهولندة والدانمراك والسويد والمملكة المتحدة). وأخيرا "مقاتلوا الحرب الباردة الجدد" المعادون للارتباط بـ "روسيا" على أى نحو ومستعدون لعرقلة أى تقدم فى العلاقات مع موسكو (وهما بولندة وليتوانيا).

بولندة هى كبرى دول الكتلة السوفيتية السابقة، وهى صاحبة تاريخ مأساوى مع روسيا، ليس فى الحرب العالمية الثانية فحسب، بل إن ذلك يعود إلى تمزيقها ثلاث مرات فى ١٧٧٢ و ١٧٩٣ و١٧٩٥، ومن هنا ليس غريبا أو مثيرا للدهشة ألا تكون بولندة دولة صديقة لروسيا؛ وهى، مع ليتوانيا، الدولة الأكثر تضررا وتوجسا، بين دول الاتحاد الأوروبى، من عدوانية روسية استعمارية جديدة. فى هذا السياق، يلعب البولنديون دورا متحفظا مؤثرا فى الحوار السياسى الداخلى الذى يدور فى الاتحاد حول روسيا. ألمانيا لها تاريخها الخاص الحزين مع بولندة، ولابد من أن تضع فى اعتبارها المخاوف البولندية إزاء محاولات موسكو اللعب على الخلافات الداخلية فى الاتحاد، التى قد تلحق الضرر بالبولنديين. إلا أن الألمان لم يكونوا مستجيبين تماما لتلك المخاوف. لم يجعلوا من أولوياتهم، على سبيل المثال، إنشاء سوق موحدة للغاز الطبيعى فى الاتحاد الأوروبى، بالرغم من أن مثل تلك السوق كان يمكن أن تؤدى إلى القضاء على قدرة موسكو على استخدام إمدادات الغاز الطبيعى كوسيلة ضغط على بعض الدول الأعضاء فى الاتحاد.

فى السنوات الأخيرة، حدثت مواجهة بين مجموعة "مقاتلى الحرب الباردة الجدد" ومجموعة "الشركاء الاستراتيجيين"، من دول الاتحاد، حول قضية تجديد اتفاقية الشراكة والتعاون (PCA) مع روسيا، والتى كانت، من الناحية الفنية، قد انتهت فى آخر نوفمبر ٢٠٠٧، إذ إن مدتها كانت عشر سنوات؛ وفى نوفمبر ٢٠٠٦، استخدمت بولندة حق النقض Veto ضد تكليف المفوضية الأوروبية ببدء التفاوض حول اتفاق جديد؛ ثم أسقطت بولندة اعتراضاتها فى أوائل ٢٠٠٨ بعد تغيير حكومى فى وارسو، وحل مشكلة تصدير اللحوم البولندية التى كانت ما تزال ملتهبة؛ إلا أن ليتوانيا، وكانت الدولة

الوحيدة من بين أعضاء الاتحاد التى دعمت البولنديين فى رفض تكليف المفوضية، واصلت اعتراضها على بدء التفاوض. فى النهاية، تمكن ثلاث من الأربع الكبار فى دول الاتحاد (فرنسا وألمانيا وإيطاليا) من طمأنة ليتوانيا بأنه سوف يتم الضغط على الروس فيما يتعلق بقضايا أمن الطاقة، وأمن مالداڤيا وچورچيا، والظلم الذى حاق بها (ليتوانيا) على يد موسكو فى الفترة السوڤيتية.

أوضحت روسيا أنها كانت تعتبر اتفاقية الشراكة والتعاون (PCA) الأصلية اتفاقا من جانب واحد تم فرضه عليها إبان فترة ضعفها الشديد فى التسعينيات، ولتأكيد أن أى اتفاق جديد لن يكون مجرد تجديد أو استكمال لاتفاقية الشراكة والتعاون، فإن الاتحاد وروسيا يعتبران وصف سعيهما المشترك بـ "الاتفاق الجديد" وصفا شكليا وخاليا من المضمون، ويعبر عن المأزق الحالى فى العلاقات بين روسيا والاتحاد. أما الاتحاد الأوروبى فكان يفضل الإبقاء على أكبر قدر ممكن من الاتفاقية القديمة (PCA) لضمان التوصل إلى اتفاق قانونى لا لبس فيه، يدعم ويكون مدعوما باتفاقات أخرى ملزمة مثل پروتوكول الترانزيت الخاص بمعاهدة ميثاق الطاقة Energy Charter Treaty، واتفاقيات مجلس أوروبا، على افتراض أن روسيا فى آخر الأمر سوف تنضم إلى منظمة التجارة العالمية، الكيان الواسع لقانون التجارة العالمية الذى أسفرت عنه دورة أوروجواى – Uruguay Round والدورات السابقة والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة – General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)، على النقيض من ذلك، فإن روسيا تفضل نهجا جديدا أكثر سياسة (وأقل قانونية)، يمكن أن يخدم الهدف الثنائى الذى يكرس روسيا كقوة مساوية، وربما الأكثر سيادة، عند وضع الأچندة الأوروبية، إلى جانب مساعدتها على الهرب من الالتزامات القانونية، التى يعتبرونها فى موسكو، فى حال التقيد بها، ضارة بالدولة ككل وبمصالح الأفراد والمؤسسات الساعين للاستئجار، أصحاب الأصوات المسموعة فى الكرملين.

كانت الاختلافات بين هذين النهجين واضحة فى قمة "خاباروڤسك – Khaba-rovsk" فى مايو ٢٠٠٩، بين الاتحاد الأوروبى وروسيا، التى انتهت باتهامات حادة متبادلة حول الطاقة، والسياسة الخارجية. أفصح "ميدڤيد عن أن روسيا لم يكن لديها

النية للتصديق على معاهدة ميثاق الطاقة واقترح أن يُضَمِّنَ الاتحاد وروسيا الاتفاق الجديد الذى كان محل تفاوض، شروطا لاشك أنها كانت فى صالح روسيا. من جانبه، أعلن الاتحاد عن التزامه بالميثاق إلى جانب تصريح "باروسو – Barroso": " ينبغى الاستناد إلى الاتفاقيات القائمة، وعدم الاعتراض على نظام أمن الطاقة الأوروبى"(١٥). على نفس المنوال أكدت "كاترين آشتون – Catherine Ashton مفوضة التجارة، بكل وضوح، أن الاتحاد لن يوقع اتفاقا ثنائيا جديدا مع روسيا، إلا إذا انضمت موسكو إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما سوف يستلزم رفع التعرفة المفروضة فى نوفمبر ٢٠٠٨، وإلغاء رسوم الطيران فوق سيبيريا، إلى غير ذلك من الإجراءات التى طالما كانت بروكسل تطالب موسكو باتخاذها. لم تقدم روسيا أى حجة تدعم موقفها فى تلك المحادثات، ورفض "ميدڤيد أن يستبعد قطع إمدادات الغاز إلى أوكرانيا، معبرا بذلك عن احتقار القيادة الروسية الشديد لأوكرانيا، مشككا فى قدرة كييف على أن تدفع مقابل وارداتها من الغاز، ومعترضا على "محاولات بعض الدول" استغلال سياسة "الشراكة الشرقية" الجديدة للاتحاد الأوروبى، ضد روسيا.

كان نفس الإصرار الروسى على وضع الأچندة فى أوروبا، بدلا من مجرد الاستجابة لمبادرات الاتحاد والمبادرات عبر الأطلنطية، كان واضحا فى اقتراح موسكو لنظام أمنى أوروبى جديد، وهى الفكرة التى كان "ميدڤيدا قد روج لها فى أحاديثه فى يونيو ويوليو ٢٠٠٨، متحدثا فى برلين، كان الرئيس الروسى قد ادعى أن "فكرة الأطلنطية كأساس وحيد للأمن قد استنفدت نفهسا، وأن المفهوم الاستراتيچى الجديد لابد من أن يكون" فضاء أورو – أطلنطيا (Euro-Atlantic) واحدا من ڤانكوڤر إلى ڤلاديڤستوك"، وهى رؤية كونية تعنى أن الولايات المتحدة لابد من أن تكون متضمنة فى ذلك. الفكرة الروسية الجديدة سوف تعترف بأن الولايات المتحدة قوة دائمة فى المعادلة الأوروبية، إلا أنها ستخلق فى الوقت ذاته افتراضا ما بإخضاع الـ "NATO" لإطار أمنى أوسع. وكما قال "ميدڤيد، فإن اتفاقية جديدة للأمن الأوروبى، ذات مجال غير مسبوق، من شأنها أن تمنح الاتحاد الأوروبى دورا قياديا: "إن شراكة استراتيچية بين روسيا والاتحاد الأوروبى يمكن أن تكون بمثابة حجر الزاوية لأوروبا أكبر بدون خطوط تقسيم،

ويمكن أن تنطوى على اختراق اقتصادى متبادل على نطاق واسع على أساس قواعد للعبة، متفق عليها، متضمنة فى ذلك مجالات الوقود والطاقة والتكنولوچيا الراقية. نحن منفتحون لذلك، مستعدون لذلك"[١٦].

فى أواخر نوفمبر ٢٠٠٩، قدمت الحكومة الروسية مسودة معاهدة الأمن الأوروبى – European Security Treaty المقترحة، والتى كانت تحتوى على مواد غامضة وفضفاضة، وكان من المؤكد أن ترفضها الحكومات الغربية، (كانت المادة ٢,١ على سبيل المثال تنص على أنه: لا يحق لأى طرف فى المعاهدة أن يتعهد أو يدعم أو يشارك فى أية أعمال أو أنشطة يكون لها تاثير على أمن أى طرف أو أطراف اخرى فى المعاهدة"[١٧]، إلا أنه كانت هناك بعض الحكومات الأوروبية المهتمة بمناقشة الأفكار الروسية من أجل هيكلية أمنية جديدة. كان الأوروبيون حريصين كل الحرص على عدم السماح لروسيا باستخدام اقتراح سياسى كبير كوسيلة للالتفاف أو الدوران حول الالتزام بحكم القانون الذى يسعى إليه الاتحاد الأوروبى فى أى اتفاق ثنائى مع موسكو، أو أن تتوصل روسيا إلى اتفاقيات ومعاهدات متعددة وملزمة. إلا أن فكرة أن يكون الاتحاد وروسيا شريكين أساسيين فى هيكلية أوروبية جديدة، كان يمكن أن تجد قدرا من القبول فى دولة مثل فرنسا، التى تود أن يكون لها دور أكبر ومستقل فى الشئون الدولية؛ كما أن ذلك من شأنه أيضا أن يقدم مخرجا من المأزق الحالى، مأزق الـ NATOوروسيا، وهو ما يعطى الولايات المتحدة ما يعتبره بعض الأوروبيين نفوذا طليقا فى علاقات أوروبا الأمنية مع روسيا.

* استنتاجات ورؤية مستقبلية:

سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه روسيا فى مأزق ليس من المرجح الخروج منه دون إصلاح داخلى جذرى فى روسيا. منذ منتصف التسعينيات، يسلك الاتحاد نهجين فى سياسته تجاهها، يبدوان أحيانا مكملين لبعضهما وأحيانا متعارضين. النهج الأول إدماجى أو تكاملى وهو ما تجسده اتفاقية الشراكة والتعاون (PCA) ومشروع

الفضاءات المشتركة. هذا النهج يستلزم تقاربا روسيا وديا مع الشروط التى تحول دون عضوية الاتحاد، ويقوم على التكيف مع معاييره وقبول أچندة تؤكد مركزيته. أما النهج الثانى الذى يجسده مفهوم الشراكة الاستراتيچية، فيتعامل مع روسيا باعتبارها قوة عظمى مستقلة، قوة ند، قادرة على العمل مع الاتحاد بموجب أچندتها الخاصة؛ ويجعله من "التعددية الفعالة" محورا لهذه الشراكة، يواصل الاتحاد التعبير عن ذلك الشعور الضمنى بأفضلية مشروع الفضاءات المشتركة؛ وفى التحليل الأخير فإن التعددية الفعالة مفهوم ينتمى للاتحاد الأوروبى، أكثر مما هو لروسيا، إلا أن النخب الروسية مطالبة بإلحاح بأن تقبل به حيث إنه مفيد لمصالحهم الحقيقية بعيدة المدى.

بالرغم من ذلك، فالواضح إلى الآن أن الاتحاد ليس لديه القوة لكى يفرض على روسيا علاقة ظاهرها براق ومغر وجوهرها ليس متكافئا، ويضمن لبروكسل كامل الحق فى أن تضع الأچندة الثنائية. الاتحاد الأوروبى، بناء على معظم المؤشرات الكمية والكيفية، هو القوة الأكبر والأعظم فى العلاقة بين أوروبا وروسيا، إلا أن لهذه القوة حدودا، ومن الصعب تحويلها إلى رافعة أو وسيلة فعالة فى السياسة الخارجية. أوروبا تعتمد على روسيا بالنسبة للأسواق والطاقة، والانقسامات بين دول الاتحاد وفى داخل بعضها حول روسيا تحول دون وجود سياسة واحدة واضحة المعالم ومتسقة. كيانات صنع القرار فى الاتحاد الأوروبى، على الأقل فيما يتعلق بشئون السياسة الخارجية مازالت ضعيفة، وغير ملزمة لبعضها.

كبار رجال السياسة والتجارة الأوروبيون، بصفة عامة ليسوا جزءا من شبكة "القوة والاعتمادية والبحث عن فرص الاستنجار"، التى تمكنت روسيا من خلالها أن تحافظ عى نفوذها وتمده إلى دول مثل مالداڤيا وأوكرانيا(١٨). إلا أن الأمر لا يخلو من وجود الآخرين، المستعدين لعقد صفقات خاصة مع روسيا، لتحقيق مكاسب سياسية ونفسية، وحتى مالية. وقوف "برلسكونى – Berlusconi"، سياسيا مع "پوتن" و"ميدڤيد، ونشاطية "ساركوزى" إبان أزمة چورچيا، والولع الروسى الغريب لدى الرئيس التشيكى "ڤاكلا ڤكلاوس – Vaclav Klaus"، وليس أقل من ذلك التورط غير اللائق لـ "شرودر –

"Schroder" بعد تركه منصبه كمسئول كبير فى مشروع "تيار الشمال" الروسى؛ كل تلك الأمثلة لابد أن ترد إلى الذهن فى هذا السياق.

إذا كان مثل هذه العوامل يجعل من المستحيل على الاتحاد الأوروبى أن يضغط على روسيا، أو أن يغريها لقبول نمط الشراكة الذى قد تفضله بروكسل مع أوروبا، فإنها قد تبدو محدودة مقارنة بالضعف وخداع الذات اللذين يشكلان جزءا أساسيا من السياسة الروسية تجاه الاتحاد. قوة روسيا التى تضغط بها على الاتحاد الأوروبى سلبية إلى حد كبير، فهى مستمدة من استعدادها لتجاهل المعايير الأوروبية والدولية، أو أن تتلاعب بها على نحو طائش لكى ترفض التوقيع على الاتفاقيات أو التصديق عليها، لكى تتجاهل ما وقعته وصدقت عليه، لكى تستأسد على جيرانها، لكى تخل بالتعاقدات، لاستخدام ونشر مقدرات مالية بأساليب بعيدة عن معايير الشفافية الأوروبية والتقيد بحكم القانون؛ وفى التحليل الأخير تستخدم القوة على نحو ترفضه أوروبا بشكل أساسى. وبصرف النظر عن اعتقاد الاتحاد بصحة مواقفه لرغبته فى ذلك، وبالرغم من نهجة الذى يستهدف خدمة الذات، بالرغم من ذلك كله فإن بروكسل على حق. على المدى البعيد، لا تستطيع روسيا أن تحقق ازدهارا فى مجال الاقتصاد العالمى أو أن تزيد من نفوذها بقوة الإكراه والتهديد أو العمل العسكرى.

نظريا، بالإمكان الخروج من المأزق الحالى بالنسبة للاتحاد الأوروبى، فإن التقدم إلى الأمام لا يعنى أكثر من الوصول إلى "نعم" - جعل الروس يقومون بالإصلاحات والتكيفات الخارجية اللازمة لإنجاز الفضاءات المشتركة والشراكة الاستراتيجية حسب الشروط والقواعد التى تم وضعها فى بروكسل، وهو ما لم يحدث إلى الآن، والمرجح ألا يحدث فى السنوات القليلة القادمة. ظهور زعماء روس أصغر سنا وأكثر اعتدادا بأنفسهم، مثل "بوتن" و"ميدفيد" وخلفائهما الذين يؤكدون "الديمقراطية السيادية"، وحق روسيا فى تعريف مصالحها الخاصة ومكانها الخاص فى العالم - يوحى بأن مثل تلك النتيجة أقل احتمالا اليوم مما كانت عليه قبل عقد.

أما بالنسبة لروسيا، فإن الإحباط الناجم عن هذا المأزق أو الطريق المسدود الحالى أدى إلى البحث عن منابر جديدة، وآليات مؤسسية جديدة وقضايا جديدة، من

شأنها أن تمنح روسيا قوة فى وضع أجندة علاقتها بأوروبا، وفى مجمل سياستها الخارجية، ومن بين الأمثلة على ذلك إعجاب موسكو الشديد بتجمع الـ "بريك BRIC"، ومجموعة العشرين – G-20، وبالـ "بريك" كأحد مكونات مجموعة العشرين. ومن بين الأمثلة الأخرى اقتراح "ميدڤيد" معاهدة تؤسس لهيكلية أمنية ما بعد أطلنطية فى أوروبا، ودعوة موسكو، على إثر الأزمة المالية، لإصلاح النظام النقدى الدولى، والحاجة إلى خفض دور الدولار كاحتياطى نقدى عالمى.

إلا أنه ليس من المرجح أن يكون الثقل الاقتصادى والأهمية الچيواستراتيچية لروسيا، كافيين لتحقيق ما هو أبعد من تقدم رمزى فى أى من هذه المجالات (مع الاستثناء الجزئى لبنية أوروبية جديدة). إجمالى الناتج المحلى – Gross Domestic Product (GDP)" لروسيا وتعداد سكانها، لا يمثلان سوى كسر صغير منها لدى تجمع الـ "BRICS". الصين والهند من غير المحتمل أن تحتاجا الارتباط بروسيا لتوكيد مكانهما على المسرح العالمى. عندما يلمح مسئول صينى مجرد تلميح إلى تحول فى موقف "بيچين" من الدولار تضطرب الأسواق. عندما يشرع "ميدڤيد" فى نوبة جعجعة من جعجعاته المتكررة عن "الاحتكار المفتعل وغير الواقعى لقطاعات رئيسية من الاقتصاد العالمى، "يهزون أكتافهم استخفافا"[١٩].

فى حال وجود روسيا ضعيفة، لا تقوى على إجبار أوروبا على قبول إطار مؤسسى جديد وأچندة جديدة للعلاقات الروسية الأوروبية، مثلما هو فى حال وجود روسيا أقوى من اللازم بحيث لا يمكن الضغط عليها أو تملقها لقبول أچندة ومعايير تم وضعها فى بروكسل، فى أى من الحالين، ليس من الوارد أن تحدث تغيرات جوهرية فى العلاقة. سوف تنمو التجارة مدفوعة بالمصالح الاقتصادية المتبادلة، سوف تتطور كل صور التواصل بين الشعوب بفضل القرب المكانى والاقتصاديات، وسوف يستمر تخبط الجانبين بشأن قضايا الأمن، إلا أن المرجح أن يبقى مأزق العلاقات الروسية الأوروبية على ما هو عليه.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

Allison, Roy, Margot Light, and Stephen White. *Putin's Russia and the Enlarged Europe*. London: Wiley-Blackwell, 2006.

Legvold, Robert, ed. *Russian Foreign Policy in the 21st Century and the Shadow of the Past*. New York: Columbia University Press, 2007.

Leonard, Mark, and Nicu Popescu. *A Power Audit of EU-Russia Relations*. Berlin: European Council on Foreign Relations, 2009.

Lucas, Edward. *The New Cold War: Putin's Russia and the Threat to the West*. New York: Palgrave Macmillan, 2009.

Mankoff, Jeffrey. *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics*. Boulder, CO: Rowman & Littlefield, 2009.

الفصل الخامس

العلاقات الأوروبية الصينية

رقصة ناعمة

(ديڤيد شامبو)

David Shambaugh

تاريخ العلاقات الصينية الأوروبية طويل ومعقد. عندما أقامت المجموعة الأوروبية EC، التى كانت تضم آنذاك تسعة أعضاء، علاقة دبلوماسية رسمية مع جمهورية الصين الشعبية فى ١٩٧٥، لم تكن تلك العلاقة أكثر من صورة باهتة مقارنة بما هى عليه اليوم. هذه العلاقة نمت وتطورت منذ أواخر التسعينيات، على نحو خاص، بالرغم من تاريخها الذى يسبق العقد الماضى بوقت طويل.

× الميراث التاريخى:

تستند علاقات الصين بأوروبا إلى خلفية تاريخية طويلة[١]، وهو تاريخ متناقض من المنظور الصينى. هذا التناقض يمكن إدراكه، من ناحية فى الزحف الإمبراطورى من القوى الأوروبية (إنجلترا وفرنسا وألمانيا والبرتغال على وجه الخصوص) منذ بدايات القرن الثامن عشر، وكان يتضمن تدفق التجار والمبشرين والزوارق الحربية الأوروبية. أنشأت القوى الأوروبية الموانئ الخارجة عن سلطة القانون المحلى على امتداد الساحل الصينى، أى أن الأجانب لم يكونوا خاضعين للقانون الصينى بينما كان الصينيون خاضعين للقانون الأوروبى. كذلك أدخل البريطانيون الأفيون إلى

الصين؛ وعندما سعى مندوب الحكومة فى "كانتون إلى أن يطرد تجاره البريطانيين، ردت بريطانيا باستخدم القوة. كانت النتيجة هى حروب الأفيون فى الفترة ما بين ١٨٤٠ و ١٨٥٨، كما فرضت على الصين بعد هزيمتها عددا من الاتفاقيات المجحفة. مع تلك الأعمال الأوروبية فى الصين، أصبح الشعور بالإهانة عاملا محركا فى المجتمع الصينى فولدت القومية الصينية، وبدأ الصينيون السعى لرفض كل ما له صلة بالاستعمار الأوروبى.

بالرغم من ذلك، كان الأوروبيون، من ناحية أخرى، يقدمون للصين فى تلك السنوات نموذجا للمحاكاة، إذ بينما كانت الصين فى صراع مع عجزها فى مواجهة القوة الأوربية، كانت حكومة كنج – Qing عاكفة على سياسة تعرف بحركة تقوية الذات Self - Strengthening Movement (1861- 1894)، كما كان يميز تلك الفترة سياسة "التعلم الانتقائى" من أوروبا. كانت تلك الاستراتيچية تمضى تحت شعار مفاده أن العلم الغربى للتطبيق، بينما العلم الصينى من أجل الجوهر [الثقافى] (Zhongxue wei ti , Xix-ue wei yong)، وكان محرك تلك السياسة هو البحث الصينى عن سر الثورة الصناعية الأوروبية. هكذا كان الزعماء الصينيون عاكفين على سياسة واعية للتعلم من أوروبا، وكان ذلك يتضمن إرسال الطلبة للدراسة فى الأكاديميات والجامعات الأوروبية. وحيث إن قادة الـ Qing كانوا حريصين، على نحو خاص، على معرفة سر القوى العسكرية الأوروبية فى إطار سياسية بناء "أحواض السفن والترسانات"، كان معظم المبتعثين يدرسون التخصصات الهندسية المختلفة والعلوم البحرية والمواد العسكرية ذات الصلة؛ وبما أنهم كانوا فى أوروبا، كان الكثيرون منهم يقرعون بنهم فى الفلسفة الأوروبية والسياسة والفكر الاجتماعى، وسرعان ما اكتشفوا العلاقة بين الفكر النقدى والمنهج العلمى، وبين الديمقراطية والحداثة. هذا التوجه العقلانى أشعل حماس جيل جديد من الصينيين وشجعهم – بدءا من إصلاحات المائة يوم – Hundred Day Reforms فى ١٨٩٨، وانتهاء بحركة الرابع من مايو – May Fourth Movement فى ١٩١٩، لكى يدركوا أن أسرار تخلف الصين ومفتاح مستقبلها الحديث كامنة فى نظامها السياسى، أى أنهم كانوا إلى جانب إزالة النظام الإمبراطورى لصالح شكل جمهورى ليبرالى؛

ومن الجلى أن الثـورة الصـينيـة فى ١٩١١ (Xin Hai Geming) هى التى أدت إلى هـذا التحول.

وهكذا تكون أوروبا قد قدمت لصين القرن التاسع عشر نموذجا ينطوى على تناقض، هو نموذج "الرفض والمحاكاة – rejection and emulation" فى الوقت نفسه، وسوف يستمر هذا التناقض فى عشرينيات القرن العشرين، وهو ما تأكد بنقل مقاطعة شاندونج – Shandong من تحت السيطرة الألمانية لتكون تحت السيطرة اليابانية فى مؤتمر فرساى فى ١٩١٩، (ما أشعل حركة الرابع من مايو والقومية الصينية الحديثة)، وكذلك جذب انتباه الحكم الوطنى نحو الفاشية الألمانية والإيطالية.

بعد إسقاط القوميين فى آخر الأمر وتقهقرهم إلى تايوان فى ١٩٤٩، آل هذا الإرث المتناقض من العلاقات مع أوروبا، إلى الحزب الشيوعى الصينى – Chinese Communist Party (CCP) وجمهورية الصين الشعبية – People's Republic of China ؛ إلا أن العامل السابق كان مازال هو السائد بالنسبة للحزب، فقد كان "ماو – Mao" وغيره من الزعماء الشيوعيين متأثرين بفكر "لينين" فى ١٩١٧ عن الاستعمار، الأمر الذى كان تفسيرا ملائما لمحنة الصين مثلما كان برنامج عمل للثورة.

* سنوات الحرب الباردة:

بعد أن قويت شوكة الجمهورية الشعبية الجديدة فى أكتوبر ١٩٤٩، اعترف عدد قليل من الدول الأوروبية بها رسميا. لم يفعل ذلك سوى الدول الإسكندناقية، رغم أن المملكة المتحدة اعترفت بها دون إقامة سفارة لها فى بيچين –Beijing. عمّق توقيع التحالف الصينى السوڤيتى فى فبراير ١٩٥٠ الانقسام أكثر مما كان، حيث ألقت "بيچين" بكل ثقلها مع "الكتلة الاشتراكية" التى كان يقودها الاتحاد السوڤيتى، وكان ذلك يعنى أن يكون لها علاقات بالدول الشيوعية فى أوروبا الشرقية وليس مع الدول الديمقراطية فى أوروبا الغربية. مُنِحَت الصين صفة "المراقب" فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل – Council for Mutual Economic Assistance الذى كان يهيمن عليه

السوفيت؛ وبحلول عام ١٩٦٠ كان حجم تعامل الصين التجارى مع دول أوروبا الشرقية ٦٤٠ مليون دولار، ليصل إلى ٦٧٠ مليونا فى ١٩٥٨ ؛ وفى الخمسينيات كان الفنيون من ألمانيا الشرقية، وبولندة وتشيكوسلوفاكيا يقومون ببناء عشرات المصانع فى الصين. كانت العلاقات السياسية بين الصين ودول أوروبا الشرقية خلال معظم سنوات العقد أقل إيجابية، وكانت تتشكل فى معظمها على ضوء العلاقة بين الصين والاتحاد السوفيتى ومشكلات "ماو" مع الزعيم السوفيتى "نيكيتا خروشوف"؛ كما كانت العلاقات داخل الكتلة تزداد توترا على نحو مضطرد خلال سنوات العقد. كذلك كان العام ١٩٥٦ محوريا بسبب قيام "خروشوف بشجب "ستالين" وسياساته فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، بالإضافة إلى انتفاضات المجر وبولندة؛ وكانت هناك فترة تهدئة أو ذوبان للجليد (Thaw) قصيرة فى العلاقة بين الصين وأوروبا الغربية بعد مؤتمر چنيف الخاص بالهند الصينية فى ١٩٥٤ وكان الوفد الصينى مكونا من مائتى شخصية قوية، برئاسة رئيس الوزراء "شو إن لاى – Zhou Enlai"، من بينهم عدد من المسئولين الذين كانوا حريصين على إقامة علاقات تجارية مع الشركات فى أوروبا الغربية. فى ذلك الوقت، كان الصينيون فى حاجة ماسة لكثير من السلع والمنتجات التى لم يكن باستطاعة الاتحاد السوفيتى والدول التابعة له فى أوروبا الشرقية تقديمها لهم، مثل المطاط والبترول ونوعيات جيدة من الحديد والصلب والمعادن والآلات والماكينات الصناعية والقطن والأدوية والحبوب.... إلخ.

بعد مؤتمر چنيف، وبالرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية، بدأت حركة تجارية مثيرة للدهشة بين الصين ودول أوروبا الغربية فى السلع غير الاستراتيچية. كانت ألمانيا الغربية أكبر شريك تجارى غير شيوعى للصين فى الخمسينيات، محققة ١٦٢.٣ مليون دولار فى التجارة الثنائية فى ١٩٥٨، بينما كان إجمالى تجارة الصين مع بريطانيا وفرنسا ١٢٥ مليون دولار و ٥٥.١ مليونا على التوالى، فى نفس العام.

كان يميز موازنات سنوات الحرب الباردة سمة بارزة من سمات العلاقة بين الصين وأوروبا، كانت تلك الموازنات من نتاج الحرب الباردة والعلاقات الأوسع مع موسكو وواشنطن، وبالتالى لم تكن قادرة على تنمية آلياتها الذاتية والمستقلة[٢]. كان

لتمزق العلاقات الصينية السوفيتية فى الستينيات تأثيره العميق على علاقة الصين بدول أوروبا الشرقية، حيث كان قد تم سحب الخبراء والفنيين والمستشارين العسكريين ونظرائهم السوفيت من الصين، وتقطعت العلاقات الحزبية مع كل أحزاب أوروبا الشرقية الشيوعية باستثناء ألبانيا و رومانيا، حيث كان كل أصدقاء الصين هما "أنور خوجة Enver Hoxha" و"نيكولاى شاوشيسكو – Nicolai Ceausescu". تضاءل حجم التجارة بشدة بالرغم من الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية. كانت علاقات الصين بألمانيا الغربية قد تأثرت جزئيا كذلك فى الستينيات بالشقاق الصينى السوفيتى، حيث كانت الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية (وعلاقاتها بموسكو) قد أصبحت لغزا بالنسبة للصينيين على مستوى العلاقة بين الدول، وكان اعتراف الرئيس الفرنسى "شارل ديجول" الدبلوماسى بالصين فى ١٩٦٤ بمثابة اختراق رمزى لـ "بيچين"، إلا أنه لم يكن له نتائج مهمة. صحيح أنه أدى إلى زيادة متواضعة فى التجارة الثنائية – كما حدث مع ألمانيا الغربية – إلا أن الاضطرابات الداخلية فى الصين إبان الثورة الثقافية إلى جانب الضغوط الأمريكية، سدت الطريق أمام أى نمو للعلاقات التجارية والدبلوماسية على مدى باقى سنوات العقد.

شهدت السبعينيات تطورا فى العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع توازن دول أوروبا الغربية. بعد الانفتاح الأمريكى على الصين فى ١٩٧١– ١٩٧٢، تحركت حكومات دول أوروبا الغربية بسرعة لإقامة علاقات شاملة مع "بيچين" اعترفت المجموعة الأوروبية (EC)(سلف الاتحاد الأوروبى) بالصين فى ١٩٧٨. هذا الوضع، بالإضافة إلى سلسلة من الاتفاقيات الثنائية، ساعد على تعظيم الحجم الكلى للتجارة بين الصين وأوروبا الغربية ليصل إلى ٥.٨ بلايين دولار بنهاية العقد. حتى رحيل "ماو" فى ١٩٧٦، لم يكن قد بدأ أى تقارب مع أوروبا الشرقية، إلا أن ذلك كان مقصورا على يوغوسلافيا ورومانيا.

إذا كانت السبعينيات هى العقد الذى أعادت فيه الصين وأوروبا الغربية التواصل بينهما، فإن الثمانينيات هى التى شهدت التطبيع الكامل للعلاقات؛ وبالرغم من أن تلك العلاقات كان قد تم تطبيعها من الناحية الدبلوماسية، فإن العلاقات الثنائية كان

ينقصها عمق حقيقى وحركية مستقلة. استمرت السنوات الأخيرة من الحرب الباردة ومعارضة الصين الدائمة للاتحاد السوفيتى فى الإلقاء بظلالها على العلاقات، إلا أن "ميخائيل جورباتشوف" بدأ التقارب مع "دنج زياوبنج – Deng Xiaoping" والصين فى منتصف وأواخر الثمانينيات وظهرت أخيرا فرصة ما للصين وأوروبا لبدء صياغة علاقتهما الخاصة، متحررتين من تأثير جيوسياسة الحرب الباردة.

من أسف أن هذه الفرصة أحبطت فجأة بسبب أحداث ١٩٨٩ فى كل من الصين وأوروبا الشرقية. كان رد حكومات دول أوروبا الغربية صارما على الإجراءات العسكرية الصينية العنيفة فى يونيو ١٩٨٩ – الذى فرض تجميد التبادلات الرسمية وحظرا على جميع مبيعات السلاح للصين، وبيانا شديد اللهجة يدين العنف واستخدام القوة فى "بيجين". فر الكثيرون من زعماء حركة الدفاع عن الديمقراطية سرا إلى أوروبا (وبالذات إلى فرنسا)، وبعد ذلك، كان سقوط جدار برلين وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (GDR) فى خريف ١٩٨٩، مع سلسلة من الانهيارات الأشبه بانهيار أحجار الدومينو عبر أوروبا الشرقية. كانت كل تلك الأحداث مدعاة لقلق الحزب الشيوعى الصينى، وخلال خريف ١٩٨٩ كله كان زعماؤه يراقبون، مصدومين مذعورين، ما يحدث فى دول أوروبا الشرقية الشيوعية من انتفاضات شعبية، ويشهدون سقوطها واحدة تلو أخرى؛ ومن دواعى السخرية أن يكون سقوط أول نظام شيوعى يوم الرابع من يونيو، وهو نفس اليوم الذى فرضت فيه الأحكام العرفية الصارمة فى "بيچين". وبينما كانت القوات العسكرية الصينية تذرع شوارع العاصمة الصينية، كان الناخبون فى پولندة يتدفقون على مراكز الاقتراع لكى يلحقوا بالحزب الشيوعى الحاكم هزيمة مهينة مدوية فى انتخابات المجلس الوطنى National Assem-bly. لم تكن عمليات شجب واستنكار الأحزاب الشيوعية الحاكمة الأخرى فى أوروبا الشرقية سلمية وناعمة مثل تلك التى فى پولندة.

وهكذا فإن الأحداث التى جاءت متزامنة فى كل من "بيچين" وأوروبا الشرقية فى ١٩٨٩، أحدثت تمزقا كبيرا فى علاقات الصين بكل من أوروبا الغربية والشرقية. ثم كان أن سقط الاتحاد السوفيتى بعد عامين، وهو ما أدى إلى صب المزيد من الزيت

على نار التوترات وجنون الارتياب لدى القيادة الصينية[٣]. حتى عام ١٩٩٥ تقريبا، لم تكن العلاقات الصينية الأوروبية قد بدأت فى إعادة التطبيع، إلى أن أسقط الاتحاد الأوروبى كل عقوبات ما بعد ١٩٨٩ المتبقية ضد "بيچين" (عدا حظر مبيعات السلاح)، كما بدأت المفوضية الأوروبية تصوغ استراتيچية جديدة إزاء الصين.

* العلاقات الصينية الأوروبية اليوم:

على امتداد تلك الفترة نمت العلاقة الصينية الأوروبية لتكون واسعة وكثيفة فى الوقت نفسه، وهذه بعض الأمثلة على ذلك: نمت تجارة السلع والمنتوجات الخفيفة والاستثمار أكثر من ستين ضعفا منذ ١٩٧٨، وهو مستوى مثير للدهشة أن تكون أوروبا الشريك التجارى الأول للصين، بينما تأتى الصين فى المرتبة الثانية بالنسبة لأوروبا. وصلت قيمة إجمالى التجارة بين الجانبين إلى ٣٢٦.٤ بليون يورو (نحو ٤٥٠.٦ بليون دولار) فى ٢٠٠٨، مع فائض تجارى سريع النمو نحو ١٦٩ بليون دولار لصالح الصين، وفى السنوات الخمسة الماضية (٢٠٠٣– ٢٠٠٨) زادت بما يقرب من ٣٠٠ بليون دولار، كما أصبحت أوروبا أكبر مصدر لنقل التكنولوچيا والمعدات للصين، حيث تم نقل إجمالى ٢٢.٨٥٥ مادة تكنولوچية إلى الصين حتى يونيو ٢٠٠٦[٤]، وهو ما يصل إلى نحو نصف إجمالى ما تستورده الصين من تكنولوچيا كل عام من الخارج. هناك بالإضافة إلى ذلك تعاون علمى واسع يتضمن الطاقة وأعمال الفضاء [٥].

وفى مجال التعليم، هناك الآن عدد أكبر من الطلاب الصينين (نحو ٢٠٠٠٠٠ طالب فى ٢٠٠٩) يدرسون فى المؤسسات الأوروبية للتعليم العالى (أكثر من أى مكان آخر فى العالم)، كما يحظى الأكاديميون بفرص كبيرة للتفاعل مع أقرانهم الأوروبيين من خلال آليات مختلفة للأبحاث والدراسة مثل China -EU Think Tank Roundtable Mechanism. وتجرى بانتظام اتصالات ومبادلات بين مجموعة مختلفة من الأحزاب السياسية الأوروبية والحزب الشيوعى الصينى، الذى أصبح مهتما بدراسة تجارب

الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية(٦). وهناك انتعاش كبير في مجال السياحة، حيث يزور أوروبا كل سنة أكثر من مليون صيني(٧).

وبعد الحد الأدنى من التعامل الرسمي، هناك الآن علاقة دبلوماسية أوسع وأكثر عمقاً، وهو ما يستلزم عقد قمم سنوية مع رئاسة الاتحاد الأوروبي ولجنة وزراء الاتحاد الثلاثية، واجتماعات منفردة مع الدول الأعضاء الرئيسية؛ ويجرى كل عام نحو اثنين وثلاثين حوارا (في مجالات مختلفة) بين مسئولي المفوضية الأوروبية ووزراء صينيين لمناقشة سبل ومجالات التعاون بشكل مفصل، كما تتم مناقشة الخلافات في وجهات النظر بين الجانبين في قضايا مثل حقوق الإنسان(٨). هناك كذلك تفاعلات ثنائية منتظمة بين الصين والدول الأعضاء في الاتحاد، وتعاون واسع في عدد من القضايا الدولية في الأمم المتحدة وغيرها من الأطر. وفي عام ٢٠٠٣ أعلن الاتحاد الأوروبي والصين عن "شراكة استراتيچية شاملة" بينهما، عرَّفها رئيس الوزراء الصيني "ون چياباو – wen jabao" في حديث له في بروكسل في مايو ٢٠٠٤ عندما قال:

"هي رؤية مشتركة بين الجانبين من أجل شراكة استراتيچية شاملة، ونحن نعني بـ "شاملة" أن التعاون لابد من أن يكون متعدد الأبعاد، واسع المجال، متعدد الطبقات، يغطي المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوچية والسياسية والثقافية، ويشمل كل المستويات الثنائية والمتعددة الجوانب، وأن تديره المجموعات الوزارية وغير الوزارية.

أما "استراتيچية"، فتعني أن التعاون ينبغي أن يكون طويل المدى، مستقرا، معتمدا على الصورة الأكبر للعلاقات بين الصين والاتحاد، وهي رؤية تتجاوز الخلافات الأيديولوچية والنظم الاجتماعية، وليست عرضة للتأثير بالأحداث الفردية التي تقع من وقت لآخر؛ أما "الشراكة" فتعني أن التعاون لابد من أن يكون على قدم المساواة، مفيدا للطرفين مربحا لهما".

كما اتفقت "بيچين" على شراكة استراتيچية مع كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. الصين كذلك من أبرز الدول المتلقية لمساعدات تعاونية —Cooperation Assis tance من الاتحاد الأوروبي، الذي أنفق نحو ٢٥٠ مليون يورو على مثل تلك المشروعات

التعاونية فى فترة الأربع سنوات ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦[٩] فى يناير ٢٠٠٧، عندما قامت بنيتا "فيريرو- ڤالدنر Benita Ferrero-Waldner، المفوضة الأوروبية للشئون الخارجية، بزيارة "بيچين" لإجراء مفاوضات بخصوص اتفاق شراكة وتعاون Partnership and Cooperation Agreement (PCA) جديد[١٠]. كما تم التوصل إلى اتفاقات أخرى تصل إلى ٦٢.٦ مليون يورو لدعم كلية القانون الأوروبية الصينية (Europe - China School of Law) بجامعة "تسنج هووا - Tsinghua، والمشروع الأوروبى الصينى للتدريب على إدارة الأعمال Europe-China Business Management Training Project". كذلك كان الاستثمار الأوروبى الخارجى المباشر فى الصين كبيرا، كما كان إضافة إلى المساعدات التعاونية؛ وبحسب مصادر صينية، فإن الاتحاد الأوروبى كان قد استثمر بنهاية العام ٢٠٠٦ فى ٢٤.٠٢٣ مشروعا فى الصين، بقيمة تعاقدية مقدارها ٩٢.٨ بليون يورو، واستثمار فعلى متحقق قيمته ٥٦.٥٠ بليونا.

واذا كانت العلاقة قد تطورت بشكل كبير منذ بدء العلاقات الرسمية فى ١٩٧٥، فإن وضعها اليوم أكثر إدهاشا وإثارة للإعجاب عندما نضع فى اعتبارنا أنها لم تشهد ازدهارا فعليا إلا منذ ١٩٩٥، إذ قبل ذلك التاريخ كانت العلاقة رهنا بقوى عالمية أوسع - وبخاصة الحرب الباردة والعداء الصينى السوڤيتى. من تلك العوامل الأوسع والأكثر شمولا، كانت تتبع العلاقات بين الصين وأوروبا، إلا أن ذلك كله بدأ يتغير عام ١٩٩٥ تقريبا بعد أن:

- أسقط الاتحاد كل العقوبات (فيما عدا مبيعات السلاح ونقل تكنولوچيا الدفاع) بدءا من أحداث ٤ يونيو ١٩٨٩ فى "بيچين".
- كشفت المفوضية الأوروبية عن أولى أوراقها المتعلقة بسياستها تجاه الصين[١١].

بشكل أكثر تفصيلا، كان هناك ستة عوامل أخرى أسهمت فى الطفرة التى حدثت فى العلاقة بعد ١٩٩٥ :

•كانت الآثار المعوقة للحرب الباردة قد زالت وأصبح بالإمكان أن تبدأ العلاقة فى التطور بعيدا عن أجواء المنافسة الأمريكية السوفيتية.

• لم يكن هناك تقريبا، وجود لجماعات ضغط تايوانية فى أوروبا، كما هو الحال فى الولايات المتحدة، لكى يكون لها تأثير فى العامة أو السياسيين، ولم يكن هناك "قضية تايوانية" بين الحكومات الأوروبية والصين. كان هناك إجماع على مبدأ "الصين الواحدة".

• لم يكن لأوروبا حضور عسكرى أو مصالح أمنية قليلة فى شرق آسيا (على عكس الولايات المتحدة).

• كان هناك قدر كبير من التطابق فى الآراء (وإن لم يكن كاملا) بين بيچين وبروكسل حول الشكل المأمول للنظام العالمى وطبيعته.

• كان هناك قدر كبير من التوافق فى المصالح الاقتصادية والتجارية.

• كانت السياسة الاستراتيچية إزاء الصين التى رسمتها المفوضية الأوروبية فى عدة وثائق بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٦، تعبر عن رؤية معتدلة غير متوجسة من صعود الصين، كما تحدد عددا كبيرا من مجالات التعاون.

هذه العوامل مجتمعة، كان لها تأثير فى العلاقة الصينية الأوروبية التى بدأت فى منتصف التسعينيات، وأسهمت فى نموها بشكل كبير على مدى العقد الماضى.

ولكن ماذا عن المستقبل؟ على أى نحو، يمكن أن تتطور العلاقة بين الصين وأوروبا؟ وماهى المتغيرات الرئيسية المؤثرة فى ذلك؟

•الانتقال من شهر العسل إلى الزواج:

بعد عقد من الخطاب المعسول والتحسن المضطرد، دخلت العلاقات الصينية الأوروبية مرحلة أكثر صعوبة وتعقيدا، وبدت منذ أواخر ٢٠٠٦ وكأنها تنتقل من مرحلة

"شهر العسل" إلى مرحلة "الزواج". ظهرت الخلافات، وبدأ كلا الجانبين يدرك تعقدات العلاقة واختلاف وجهات النظر حول قضايا كثيرة، وأن هناك عوامل أخرى ولاعبين آخرين يؤثرون فى تلك العلاقة. طقس ونسيج العلاقة تغيرا على مدى السنوات الأخيرة.

وصول "أنجيلا ميركل" و "نيكولا ساركوزى" و "چون براون" إلى السلطة فى بلادهم (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا على التوالى)، أسهم كذلك فى المناخ العام المتغير، حيث إنهم أكثر تشككا إزاء الصين من سابقيهم؛ وعليه فإن تغير الحكومات فى "الثلاثة الكبار" من دول الاتحاد، وحصول ١٢ دولة جديدة من دول أوروبا الوسطى، الشيوعية سابقا، على عضوية الاتحاد، كان كذلك عاملا مهما فى تغير التوجه الأوروبى. هناك بالتالى تقارب فى الرؤى والسياسات تجاه الصين فى القارة، أكبر مما كان على مدى سنوات كثيرة. الحدة الناجمة عن مشادات حظر السلاح فى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، حل محلها شعور أقوى بالوحدة وبالهدف السياسى، وأصبح ذلك واقعا عبر الأطلنطى كذلك، حيث إن "الحالة المزاجية" الجديدة للاتحاد كانت تتماشى مع سياسات الصين المناوئة لإدارة "بوش" والغضب المتزايد فى الكونجرس بخصوص عدد كبير من القضايا المتعلقة بالتجارة.

الشعور الأوروبى العام تأثر كذلك بالأحداث التى ذاع خبرها عن التجسس الصناعى الصينى، ومحاولات اقتحام شبكات الكمبيوتر الخاصة بالمستشارية الألمانية ووزارة الخارجية البريطانية (والپنتاجون الأمريكى)، والانشغال بقضايا حقوق الإنسان فى الصين (وبخاصة فى التبت). كانت الانتقادات الموجهة للحكومة الصينية ولسجل الصين فيما يتعلق بحقوق الإنسان أكثر حدة دائما بين الدول الأعضاء الجدد فى الاتحاد من أوروبا الوسطى، - وبخاصة جمهورية التشيك وپولندة ودول البلطيق - حيث كانوا ينظرون إلى الصين من زاوية ماضيهم الشيوعى، كما كانوا أكثر تعاطفا مع القوى الانفصالية فى تايوان والتبت وزنچيانج.

كذلك تعبر المؤسسات الأوروبية، على نحو متزايد، عن خيبة أملها فى الصين بسبب الممارسات التمييزية فى أعمال التجارة والاستثمار الأوروبى فيها - وبخاصة

سرقة وقرصنة الملكية الفكرية المنتشرة على نطاق واسع، بالإضافة إلى المعوقات أمام دخول سوق صناعات الخدمات المالية الصينية وشبكات التوزيع والصناعات الاستراتيچية التى تتمتع بالحماية.

وهكذا، فإن هناك عدة أسباب لذبول وردة العلاقة وزوال النضارة عنها... وظهور توترات وخلافات كثيرة بين الجانبين. الإفصاح فى أكتوبر ٢٠٠٦ عن أحدث رسائل المفوضية الأوروبية الرسمية بخصوص الصين، والوثيقة المرفقة بها بشأن التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبى والصين، كشف عن الكثير من الجوانب المقلقة التى كانت تمور تحت السطح فى أوروبا[١٢]. لأول مرة، وفى وثيقة خاصة بالسياسة، حددت المفوضية الأوروبية للصين عددا من المطالب: [١٣].

- "فتح أسواقها وضمان المنافسة العادلة".
- "خفض وإزالة التعريفات التجارية وغير التجارية".
- "تهيئة مجال تجارى تتحقق فيه المساواة".
- "حماية أفضل لحقوق الملكية الفكرية".
- "إنهاء نقل التكنولوچيا القسرى".
- "التوقف عن منح الدعم المحظور".
- "السعى إلى استخدام تكنولوچيا الطاقة النظيفة".
- "أن تكون شريكا أكثر نشاطا ومسئولية فى مجال الطاقة".
- "ضمان التوازن فى التعاون العلمى والتكنولوچى".
- "إدراك مسئولياتها الدولية بما يتناسب مع أهميتها الاقتصادية ودورها كعضو دائم فى مجلس الأمن الدولى".
- "حماية أفضل لحقوق الإنسان".

• "ضمان حكم أكثر عرضة للمحاسبة".

• "أن تكون أكثر إيجابية فى حوارات حقوق الإنسان بهدف التوصل إلى نتائج أفضل".

• "التصديق على عهد الأمم المتحدة (UN Covenant) الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

• "الدخول فى حوار رسمى مع الاتحاد الأوروبى، مع مستوى أفضل من الشفافية، بخصوص سياساتها فى مساعدات الدول الأفريقية".

• "الحفاظ على السلام والاستقرار فى مضيق تايوان".

• "تحسين مستوى الشفافية فيما يتعلق بالإنفاق العسكرى وأهدافه".

• "الالتزام بكل معاهدات منع الانتشار ونزع السلاح".

• "تقوية الرقابة على تصدير أسلحة الدمار الشامل والمواد والمكونات المتعلقة بها".

أعطت قائمة المطالب هذه (رسالة ٢٠٠٦) دفعة أكثر حدة من أى من الرسائل السابقة، إلا أنها كانت تعكس فى الوقت نفسه تلك الصحوة الجديدة فى أوروبا بخصوص جوانب معينة من سياسات الصين وتصرفاتها. قام المجلس الأوروبى بالتصديق على هذه الرسالة فى اجتماعه فى الحادى عشر من ديسمبر ٢٠٠٦، وأصدر قائمة بملاحظاته ونقاط اهتمامه الخاصة بشأن هذه العلاقة[١٤].

فاجأت تلك الوثائق كلا من الحكومة الصينية والمراقبين الأوروبين. كلاهما، لهجة الوثائق ومحتواها كانت تعكس ابتعادا عن الخطاب العاطفى والأهداف السامية التى ورد ذكرها فى الرسائل السابقة، وجعلت بعض المراقبين للعلاقة بين الصين وأوروبا فى "بيجين" يتهمون بروكسل بانتهاج سياسة مواجهة أو "احتواء"، مثل تلك التى كانوا يستشعرونها أحيانا من جهة الولايات المتحدة. كان المسئولون فى الخارجية الصينية يؤكدون بشكل شخصى لنظرائهم الأوروبيين أنهم متفهمون للقلق الأوروبى، وأن لهجة أو

محتوى الرسالة لم تزعجهم، كذلك ربما كان القرار الصينى بالمضى على طريق التفاوض على اتفاقية شراكة وتعاون جديدة (PCA) بين الاتحاد وجمهورية الصين الشعبية، وكذلك الاستقبال الحار لمفوضة الاتحاد للعلاقات الخارجية "بينيتا فيريرو- ڤالدنر Benita Ferrcro-Waldner عند انطلاق المفاوضات فى يناير ٢٠٠٧، ربما كانا دلالة على رد الفعل الرسمى الأكثر براجماتية. وبالرغم من ذلك، فإن وثائق الاتحاد كانت تعبر بالفعل عن تغير فى اللهجة والمضمون وأسلوب التعامل الجديد مع الصين عما كان فى السابق.

بعد ذلك، ظهرت صعوبات أكثر نتيجة متغيرات جديدة متصاعدة من بروكسل فى نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٦ وفى ٢٠٠٧ وفى ٢٠٠٨، كان أبرزها عجز الميزان التجارى للاتحاد المتزايد مع الصين، الذى بلغ ١٦٩.٦ بليون يورو فى ٢٠٠٨ - الذى يتنامى بمعدل مزعج يقدر بـ ١٥ مليون يورو فى الساعة (حسب تصريح المفوض التجارى للاتحاد، آنذاك، "بيتر ماندلسون - Peter Mandelson). معدل العجز التجارى مع الصين يفوق الآن معدل عجز الولايات المتحدة، وإذا استمرت هذه المؤشرات، فإن إجمالى عجز الاتحاد التجارى سوف يفوق ذلك الذى لدى الولايات المتحدة بحلول العام ٢٠١٠، نتيجة لذلك، كان "ماندلسون" يصعد من انتقاداته على مدى العام ٢٠٠٧، كما قام بعدة زيارات لـ "بيچين".

ثم فى سبتمبر ٢٠٠٧، وبعد عودتها مباشرة من زيارة رسمية للصين، كانت "أنجيلا ميركل" أول مستشارة ألمانية تستقبل "الدالاى لاما" بصفة رسمية فى مقر المستشارية. أشعل ذلك غضب "بيچين" (وكان قد استفز انتقادات علنية من سلفها جيرهارد شرودر)، التى علقت عددا من المبادلات الحكومية مع برلين، إلى أن أدى تبادل رسائل بينهما إلى تهدئة التوترات. كانت "ميركل"، التى هى نفسها من نتاج جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشيوعية السابقة، تتبنى موقفا أكثر تشددا مع "بيچين"، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، من سلفها شرودر. بعد ذلك ألمحت إلى أنها لن تحضر حفل افتتاح الأولمبياد اعتراضا على قمع الصين العنيف لانتفاضة التبت فى ٢٠٠٨.

كانت أصداء قضية التبت قوية بين الجماهير الأوروبية. قبل انتفاضة مارس ٢٠٠٨، وعلى أثر العنف الشديد من قبل القوات الصينية، كان الأوروبيون يدعمون "الدالاى لاما" وقضية استقلال التبت (رغم أن الدالاى لاما نفسه لا يؤيد ذلك) التى زاد من اشتعالها الأوليمبياد مع انتقال الشعلة الأولمبية عبر أثينا ولندن وباريس، عندما كانت التظاهرات المؤيدة للتبت والمعادية للصين تثير الفوضى وتفسد الأجواء الاحتفالية. أدانت برلمانات أوروبية كثيرة الصين، كما انتقدها علنا عدد من الزعماء الأوروبيين (وبخاصة "ڤاكلاهاڤيل"). قاطع "هاڤيل" و "ميركل" و "ساركوزى" حفل الافتتاح، بينما حضر "جوردون براون" حفل الختام، (حيث كان المخطط أن تكون لندن المدينة المضيفة التالية). من جانبها، كان هناك شعور فى الصين بجرح كرامتها الوطنية جراء تلك الأحداث (وبخاصة فى باريس)، ما أدى إلى اشتعال الاحتجاجات العامة والهجوم المضاد على الإنترنت، وعلى امتداد شهور عدة كان المواطنون الصينيون مستمرين فى مقاطعتهم لسلسلة محلات "كارفور" الفرنسية.

قرار الرئيس الفرنسى "ساركوزى" أن يلتقى "الدالاى لاما" فى خريف ٢٠٠٨ زاد من التوتر فى العلاقات، وكانت نتيجته أن قررت الصين "معاقبته" هو وفرنسا على ذلك، وكجزء من "العقاب" أعلنت الصين إلغاء قمة الصين- الاتحاد الأوروبى، التى كان من المقرر عقدها فى "ليون" فى ديسمبر ٢٠٠٨، وعندما قام رئيس الوزراء الصينى "ون چياباو – Wen jiabao" بجولة زار فيها عدة دول أوروبية فى مطلع ٢٠٠٩، سعيا لموازنة العلاقات المتدهورة، لم يتضمن جدول زياراته فرنسا وكان ذلك متعمداً.

هكذا كانت قضيتا التجارة والتبت إضافة جديدة مؤثرة إلى جانب القضايا الأكبر التى ذكرناها سابقا. بدأت واضحة مرحلة "الزواج" فى العلاقات الصينية الأوروبية، ومن الأهمية بمكان أن نرى كيف سيتعامل الجانبان مع مشكلاتهما الجديدة.

• تشكيل مستقبل العلاقات الصينية الأوروبية :

بالنظر إلى المستقبل، ما المتغيرات المحتمل أن تشكل سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه الصين؟ بإمكاننا أن نحدد سبعة أشكال من المتغيرات:

المتغير الأول هو تأثير التجارة فى الاقتصادات وقوة العمل الأوروبية. مع عجز تجارى كبير للاتحاد الأوروبى مع الصين، ومعدلات بطالة مرتفعة فى كثير من الدول (وبخاصة فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا) وصناعات ضعيفة (وبخاصة فى دول البحر الأبيض)، ونقص نسبى فى التنافسية الاقتصادية فى الاثنتى عشر دولة الجدد فى الاتحاد، مع ذلك كله، أصبحت الاقتصادات الأوروبية تتحسس "العامل الصينى" وتشعر بأهميته. إلى الآن لم تلق قضية التجارة الاهتمام والدفع السياسى الذى تحظى به فى الولايات المتحدة، إلا أن أصوات القلق والحمائية يمكن أن تكون مسموعة فى القارة. هذه المخاوف الاقتصادية يمكن أن تتضاعف بسرعة وأن يكون لها نتائج سلبية – اقتصاديا وسياسيا.

المتغير الثانى هو درجة استجابة الصين للقضايا العديدة، المثيرة للقلق، التى جاءت فى رسالة ٢٠٠٦. ما أشارت إليه رسالة ٢٠٠٦ لم يكن مجرد مطالب وهى مطالب جادة قدمها الجانب الأوروبى باسم الشراكة، للدفع بالعلاقة الصينية – الأوروبية.

لا شك فى أن الصين، هى الأخرى، لها مطالب ترى أن الاتحاد ينبغى عليه أن يأخذها على محمل الجد، من بينها تحديدا، رفع الحظر على السلاح ومنحها وضع اقتصاد السوق.

المتغير الثالث خاص بالعلاقات بين الدول الأعضاء فى الاتحاد والمفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبى، وبين البرلمان الأوروبى والمفوضية/المجلس. قبل الإعلان عن رسالة ٢٠٠٦، كان من الواضح أن المجتمع المدنى ومجتمع الخبراء الصينى والمنظمات غير الحكومية فى عدد كبير من الدول الأعضاء فى الاتحاد، كانوا قلقين وغير راضين عن رؤية المفوضية الأوروبية الطموحة والمتفائلة للصين. كثيرون كانوا يتهمون المفوضية بالسذاجة. الأسلوب الذى تناولت به المفوضية (أو أساءت التناول) والمجلس قضية حظر السلاح، وهو ما أسفر عن فشل سياسى داخل أوروبا وعبر الأطلنطى، هذا الأسلوب لم يؤد إلا إلى تدعيم موقف منتقدى سياسة بروكسل تجاه الصين. هذه الانتقادات متواصلة منذ ذلك الحين، الأمر الذى يضيف إلى حالة التحرر من الوهم العامة فى أوروبا بخصوص الصين(١٥).

يبدو أن المفوضية الأوروبية كانت قد فكرت جديا فى حالة عدم الرضا العامة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ وتعهدت بإعادة النظر فى العلاقة مع الصين ومصالح أوروبا، وضمّنت ما توصلت إليه فى الرسالة الجديدة فى ٢٠٠٦. كان من المفترض أن يحسن ذلك موقف المفوضية والمجلس مع الدول الأعضاء، وكذلك مع الأصوات العالية فى البرلمان الأوروبى، وبذلك تكون "الرحلة المجانية" للصين فى أوروبا قد انتهت.

العامل الرابع الذى سيشكل سياسة أوروبا تجاه الصين سيكون مساحة ومجال الإصلاحات الداخلية هناك. الاتحاد استثمر بقوة، سياسيا واقتصاديا وماليا (وحتى بلاغيا) من أجل مساعدة الصين فى عدة مجالات إصلاحية، كان ذلك هو لب نهج الاتحاد فى تعامله مع الصين، وهو ما يجعله مختلفا عن الولايات المتحدة وغيرها من الدول فى هذا السياق. الاتحاد ينظر إلى الصين باعتبارها دولة نامية وأمة فى مرحلة انتقالية فى خضم إصلاحات متعددة تستهدف تسويق الدولة وعولمة المجتمع وتعددية السياسة. الأوروبيون يعتقدون أن لديهم الكثير الذى يمكن أن يتشاركوا فيه مع الصين فى كل هذه المجالات الإصلاحية، بحكم ما لديهم من تاريخ كدول رفاه، ثم التحول حديثا من أنظمة اشتراكية فى أوروبا الوسطى. هذا النهج يختلف تماما عن نهج الولايات المتحدة وموقفها إزاء "صعود الصين" – حيث الأمريكيون أكثر اهتماما بالتجليات الخارجية لذلك الصعود بينما الأوروبيون مهتمون بالظروف والأوضاع الداخلية هناك.

خامسا، تتوقع أوروبا الآن من الصين، المزيد من المشاركة فى الحكم الرشيد العالمى، كما كان واضحا فى رسالة ٢٠٠٦ . الاتحاد يرحب بمشاركة الصين مؤخرا فى عمليات حفظ السلام برعاية الأمم المتحدة، وفى إصلاح المنظمة الدولية، ومنع الانتشار، وحل الأزمة النووية مع كوريا الشمالية، وبالنشاط الدبلوماسى الجديد لـ "بيچين" بشكل عام. فى الوقت نفسه، يشعر الاتحاد بالقلق جراء دعم الصين للدول غير الديمقراطية و"دبلوماسيتها عديمة القيمة" وبرامج مساعداتها غير المشروطة لتلك الدول، وخاصة فى أفريقيا، ومع ميانمار (بورما). كما يراقب الاتحاد عن كثب سعى الصين المحموم فى أنحاء العالم للوصول إلى مصادر للطاقة والمواد الخام. ربما لا تكون

الصين قد أصبحت قوة كونية إلى الآن، إلا أن دورها كلاعب كونى يتعاظم باضطراد. والحال هكذا، تتطلع أوروبا (والدول الأخرى) إلى "بيجين" للمشاركة فى مواجهة التحديات القاسية المحدقة بالنظام العالمى.

المتغير السادس المؤثر فى السياسات الأوروبية تجاه الصين، هو "العامل الأمريكى" والدور الجديد الذى تلعبه العلاقة مع الصين عبر الأطلنطى. أحد الآثار الجانبية الإيجابية لسوء التفاهم الخاص بحظر السلاح، كان أن أصبحت حكومة الولايات المتحدة أكثر تقديرا للعلاقات الصينية الأوروبية، وتلازم ذلك مع حساسية وإدراك أكبر فى بروكسل وغيرها من العواصم الأوروبية للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين والتزامات الولايات المتحدة فى شرق آسيا. على هذا النحو، فإن "العامل الصينى" موجود الآن بشكل أكثر عمقا فى العلاقة بين ضفتى الأطلنطى. هناك الآن إجماع كبير واتفاق واسع بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة على عدد كبير من القضايا المتعلقة بالصين، ومن الواضح أن المشتركات بين ضفتى الأطلنطى بخصوص الصين ترجح الخلافات إلى حد بعيد.

فى النهاية، ربما تكون هناك قضايا غير متوقعة – مثل التبت – يمكن أن تستيقظ مرة أخرى لتعكر العلاقة، كما أن القلق الأوروبى بخصوص وضع حقوق الإنسان فى الصين سوف يتزايد بمرور الوقت. كذلك هناك عامل آخر وهو أن العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبى – على خلاف العلاقات بين الولايات المتحدة والصين – ليس لها أساس استراتيجى، أى أنه ليس هناك قضايا أمنية فى العلاقة، بما أن الاتحاد ليس لاعبا فى الأمن الآسيوى.

•تعلم العيش مع الصعاب:

تظل العلاقة الصينية الأوروبية و "الشراكة الاستراتيجية" مهمة فى الشئون الدولية، وهى بصورة عامة، علاقة إيجابية. إلا أنه برغم كل الإيجابيات، فإنه من الواضح كذلك أنها قد بدأت تودع مرحلة شهر العسل. من الواضح كذلك أن المناخ

الذى تغير – ليصبح أكثر اعتدالا – جاء بشكل رئيسى من ناحية الجانب الأوروبى؛ والحقيقة أننا عندما نستعرض التقدم السريع للعلاقات خلال العقد الممتد من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥، يتضح لنا أن الاتحاد الأوروبى كان هو القوة المحفزة فى مجمل العلاقة، وأنه هو الذى قام بدور الشغوف الذى "يطلب يد" الطرف الآخر. كانت بروكسل هى التى "تلاحق" بيچين، أكثر مما كان العكس، ولكن يبدو أن "الرغبة" – بالمثل– قد بدأت تفقد توهجها على نحو أسرع لدى الجانب الأوروبى.

فى تقدمهما معا على الطريق، سيكون عليهما خفض أفق توقعاتهما بدرجة ما، وتصفية خطابهما المعسول، وأن يتعلما العيش مع الصعاب والخلافات... أو تضييقها أو إدارتها، وأن يطورا الآليات والأساليب لبناء زواج مستدام على المدى الطويل.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

Godement, François, and John Fox. *A Power Audit of EU-China Relations*. London: European Council on Foreign Relations, 2009.

Shambaugh, David. *China and Europe, 1949–1995*. London: SOAS Contemporary China Institute, 1996.

Shambaugh, David, Eberhard Sandschneider, and Zhou Hong, eds. *China-Europe Relations: Perceptions, Policies, and Prospects*. London: Routledge, 2008.

الفصل السادس

أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط

قصة دوائر متحدة المركز

("ناتالى توتشى" و "بينيديتا ڤولتولينى")

Natalie tocci" and"

"Benedetta voltolini"

يبدو البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط مختلفين من جانبى الأطلنطى. هذه الأقاليم تمثل الجوار الجنوبى لأوروبا، وهى لا تختلف فى ذلك عن أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية بالنسبة للولايات المتحدة. القرب الجغرافى له تأثيره فى إدارة السياسات الأوروبية فى المنطقة على نحوين رئيسين؛ فهو - أولا - يؤدى إلى خلخلة الترابط الوثيق بين الأهداف المعيارية والاستراتيچية للاتحاد الأوروبى فى المنطقة. الخطاب الأوروبى يعتبر التشجيع على وجود بحر أبيض وشرق أوسط ينعمان بالسلام والرخاء والاستقرار، أمرا متمما وربما ضروريا لتحقيق الأهداف الاستراتيچية للاتحاد، التى تنطوى على السعى لتحقيق المصالح التجارية، وإدارة تدفقات الهجرة، ومقاومة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتأمين إمدادات الطاقة. القرب الجغرافى - ثانيا - يهيئ أدوات السياسة الخارجية المتاحة للاتحاد، وهو بطبيعته ليس دولة، ويجعلها متوائمة مع ما يبذله من جهد لوضع سياسة خارجية مع الجوار مغايرة لسياسته فى الاتساع؛ فى الوقت نفسه غالبا ما يقال إن اتساع الاتحاد شرقا، كان النجاح الرئيسى لسياسته الخارجية، حيث كان لقوة جذبه المغناطيسية تأثيرها فى تحول وانتقال الدول الشيوعية السابقة. بالرغم من ذلك، بقى الاتحاد أسيرا لخطابه الخاص،

يطبق نموذج الاتساع مع بعض الدول، بينما يبتكر فى كثير من الأحيان أشكالا "سهلة" من سياسة الانضمام، بتطبيق منهج الاتساع، دون أمل فى العضوية أو توقع الحصول عليها(١)؛ وتباعا فإن الكثير من أدوات سياسة الاتحاد مع الجوار، بما فى ذلك البحر الأبيض والشرق الأوسط، أصبحت تتميز بذلك المزج بين الدمج والسياسات الخارجية.

هكذا أثَّر القرب الجغرافى من الجزء الجنوبى من البحر الأبيض والشرق الأوسط فى أهداف سياسة الاتحاد وأدواته لذلك فى المنطقة، ما أدى إلى أن يصبح لتلك الأقاليم بنية هيكلية أشبه بالدوائر المتحدة المركز التى، ربما، لا تبدو ظاهرة أو يمكن إدراكها من الجانب الآخر من الأطلنطى.

هدف هذا الفصل من الكتاب هو فهم تشابكات الجزء الجنوبى من البحر الأبيض والشرق الأوسط كما يتناولها الاتحاد الأوروبى ويتعامل بشأنها، وذلك بالتركيز على ثلاث حالات فرعية: فى إطار الدائرة الأقرب للاتحاد، سنقوم بتحليل حالة تركيا باعتبارها دولة انضمام أو على الطريق لذلك، ثم ننتقل إلى الدائرة التالية، سنبحث حالة إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة الواقعتين خارج حسابات الاتساع، إلا أنهما تبقيان داخل إطار العلاقات التعاقدية مع الاتحاد مثل الشراكة الأورومتوسطية Euro -Mediterranean Partnership وسياسة الجوار الأوروبى European Neighbour— hood policy، وفى النهاية ننتقل إلى إيران والعراق فى الدائرة الأخيرة، باعتبارها دولا شرق أوسطية خارجة تماما من حسابات ومنطق التكامل أو الاندماج مع أوروبا. أما السؤال الذى نطرحه هنا فهو ما إذا كان بالإمكان ظهور صيغة تجمع بين تعريف الاتحاد لأقاليم البحر الأبيض والشرق الأوسط، وتوافق ذلك التعريف مع أهداف وأدوات سياساته الخاصة بها من ناحية، وتأثيره بالاضافة إلى تأثير الفاعلية الخارجية، وأولهم الولايات المتحدة، فيها من ناحية أخرى.

فى مدار سياسة الاتساع: تركيا

حتى الاتساع الذى حدث فى ٢٠٠٤، وبجانب دول البلقان الغربية الآن، تدور تركيا، مثل قبرص ومالطة فى هذا المدار. نقطة النهاية لعضوية تركيا فى الاتحاد،

بالرغم من الاتفاق عليها فى ١٩٩٩، تظل محل خلاف داخل عدد من العواصم الأوروبية، إذ بينما هناك دول أعضاء مثل فرنسا والنمسا وألمانيا تثمن غاليا العلاقة مع تركيا، فإنها تظل غير مقتنعة بأن تكون نقطة النهاية المرغوبة هى العضوية الكاملة(٢). الخط الرسمى الآن، المرتبط ببروكسل، وبالتالى فإن الإطار الرسمى لسياسة الاتحاد المطبقة مع تركيا منذ منحها حق الترشح فى ١٩٩٩ يظل مدار الاتساع، والمؤكد أن لذلك متضمناته بخصوص كل من أهداف سياسة الاتحاد نحوها وأدوات هذه السياسة، كما أن له متضمناته المهمة أيضا بالنسبة لتأثير الاتحاد على تركيا وعلى دور الولايات المتحدة فى العلاقات بينه وبين وتركيا(٣).

• تناول حالة تركيا من خلال عدسة الاتساع:

النظر إلى تركيا كدولة عضو محتملة أو متوقعة، يؤدى إلى تطابق بين المصالح الاستراتيجية للاتحاد وأهدافه المعيارية. كانت تركيا دائما صاحبة دور محورى بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الأوروبية، سواء أثناء سنوات الحرب الباردة، عندما وقفت كمتراس فى وجه نزعة التوسع السوفيتية، أو بعد ذلك، إذ يحتمل أن تكون منارة هادية أو دليلا إلى الديمقراطية على الطراز الغربى والسلام والاستقرار وسط خضم الاضطرابات فى الشرق الأوسط وأوراسيا. والأمر هكذا، فإن للأطراف الفاعلة فى الاتحاد الأوروبى مصالح دائمة فى ديمقراطية تركيا، وسجلها فى مجال حقوق الإنسان، واستقرارها الداخلى، وتوجهات سياستها الخارجية. إلا أن هناك ماهو أبعد من تلك الأهداف ذات الصلة بالعلاقات الخارجية والمصالح - التى يشترك فيها الآخرون على الضفة الأخرى من الأطلنطى - وهو أن التحول السياسى والاقتصادى المحدد لتركيا أصبح أمرا ملحا بالنسبة للاتحاد الأوروبى بالنظر إلى إدراجها ضمن عملية الانضمام فى ١٩٩٩. توقع العضوية، وبالتالى توقع دخولها مؤسسات وهياكل اتخاذ القرار فى الاتحاد زاد إلى حد كبير من أهمية تشجيع وتعزيز التحولات الداخلية فى تركيا. الاتحاد لا يتطلع إلى تركيا ديمقراطية ومستقرة ومتقدمة فحسب، الاتحاد لا يستطيع ان يقبل إلا بتركيا ديمقراطية ومستقرة ومتقدمة قلبا وقالبا، بسبب متضمنات ذلك وتأثيره على تماسكه الداخلى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

إدراج تركيا ضمن عملية الانضمام لا يعنى كذلك أنه مجرد اهتمام بتشجيع وتعزيز تحديثها وتحولها إلى الديمقراطية وغربنتها، ولكنه يعنى أيضا أن الاتحاد معنى، على وجه التحديد، بأن تضفى تركيا على نفسها طابع الاتحاد الأوروبى(٤). وهو المسعى الذى يستتبعه ثلاثة أهداف ينطوى كل منها على تفاصيل محددة هى :
أولا، امتثال تركيا للمعايير السياسية التى حددها وفصّلها المجلس الأوروبى فى كوبنهاجن فى ١٩٩٣، هذا الامتثال ضرورى لبدء مفاوضات الانضمام مع أية دولة تكون مرشحة لذلك. هذه المعايير تتضمن استقرار المؤسسات، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ومبادئ الديمقراطية وحكم القانون، ووجود اقتصاد سوق فاعل، والقدرة على مواجهة الضغوط التنافسية لقوى السوق داخل الاتحاد. عند تطبيق هذه المعايير على تركيا باعتبارها مرشحة لدخول الاتحاد، كانت تقارير المفوضية الأوروبية المتوالية ووثائق الشراكة الخاصة بالانضمام، تؤكد على نحو لا لبس فيه ضرورة ضمان عدم التمييز، وحرية الفكر والتعبير، والتجمع السلمى، والحرية الدينية؛ كما دعا الاتحاد الأوروبى إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وإيقاف عمليات التعذيب، واحترام الحقوق والقانون فى فترات المحاكمة والاعتقال؛ وزيادة عن حقوق الإنسان الفردية طالبت المفوضية بالحكم الرشيد، واحترام الحقوق الثقافية وحقوق الأقليات؛ كما طالبت تركيا بضمان حكم محلى فعال وشفاف وتشاركى، وأصرت على حق الأكراد فى استخدام لغتهم فى الإذاعة والتعليم، ودعت إلى إصلاح إدارى وقانونى، وإعادة التوازن فى العلاقة بين المدنيين والعسكريين، وتضييق الفوارق من خلال خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تؤدى إلى تحسن فى مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية ومرافق وخدمات المياه فى المناطق الكردية جنوب شرقى البلاد.

ثانيا: تستلزم عملية إضفاء طابع الاتحاد الأوروبى على تركيا التوافق والتناغم مع النظام القانونى للاتحاد، بمعنى تبنى وتطبيق مجموعة القوانين والقواعد والنظم التى تغطى كل مجالات سياسة التكامل الأوروبية. التوافق والتناغم مع مجموعة القوانين، بمثابة المرجعية الحاكمة لمفاوضات الانضمام، السياسة مشروحة فى خمسة وثلاثين "فصلا"، تفتحها و"تغلقها مؤقتا"، الدولة المرشحة، "تركيا"، بجانب المفوضية الأوروبية، لمراجعة تبنى وتنفيذ تركيا كل التفاصيل المتعلقة بالقوانين.

وهناك هدف ثالث للاتحاد بخصوص تركيا تمت صياغته فى إطار الانضمام، وهو ضمان أن تكون قدرة الاتحاد وطاقته على الدمج والتكامل تستطيع أن تتحمل دخول تركيا المرشحة لذلك. وبينما كانت مسألة قدرة الاتحاد على الدمج أو الاستيعاب جزءا من أسلوبه فى الاتساع منذ ١٩٩٣، فإنها أصبحت قضية تحظى باهتمام سياسى كبير فى إطار عملية انضمام تركيا، وذلك لأن تركيا تمثل مرشحا "مختلفا" نوعا ما، بالنسبة لمعظم صناع السياسة والمواطنين فى أوروبا. حجمها وموقعها وأهميتها السياسية تجعلها مختلفة أو حالة خاصة بين المرشحين السابقين، الجيد والسيئ منهم على السواء. من هنا فإن القضية التى تشغل عقول صنُّاع السياسة فى أوروبا، هى التأثير الذى يمكن أن يكون لعضوية تركيا فى الاتحاد على مؤسساته، وعلى سوق السلع والخدمات، وأسواق العمل، وعلى تصورات موازنته وسياسته الخاجية. وبينما الفوائد التى يمكن أن تتحقق من عضوية تركيا بالنسبة لبعض هذه القضايا واضحة بذاتها، يرى صناع السياسة الأوروبيون ضرورة تناول مجالات الاهتمام الأخرى من خلال الجهود التى يبذلها كلا الجانبين، تركيا والاتحاد الأوروبى(٥).

•تعزيز أهداف الاتحاد من خلال سياسة الانضمام:

تعود أول علاقة تعاقدية بين تركيا والمجموعةالاقتصادية، الأوروبية (EEC) -آنذاك- إلى عام ١٩٦٣ مع توقيع اتفاقية التزامل (Association Agreement)، تلك الاتفاقية التى وضعت تصورا لإنشاء اتحاد جمركى وفتحت الباب للدخول، عندها وبشرط أن يتم الوفاء بالمتطلبات السياسية والاقتصادية فى ١٩٨٧؛ وعلى إثر الاستقرار السياسى التدريجى وتحرير الاقتصاد التركى بعد الانقلاب العسكرى فى ١٩٨٠، تقدمت تركيا بطلب رسمى للحصول على العضوية الكاملة. وبسبب انشغال المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)بمهمة استكمال إنشاء السوق الموحدة من ناحية، والوضع المشكل للديمقراطية التركية وتصاعد موجات العنف جنوب شرقى البلاد من ناحية أخرى، تم رفض طلب أنقرة فى ١٩٨٩ ، وهكذا بقى مستقبل تركيا الأوروبى معلقا.

انتهاء الحرب الباردة جاء بتغيرات جذرية على البيئة التركية، حيث انتهى دورها كحارس غربي ضد نزعة التوسعية السوفيتية ليكون ذلك نذيرا بفترة جديدة من الاضطراب المتزايد فى الشرق الأوسط وأوراسيا[٦]. دخلت تركيا بالتالى مرحلة شديدة التوتر من البحث عن الذات وتقويم الخيارات الجيواستراتيجية البديلة مثل القيادة التركية أو الإقليمية فى الشرق الأوسط وأوراسيا؛ وفى آخر الأمر انتهى الجدال الداخلى إلى تأكيد مشروع الاتحاد الأوروبى مجددا، بحلول منتصف التسعينيات. تكثفت المساعى السياسية التركية ضاغطة فى اتجاه الانضمام إلى الاتحاد الجمركى، وواكب ذلك ضغط من واشنطن هى الأخرى على الدول الأعضاء وحثها على تعميق العلاقات مع تركيا. وافق الاتحاد الأوروبى، ودخلت اتفاقية الاتحاد الجمركى بينه وبين تركيا حيز التنفيذ فى ١٩٩٦ ، ليكون بداية جديدة لمستويات أعلى من التكامل الاقتصادى، وليكون فى نظر كل من أنقرة وواشنطن مقدمة وتمهيدا للعضوية الكاملة.

إلا أن المناخ الإيجابى الذى حققه توقيع الاتفاقية (اتفاقية الاتحاد الجمركى) سرعان ما تدهور فى ١٩٩٧؛ وبالرغم من الضغوط القوية من قبل كل من أنقره وواشنطن لتنمية وتعزيز العلاقات بين الاتحاد وتركيا فى إطار عملية الانضمام، جاء تأكيد المجلس الأوروبى فى لوكسمبورج أن تركيا لم تف بمعايير الترشح للعضوية، وقدم بديلا عن ذلك "استراتيجية أوروبية"، تقوم على استغلال احتمالات وآفاق التكامل المتوقعة فى ظل العلاقات التعاقدية القائمة – أى اتفاقية المزاملة (الموقعة عام ١٩٦٣)؛ وعلى خلاف ما حدث فى ١٩٨٩، كانوا فى تركيا يعتبرون هذا الرفض للمرة الثانية، بالإضافة إلى اتهامهم بعدم الوفاء بالمعايير، حالة تمييز واضحة ضدهم؛ وردا على ذلك قامت تركيا بتجميد حوارها السياسى مع الاتحاد وهددت بسحب طلب العضوية والتكامل مع جمهورية قبرص الشمالية التركية غير المعترف بها دوليا.. بالرغم من ذلك، لم يتم التخلى عن هدف العضوية الكاملة، وبدأت المؤسسة التركية نهجا ثنائيا فى التعامل مع الاتحاد الأوروبى سوف تعززه على مدى السنوات التالية. الحكومة تُصَعِّد حملتها للحصول على حق الترشح، وساحة الحوار السياسى الداخلي تموج بالانتقادات للاتحاد الأوروبى.

تغيير الموقف مع المجلس الأوروبى فى هلسنكى فى ١٩٩٩، عندما تم الاعتراف بترشح تركيا للعضوية، وهو ما كانت تسعى إليه منذ مدة طويلة. مع التسليم بضعف العلاقات بين الاتحاد وتركيا فى الفترة ما بين ١٩٩٧ - ١٩٩٩، كانت الدول الأعضاء تشعر بشدة بضرورة المضى قدما على هذا الطريق، كما كان الشعور يتنامى داخل الاتحاد بأهمية "عدم فقدان تركيا". إلى جانب ذلك، كانت "إدارة كلينتون" فى الولايات المتحدة تمارس ضغطا شديدا لمنح تركيا حق الترشح، وبالرغم من اعتراف الاتحاد بها كدولة مرشحة فإنه، لم يتحرك نحو مفاوضات قبولها، مجادلا بأنه كان عليها أن تفى أولا بمعايير كوبنهاجن السياسية. تبع ذلك أن كلفت المفوضية الأوروبية بمراقبة التقدم فى هذا الإطار وأن تضع مسودة شراكة انضمام (Accession Partnership) أولى لتركيا، موصية بالمجالات التى ينبغى أن يتم فيها الإصلاح. قام الاتحاد كذلك بتعديل مساعدته المالية لتركيا مع إعادة توجيه المعونة بما يكفل دعم الإصلاحات.

تسارع زخم الإصلاحات، وخاصة منذ أواخر ٢٠٠١، كان له تأثيره الإيجابى فى العلاقات بين الطرفين، إذ انتهى المجلس الأوروبى فى كوبنهاجن فى ديسمبر ٢٠٠٢، إلى أنه ربما يقرر فتح باب التفاوض مع تركيا على انضمامها، واحتمال أن يكون ذلك فى ديسمبر ٢٠٠٤. هذا الضوء الأخضر الذى لاح مقتربا، حدد الهدف والجدول الزمنى لبرنامج الإصلاح أمام الحكومة الجديدة لحزب العدالة والتنمية (AKP)، الذى فاز فى الانتخابات فى نوفمبر ٢٠٠٢. تقدم تركيا على طريق الإصلاح تحت الحكومة الأولى لحزب العدالة والتنمية كان يعنى أن الحكم النهائى للمجلس الأوروبى فى ديسمبر ٢٠٠٤ هو أن تركيا قد أوفت بالمعايير السياسية، وأن محادثات الانضمام يمكن أن تبدأ فى أكتوبر ٢٠٠٥. كانت الأطراف الفاعلة فى الاتحاد الأوروبى، على أية حال تقدر ضرورة دعم عملية الإصلاح فى تركيا أثناء سير المفاوضات، وعليه فقد كان المجلس الأوروبى يتوقع دورا مستمرا للاتحاد فى تحديد أولويات الإصلاح من خلال تحديث شراكات الانضمام ومراقبة - الوفاء بالمعايير عن طريق تقارير المفوضية، مهددا فى الوقت نفسه بتعليق المفاوضات فى حال توقف عملية الإصلاح أو النكوص عنها. يضاف إلى ذلك أن الفصل الخاص بالحقوق "القضائية والأساسية" فى المفاوضات، كان له تأثيره المباشر على الإصلاحات السياسية. كان كل شىء يبدو فى مكانه الصحيح من أجل عملية نشطة وفعالة.

ولكن يبدو أن السنوات الذهبية (١٩٩٩ - ٢٠٠٥) فى العلاقات بين الاتحاد الأوروبى وتركيا كانت قد وصلت إلى نقطة توقف (مؤقت)، منذ بدء مفاوضات الانضمام فى ٢٠٠٥، عندما دخلت العلاقة دائرة مفرغة أشبه بما كانت عليه فى الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩. كانت مفاوضات الانضمام تمضى بمعدل شديد البطء، إذ لم يتم تناول سوى ١٢ فصلا من إجمالى ٣٥ فصلا على مدى خمس سنوات ولم يتم الانتهاء إلا من فصل واحد وهو الخاص بـ "العلم والبحث"؛ يضاف إلى ذلك أن فرنسا استخدمت حق النقض (Veto)، وإن كان بشكل غير رسمى، ضد فتح فصول أخرى للتفاوض بذريعة أنها كانت تتعلق باحتمالات العضوية الكاملة، التى كان لها موقف سلبى منها؛ كما أن محادثات الانضمام كانت تتشابك على نحو متزايد مع تطورات الصراع القبرصى. وعلى أساس أن تركيا لم تطبق پروتوكول الجمارك المعدل ليشمل جمهورية قبرص ضمن الاتحاد الجمركى بينها وبين الاتحاد، قام الاتحاد بالفعل بتعليق المفاوضات فيما يخص ثمانية فصول من النظام القانونى، فى ديسمبر ٢٠٠٦.

كان من المخطط أن يقوم المجلس الأوروبى بمراجعة عملية انضمام تركيا على ضوء تطبيقها (أو عدم تطبيقها) البروتوكول الإضافى الخاص بضم قبرص إلى الاتحاد الجمركى؛ وبينما تفادى المجلس انهيار عملية التفاوض فى ديسمبر ٢٠٠٩، كان سيف داموكليس - Damocles (التصديق على البروتوكول الإضافى) مازال معلقا على رأس أنقرة. وبقدر ما تربط تركيا مد الاتحاد الجمركى ليشمل الجزء الجنوبى من قبرص لإحراز تقدم فى عملية السلام على الجزيرة، أو على الأقل لرفع العزل الذى يفرضه الاتحاد عن هذا الجزء (وهو الوعد الذى لم يف به الاتحاد منذ ٢٠٠٤)، فإن الورطة القبرصية تصبح أكثر تشابكا مع العلاقات بين الاتحاد الأوروبى وتركيا.

• فهم تأثير الاتحاد الأوروبى على تركيا:

يمكن فهم تأثير الاتحاد الأوروبى فى تركيا وإسباغ صفاته عليها من خلال تحليل ثلاثة عوامل. أولا، وقبل كل شىء، قدرته أو على نحو أكثر تحديدا، مدى صلة إطار الانضمام بكل ما ينطوى عليه من آليات ودوافع؛ وهنا نلاحظ أن تركيا عندما انتقلت

من إطار المزاملة (association) والاتفاقية الجمركية، إلى إطار عملية الانضمام (accession)، كان تأثير الاتحاد فى تحولها الداخلى يتعاظم. فى التسعينيات، كانت الأطراف الفاعلة فى الاتحاد قد أصبحت أكثر حساسية إزاء أوجه القصور التركية، والحقيقة أنهم حاولوا ممارسة ضغوط عليها بخصوص الأوضاع السياسية الداخلية لديها، أثناء مفاوضات الاتفاقية الجمركية. أحد الأمثلة الدالة فى هذا السياق، ماحدث فى عام ١٩٩٥ عندما أرجأ البرلمان الأوروبى التصديق على اتفاقية الاتحاد الجمركى بعد القبض على عدد من النواب الأكراد، إلا أن تركيا بشكل عام، معتمدة على إطار الاتحاد الجمركى فى تلك السنوات، لم تكترث للضغوط واكتفت بإجراء تعديل طفيف على مادة خلافية من قانونها الخاص بمكافحة الإرهاب، وفوتت الفرصة بذلك على تصديق البرلمان لأوروبى(٧). وبالمثل، فى الفترة ما بين ١٩٩٧ - ١٩٩٩ عندما تم إبعاد تركيا عن عملية الاتساع (Enlargement Process) لم يكن هناك سوى القليل من التقدم والحوافز لمتابعة عملية الإصلاح السياسى الداخلى فى تركيا. لم تكن الخطوات الأولى التى اتخذت على هذا الطريق سوى التعديلات الثانوية فى قانون العقوبات، وتقليل فترة الحجز القضائى، وإزاحة القضاة العسكريين عن محاكم أمن الدولة. فى تناقض حاد مع ذلك، عندما انتقلت تركيا إلى إطار الانضمام تكون قد منحت الاتحاد نفوذا أكبر على تحولها الداخلى، بموجب ما يتضمنه هذا الإطار من آليات وحوافز(٨). لم تكن "الجزرة" مجرد حوافز متعلقة بالتجارة، بل كان يستتبعها دخول الاتحاد بكل أبعاد سياساته ومؤسساته. وهكذا، بعد البداية البطيئة فى العامين ٢٠٠٠، ٢٠٠١، تسارع زخم الإصلاح فى تركيا فى الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٥, جاء أول تقدم كبير فى أكتوبر ٢٠٠١ عندما تم تعديل ٣٤ مادة دستورية، ثم كانت نقطة تحول أكثر أهمية فى أغسطس ٢٠٠٢ عندما وافق البرلمان الأوروبى على حزمة من التوفيقات القانونية الواسعة، كانت تتضمن إلغاء عقوبة الإعدام، وحق البث والتعليم بلغات غير التركية، وإطلاق حريات التعبير والاجتماع، والاعتراف بحقوق الأقليات الدينية فى التملك. وبينما كانت تركيا تكافح لكسب "موعد" لبدء المفاوضات، كانت حوافز الإصلاح ترتفع ليكون العامان ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ هما سنوات الذروة فى هذه العملية. فى هذين العامين

كان هناك إصلاح رئيسى آخر، خمس حزم تشريعية إضافية، قانون عقوبات جديد، كما صدرت عدة قوانين وتشريعات تعدل الكثير من الملامح المقيدة فى النظامين القانونى والسياسى فى تركيا.

العامل المحدد الثانى فى تأثير الاتحاد على تركيا وإسباغ طابعه عليها مكون من مصالح الدول الأعضاء والأسلوب الذى تعرض به الحافز الذى تنطوى عليه عملية الانضمام للخطر من الناحية الفنية والموضوعية. تشكك تركيا فى تردد الاتحاد فى ضمها إلى ناديه يشوش تأثيره عليها ويفسده. حتى ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣، نادرا ما كان يتم التعبير عن تشكك الاتحاد الأوروبى علنا.

كانت التصريحات الأوروبية، مع استثناءات قليلة، تركز عادة على نقائص فى مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ إلا أنه عندما أصبحت أفق واحتمالات العضوية أكثر واقعية وقربا، مع اقتراب بدء مفاوضات الانضمام فى ٢٠٠٥، تصدرت المواقف والمصالح الأساسية للدول الأعضاء المشهد. بدأت.شخصيات مهمة فى فرنسا تعبر عن مخاوفها من أن يؤدى دخول تركيا إلى إضعاف الروح المجتمعية "esprit communau-taire" للاتحاد – ذلك التعبير الفضفاض – والدفع بحدوده إلى الشرق الأوسط وأوراسيا وهى مناطق غير مستقرة؛ وراحت الأطراف الفاعلة فى ألمانيا وفرنسا وهولندة والنمسا تجادل بأن النمو الاقتصادى لتركيا يمكن أن يستتبعه مستويات أعلى من إعادة توزيع دعم الاتحاد للأناضول، وأن يؤدى إلى إفقار السياسة الزراعية المشتركة وغزو العمال الأتراك لدول الاتحاد. ثم كان أن عبأت اليونان، ومؤخرا قبرص، مشروطية الاتحاد لكسب نقاط مساومة فى نزاعهما الثنائى مع تركيا، أما الأسوأ من ذلك كلة فكان تردد سياسيين وأحزاب سياسية وصحفيين فى دول الاتحاد إزاء قبول دولة بزعم أنها ذات ثقافة وعقيدة "مختلفة". زيادة على تشكك الدول الأعضاء فى الاتحاد، كانت هناك مشكلات داخل الاتحاد نفسه، مثل أزمته الدستورية وما يسمي بـ "إجهاد التوسع" الذى كان يلقى بظلاله الكئيبة على مسقبل تركيا مع الاتحاد. لا يعنى ذلك أن الاتحاد كان قد اتخذ قرارات سرية ضد عضوية تركيا، إلا أن غياب أى التزام أوروبى قوى بهذه العضوية كان يغذى عدم شعورها بالأمان، ويقوى الأفكار القومية

والمحافظة، التى ترى أن تركيا ينبغى أن تكون شديدة الحذر فى القيام بالإصلاحات على افتراض أن أوروبا لن تقبلها عضوا فى ناديها. كلما كانت مخاوف الدول الأعضاء السياسية "تلوث" عملية الانضمام، كان يقل تأثير الاتحاد على التحول الداخلى فى تركيا و "أوربتها".

العامل المحدد الثالث فى تأثير الاتحاد الأوروبى هو تطور تركيا نفسها. فى فترة ما بعد ٢٠٠٥ تباطأ زخم عملية الإصلاح، وكان ذلك – جزئيا– استجابة لتذبذب الالتزام الأوروبى بعضويتها و – إلى حد كبير – نتيجة تطورات داخلية، فمنذ عام ٢٠٠٥، ونحن نشهد موجة مقلقة من التشريعات التى تحد من حرية التعبير فى أوساط المثقفين والنشطاء، وزيادة فى وتيرة العنف جنوب شرقى البلاد. ومنذ ٢٠٠٧ على نحو خاص، برز إلى الواجهة صراع قوى حاد بين اتجاهات مختلفة، جسدته أزمة انتخاب الرئيس "عبد الله جول" فى ٢٠٠٧ ، والقضية ضد حزب "العدالة والتنمية" فى ٢٠٠٨ ، وقضية إرجينيكون – Ergenekon فى ٢٠٠٩(٩).

بالنظر من زاوية أخرى، نجد أن تركيا، بعد أن تعهدت بإصلاحات أساسية على الورق فى ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥، ماضية منذ ذلك الحين على طريق التحول الداخلى "الحقيقى بالنسبة لهياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأنظمتها المعتقدية، وهذا – مثل أى تحول – يستتبعه صراع قوى معقد ومتعدد الأوجه بين قطاعات مجتمعية مختلفة وبداخل كل منها صراع لا يمكن التكهن بنتائجه.

إلا أن ما يمكن تأكيده، هو أن الاتحاد فى إطار سياسته للضم، وهو يعمل كمفجر ضرورى لعملية التحول الداخلى تلك. منذ ٢٠٠٥ فقد الاتحاد رافعته أو قوته الفاعلة، بسبب تذبذب التزامه بانضمام تركيا فى المقام الأول، وجزئيا لأن تركيا غارقة فى خضم معاركها الداخلية. إلا أنه مادامت تركيا باقية ضمن عملية الانضمام، من المرجح أن يظل الاتحاد مصدر التأثير الخارجى الرئيسى فى تحول الدولة الداخلى؛ وفى هذا السياق فإن تأثير عوامل أخرى، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، يبقى محدودا. وبينما كانت الولايات المتحدة فى عهد إدارة كل من "كلينتون" و "بوش" كثيرا ما تعبر عن

التزامها القوى بأن ترى تركيا عضوا فى الاتحاد الأوروبى، إلا أن النفوذ الذى تمارسه على العلاقة بين الاتحاد وتركيا محدود كذلك منذ ١٩٩٩, كان دور إدارة "كلينتون" محوريا لتأمين دخول تركيا اتفاقية الاتحاد الجمركى ومنحها وضع الدولة المرشحة، إلا أنه منذ دخولها عملية الانضمام، أصبحت العلاقة بينها وبين الاتحاد شأنا داخليا بالنسبة لكليهما، ليس للأطراف الفاعلة الخارجية ولا للولايات المتحدة تأثير كبير عليه. يصدق ذلك بالنسبة لكل من إدارة "بوش" التى لم تحظ إلا بقدر قليل من التعاطف فى الاتحاد وتركيا، وبالنسبة لإدارة "أوباما" التى تحظى بتقدير كبير فى كل أوروبا.

بين التكامل والسياسة الخارجية:
إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة.

بالتحرك نحو دائرة أبعد من الدوائر المحيطة بالاتحاد الأوروبى، سنجد دول جنوب المتوسط التى تقع خارج نطاقه وخارج نطاق عملية الانضمام، وهى الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية Euro-Mediterranean Pantenrsip (EMP)، وهى إطار عمل لسياسة متعددة الجوانب، عقدت فى ١٩٩٥ بهدف دعم وتفعيل التعاون فى المنطقة. فى يوليو ٢٠٠٨ تم دمج هذه الشراكة الأورو-متوسطية فى الاتحاد من أجل المتوسط Union for the Mediterranean، الذى حفز عليه الفرنسيون، وكان، مثلها، يستهدف التعاون لتنمية المصالح المتبادلة بين ضفتى المتوسط فى مجالات محددة فى إطار سياسة ناعمة. فى هذه الدائرة الجغرافية، سنجد كذلك البعد الجنوبى لسياسة الجوار الأوروبى European Neighborhood Policy (ENP) المعنية بتعميق العلاقات الثنائية بين الاتحاد وجيرانه. جغرافيا، تضم هذه الدائرة دول الغرب الكبير (المملكة المغربية - الجزائر - تونس - ليبيا) ودول البحر الأبيض الواقعة فى ذلك الجزء من الشرق الأوسط (مصر وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان والأراضى الفلسطينية المحتلة)[١٠]. فى هذا الفصل من الكتاب، سوف نركز على قضية علاقات الاتحاد الأوروبى بكل من إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة، بهدف إلقاء الضوء على أهدافه وأدواته فى ذلك، وتأثيره على هذه المنطقة.

• الأهداف المعيارية للاتحاد المتجاوزة لإطار الاتساع:

تعتمد أهداف الاتحاد الأوروبى المعلنة بالنسبة لكل من إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة على أساسين معياريين، قويا وترسخا على مدى عقود، فى رؤية واضحة للصراع وأسلوب حله. الأساس الأول هو ضمان حق تقرير المصير لكل من الإسرائيليين والفلسطينين. تاريخيا، الاتحاد يعترف بحق إسرائيل فى دولة، وأن تعيش فى سلام مع جيرانها داخل حدود آمنه معترف بها دوليا. الموقف الأوروبى تجاه الفلسطينين كان يتشكل تدريجيا على مدى عقود، ابتداء من التأييد الكامل لحق تقرير المصير الفلسطينى فى إعلان ڤينيسيا- ١٩٨٠؛ صعد المجلس الأوروبى دعمه لقيام دولة فلسطينية فى ١٩٩٠ مع انتهاء عملية أوسلو فى مؤتمره فى برلين، مع اندلاع الانتفاضة الثانية فى ٢٠٠٢، كان الاتحاد يشعر بأنه قد بات قادرا على صياغة رؤية للسلام أكثر تحديدا: دولتان تعيشان فى سلام داخل حدود معترف بها دوليا. تقوم الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة على امتداد حدود ١٩٦٧ (مع تعديلات طفيفة متبادلة، إذا لزم الأمر، يتم الاتفاق عليها)، وتكون دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة؛ وبالرغم من الآمال التى كانت تتضاءل باستمرار بالنسبة لمثل هذه الدولة، ظل الاتحاد الأوروبى ثابتا على موقفه مخلصا لهذا الالتزام.

الحزمة الثانية من أهداف الاتحاد تتعلق بأهمية احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والقانون الدولى. منذ السبعينيات، كانت معظم البيانات الخاصة بالصراع، الصادرة عن الاتحاد، تدين أعمال "الإرهاب" الفلسطينية وانتهاك القوانين الدولية من جهة، وتدين من جهة أخرى بناء المستوطنات الإسرائيلية بما يخالف اتفاقية چنيف الرابعة. أثناء سنوات أوسلو، كان الاتحاد صامتا نسبيا، وبخاصة إزاء المعدل المتسارع فى بناء المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة خشية "عرقلة عملية السلام"، إلا أنه مع اشتعال الانتفاضة الثانية صَعَّد من دعوته لوقف النشاط الاستيطانى، كما استنكر الانتهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان وللقوانين الدولية والإنسانية، من العمليات الانتحارية الفلسطينية إلى الغارات الإسرائيلية، وأشكال العقاب الجماعى، وبناء الجدار العازل فى الضفة الغربية. ومؤخراً، منذ انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة فى ٢٠٠٥ والفصل السياسي بين القطاع الذى تسيطر عليه حماس والضفة الغربية التى تسيطر عليها "السلطة الفلسطينية" (فتح)

فى ٢٠٠٧، منذ ذلك الحين، تكررت إدانات الإتحاد - فى بياناته- للغارات الإسرائيلية وإغلاق غزة، ولقيام "حماس" بإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية المتاخمة.

هكذا، مع بداية القرن الجديد كانت إعلانات الاتحاد وتصريحاته ترسم بوضوح كلا من رؤيته للشرق الأوسط وللوسائل الضرورية لتحقيقها. الهدف هو: دولتان على أساس حدود ١٩٦٧، والآليات هي المفاوضات واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الدولى؛ وأكثر من كونها رؤية، كان اعتبار تحقيق هذه الأهداف جزءا لا يتجزأ من مصالح الاتحاد الأوروبى الأمنية ومن استراتيجيته، كما تعبر عنه بوضوح لا لبس فيه، وثيقته الخاصة باستراتيجية الأمن الأوروبى- EU's European Security Strategy.[11]

*سياسات الاتحاد الأوروبى فى إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة: الدبلوماسية - بناء القدرة - العلاقات التعاقدية.

لكى يسهم فى تحقيق هذه الأهداف المعيارية والاستراتيجية، استخدم الاتحاد الأوروبى أدوات سياسته فى إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة تحت ثلاثة عناوين رئيسية، هى الدبلوماسية، وبناء القدرة، والعلاقات التعاقدية؛ وبينما العنوانان الأولان أكثر قربا بطبيعتهما فى سياسته الخارجية، فإن العلاقات التعاقدية هى الأكثر ارتباطا بعناصر قوية من سياسته للاستيعاب، كما أنها تمثل صيغة "خفيفة نسبيا" من الانضمام.

العنوان الأول هو الدبلوماسية التى يديرها فى إطار سياسته الخارجية والأمنية المشتركة : Common Foreign and Security Policy (CFSP). يشتمل الدور الدبلوماسى للاتحاد فى الشرق الأوسط على مبادرات بعضها متعدد الأوجه وبعضها الآخر أحادى. بعد مؤتمر مدريد فى ١٩٩١، اتخذ انخراط الاتحاد فى العمل الدبلوماسى متعدد الجوانب شكل ترأس مجموعة العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية الإقليمية- Regional Economic Development Working Group ورئاسة مجموعات عمل أخرى بالإنابة. فى ١٩٩٥، وفى إطار عملية أوسلو للسلام، أطلق الاتحاد الشراكة الأورو-متوسطية (EMP) التى كانت تضم مع آخرين، كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ وبعد انتهاء

عملية أوسلو كان للاتحاد دور أكثر فعالية، دور متعدد الأوجه فى عملية التوسط، وخاصة من خلال مشاركته فى "اللجنة الرباعية" المكونة من الاتحاد والولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة التى كانت مكلفة بتعهد عملية السلام فى الشرق الأوسط. وإذا انتقلنا إلى أطر العمل الأحادية، سنجد دبلوماسية الاتحاد التى تعبر عنها بياناته والمساعى التى يقوم بها سواء أثناء اجتماعات مجلس الوزراء والمجلس الأوروبى، أو استجابة لأحداث وحقائق بعينها؛ كما نجد أدوارا للممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)" خافيير سولانا- Javier Solana" والممثل الخاص لعملية السلام فى الشرق الأوسط. الدور الدبلوماسى للاتحاد فى الصراع كان ثانويا ولم يكن له تأثير كبير، إلا أن التزامه الثابت منذ الثمانينيات بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم، ساعد كثيرا فى وضع هدف قيام دولة فلسطينية على الأجندة الدولية.[١٢] لم تمسك دبلوماسية الاتحاد العملياتية بزمام القيادة فى الصراع إلا من خلال بعض المبادرات لإدارة أزمات محددة، أما التوسط الشامل بهدف التوصل إلى تسوية فقد ظل فى يد الولايات المتحدة.

العنوان الرئيسى الثانى فى سياسة الاتحاد هو مساندة الفلسطينيين، وتندرج تحته المعونات المالية التى قدمتها، بشكل رئيسى، المفوضية الأوروبية إلى جانب بعثات المهام الخاصة بسياسة الأمن والدفاع الأوروبية- European Security and Defence Policy (ESDP) فى إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP). معونات الاتحاد المالية للفلسطينيين مخصصة لدعم بناء "الدولة" (أو بقاء "الدولة") وللتنمية الاقتصادية (أو الإعالة الاقتصادية)[١٣] منذ ١٩٧١، تصل مساعدات الاتحاد للاجئين الفلسطينيين عن طريق "الأونروا- UNRWA (وكالة الإغاثة والتشغيل التابعة للأمم المتحدة-United Nations Relief and Works Agency)، وفى سنة ١٩٨٧ أضيف إلى ذلك مساعدات المجتمع المدنى الفلسطينى؛ وفى إطار عملية أوسلو زادت مساعدات الدولة الأعضاء، وكانت هذه المرة موجهة للسلطة الفلسطينية. فى الفترة من ١٩٩٤: ١٩٩٨ قدم الاتحاد ٤٠٠ مليون يورو فى هيئة منح، ثم ٦٠٠ مليون أخرى فى الفترة من ١٩٩٨- ٢٠٠٢، وبواسطة هذه الأموال كان يقوم بتمويل إنشاء مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية إلى جانب

مشروعات بنية أساسية مثل مطار غزة والميناء البحرى. على أنه منذ منتصف التسعينيات أصبحت مساعدات الاتحاد تأخذ الطابع الإنسانى، وتتجه لتغطية الإنفاق الجارى للسلطة على ضوء التطور والنمو المتسارع فى الأراضى المحتلة، كما زاد متوسط تحويلات الاتحاد للفلسطينيين إلى حد كبير منذ عام ٢٠٠٠، ليصل إلى بليون دولار تقريبا فى ٢٠٠٩، إذا أضفنا إليها إسهامات الدول الأعضاء.

جنبا إلى جنب هذه المساعدات الضرورية للإبقاء على سلطة فلسطينية يتزايد عجزها على نحو مضطرد، ولتفادى وقوع كارثة إنسانية محدقة فى الأراضى المحتلة، أصبحت المساعدات مسيَّسة على نحو متزايد منذ ٢٠٠٦, نتيجة لفوز "حماس" فى انتخابات المجلس التشريعي فى ٢٠٠٦ ودخولها بالتالى فى السلطة الفلسطينية، فرض الاتحاد وشركاؤه فى "الرباعية" مشروطية على الحكومة الجديدة، وكان ذلك أمراً حتميا، إذ إنها كانت مدرجة على قائمته للمنظمات الإرهابية منذ ٢٠٠٣, إلا أن "الرباعية" ذهبت إلى ماهو أبعد من الطلب من الحكومة الجديدة نبذ الإرهاب وأصرت على ثلاثة مبادئ هي "التوقف عن أعمال العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول كل الاتفاقيات السابقة". فشلت دبلوماسية الاتحاد، فى إطار الرباعية، فى أن تقنع حماس بالاستجابة لذلك، فما كان إلا أن أخذ زمام القيادة من الولايات المتحدة، وقاطع حكومة السلطة الفلسطينية وأوقف مساعداته لها. وضعت سياسات المقاطعة والعقوبات والإغلاق الأراضى الفلسطينية المحتلة على حافة هاوية إنسانية واقتصادية؛ ونتيجة لإصرار الاتحاد وافقت "الرباعية" على آلية دولية مؤقتة Temporary International– Mechanism (TIM)، يمكن توجيه المعونات إلى الأراضى المحتلة عن طريقها متخطية حكومة السلطة التى تقودها "حماس"، وبينما كانت المقاطعة قد أصابت السلطة بالشلل الذى أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية فى الأراضى المحتلة، فإن الآلية المؤقتة (TIM) وزيادة المساعدات التى جاءت بها، أوقفت تقدم الفلسطينيين نحو كارثة إنسانية، بل لعلها جذبتهم خطوة إلى الخلف. معدلات المساعدات المرتفعة من خلال الآلية استتبعها كذلك تطوير فى هياكل الحكم والإدارة لما سيكون دولة فلسطينية، وخاصة مع إعادة تمركز السلطة فى يد الرئاسة وقوات الأمن الموالية لها، قبل كل شىء، فإن إيقاف الدعم عن حكومة "حماس" وتوجيهه للهياكل التى تسيطر عليها الرئاسة،

أدى إلى استقطاب متزايد بين "فتح" و"حماس"، بلغ ذروته بانتصار "حماس" فى غزة وسيطرة "عباس" على الضفة الغربية.

دور الاتحاد الأوروبى فى إصلاح قطاع الأمن الفلسطينى، جانب آخر من جوانب عملية بناء القدرة، وفى هذا السياق تبرز مهمتان قام بهما فى إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP). منذ ٢٠٠٥ (وعمليا منذ ٢٠٠٧ بوجه خاص) يقوم EUPOL-COPPS.(*) بتدريب الشرطة المدنية الفلسطينية وتزويدها بالمعدات، ويشارك فى بناء المرافق الأمنية والقضائية. (مثل السجون والمحاكم وأقسام الشرطة)، وبالرغم من الإسهام بقسط وافر فى تحسين تطبيق القانون وفرض النظام فى الضفة الغربية، نجد أنها فشلت، أو بالأحرى لم تنجح، فى أن تكون مؤثرة فى القيام بإصلاحات شاملة فى قطاع الأمن، الذى ظل منهارا نتيجة الشقاق الحاد بين "فتح" و "حماس"؛ وبالتالى ظلت قوات الأمن فى الضفة الغربية مسيسة، غير خاضعة للمساءلة الديمقراطية، كما شاركت فى انتهاك حقوق الإنسان وعمليات القبض على المواطنين والاعتقالات العشوائية وبخاصة ضد المئات من أعضاء "حركة حماس" ومؤيديها فى الضفة الغربية (مثلما كانت تفعل "حماس" مع خصومها من فتح فى قطاع غزة). يضاف إلى ذلك أن غارات القوات الإسرائيلية على المدن المنتشرة فيها الشرطة الفلسطينية، كانت سببا آخر لإضعافها. حاول الاتحاد علاج هذا الوضع برعاية برامج تدريبية للشرطة فى مجال حقوق الإنسان، إلا أن تلك المحاولات لم تكن أكثر من نقطة ماء فى محيط كبير. بالإضافة إلى جهود مكتب EUCOPPS وفى إطار اتفاق "الحركة والوصول – Agreement on Movement and Access، برعاية الولايات المتحدة، فى مارس ٢٠٠٥، شارك الاتحاد كذلك فى عمليات مراقبة أوسع للحدود عند معبر رفح (نقطة التنقل بين مصر وقطاع غزة) وذلك من خلال EUBAM (**) وبالرغم من أنه لم يكن لـ EUBAM سلطة تنفيذية على العابرين، كان المنوط به المراقبة والتحقق وتقييم أداء السلطة

(*) مكتب تابع للاتحاد الأوروبى لتنسيق دعم منظمة الشرطة الأوروبية للشرطة الفلسطينية.

(**) مكتب تابع للاتحاد الأوروبى لتنسيق حركة الانتقال عبر الحدود الإسرائيلية الفلسطينية.

الفلسطينية فى إدارة الحدود، إلى جانب بناء قدرة حدودية وجمركية من خلال التدريب والتجهيز وتقديم المساعدة الفنية. توقف عمل الـ "EUBAM" من الناحية العملية منذ يونيو ٢٠٠٦ بسبب عدم انصياع إسرائيل لشروط "اتفاق الحركة والوصول" الموقع فى ٢٠٠٥ وبسبب عجز مراقبى الاتحاد أنفسهم عن الوصول إلى رفح، كان المعبر مغلقا معظم الوقت فى الفترة ما بين يونيو ٢٠٠٦ ويونيو ٢٠٠٧، باستثناء مرات قليلة عندما كانت إسرائيل توافق على فتحه نتيجة مناشدات من قبل الاتحاد، وفى يونيو ٢٠٠٧ أغلق بشكل دائم بعد تولى "حماس" السلطة.

العنوان الأخير الذى تعمل تحته سياسة الاتحاد، والأقرب إلى منطق وأسلوب نهج الانضمام، هو العلاقات التعاقدية الثنائية مع كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.(١٤) منذ الستينيات، كانت ارتباطات الاتحاد التعاقدية مع إسرائيل تتنامى بشكل مضطرد. أول اتفاقية تجارية بين المجموعة الأوربية (EC) وإسرائيل تعود إلى عام ١٩٦٤، وفى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ تم توقيع المزيد من الاتفاقيات التفضيلية، فى ١٩٩٥ وقعت إسرائيل والمجموعة الأوروبية اتفاقية مزاملة أورو – متوسطية، دخلت حيز التنفيذ فى عام ٢٠٠٠، هذه الاتفاقية التى جاءت فى إطار الشراكة المتوسطية تغطى عدة مجالات مثل الحوار السياسى، والتجارة الحرة فى منتجات صناعية وزراعية، وحرية انتقال رءوس الأموال، وتنسيق الأطر التنظيمية، والتعاون الاجتماعى والثقافى؛ كما وقعت إسرائيل مؤخرا اتفاقيات للتعاون فى مجالات الزراعة، والبحث العلمى، والطيران، والفضاء. واذا انتقلنا إلى الجانب الفلسطينى، فإن الاتحاد بناء على ترتيبات ١٩٨٦ التى وفرت للمنتجات الفلسطينية نظام تصدير تفضيلى، قام بتوقيع اتفاقية مزاملة منفصلة مع منظمة التحرير فى ١٩٩٧ تمهد للتحرير الجزئى للتجارة؛ ولما كان ذلك يتعارض مع علاقاته بإسرائيل، لم يكن له أى فعالية بسبب عدم اعتراف إسرائيل به؛ وأخيرا، فإن سياسة الجوار الأوروبى تشمل (ENP) كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية. فى حالة إسرائيل على نحو خاص، فإن خطة عمل سياسة الجوار الأوروبى (ENP Action Plan) تنطوى على قائمة طويلة من المزايا والفوائد التى يقدمها الاتحاد، مثل دعم الحوار السياسى، والتعاون الاقتصادى

والاجتماعى، ودمج السوق الداخلية، والتعاون فى مجالات العدالة والشئون المحلية، والنقل، والطاقة، والبيئة، ومجتمع المعلومات، والبحث العلمى، والمجتمع المدنى. تطبيق خطة العمل الخاصة بالاتحاد وإسرائيل يتسارع بمرور الوقت بينما تظل نظيرتها بين الاتحاد والسلطة الفلسطينية ميتة تقريبا.

أما بخصوص العلاقات التعاقدية، فإن تأثير الاتحاد على الفلسطينيين فى هذا المجال يظل فى حدوده الدنيا، وذلك بسبب عدم تطبيق اتفاقية المزاملة وخطة عمل سياسة الجوار. الأمر نفسه فى حالة إسرائيل، إذ بالرغم من "الجزر" الذى يلوح به الاتحاد لها، نجده لا يستخدم قدرته على التأثير لخدمة أهدافه فى المنطقة؛ وبرغم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والقانون الدولى التى ترتكبها اسرائيل، لم يبذل أى محاولة لفرض مشروطية سلبية، ناهيك عن عقوبات؛ ومثلما هى الحال بالنسبة للعلاقات مع دول غرب المتوسط الأخرى، نجده يعبر عن تفضيله "للتدخل البناء"، وبالتالى يغض الطرف عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولى، ولا يفكر جديا فى تعليق اتفاقية المزاملة معها. فى تدخل الاتحاد البناء مع دول ثالثة، بما فى ذلك دول جنوب المتوسط، كانت هناك دائما فكرة المشروطية الإيجابية، وبينما كانت تطبق جزئيا فى مناطق أخرى، نجدها لا تطبق بالمرة بالنسبة لإسرائيل، أيا كان النهج الذى تسلكه. لم تجد أى محاولة لصياغة مشروطية سياسية إيجابية تجاه إسرائيل فى خطة عمل سياسة الجوار الأوروبى. الأسلوب الأكثر خطورة وخروجا عن المألوف فى علاقة الاتحاد بإسرائيل، هو خضوعه باستمرار لسياساتها المخالفة للقوانين والأعراف الدولية، بل إنه يلوى قوانينه الخاصة لكى تلائم ممارسات إسرائيل غير القانونية. الخلاف بخصوص التصدير التفضيلى للبضائع الإسرائيلية التى يتم إنتاجها فى المستوطنات، أمر وثيق الصلة بذلك، إذ إن الاتحاد بتعاميه عن المشكلة، إنما يعطى إشارة لإسرائيل مفادها أن قانونه عرضة للمساومة السياسية، كما يلقى بالشك على التزامه بالقواعد والقيم التى يتشدق بها ولا يحترمها.

• فهم تأثير الاتحاد الأوربى على كل من إسرائيل والفلسطينيين:

لم يستطع الاتحاد، كلاعب خارجى ثانوى فى المنطقة، أن يكون عاملا رئيسيا فى تطور الصراع، لكن هل تراه أحسن استخدام وسائل سياساته، على ضوء علاقاته

الثنائية مع الأطراف؟ الإجابة بكل تأكيد هي "لا" كبيرة. في إطار يتسم بالسيطرة والسيادة الإسرائيلية والضعف الفلسطيني، كان أمل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة يتضاءل دائما بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتسارع معدله؛ وبالرغم من دعم سياسات الاتحاد المعلن لحل إقامة دولتين، فإنها كانت تقوى هذا التوجه. على مدى سنوات أوسلو كان الاتحاد يساعد السلطة الفلسطينية وعملية السلام، دون اهتمام كبير بأدائها ولا بانتهاكات اسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي، التي كان ينتج عنها دائما اتساع وتقوية قبضتها على الأراضي المحتلة؛ ومنذ ذلك الحين تحاول جهود الاتحاد تخفيف الآثار الإنسانية للصراع بإغداق المساعدات والمعونات على فلسطين، إلا أن مساعدة فلسطين والإذعان لإسرائيل كانا يساعدان دائما على سرعة تدهور الأمور على الأرض.

ماذا يعني التأثير السلبي للاتحاد على الصراع؟ من ناحية القدرة، سنجد أن الاتحاد استخدم أدوات مهمة ليكون له تأثير إيجابي على الصراع. مقارنة بالعلاقات التعاقدية مع دول مرشحة أخرى، سنجد أن كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية ضمن أولويات قائمته بحكم علاقته بهما، يضاف إلى ذلك أن الطرفين (إسرائيل والفلسطينيين) يعلقان أهمية كبيرة على تلك العلاقة. إسرائيل دولة صغيرة، وانفتاحها على التجارة العالمية أمر بالغ الأهمية من أجل بقائها الاقتصادي.

الاتحاد الأوروبي أكبر شريك اقتصادي لإسرائيل، ثلث صادراتها يذهب إليه، كما تستورد منه نحو ٤٠٪ من احتياجاتها. القيمة السياسية للاتحاد بالنسبة لإسرائيل خلافية وإن كانت أكثر أهمية في نظر البعض، فمنذ مطلع القرن والإسرائيليون يشيرون إلى "الأزمة" في العلاقة بينهما. علاقة إسرائيل الاستراتيجية بالولايات المتحدة هي الأخرى تلقي بظلالها على الروابط السياسية المبهمة مع الاتحاد، إلا أن إسرائيل تعيش على عتبة الاتحاد محاطة بأعداء حقيقيين مفهومين، بينما الولايات المتحدة هناك على الضفة الأخرى من الأطلنطي. ما هو أبعد من الكلام المنمق، إنّ علاقة إسرائيل بأوروبا بالغة الأهمية، وهناك رغبة متأصلة لدى الأغلبية اليهودية في إسرائيل في أن يكون لديهم مكان ينتمون إليه في أوروبا (أكثر منه في الشرق الأوسط).

القيمة الذاتية للعلاقات بين الاتحاد والفلسطينيين هي الأخرى بالغة الأهمية، إذ إن الاتحاد، بلغة الاقتصاد، يمثل المانح الأكبر للفلسطينيين، وبدون مساعداته منذ عام ٢٠٠٠، فلربما كانت السلطة الفلسطينية قد سقطت. أما من الناحية السياسية فطالما اتهم الفلسطينيون أوروبا بضعف دورها السياسى، إلا أنهم يرحبون بتدخل وإسهام أقوى، فى ضوء رؤيتهم لانحياز الولايات المتحدة لإسرائيل وضعف العالم العربى المتعدد الجوانب. إسرائيل وفلسطين لا تطمحان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى واستبعادهما من هذه العملية يجعل تأثير الاتحاد عليهما محدودا، والمرجح أن يكون أقل منه على دول مرشحة للعضوية مثل تركيا.

العامل الثانى الذى يفسر تأثير الاتحاد على الصراع هو أجندة المصالح الداخلية المتنافسة. سيكون من الخطأ اعتبار تأييد الاتحاد لـ "حل الدولتين" موقفا ينطوى على نفاق، إلا أنه بينما ينبغى عليه دعم مثل هذه الحقوق المعيارية، نجده يعمل فى الوقت نفسه من أجل مصالح ضيقة، الأمر الذى يجعله يستخدم سياساته بما يتناقض مع أهدافه. فى الشرق الأوسط، يرى الاتحاد أن حماية إسرائيل والعلاقات الوثيقة معها أولوية بالنسبة له. تاريخ أوروبا فى معاداة السامية ولد شعورا عميقا لدى بعض الدول الأعضاء بضرورة دعم علاقات أكثر وثاقة مع إسرائيل والحرص على أمنها؛ وبالرغم من التأكيد المتكرر على أن "حل الدولتين" هو الضمان بعيد المدى الوحيد لأمن إسرائيل، فإن أغلبية دوله الأعضاء لا ترغب فى استعداء اسرائيل عن طريق التعليق أو الرد على سلوكها فى الصراع. يحدث ذلك، وإلى درجة ليّ قوانين الاتحاد نفسها بهدف التكيف مع ممارساتها وسياساتها (غير القانونية).

وهناك مجموعة ثالثة من الأسباب التى تفسر تأثر الاتحاد، خاصة بالبيئة الخارجية، وأكثر تحديدا، بالقوى المحلية فى إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة، وكذلك بسياسة الولايات المتحدة فى المنطقة. تطور الصراع تمليه عوامل محلية أكثر مما هو بسبب عوامل خاصة بالاتحاد[١٥]. على نحو أكثر تحديدا، أخطاء عملية أوسلو، التى وصلت إلى الذروة فى قمة كامپ ديڤيد الثانية، وعدم استعداد "عرفات" لكبح جماح الانتفاضة فى مراحلها الأولى، وتصاعد وتيرة العنف بعد ذلك واحتلال الأراضى

الفلسطينية، كل ذلك كان وراء التحول عن "حل الدولتين" وتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولى. منذ عام ٢٠٠٠ تحديدا، كانت هناك مظاهر وملامح كثيرة متداخلة كَبَّلت دور الاتحاد الأوروبى. الشعور بالخطر الوجودى فى إسرائيل نتيجة الهجمات الانتحارية الفلسطينية، كان يفسر إطلاق يد الحكومة لسحق الانتفاضة دون أدنى اعتبار للقوانين والحقوق. الرغبة الشعبية المتنامية فى إسرائيل للانفصال عن الفلسطينيين، والوعى المتزايد بالخطر الديموغرافى الذى يمثلونه، كانا وراء فكرة "الجدار العازل" فى الضفة الغربية، والانسحاب من داخل غزة، والإغلاق المتكرر للقطاع. حرب لبنان فى ٢٠٠٦ والتوترات المتصاعدة بين "حماس" وإسرائيل هى التى كانت وراء الهجمات الإسرائيلية على غزة فى ديسمبر ٢٠٠٨ - يناير ٢٠٠٩ ، وإنهاء أى عملية سلام جديرة بهذا الاسم.

وأخيرا فإن الحقيقة التى ينبغى على الاتحاد ألا يتجاهلها، من أجل الإبقاء على التعاون مع الولايات المتحدة بشأن ملف الشرق الأوسط، هى ضرورة التكيف مع الخط الذى تتبعه واشنطن بهذا الخصوص. بمعنى آخر، على خلاف الحالة التركية، حيث يشعر الأوروبيون بضيق شديد لإصرار الولايات المتحدة على مستقبل تركيا الأوروبى (الذى يعتبرونه شأنا داخليا)، نجد الصورة مختلفة تماما بالنسبة للشرق الأوسط؛ إذ بينما تستخدم سياسة الاتحاد تجاه إسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة أدوات مؤثرة ومستقلة، نجدها تسعى باستمرار للاتساق والاندماج مع أسلوب الولايات المتحدة فى التعامل مع المنطقة. أثناء "عملية أوسلو"، كان ذلك يعنى أنه بصرف النظر عن سلوك الأطراف على الأرض، فإن أولوية الاتحاد للإبقاء على عملية السلام التى ترعاها الولايات المتحدة حية تعنى عدم توجيه النقد لما يقوم به أطراف الصراع، وبعد "أوسلو" أدى ذلك إلى تركيز الاتحاد على بناء قدرة الفلسطينيين ما دامت تلك هى النغمة التى تتردد فى واشنطن. بتغير تلك النغمة (على أثر انتخاب "حماس") قاطع الاتحاد حكومة "حماس" أولا، ثم اختار أن يدعم فرع "فتح"، غير المنتخب، فى الضفة الغربية. يبقى أن نرى ما إذا كانت سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة تحت إدارة "أوباما" سوف تتغير شكلا ومضمونا، وهو الأهم، وما إذا كانت سياسة الاتحاد سوف تحذو حذوها إن حدث.

الصراع من أجل تحديد سياسة خارجية فيما وراء الجوار: إيران والعراق.

بسبب بعدهما عن الاتحاد الأوروبى، فإن إيران والعراق تعتبران خارج نطاق الانضمام والشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار، وهو ما يعنى أنه يمكنه أن يعتمد على مجموعة من الأدوات، أصغر وأقل تأثيرا على علاقته بها؛ على نحو أكثر تحديدا، يمكن أن نقول إن سياساته تجاه الدولتين تتعلق بمعايير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)؛ وبالأساس، المبادرات والتصريحات الدبلوماسية، بالإضافة إلى المساعدات التجارية والإنسانية.

علاقات الاتحاد بكلتا الدولتين تنطوى على أنماط من التعاون أقل تشددا، وليس لها- حتى الآن - أساس تعاقدى طالما لم يتم توقيع أي اتفاقيات مع أى منهما.

من ناحية أهداف الاتحاد ومصالحه، نجد أنها بالرغم من كونها محددة بالنسبة لكل من الدولتين على حدة، فإنه يعتبر استقرار المنطقة وتطوير علاقاته الاقتصادية والتجارية معها، وبخاصة فى مجالات الطاقة والمواد الخام، أهدافا مشتركة بالغة الأهمية. علاوة على هذا البعد الاستراتيجى، أعلن الاتحاد كذلك التزامه المعيارى بدعم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وعدم نشر أسلحة الدمار الشامل فى كلتا الدولتين. كذلك علاوة على صياغة أهداف مشتركة، فإن سياسات الاتحاد تجاه كل من إيران والعراق، رغم أنها ليست مرتبطة ببعضها رسميا، يمكن اعتبارها متداخلة ووثيقة الصلة، ليس فقط لأنها، فى نظر الأوروبيين، تخص نفس الإقليم، بل لأن سياسته تجاه أى منهما انعكاس لسياسته مع الأخرى؛ كما كان العام ٢٠٠٢ يمثل نقطة تحول فى موقف الاتحاد من كلتا الدولتين.

قصة متداخلة العناصر تحدد الأهداف والسياسات المنشودة.

على خلاف أسلوب الولايات المتحدة التى قطعت علاقاتها بإيران على إثر أزمة رهائن سفارتها فى طهران فى ١٩٧٩-١٩٨١ ولجأت إلى سياسة الاحتواء وفرض

العقوبات، على خلاف ذلك، كان الاتحاد ودوله الأعضاء يبقون دائما على قنوات مفتوحة مع إيران. على نحو أكثر تحديدا، قام الطرفان فى ١٩٩٢ بإجراء حوار "أساسى"، وصف بذلك لأنه كان يتناول كل القضايا بالغة الأهمية – مثل الإرهاب، وحقوق الإنسان، والفتوى الصادرة ضد الكاتب البريطانى "سلمان رشدى"– حيث "كان الإيرانيون يستمعون ويستمع إليهم الآخرون فى الوقت نفسه"[16]. لم تكن العلاقات سهلة، وفى سنة ١٩٩٦، وصلت العلاقات بين الاتحاد وإيران إلى نقطة الانهيار بخصوص قضية "ميكونوس– Mykonos case"[17]، إلا أنه سرعان ما تم التغلب على الأزمة بانتخاب "محمد خاتمى" رئيساً فى ١٩٩٧، الأمر الذى فتح الطريق أمام بداية جديدة فى العلاقات فى إطار "الحوار الشامل" فى ١٩٩٨. كان المفترض أن يكون ذلك بمثابة منتدى للقاءات ثنائية تتناول قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإرهاب، وعدم الانتشار، واستكشاف آفاق التعاون فى مجالات عدة مثل تجارة المخدرات واللاجئين وشئون الطاقة؛ وعلى إثر إعادة انتخاب "خاتمى" فى ٢٠٠١ فتح الاتحاد أفقا جديدا من آفاق تعزيز العلاقات مع إيران، من خلال اتفاقية شراكة وتعاون، عقد طرفاها اجتماعهما الأول فى عام ٢٠٠٠، إلا أن المفاوضات حول هذه الشراكة كانت مشروطة بإحراز تقدم فى المحادثات بشأن أربعة مجالات ذات طبيعة سياسية (الشرق الأوسط، وحقوق الإنسان، والإرهاب، وعدم الانتشار) يتم بحثها فى إطار اتفاق الحوار السياسى – Political Dialogue Agreement. بالربط بين المسارين الاقتصادى والسياسى، وبالتالى ممارسة مشروطية إيجابية على إيران، حاول الاتحاد فى الوقت نفسه تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتجارية إلى جانب أهدافه المعيارية؛ وعلى مدار العامين التاليين لذلك تم عقد سلسلة من الموائد المستديرة والحوارات تناولت قضايا حقوق الإنسان، جنبا إلى جنب لقاءات موازية لمناقشة مختلف جوانب اتفاقية الشراكة والتعاون. إلا أنه بحلول عام ٢٠٠٣، حدث أن تعطل التقدم على طريق الحوار نتيجة تطورات فى الإطار العالمى، ساعد على ذلك تغير "النغمة" فى واشنطن عندما نعتت "إدارة بوش" إيران بأنها جزء من "محور الشر"، وعندما كانت حكومة خاتمى تفقد التأييد الشعبى.[18] ثم تدهور الموقف أكثر من ذلك فى ٢٠٠٢ عندما أصبح البرنامج

النووى الإيرانى هو القضية الأبرز على الأچندة الدولية. منذ ذلك الحين، نَحَّى الاتحاد كل الأمور الأخرى ذات الصلة باتفاقية الشراكة والتعاون و"الحوار الشامل" جانبا، مركزا كل اهتمامه على المسألة النووية؛ وبحلول عام ٢٠٠٥ كان قد تم تعليق كل المفاوضات حول الاتفاقية والحوار، وكان من الواضح أن استئنافها مرتبط بالتقدم الذى يمكن إحرازه على طريق حل المسألة النووية. بالنسبة للعراق، يجدر هنا أن نروى حكاية عكسية عما حدث فى الفترة نفسها، أى بين التسعينيات وعام ٢٠٠٣. بعد حرب الخليج، لم يكن للاتحاد علاقات تعاقدية مع العراق مثلما كان الأمر مع إيران لكى يستطيع أن يستبعد الأمل فى إجراء حوار أومشروطية إيجابية فحسب، ولكنه فرض كذلك مشروطية سلبية – حظرا اقتصاديا – عليها. استمر الحظر من يونيو ١٩٩٠ (قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٦٦١) إلى مايو ٢٠٠٣ (قرار رقم ١٤٨٣)، وكان ينطوى على تجميد الموارد المالية وتعليق كل العلاقات التجارية (باستثناء الدواء وبعض السلع الغذائية بناء على مبررات إنسانية)؛ والحقيقة أن الاتحاد طبق قرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات على العراق، مجادلا بأنه يمكن إعادة النظر فى العلاقات الثنائية فى حال التزام العراق بتلك القرارات.[١٩] لم يكن هناك تجارة تقريبا بين الاتحاد والعراق بين ١٩٩١و ١٩٩٦، وفى ١٩٩٧ انتعشت تحت برنامج "النفط مقابل الغذاء".[٢٠] وفى الفترة ما بين ١٩٩٢و٢٠٠٣ كانت السياسة الأخرى الوحيدة التى انتهجها الاتحاد عبارة عن تقديم المساعدات الإنسانية. قدمت المفوضية الأوروبية مساعدات إنسانية بما قيمته ١٥٧ مليون يورو، وذلك بين حربى ١٩٩٢ و ٢٠٠٣، وكانت هى أكبر الجهات المنفردة المانحة للعراق بعد الأمم المتحدة. كانت العقوبات، من ناحية، والمعونات الإنسانية من ناحية أخرى تمثلان الجانبين الوحيدين من سياسة الاتحاد تجاه العراق حتى سنة ٢٠٠٣، وعلى نحو ربما يكون أكثر حدة مما كان عليه فى الحالة الإيرانية، كانت سنة ٢٠٠٣ نقطة تحول حاسمة فى أسلوب تناول الاتحاد للحالة العراقية: إذ لم تكن الدول الأعضاء منقسمة بشدة حول المشاركة فى الغزو الذى تقوده الولايات المتحدة للعراق فحسب، بل إن سياسة الاتحاد تجاه العراق تغيرت تماما بعد الغزو والاحتلال، فاتحة الباب أمام علاقة أشمل و أكثر تنسيقا. لم يكن تناقض الدور

فى العلاقات بين الاتحاد وإيران وبينه والعراق أمراً عرضيا، بل إن هذا التناقض كان متداخل العناصر بشكل كبير؛ وعلى نحو أكثر تحديدا فإن سياسته تجاه إيران كانت كذلك– وليس فقط – نتيجة للصدع الداخلى بين دوله الأعضاء، وبينه وبين الجانب الآخر عبر الأطلنطى بسبب حرب العراق. مدفوعاً بمصالحة الاستراتيچية والمعيارية نحو إيران، وكذلك تحت ضغط المسألة النووية الإيرانية، أصبح تورط سياساته ضروريا لرأب الصدع مع ضفة الأطلنطى الأخرى، واستعادة الوحدة بين دوله الأعضاء، ومن ثم استعادة الثقة فى سياسته الخارجية. كانت الحالة العراقية مسببة للشقاق بدرجة كبيرة، ويأتى فى مقدمة الأسباب خطاب إدارة "بوش" "إما أن تكون معنا أو أن تكون ضدنا "وأسلوبها الذى اضطر الدول الأعضاء إلى تحديد موقفها من الحرب: "مع" أو "ضد"، مما جعل الخلافات بينها أكثر حدة.[٢١] وعلى الرغم من أن القضية برزت على أچندة الولايات المتحدة بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر مباشرة، فإن اهتمام المجلس الأوروبى بها كان متأخراً فى الاجتماع الذى عقد فى ديسمبر ٢٠٠٢ فى كوبنهاجن، عندما نحى مسألة الحرب جانبا وحصر نفسه فى دعم الأمم المتحدة ودعوة العراق للامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١؛ كما أن طرح المجلس قضية العراق للبحث قبل أشهر قليلة من الغزو لم يساعد على بلورة إجماع أوروبى؛ يضاف إلى ذلك أن تأخر المجلس الأوروبى فى مناقشة الحالة العراقية كان بسبب الانقسامات القائمة بين الدول الأعضاء حول المسألة برمتها، إلى جانب أسباب أخرى. الحقيقة أن الانقسام إلى معسكرين كان قد بدأ يتشكل قبل ذلك بعدة أشهر، عندما استبعد المستشار الألمانى "جيرهارد شرودر Gerhard schrder، وبوضوح لا لبس فيه، التدخل العسكرى الألمانى فى العراق دعما للولايات المتحدة، كما كان الرئيس الفرنسى "چاك شيراك– Jacques Chirac" قد تبنى موقفا مماثلا محبذا تعاملا أوروبيا ودبلوماسيا للمشكلة. الانقسام بين الدول الأعضاء، الذى نعته، مستهزئا، وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رمسفيلد Donald Rumsfeld بأنه انقسام بين "أوروبا القديمة" و "أوروبا الجديدة " لم يكن له صلة كبيرة بتفهم الحالة العراقية أو الاستجابة الملائمة لها.[٢٢] من ناحية، قادت ألمانيا وفرنسا مجموعة الدول الأعضاء التى كانت تعارض اللجوء للوسائل العسكرية،

داعية إلى تناول يكون أكثر تدبرا وإنسانية للمشكلة، وضرورة السعى إلى أسلوب يحظى بإجماع دولى،(٢٣) ومن ناحية أخرى تبنت دول مثل المملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا، ومعظم الدول الأعضاء من أوروبا الشرقية، الخط الأكثر عدوانية من الناحية العسكرية وهو الخط الذى كانت واشنطن متمسكة به. كان غزو العراق بالنسبة لكثير من الأوروبيين يمثل النقطة الدنيا فى البحث عن سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة.

ولأن الدول الأعضاء كانت قد اكتوت بنار الحرب العراقية، كان يتم تطبيق الدروس المستفادة على الملف النووى الإيرانى بعد إجراء كل التغييرات الضرورية. كانت المسألة النووية الإيرانية بمثابة فرصة ذهبية للاتحاد للتصالح بداخله وفيما بعد عبر الأطلنطى كذلك، الباب الذى ظل مفتوحا برفض الولايات المتحدة التورط المباشر مع إيران، دخل منه الأوروبيون مباشرة، عندما تقدمت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة الصفوف مطلقة صيغة جديدة للتعامل مع الملف النووى الإيرانى: الصيغة التى أطلق عليها "E3" . فى البداية لم يكن الاتحاد طرفا مباشرا فى المفاوضات، وتفاوضت الـ "E3" بالإنابة عنه دون تكليف رسمى، ما أدى إلى درجة من الاستياء بين الدول الأعضاء الكبيرة الأخرى مثل إيطاليا، التى كانت تشعر بأنها مستبعدة من المبادرة.(٢٤) وبحلول العام ٢٠٠٤، كان الاتحاد الأوروبى ككل، يدعم مبادرة الـ "E3"، كما تم ضم "خافيير سولانا Javier-Solana، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، رسميا للمجموعة التى أصبحت تعرف بـ E3/EU. استخدمت هذه المجموعة الجديدة منطقا وأدوات أوروبية للتعامل مع المشكلة، ممارسة ضغوطا على إيران فى إطار استراتيجيات "العصا والجزرة"؛ وهكذا عرض الاتحاد التعاون الاقتصادى والتكنولوچى مقابل انصياع إيران للمطالب الدولية، كما استخدم عصا إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن الدولى، وهى الخطوة التى كان قد تم تجنبها فى البداية حرصا على المفاوضات والحوار. كانت الأهداف هى استعادة سلطة الترتيبات الدولية المتفق عليها لتجنب مواجهة عسكرية محتملة بين الولايات المتحدة وإيران، وتفادى انقسامات بين دول الاتحاد على غرار ما حدث بالنسبة للحالة العراقية.(٢٥) على مدى الشهور الثمانية

عشرة الأولى، نجحت الـ "E3" [٢٦] فى احتواء المشكلة النووية وتوصلت إلى اتفاقين: اتفاق طهران (٢٠٠٣) واتفاق باريس (٢٠٠٤)، إلا أن العلاقات الدبلوماسية أخذت فى التدهور فى أغسطس ٢٠٠٥، حيث كانت إيران قد استأنفت نشاطها المتصل بتخصيب اليورانيوم، وهي خطوة ضرورية لإنتاج الطاقة، ولكنها عملية يمكن استخدامها لأغراض عسكرية كذلك. رد الاتحاد الأوروبى بدعم العقوبات إلى جانب الولايات المتحدة؛ وبدورها أحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية International Atomic Energy (Agency IAEA) الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن الدولى، الذى فرض عقوبات على إيران نتيجة عدم الإذعان للالتزامات التى تفرضها اتفاقية منع الانتشار. فى الوقت نفسه، كانت الجهود والمساعى الدبلوماسية مستمرة، وجرت محاولات للتوصل إلى تسوية فى ٢٠٠٦ و٢٠٠٨و٢٠٠٩، فشلت كلها فى حمل إيران على تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم.

من ناحية أخرى، كان الأمر يتطور على نحو مختلف فى العراق: منذ عام ٢٠٠٣ كان الاتحاد يتجنب أسلوب التدخل العقابى الضيق، ويتبنى أسلوبا أكثر شمولا. الانشقاقات الداخلية فى الاتحاد نتيجة الحرب، تم علاجها بعد سقوط نظام "صدام حسين"، حيث تحرك الاتحاد على أرضية مألوفة له: إعادة الإعمار، وبذل الجهد لإقامة إدارة عراقية جديدة من خلال المساعدات المالية، ودعم الأمم المتحدة، وإيفاد بعثة إدارة الأزمات المدنية التابعة لـ "ESDP" المعروفة بـ "EUJUST LEX"، التى كانت تستهدف تدريب المسئولين العراقيين فى إطار نظام العدالة الجنائية، إلى جانب المساعدات الثنائية، كما أسهم الاتحاد فى إنشاء آلية للمنح التعددية من أجل توجيه الدعم الدولى لعملية الإعمار: International Reconstruction Fund Policy for Iraq وبحلول يونيو ٢٠٠٤، وضعت المفوضية الأوروبية إطار عمل لتدخلها المتعدد الجوانب فى الشأن العراقى، وكان يتضمن التعاون السياسى واتفاقيات ثنائية يتم تطبيقها مع تقدم عملية الانتقال السياسى وتحسن الأوضاع الأمنية فى البلاد.[٢٧] اتساقا مع هذا الخط، بدأ الاتحاد مفاوضات مع العراق فى ٢٠٠٦، انتهت فى ٢٠٠٩، بشأن اتفاقية شراكة وتعاون (PCA)، وفوق كل ذلك ما زال الاتحاد يسعى جاهدا لكى يبلور، ويطبق فى المقام الأول، استراتيجية محكمة تجاه العراق[٢٨].

× فهم تأثير الاتحاد الأوروبى على العراق وإيران:

تأثير الاتحاد على كل من العراق وإيران محدود نظرا لبعدهما عنه. بهذا الوضع فى الاعتبار وبالرغم منه، يمكن فهم هذه الدرجة من التأثير على ضوء عدة عوامل محددة له.

هناك أولا المصالح والأهداف التى يسعى الاتحاد لتحقيقها، والتى تتضمن مصالح مادية ذاتية مثل الوصول إلى المواد الخام، والفوائد التجارية، واستقرار المنطقة، بالإضافة إلى أهداف معيارية مثل احترام القانون الدولى، ودعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبقدر ما كان السعى إلى المصالح القومية عادة ما يؤدى إلى انشقاقات داخلية فى الاتحاد، كان البعد المعيارى دائما بمثابة المادة اللاصقة التى تساعد على صياغة سياسة مشتركة. تحقق ذلك فى الحالة الإيرانية بسبب المسألة النووية تحديدا، نظرا لوجود معيار عام موحد ضد عدم الانتشار. على النقيض من ذلك، كانت حرب العراق التى كان معظم الأوروبيين يرونها فعل عدوان لا يستند إلى شرعية قانونية، كانت تفتقد هذا البعد القانونى الدولى، وهكذا ظلت الدول الأعضاء منقسمة بحدة فى سعيها نحو مصالح قومية منفصلة؛ وبمجرد أن أصبح الغزو حقيقة ثقيلة، عادت الدول الأعضاء للتجمع مرة أخرى حول معيار إعادة البناء الذى كبح جماح سعى كل منهم إلى مصالح ذاتية ضيقة، وساعد فى بلورة موقف مشترك[٢٩].

ثانيا: تسهب كذلك قائمة أدوات السياسة المتاحة للاتحاد فى فهم دوره ومدى تأثيره فى هاتين الدولتين. فى حالة إيران والعراق، لم يستطع أن يعتمد على قوة الجذب لديه المتضمنة فى سياسات الانضمام والجوار، وبالتالى لم يتمكن من استخدام المشروطية استخداما مؤثرا. حاول ممارسة نفوذه عن طريق عرض اتفاقيات تعاون، إلا أن الفوائد التى يمكن أن يجنيها من تلك الاتفاقيات لم تكن كافية لكي تجعل منه قوة مؤثرة على تلك الدول. حالة إيران، بخاصة، توضح لنا مدى محدودية الخيارات القسرية التى كانت متاحة للاتحاد والتى تراوحت بين حجب المزايا، ودعم العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة، دون أى أدوات بينية أخرى لممارسة الضغط[٣٠]. زيادة على ذلك، فإن

مشروطية الاتحاد، والعلاقات التراتبية التى تقيمها بينه وبين الدولة المستهدفة يمكن أن تكون- وبكل بساطة- مرفوضة من قبل الأخيرة، التى لن يكون لديها الكثير الذى تخسره عند مقايضة علاقتها بالاتحاد، ضاغطة بدلا من ذلك من أجل شراكة أكثر توازنا[٣١]. يضاف إلى ذلك أن الاتحاد غير قادر على تقديم حوافز أكثر فى مجال الأمن، وهو ما يظل امتيازا مقصورا على الولايات المتحدة. فى الحالة الإيرانية، نجد الفوائد الأمنية عنصرا أساسيا يفسر لنا محدودية قوة تأثير الاتحاد على طهران، التى تظل مهتمة، فى المقام الأول، بدور الولايات المتحدة؛ أما بالنسبة للحالة العراقية فنجد أن قوة تأثيره على الدولة قد زادت بعد الغزو. قبل ٢٠٠٣ لم يكن بمقدوره إلا أن يطبق العقوبات وأن يقدم المساعدات الإنسانية، أما بعد إسقاط "صدام حسين"، فقد أصبحت الأرض ممهدة أمامه للتدخل من خلال سياسات وأدوات لديه إلمام أكثر بها، مثل عمليات بناء الدولة والإعمار بعد الحرب؛ وفى هذا الإطار كان يمكنه كذلك أن يبدأ المفاوضات بخصوص اتفاقية شراكة وتعاون مع العراق، وبالتالى يصبح قادرا على استخدام الأدوات الاقتصادية، وهو ما يمثل النقطة القوية فى السياسة الخارجية الأوروبية.

ثالثا، وهو الأكثر أهمية، أن سياسات الاتحاد تجاه العراق تخضع لشروط البيئة الخارجية، مثلما تقررها الأوضاع الداخلية فى هاتين الدولتين (العراق وايران)، إلى جانب الدور الأكثر تأثيرا الذى تقوم به الولايات المتحدة فى المنطقة. وبالرغم من أن الحوار "الأساسى" أدى إلى تحول تدريجى فى السلوك الإيرانى، فإن تأثير الاتحاد كان ناجحا بالأساس، لأنه كان متواشجا مع أسلوب الرئيس "على أكبر هاشمى رافسنچانى" للتخفيف من التشدد الإيرانى والتشجيع على التفاعل مع الاتحاد؛ وبالمثل فإن "الحوار الشامل" لم يكن ممكنا إلا بفضل جهود الرئيس "محمد خاتمى"، الزعيم الإصلاحى الذى خلف "رافسنچانى". كانت سياسات الولايات المتحدة متسقة كذلك مع أجندة "خاتمى" الإصلاحية وسياساته التحررية فى ميادين السياسة والثقافة والاقتصاد، يضاف إلى ذلك أن الحوار الذى دار بين المثقفين الإيرانيين حول الإسلام وحقوق الإنسان والديمقراطية كان عاملا مساعدا[٣٢]. إلا أنه عندما أصبحت المسألة

النووية هي العنصر الأبرز في العلاقات بين الاتحاد وإيران، أصبحت سلطة اتخاذ القرار في يد المرشد الأعلى "على خامئني" الذي يقضي في الشئون الأكثر أهمية بناء على إجماع أوسع. تفاقمت العلاقات وزادت تدهورا بعد انتخاب "محمد أحمدي نجاد" رئيسا في ٢٠٠٥، وإعادة انتخابه في ٢٠٠٩، على إثر الخطاب الرئاسي الصدامي تجاه الغرب. أما بالنسبة للعراق تحت حكم "صدام"، فكانت قوة تأثير الاتحاد محدودة جدا ويحكمها الإطار الدولي للعلاقة مع العراق. بعد الغزو وتغير النظام، اتجهت السلطات الجديدة ذات التوجه الغربي لطلب دعم الاتحاد، فاتحة الطريق أمام دور له في البلاد أكثر شمولا ونفوذا.

وأخيرا، فإن العامل الخارجي الحاسم كان للولايات المتحدة، فالاتحاد الأوروبي، سواء طاوعية أو بدافع الحاجة، كان يتفاعل مع سياسات واشنطن ويستجيب لها. العلاقات مع الضفة الأخرى من الأطلنطي هي التي كانت تشكل وتُقسِّم كذلك الدول الأعضاء في الاتحاد بقدر ما كان الأمر يتعلق بالحرب العراقية. كثير من الدول الأعضاء بالإضافة إلى كل الأعضاء الشرقيين، لم يكن لها سياسة خارجية مستقلة خاصة بالشرق الأوسط تقريبا، وعليه فإن العامل الرئيسي الذي كان يحدد موقفها هو ما يتصور أنه ضرورة لدعم الولايات المتحدة في المنطقة. كل ما كان يستطيع الاتحاد - ككل - أن يفعله هو أن يشارك في وضع ما بعد الغزو مقتسما العمل مع الولايات المتحدة، حيث تكون هي المعنية بالشئون الإنسانية والإدارية والاقتصادية، بينما يكون هو المسئول عن المسائل الأمنية. بعد كارثة العراق، أصبحت الأزمة النووية الإيرانية هي فرصة الاتحاد لاستعادة لحمته الداخلية وإصلاح ذات البين مع الولايات المتحدة، التي كانت هي الأخرى مكبلة بدورها العسكري المتجاوز، وعدم وجود علاقات دبلوماسية لها مع إيران(٣٢). يضاف إلى ذلك أنه، حتى في الحالة الإيرانية، فإن سياسة الاتحاد المستقلة تجاه إيران قد عادت إلى الوضع المعتاد والأكثر ألفة: "الولايات المتحدة تقود والاتحاد يتبع"، وهو طابع سياسة الاتحاد في الشرق الأوسط بشكل عام. حدث ذلك، حيث تحسنت العلاقات بين ضفتي الأطلنطي، بينما زادت علاقات الاتحاد بإيران سوءا.

.... وختاما

بنية المنطقة فى أذهان الأوروبيين هى التى تشكل سياسات الاتحاد فى البحر الأبيض والشرق الأوسط، وهذه البنية لها تأثيرها على الأهداف والأدوات التى يستخدمها فى سعيه لبلورة سياسة خارجية مغايرة تماما عن سياساته للتكامل، وغالبا ما نجد هذا السعى محل سخرية أطراف خارجية وخاصة إذا ما قارننا دور الاتحاد بدور الأطراف الفاعلة فى الدول الرئيسية، إلا أن الاتحاد ليس دولة وسياسته الخارجية المتطورة انعكاس لسياساته "الداخلية" المتطورة من أجل التكامل. وبقدر ما يظل الاتحاد فى مرحلة بناء على "الداخل"، يكون من الطبيعى أن يظل نهجه تجاه "الخارج" غامضا وملتبسا.

وعندما يكون الأمر متعلقا بالجوار الجنوبى لأوروبا، فإن هذا الغموض يعنى أن الاتحاد كان قادرا على تطوير سياسة مستقلة، وعلى الأقل مؤثرة إلى حد ما، تجاه تلك الدول المنتقلة من الخارج" إلى "الداخل"، ونعنى بها الدول المرشحة للعضوية. حالة تركيا تلفت الانتباه إلى كل من قوة سياسة الانضمام وحدودها، وإن كانت هذه الحدود تقررها كلها، وعلى نحو حصرى تقريبا، القوى الداخلية فى كل من تركيا والاتحاد أكثر منها عوامل وفاعلون خارجيون.

وعندما ننتقل إلى الدائرة الأخرى من الدوائر متحدة المركز، أى دائرة الشراكة الأورومتوسطية (EMP) وسياسة الجوار الأوروبى (ENP)، نلاحظ أن الخلط المرتبك بين التكامل والسياسات الخارجية، قد ولَّدَ بالرغم من ذلك إمكانية كافية للتأثير على الشواطئ الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط؛ إلا أن الاتحاد كان باستمرار عاجزا عن الإفادة من هذه الإمكانية بسبب تبعية أدوات سياسته لمصالح داخلية أخرى ولضغوط خارجية. يمكن قراءة الحالة الإسرائيلية الفلسطينية هكذا: ليس كحالة من حالات ضعف الاتحاد بسبب عدم فعالية أدوات سياسته، وإنما بالأحرى كحالة اختار فيها الاتحاد أن يستخدم الأدوات المتاحة له، لخدمة أهداف ومصالح أخرى غير معلنة، تحددها بالأساس علاقاته بإسرائيل وعبر الأطلنطى.

وأخيرا، فإن كلا من العراق وإيران تقعان خارج مجال قوة جذب الاتحاد، وهكذا لا يستطيع أن يقوم بدور قيادى فى تلك المنطقة، وذلك لعدم وجود سياسة خارجية متسقة وشاملة له مستقلة عن سياسته فى التكامل؛ وعليه فالمرجح أن تظل الولايات المتحدة متصدرة المشهد، بينما لا يستطيع الاتحاد أن يتقدم لملء فجوة السياسة إلا إذا اختارت الولايات المتحدة أن تنتحى جانبا أو أن تستدعى تدخلا أوروبيا.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

Bicchi, F. *European Foreign Policy Making toward the Mediterranean*. New York: Palgrave Macmillan, 2007.

Joseph, J., ed. *Turkey and the European Union: Internal Dynamics and External Challenges*. New York: Palgrave, 2006.

Kelley, J. "Promoting Political Reforms through the ENP." *Journal of Common Market Studies* 44, no. 1 (2006): 29–56.

Le More, A. *International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political Guilt; Wasted Money*. London, Routledge, 2008.

الفصل السابع
أوروبا والعولمة
تبعات السياسة الداخلية والخارجية

(پول تيلور)

Paul Taylor.

يرى "تونى بلير– Tony Blair " أن العولمة بدأت عندهم فى الداخل، ففى لقاء له مع وفد صحفى زائر من بروكسل، فى بداية دورة تولى بريطانيا رئاسة الاتحاد (لمدة ستة أشهر) فى يوليو ٢٠٠٥، كان رئيس الوزراء (آنذاك) يستشهد بأسلوب إمداد مرافق مقره الرسمى فى قلب لندن بالخدمات، كان يتباهى وهو يقول "الكهرباء فى ١٠ داوننج ستريت تقدمها شركة فرنسية، والماء عن طريق شركة ألمانية، والغاز عن طريق أربع شركات، ثلاث منها غير بريطانية"(١).

كان "بلير" يقارن بين توجه بريطانيا الهادئ، الذى يرحب بالملكية الأجنبية، وبين رد فعل فرنسا، الذى يتميز بحساسية مفرطة تجاه احتمالات سيطرة يد أجنبية على أى من شركاتها الصناعية الوطنية الكبرى. فى نفس الشهر، كانت هناك ضجة كبرى فى فرنسا، بعد انطلاق شائعة تتعلق بسوق الأوراق المالية (لم يؤكدها أى من الشركتين) وهى أن "پيپسيكو Pepsico، وهى شركة مشروبات أمريكية عملاقة، كانت تدرس عرضا لشراء شركة "دانون– Danone" الفرنسية، الرائدة فى صناعة "الزبادى" وغيره من منتجات الألبان، كما كانت هناك نداءات تدعو لاستدعاء البرلمان من عطلته الصيفية لبحث "قضية دانون".

وباسم الوطنية "الاقتصادية" أصدر "دومنييك دو فيلبا– "Dominiqne de Villepin "، رئيس الوزراء آنذاك، مرسوما يقضى بضرورة حصول الشركات الأجنبية على موافقة الحكومة لشراء حصة حاكمة فى أى من القطاعات الصناعية الكبرى الاثنى عشر. لم يكن "الزبادى" من بينها، كان "دو فيلپان" نفسه هو مهندس عملية الاندماج بين شركة "Suez" الفرنسية للماء والغاز (وهى ملكية خاصة)، وشركة "Gaz de France" الحكومية، وذلك للحيلولة دون سقوط "Suez" فى يد إحدى الشركات الإيطالية العملاقة؛ كما كان "نيكولا ساركوزى– Nicolas Sarkozy، (وزير مالية فرنسا آنذاك) قد شارك فى ٢٠٠٤ بأسهم للدولة فى شركة "Alston" للأعمال الهندسية، التى تقوم ببناء محطات توليد الكهرباء وإنتاج قطارات "TGV" الفرنسية الفائقة السرعة. كانت أوضاع الشركة سيئة، وكان الهدف من مشاركة الدولة هو منع سقوطها فى يد "Siemens"، المؤسسة الألمانية الناجحة.

يبتهج الفرنسيون لرؤية مؤسساتهم وشركاتهم الكبرى تشترى أو تسيطر على شركات أجنبية، ولكنهم يرتابون كثيرا فى أى عرض خارجي أو محاولة للسيطرة على شركاتهم، حتى من قِبَل شريك أوروبى قريب مثل ألمانيا أو إيطاليا، "أهلا وسهلا" باستثمار الأجانب فى سوق الأوراق المالية الفرنسية، ما داموا لا يسعون للسيطرة على الشركات الفرنسية.

هذا التعارض بين موقفى فرنسا وبريطانيا من الملكية الأجنبية، مثال واضح الدلالة على الانقسامات الأوروبية بالنسبة للعولمة، وهى انقسامات متجذرة فى التاريخ. بريطانيا، باعتبارها دولة تجارة بحرية على مدى قرون، تقبلت العولمة بشكل عام كثورة اقتصادية حميدة لا يمكن الوقوف فى طريقها، تجلب الرخاء إلى الداخل وتنشر النماء فى الخارج. الفرنسيون، سواء من اليمين أو اليسار، "المنقوعون" فى نظام اقتصادى قومى منظم تديره الدولة، ينظرون إلى العولمة باعتبارها عملية أكثر خطرا، تتطلب إدارة سياسية قوية للحد من الأضرار الاجتماعية.

على مدى عقدين تقريبا بعد سقوط جدار برلين، كانت تلك هى النظرة السائدة فى الاتحاد الأوروبى؛ ولكن الأزمة المالية العالمية التى بدأت فى ٢٠٠٧، وضعت فكر

الاقتصاد الحر موضع المساءلة، كما كانت اختبارا صعبا لتعهد أوروبا نظام الانفتاح الاقتصادى، وهددت بقلب نظام العولمة رأسا على عقب. كان ذلك تذكرة قوية بأن الكساد، والسياسات الثورية أو القومية، والحرب، هى ما أدى إلى توقف فترات الانفتاح الاقتصادى السابقة فى أوروبا.

• الاتحاد الأوروبى نموذجا

الاتحاد الأوروبى موجود فى خضم هذا الجدل، كما أن أوروبا نفسها كانت ممهدا ثم نموذجا للعولمة، يجمع بين التجارة الحرة فى إطار مجموعة من الدول، وحكم رشيد متعدد الجنسية. معاهدة روما التى عقدت فى ١٩٥٧ أولت اهتماما خاصا وتقديرا كبيرا لحرية انتقال رأس المال، والعمالة، والسلع، والخدمات، وهو ما يعرف بـ "الحريات الأربعة"، وتطلب الأمر أربعة عقود لكى يتحول الوعد إلى حقيقة، حتى بين الأعضاء الستة المؤسسين لما كان يطلق عليها آنذاك المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) - فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندة وبلچيكا ولكسمبورج – كما أن العمل لم يكتمل إلى الآن، وبخاصة فى مجال الخدمات.

أسست الاتفاقية المنشئة اتحادا جمركيا له تعريفة جمركية مشتركة، كما منحت "المفوضية الأوروبية" كل الصلاحية للتفاوض بشأن كل الاتفاقيات التجارية الخارجية. وفى ظل أمن يكفله وجود عسكرى أمريكى كبير إبان الحرب الباردة، انتعشت أوروبا الغربية كسوق مشتركة لها تعريفة تعمل بمثابة حاجز لحماية زراعتها، بخاصة، ضد منافسة دولة ثالثة. فى الخمسينيات، وكانت أوروبا مازالت تتعافى من دمار الحرب العالمية الثانية، كان هناك منطق يبرر الحاجة إلى الحمائية الزراعية لتحقق الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الغذاء؛ وعندما أصبح هناك فائض كبير من الحبوب واللحوم والزبد والنبيذ فى السبعينيات والثمانينيات نتيجة دعم الزراعة، من المتعذر بيعه، قام الاتحاد الأوروبى بدعم معظم الصادرات إلى الاتحاد السوڤيتى أو الدول النامية، ما أدى إلى إشعال الخلافات التجارية مع الولايات المتحدة وغيرها من مصدرى المنتجات الغذائية

مثل كندا وأستراليا. وفى الغالب الأعم، بسبب الفوائد المتكسبة فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا، تطلب الأمر عقودا لكى يقوم الاتحاد بخفض القيمة الحقيقية لدعم المزارع، وتقليص دعم التصدير، وإصلاح نظام المدفوعات للمزارعين للحد من التحفيز على الإنتاج الزائد عن الحد.

هذا النهج الذى يجمع بين الانفتاح الداخلى والحماية الخارجية قائم إلى اليوم، بالرغم من أن الاتحاد قام بخفض تعريفته إلى حد كبير، ويزعم أنه أكبر منطقة تجارية مفتوحة فى العالم. وبقدر أهمية تعريفة الاتحاد وحصصه وإثارتها للجدل، كذلك فإن ترسانة قوانينه الخاصة بالصحة والغذاء والسلامة والمعايير الفنية التى يشترط أن تفى بها السلع لكى يسمح بدخولها السوق الأوروبية، هى الأخرى مهمة ومثيرة للجدل. فى عدة مجالات، أصبح الاتحاد هو الذى يضع المواصفات القياسية والتنظيمية للسلع فى العالم، حيث إنه على كل من يريد التصدير إلى سوقه، وهى أكبر منطقة تجارية فى العالم، أن يمتثل للمعايير التى يضعها؛ وهو مستمر فى الإضافة إلى تلك النظم والضوابط، مثل القانون الذى يحكم التسجيل والتقييم والترخيص لنحو ثلاثين ألف مادة كيماوية، الذى بدأ سريانه فى ٢٠٠٨.

يقول المنتقدون والمعارضون إن "أوروبا الحصينة" مازالت تقاوم التجارة الحرة العالمية، وإن سياستها الزراعية المشتركة مستمرة فى تدليل المزارعين الأوروبيين الذين تدعمهم، ضد المنافسة من قبل صادرات الدول النامية؛ علاوة على ذلك فإن منظمات غير حكومية مثل مجموعة "Oxfam" الضاغطة دفاعا عن التنمية، تعيب على الصادرات الغذائية المدعومة من الاتحاد، لأنها تضرب الزراعة فى أفريقيا وأجزاء من أسيا، ويؤكد "جوزيف ستجلتز – Joseph Stigilitz"، الاقتصادى البارز السابق فى البنك الدولى، أن "الولايات المتحدة وأوروبا قد أتقنتا فن الجدال لتبرير التجارة الحرة، بينما تعملان فى الوقت نفسه لحساب اتفاقيات تجارية تحميهما ضد صادرات الدول النامية"[٢].

فى منتصف الثمانينيات، بدأت أوروبا جديا العمل على تكامل سوقها الداخلية، الماسة الأكثر طموحا للحدود المفتوحة وتعددية أنظمة الحكم فى زمانها. إقامة السوق

الموحدة أعطى المزيد من السلطات التنظيمية للمفوضية الأوروبية المكلفة بضمان التطبيق الصحيح لحزمة من تشريعات السوق الحرة الجديدة التى وضعتها الدول الأعضاء بمشاركة البرلمان الأوروبى. هذه التشريعات منحت محكمة العدل الأوروبية European Court of Justice (ECJ) الصلاحية لفرض غرامات على الدول التى تخرق قواعد السوق الحرة للاتحاد، وهناك معجبون كثر بهذا النموذج الأوروبى الخاضع لحكم القانون؛ أما النقطة السلبية الرئيسية، فهى أن أساليب وإجراءات فرض القانون والقواعد تتم ببطء شديد، إذ قد يستغرق الأمر ثلاث سنوات حتى تفصل المحكمة فى شكوى للمفوضية الأوروبية ضد إحدى الدول الأعضاء لمخالفتها الاتفاقية، وهى فترة ربما يكون قد حدثت فيها تغيرات على الأرض، بما يعوق عمليات شراء أو بيع خارج الحدود على سبيل المثال.

للمفوضية الأوروبية سلطات واسعة لتنظيم وضبط عمليات الاندماج عبر الحدود، وإساءة استخدام وسائل السيطرة على السوق، ومساعدات الدول للأنشطة التجارية، والتصرفات غير التنافسية مثل تثبيت الأسعار، وتكتلات اقتسام السوق. وبينما يعترض الأوروبيون دائما على التشريعات الأمريكية التى تطبقها خارج حدودها الإقليمية على الشركات الأوروبية (إذا قامت بالاستثمار فى إيران مثلا)، فإن الاتحاد الأوروبى لا يتردد فى استخدام قدراته التنافسية عالميا، بزعم حماية المنافسة فى السوق الأوروبية، إذ قام على سبيل المثال بفرض غرامة على شركة البرمجيات الأمريكية العملاقة "Microsoft"، بلغت نحو بليون دولار، وأجبرها على تغيير ممارساتها التجارية، وذلك بناء- إلى حد كبير- على شكاوى من شركات أمريكية أخرى منافسة. كما منعت السلطة التنفيذية للاتحاد شركتين أمريكيتين كبيرتين من الاندماج فى ٢٠٠١، وأوقفت عملية كانت تقدم بها شركة "General Eelctric" لشراء شركة أمريكية أخرى هى "Honeywell"، وفى سنة ٢٠٠٧، عطلت اندماجا مقترحا بين أكبر شركتين للتعدين فى العالم، إحداهما فى أستراليا والثانية فى بريطانيا - بناء على اعتراضات تنافسية.

القانون الأوروبى الموحد الصادر فى ١٩٨٦، الذى دشن برنامجا تشريعيا رئيسيا بهدف استكمال سوق الاتحاد الداخلية، كان ينطوى على عملية نقل للسلطة - ربما هى

الأكبر فى التاريخ - من الدولة الأمة إلى مؤسسات متخطية للحدود القومية؛ كما كانت "معاهدة ماسترخت Maastricht Treaty" فى ١٩٩١، الخاصة بالاتحاد الأوروبى، التى مهدت الطريق إلى عملة أوروبية موحدة، هى الخطوة المنطقية التالية نحو وحدة اقتصادية ومالية. كانت المعاهدة تستهدف إزالة مجازفة العملة فى السوق الموحدة، واضعة بذلك نهاية لدورة تخفيض لقيمتها، سعت فيها الدول الأعضاء، أو كانت مجبرة نتيجة لضغوط السوق، على تحسين تنافسيتها فيما يتعلق بألمانيا، أكبر اقتصاد فى الكتلة، بجعل الصادرات أرخص والواردات أغلى.

كانت أوروبا بالإضافة إلى ذلك نموذجا للعولمة عن طريق زيادة رقعة منطقة ازدهارها وأمنها، لاستيعاب دول أعضاء جدد تفى بمعايير الديمقراطية وحكم القانون واقتصاديات سوق فاعلة، ومستعدة للعمل بموجب قوانينها الصارمة، من ست دول فى ١٩٥٧، امتدت إلى ٩ فى ١٩٧٣، وإلى ١٠ فى ٨١، إلى ١٢ فى ١٩٨٦، إلى ١٥ فى ١٩٩٥، ثم مؤخراً إلى ٢٥ فى ٢٠٠٤و٢٧ فى ٢٠٠٧, فى أوروبا الغربية، وحدها النرويج الغنية بالنفط، وأيسلندة (التى تقدمت للانضمام أخيرا فى ٢٠٠٩) وسويسرة الغنية، هى التى اختارت أن تبقى خارج السوق، وأن تدفع ضريبة سنوية لـ "بروكسل" لدخول سوق الاتحاد الموحدة وقبول قواعدها.

ينطوى الانضمام إلى الاتحاد على فورة قانونية واجتماعية هائلة، كما أدرك مؤخرا البولنديون والرومانيون والمجريون؛ حيث إنه يستلزم الحد- طوعا- من السيادة الوطنية فى كثير من مجالات السياسة. لابد للدول المرشحة من أن تقر وتتبنى أكثر من ثمانين ألف صفحة من التشريعات المشتركة التى تنظم وتضع قواعد لكل شىء، بدءا من تلوث الماء والهواء، إلى دعم الدولة للصناعات، وسلامة النقل، واستقلال القضاء وقواعد المنافسة. القادمون الجدد يصبحون أعضاء كاملى العضوية، لهم حقوق متساوية منذ اليوم الأول، حتى وإن جاءت المزايا بعد ذلك على مراحل وعلى امتداد فترة انتقالية. لكل من سلوفينيا وإستونيا حق التصويت على قرارات الاتحاد التى لها تأثير عليها، أما سويسرة فلا تتمتع بهذا الحق حيث إنها ليست عضوا.

الاتحاد الأوروبى قصة نجاح اقتصادى تسعى مناطق أخرى من العالم- جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية، أفريقيا، دول الخليج العربية - أن تحاكيها، كل على

طريقتها، وإن بدرجة أقل كثيرا من حيث التكامل السياسى؛ كما أن الاتحاد هو الذى جعل من أوروبا أحد الرابحين الكبار من العولمة.

• الاتحاد الأوروبى باعتباره رابحا من العولمة.

هناك دراسة أجراها فى ٢٠٠٨ محللان اقتصاديان أمريكيان هما "دانيل هاميلتون – Daniel Hamilton" وجوزيف كوينلان – Joseph Quinian،(٣) توضح كيف ربح الأوروبيون من العولمة فى مجالات التجارة والاستثمار، والتدفقات المالية، والتشغيل، والدخل، وحركة العمل، وانخفاض التضخم، والضمان، والنمو الحقيقى لإجمالى الناتج المحلى، وانتشار التكنولوجيا؛ ويشير الباحثان إلى أن حصة الاتحاد (المكون من ١٥ دولة) من الصادرات العالمية، قد ارتفعت من ٤٠.٨٪ فى عام ٢٠٠٠ إلى ٤١.٧٪ فى عام ٢٠٠٦، وأن حصته من الصادرات فى السلع المصنعة قد ارتفعت كذلك إلى ٤٧.١٪. كان معظم الزيادة فى التجارة مع دول المنطقة المحيطة به – أوروبا الشرقية وروسيا وتركيا والشرق الأوسط وأفريقيا– أكثر مما هو مع الصين والهند. مازالت تعاملات أوروبا التجارية مع الولايات المتحدة أكثر مما هى مع كل دول آسيا مجتمعة، إذ نجد أن الشركات الأمريكية قد استثمرت فى أيرلندة وحدها فى الفترة من ٢٠٠٠– ٢٠٠٦، ثلاثة أمثال ما استثمرته فى الصين، وأكثر من ثمانية أمثال استثماراتها فى الهند.

الشركات الأوروبية من أكبر المستفيدين من العولمة، فهى تنشئ أسواقا جديدة فى دول سريعة النمو قريبة من أوروبا والدول الصاعدة البعيدة عنها. منتجو السيارات يقومون بتجميع المركبات فى آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى أوروبا. فى عام ٢٠٠٧، كان أكثر سيارتين مبيعا فى الصين من طراز "ڤولكس ڤاجن" الألمانية التى يتم تجميعها من "شانغهاى"؛ ومؤخراً، كان أحد التنفيذيين الفرنسيين البارزين فى مجال صناعة السيارات يقول إنه بينما كانت شركته تصنع السيارات وتبيعها فى فرنسا، إلا أنها لم تعد تحقق أرباحا فى فرنسا"(٤). كثير من الشركات

الأوروبية المتعددة الجنسية تقوم بخفض تكلفة إنتاجها بتصنيع أو شراء المكونات فى مناطق أخرى منخفضة التكلفة، بينما تحتفظ بقدر كبير من الخبرة المعرفية والربح فى بلادها الأصلية. مؤسسة "نوكيا- Nokia" الفنلندية، أكبر منتج لأجهزة التليفون المحمول فى العالم، مثال مهم على سلسلة الإمداد العالمى هذه، إذ إن هذا الجهاز الخلوى يحتوى على نحو ٩٠٠ مكون تأتى من أكثر من ٤٠٠ مصدر فى العالم، ويتم التجميع فى الصين ليباع بعد ذلك فى أكثر من ٨٠ سوقا فى أرجاء العالم. معظم الأرباح تعود إلى فنلندة.

ساعدت السوق الموحدة الشركات الأوروبية بأن أتاحت لها المجال الواسع، وأكسبتها الكفاءة والقدرة على التكامل العابر للحدود، المطلوب للمنافسة والنجاح فى اقتصاد معولم عن طريق تعظيم إمكانياتها التنافسية. يضع مؤشر العولمة الاقتصادية (Index of Economic Globalization)(٥) الذى يصدره معهد الاقتصاد السويسرى، يضع ٩ دول أوروبية بين الدول العشرة "الأكثر عولمة" من الناحية الاقتصادية، و٢٣ منها بين الثلاثين الأولى؛ ولم يكن من المفاجئ أن تأتى الدول الأصغر فى الاتحاد، التى اعتادت طويلا على الاقتصاد المفتوح المتبادل فى المقدمة، بينما تأتى الدول الأوروبية الأكبر فى ترتيب متأخر فى المؤشر - بريطانيا فى المركز السابع والعشرين وفرنسا فى الثلاثين وإيطاليا فى الثالث والثلاثين وألمانيا فى الخامس والثلاثين. مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية- Organization of Economic Cooperation and Development (OECD)عن قدرة الدول الصناعية المتقدمة على مواجهة العولمة، مقلقة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبى(٦). المعايير تتضمن العمل، ومرونة سوق المنتجات، والإنجاز التعليمى، والإنفاق فى سوق العمل، والهجرة، والابتكار، ومعدل إنشاء شركات جديدة. بين الدول الأوروبية، كانت دول الشمال (السويد وفنلندة والدانمرك) هى الأفضل، تليها بريطانيا وهولندة والنمسا وبلچيكا، أما پولندة واليونان وإيطاليا والبرتغال والمجر فجاءت فى آخر القائمة؛ ويكشف عدد كبير من الدراسات، بما فيها تلك الصادرة عن هيئات ومنظمات مثل "المفوضية الأوروبية" و "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" و "المنتدى الاقتصادى العالمى"، تكشف عن وجود فجوة بين الشمال والجنوب، إذ تبدو دول الشمال

وبريطانيا وأيرلندة وهولندة وبلچيكا فى وضع أفضل للإفادة من العولمة الاقتصادية، بينما تبدو دول جنوب وجنوب شرق أوروبا متخلفة عن الركب، بالنسبة للابتكار، والبحث العلمى، والتطوير، والصناعات الشبكية، وانتشار استخدام الإنترنت، والخدمات المالية، وتحرير السوق.

لقد غيرت مسيرة العولمة أنماط التجارة الأوروبية الضاربة فى القدم، كما حدث بالنسبة للنقل البحري وخدمات الموانئ على سبيل المثال. موانئ البحر الأبيض التقليدية مثل مرسيليا فى فرنسا ونابولى وچنوة فى إيطاليا، هذه الموانئ الباهظة التكلفة والخاضعة لنقابات العمال، بدأت تفقد مكانتها لتحل محلها محاور سفن الحاويات مثل مالطة و "ألچيرسيراس" فى إسپانيا و "چيويا تاورا" فى إيطاليا، حيث يتم تفريغ البضائع المنقولة عبر قناة السويس على سفن شاحنات كبيرة، فى سفن أصغر حجما تحملها إلى موانئ شمال أوروبا ليتم تسليمها فى الوقت المحدد؛ وهناك شركات أوروبية مثل A.P. Moller - Maersk الدانمركية، و CGM- CMA الفرنسية رائدة فى مجال ثورة النقل بالحاويات، ولكن شركة الشحن الصينية Coscoالتى اقتحمت السوق مؤخرا، قامت باستثمار ٣٠٠ مليون يورو فى ٢٠٠٨ لبناء محور حاويات فى مينا بيرايوس- Piraeus اليونانى وتشغيله لمدة ٣٥ عاما اعتبارا من ٢٠١٥، لخدمة منطقة البحر الأسود التى تشهد نموا سريعا.

• حركة مناهضة العولمة.

حتى قبل الأزمة المالية، كان الاتحاد قد أصبح محل استياء كبير بين كثيرين فى أوروبا الغربية، وخاصة أولئك الذين كانوا يرون أنفسهم ضحايا العولمة أو خاسرين محتملين بسببها، كما كان كثيرون يخشون التطورات المرتبطة بها وغير متفائلين بشان القيم والمؤسسات والسياسات وراء نجاح وأسلوب حياة أوروبا بعد الحرب؛ كما تبرز استطلاعات الرأى، مثل تلك التى تجريها المفوضية الأوروبية، تنامى تلك المخاوف مع بداية عام ٢٠٠٠ عندما أصبح المزيد من مواطنى الاتحاد يرون فى العولمة خطرا على

وظائفهم أكثر منها فرصة؛ وفى ألمانيا، الدولة الأولى فى العالم فى التصدير، صاحبة أكبر اقتصاد صناعى فى أوروبا، كانت زيادة الآراء السلبية فى العولمة لافته على نحو خاص، كما كان كثيرون من معارضيها ومنتقديها يرون أنها تسببت فى "سباق حتمى نحو القاع" بالنسبة لمعايير العمل والسياسة الاجتماعية ورفاهة المواطنين(٧).

حملات "لا" التى أحبطت مسودة دستور الاتحاد فى استفتاءات ٢٠٠٥ فى كل من فرنسا وهولندا، كان يتقدمها معارضو العولمة من اليسار واليمين الذين كانوا ينحون باللائمة على "بروكسل" لفشلها فى حماية العمال ضد فقدان وظائفهم، والانهيار الاقتصادى، وتدفق العمالة الرخيصة وانتقال مراكز الإنتاج إلى أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا وآسيا؛ كما لعبت عوامل أخرى دوراً فى عمليتى التصويت فى الدولتين، وخاصة عدم شعبية الحكومات القائمة آنذاك. كان العداء لما أطلق عليه المشاركون فى الحملة فى فرنسا: "أوروبا مفتوحة للريح من كل الاتجاهات" ملمحا رئيسيا فى الجدال. فى هولندة كانت الحركة الارتجاعية العنيفة ضد فقدان متوقع للهوية والسيادة الوطنية، بينما كانت فى فرنسا – على نحو أكثر صراحة – ضد التجارة الحرة والاستثمار، وضد تعظيم حجم التكتل (الاتحاد) الذى كان قد جاء بعشر دول أكثر فقرا إلى عضويته، معظمها من وسط وشرق أوروبا فى مايو ٢٠٠٤ . كان الكثير من الفرنسيين يصوتون، بالأحرى، ضد المبادئ الأصلية لاتفاقية روما المعروفة بـ "الحريات الأربعة"، أكثر منهم ضد مواد الدستور التى كانت تستهدف إعطاء الاتحاد الأكبر حجما، قيادة أكثر كفاءة ونظاما أكثر ديمقراطية وقدرة على اتخاذ القرار.

لم يكن "البعبع" الذى يبلور فكرة الاستياء من العولمة مجرد عامل مصنع صينى أو مستخدم هندى، كان "البعبع" هو عامل السباكة البولندى، كان الخوف ناتجا عن الشعور بأن المهاجرين القادمين من الدول الاعضاء الجدد، الشيوعية سابقا، سوف يستولون على الوظائف الفرنسية ويتسببون فى تخفيض الأجور والمزايا الموجودة فى أوروبا الغربية. لا توجد دلائل إحصائية كافية على أن اتساع الاتحاد أدى إلى انخفاض الأجور فى أوروبا الغربية، كما أن الأرقام الرسمية تبين أن نسبة البطالة قد

انخفضت، وأن المعدل الإجمالى للاستخدام قد ارتفع، وأن الأجور الحقيقية قد زادت بشكل عام، فى الوقت الذى استوعبت فيه المنطقة نحو ٩ ملايين مهاجر بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، أما المفارقة الساخرة فهى أن ألمانيا التى انخفضت فيها الأجور أو لم تتحرك خلال تلك الفترة، كانت هى الدولة التى فرضت أطول فترة حظر على استقدام عمال من الدول الأعضاء الجديدة.

الأرقام الوردية للصادرات وإجمالى الناتج المحلى والاستخدام، لا تعني أنه لم تكن هناك خسائر من جراء العولمة فى أوروبا، فقد أغلقت مصانع، كما فقد كثيرون وظائفهم وبخاصة من بين العمال غير المهرة أو منخفضى المهارة. الحرف التقليدية واجهت صعوبات كثيرة نتيجة منافسة الاقتصادات الناشئة ذات التكلفة الإنتاجية المنخفضة؛ ولكن بينما يشير النقابيون والسياسيون والإعلام إلى المعاناة الإنسانية فى مثل تلك الحالات، فإنهم يتجاهلون حقيقة مهمة، وهى أن عدد الوظائف الجديدة التى زادت كان أكبر من عدد تلك التى فُقِدَت فى عصر العولمة فى أوروبا. سياسيا، وعلى نفس الدرجة من الأهمية، كان وضع ذلك العدد الكبير من الأسر والعاملين الذين يشعرون بأن العولمة تهدد مستوى معيشتهم، فالاقتصاد سريع التغير جعلهم لا يشعرون بالاطمئنان إزاء ما هو متوقع بالنسبة للعمل، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والمعاشات فى مجتمع آخذ فى الاكتهال. وكما أورد المؤرخ الاقتصادى الأيرلندى "كيفين أو روركى – Kevin O' Rourke" فى مقال له لمركز أبحاث -Brue gel": "إذا كان العمال غير المهرة فى الدول الغنية يعتقدون أنهم مضارون من العولمة، فإن ذلك وحده كاف لإحداث رد فعل مضاد للمهنة، بصرف النظر عن دقة هذا الاعتقاد"[٨].

وحسب الإحصائيات التى أعدها جهاز مراقبة إعادة الهيكلة الأوروبية European Restructuring Monitor، الذى تموله "المفوضية الأوروبية"، بلغ عدد من فقدوا أعمالهم بسبب إعادة الهيكلة الصناعية فى الدول الاعضاء فى الاتحاد فى الفترة ما بين ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦، ما يقدر بـ ١.٢٪ من إجمالى عدد العاملين، كما كان نقل الإنتاج إلى مواقع أقل تكلفة وراء نسبة ضئيلة من فقدان الوظائف (أقل من ١: ١٢).

فى حالات قليلة، كان يتم الإعلان عن ذلك بقوة، وبخاصة عندما كان أصحاب الأعمال يهددون بنقل الإنتاج إلى دول أخرى للضغط على العمال لقبول أجور أقل أو العمل لساعات أطول؛ ويقول المسئولون فى النقابات والاتحادات العمالية إنه حتى فى حال عدم التصريح بذلك، فإن المغامرة بنقل مراكز الإنتاج إلى الدول الأعضاء الجديدة فى الاتحاد، والدول المجاورة، وآسيا، حيث التكلفة أقل، تلقى بثقلها على مفاوضات الأجور فى أوروبا الغربية.

فى ٢٠٠٨، كانت هناك ضجة كبرى فى ألمانيا، عندما قررت شركة "نوكيا" الفنلندية إغلاق آخر مصنع ألمانى للتليفون الخلوى، ونقل مركز الإنتاج إلى رومانيا العضو الجديد فى الاتحاد، أوغر هذا النزاع صدور الاتحادات العمالية والنقابات الألمانية على أقرانهم فى رومانيا وفنلندة. كان رئيس مجلس إدارة نوكيا- أوروبا، "ميكا بوكيرى – Mika Paukkeri الفنلندى، يدافع عن القرار قائلا، إنه لابد من أخذ الوضع الإجمالى للشركة فى أوروبا فى الاعتبار، لكى تظل قادرة على المنافسة. تكلفة العمالة فى رومانيا أقل بكثير، وكان أن طلبت ولاية وستفاليا – شمال الراين- الألمانية North Rhine - Westphalia من "نوكيا" أن تعيد الدعم الذى كانت قد حصلت عليه لكى تقوم بتحديث المصنع فى بوخوم-. Bochum

عندما كان البرلمان الأوروبى يناقش فى ٢٠٠٥ قانونا مقترحا من الاتحاد يتناول تحرير توفير الخدمات الاجتماعية عبر الحدود، كان الجدال محتدما حول كل مايتعلق بتأمين العمالة وتنظيم ساعات العمل فى ظل شروط العولمة، وكان التوجه الأولى للمقترحات التى قدمها "فرتز فولكشتاين- Frits Bolkestien، مفوض السوق الداخلية آنذاك، سببا فى الغضب الشديد الذى انتاب المنظمات العمالية وجماعات اليسار، لأنها كانت تتبنى ما يسمى بمبدأ "الوطن الأم" الذى يسمح للشركة التى تقدم خدمات فى أى من دول الاتحاد بأن تقوم بذلك حسب القوانين المعمول بها فى بلدها الأصلى، وليس فى الدولة التى تقدم فيها تلك الخدمات؛ وكان رأى المعارضين لتلك المقترحات التى أطلقوا عليها "توجهات فرانكشتاين" أنها سوف تُشَرِّعُ "سباقا نحو القاع" فى كل ما يتعلق بمعايير وساعات العمل ومستوى الأجور؛ وفى النهاية حذف البرلمان مبدأ "الوطن الأم" من الصيغة النهائية للقانون الذى أقره.

فى ٢٠٠٤ كانت هناك حالة تعبر عن القلق والخوف من قيام الدول الأعضاء الجدد (الشرقية) باستخدام قانون الاتحاد لخفض معايير العمل والأجور فى دول أوروبا الغربية، عندما قامت اتحادات العمال السويدية بمحاصرة موقع عمل فى مدينة بالقرب من ستوكهولم حيث كان عمال من لاتفيا، من شركة مقرها "ريجا"، اسمها "لاقال – Laval" يقومون بترميم وتجديد مبنى إحدى المدارس. كانت شكوى الاتحادات تتلخص فى أن الشركة تخرق الاتفاقات السويدية الجماعية الخاصة بالتشغيل وساعات العمل، بينما كانت الشركة تَدَّعى أنها تعمل وفقا لقانون الاتحاد وبخاصة فيما يتعلق بحرية انتقال الخدمات وعدم التمييز على أساس الجنسية؛ وفى ٢٠٠٨ قضت محكمة العدل الأوروبية بأن الحصار كان يمثل خرقا لحرية تقديم الخدمات التى تقرها اتفاقية الاتحاد الأوروبى. لم تستطع اتحادات العمال اتخاذ أى إجراء صناعى لفرض أى شروط، فى غيبة أى مواد وطنية ملزمة قانوناً. وأيا كان الأمر، فإن المحكمة اعترفت بأن الاعتراض على ما يسمي بـ "الإغراق الاجتماعى" يمكن أن يمثل أرضية قانونية لعمل جماعى. كلاهما، الاتحادات العمالية وأصحاب الأعمال لم يكونوا راضين عن الحكم الذى تمسك به معارضو العولمة.

بدأت المعارضة المنظمة للعولمة فى أوروبا تتنامى فى أواخر التسعينيات وبخاصة بين قوى اليسار فى كل من فرنسا وإيطاليا، وذلك بالرغم من أن الأحزاب اليمينية المتطرفة فى كلتا الدولتين كانت تجادل من فترة طويلة من أجل الحمائية التجارية وإعادة المهاجرين إلى بلادهم الأصلية. فى كتاب صادر فى ١٩٩٧، بعنوان "الرعب الاقتصادى – L'horreur economique"، حقق مبيعات هائلة، تستهجن الروائية الفرنسية "ڤيڤيان فورستر – Viviane Forrester "دكتاتورية السوق" وتدافع عن "التكيف مع العولمة، ليس عن طريق تدريب أنفسنا على الإذعان لها، وإنما عن طريق تحرير أنفسنا من متطلباتها"، أصبح "چوزيه بوڤ" Jose Bove أحد القيادات الفلاحية، زعيما للحركة بعد سجنه لفترة قصيرة بسبب تحطيمه أحد مطاعم "مكدونالدز" احتجاجا على معالجة المحاصيل عن طريق الچينات. ربط "بوڤ"بين عملية التعديل الچينى والرأسمالية متعددة الجنسية فى الكلمة الفرنسية الدالة "malbouffe" أو الغذاء التافة (junk food).

رشح "بوف" نفسه للرئاسة فى ٢٠٠٧، وحصل على نصف مليون صوت تقريبا، أى ما يعادل ٣٢.١٪ من إجمالى عدد الأصوات. كانت العمليات التخريبية المناهضة للعولمة التى تقوم بها حركته تحمل أصداء حركة اللوديت- Ludite" التى قام بها عمال النسيج الإنجليز فى أوائل القرن التاسع عشر، عندما كانوا يقومون بتحطيم الماكينات التى تعمل بالبخار مثل الأنوال، احتجاجا على تكنولوجيا الثورة الصناعية التى كانوا يعتقدون أنها سوف تؤدى إلى الاستغناء عنهم. كان الاعتراض الرئيسى لـ "اللوديت" على استخدام أنوال متطورة تعمل أوتوماتيكيا، ويمكن تشغيلها بواسطه عمالة رخيصة غير ماهرة نسبيا، بدلا من عدد كبير من العمال المهرة. كما كان اعتراضهم كذلك على عدم ضبط الأسعار.

كما تأسست أيضا مجموعة حملة دولية عرفت بـ " ATTAC وهى كلمة مركبة من الأحرف الأولى من كلمات مسمى المجموعة وهو: -Association for the Taxation of Fi nancial Transactions to Aid Citizens (الجمعية الخاصة بفرض الضرائب على المعاملات التجارية لمساعدة المواطنين)، وذلك للمطالبة بـ "الرقابة الديمقراطية" على الأسواق المالية، وفرض ضريبة على المضاربات لتمويل التنمية. كما عارضت، بالإضافة إلى ذلك، المزيد من التحرير فى مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ومناطق التجارة الحرة الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية، ومشروعات الاتحاد الأوروبى لإنشاء منطقة تجارة حرة أورو متوسطية.

الحركة التى كانت تعتبر نفسها بديلا للعولمة تَزَعَّمها مثقفون يساريون فرنسيون مثل "برنارد كاسين" - Bernard Cassen مدير شهرية "لوموند ديلوماتيك-"-Le Monde Di plomatique" . أصبحت الشبكة الأساسية لـ ATTAC منظمة احتجاج متعدد الأوجه، تعبئ وتحشد ضد كل أشكال تحرير التجارة والاقتصاد، ومرونة سوق العمل، وخصخصة قطاع الطاقة، ودستور الاتحاد الأوروبى، واتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين أوروبا ودول أفريقيا والكاريبى والپاسيفيك.

أصبحت تظاهرات معارضة العولمة، التى أخذت شكلا عنيفا فى بعض الأحيان، أصبحت ملمحا دائما للتجمعات الدولية الرئيسية، مثل الاجتماع الوزارى لمنظمة

التجارة العالمية فى سياتل – Seattle فى ١٩٩٩، ومنتدى دافوس Davos السنوى للاقتصاد العالمى الذي يحضره كبار رجال الأعمال والسياسيون، وقمم الاتحاد الأوروبى ومجموعة الثمانية (G8) للدول الصناعية. بلغت أعمال العنف الذروة عندما قُتِلَ أحد المحتجين وجرح العشرات فى صدامات مع الشرطة أثناء قمة مجموعة الثمانية (G8) فى جنوة بإيطاليا. هدأت تظاهرات مناهضة العولمة مع انتعاش النمو الاقتصادى فى منتصف عام ٢٠٠٠ تقريبا، إلا أن التأثير السياسي لحجج مناهضة العولمة بقى، دافعا الحكومات فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا و-حتى- أيرلندة (إحدى أكبر الدول المستفيدة من خدمات التجارة خارج الحدود) لكى تكون مع اتخاذ إجراءات حمائية ضد الواردات الصينية من المنسوجات والأثاث والأحذية والحديد، واللحوم البرازيلية فى حالة أيرلندة.

ه جدل السياسة

عندما تولى الرئيس الفرنسى "ساركوزى" الرئاسة الدورية للاتحاد فى يوليو ٢٠٠٨، تعهد بأن يتبنى شعار "أوروبا التى تحمى" وأن يحيى الحوار بخصوص "الأولوية المجتمعية" فى التجارة، وأنكر أنه كان يدافع عن الحمائية(٩). اتهم الرئيس "المفوضية الأوروبية" بالسذاجة فى تناول السياسة التجارية، كما أنحى باللائمة على المفوض التجارى للاتحاد، "بيتر ماندلسون Peter Mandelson" شخصيا، لرفضه اتفاقية لشبونة، التى خلفت دستور الاتحاد الذى أجهضه استفتاء فى أيرلندة فى يونيو ٢٠٠٨؛ كما أظهرت مراكز استطلاع الرأى وعمليات المسح التى أجريت بعد الاستفتاء أن العداء للتجارة الحرة لم يكن عاملا حاسما فى عملية التصويت فى أيرلندة. وبعد أن حصل الأيرلنديون على عدة تنازلات من شركائهم فى الاتحاد، لم يكن أى منها خاصا بالتجارة، صوتوا لصالح الاتفاقية فى أكتوبر ٢٠٠٩، لتصبح سارية فى ديسمبر ٢٠٠٩.

كان "ساركوزى" قد نجح فى أن يحذف من الاتفاقية عبارة "المنافسة الحرة غير المقيدة" باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد، وكان يدفع بأنها كانت مجرد وسيلة

أخرى لتحقيق أهداف النمو الاقتصادى وليست هدفا فى حد ذاتها، أما "ماندلسون"، فكان أكثر أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد صراحة ووضوحا فى حث الأوروبيين على تبنى العولمة، مجادلا بأن أوروبا وباقى دول العالم قد نعموا برخاء غير مسبوق بفضل موجة الانفتاح العاتية، التى انطلقت منذ سقوط الشيوعية فى ١٩٩٠؛ وفى حديث له أمام مؤسسة العمل – Work Foundatien فى لندن فى مارس ٢٠٠٧، كان يعبر عن ذلك على النحو التالى:

الحجة التى يسوقها دعاة الحمائية هى أن تطويق السوق الموحدة بسور عازل، ونسيان باقى العالم هو الطريقة الوحيدة للحفاظ على العمالة والتشغيل فى أوروبا. إن ذلك لا يتجاهل سلسلة الإمداد التى تغذى السوق فحسب، وإنما أيضا إجمالى الطلب العالمى الذى يحركها، فى جزء كبير من العملية. إن هناك الكثير الذى يمكن أن نكسبه من وراء سعينا للحصول على قطعة من تلك الكعكة العالمية الأكبر بدلا من الانكفاء على الداخل، والاعتماد على سوقنا الخاصة. إن غاية المنافسة ينبغى أن تكون الحفاظ على القوة الاقتصادية التى تمكننا من أن ندفع تكلفة نماذجنا الاجتماعية وتوفير السلع العامة... فكرة أن التنافسية تعنى إضعاف الدولة لا تعبر عن العالم الحقيقى، بقدر ما تبدو لى عبارة أيديولوچية تماما(١٠).

بعض معارضى الاتحاد من داخله يؤكدون أن العولمة قد فاجأته، وعندما كان "جوردون براون– " Gordon Brown وزيرا للخزانة فى بريطانيا فى ٢٠٠٥، صرح لوفد صحفى زائر من بروكسل، بأن الاتحاد كان "فكرة عظيمة مضى زمنها". كان إنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية خطوة هائلة إلى الأمام فى الخمسينيات، إلا أن المهم الآن كان إزالة العقبات الأوروبية من طريق العولمة، وترك قوى السوق تمضى فى مسارها، على حد تعبيره.

وبعد أن أصبح رئيسا للوزراء فى ٢٠٠٧، خَفَّض من تلك النبرة نوعا ما، ففى حديث له فى مطلع ٢٠٠٨ أقر بان الاتحاد يظل مركزيا بالنسبة لرخاء بريطانيا، إلا أنه قال:

الدول والقارات التى ستنجح فى الحقبة القادمة من العولمة، ستكون تلك المنفتحة وليس المنغلقة أمام التجارة الحرة وليس الحمائية، والمرنة وليست الجامدة، الدول والقارات التى تستثمر فى المهارات العالمية وإمكانيات شعوبها. إن رؤيتى لأوروبا "تتحرك إلى الأمام"، هى أن تكون أوروبا كونية - وليس مجرد سوق واحدة داخلية منطوية على نفسها، قوة دافعة من أجل سوق عالمية جديدة سريعة التغير. أوروبا منفتحة، مرنة، تنظر إلى الأمام، منافسة ومزدهرة بفضل ما لديها من مهارات وقدرة على الابتكار والمواهب الخلاقة(١١).

هذا الانقسام الفرنسى - الإنجليزى فى النظرة إلى الملكية الأجنبية والتجارة الحرة، نموذج لانقسام أوسع بين الشمال والجنوب الأوروبيين فى الموقف من العولمة. السويد والدانمرك وهولندة وبريطانيا وأيرلندة هى الدول الأكثر حماسة وتأييدا للأسواق الحرة والاستثمار الأجنبى وحرية انتقال العمالة والخدمات، ولعل ذلك راجع فى جزء منه، إلى تاريخها كدول تجارية بحرية - رغم أن أيرلندة بما فيها من جماعات فلاحية ضاغطة، تنتقل إلى معسكر المدافعين عن الحمائية عندما يكون الأمر متعلقا بالزراعة. فرنسا وإيطاليا والبرتغال واليونان، وأحيانا إسبانيا، هى الدول الأكثر حماية لصناعتها وزراعتها. ألمانيا والنمسا وبلجيكا غالبا فى موقف وسط، حريصة على حماية أسواق العمل لديها وتجنب تدفق العمالة الأجنبية غير الماهرة عليها؛ وفى الوقت نفسه تتطلع إلى تمكين مستهلكيها من الإفادة من الواردات الرخيصة، التى تُعَظِّم القوة الشرائية وتبقى على معدل التضخم منخفضا.

عندما اتسع الاتحاد الأوروبى وقبل عضوية ثمانى دول شيوعية سابقة من وسط وشرق أوروبا فى ٢٠٠٤، كانت السويد وبريطانيا وأيرلندة فقط، هى التى سمحت على الفور بدخول تلك الدول إليها. لم تفتح فرنسا سوق العمل أمامها إلا فى ٢٠٠٨، بينما انتظرت ألمانيا إلى أن انقضت فترة انتقالية مدتها سبع سنوات لكى ترفع القيود.

دار جزء من الجدل العنيف بشأن سياسة العولمة حول أدوات الاتحاد الدفاعية فى مجال التجارة، فيما يتعلق بالسلع التى يتم إغراق السوق الأوروبية بها. فَرَض الاتحاد

سلسلة من الرسوم العقابية على البضائع المصنوعة فى آسيا، من الأحذية إلى الحقائب البلاستيك والمتوقع أن تباع بأسعار أقل من التكلفة. كانت تلك المحاولات كلها تنطوى على مصالح متعارضة بين الصناعات الأوروبية، والدول، والمستهلكين، ومجمل أهداف سياسة الاتحاد. تعريف الاتحاد لـ "الإغراق" الذى يتماشى مع قوانين التجارة العالمية، يعكس مدى تعقد المسألة. لا بد من توافر ثلاثة شروط لكى يستطيع الاتحاد أن يفرض رسوما مضادة على الواردات لمقاومة الإغراق:

١- وجود حالة إغراق: عندما يكون سعر التصدير الذى يباع به المنتج فى سوق الاتحاد أقل من سعره فى سوق بلد الإنتاج الأصلى.

٢- وقوع ضرر مادى على الصناعة الأوروبية: إذا تسببت الواردات أو هددت بأن تكون سببا فى إلحاق ضرر كبير للصناعة داخل الاتحاد الأوروبى، مثل فقدان حصة من السوق، أو تخفيض السعر بالنسبة للمنتجين، والضغوط التى تؤثر على الإنتاج والمبيعات والأرباح والإنتاجية... إلخ.

٣- مصالح الاتحاد: ينبغى ألا تكون تكلفة اتخاذ الإجراءات غير متكافئة مع ما يحققه الاتحاد من فائدة. إلا أن مثل هذه القرارات يصبح أكثر تعقيدا فى عصر العولمة، إذ ما معنى مصطلح "الصناعة الأوروبية" إذا كانت الشركات الأوروبية تصنع السلع فى الصين أو تايلاند ثم تنقلها بالسفن إلى الاتحاد الأوروبى؟ كيف يزن الاتحاد مصالح منتجيه المحليين مقابل تلك التى لدى المستهلكين الأوروبيين أو إزاء الأهداف الأخرى للسياسة مثل بناء علاقة تعاونية شاملة مع اقتصاد مهم صاعد مثل الصين، أو التصدى للتغيرات المناخية؟

كانت "اللمبات" الكهربائية الموفرة للطاقة، إحدى الحالات التى ظهر فيها العديد من تلك المآزق، فى ٢٠٠٧، كانت "المفوضية الأوروبية" تحت ضغط شديد من ألمانيا، وشركة Osram الألمانية المنتجة للأدوات الكهربائية (وهى جزء من مجموعة Siemens الهندسية) لتحديد فترة تطبيق الرسوم المضادة للإغراق على "اللمبات" الكهربائية الصينية الموفرة للطاقة، التى كان قد بدأ فرضها فى ٢٠٠١، واعترضت على ذلك

مجموعة "Philips" الهولندية للإلكترونيات الاستهلاكية التى تبستوردها من الصين. كلتا الشركتين تقومان بتصنيع هذا النوع من "اللمبات" فى أوروبا إلى جانب الصين. كان الخلاف قد بدأ بمجرد أن اتفق زعماء الاتحاد الأوروبى على أن يطلبوا من السكان التحول إلى "اللمبات" الموفرة بحلول ٢٠١١ كجزء من الترشيد، بهدف مقاومة ظاهرة الاحترار الكونى. طلب "لوبى" تجار التجزئة الأوروبيين من الاتحاد إلغاء التعريفة، بدعوى أنها تكلف المستهلكين ٢ بليون يورو (٣.٢ بليون دولار) فى السنة، فى الوقت الذى ترتفع فيه فواتير الكهرباء، ويتم تشجيع السكان على توفير الطاقة. كان "ماندلسون– Mandelson مع إلغاء الرسوم التى تقدر بـ ٦٦٪، وبعد معركة طويلة بين الدول الأعضاء، قرر الاتحاد تمديد الرسوم المضادة للإغراق لمدة عام بدلا من فترة خمس سنوات، وهى الفترة المعتادة لسريان مثل تلك العقوبات.

عُمْق الخلافات بين الدول الأعضاء، أجبر المفوض التجارى فى يناير ٢٠٠٨، على صرف النظر عن عملية إصلاح مقترحة لسياسة مكافحة الإغراق، التى كان يمكن أن تراعى مصالح اقتصادية أوسع مما لدى المنتجين "الأوروبيين المحليين" كما كانت هناك بوادر معارك أخرى تلوح فى الأفق بخصوص المنتجات الصينية من الحديد والكيماويات، ساعد على ظهورها بشكل حاد، الأزمة المالية العالمية والكساد الناتج عنها.

• تداعيات السياسة: داخليا

مع منعطف القرن الواحد والعشرين، كان وعى الحكومات الأوروبية يتزايد بضرورة تعديل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، لتظل قادرة على المنافسة فى نظام اقتصادى يمضى سريعا نحو العولمة. كانت أوروبا متخلفة عن الولايات المتحدة واليابان فى مجالات رئيسية مثل الاستثمار العام والخاص فى البحث العلمى والتنمية، وأعداد براءات الإختراع، واتصالات الإنترنت. مجىء حكومات ديمقراطية اجتماعية تؤمن بالتحديث فى بريطانيا وألمانيا وهولندة والسويد كان قوة دافعة لتبنى

برنامج إصلاح اقتصادى طموح نوعا ما، عرف بـ "أچندة لشبونة"، وذلك فى إحدى قمم الاتحاد التى عقدت فى العاصمة البرتغالية فى مارس ٢٠٠٠, معلنين عن نيتهم فى تجاوز الولايات المتحدة فى غضون عقد، حدد قادة الاتحاد هدفهم وهو أن يجعلوا من أوروبا "الاقتصاد الأكثر تنافسية وديناميةً واعتمادا على المعرفة"، بحلول عام ٢٠١٠

وكما جاء فى إعلان برشلونة Lisbon Declaration(١٢)، فإن "الاتحاد يواجه تحولا كبيرا نتيجة للعولمة وتحديات اقتصاد جديد يقوم على المعرفة، وقد أثرت هذه التحولات فى كل جانب من جوانب حياة الناس، وعليه فهى تتطلب تغييرات جذرية فى الاقتصاد الأوروبى. لابد من أن يشكل الاتحاد هذه التغييرات بأسلوب يتسق مع قيمه ومع مفاهيم المجتمع، وكذلك مع رؤية بخصوص توسعه المستقبلى". ويضيف الإعلان إن "المعدل السريع والمتسارع فى التغيير يعنى أن هناك حاجة ملحة لأن يعمل الاتحاد الآن بحيث يفيد بشكل كامل من كل الفرص المتاحة؛ ومن هنا الحاجة لوضع هدف استراتيچى واضح، والاتفاق على برنامج جسور لإرساء البنى التحتية المعرفية، وتشجيع الابتكار، والإصلاح الاقتصادى، وتحديث الرفاه الاجتماعى، ونظم التعليم"، وكان من بين الأهداف التى حددها القادة، ما يلى:

١- إنفاق ٣٪ من إجمالى الناتج المحلى من التمويل العام والخاص على البحث العلمى والتطوير (R&D) حتى ٢٠١٠ (ظل الإنفاق على البحث والتطوير دون تغيير، أى عند ١.٨ إلى ١.٩٪ من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧)

٢- تحقيق معدل تشغيل يصل إلى ٧٠٪ من السكان فى سن العمل حتى ٢٠١٠ بدلا من ٦١٪ فى ٢٠٠٠ (زاد معدل التشغيل الإجمالى إلى ٦٥.٤٪ فى ٢٠٠٧، مع زيادة ملحوظة فى عدد العاملين الأكبر سنا وانخفاض فى نسبة البطالة طويلة المدى)

٣- استكمال دمج الأسواق المالية الأوروبية وتسيير الاستثمار عبر الحدود (تحقق تقدم كبير فى هذا المجال باستثناء قانون خاص بالشراء خارج الحدود كان به بعض الثغرات)

٤- وضع نظام بسيط وغير مكلف لبراءات الاختراع للاتحاد الأوروبى فى كل أوروبا بحلول عام ٢٠٠١، يضع المخترعين الأوروبيين على قدم وساق، إزاء الحماية

التى يمنحها المتنافسون الرئيسيون (لم يتحقق شيء من ذلك حتى ٢٠٠٩ بسبب خلافات لغوية لتفسير المقصود).

٥- تحرير سوق الاتصالات فى الاتحاد الأوروبى، والمبادرة لجعل الوصول إلى خدمة إنترنت أسرع وأرخص وأكثر انتشارا، وبخاصة بالنسبة للمدارس والمرافق الخدمية العامة (تحقق ذلك الى حد كبير).

٦- إزالة العقبات أمام تجارة الخدمات فى أرجاء الاتحاد، (تحقق ذلك جزئيا فى ٢٠٠٥) بعد تبنى قانون تم تعديله على إثر صراع حاد وتظاهرات ضد العمالة الرخيصة القادمة من الدول الأعضاء الجدد)

٧- الإسراع بتحرير العمل فى مجالات مثل الغاز والكهرباء والخدمات البريدية والنقل (تحقق تقدم بطيء بسبب مقاومة معوقة وبخاصة من جانب فرنسا).

يرى الزعماء أنه لو تم تنفيذ ما سبق، لكان بالإمكان توقع تحقيق معدل نمو اقتصادى يصل الى ٣٪، ولربما كان التنفيذ الجزئى قد دفع فى هذا الاتجاه خلال العقد. حقق الاتحاد معدلا وصل إلى ٣.١٪ فى ٢٠٠٦، و ٢.٩٪ فى ٢٠٠٧، ولكن متوسط معدل النمو كان أكثر تواضعا فى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ (٢.١٪ سنويا). كان النمو الدول الأعضاء الجدد والاقتصادات المرنة مثل بريطانيا والسويد والدانمرك أسرع منه فى الدول الثلاثة المركزية فى منطقة اليورو - ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. ضرب الكساد العالمى الذى بدأ فى ٢٠٠٨ الاتحاد بقوة، وبعد نسبة نمو هزيلة بلغت ٠.٩٪ فى ٢٠٠٨، تقلص الاقتصاد الأوروبى بنسبة تقدر بنحو ٤٪ فى ٢٠٠٩.

على خلاف برنامج السوق الداخلية، كانت "أجندة لشبونة" تفتقد آلية تطبيق ملزمة، وتعتمد على نظام يعرف بـ "أسلوب التنسيق المفتوح"، الذى يساعد على وضع خطط عمل وطنية سنوية، والمراجعة المتكافئة بين الدول الاعضاء، والمشاركة فى الممارسة الفضلى، وقيام "المفوضية الأوروبية" بتحديد المتقاعسين" وتوجيه اللوم اليهم.

وحيث إن الحكومات، وبخاصة الحكومة الألمانية، كانت تكره انتقادات بروكسل، أسقطت "المفوضية" هذا الأسلوب بالفعل، عندما تم تحديث هذه السياسة في ٢٠٠٥؛ وفي هدوء، تم التخلي أيضاً عن هدف أن يصبح الاتحاد الاقتصاد الأكثر تنافسية وفعالية واعتمادا على المعرفة[١٣].

بينما فشلت أجندة لشبونة في إشعال ثورة اقتصادية، فإنها وفرت غطاء سياسيا للحكومات لكي تتخذ إجراءات غير معهودة أحيانا لجعل أسواق العمل أكثر مرونة، وزيادة معدلات التشغيل، والتصدي للبطالة بين الشباب والإبقاء على العاملين الأكبر سنا مدة أطول في العمل، وتحسين التدريب وفُرص التعلم. كانت الدول الأوروبية الأكثر نجاحا هي دول منطقة الشمال، وخاصة تلك التي أنفقت بسخاء على التعليم واستخدمت التمويل العام لدعم وإعادة تدريب العمال الذين فقدوا وظائفهم، بدلا من استخدام قوانين العمل الجامدة والإعانات للإبقاء على صناعات تجاوزها الزمن لأسباب اجتماعية.

بحلول عام ٢٠٠٧، كانت كل دول الاتحاد بما فيها فرنسا قد انتهجت، ولو نظريا، سياسة تشغيل دانمركية تعرف بـ "التأمين المرن- Flexicurity". تجمع هذه الكلمة المركبة بين قوانين التشغيل، والاستغناء، وتعويضات البطالة السخية، والتدريب، بهدف إعادة التأهيل وحوافز العودة إلى العمل. كان الهدف هو حماية العامل وليس العمل، حيث لم يكن هناك سوى القليل من العمال الذين يمكن أن يتوقعوا الاحتفاظ بوظائفهم مدى الحياة في اقتصاد معولم سريع التغيير؛ وبدعم من المفوضية الأوروبية وافق أصحاب الأعمال والمنظمات العمالية في الاتحاد الأوروبي على مجموعة مبادئ للتوصل إلى أفضل تطبيق ممكن لسياسة "التأمين المرن" في كل أوروبا، مع وضع خصوصية كل دولة في الاعتبار

تبنى "جون منكز – John Monks"، سكرتير عام الكونفدرالية الأوروبية لنقابات العمال هذا المفهوم، رغم إقراره بأن "التأمين المرن – Flexicurity" كانت كلمة بذيئة بالنسبة لبعض دوائر الحركة العمالية، حيث كان البعض يحورونها إلى "flexploitation"[١٤]

أى "الاستغلال المرن"، وبينما كانت النقابات والاتحادات تفضل استثمار المال العام فى البشر الذين فقدوا وظائفهم، كان أصحاب الأعمال يرون أن الأسهل والأقل تكلفة هو الاستغناء عن العامل. أما كيف يمكن نقل هذا النموذج بسهولة من مجتمع وفرة متجانس، يدفع ضرائب عالية مثل الدانمرك، لتطبيقه فى دول أوروبية أخرى، فأمره متروك للزمن.

بدأ الاتحاد تعويض الخاسرين من ضحايا العولمة بإنشاء "الصندوق الأوروبى لتسويات العولمة– European Globalization Adjustment Fund" فى ٢٠٠٧ ليقدم نحو ٥٠٠ مليون يورو سنويا على شكل مساعدات مؤقتة، معظمها لإعادة وتأهيل العمال الذين نقلت وظائفهم إلى الخارج، وتقدم "جوزيه مانويل باروسو --Jose Manuel Barros so"، رئيس المفوضة الأوروبية، بمبادرة لتهدئة الفرنسيين والإيطاليين، بعد جدال حاد حول تشريع لتحرير الخدمات خارج الحدود فى الاتحاد، وهو ما كان عاملا مهما فى إحباط الدستور الأوروبى فى الاستفتاء الفرنسى. على أية حال، كان الصندوق مُسكِّنا سياسيا أكثر منه أداة حقيقية من أدوات السياسة المتبعة. فى العامين الأولين لم يرصد سوى ٩٤ مليون يورو كتمويل مشترك للسلطات المحلية فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا.

• تداعيات السياسة: خارجيا

فى علاقاته الخارجية، سعى الاتحاد لإدارة العولمة وتقليم أظافرها عن طريق تنمية حكم عالمى رشيد على نموذج هياكله الخاصة، كما عقد "شراكات استراتيجية" مع عدد من اللاعبين، بما فى ذلك الاقتصادات الرئيسية الصاعدة – الصين وروسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، كما بنى أو حاول أن يبنى علاقات مع تكتلات تضم منظمات إقليمية مختلفة، بما فى ذلك دول فى مناطق من أفريقيا والكاريبى والپاسيفيك، والاتحاد الأفريقى، واتحاد جنوب شرق آسيا The Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية South American Common Mar-

ket (Mercosur)، كما صنع بالقرب منه شبكة اتفاقيات تجارة وتعاون ومعونات مع دول من أوروبا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال سياسة الجوار الأوروبى والعملية الأورومتوسطية. ومن خلال مثل تلك الاتفاقيات، كان الاتحاد يسعى إلى موازنة محيطه من خلال منح حق دخول السوق، ومد يد التعاون إلى الدول التى تتعهد الإصلاحات الاقتصادية (اقتصاد السوق) والقانونية، والأمنية، وحقوق الانسان، التى يقرها الاتحاد. عمليا، لم تحقق تلك الاتفاقيات الأهداف المرجوة منها، لأن الحكومات والنخب العسكرية والتجارية فى الدول الشريكة كانت ترى فى أهداف الاتحاد خطرا على مصالحها أو سيطرة عليها. يضاف إلى ذلك أن اعتبار الاتحاد قضايا حقوق الإنسان والحكم الرشيد شروطا للمعونات والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية، أثار استياء النخب الأفريقية من مستعمريهم السابقين، ولم يعد التعامل مع أوروبا ميزة، وبخاصة عندما بدأت الصين فى بداية عام ٢٠٠٠ تنتهج دبلوماسية تتسم بقدر واسع من الدهاء، وتقدم مساعدات غير مشروطة، وتبنى الطرق وتقيم المشروعات الكبرى، مقابل عقود سلع طويلة المدى. كان الرئيس السنغالى "عبد الله وادى" يقول لمسئول زائر من الاتحاد الأوروبى: "عندما يعرض علينا الأوروبيون المساعدة فى مشروع لإنشاء طريق، يكون علىّ أن أوقع عشرات الأوراق المليئة بكل الشروط المزعجة، أما عندما يعرض الصينيون أن يقوموا بإنشاء طريق، أنظر من نافذتى صباح اليوم التالى فأجدهم يقومون بالعمل". "وادى" أرسل أكبر أبنائه للدراسة فى جامعة السوربون فى باريس والثانى إلى جامعة بيچين"(١٥).

كانت أوروبا هى المحرك الرئيسى لإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، التى خلفت "الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT)"، والتى تقدم إطارا للتفاوض حول الاتفاقيات التجارية، وكذلك آلية لتسوية النزاعات والحفاظ على القوانين والقواعد. التزام الأوروبيين بمنظمة التجارة العالمية لم يوقفهم، أحيانا، عن استخدام كل الحيل الإجرائية فى القانون لتأخير ولىّ الأحكام التى لا تكون على هواهم فى لجان فض المنازعات، مثل تلك الخاصة بالتعريفة الخاصة بالموز، والمخصصة لحماية المستعمرات الأوروبية السابقة من منافسة منتجى "موز الدولار" المدعومين من الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى. لم يتم تسوية هذا النزاع التجارى، الأطول فى العالم، إلا فى ديسمبر ٢٠٠٩.

على الجبهة السياسية، يكرس الاتحاد موارد مالية، وسياسية هائلة لمنظمة الأمم المتحدة، التى يراها الوصية على القانون الدولى والتعاون متعدد الجوانب فى قضايا تتنوع بين حفظ السلام، والتنمية، وحماية المناخ، والاهتمام بالصحة العامة؛ وعلى الرغم من أن المفوضية الأوروبية تمثل الدول السبعة والعشرين الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية، فإن الاتحاد فشل فى الاتفاق على نظام تمثيل موحد فى الأمم المتحدة، أو صندوق النقد الدولى، أو البنك الدولى. مازالت المصالح الوطنية فى الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة ومراكز القوة هى الغالبة، وهى التى تسمو على التكتل وتعظيم النفوذ الأوروبى فى المنابر الدولية. بريطانيا وفرنسا ترفضان حتى التفكير فى التخلى عن مقعديهما الدائمين فى مجلس الأمن الدولى، المكتسبين بعد الحرب العالمية الثانية، لصالح مقعد أوروبى واحد، والذى يمكن أن يكون نتيجة منطقية لتطور سياسة خارجية أوروبية مشتركة.

"اتفاقية لشبونة" منحت الاتحاد الأوروبى، لأول مرة، الشخصية القانونية المطلوبة لتوقيع اتفاقيات، كما حصل الممثل السامى للسياسة الخارجية للاتحاد على حق مخاطبة مجلس الأمن الدولى، شريطة موافقة الدول الأعضاء؛ إلا أن ذلك يظل أمرا مختلفا عن التمثيل المشترك الذى يعطى الاتحاد مثل ذلك النفوذ القوى فى مفاوضات التجارة العالمية.

• هل بدأ انحسار العولمة؟

الأزمة المالية التى بدأت فى الولايات المتحدة فى ٢٠٠٧ وانتشرت فى أرجاء العالم فى ٢٠٠٨ مدمرة البنوك ومجمدة أسواق الائتمان ومسببة انهيارا فى الطلب، هذه الأزمة كانت تشكل أكبر تحد للعولمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أنها خلقت مشكلات غير مسبوقة للاتحاد الأوروبى، إذ كشفت عن مدى بقاء الحكومات الوطنية، وليس الاتحاد، متحكمة فى السياسة المالية والاقتصادية. كان التماسك السياسى والاقتصادى للاتحاد والتزامه بسياسة السوق الحرة تحت اختبار حقيقى.

توقفت مفاوضات التجارة الدولية فى ٢٠٠٨ بسبب خلاف حول إجراءات حماية تجارة المنتجات الزراعية بين الولايات المتحدة والهند والتى كان الاتحاد الأوروبى يقف منها موقف المتفرج الذى لا حول له ولا قوة. كان حجم التجارة العالمية قد بدأ فى التقلص فى الربع الثالث من ٢٠٠٨، لأول مرة منذ أوائل الثمانينيات، وكان تمويل التجارة قد تضاءل إلى درجة الجفاف تقريبا، عندما قيدت بنوك التسليف الإقراض كإجراء اضطرارى لتجنب العجز. استمر الاتحاد فى الدعوة لانعقاد دورة منظمة التجارة العالمية فى "الدوحة" بخصوص مفاوضات تحرير التجارة، إلا أن ذلك لم يكن له تأثير كاف على اللاعبين الرئيسيين الآخرين لتحقيق النتائج المرجوة؛ وبدأت الإجراءات الحمائية تتوالى، ليس فى شكل تعريفات أعلى أو حصص استيراد أقل، وإنما فى شكل خطوات مثل فرض رسوم مضادة للإغراق على مجموعة أكبر من السلع الصينية، واستئناف دعم صادرات الاتحاد من منتجات الألبان.

بدأت بنوك أوروبا الغربية، التى فقدت الأمل فى تغطية خسائرها الداخلية، فى إعادة رأس المال إلى الداخل وإيقاف تدفق الاعتمادات على فروعها فى آسيا والدول الأعضاء الجديدة فى الاتحاد من وسط وشرق أوروبا، ما أدى إلى وضع عملات وديون تلك الدول تحت ضغط شديد؛ كما تأثرت بشدة اقتصادات دول مثل لاتفيا والمجر ورومانيا، عندما كان عليها، فجأة، أن تواجه خللا فى المدفوعات بسبب جفاف مصادر إعادة تمويل الدين.

مع قيام حكومات أوروبية، بشكل فردى، بتخصيص عشرات البلايين من اليورو لإنقاذ البنوك الكبرى خارج الحدود، كان الوزراء حريصين على ضمان استخدام أموال دافعى الضرائب للحفاظ على الإقراض الداخلى والإبقاء على العمالة. هذا الشكل من "الحمائية المالية" الزاحفة، كان نادرا ما يتم التعبير عنه كتابة، وعلى الأقل لأن مثل تلك الشروط سيكون مخالفا للقواعد التى تراقب تنفيذها "المفوضية الأوروبية". إلا أن بعض القيادات، من "جوردن براون" المدافع البريطانى عن السوق الحرة، إلى رئيس البنك المركزى اليونانى، أوضحوا فى تصريحات معلنة أن الولاء الأول للبنوك ينبغى أن يكون

لدولها الأصلية، وحذر "چورچ بروڤوبولوس – George Provopoulos، محافظ البنك المركزى اليونانى بنوك بلاده، التى كانت قد عملت وحققت أرباحا فى دول البلقان المجاورة، بألا تستمر فى استخدام الإيداعات المحلية لفتح اعتمادات فى تلك الدول. "لا يمكن أن يأخذوا الأموال من الإيداعات اليونانية لتمويل تلك الأسواق" كما جاء على لسانه.

اتضح أن الاتحاد لم يكن مستعدا لمواجهة هذا الشكل من الانحسار المالى للعولمة، وكان الرد الأولى يتمثل فى حزمة من الإجراءات الوطنية غير المنسقة، التى كان لبعضها عواقب غير مقصودة، تؤدى إلى إفقار دول الجوار فى الاتحاد؛ فعلى سبيل المثال، كانت أيرلندة أول دولة من دول الاتحاد تعرض ضمانا غير محدد على ودائع البنوك بعد انهيار البنوك الأيسلندية، وكان ذلك إيذانا ببدء قيام المودعين – مذعورين – بسحب أموالهم. لم يغط الضمان الأيرلندى الأولى سوى الودائع فى ستة بنوك فى أيرلندة، وليس المدخرات فى البنوك الأوروبية الأخرى فى نفس الشوارع فى "دبلن" أو"كورك"، ما أطلق موجة من عمليات السحب من البنوك غير المشمولة بالضمان الأيرلندى، الأمر الذى جعل بريطانيا تتقدم بشكوى للمفوضية الأوروبية، التى أجبرت أيرلندة فى آخر الأمر على تغيير تشريعها ليتماشى مع قوانين الاتحاد.

وقعت "المفوضية الأوروبية" تحت ضغط شديد من الحكومات لكى تنحى جانبا قانونها لمساعدة الدول، على الأقل مؤقتا، والموافقة الفورية على المشروعات الوطنية لإنقاذ البنوك ومقرضى الرهن العقارى، وواصلت لجان التنظيم الخاص بالاتحاد الليل بالنهار للموافقة على معظم المشروعات التى يزيد عددها عن الخمسين فى غضون أيام قليلة؛ وعندما أبدت بروكسل قلقها بخصوص الشروط المقيدة أو الآثار الضارة المحتملة للمنافسة، خضعت اللجنة التنفيذية للاتحاد للإكراه والابتزاز السياسى، ولم يكن ذلك من جانب دول مثل فرنسا صاحبة التاريخ الطويل فى العداء لسياسة الاتحاد التنافسية فحسب، بل كان كذلك من جانب دول معروفة بموالاتها لنظام السوق الحرة مثل

السويد؛ وفى ديسمبر ٢٠٠٨ كان "أندرس بورج – Anders Borg" وزير المالية السويدى يرعد قائلا "المفوضية ليست بنّاءة، وأعتقد أن علينا أن نتخلص من هذا الجيش الكبير من الموظفين البيروقراطيين".

قوانين الاتحاد التى تنظم مساعدات الدول تسمح للحكومات بتقديم مساعدات طوارئ لإنقاذ الشركات التى تواجه صعوبات، شريطة أن تقوم هذه الشركات بعملية إعادة هيكلة بعد ستة أشهر، لتعويض الأضرار الناجمة عن المنافسة التى تسبب فيها ضخ المال العام. تَضَمَّن إعادة الهيكلة، على نحو نموذجى، تقسيم بعض الأنشطة التجارية المربحة، أو تخفيض حجم نشاط شركة ما. من ناحية ثانية، أجبرت الأزمة المالية "المفوضية الأوروبية" على تمديد المواعيد الأخيرة، حيث كانت الظروف الطارئة التى دعت إلى المساعدة مازالت على نفس الدرجة من الحدة وكان من المستحيل تقريبا أن تتمكن البنوك من بيع الأصول فى مثل تلك الأسواق. من السابق لأوانه تقييم التأثير بعيد المدى لقوانين المنافسة الخاصة بالاتحاد، ولا عمليات إعادة هيكلة قطاع البنوك على العولمة، لكن من الواضح أن البنوك من المرجح أن تخرج من الأزمة بقدر أقل من الحرية ومن الرغبة فى المشاركة فى التمويل على نطاق واسع.

كانت الأزمة تهدد بإعادة ظهور انقسام جديد بين الشرق والغرب فى أوروبا، بعد أن كان قد بدأ فى التلاشى التدريجى بعد عقدين من تقارب السياسات الاقتصادية على إثر سقوط الشيوعية فى الشرق. دول مجاورة مثل أوكرانيا، من خارج الاتحاد الأوروبى، لم تجد سوى الصد من بروكسل عندما طلبت المساعدة، وكان عليها أن تناشد صندوق النقد الدولى لإنقاذها؛ أما الأعضاء الجدد فى الاتحاد، الذين مازالوا خارج منطقة اليورو مثل لاتفيا والمجر ورومانيا، فكانوا يلقون معاملة أفضل، إذ حصل الكثيرون منهم على قروض من الاتحاد بفائدة أقل لمساعدتهم على موازنة عجز المدفوعات؛ إلا أنهم كانوا مضطرين لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولى أولا، لضمان أن يكون الصندوق الموجود فى واشنطن قد اتخذ، إلى حد ما، الخطوة السياسية المضادة لظروف التقشف المفروضة على متلقى المساعدة. لاتفيا، على سبيل المثال، اضطرت لتخفيض أجور عمال القطاع العام بنسبة ١٥٪، الأمر الذى أثار موجة

احتجاجات عنيفة، وكان من المتوقع أن ينخفض إجمالى ناتجها المحلى بنسبة ١٢٪ على الأقل فى ٢٠٠٩، وهو ما يعادل ثلاثة أمثال ما حدث للاقتصادات الأكثر تضررا فى أوروبا الغربية.

الدول داخل منطقة اليورو، التى زاد عددها إلى ست عشرة دولة بانضمام سلوفاكيا فى ٢٠٠٩، وصلتها رسالة فصامية من المفوضية الأوروبية، البنك المركزى الأوروبى وألمانيا أكبر من يدفع فى الاتحاد. تم تذكرتهم أولا بأن اتفاقية الاتحاد تحظر، بكل وضوح، قيام الاتحاد أو بنكه المركزى بإنقاذ أى دولة من الدول الأعضاء من أزمة مالية. ثم تم إبلاغهم بأنه فى حال تعرض أى من دول منطقة اليورو لمشكلة خطيرة فى المدفوعات يمكنها الاعتماد على منطقة اليورو، تم إبلاغهم بذلك دون إعطائهم أية تفاصيل لكيفية حدوث ذلك، وأخيرا طلب منهم أن يقوموا بأنفسهم باتخاذ إجراءات تقشف صارمة، أكثر قسوة من إجراءات التسوية المالية المفروضة عليهم، كشرط لقيام منطقة اليورو بإنقاذهم. قامت أربع دول من منطقة اليورو - البرتغال وأيرلندة واليونان وإسبانيا - بخفض حدود الائتمان عن طريق وكالات دولية، وزيادة قسط المخاطرة الذى يكون عليهم أن يدفعوه للمستثمرين لكى يقترضوا. هذا القسط كان يعكس إدراك السوق لخطر العجز مهما بدا ذلك غير وارد بالنسبة للاقتصاديين.

الأزمة المالية خلقت حاجة ملحة لمسألة تنظيم عمل البنوك والمؤسسات المالية العاملة خارج الحدود، ووضع قواعد لذلك سواء فى أوروبا أو عالميا. منظر عشرات الألوف من البريطانيين المصطفين لسحب مدخراتهم من بنك Northern Rock- للإقراض العقارى فى سبتمبر ٢٠٠٧، كان يثير تساؤلات دقيقة عن الوضع فى حال حدوث ذلك فى عدة دول فى نفس الوقت، أمام أى من البنوك أو شركات التأمين الثلاثة والأربعين العاملة عبر الحدود، والتى تتحكم فى معظم الخدمات المالية فى الاتحاد.

فى أواخر التسعينيات، وضع الاتحاد نظاما محكما للتنسيق بين الهيئات الوطنية المشرفة على أعمال البنوك والتأمين والضمان، إلا أن الحكومات الوطنية رفضت التنازل عن سلطتها. من دواعى السخرية أن البنوك الكبيرة كانت ترغب فى نظام أوروبى

للإشراف أكثر فعالية للتقليل من متطلبات التبعية المكلفة، التى تواجهها فى دول الاتحاد التى تعمل بها، إلا أن السياسيين لم يكونوا على استعداد للتخلى عن السيطرة الوطنية على التنظيم المالى. كانت بريطانيا، حيث توجد لندن ثانى أكبر مركز مالى عالمى، أقوى المعارضين لقيام أى كيان "أوروبى بالتنظيم منفردا، كما كانت لندن تجادل بأن الحكومات الوطنية والبنوك المركزية هى الملجأ الأخير للإقراض، وعليه، لابد أن تكون الكلمة الأخيرة لها.

إلا أن الأزمة كشفت عن خلل فى النظام، جعل الحاجة أكثر إلحاحا إلى تنظيم مالى يشمل أوروبا كلها. كانت قوانين السوق الموحدة للاتحاد تسمح للبنوك من أى دولة فى المنطقة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبى وأيسلندة والنرويج) بأن تنشئ فروعا لها فى كل أوروبا، مستخدمة سجلها فى الدولة الأصلية كـ "جواز مرور"، الأمر الذى مكَّن بعض البنوك الأيسلندية غير المحكمة التنظيم، والمتمركزة فى دويلة صغيرة، تعدادها نحو ٢٧٠٠٠٠ مواطن، من أن تعلن بقوة فى بريطانيا وبلچيكا وهولندة، وتتلقى إيداعات تصل إلى بلايين الدولارات. لم يكن بإمكان الجهات البريطانية المنظمة أن تكبح نشاطها، وكان عليها أن تعتمد على "ريكيافيك – Reykjavik" للإشراف عليها؛ وعندما انهارت البنوك فى ٢٠٠٨، كان دافعو الضرائب البريطانيون، وليس الأيسلنديين، هم الذين يتحملون مرارة تعويض المدخرين البريطانيين.

ومثلما حدث بالنسبة للبنوك، اختارت دول الاتحاد الحلول الوطنية بدلا من الحلول الأوروبية لإنقاذ شركات صناعة السيارات المتعثرة، مستهشدين بالقروض الأمريكية الطارئة لشركات إنتاج السيارات الكبرى فى "ديترويت" كمبرر لتقديم مساعداتهم؛ وكان ذلك سببا فى إطلاق حرب دعم باهظة التكلفة لمساندة قطاع لديه طاقة إنتاجية زائدة فى سوق آخذة فى الانكماش. كان الدعم منصفا فى بعض الحالات، فعلى سبيل المثال كانت كل من فرنسا وألمانيا تكافئ من يقوم "بتكهين" سيارته القديمة (أكثر من عشر سنوات فى فرنسا وتسع سنوات فى ألمانيا) ليشترى سيارة جديدة، وقد أفاد من ذلك كل منتجى السيارات بصرف النظر عن الجنسية، الحقيقة أن نصف الأموال فى ألمانيا كان يتم إنفاقها على السيارات الأجنبية؛ إلا أن القروض الحكومية المباشرة لشركات صناعة السيارات الوطنية كانت تهدد بالإضرار بالمنافسة العالمية فى سوق السيارات، وتضعف قدرة الشركات الرابحة على الاستمرار.

كانت شركات صناعة السيارات من بين الرابحين من العولمة عندما غزت الماركات الأوروبية الأسواق سريعة النمو فى روسيا والصين والبرازيل؛ ولكن عندما وصل الأمر إلى تسليم أموال دافعى الضرائب لدعم شركات صناعة السيارات، سعت بعض الحكومات لربط ذلك بقيود وطنية، الرئيس الفرنسى "ساركوزى" اشترط ألا تغلق شركتا "رينو Renault وبيجو سيتروين Citroen Peugeot أى مصنع أو تقوم بتسريح العمال فى فرنسا، لكي تستطيع الحصول على قروض من الدولة. كان المعنى الواضح لذلك أن إغلاق المصانع وتسريح العمال ينبغى أن يكون فى دول أخرى تقوم الشركتان بإنتاج السيارات بها، مثل الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا ورومانيا؛ وكان "ساركوزى" قد أوضح ذلك بعبارات لا لبس فيها فى لقاء تليفزيونى فى ٢٠٠٩ عندما قال: "أريد أن أوقف النشاط خارج البلاد، وأُنَمِّيه فى الداخل إن أمكن، إذا كنا نعطى الأموال لقطاع صناعة السيارات من أجل إعادة الهيكلة، فلا نريد أن نسمع أن مصنعا آخر ينتقل إلى الجمهورية التشيكية أو إلى أى مكان آخر... إن إنشاء مصنع فى الجمهورية التشيكية ليبيع السيارات فى فرنسا، أمر لا مبرر له". بموجب قوانين الاتحاد فإن ربط مساعدة الدولة للنشاط التجارى بمثل هذه الشروط، أمر غير قانونى.

تسبب تعليق "ساركوزى" فى أزمة دبلوماسية بين باريس وبراغ، وجعل المفوضية الأوروبية تصر على إلغاء مثل تلك الشروط مقابل الموافقة على المساعدة الفرنسية لصناعة السيارات. لم تعد الشروط موجودة على الورق، إلا أن المسئولين الفرنسيين يقولون إن الجهات التنفيذية المسئولة عن الصناعة ملتزمة أخلاقيا. قدمت ألمانيا كذلك بلايين اليورو على هيئة قروض ضمان من الدولة لشركة "أوبل Opel" المتعثرة، الذراع الأوروبية للشركة الأمريكية العملاقة "جنرال موتورز General Motors" التى أصابها انهيار شديد، شريطة أن تحافظ على مواقع الإنتاج الألمانية الأربعة المتصادمة مع المفوضية الأوروبية التى أجبرت برلين على التعهد بتوفير الأموال دون شروط جغرافية.

عندما بدأت الأزمة المالية تشتد، استجاب "ساركوزى" بإنشاء صندوق تمويل (يقدر بـ عشرين بليون يورو) لحماية الشركات الرئيسية من ابتلاعها بواسطة أزمة

الضمان أو قيام مصالح أجنبية بشرائها بثمن بخس. كما حث "ساركوزى" دول الاتحاد الأخرى باتباع نفس النهج، من خلال عدم المساعدة، وكان من أوائل المستفيدين من الدعم الفرنسى شركة "Valeo"، أحد المنتجين الرئيسيين لمكونات صناعة السيارات الفرنسية، والتى تقوم بإمداد شركتى "رينو" و "بيجو- ستروين".

لم تكن فرنسا هى الدولة الوحيدة القلقة من متضمنات التمويل الذى تتحكم فيه الدولة، ومعظمه من دول أوتوقراطية منتجة للنفط والغاز، وتقوم بشراء أثمن الصناعات الأوروبية بأسعار بخسة مستغلة الأزمة. وبينما تسمح قوانين الاتحاد بحرية انتقال رأس المال من ناحية المبدأ، بما فى ذلك استثمارات دولة ثالثة، إلا أنها تسمح كذلك باستثناءات لأسباب تُتعلق بالأمن القومى والدفاع وملكية العقارات، وتسمح للدول الأعضاء أن تقيد التدفق "على أساس من السياسة العامة أو الأمن العام"، وكذلك فى الظروف الطارئة. عادة، كانت ألمانيا تقيد الاستثمار فى مجالات الدفاع، إلا أن الحكومة وضعت مشروع قانون فى ٢٠٠٨ لإنشاء مرادف للجنة الأمريكية للاستثمار الأجنبى، لديها الصلاحيات لمراجعة وإيقاف الاستثمارات التى تزيد عن ٢٥٪ فى كل مجالات الاقتصاد، وذلك لأسباب تخص الأمن القومى أو النظام العام. من دواعى السخرية أن أكبر مستثمر منفرد على رأس القائمة التى تضم أربعين شركة فرنسية فى ٢٠٠٨، كان صندوق تمويل من دولة منتجة للنفط، هو صندوق تمويل معاشات الحكومة النرويجية.

• الاتحاد الأوروبى والأزمة، والإدارة العالمية الرشيدة

كان الرد السياسى الخارجى للاتحاد على الأزمة المالية هو الدعوة إلى نظام جديد لإدارة اقتصادية عالمية رشيدة، يضع قواعد عامة لتفادى تكرار الفشل التنظيمى والمخاطرة، والخلل الاقتصادى العالمى، الذى كان سبب الانهيار. كانت أوروبا تسعى لإعادة صياغة العالم على صورتها كمجتمع يقوم على القانون، له قواعد مالية ملزمة، وكان ذلك أكثر ما يكون وضوحا فى حالة الجهد الكبير المبذول ضد التغير المناخى،

الذى حاول فيه الاتحاد التوصل إلى اتفاق عالمى ملزم للجميع، بإيقاف الانبعاثات المسببة لاحترار كوكب الأرض، مع آلية مقايضة عالمية لتصاريح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وباعتباره رئيسا للاتحاد في دورته الفرنسية، أخذ "ساركوزى" زمام المبادرة للضغط فى اتجاه عقد قمة لقادة مجموعة العشرين (G-20)، بما فى ذلك القوى الاقتصادية البازغة فى آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. هذا الاجتماع الذى تم في واشنطن في نوفمبر ٢٠٠٨، كان إيذانا بتغير فى النظام العالمى، أعطيت فيه دول مثل الصين والهند والبرازيل والسعودية دورا كاملا لأول مرة على أهم طاولة اقتصادية فى العالم. كان البرنامج الذى تم الاتفاق عليه فى تلك القمة المثقلة (التى استمرت نحو أربع ساعات ضاع معظمها فى الكلمات الافتتاحية)، أقل طموحا من "إعادة تأسيس الرأسمالية" وهو ما كان يطالب به "ساركوزى"، أو "بريتون وودز جديدة" وهو ما كان رئيس الوزراء البريطانى "براون" يدعو إليه. إلا أن القمة دَشَّنت عملية إصلاح تدرجية فى المؤسسات المالية العالمية وتبنى مجموعة من المبادئ تستهدف الإدارة المالية العالمية الرشيدة.

لعب الأوروبيون دورا رئيسيا لإقناع كل من الولايات المتحدة واليابان المترددتين، بالاعتراف بالواقع الجديد، وقبول القادمين الجدد إلى "الحرم الداخلى" حيث يتخذ القرار الاقتصادى، الذى كان مقصورا فى السابق على مجموعة السبعة (G-7)، (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا)، وحضور روسيا الاجتماعات السياسية وليس المالية؛ بالرغم من ذلك لم يكن الأوروبيون مستعدين، أو لعلهم لم يكونوا قادرين، لتنظيم وتحديث تمثيلهم الزائد، والخارج عن المألوف فى تلك الكيانات. كان هناك ما لا يقل عن ثمانية وفود أوروبية فى مجموعة العشرين، لكل منها وقت للكلام مثل ذلك المخصص للصين. فكرة المقعد الأوروبى الواحد فى القمم العالمية متضمنة فى عملية التكامل الأوروبى، منذ أن وافقت الكتلة فى ١٩٩١ على إصدار عملة

موحدة واتباع سياسة خارجية مشتركة، إلا أن ذلك كان يصطدم بواقع غير ملائم من حيث القوة الوطنية والتطلعات الخاصة.

بريطانيا وفرنسا عضوان دائمان لهما حق النقض فى مجلس الأمن الدولى منذ إنشائه فى ١٩٤٥، ألمانيا وإيطاليا، القوتان المهزومتان فى أوروبا فى الحرب العالمية الثانية مستبعدتان، ألمانيا لها مقعد على أهم طاولة اقتصادية فى الغرب منذ إنشاء مجموعة الدول الخمسة (G-5) فى ١٩٧٥، إيطاليا تطفلت على هذا التجمع بعد إنشائه. فى صندوق النقد الدولى (IMF)، مازال للدول الأوروبية أصوات ومقاعد أكثر من أية منطقة أخرى فى العالم، فى ٢٠٠٨ كانت القوة التصويتية للصين فى صندوق النقد الدولى مماثلة لتلك التى لدى بلچيكا الصغيرة أو سويسرة، مدير الصندوق، بالعرف - أوروبى بينما رئيس البنك الدولى أمريكى.

فى قمة ثانية لمجموعة العشرين (G-20) فى لندن فى أبريل ٢٠٠٩، اتفق زعماء العالم من حيث المبدأ، على إصلاح حصص وحقوق التصويت فى الصندوق بحلول عام ٢٠١١، بهدف إعطاء الدول الناشئة والنامية الفرصة لتكون لها كلمة أقوى، كما تم الإعلان كذلك عن أنه سوف يتم اختيار رؤساء المؤسسات المالية الدولية من الآن فصاعدا بناء على الكفاءة، وهذا بالرغم من أن لكل من واشنطن وبروكسل وسائل عدة للتأثير فى الاختيار. حصل الأوروبيون على التزام بألا تكون هناك أية سوق أو آلية مالية أو مؤسسة تمارس عملها دون إشراف أو تنظيم. قادت فرنسا وألمانيا توجها نحو تجريم الملاذات الآمنة للهروب من الضرائب - وهى فى العادة دول صغير تلجأ إلى السرية فى عمل البنوك، لجذب المستثمرين الذين يسعون للتهرب من الخضوع للضرائب فى دولهم، ولغسل دعاوى الجرائم وتجارة المخدرات وكل الأنشطة الممنوعة. وافقت جماعة العشرين (G-20) على نشر قائمة سوداء بمثل تلك "الصلاحيات التشريعية غير التعاونية"، مع توقع فرض عقوبات فى حال رفض تلك الدولة للحد الأدنى من قواعد تبادل المعلومات مع السلطات الضريبية فى الدول الأخرى، فما كان من معظم تلك "الملاذات الآمنة" إلا أن تحركت على نحو سريع لكى تهرب من إدراجها على القائمة

السوداء، بينما استشاطت بعض الدول الصغيرة غضبا، بما فى ذلك سويسرة ولكسمبورج فى أوروبا، لوضعهما على "قائمة رمادية" تضم أسماء دول وعدت "بتنظيف" سلوكها ولم تفعل بعد.

تقليديا، كانت الولايات المتحدة وبريطانيا متساهلتين مع تلك الملاذات التى تحمى المتهربين من الضرائب بل إن بعضها له علاقة تاريخية بهما، وأحد أسباب ذلك هو أن البنوك البريطانية والأمريكية كانت تستغل تلك الواحات المالية وتساهلها لتخفيض مديوناتها الضريبية الخاصة؛ إلا أن الأزمة المالية ومجيء الرئيس الأمريكى "باراك أوباما"، الذى كان قد تقدم عندما كان نائبا فى الكونجرس بمشروع قانون لاتخاذ إجراءات صارمة على تلك الملاذات، أعطيا الأوروبيين الفرصة لذلك.

لم ينتظر الاتحاد ا"لأوروبى نتائج عملية الإصلاح التى كانت تقوم بها مجموعة العشرين فى مجال التنظيم الدولى، لكى يبدأ فى إصلاح منظومة قوانينه؛ وتحت ضغط شديد من البرلمان الأوروبى، تقدمت فرنسا وألمانيا و"المفوضية الأوروبية" بمقترحات لتوجيهات تتعلق برأسمال البنوك وشروطه، والتسجيل والإشراف على الائتمان؛ وبالاضافة إلى ذلك اقترحت الهيئة التنفيذية للاتحاد تشريعا فى ٢٠٠٩ لتنظيم صناديق المضاربات والشركات المساهمة الخاصة وتغيير القواعد المحاسبية، لتجنب زيادة عدم الاستقرار المالى. وبتحركهم إلى الأمام معتمدين على أنفسهم، كان الأوروبيون يأملون فى تحقيق "ميزة صاحب النقلة الأولى" فى التنظيم التى كانت لهم فى الثمانينيات، عندما وضعوا ما أصبح المعيار التكنولوچى العالمى للتليفون المحمول. كان على الدول الأخرى أن تمتثل للنظام الأوروبى إن كانت تريد أن تنافس فى سوق الاتحاد الأوروبى – أكبر سوق داخلية فى العالم.

لم يتضح إلى الآن ما إذا كان ذلك سيكون مؤثرا بنفس الدرجة فى القطاع المالى. مثل الماء، يتدفق المال ويتفادى العوائق حتى ينساب فى المسار الأقل مقاومة؛ وبدلا من جعل أوروبا المقرر العالمى لقوانين التنظيم المالى، فإن موجة التشريعات القادمة على طريق الاتحاد يمكن أن تدفع رأس المال إلى مراكز مالية جديدة خارج

أوروبا، مثلما فعل قانون Sarbanes- oxley الأمريكي الأخرق في ٢٠٠٢، الذي صدر على عجل بعد فضيحة حسابات شركة "Enron"، عندما خَفَّضَ العدد على قائمة الجدولة في بورصة نيويورك للأوراق المالية ودفع الشركات للتسجيل في لندن.

• أوروبا ومستقبل العولمة

عند إعداد هذا الكتاب، كانت الأزمة المالية مازالت على أشدها، ولم يكن من الواضح ما إذا كانت الوثبة التي أحدثتها العولمة فيما يتعلق بالرخاء العالمي، مع النمو السريع في إجمالي الناتج المحلي في الدول النامية والصناعية وانخفاض معدل التضخم، والمستويات المرتفعة في التشغيل، لم يكن من الواضح ما إذا كانت هذه الوثبة قد انتهت لفترة ممتدة أو لمجرد عام أو عامين. وبينما كان هناك حديث عن "إجهاض العولمة" - انعكاس للنظام الاقتصادي العالمي الحر- إلا أن الحقيقة كانت أقل قسوة. في داخل الاتحاد، كان تأثير الأزمة يؤكد دور ومسئوليات الحكومات الوطنية أكثر منها بالنسبة للاتحاد ومؤسساته الجماعية؛ وبالرغم من ذلك فإن المعاهدات الدولية والاتفاقيات التجارية للاتحاد، التي شارك فيها الأوروبيون، منعت أي تراجع إلى أسلوب الحمائية الذي كان متبعا في الثلاثينيات. كانت السوق الموحدة التابعة للاتحاد قد أصبحت تحت ضغط شديد من المساعدات الوطنية للبنوك والصناعات، إلا أن الحكومات ظلت ملتزمة باحترام قوانين المنافسة وقواعد التجارة العالمية للكتلة.

يبدو من المؤكد أن الموارد المالية ستصبح أقل عولمة على المدى القصير. ستواجه البنوك والشركات ضغوطا سياسية قوية، في وقت تتزايد فيه معدلات البطالة، لكي تبقى على الإقراض والوظائف في بلادها الأصلية أكثر من الاستثمار الخارجي. تضاؤل التدفقات المالية على الدول النامية والانهيار المفاجئ في الطلب الأوروبي على الواردات من تلك الدول، عوامل من المؤكد أن تغير أنماط العولمة على المدى القصير. مصادر التصدير الهائلة مثل الصين، سيكون عليها أن تنتج المزيد من أجل الاستهلاك المحلي، وأن تُصَدِّر أقل إلى أوروبا والولايات المتحدة في السنوات القليلة القادمة. سيكون على سلاسل الإمداد العالمية أن تتكيف مع الطلب المتدني في الغرب، ولا يمكن

أن نستبعد خطر حدوث صراع اقتصادى أكثر حدة على سعر صرف العملة مثلا، أو نقص السلع، أو بين الدول التى لديها فائض ودول العجز فى موازناتها. ولوعيهم الشديد بهذه المخاطر، تعهد قادة مجموعةالعشرين (G-20) بتجنب خفض العملات التنافسى والإجراءات الحمائية للتجارة، والعمل على تخفيض اللاتوازنات المالية؛ إلا أن كل هذه الالتزامات تبقى تحت الاختبار فى ظل ضغوط الأزمة ومحركاتها.

يضاف إلى ذلك أن مقاومة التغيرات المناخية تمثل تحديا هائلاً للإدارة الرشيدة فى العالم. فى تناوله المشكلة، وضع الاتحاد إطارا ملزما من الناحية القانونية لخفض انبعاثات الاحتباس الحرارى بحلول عام ٢٠٢٠، بنسبة ٢٠٪ على الأقل من معدلات ١٩٩٠، واستخراج ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة، وخفض استخدام الطاقة بنسبة ٢٠٪ من خلال إجراءات ذات كفاءة. أهداف "٢٠ – ٢٠– ٢٠" هذه، كما أطلق عليها، تم تضمينها تشريعات الاتحاد، مع قيام "المفوضية الأوروبية" – جناحه التنفيذى بالإشراف على ذلك والتلويح بفرض غرامات على الدول التى تتجاوز الأهداف المحددة لها. أما الآلية المركزية لتحقيق هذه الأهداف فكان برنامج الاتحاد لمقايضة الانبعاثات – EU's Emissions Trading Scheme، وهو عبارة عن سوق للكربون تقوم فيه الشركات ببيع وشراء تصاريح إطلاق انبعاثات الاحتباس الحرارى المقننة من قبل المفوضية، للوفاء بأهداف سياسة الاتحاد.

كما عرض الاتحاد أن يمضى قدما على طريق هذا التوجه، وقبول القيام بتخفيض إلزامى آخر يصل إلى ٣٠٪ فى حال موافقة الدول الرئيسية الأخرى المنتجة للانبعاثات على تخفيضات ملزمة مماثلة. فى مفاوضات الأمم المتحدة بخصوص التغيرات المناخية. فى كوبنهاجن فى ديسمبر ,٢٠٠٩ فى ذلك المؤتمر، فشل الأوروبيون فى الحصول على أى تعهدات من القوى الأخرى بخفض الانبعاثات وتحديد أية أرقام لذلك، كما فشلوا فى التوصل إلى اتفاقية ملزمة قانونا بخصوص حماية المناخ، أو إنشاء منظمة عالمية للبيئة World Environmental Organization، ذات صلاحيات مشابهة لتلك التى لدى "منظمة التجارة العالمية". وزير البيئة السويدى، الذى كان أحد أعضاء وفد مفاوضى

الاتحاد، وصف نتيجة المؤتمر بالكارثة، حيث كانت على حد تعبيره مجرد إعلان سياسى غير ملزم لتقييد الاحترار الكونى بدرجتين مئويتين على الأكثر، عن عصور ما قبل الصناعة، دون تحديد أى هدف لخفض الانبعاثات.

فى كوبنهاجن، كان النموذج الأوروبى للإدارة العالمية الرشيدة التى تعتمد على كيان متخط لسلطة الدولة لفرض الامتثال، هذا النموذج رفضته القوى الصاعدة - الهند والصين - بالإضافة إلى الولايات المتحدة، حيث ينظر حتى مجلس النواب الذى يسيطر عليه الديمقراطيون بارتياب إلى أى انتهاك للسيادة الوطنية؛ وإذا كان الاتحاد غير قادر على إقناع الولايات المتحدة والصين والهند وغيرها من الدول الصاعدة بالانضمام إلى الأوروبيين فى القيام بتخفيضات ملزمة فى انبعاثات الاحتباس الحرارى، فإن هناك مجازفة بأن يلجأ إلى قيود تجارية على الدول ذات القوانين البيئية المتراخية.

وكما رأينا، فإن الدعم الأوروبى العام للعولمة كان فى تدهور قبل صدمة الأزمة المالية، بسبب القلق على العمالة والأخطار المتوقعة على الرفاه الاجتماعى والمعايير البيئية. مشاعر القلق هذه من المرجح أن تتعمق بسبب زيادة معدلات البطالة وزيادة الضرائب وتقليص المزايا الاجتماعية بهدف تمويل عجز الموازنة نتيجة للأزمة. كان الغضب بسبب فقدان الوظائف واتساع الهوة الاجتماعية وتخفيض الأجور على إثر الأزمة المالية، كان كل ذلك وقودا للتظاهرات وعدم الاستقرار السياسى فى العديد من دول الاتحاد فى ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. سيكون على الحكومات الأوروبية أن تولى العدالة الاجتماعية اهتماما أكبر، وأن تضع سياسات لتخفيض الفوارق الكبيرة فى الثروة والدخل، التى اتسعت بشكل كبير على مدى السنوات العشرين الأخيرة، هذا إن كان لها أن تحافظ على الدعم العام للتجارة الحرة والأسواق المفتوحة.

تثير الأزمة شكوكا أخرى بخصوص استدامة نموذج العولمة الذى ساد على مدى عقدين، ويجادل كل من "رونالد فندلى - Ronald Findlay" و "كيفن أو رورکی Kevin O'Rourke" بشكل مقنع، بأن الجيوسياسة كانت بنفس درجة أهمية التقدم التكنولوجى

فى خلق الظروف المواتية للفترات الماضية من العولمة الاقتصادية. لقد كانت عولمة القرن التاسع عشر نتاجا للتفوق العسكرى البريطانى والاستقرار الچيوسياسى الذى حققه مؤتمر ڤيينا بعد الحروب النابليونية، أكثر مما كانت نتيجة للمحرك البخارى والتقدم الذى تحقق فى مجال النقل البحرى. "إن تعاظم العولمة فى الفترة ما بين ١٨١٥-١٩١٤ يمكن النظر إليه باعتباره، فى جزء كبير منه، يعود إلى إرساء نظام چيوسياسى جديد نتيجة لانتصارات بريطانيا العسكرية على فرنسا، خصمها الرئيسى فى أوربا الغربية وترسيخ السيطرة البحرية البريطانية على محيطات العالم"(١٦).

القوى الموجهة للثورة الاقتصادية فى السنوات العشرين الماضية هى الإنترنت، ووسائل الاتصال الرخيصة، والهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر، والنقل الجوى والبحرى الكثيف بأسعار زهيدة.

كما أن سقوط الاتحاد السوڤيتى، والتفوق العسكرى الطاغى للولايات المتحدة، التى كانت المؤسسات المالية العالمية تصف نموذجها الاقتصادى للعالم وتنصح باحتذائه فيما أطلق عليه "إجماع واشنطن"، وكان كذلك من العوامل التى هيأت الظروف الچيوسياسية للعولمة. وعلى عكس بعض التنبؤات المتعجرفة، لم تكن تلك نهاية التاريخ، فقد أنهت الأزمة المالية والحروب فى العراق وأفغانستان تلك المرحلة أحادية القطب من الصعود الأمريكى، بالرغم من بقاء القوة العسكرية للولايات المتحدة دون منافس. الأزمة تبشر بعالم أكثر تعددية قطبية ولكن ليس أكثر استقرارا بالضرورة؛ فالمنافسة المتنامية على الموارد النادرة، والأسعار المرتفعة للطاقة، وتأثير التغيرات المناخية، والأخطار اللامتماثلة مثل القرصنة البحرية والإرهاب، كل ذلك من شأنه أن يحدث الفوضى والارتباك فى البيئة المواتية للعولمة الاقتصادية.

الرد الأوروبى هو السعى إلى أشكال متفق عليها من الإدارة الرشيدة فى العالم، تنتظم مجموعة من القوانين والقواعد العامة من أجل تنمية اقتصادية بيئية مستدامة؛ إلا أن الاتحاد لا يملك الوسيلة الدبلوماسية أو العسكرية أو الاقتصادية لفرض مثل ذلك الوضع، وربما يفتقر أيضا للإرادة السياسية؛ كما أن القوى الصاعدة مثل الصين

والهند، بالإضافة إلى روسيا الناهضة من جديد، قد تعتبر أوروبا ضعيفة وساذجة. لقد كان الفشل فى التوصل إلى اتفاقيات ملزمة، سواء فيما يتعلق بتحرير التجارة أو حماية المناخ فى ٢٠٠٩، كان انتكاسة لنموذج الاتحاد الأوروبى، كما كشف عن أن الحلول العالمية لم تعد فى يد أوروبا؛ أما ما إذا كان الاتحاد سوف يمضى فى طريقه نحو هدف إيجاد صيغة تعددية منظمة من العولمة، فإن ذلك يتوقف على القرارات التى تتخذ فى واشنطن وبيچين، وربما نيودلهى، أكثر مما هو على التسويات والحلول الوسط التى يتم التوصل إليها فى بروكسل.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

Bhagwati, Jagdish. *In Defense of Globalization*. New York: Oxford University Press, 2007.

Glyn, Andrew. *Capitalism Unleashed: Finance, Globalization and Welfare*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Stiglitz, Joseph. *Making Globalization Work*. New York: Norton, 2006.

Wolf, Martin. *Why Globalization Works*. New Haven, CT: Yale University Press, 2004.

الفصل الثامن

فرنسا

الحنين إلى الماضى والنرجسية والواقعية

(رونالد تيرسكى)

Ronald Tiersky

أكثر من أى دولة أوروبية أخرى، تريد فرنسا أن يكون لها صوت عالمى مميز فى الشئون الدولية. كلتاهما، بريطانيا وألمانيا قوتان أوروبيتان متساويتان، كل على طريقتها، إلا أن باريس وحدها، وليس لندن أو برلين، هى التى تسعى منذ أن أسس "شارل ديجول– Charles de Gaulle" الجمهورية الخامسة، إلى أن يكون لها صوت على المسرح الاستراتيجى العالمى.

كانت المعضلة الفرنسية دائما، هى كيفية تجسيد الهوة بين هدفها فى القيادة العالمية والوسائل الضرورية لتحقيق ذلك فرنسا؛ فى حد ذاتها، ليس لديها الموارد ولا الثقل الاستراتيجى لتحقيق ذلك. بمفردها، وفى محاولتها أن تقود أوروبا دبلوماسيا، لابد أن تصطدم النشاطية الفرنسية بحذر السياسة الخارجية الألمانية وهو أمر مفهوم، ويتضاؤل طموح بريطانيا والتزامها المتردد إزاء علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة؛ وعلية كانت السياسة الخارجية الفرنسية تنطوى على ما يزعج الحكومات الأخرى بدلا من أن يجتذبها.

والنتيجة، قلق دبلوماسى وجودى فرنسى، وإحباط فى مجال السياسة الخارجية يتمثل فى رئيسها الحالى" نيكولا ساركوزى"، الذى يعكس أداؤه افتتانا بنفوذ" ديجول"

الذى كان، وتوقا شديدا إلى استعادته. فرنسا، لكى تكون فرنسا بحق، ينبغى عليها أن تقود، أو أن تحاول على الأقل؛ وعلى العكس من ذلك فإن كلا من البريطانيين والألمان قد تخلوا، إلى حد كبير، عن فكرة أنهما قوى عالمية. مأزق فرنسا الدولى القائم إذن، هو تصور سياسة خارجية أكثر واقعية، مع عدم التنازل عن فكرة أن لها دورا خاصا فى العالم عليها أن تقوم به، ودون التخلى عن الأمل فى حشد ألمانيا وبريطانيا خلفها.

على هذه الخلفية، فإن الاتحاد الأوروبى هو مفتاح فرنسا إلى التحقق الچيوسياسى. فرنسا بمفردها، ليست سوى قوة دبلوماسية من الدرجة الثانية، واقتصادية من المستوى الثانى كذلك (بالرغم من كونها خامس أو سادس أكبر اقتصاد فى العالم)؛ ولكن لكى تصل إلى المستوى الذى يمكن أن فعل تمثل فيه الدبلوماسية الفرنسية المصالح والتوجهات الأوروبية المشتركة، فلا بد من أن تستخدم المسرح الأوروبى كوسيلة لتقوية وتوسيع نفوذها الچيوسياسى.

فرنسا وألمانيا، أو ما يسمى بالمركبه الفرنسية – الألمانية، هما ما كان يدفع عملية التكامل الأوروبى ويوجهها، من خلال بناء الاتحاد الأوروبى داخليا على مدى السنوات الخمسة الأخيرة؛ أما بالنسبة للسياسة الخارجية فقد كان الرؤساء الفرنسيون دائما أكثر ميلا للعمل منفردين، حيث يعطى النظام الرئاسى الفرنسى للرئيس سلطات واسعة، غير مقيدة؛ بالرغم من ذلك، لابد من أن تكون فرنسا" مواطنا أوروبيا صالحا" على المدى الطويل، وذلك لأن مصالحها القومية مرتبطة بنجاح الاتحاد على الأقل، وفشل التكامل الأوروبى يعنى فشلها حتما.

•ملكية منتخبة: الرئاسة الفرنسية والسياسة الخارجية

الحقيقة الأولى عن السياسة الخارجية الفرنسية، هى أنها كلها تقريبا، من صنع الرئيس نفسه، وبدرجة أكبر مما هو موجود فى أى نظام ديمقراطى آخر. فى النظم البرلمانية لدول مثل بريطانيا وألمانيا وإسپانيا، لابد من أن يحسب القادة حساب القوى المضادة داخل النظام؛ على سبيل المثال، توازنات الرأى داخل أحزابهم أو الأغلبيات

البرلمانية التى تمثل تحالفات داخل الحزب، وليس الأغلبية المطلقة داخل حزب واحد؛ وفى أى ائتلاف حكومى، يمكن أن يؤدى انشقاق أى حزب حتى وإن كان صغيرا، إلى إسقاط رئيس الوزراء، وفى حالة "مارجريت تاتشر - Margaret Thatcher" و" تونى بلير - Tony Blair " فى بريطانيا، يمكن أن يؤدى أى تمرد حزبى داخلى إلى طرد رئيس الوزراء، بينما فى النظام الأمريكى لا يمكن أن يكون للرئيس سيطرة تامة فى الكونجرس حتى على الحزب الذى ينتمى إليه، وغالبا ما يكون عليه أن يتعامل مع مجلس يسيطر عليه الحزب الآخر؛ وهكذا فإن صناعة السياسة الخارجية الأمريكية هى دائما "لعبة شد حبل" أكثر منها ممارسة لسلطة فى يد ملك منتخب.

على رأس المنظومة الدستورية للجمهورية الخامسة التى أنشأها" ديجول"، هناك احتمال لوجود صيغتين سياسيتين. أحيانا تكون الأغلبية الرئاسية متكافئة مع الأغلبية البرلمانية، فما دام الرئيس يسيطر على الأغلبية فى البرلمان يكون له كامل الاستقلالية فى السياسة الخارجية، وذلك بسبب تاريخ طويل من الخضوع الحزبى الشديد لرغبات الرئيس؛ ولكن عندما تأتى الانتخابات البرلمانية بأغلبية معارضة للرئيس، سيكون هناك صراع بين الرئيس ورئيس الوزراء للتحكم فى السياسة. فى النظام الفرنسى، وهو شبه رئاسى وشبه برلمانى، نجد الجوانب الرئيسية فى الدستور غامضة؛ وبينما مازال هناك افتراض بهيمنة الرئاسة على الشئون الاستراتيجية فى" ائتلاف" لليمين واليسار (أو اليسار واليمين)، فإن السياسة الخارجية التى تتطلب موافقة برلمانية يمكن أن تنقلب إلى حرب مناورة(١).

كان الضعف السياسى للائتلافات الحكومية شديدا إلى الدرجة التى جعلت السياسيين يعيدون النظر فى تلك الصيغة، وربما كان يعنى تحويل النظام الفرنسى إلى نظام رئاسى كامل، إلغاء منصب رئيس الوزراء وكل الوجه البرلمانى للنظام. بدلا من ذلك، تم تغيير النظام الانتخابى لتعظيم إمكانية تكافؤ التوجهات الرئاسية والبرلمانية، فتم تقصير فترة بقاء الرئيس فى منصبه من سبع سنوات إلى خمس (أى أن تصبح مثل الدورة البرلمانية)؛ والآن تعقد الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية مباشرة، وليس بعدها، لزيادة الفرصة أمام نتيجة الانتخابات الرئاسية لتحقيق نتيجة برلمانية تكميلية.

مازال بالإمكان أن يكـون هنـاك فريق مختلط على القمـة، وإن كان ذلك أقــل احتمالا من ذى قبل.

الرؤساء الفرنسيون والسياسة الخارجية الفرنسية

تبرز أسماء ثلاثة من الرؤساء الفرنسيين الذين قاموا بأدوار بالغة الأهمية فى صنع سياسة فرنسا الخارجية، فى الجمهورية الخامسة:" شارل ديجول" و" فرانسوا ميتران" والرئيس الحالى" نيكولا ساركوزى".

• "شارل ديجول" (١٩٥٨ - ١٩٦٩)

كان" ديجول" هو" الزعيم العظيم" لفرنسا الحديثة والأشبه بـ" فرانكلين روزفلت- Franklin Roosvelt" فى الولايات المتحدة أو "ونستون تشرشل -winston Churchill" فى بريطانيا؛ كما كان المنقذ السياسى لبلاده مرتين عندما" أعادها من الهاوية "كما يقول. أثناء الغزو الألمانى الكاسح لفرنسا، هرب" ديجول" إلى لندن فى ظروف شديدة الصعوبة، حيث شكل حكومة فرنسية فى المنفى ونظم حركة" المقاومة" التى حلت، على نحو أقرب إلى الإعجاز، محل نظام ڤيشى - Vichy العميل بعد تحرير فرنسا. الفيلم الذى يظهر فيه الجنرال وهو يقود موكب الانتصار من قوس النصر عبر "الشانزليزيه" متجها إلى المجلس البلدى فى باريس ليس أقل من أيقونة، هو رؤيا لفرنسا تولد من جديد.

ترأس" ديجول" مؤقتا الحكومة الفرنسية بعد الحرب، ولكنه استقال فى يناير ١٩٤٦ لأنه لم يستطع أن يحصل على دعم لتأسيس نظام رئاسى وترك السياسة ولم يعد إلا فى ١٩٥٨ عندما استدعاه البرلمان لإنقاذ فرنسا للمرة الثانية فى لحظة حرجة إبان حرب فرنسا الاستعمارية الكارثية فى الجزائر؛ وحينذاك كان قادرا على فرض الدستور الرئاسى الجديد الذى لم يتمكن من الفوز به بعد الحرب. بدأت السيادة

الرئاسية بالسياسة الخارجية. نزع" ديجول" كل السلطة من البرلمان والأحزاب لكى يحل المشكلة الجزائرية التى كان هناك إجماع على أنها كانت قد أصبحت مادة لأزمة وطنية. مدركة أن الإبقاء على الجزائر فرنسية كان مغامرة عبثية، وافقت حكومة" ديجول" على استقلالها الوطنى فى ١٩٦٢، وبهذا الإنقاذ القومى الثانى توطد سحر شخصية "ديجول" وتوطدت شرعية الجمهورية الخامسة، كما أصبحت فرنسا دولة يسيطر فيها الرئيس دون منازع على السياسة الخارجية .

كان هدف" ديجول" هو إعادة بناء مكانة ونفوذ فرنسا فى النظام العالمى. لم تستطع فرنسا أن تكون ندا للقوتين العظميين الأمريكية والسوفيتية، ولكن" ديجول" من خلال المهارة والصلابة، استطاع أن يجبر القوى الأكبر على أن تحسب حسابه، وبالتالى أن تحسب حساب فرنسا .

كان الهم الأول هو توطيد استقلالية ومصداقية السياسة الخارجية الفرنسية، إذ كان "ديجول" يدرك جيدا أنه طالما كان الاتحاد السوفيتى يمثل خطرا، فلابد من أن تكون فرنسا وأوروبا فى حاجة إلى الضمان الأمنى من قبل الولايات المتحدة. كان يعرف كذلك أن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة حلفاء طبيعيون على رقعة الشطرنج الجيوسياسية العالمية؛ وكانت استراتيچيته هى أن يوضح كيف يمكن أن تكون فرنسا حليفا للولايات المتحدة، دون التسبيح بحمد كل مذكرة تخرج من واشنطن – ولكى يثبت أن فرنسا يمكن أن يكون لها سياستها الخارجية الخاصة من خلال الاستخدام الجيد لها .

حتى فى خضم الحرب الباردة، كان مقتنعا بضرورة أن تحث فرنسا السوفيت على انفراجة محدودة ومنفصلة فى العلاقات بينهما، ولو حتى لتوفير إمكانية لهم للمناورة بالورقة الفرنسية ضد الولايات المتحدة، وبطرح نفسه لاعبا شبه مستقل فى لعبة واشنطن – موسكو، كان" ديجول" يفكر فيما هو أبعد من ذلك، ومما لا شك فيه أنه كان يجازف.

إلا أن الضمان النووى الأمريكى للأمن الأوروبى كان هناك؛ وبمعنى ما، كان بالإمكان استخدام قوة الولايات المتحدة كرافعة لتأكيد استقلالية فرنسا وأوروبا؛

وبالاضافة إلى ذلك، كان "ديجول" يعتقد أن النموذج الفرنسى يمكن أن يشجع حكومات أخرى فى أوروبا الغربية، وبذلك تصبح فرنسا الزعيم الدبلوماسى للقارة دون منازع .

ولأنه كان يعول كثيرا على استقلالية فرنسا وأوروبا، كانوا فى واشنطن يرونه معاديا لأمريكا بشكل شخصى رغم أنه لم يكن كذلك؛ وكإنسان واقعى، كان يدرك تماما كم كانت فرنسا وأوروبا الديمقراطية مدينة للولايات المتحدة بسبب دورها فى الحربين العالميتين الأولى والثانية. كان همه العظيم، أو بالأحرى كربه المقيم، هو انتهاء فرنسا وأوروبا كقوى عالمية. فى كتابه "مذكرات الحرب"، يروى "ديجول" قصة لقائه بـ" هارى هوبكنز – Harry Hobkins" المبعوث الخاص لـ "فرانكلين روزفلت"، قبل مؤتمر الثلاثة الكبار مباشرة فى "يالطا "فى فبراير ١٩٤٥ (الذى لم تدع إليه فرنسا، أى ديجول). قال "هوبكنز" إن افتقاد الولايات المتحدة الثقة فى فرنسا، حتى فى فرنسا بقيادة "ديجول"، كان يرجع إلى "خيبة الأمل الشديدة التى انتابتنا عندما وجدنا فرنسا تنهار وتستسلم إبان كارثة ١٩٤٠"، أما" ديجول "الذى كان لديه الانطباع نفسه بخصوص الأفول الفرنسى، فقال لـ" هوبكنز "إنه أيا كان الأمر، فإن الولايات المتحدة لا تترك عندنا انطباعا بأنها تعتبر مصيرها مرتبطا بمصير فرنسا، أو أنها تتمنى أن ترى فرنسا عظيمة وقوية، أو إنها تبذل كل ما فى مقدورها لتساعدها على أن تظل أو أن تصبح كذلك مرة اخرى. ربما لا نكون جديرين بمثل هذا الجهد، وفى هذة الحالة أنتم محقون؛ ولكن ربما ننهض مرة أخرى، وحينذاك ستكونون مخطئين، وفى كلتا الحالتين، فإن تصرفكم يستهدف إبعادنا"[٢].

كان ذلك هو جوهر شكوى" ديجول" من الولايات المتحدة، وبتعبير المفكر السياسى "ستانلى هوفمان "Stanley Hoffmann، فإن" الديجولية "كانت دائما" اتجاها أكثر منها سياسة"[٣]. وبينما الاستياء من القوة ذاتها قد يكون دائما، فإن السياسة الخارجية نفسها لابد من أن يتم تكييفها حسب المواقف المختلفة؛ وكرئيس لفرنسا فى الفترة من ١٩٥٨ : ١٩٦٩، أعاد" ديجول "توجيه السياسة الخارجية الفرنسية فى جوانب عدة منها .

أولا: وضع فرنسا فى الجانب الصحيح من قضية التحرر من الاستعمار. بعد الحرب العالمية الثانية، كانت فرنسا تريد الإبقاء على إمبراطوريتها، إلا أن جيشها هُزِمَ فى الهند الصينية على يد قوات شيوعية / وطنية بقيادة "هوشى منه –Hochi Minh" وكانت النهاية فى الهزيمة الكارثية فى "ديان بيان فو – Dien Bhen Phu"، فى مارس – مايو ١٩٥٤؛ وفى الجزائر طردت جبهة التحرير الوطنية الفرنسيين فى حرب بدأت فى ١٩٥٤ ولم تنته إلا مع تحول "ديجول" التاريخى، عندما وافق على حق الجزائر فى تقرير مصيرها .محولا الاضطرار إلى فضيلة بكل دهاء، استطاع أن يجعل من فرنسا بعد ذلك ممثلا للحركة العالمية للتحرر من الاستعمار بين القوى العظمى .

ثانيا: أعاد "ديجول "توجيه سياسة فرنسا بالنسبة للصراع بين الشرق والغرب. لم يغفل قط عن حقيقة مهمة، وهى أن أمن فرنسا وأوروبا الغربية إبان الحرب الباردة كان يعتمد على الولايات المتحدة، كما أن محاولته الأولى للوفاق مع الاتحاد السوفيتى فى ١٩٥٩ – ١٩٦١ كانت مهمة بالنسبة لـ موسكو، طالما كانت فى اتجاه فك الارتباط بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة؛ إلا أن أزمة الصواريخ الكوبية فى اكتوبر ١٩٦٢ أظهرت محدودية مساحة المناورة الفرنسية دبلوماسيا وسياسيا. كان "ديجول" شديد الغضب إذ كان يعتقد أن الأزمة تعنى "عودة إلى يالطا"، أى انقسام أوروبا الذى يقضى على إمكانية الوفاق بين أوروبا الغربية وروسيا. فى ١٩٦٤، فاجأ "ديجول" كلا من واشنطن وموسكو، عندما كانت فرنسا أول دولة غربية تعترف بـ الصين الشيوعية. قرارات "ديجول" المذهلة أثناء الحرب الباردة كانت إيذانا بقيام زعماء غربيين آخرين بالتحرك شرقا، بما فى ذلك سياسة "فيلى برانت – Willy Brandt" مستشار ألمانيا الغربية المعروفة بـ "السياسة الشرقية Ostpolitic" مع الكتلة السوفيتية فى مطلع ١٩٦٩، وزيارة الرئيس الأمريكى "ريتشارد إم. نيكسون – Richard M. Nixon ("الذى كان شديد الإعجاب بـ "ديجول") للصين فى ,١٩٧٣

ثالثا :أعاد "ديجول "توجيه سياسة فرنسا بالنسبة لأوروبا. كانت سياسته الأوروبية تعتمد على أولويات ثلاثة، أولها التصالح مع ألمانيا الغربية. فى يناير ١٩٦٣، وقع مع المستشار الألمانى" كونراد أديناور – Konrad Adenauer" اتفاقية ألمانية –

فرنسية تاريخية، للصداقة والتعاون الاقتصادى والتضامن السياسى. أنهت الاتفاقية حالة العداء بين الدولتين، كما كانت بمثابة إقرار فرنسى بشرعية عودة ألمانيا الغربية إلى أوروبا.

الأولوية الثانية فى سياسة "ديجول "الأوروبية تتعلق بـ بريطانيا، التى كان يعتقد أنها لن تكون أوروبية تماما، لأن تاريخها كله كان يضعها دائما بمعزل عن القارة، ولأن نزعتها الأطلنطية ما بعد الاستعمار كانت تعنى أنها سوف تكون بمثابة "حصان طروادة" لمصالح الولايات المتحدة فى الشئون الأوروبية. كانت بريطانيا قد رفضت الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية عندما تأسيسها فى عام ١٩٥٨؛ ولكنها بعد سنوات قليلة، وبعد أن أدركت نجاحها تقدمت بطلب للعضوية، وكان من الطبيعى أن يعترض "ديجول" على البريطانيين فى ١٩٦٣؛ وبالتالى كانت مسألة ما إذا كانت بريطانيا دولة أوروبية تماما، ما زالت على الأجندة(٤).

وكان المظهر الثالث فى سياسة "ديجول" الأوروبية، هو الالتزام بمبدأ أن التكامل الأوروبى لابد من أن يكون انعكاسا للسيادة القومية، أكثر مما هو محاولة لتذويب السيادة فى كيان بيروقراطى نخبوى برئاسة مجموعة من التكنوقراط غير منتخبة، وهو ما يعنى اتفاقيات بين الحكومات تجسدها معاهدات بدلا من دولة أوروبية فيدرالية لها دستور.

•"ديجول" ومنظمة حلف شمال الأطلنطى.

كان قرار "ديجول" فى ١٩٦٦ بانسحاب فرنسا من القيادة العسكرية الموحدة لحلف شمال الأطلنطى، هو الخطوة الأكثر إثارة فى سياسته الخارجية وكان يبدو تنصلا من التضامن الغربى. إلا أن هدف "ديجول "من ترك القيادة العسكرية المركزية لم يكن إخراج فرنسا من التحالف الأطلنطى، فالمنظمة ليست مجرد حلف عسكرى، وإنما هى، بالأحرى، تحالف سياسى ذو قوة عسكرية .استمرت فرنسا فى أن تكون مُمَثَّلة فى مجلس شمال الاطلنطى North Atlantic Council، مشاركة فى كل المجالات باستثناء هيكل القيادة العسكرية .

كان الحلف (NATO) فى نظر "ديجول"، مجرد منظومة يشارك فيها الحلفاء بقوات لخدمة استراتيچية تضعها واشنطن"(٥). فرنسا، على العكس من ذلك، كان لابد أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها عند الضرورة. فى العصر النووى، لا يمكن أن تغامر أى دولة بتدمير نفسها، حتى لمساعدة حليف تربطها به اتفاقية قانونية، كما كان "ديجول" يشك فى أن يُعَرِّض أى رئيس أمريكى واشنطن أو نيويورك للخطر من أجل إنقاذ باريس؛ وعليه، لابد من أن تكون لفرنسا أسلحتها النووية الخاصة. فَجَّرت فرنسا قنبلتها النووية الأولى فى ١٩٦٠، وسرعان ما أصبح لديها رادع نووى صغير إلا أنه مستقل وكاف .

كانت الولايات المتحدة قد حاولت إثناء فرنسا عن تطوير رادع نووى مستقل، كما كانت إدارة "إيزينهاور "قد عرضت وضع أسلحة نووية أمريكية فى فرنسا على أساس "مفتاح مزدوج"، بمعنى أنه لا يمكن إطلاقها دون موافقة الولايات المتحدة؛ وكان "ديجول" قد رفض ذلك، قائلا لـ" چون فوستر دالاس – John Foster Dules"، وزير خارجية "إيزنهاور" : "إذا وافقتم على أن تبيعونا قنابل فسنكون سعداء بشرائها، شريطة أن تكون خاصة بنا ودون أى تحفظات".

قام "ديجول" بتغيير سياسة فرنسا فى الشرق الأوسط كذلك نتيجة لحرب الستة أيام بين العرب واسرائيل فى ١٩٦٧؛ وكانت الهزيمة غير المتوقعة لجيوش ثلاث دول (مصر وسوريا والأردن) واحتلال إسرائيل شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية لنهر الأردن، قد جعلت الدولة الصغيرة – إسرائيل – تبدو القوة الكبرى .على الفور، فرض "ديجول" حظرا على شحنات الأسلحة لإسرائيل المنتصرة. كانت فرنسا، على مدى طويل، قد دعمت أمن إسرائيل، وساعدت الإسرائيليين سرا فى تطوير قدراتهم النووية، وفى الوقت نفسه كانت لها علاقات خاصة مع الدول العربية من أجل النفط والنفوذ الچيوسياسى، ولذا كان "ديجول" يعتقد أن هذا التحول فى علاقة فرنسا بإسرائيل يعبر عن سياسة فرنسية تتسم بالتوازن وعدم الانحياز لطرف؛ أما اسرائيل، فكان من الطبيعى أن تعتبر ذلك خيانة. هذه السياسة الجديدة وضعت فرنسا فى حالة خصام مع ألمانيا الغربية، النصير القوى لإسرائيل منذ إنشائها فى ١٩٤٨. منذ ذلك الحين أصبحت مواقف فرنسا من إسرائيل مثيرة للجدل.

باستعادة الأحداث، سنجد أن "ديجول" كان هو الزعيم الأوروبى الأصيل فى النصف الثانى من القرن العشرين، فهو الذى وضع قضية استقلال أوروبا على الأچندة، حتى قبل انتهاء الحرب الباردة. كان لتحديه الهيمنة الأمريكية معجبون كثيرون، وليس فى أوروبا وحدها. صحيح أن انتقاداته لغياب الإرادة السياسة الأوروبية كانت محل استياء من بعض الأوروبيين، إلا أنها كانت تحظى باعتراف ضمنى من الكل. على أن أولية الدول - الأمة وليس الفيدرالية، فى التكامل الأوروبى، هو الذى حسم الجدال حول كيفية هيكلة هذا التكامل؛ كما أن ثبات سياسته الخارجية، رغم فشله فى زعزعة أولية القوى العظمى، أصبح مقياسا للزعامة الأوروبية بعده.

• "چورچ پومپيدو" "وڤاليرى چيسكار ديستان".

كانت رئاسة "چورچ پومپيدو George Pompidou فى الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧٤) وڤاليرى چيسكار ديستان - Valery Giscard D'Estaing ("فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨١) اللذين خلفا" ديجول"، كانت متواضعة مقارنة برئاسته. كانت هناك تطورات ملحوظة، ولكن السبعينيات كانت غارقة فى مستنقع الكساد الاقتصادى العالمى، وركود حركة التكامل الأوروبى، والأزمة المستمرة فى الولايات المتحدة، بما فى ذلك الهزيمة فى ڤيتنام، واستقالة الرئيس" نيكسون"، وسياسة" چيمى كارتر" الخارجية الفاشلة إلى حد كبير.

كان" پومپيدو" آخر رئيس وزراء عمل مع" ديجول"؛ وبالرغم من" أصالته" الديجولية، ألغى ڤيتو "ديجول" على طلب بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الأوروبية. فى سنة ١٩٧٣ انضمت بريطانيا إليها مع كل من أيرلندة والدانمرك. كان "پومپيدو" يعتقد أن "أوروبا ناجحة"، لابد من أن تكون فى حاجة إلى بريطانيا، وأن المجموعة الأوروبية كانت فى حاجة إلى أن تكبر، وأن رد فعل بريطانيا سيكون جيدا بدخولها المجموعة، حتى وإن كانت علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة سوف تعقد الأمور. كان الظن أن "القلب" الفرنسى - الألمانى سوف يحافظ على المجموعة.

بدأت رئاسة" ڤاليرى چيسكار ديستان" ولديه آمال كبار. "ديستان" الذى انتخب وهو فى الثامنة والأربعين من العمر ليس أكثر، الليبرالى المحافظ، أول رئيس غير ديجولى، كان أشبه بـ "چون ف. كينيدى" فرنسى. كان يباهى بأنه مع إنشاء ولايات متحدة أوروبية فيدرالية، وبدأ بالتعاون مع" هيلموت شميت – Helmut Schmidt" مستشار ألمانيا الغربية (ما بين ١٩٧٤ – ١٩٨٢) اجتماعات القمة غير الرسمية للجماعة الأوروبية التى تطورت إلى "المجلس الأوروبى –European Counci، الذى نعرفه اليوم. كان التوافق الفرنسى – الألمانى، أكثر من أى وقت مضى، أساسا للتكامل الأوروبى المستمر؛ ففى كل مرة كان يتفاوض فيها الجانبان، كانت التسويات وما يتوصلان إليه من حلول وسط (فى أمور تتعلق بفرنسا الزراعية المتوسطية وألمانيا الصناعية الواقعة فى الشمال الأوروبى) تجسد المصالح الضرورية للدول الأعضاء الآخرين.

إلا أنه بالرغم من ميول" چيسكار" الفيدرالية، ظلت سياسة فرنسا فيما يتعلق بالتكامل الأوروبى" ديجولية" الجوهر، سياسة تسعى من أجل المصالح القومية، مع الميل للتضحية من أجل الصالح العام الأوروبى الأكثر شمولا. كانت السبعينيات كذلك فترة الثورات على النظم ما بعد الفاشية فى إسپانيا والبرتغال، وعلى النظام العسكرى فى اليونان. كان مما أضاف كذلك إلى الالتباس وعدم اليقين،" الشيوعية الأوروبية"، ذلك الصعود المشئوم للأحزاب الشيوعية الفرنسية والإيطالية فى مواقع انتخابية تمكنها من دخول الحكومة.

يضاف إلى ذلك كله، أن القوة السوڤيتية كانت فى حالة نهوض فى العالم، ففى أوائل السبعينيات كان" هنرى كيسنجر – Henry Kissinger"، وزير الخارجية الأمريكى يقول – متجهما – لبعض خلصائه، إن عمله قد أصبح أشبه بإدارة تحول نسبى فى علاقات القوى العالمية، من التفوق والسيادة الكونية للولايات المتحدة إلى وضع أقرب إلى التوازن مع اتحاد سوڤيتى أكثر قوة وحزما؛ وفى أواخر السبعنييات، كان الاتحاد السوڤيتى يخيف الدول الأوروبية بصواريخ باليستية جديدة متوسطة المدى؛ وفى ١٩٧٩

بدأت موسكو غزو أفغانستان، فى مفاجأة لـ "چيمى كارتر" الذى خاب أمله فى سياسة سوڤيتية أفضل.

• السياسة الخارجية لـ "فرانسوا ميتران"

يجد بعض الرؤساء أنفسهم أحيانا فى مواجهة أحداث تاريخية، وفى حالة "فرانسوا ميتران" كان الحدث هو السقوط المفاجئ للشيوعية فى ١٩٨٩ – ١٩٩١، وكانت مشكلة رئاسته هى ما إذا كان سيقوم رئيس اشتراكى بتغيير جوهرى فى السياسة الخارجية، أو ما إذا كانت المصالح الوطنية، كما هى محددة منذ "ديجول" قد أصبحت إجماعا قوميا(٦).

كان حكم "ميتران" يتضمن تحالفا بين حزبه الاشتراكى والحزب الشيوعى الفرنسى الذى كان مازال حتى ذلك الحين هو المهيمن على اليسار الفرنسى. كان للشيوعيين ٢٠٪ من المقاعد المنتخبة ويسيطرون على أقوى تنظيم سياسى فى البلاد وهو حركة اتحاد العمال (CGT). كان "ميتران" عدوا قديما للشيوعية، رغم أن كثيرين لم يكونوا على علم بذلك؛ إلا أنه كان فى حاجة إلى أصوات الشيوعيين لكى يفوز فى الانتخابات، وجازف بالتحالف معهم. كان التحالف يشكل قدرا من الخطر على استقرار فرنسا، وهو ما كان يعنى تعريض حلف شمال الأطلنطى والمجموعة الأوروبية لأزمة كبيرة، إلا أن أصوات الحزب الشيوعى كانت ضرورية جدا لكى يحقق أى مرشح أغلبية.

كانت هناك ثلاثة جوانب فى برنامج "ميتران" مثيرة للجدل. كان أولها تصميمه على تأميم قطاع البنوك وعدد كبير من المؤسسات الفرنسية الكبرى لإعادة توجيه الاقتصاد نحو مزيد من الاشتراكية. الجانب الثانى كان عبارة عن حافز مالى حكومى ضخم، وكان ذلك مخاطرة كبيرة، لأن إدارة "ريجان "فى الولايات المتحدة وحكومة "تاتشر" فى بريطانيا كانتا، فى الوقت نفسه، قد انتهجتا سياسات لتخفيض معدلات التضخم التى كانت فى الطريق لأن تصل إلى نسبة مذهلة تقدر بـ ٢٠٪ ؛ أما الجانب

المقلق الثالث فى برنامج" ميتران" فكان – للمفارقة – ذلك الاحتمال البعيد، وهو نجاح اشتراكية "ميتران". كان يمكن أن تصبح فرنسا شكلا من أشكال الاقتصاد الاشتراكى، المتصادم مع اقتصاد المجموعة الأوروبية(٧). ولم يكن واضحا كيف يمكن حل هذا التناقض.

إلا أنه سرعان ما أسفرت سياسات" ميتران" عن كارثة مالية، والتخلى عن برنامجه الاشتراكى الذى زاد من معدلات التضخم. نهضت الاقتصادات الأمريكية والبريطانية بقوة بدءا من ١٩٨٢ ولكن الاقتصاد الفرنسى هبط بقوة كذلك؛ وبسبب الإنفاق الزائد مع العجز، ولأن القوة الشرائية الزائدة كانت تقل على الواردات وليس على المنتجات الفرنسية، كان التضخم يرتفع بسرعة الصاروخ والفرنك الفرنسى ينهار. فى ١٩٨١ كان الدولار يعادل خمسة فرنكات، وفى ١٩٨٥ كان يشترى عشرة فرنكات.

لو لم يتخل "ميتران" عن الاقتصاديات الاشتراكية، لكانت فرنسا، وهى أحد أكبر اقتصادات أوروبا ومفتاح عملية التكامل الأوروبى برمتها، مضطرة إلى الخروج من النظام النقدى الأوروبى، مع ما سيترتب على ذلك من نتائج غير متوقعة بالنسبة للمجموعة الأوروبية كلها. بحلول العام ١٩٨٣، كانت الأمور قد خرجت عن يد "ميتران"، وأصبح من الحصافة ليدرك افتقاره للواقعية الاقتصادية.

تم كنس الاشتراكية فجأة "تحت السجادة"، وأعاد الناخبون الفرنسيون الحزب الاشتراكى إلى السلطة فى ١٩٨٤ بسبب شعبية "ميتران" الشخصية و" أطلنطيته" القوية غير المتوقعة، فى لحظة فارقة فى خضم توترات الحرب المبادرة. فى هذه الانتخابات خسر الشيوعيون ٢٠٪ من مقاعدهم لصالح الاشتراكيين، وتركوا الحكومة فى ظروف مهينة فى طريقهم ليصبحوا حزبا ثانويا، بعد أن كانوا القوة المهيمنة على اليسار الفرنسى لعقود. إن لم يكن ميتران قد فعل أى شىء آخر، فيكفيه أنه حقق هدفا قديما، وهو أنه جعل الحزب الشيوعى خارج الموضوع.

كان موقف" ميتران" المؤيد لحلف شمال الأطلنطى فيما يسمى بأزمة الصواريخ الأوروبية فى ١٩٧٩ – ١٩٨٣، كان سببا فى تدعيم شرعيته السياسية فى الداخل،

وأوراق اعتماد فرنسا الأطلنطية؛ كما أن هذا الموقف لم يكن هزيمة للشيوعيين الفرنسيين فحسب، بل إنه ساعد كذلك فى تغيير السياسية السوفيتية فى أوروبا. كانت أزمة الصواريخ الأوروبية اختبارا لاستقرار التوازن الأوروبى الاستراتيچى الذى تأسس أثناء الحرب الباردة. بمجرد أن فجر الاتحاد السوفيتى أول سلاح نووى لديه فى ١٩٤٩، كان السباق نحو التفوق العسكرى على كلا الجانبين قد راح يفقد أى معنى له بالتدريج، وأصبح سباق التسلح بالضرورة مجرد اختبار مستمر للإرادة السياسية بين الـ "الناتو" والكتلة السوفيتية .كانت أزمة الصواريخ الأوروبية آخر أحداث القصة.

فى السبعينيات، زاد الاتحاد السوفيتى من ضغطه النووى الچيواستراتيچى على أوروبا الغربية، بوضع صواريخ SS-20 المتوسطة المدى والأكثر دقة، على الأراضى السوفيتية. كانت تستطيع إصابة أى هدف فى أوروبا الغربية، ولكنها لا تصل إلى الولايات المتحدة(٨). لم تكن تلك الصواريخ خطرا جديدا كما قالت موسكو، وكان الـ "ناتو" يعتقد أن موسكو، بهذا التهديد الجديد تريد أن تختبر التزام الولايات المتحدة بالتدخل فى حال نشوب حرب.

من هنا، طلب الأوروبيون من واشنطن صواريخ جديدة متوسطة المدى لأوروبا الغربية، تعبيرا عن التزام أمريكا السياسى، وقدمت لهم إدارة" كارتر" صواريخ "Pershing II" التى لا تختلف عن SS-20 السوفيتية. هاجت موسكو وماجت، وفى أوروبا الغربية خرج مئات الألوف من حركة السلام المناهضين لاستخدام الأسلحة النووية، فى مظاهرات حاشدة تجوب شوارع المدن فى دول الـ "ناتو" الخمسة التى سيتم وضع الصواريخ بها. كانت المعارضة الواسعة لنشر الصواريخ الأوروبية فى أوروبا الغربية، كما جاء على لسان أحد الكتاب، "أقوى تعبير عن الإرادة الشعبية وقوتها فى حقبة ما بعد الحرب"(٩).

أعاد الرئيس "ريجان" تأكيد التزام الولايات المتحدة بنشر الصواريخ على الأراضى الأوروبية، أما قرار ألمانيا الغربية فكان حاسما. كانت حكومة المحافظين بقيادة" هيلموت كول" فى حاجة إلى موافقة البرلمان، ولم يكن من المؤكد أن يؤيد ذلك بعض النواب فى الائتلاف الذى يقوده.

في وضع كهذا، كان دعم" ميتران" مهما على نحو خاص، لأنه كان رئيسا لجناح يسارى، ويفترض بالتالى أنه كان مع الانفراج(detente) فى حدة التوترات الدولية، ومع دور فرنسى للتوسط بين الشرق والغرب. يضاف إلى ذلك أن الرياح الچيوسياسية فى السبعينيات كانت تهب فى صالح موسكو، ولم تكن هناك صواريخ مُجَنْوَلة للأراضى الفرنسية. كان بإمكان الرئيس الفرنسى أن يمارس سياسة خارجية ماكرة، إلا أنه، مثلما فعل "ديجول "إبان أزمة الصواريخ الكوبية، اتخذ القرار الاستراتيچى الصحيح بالنسبة للتضامن الأطلنطى.

تأييد" ميتران" غير المحدود لنشر الصواريخ الأوروبية التابعة لحلف الـ "ناتو" فاجأ الكثيرين، الذين كانوا يعتقدون أن عليه استخدام السياسة ليكون لفرنسا وضعها الخاص. قال" ميتران "أمام حركة السلام:" أنا مثلكم، ضد الصواريخ الأوروبية، إلا أننى ألاحظ فقط أن الصواريخ الجديدة على الجانب الآخر بينما المتظاهرون من أجل السلام إلى جانبنا"(١٠). وفى يناير ١٩٨٣ خاطب البرلمان الألمانى فى لحظة حرجة من الجدال الألمانى قائلا: "السوڤيت بصواريخهم SS-20 يقومون، من جانب واحد، بتدمير التوازن فى أوروبا... لن أقبل ذلك، وأدرك أنه ينبغى علينا أن نسلح أنفسنا لاستعادة التوازن... أيا كان من يراهن على فك ارتباط أوروبا بالولايات المتحدة، إنما يعرض... توازن القوى للخطر، وبالتالى الحفاظ على السلام"(١١). آنذاك، فازت حكومة" كول" فى التصويت على الصواريخ الأوروبية فى اقتراع واحد.

• "ميترلن" والتكامل الأوروبى

كان" ميتران" مع التكامل الأوروبى منذ بداياته فى السياسة فى الجمهورية الرابعة. إلا أنه مع تبنيه السياسات الاشتراكية فى الستينات، راح يدلى بأحاديث نارية تستهجن رأسمالية المجموعة الأوروبية. سياسته الداعمة لـ "ناتو" فى أزمة الصواريخ الأوروبية، بالإضافة إلى قصم ظهر الحزب الشيوعى فى السياسة الفرنسية، كل ذلك حسم مسألة ما إذا كان واقعيا فى سياسته الخارجية ومدركا لمصالح فرنسا القومية.

بعد عقد من الركود، انطلق التكامل الأوروبى مرة أخرى، تحركه كالعادة قوة فرنسية - ألمانية مزدوجة، كانت تضم الآن إجماعا يساريا - يمينيا من الاشتراكيين الفرنسيين الجدد، وحكومة ألمانية محافظة. كان الصراع الأيديولوچى فى أوروبا الغربية حول محتوى التكامل الأوروبى، وهو جزء مما يطلق عليه "نهاية الأيديولوچيا" فى المجتمعات الأوروبية بشكل عام، كان يقترب من النهاية. فى نفس الوقت الذى نجح فيه "ميتران" و "كول "فى دفع عجلة التكامل، كان "ميخائيل جورباتشوف Mikhail Gorha-chev" قد وصل إلى السلطة فى موسكو، وكان المسرح يعد لسقوط الشيوعية وإعادة توحيد ألمانيا، بالرغم من أن لا أحد، فعليا، كان يعرف ما هو قادم أو السرعة التى سوف تتطور بها الأحداث، بمن فى ذلك القادة أنفسهم.

بحلول ١٩٨٧، كانت أفكار" جورباتشوف الإبداعية :الجلاسناست–Glasnost" (شفافية الحكم وقول الحقيقة) و"البريسترويكا– Perestroika ("الإصلاحات الاقتصادية لمحاولة إنقاذ الاقتصاد المنهار)، كانت قد بدأت لكى تزعزع النظام السوڤيتى. بدأت أنظمة الكتلة السوڤيتية فى وسط وشرق أوروبا تترنح كذلك. أدى صدق "جورباتشوف فى إنهاء الحرب الباردة إلى اتفاقية ١٩٨٧ التى وَقَّعها مع "ريجان" وتم بموجبها إزالة كل الصواريخ النووية متوسطة المدى من أوروبا، (أى الصواريخ الأوروبية).

مثل "تاتشر "و" ريجان" وحتى "كول"، لم يكن لدى" ميتران" أى فكرة عن أن نهاية الشيوعية كانت تقترب، (يبدو أن" جورباتشوف نفسه لم يكن يعرف)، وسرعان ما كان على كل حكومة فى أوروبا الغربية أن تواجه أهم حدث چيوسياسى منذ الحرب العالمية الثانية؛ وكان على" ميتران"، مثل غيره، أن يعيد النظر فى سياسة بلاده الخارجية فى النظام الأوروبى المتغير؛ أى أنها كانت ثورة دون حرب، وعلى نحو خاص كان عليه أن يقرر كيف سيكون موقف فرنسا من إعادة توحيد ألمانيا.

توالت الأحداث سراعا، سقط جدار برلين فى نوفمبر ,١٩٨٩ انهارت ألمانيا الشرقية فى صيف وخريف ١٩٩٠، اتحدت الألمانياتان فى أكتوبر ١٩٩٠، ودون طلقة واحدة أو حتى التفاوض حول ذلك أصبحت ألمانيا الشرقية الشيوعية السابقة جزءا من

المجموعة الأوروبية لأنها كانت قد أصبحت جزءا من ألمانيا واحدة. كانت أول دولة من الكتلة السوفيتية السابقة تنضم إلى الغرب.

كان "ميتران" يقول دائما إن هدف سياسة فرنسا الأوروبية، كما كان "ديجول" يقول قبله، هو الوصول إلى ما هو" أبعد من يالطا"، أى إعادة توحيد الكتل المتعارضة فى چيوسياسة أوروبا الحرب الباردة. كان الوصول إلى ما هو "أبعد من يالطا" مسألة من السهل الدفاع عنها طالما كانت مستحيلة. الآن، ظهرت الأچندة الخفية للحرب الباردة. "ميتران" وغيره من القادة الفرنسيين الواعين بالتاريخ، بالإضافة إلى" مارجريت تاتشر" فى بريطانيا، والقادة اليولنديون الجدد غير الشيوعيين، اتضح أن كانت لديهم شكوك حول الحكمة من إعادة خلق "ألمانيا كبيرة".

كان وجود ألمانيا منقسمة فى أوروبا منقسمة، وضعا كابوسيا للأوروبيين الشرقيين، أما بالنسبة للفرنسيين والبريطانيين (ولكثير من القادة الأمريكيين)، فكان ذلك يبدو بمثابة أوروبا أكثر أمنا، بدلا من قارة يمكن أن تتقاتل فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للسيطرة على ألمانيا، وربما يكون لألمانيا فكرها القومى الخاص. (هناك عبارة شهيرة للكاتب الفرنسى" فرانسوا موریاك – François Mauriac" عن أنه كان يحب ألمانيا، والحقيقة أنه كان يحب ألمانيا لدرجة أنه كان "يسعده أن يكون هناك اثنتان منها"). كان" ميتران"، و"تاتشر" على نحو خاص، يريدان على الأقل مسارا للأحداث أقل سرعة، ينتهى باتحاد كونفدرالى بين ألمانيا الشرقية والغربية يكون أقل قوة، بدلا من ألمانيا موحدة تكون أقوى من اللازم. كان الزعيم الوحيد فى أوروبا الغربية الذى دعم اندفاع المستشار الألمانى "كول" نحو إعادة توحيد ألمانيا، هو الرئيس الأمريكى "چورج دبليو بوش". حتى "برنت سكوكروفت– Brent Scowcroft"، مستشاره للأمن القومى، كان ضد إعادة التوحيد التام، حيث لم يكن هناك، فى رأيه، أى ضمان لعدم عودة ألمانيا الموحدة إلى سياسة توسعية(١٢). كان "ميتران" و"تاتشر "قلقين، على أقل تقدير، من حتمية سيطرة "ألمانيا كبيرة" على المجموعة الأوروبية.

علىٰ أية حال، كان من المستحيل إيقاف إعادة التوحيد عندما انتقل نحو مليون ألمانى شرقى بالفعل إلى أراضى ألمانيا الغربية، وهنا قال "ميتران" قولته الملتفة" أنا لا أخشى توحيد ألمانيا".

•إعادة توحيد ألمانيا ومعاهدة ماسترخت .

كان" كول" يعرف أنه على ألمانيا أن تطمئن فرنسا وبريطانيا وبولندة والولايات المتحدة وحتى الاتحاد السوفيتى المنهار، من أن ألمانيا الجديدة ستكون مواطنا أوروبيا صالحا. حماسة ألمانيا، فيما يتعلق بالتكامل الأوروبى، كانت وراء "معاهدة ماسترخت" التى كان "كول" و" ميتران" صانعيها الرئيسيين .كان الاتفاق يستلزم أن تُقِر فرنسا بإعادة توحيد ألمانيا نفسها بأوروبا أكثر من أى وقت مضى بالانضمام إلى اتحاد نقدى جديد واتحاد سياسى .

كانت المعاهدة الخاصة بالاتحاد الأوروبى (أو معاهدة ماسترخت) فى حقيقة الأمر عبارة عن معاهدتين، إحداهما خاصة بالاتحاد السياسى والثانية بالاتحاد النقدى. الاتحاد السياسى الذى أعيد فية تسمية "المجموعة الأوروبية "بـ" الاتحاد الأوروبى" وضع ألمانيا الموحدة فى القلب من أوروبا الواحدة، أما الاتحاد النقدى فقد شن العملية التى أنشئت بموجبها العملة الموحدة "اليورو" فى ١٩٩٩. كان ذلك بمثابة إعادة تنظيم تاريخى ناجح للجيوسياسة الأوروبية. من الناحية السياسية، قدم "هيلموت كول" الضمان الضرورى بأن ألمانيا الجديدة الأكبر، ستكون أوروبية أكثر منها قومية، كما أن الاتحاد الأوروبى خلق مواطنة أوروبية تكميلية للمواطنة القومية، وكثيرا من الأفكار الإبداعية فى التكامل السياسى القانونى .

ما كان على ألمانيا أن" تهضمه" هو الاتحاد النقدى، بمعنى أنه كان على الألمان التخلى عن المارك الألمانى الأسطورى، لصالح عملة أوروبية لم تكن قوتها مضمونة فى الأسواق المالية. على مدى عقود، كان المارك الألمانى مفخرة ألمانيا الغربية، كان أشبه برمز وطنى له نفس قيمة العلم الوطنى الذى كان الألمان يتحفظون على إظهاره لأسباب مفهومة. كان المارك القوى يعبر عن عافية ألمانيا الاقتصادية، والتخلى عنه لصالح عملة أوروبية كان يعنى أنه ربما يكون على ألمانيا أن تتحمل نتائج الإدارة الاقتصادية السيئة لحكومات أخرى .

كان "ميتران" مع الاتحاد النقدى، وعملة أوروبية تحديدا، حيث إن اتجاه فرنسا نحو التضخم (ولا يقل عن ذلك أخطاؤه الخاصة فى أوائل الثمانينيات) يمكن أن يُحَجِّم،

وإن دول الاتحاد الأخرى، وبخاصة الاقتصادات الأضعف التى ظلت تنافسية من خلال تخفيض قيمة العملة، يمكن أن تستقيم فيها الأمور حسب القواعد .فرنسا والدول الأخرى يمكن أن تفيد من إسهام ألمانيا غير المتكافئ فى موازنة الاتحاد الأوروبى، مثل دعم الزراعة الذى كانت فرنسا أكبر المتلقين له .

توصل "ميتران" و "كول "إلى توافق كان بموجبه مرة أخرى، أن ينظم الترادف الفرنسى الألمانى دول الاتحاد الأوروبى الأخرى. كلما استطاعت فرنسا وألمانيا الاتفاق على فكرة إبداعية أخرى، فإن الدول الأخرى سوف تقبل بها، حيث إن القوتين الكبريين فى القارة، فى حد ذاتهما، تجسيد للمصالح الأوروبية الرئيسية على اختلافهما: فرنسا الزراعية وألمانيا الصناعية، فرنسا الكاثوليكية المتوسطية وألمانيا البروتستانتية الواقعة فى شمال أوروبا.

بعد "ماسترخت"، تدهورت صحة "ميتران "بشدة بعد عدم القدرة على السيطرة على سرطان البروستاتا فى ١٩٨١. كانت السنوات الأخيرة فى رئاسته (حكومة ائتلافية جديدة) صراعا مؤلما على المستويين الشخصى والسياسى. كان هو ورئيس الوزراء المحافظ "إدوارد بالادور – Eduoard Balladur" يعملان معا، إلا أن السياسة الخارجية الفرنسية كانت تمر بمرحلة من الضعف الشديد، وكان من أسوأ تجلياتها أن حكومة "ميتران – بالادور" لم تبذل جهدا يذكر لمنع أو وضع حد للإبادة الجماعية فى رواندا، الدولة التى لفرنسا– تاريخيا– نفوذ قوى فيها، وفى الوقت نفسه كان لها قوة عسكرية صغيرة هناك كان بإمكانها التدخل لتقليل حجم المذبحة على الأقل[١٣].

• السياسة الخارجية تحت "جاك شيراك"

بعد اثنى عشر عاما فى السلطة، ترك "جاك شيراك" موقعه كرئيس لفرنسا بسجل مختلط. بالنسبة للشئون الداخلية، كانت فترة رئاسته نموذجا للوقت الضائع فى الإصلاحات الاجتماعية الضرورية فى فرنسا. كان أكثر نجاحا فى السياسة الخارجية، ولكن بشكل رئيسى فى متابعة مشروعات التكامل الأوروبى التى كانت قد بدأت فى رئاسة "ميتران".

كان أسلوب "شيراك" الشخصى مزعجا لقادة الحكومات الآخرين، إذ كان من المفترض أن يذكر الشعب برزانة وجاذبية "ديجول"، إلا أنه ترك انطباعا عنه بأنه متعجرف وشخص دون المتوسط. من وقت لآخر، كان "شيراك" يدافع عن نظام عالمى متعدد القطب يستلهم "ديجول"، يمكن أن يوازن الهيمنة الأمريكية، إلا أنه لم يبذل جهدا كبيرا فى ذلك المجال. كان افتراض" شيراك" المنطقى، كما وصفه أحد المعلقين، هو أن واشنطن" لن تأخذ على نحو جاد سوى الحلفاء الذين يأخذون أنفسهم بجدية"(١٤). وقد كان ذلك صحيحا من حيث المبدأ، إلا أنه لم يكن هناك أحد مقتنع بأن فرنسا كانت جادة الآن.

كانت لحظة المجد العالمى الوحيدة بالنسبة لـ "شيراك" هى أن يعارض غزو إدارة" چورچ دبليو بوش"، للعراق بهدف إسقاط "صدام حسين". "الحرب هى أسوأ الحلول دائما"، كما قال ذات مرة، وكان ينبغى أن يعرف زعيم من المفترض أنه يستلهم "ديجول"، أن الحرب قد لا تكون أسوأ الحلول أحيانا. من ناحية أخرى، كان هو والمستشار الألمانى "جيرارد شرودر – Gerhard Schroder" يبدوان وكأنهما الممثلان السياسيان لرفض عالمى تقريبا لسياسة "بوش "أجج مشاعر العداء لأمريكا التى كانت تتزايد آنذاك. من الناحية الأخرى، كانت معظم الحكومات الأوروبية، على العكس من الرأى العام لديها، مؤيدة للغزو. كان تأييد دول أوروبا الوسطى والشرقية لسياسة "بوش" غالبا، نوعا من المعاملة بالمثل، فى مقابل الدور الرئيس الذى قامت به الولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى إبان الحرب الباردة. فى تلك المرحلة، كان نهج "شيراك" بمثابة حرص على سياسة فرنسا الخارجية المستقلة، وكما قال أحد الكتاب، فإن فرنسا "تعلمت درسا قاسيا: لاتستطيع أن توحد أوروبا ضد الولايات المتحدة"(١٥).

أما فيما يتعلق بالحروب فى يوغوسلافيا السابقة، فقد كان أداء "شيراك" والحكومات الأوروبية بشكل عام، أكثر سوءا. كلهم، كانوا عاجزين عن حفظ السلام حتى فى فنائهم الخلفى البلقانى. فشلوا فى إيقاف الحروب القومية بين الصرب والكروات، وهجوم الصرب على مسلمى البوسنة، وفى آخر الأمر كان "شيراك "نفسه

هو من يناشد الرئيس الأمريكى" بيل كلينتون" - ونجح فى ذلك - للتدخل بالقوة الجوية الأمريكية لإيقاف الصرب فى البوسنة فى ١٩٩٥؛ ثم دعم، مرة أخرى، تدخل الولايات المتحدة ضد الصرب فى كوسوفو فى ١٩٩٩.

كان هناك الكثير الذى ينبغى عمله بخصوص الاتحاد الأوروبى .عمل "شيراك" جيدا مع "شرودر" والمستشارة "أنجيلا ميركل - Angela Merkel" التى خلفته، إلا أن الفعالية الفرنسية - الألمانية تضاءلت فيما يتعلق بشئون الاتحاد. كان "شيراك" فى منصبه عندما صدرت العملة الموحدة فى ١٩٩٩، إلا أن ذلك كان مشروعا أطلقه "ميتران" و "كول" فى معاهدة ماسترخت. كانت تلك أيضا سنوات الاتساع المضاعف لحلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبى. كان "شيراك "يؤيد منح عضوية الحلف لدول الكتلة السوفيتية السابقة، ولكن ذلك كان فكرة مدعومة من الولايات المتحدة .كان أقل حماسة لمنح عضوية الاتحاد لتلك الدول نفسها، دول وسط وشرق أوروبا، وكان أحد أسباب ذلك القلق الفرنسى المعتاد من تزايد القوة الألمانية على حساب فرنسا، كما أن أوروبا الشرقية، وقبل كل شىء، هى تاريخيا مجال نفوذ اقتصادى وسياسى ألمانى .

"عودة" دول وسط وشرق أوروبا" إلى أوروبا" كان لا بد أن تتضمن عضوية الاتحاد، كانت نوعا من العدالة التاريخية، وإلى جانب عضوية حلف شمال الأطلنطى، كانت توفر حماية أكثر ضد الخطر الروسى. لم تحقق سنوات" شيراك" الكثير لدعم وضع فرنسا كقائد فى عملية التكامل الأوروبى، ومن ناحية أخرى لم يكن الاتساع شرقا ضارا بمصالح فرنسا، كما كانت باريس تخشى فى البداية .

"نيكولا ساركوزى" والسياسة الخارجية الفرنسية اليوم.

عندما انتخب" نيكولا ساكوزى" رئيسا لفرنسا فى مايو ٢٠٠٧، كان التغير فى المزاج العام ملموسا. كان "ساركوزى"، الأصغر سنا من "شيراك" بخمسة وعشرين عاما، المليء بالأفكار والطاقة والطموح، كان يريد أن يجعل من فرنسا رأس الحربة فى عودة النفوذ لأوروبا. وهو ما يعنى طى صفحة عدم الثقة الفرنسية- الأمريكية، ودفع

الثقافة السياسية الفرنسية إلى ما هو أبعد من استحواذ فكرة التصلب الديجولى فيما يخص العلاقة بالولايات المتحدة، وإسقاط فكرة حتمية الاختيار بين "الأوروبية– Europeanism" و "الأطلنطية –Atlanticism". كانت فكرة "ساركوزى" بأن فرنسا يمكن أن تكون أكثر نفوذا وتأثيرا، عالميا وأوروبيا، بالعمل مع الولايات المتحدة بدلا من محاولة أن تكون قوة موازنة لها.

بالنسبة للولايات المتحدة، كان "ساركوزى" هو أفضل ما جاء من أوروبا على مدى سنوات، إذ كان دفاع رئيس الوزراء البريطانى العنيد عن سياسة الولايات الميحدة فى العراق قد قضى على مصداقيته فى الداخل، أما "ميركل"، الصديق الصدوق لأمريكا عبر الأطلنطى، فلم يكن لها نفوذ كبير خارج ألمانيا. "سيلفيو برلسكونى – Silvio Berlusconi" كان أطلنطى الهوى وأمريكى التوجه، وفى الوقت نفسه كان دوره هامشيا فى الشأن الأوروبى يصعب التنبؤ به.

كان لظهور "ساركوزى" فى المشهد العالمى أثر فورى على مستوى أوروبا، ففى الداخل عمل بجد، محققا بعض النجاح، لتغيير مشاعر العداء لأمريكا التى نمت خلال سنوات إدارة "بوش". كانت علاقته بـ "چورچ دبليو بوش" ودية وإن لم تكن عميقة، وعلى أية حال كان قد بقى عام واحد لـ "بوش" فى منصبه.

جاء انتخاب "باراك أوباما" أمرا مفرحا بالنسبة لـ "ساركوزى" وللشعب الفرنسى، ووجد "ساركوزى" الفرصة سانحة لإقامة علاقة خاصة مع قائد نشط تقدمى التوجه مثله، ربما لتكون فرنسا بمنزلة الحليف المفضل للولايات المتحدة؛ إلا أنه بعد أشهر قليلة كان أن وجد "ساركوزى" نفسه أمام حقيقة مُحْبِطة، وهى أن الرئيس الجديد للولايات المتحدة لم يصطف فرنسا أو ينزلها منزلة خاصة." لم يبذل أى زعيم أوروبى آخر جهدا أكبر من ذلك لإصلاح العلاقات مع أمريكا، ولا كان بإمكانه أن يفعل أكثر من ذلك"[١٦]. كما ذكرت إحدى الصحف. فى أول رحلة له إلى أوروبا، كرر "أوباما "اللازمة المعتادة وهى أن فرنسا هى "أقدم حليف" للولايات المتحدة وأن بريطانيا الأقرب. رئاسة "ساركوزى" الناجحة للاتحاد الأوروبى، التى استمرت ستة أشهر، فى النصف الثانى

من ٢٠٠٨، جعلت فرنسا، مرة أخرى، القوة الدبلوماسية الدافعة فى أوروبا، ولكن توقعات الرئيس الفرنسى كانت مفرطة بخصوص مدى أهمية علاقة شديدة الولاء للولايات المتحدة.

• محورا ارتكاز السياسة الخارجية الفرنسية.

كشأنها دائما، كان للسياسة الخارجية الفرنسية فى فترة رئاسة "ساركوزى"، مجالا اهتمام رئيسيان للاهتمام هما أوروبا، والعلاقات عبر الاطلنطى (أى العلاقات مع الولايات المتحدة)، ومن ناحية ثانية فإن فرنسا كشأنها دائما كذلك، تريد أن تقوم بدور مهم فى المشهد العالمى، وهو ما يعنى أن تجعل من أوروبا لاعبا عالميا.

فى ٢٠٠٨، قبل الأزمة المالية، كان إجمالى الناتج المحلى الفرنسى نحو ٢.٨ تريليون دولار وترتيبه الخامس فى العالم من ناحية الحجم، أما بالنسبة للدول الأوروبية فكان يأتى فى الترتيب بعد ألمانيا (٣.٧ تريليون دولار)، وقبل كل من المملكة المتحدة (٢.٧ تريليون دولار) و إيطاليا (٢.٣ تريليون دولار)، – الصين واليابان هما ثانى وثالث أكبر الاقتصادات العالمية– ، وكان إجمالى الناتج المحلى للاتحاد الأوروبى أكثر من ١٨ تريليون دولار، أى أعلى منه لدى الولايات المتحدة (١٤ تريليون دولار)؛ ومثل كل دول الاتحاد، فإن الجزء الرئيسى من تجارة فرنسا الخارجية كان مع دول الاتحاد الأخرى؛ أما الزيادة الملحوظة فى حجم هذه التجارة على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية، فكان إلى حد كبير نتيجة لاستكمال السوق الموحدة للاتحاد بموجب برنامج "١٩٩٢".

ألمانيا، هى الشريك التجارى الأكبر لفرنسا، حيث تمثل ١٥٪ من الصادرات الفرنسية و ١٩٪ من الواردات، كما أن الحجم يشير إلى أهمية العلاقات الفرنسية– الألمانية فى تاريخ الاتحاد. فى مقابل ذلك نجد أن بريطانيا تستقبل ٨٪ من الصادرات الفرنسية، بينما تستقبل فرنسا نحو ٦٪ من وارداتها. أكبز الشركاء التجاريين لبريطانيا هما الولايات المتحدة وألمانيا، وهو مؤشر على توجه المملكة المتحدة القوى نحو العلاقة عبر الأطلنطية.

يعتمد الرخاء الاقتصادى لفرنسا على رخاء شركائها فى الاتحاد الأوروبى؛ مثلما تعتمد قوة تأثيرها السياسى إلى حد كبير، وإن كان ليس تماما، على قدرتها على حشد دعم الاتحاد لدبلوماسيتها وبخاصة فيما يتعلق بالولايات المتحدة؛ وبينما كانت العلاقه الاقتصادية عبر الأطلنطى هى الأكثر استفادة على مدى عقود، فإن صعود الصين وغيرها من الاقتصادات التجارية الأخرى، أدى إلى تناقص أهميتها إلى حد ما[١٧].

•فرنسا وحلف شمال الأطلنطى.

منذ بداية فترة رئاسته، حاول "ساركوزى" تحسين العلاقة بين فرنسا والولايات المتحدة، وهو مؤشر يعول عليه بالنسبة لتأثير فرنسا الدولى. لم يكن الأمر بالنسبة لـ "ساركوزى" مجرد التقدم على هذا الطريق، فوجود علاقات أفضل مع واشنطن كان يخدم المصالح الوطنية الفرنسية، كما أن إصلاح وتحسين صورة الولايات المتحدة فى فرنسا، وصورة الأخيرة فى الولايات المتحدة، وجهان لعملة واحدة.

كان وضع فرنسا غير المريح فى حلف شمال الأطلنطى- أن تكون داخل التحالف السياسى وخارج بنية القيادة العسكرية الموحدة- مصدر توتر دائم منذ أن خلق "ديجول" هذا الوضع كوسيلة لبيان أن فرنسا يمكن أن تكون حليفا دون أن تكون تحت هيمنة الولايات المتحدة؛ وكما كان الأمر مع "ديجول"، لم يكن التضامن السياسى أو العسكرى محل خلاف فعلى؛ ومن المؤكد أنه كان سيُصوِّت لإعمال المادة رقم (٥) فى اتفاقية "الناتو"، التى تتعهد بأن يكون "الكل من أجل الواحد، والواحد من أجل الكل"، وذلك بعد الهجوم على الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١. قامت فرنسا بدور كبير فى العمليات العسكرية التى نفذها "الناتو" (و الأمم المتحدة) بعد الحرب الباردة، وهو الدور الذى كثفه "ساركوزى"[١٨]، وفى إبريل ٢٠٠٩، فى نهاية مُفاجِئَة لخمسين عاما من الخلاف، عادت العسكرية الفرنسية إلى بنية القيادة المشتركة للحلف. صحيح أنه كانت هناك انتقادات روتينية" ديجولية"، إلا أن الدولة بشكل عام لم تُبْدِ اهتماما كبيرا بما حدث من تغير.

كانت هناك حجتان ضد هذه الخطوة: الأولى، أنها كانت تعنى أن تواجه فرنسا، فى لحظات مهمة، ضغوطا شديدة لمسايرة سياسات أمريكية وبريطانية غير مرحب بها؛ وثانيا، أن العودة إلى القيادة العسكرية المشتركة للحلف، كانت تعنى التخلى عن رمز من رموز استقلالية فرنسا؛ بينما كان "للرموز أهميتها"، على حد تعبير "هيوبرت ڤيدرين– Hubert Vedrine"، وزير خارجية فرنسا الاشتراكى الاسبق(١٩). أما حجة "ساركوزى" المضادة، فكانت أن ذلك الإرث الديجولى كان سببا فى عدم الثقة فى فرنسا، أكثر مما كان سببا لاحترامها. فى الوقت نفسه كانت وجهة نظر واشنطن ولندن، هى أن هدف فرنسا الحقيقى كان تقوية بنية الأمن والدفاع فى الاتحاد الأوروبى لإبعاد التوازن عبر الأطلنطى عن الـ "ناتو".

عودة فرنسا إلى قيادة الحلف العسكرية، كان يمكن أن يكون لها تأثير على بعض القضايا الخلافية مثل زيادة حجم الحلف، ففرنسا وألمانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى كانت تعارض دخول أوكرانيا وچورچيا الحلف، وهو ما كانت إدارة "بوش" تؤيده كوسيلة لحماية تلك الدول ضد الضغط الروسى، بما فى ذلك العمل العسكرى، كما حدث فى الحرب بين روسيا وچورچيا، فى صيف ٢٠٠٨؛ وأيا ما كان استعداد واشنطن للقيام بأى عمل، فالأوروبيون لا يريدون أن يكونوا مقيدين باتفاقيات للدفاع عن تلك الدول فى حال تجدد أى أعمال عدائية مع روسيا .

كان لابد أن تكون المناقشات حول عضوية أوكرانيا وچورچيا مناسبة لتحديد أدوار كل من الـ "ناتو" والاتحاد الأوروبى فيما يخص شئون الدفاع والأمن . قوة الـ "ناتو" تكمن فى العمليات العسكرية الواسعة التى يقوم بها، مثل مهمة قوة المساعدة الأمنية الدولية – International Security Assistance Force (ISAF) فى أفغانستان، كما أن لدى الاتحاد الأوروبى خبرة كبيرة بعمليات حفظ السلام، وإنفاذ القانون، وتدريب قوات الشرطة، وغيرها، وهنا يمكن أن يكمل الـ "ناتو" والاتحاد بعضهما الآخر، رغم أن الخلاف حول مهام الـ "ناتو" بين الولايات المتحدة وأوروبا يظل واردا .

عمليات مقاومة الإرهاب مجال آخر كان لفرنسا سجل متميز فيه، على الأقل منذ الحادى عشر من سبتمبر، حتى بالرغم من أن الأسلوب كان مشوشا إلى حد ما فى

العقود الأولى. حتى الثمانينيات وأثناء سنوات ذلك العقد، كانت الحكومات الفرنسية تسعى للحفاظ على الأراضى الفرنسية كنوع من "الملجأ"، "سواء من أجل أو من الإرهابيين الدوليين "كما جاء فى إحدى الدراسات. لم يكن لدى جماعات إرهابية مثل منظمة التحرير الفلسطينية،" شيئا تخشاه أو شيئا تحققه فى فرنسا"، كانت المنظمات تستطيع أن تعمل محصنة ضد العقاب ما دام كان ذلك بعيدا عن فرنسا وأمنها(٢٠)، وعندما أصبحت فرنسا هدفا فى ١٩٨٦، أصبحت سياسة الحكومة مسألة "تكيف"، قامت فيها الحكومات الفرنسية - كما يقال - بعقد صفقات سرية مع سوريا وإيران وجماعات إرهابية، بما فى ذلك افتداء الإرهابيين. فى الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٤ كانت الأراضى الفرنسية، بشكل عام، دون سيطرة. فى التسعينيات انتقلت الحكومات الفرنسية من "التكيف" والإيواء إلى القمع الشديد للجماعات الإرهابية، لأن الحرب الأهلية فى الجزائر جعلت الجماعة الإسلامية المسلحة فى فرنسا تقوم بأعمال إرهابية ضد القوة الاستعمارية السابقة .من هنا، انتقلت السياسة إلى "الوقاية"، بمعنى القيام بعمليات مضادة للإرهاب، أصبحت القوات الفرنسية والاستخباراتية خبراء فيها .

استجابة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر، رفع "شيراك" مستوى مشاركة فرنسا فى عمليات مكافحة الإرهاب، ولم تتأثر الجهود التعاونية فى هذا المجال بأى درجة، حتى أثناء خلاف باريس و واشنطن بشأن حرب العراق؛ هى المركز الرئيسى لمنظمة الشرطة الأوروبية "Europol" التابعة للاتحاد الأوروبى، كما تقود الجهود الأوروبية داخل منظمة الشرطة الدولية "Interpol" ، وكل مراكز الاتصال الأخرى بين العمليات الاستخباراتية العالمية. "ساركوزى" نفسه وزير داخلية سابق (الشرطة والأمن الداخلى)، ولذلك كان على دراية بتلك العمليات. فرنسا تقوم بدور قيادى فى عمليات الاتحاد الأوروبى الواسعة لمكافحة الإرهاب، ومراقبة وضبط عمليات الهجرة على حدود الاتحاد، وترتيبات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين؛ كما أن عمليات مراقبة وضبط الهجرة شديدة التعقيد، حيث يتم تناولها على المستويين الوطنى والاتحادى، وذلك لأن من يدخل أى دولة من دول الاتحاد يمكنه التنقل فى أرجائه دون تأشيرة.

•فرنسا والاتحاد الأوروبى.

كانت فكرة "ساركوزى" لإعادة فرنسا إلى مركز العلاقات الأوروبية وعبر الأطلنطية، تعنى أن تصبح باريس مرة أخرى القوة المحركة لسياسات الاتحاد الأوروبى. بعد ظهيرة أول يوم له فى الرئاسة، ذهب للقاء المستشارة "ميركل – Merkel" فى برلين، فى بادرة تدل على أن ألمانيا كانت الشريك الأوروبى الأول لفرنسا، وعلى أنه كان ينوى إعادة تنشيط الآلية الفرنسية الألمانية. الشخصيتان كانتا مختلفتين فى جوانب كثيرة. لم يكن فى شخصية" ميركل" مثل ما كان فى شخصية "ساركوزى" من إقدام وطاقة فائقة، كما كان أسلوب "ميركل" الشديد الحذر يبدو له وكأنه الطابع الخطأ، فى المكان الخطأ، فى التوقيت الخطأ. كان على الاثنين أن يتدبرا أمرهما معا، إن كان لأوروبا أن تقوم بدور أكبر عالميا؛ ولكن لم يكن هناك ما يؤكد أن ذلك هو ما كان يدور بعقل "ميركل"؛ وكذلك كان "ساركوزى" ورئيس الوزراء البريطانى "جوردون براون –Gordon Brown" قطبين متنافرين من الناحية المزاجية.

بضغط حثيث من "ساركوزى"، تبنى المجلس الأوروبى "اتفاقية لشبونة" وحرك عملية التصديق عليها فى الدول الأعضاء السبعة والعشرين. أبقت هذه الاتفاقية "المصغرة" على التغيرات الرئيسية فى الدستور، الأكثر طموحا، الذى كان الناخبون الفرنسيون والهولنديون قد رفضوه فى استفتاءات ٢٠٠٥. اتفاقية لشبونة ترسخ وتثبت دعائم هياكل الاتحاد وترشد عملية اتخاذ القرار لتكون أكثر كفاءة؛ كما تزيد الاتفاقية صلاحيات البرلمان الأوروبى، وتمد التصويت إلى مجالات جديدة فى سياسة الاتحاد؛ وبموجبها، تم إنشاء منصب وزير خارجية للاتحاد، كما تم تقوية رئاسة المجلس، فبدلا من أن تكون الرئاسة الإدارية لمدة ستة أشهر، أصبحت دورة من عامين ونصف العام قابلة للتجديد لمرة واحدة، ما يفتح الباب أمام إمكانية وجود قيادة سياسية حقيقية.

بالنسبة للعلاقات مع روسيا، كان "ساركوزى" يحتل مركز الصدارة فى التفاوض على وقف لإطلاق النار فى الحرب بين روسيا وجورجيا فى صيف ٢٠٠٨؛ ولم يكن لينجح فى ذلك لو لم تكن روسيا تريد الإفادة من خدماته. علاوة على ذلك فإن تلك

التطورات قد أثبتت أن رئيسا نشطا لدولة كبيرة من دول الاتحاد الأوروبى يمكن أن يحقق له مظهرا شعبيا ودوليا. بعد ذلك، فى يناير ٢٠٠٩، وبالرغم من أن فترة رئاسته كانت قد انتهت، ظهر "ساركوزى" فى الشرق الأوسط محاولا التوسط لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس فى غزة. ذهب إلى هناك باعتباره رئيسا لفرنسا، ولكن تدخله فى الأزمة أربك صورة فرنسا، حيث كان فى المنطقة فى التوقيت نفسه بعثة من الاتحاد بقيادة الرئيس التشيكى الجديد مع رئيس مفوضية الاتحاد "جوزيه مانويل باروسو -Jose Munuel Baroso".

يمثل الاتساع الإضافى للاتحاد، بصفة خاصة، قضية مشحونة بالنسبة لفرنسا، والقضية الرئيسية هنا هى عضوية تركيا. مثل "ميركل"، يعارض "ساركوزى" عضوية تركيا، ويفضل منح أنقرة كل شىء آخر ولكن بترتيب خاص. حججه هى الحجج المألوفة: جغرافياً، تركيا ليست فى أوروبا، سكانها الذين يبلغ تعدادهم نحو ٧٢ مليون نسمة (وهو حجم ضخم بمقاييس الاتحاد الأوروبى) فقراء بنسبة كبيرة وسوف يتطلب الأمر دعما هائلا من الاتحاد الذى يستطيع بالكاد أن يمول الحسابات الجارية، الإسلام كدين ليس مشكلة، سوى أن قبول مثل هذا العدد الضخم من المسلمين ينطوى على المخاطرة بأوضاع غير متوقعة؛ كما أنه فى حال انضمام تركيا، سوف تمتد حدود الاتحاد إلى العراق وإيران وسوريا.

"ساركوزى" أكثر تسامحا فى أمور الدين والثقافة أكثر مما يتصور كثيرون، كما أنه مدرك لأهمية تركيا الجيوسياسية ولحجم العداء الذى يمكن أن يسببه الرفض الكامل. الاتحاد من أجل المتوسط – Union for the Mediterranean(UM)، الذى تأسس بمبادرة من "ساركوزى" وبرعاية من فرنسا فى ٢٠٠٨، من المفترض أن يضم دول شمال أفريقيا ودول البحر الأبيض الشرق أوسطية فى علاقة تنمية ذات دوائر متداخلة، القيادة فيها لتركيا، الدولة التى لا تحمل عضوية الاتحاد الأوروبى. هذه الفكرة أثارت غضب تركيا الشديد، حيث وجدت فيها – بحق– محاولة لتجنيب فكرة عضويتها. بعد جهد جهيد لطمأنتها وتأكيد أن "الاتحاد من أجل المتوسط" لم يكن بديلا للعضوية وإنما خطوة إليها، قبلت أنقرة، ولو من باب إظهار المرونة. أما ما إذا كان ذلك يزيد من

فرصة تركيا للانضمام إلى الاتحاد، فمازال موضع شك؛ حيث إن هناك إجماعا فى فرنسا وألمانيا على رفض عضويتها.

حالة أوكرانيا فيما يتعلق بالعضوية أكثر وعدا منه بالنسبة لتركيا، فأوكرانيا دولة مهمة للاتحاد حيث إنها دولة المرور الرئيسية للغاز الطبيعى القادم من روسيا، كما أن روسيا تدرك أنها لا تستطيع أن تتحمل أن" تفقدها" حتى لحساب الاتحادالأوروبى، إن لم يكن لحساب الـ "ناتو". فرنسا ترحب بترشح أوكرانيا، وبدرجة أكبر من برلين. علاقات ألمانيا الاقتصادية مع روسيا، بما فى ذلك الاعتماد عليها بالنسبة لثلث احتياجاتها من الغاز الطبيعى، تجعلها شديدة الحذر. كلتاهما، فرنسا وألمانيا، تعارضان عضوية الـ "الناتو" لكل من أوكرانيا وجورجيا، لأنها دول غير مستقرة، ذات حدود متنازع عليها، إلى غير ذلك من صراعات مع روسيا.

أولويات أخرى فى السياسة الخارجية:

•فرنسا وروسيا.

روسيا هى التحدى الأمنى الأعظم بالنسبة لأوروبا؛ وسواء كانت روسيا تعتبر دولة أوروبية أو أوراسية، فإن المسألة الشرقية لأوروبا لن يمكن حلها بسهولة. المسألة الألمانية التاريخية أُغلِقت، إلا أن أهداف روسيا وأساليبها مازالت خارج التنبؤات، ثم إن مجمل علاقة روسيا بكل منطقة الاتحاد الأوروبى مليئة بالمشكلات. فى ظل حكومات "ڤلاديمير پوتن" و "ديمترى ميدڤيدڤ، كانت سياسة روسيا الداخلية قد أصبحت أقل فوضوية فى العقد الأخير مما كانت عليه فى التسعينيات أثناء رئاسة "بوريس يلتسن - Boris Yeltsin"، إلا أن الدولة أصبحت أيضا أكثر سلطوية، وأحيانا متوحشة، كما أن سياستها الخارجية مع جيرانها فى المنطقة الجنوبية، حيث يتجه الاتحاد نحو الاتساع، قد أصبحت "أكثر توكيدا"، بلغة الدبلوماسية.

روسيا مهمة فى حسابات السياسة الخارجية لكل من فرنسا والاتحاد الأوروبى، من ثلاثة جوانب: كمزود بالطاقة، وكجار جيوسياسى لا يمكن التنبؤ بسلوكه، وكلاعب

مهم فى المفاوضات الچيواستراتيچية الدولية التى تشارك فيها كذلك دول الاتحاد؛ على سبيل المثال فيما يسمى بـ" الرباعية –The Quartet" المكلفة بمهمة تعزيز السلام فى الشرق الأوسط.

تجمع سياسة "ساركوزى" الروسية بين أساليب انتقادية وتوفيقية. بالنسبة له، العلاقة مع روسيا فرصة لإثبات أن الدبلوماسية الفرنسية يمكن أن يكون لها تأثير دولى مستقل. فى البداية، انتقد التوجه السلطوى فى السياسة الروسية لتقوية موقفه الأطلنطى(atlanticist) وموقفه من حقوق الإنسان؛ ولكن عندما فاز حزب "پوتن" (روسيا المتحدة) فى الانتخابات البرلمانية فى ٢٠٠٧، وكان يعتدى أحيانا على قوى المعارضة، كان" ساركوزى" هو الوحيد من بين الزعماء الديمقراطيين، الذى هنأه بالفوز. بعد ذلك كان "ساركوزى" يتهم حكومة پوتن/ميدفيدف بـ "تعقيد" الشئون الدولية عن طريق خدعة "البترو- دولار"، والمضاربة بصادرات روسيا من الغاز الطبيعى. عندما نشبت حرب روسيا- چورچيا، التى لم تستمر طويلا، فى أغسطس ٢٠٠٨، كان "ساركوزى" هو الذى تقدم للتفاوض بين موسكو,و "تبليسى" لوقف إطلاق النار.

•فرنسا والشرق الأوسط الكبير.

فى الفترة ما بين ثلاثينيات القرن التاسع عشر وستينيات القرن العشرين، كان تاريخ فرنسا فى الشرق الأوسط معقدا، وأحيانا مؤسفا. بالرغم من أنها كانت قوة استعمارية، ولأنها كانت كذلك، كانت سياستها العربية (Politique Arabe) مصممة بغرض إقناع الحكومات العربية بأن فرنسا هى الشريك الأوروبى الأكثر تعاطفا معها. كثير من الزعماء الفرنسيين مازالوا يعتقدون أنهم يفهمون تاريخ الشرق الأوسط على نحو أكثر عمقا ودقة من غيرهم، وبخاصة فى الولايات المتحدة؛ أما حقيقة أن نفوذ واشنطن يهمش نفوذ باريس، فذلك وجه آخر من أوجه الإحباط الچيوسياسى الفرنسى.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، خضعت سوريا للانتداب الفرنسى بتفويض من عصبة الأمم – League of Nations؛ وبمفردها تقريبا، قامت فرنسا فى العشرينيات

بإنشاء لبنان كدولة منفصلة لتوفير ملاذ آمن للمسيحيين اللبنانيين وتحجيم النفوذ السورى. كان "شيراك" شخصيا يلعب دورا مهما فى المحاولة الفاشلة للإبقاء على استقلالية السياسة اللبنانية عن دمشق، لكى يحافظ على دور فرنسا هناك، وكذلك لأنه كان مقربا من الرئيس اللبنانى الأسبق "رفيق الحريرى"، المناوئ لسوريا، والذى تم اغتياله فجأة فى ٢٠٠٥، بتورط من سوريا، فيما يبدو. أثار حادث الاغتيال هياجا شديدا وانتفاضة فى شوارع بيروت، أدت إلى ما عرف بـ "ثورة الأرْز" وانسحاب القوات السورية فى ٢٠٠٧.

واصل "ساركوزى" رفض فرنسا تدخل سوريا فى لبنان، وكان ذلك إضافة إلى ضغط الولايات المتحدة بواسطة إدارة "بوش" فى انتخابات الرئاسة اللبنانية. فى ٢٠٠٧ قامت بمبادرة إيجابية لإظهار حسن النية أمام الغرب، عندما قبلت فكرة الرئيس التوافقى بدلا من أن يكون هناك رئيس موالٍ لسوريا، وكانت تلك هى اللحظة التى قررت فيها واشنطن أن تتعامل مع سوريا دبلوماسيا .دعا "ساركوزى" الرئيس السورى "بشار الأسد" إلى باريس، وتم الاحتفاء به وهو يشهد "احتفالات يوم الباستيل"، وذلك لكى يبين له أن سوريا يمكن أن يكون مرحبا بها فى الغرب، إن هى نأت بنفسها عن التدخل فى الشأن السياسى اللبنانى وخففت من علاقاتها بإيران (بما فى ذلك مساعداتها لحزب الله الذى يوجد تنظيمه المنفى فى دمشق).

أدان "ساركوزى" "حزب الله" و "حماس" بشدة باعتبارهما منظمات إرهابية، إلا أنه، وبالأسلوب الفرنسى المعتاد لإظهار التوازن، قال كذلك أن كليهما (حزب الله وحماس) له قاعدة اجتماعية وأهداف سياسية يمكن تفهمها، وبالتالى درجة من الشرعية يجب أخذها بالاعتبار. مرة أخرى، حاول الدبلوماسى النشط، "ساركوزى" أن يتوسط لعقد هدنة أثناء القتال الذى نشب بين إسرائيل و "حماس" فى غزة فى شتاء ٢٠٠٨- ٢٠٠٩. كان يرى أن استمرار إطلاق الصواريخ من جانب "حماس" على إسرائيل هو الذى أدى إلى قيام الأخيرة برد عسكرى له مبرراته، إذ لا توجد دولة يمكن أن تقبل أن تكون عرضة لهجمات مستمرة، حتى وإن كانت الأضرار بالغة الضآلة؛ كما قال إن حجم الدمار الذى أحدثته إسرائيل فى غزة، لم يكن بالقطع متناسبا مع السبب.

فرنسا، من خلال الاتحاد الأوروبى، عضو" رباعية" القوى الخارجية (الولايات المتحدة- الاتحاد الأوروبى - روسيا - الأمم المتحدة) التى تسعى لحل الصراع الإسرائيلى -الفلسطينى، كما أنها تدعم خريطة الطريق التى رسمتها إدارة" بوش"، وتحاول السيطرة على الأحداث من خلال الدبلوماسية الثنائية. تميل السياسة الفرنسية إلى اعتبار الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى المفتاح الذى يمكن أن يأتى بالسلام إلى الشرق الأوسط الكبير. على العكس من ذلك، كانت إدارة بوش تعمل، على افتراض أن الطريق إلى أورشليم يمر ببغداد، ثم بعد سقوط "صدام"، سيمر عبر طهران.

تغير موقف فرنسا من إسرائيل بشكل كبير فى السنوات الأخيرة. "شيراك" حسن العلاقات الدبلوماسية معها تماما، "ساركوزى" تحدث بوضوح عن مشكلات إسرائيل الأمنية، كما عبرت مراكز استطلاع الرأى والإعلام عن توجهات تعاطف معها. فى الوقت نفسه فإن الدعم المالى الفرنسى للسلطة الفلسطينية مستمر على مستوى كبير؛ وفى ٢٠٠٧ استضافت باريس مؤتمرا كبيرا للدول المانحة لدعم السلطة الفلسطينية. كما أن" ساركوزى"، مثل إدارة" أوباما "زاد الضغط على إسرائيل لوقف بناء المستوطنات والتفاوض حول حل يقضى بوجود دولتين، إنهاء للصراع.

وكما هو الحال بالنسبة للدول الغربية الأخرى، كانت إيران قد تحركت فى السنوات القليلة الماضية إلى مركز شاشة رادار الدبلوماسية الفرنسية - بسبب برنامجها النووى، وعلاقتها بسوريا وحزب الله وحماس، وانتفاضة ٢٠٠٩ على إثر فوز "محمد احمدى نجاد" فى الانتخابات الرئاسية المزورة. أرسلت باريس ولندن وبرلين وزراء خارجيتها كفريق ثلاثى للتفاوض عدة مرات مع طهران على صفقة، لكى توقف بموجبها إيران أنشطتها النووية التى كانت تلقى اعتراضا، وذلك مقابل مزايا اقتصادية وسياسية وغيرها. لم ينجح هذا المسعى. لم يكن الإيرانيون عابئين بالأوروبيين، موضحين أن الولايات المتحدة، فحسب، هى التى كانت تعنيهم. يبدو أن فشل مهمة هذا الثلاثى (أو "الأقزام الثلاثه كما وصفهم استهزاء بعض المراقبين كان يؤكد الضعف الدبلوماسى المقيم للاتحاد الأوروبى؛ ويقال إن "شيراك" نفسه كان قد قال فى لقاء خاص إن "امتلاك إيران قنبلة أو قنبلتين نوويتين، لن يكون أمرا من الصعب احتماله".

غير أن سياسة فرنسا تجاه إيران اعتراها التشدد فجأة بوصول "ساركوزى" إلى السلطة. كان يرى إيران حالة مثيرة للقلق الدولى الشديد كما هى بالنسبة لفرنسا، وكان رفضه لبرنامجها النووى متسقا مع حدة وأسلوب إدارة "بوش"، أكثر مما هو مع لغة بريطانيا الحذرة، وألمانيا على نحو خاص. كان مع الاقتراحات الداعية إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية أكثر تشددا لزيادة الضغط على طهران. مرددا تعليقات المرشح الجمهورى الأمريكى "جون ماكين –John Macain"، كان "ساركوزى" يقول "الشيء الوحيد الأسوأ من العمل العسكرى لإيقاف البرنامج النووى العسكرى، هو أن تصبح هناك إيران نووية". مع الإقرار بذلك كله، فإن قرار إدارة "بوش" غير المتوقع فى ٢٠٠٨ بالانخراط فى محادثات دبلوماسية مع طهران، أفقد "ساركوزى" توازنه، لأن باريس لم تُستَشَر أو حتى يتم إبلاغها مسبقا بهذا التغير المهم فى السياسة الأمريكية؛ كذلك كان رد فعل "ساركوزى" على الانتخابات الرئاسية المزورة فى إيران فى ٢٠٠٨، أكثر دراماتيكية منه لدى غيره من قادة الاتحاد. "هذه الانتخابات أخبار مروعة، والإيرانيون يستحقون شيئا آخر... إن حجم الغش يتناسب مع رد الفعل العنيف"، كما قال.

ومثل كل القوى الأوروبية، باستثناء بريطانيا، لعب الفرنسيون دورا محدودا فى الحرب فى أفغانستان ضد "طالبان" و "القاعدة". من بين ٣٧٥٠ جنديا، وهو إجمالى القوة الفرنسية، كان نحو ألف جندى منهم فحسب هم المنتشرون بشكل دائم فى اطار مهمة "ISAF" المتعددة الجنسية فى جنوب البلاد، التى تعمل تحت رعاية حلف شمال الأطلنطى والأمم المتحدة. كانت مهمة الفرنسيين بالأحرى هى تدريب قوات الجيش والشرطة الأفغانية أكثر منها القيام بدور قتالى، كما كان نحو ٢٠٠ جندى من القوات الخاصة جزءا من حملة "ترسيخ الحرية" فى جنوب أفغانستان والبحث عن قادة "القاعدة"؛ إلا أن شيراك، أثار استياء الولايات المتحدة الشديد عندما قرر سحب تلك القوات فى ٢٠٠٦، وكان هدفه، كما قال بعض منتقديه آنذاك، هو تخفيض المخاطرة السياسية فى الداخل من جراء الخسائر الفرنسية.

كان الضعف التدريجى فى الرأى العام المؤيد لحرب أفغانستان يسير فى خط مواز للتوجهات فى كل الدول الأخرى المتورطة، بما فى ذلك الولايات المتحدة؛ وفى رد

فعل إزاء هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كان الرأى العام الفرنسى يؤيد غزو أفغانستان واستمر فى دعمه - أو على الأقل مكترثا بذلك - عدة سنوات. كانت الحرب تبدو بعيدة، ولم تكن الخسائر الفرنسية ذات شأن، إلا أنه حدث أن قُتِلَ عشرة جنود من القوات الخاصة الفرنسية فى كمين بالقرب من "كابول"، وكان ذلك أسوأ الخسائر الفرنسية العسكرية على مدى عقدين.

كانت القوات الخاصة الفرنسية التى تحظى بتقدير بالغ لروحها المعنوية العالية وقدراتها القتالية المرتفعة، تدرك خطورة ما حدث، كما كان رد فعل الرأى العام قويا على تلك الخسارة غير المتوقعة، فتغير موقفه بحدة من الحرب، إلا أن أغلبية "ساركوزى" المضمونة فى البرلمان صوتت لصالح استمرار المهمة.

كانت أحدث نقطة تحول هى إصرار الرئيس "أوباما" فى نوفمبر ٢٠٠٩ على استراتيجية تصعيد وحسم" فى أفغانستان مثل تلك التى نجحت فى العراق، وطلب المزيد من المشاركة الأوروبية لاستكمال القوة الأمريكية. كانت فرنسا والحكومات الأخرى قد أرسلوا بضع مئات من الجنود فى مهمة مؤقتة، إضافة إلى ما كان هناك، وذلك للمساعدة فى تأمين الانتخابات الرئاسية الأفغانية فى سبتمبر ٢٠٠٩، التى فاز فيها "حامد كارزاى -Hamid Karzai"، ووصفت بأنها كانت بعيدة كل البعد عن النزاهة. أدان "ساركوزى" تلك الانتخابات بعنف، مثلما فعل بالنسبة لانتخابات "أحمدى نجاد" فى إيران، قائلا إن فرنسا لن ترسل جنديا واحدا آخر "إلى أفغانستان، وإن الأفغان ينبغى أن ينتصروا فى الحرب اعتمادا على أنفسهم؛ بنهاية ٢٠٠٩ لم يكن هناك من العشرة آلاف جندى التى كان "أوباما" يسعى لتدبيرهم، لم يكن هناك وعد إلا بسبعة آلاف جندى: خمسة آلاف من الحلفاء فى الـ" ناتو" (أكبر عدد منها لبريطانيا) وألفان من دول خارج الحلف. لم تتعهد فرنسا أو ألمانيا بتقديم قوات إضافية، رغم أنهما تستبعدا القيام بذلك مستقبلا.

• فرنسا وأفريقيا.

للاستعمار الفرنسى والنفوذ ما بعد الاستعمارى فى أفريقيا تاريخ طويل وحزين فى الغالب، وهو ما يمكن الإلماح إليه هنا. فى عدد قليل من الدول فى غرب أفريقيا،

الفصل التاسع

المملكة المتحدة

ورطات قديمة وحقائق جديدة

(جون ڤان أودينارن)

John VanO udenaren.

• الإرث الإمبراطور

بعد الحرب العالمية الثانية، كان رئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشل – Wins ton Churchill يفكر دائما في إمكانية أن تحافظ بريطانيا على مكانتها المتقدمة بين الدول، وهي الخارجة من حروب القرن العظمى منهكة وتواجه عملاقين قارين – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. كانت قوتهما ما زالت في صعود؛ وكان رده هو أن يرى بلاده في مركز دوائر چيوپوليتيكة ثلاثة، تقوم في كل منها بدور خاص: الإمبراطورية البريطانية والكومنولث التي كان يراها باقية وبإصرار وعزيمة في حقبة ما بعد الحرب؛ والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة التي تشكلت أثناء الحربين العالميتين وتقوم على روابط قوية مثل اللغة والثقافة والتاريخ المشترك؛ وعلاقة وثيقة مع أوروبا، التي كان "تشرشل" يتمنى أن يراها متحدة ومنتعشة اقتصاديا وسياسيا، تحت قيادة بريطانيا إلى حد كبير. في حقبة ما بعد الحرب، لم يتشكل أي من هذه الدوائر على النحو المحدد الذي كان "تشرشل" يتصوره. ما بقي كان أثرا من كل منها، مازال يشكل أسلوبا بريطانيا مميزا لاستشراف العالم، والواقع أنه كان أكثر من مجرد أثر في حالة أوروبا.

تفككت الإمبراطورية البريطانية بسرعة لن تكون مثيرة للدهشة، إذا استعدنا الأحداث وتأملناها - عجلت الحروب العالمية وصعود النزعة القومية فى أرجاء العالم بنهاية الاستعمار الأوروبى - ولم يكن كثير من السياسيين يتوقعون هذا التفكك، وبعضهم بمن فيهم "تشرشل" نفسه كانوا يشعرون إزاءه بالحزن الشديد. بريطانيا منحت الهند وباكستان الاستقلال فى ١٩٤٨، وانسحبت من فلسطين فى ١٩٤٨، ثم كان التحرر من الاستعمار فى جنوب شرق آسيا وأفريقيا فى الخمسينيات وأوائل الستينيات. كانت أزمة السويس فى ١٩٥٦، هى الحدث الأساس فى تاريخ بريطانيا بعد الحرب، عندما حاولت حكومة "أنتونى إيدن- Anthony Eden" الدفاع عما كانت تراه حقا قانونيا ومعنويا لها فى ملكية قناة السويس، والاشتراك مع فرنسا وإسرائيل فى هجوم عسكرى على مصر التى كان رئيسها "جمال عبد الناصر" قد أمم القناة، ورفضت الولايات المتحدة تأييد حلفائها البريطانيين والفرنسيين فى هذه المغامرة التى أخفقت فى النهاية لأسباب سياسية واقتصادية.

وبينما ظلت بريطانيا قوة عسكرية لها قواعدها فى الشرق الأوسط ومواقع أخرى خارج أوروبا، كانت هزيمتها الكبرى فى السويس نهاية لطموحاتها فى أن تبقى قوة عظمى، قادرة على العمل مستقلة فى العالم؛ أما "هارولد ماكميلان- Harold Mac-millan"، الذى خلف "إيدن" رئيسا للوزراء، فاستوعب الدرس الذى كان مفاده ضرورة أن تتجنب بريطانيا أن تجد نفسها على الجانب الخطأ بالنسبة للولايات المتحدة فى أى قضية كبرى تتعلق بالسياسة الخارجية، وهو النهج الذى كان يسير عليه كل القادة البريطانيين من قبل.

بمرور الوقت، كان دور الإرث الإمبراطورى وبقايا الإمبراطورية التى كانت بريطانيا مازالت تحتفظ بها بعد الستينيات يتناقص فى السياسة الخارجية البريطانية، إلا أن الصراعات والأزمات الناجمة عن ذلك الماضى التليد كانت مستمرة فى التفجر على نحو دائم، لم يكن بالإمكان التنبؤ به- من بين الأمثلة على ذلك، الدور الذى قامت به بريطانيا لرعاية "اتفاق لانكستر هاوس- Lancaster House Agreement" الذى أعاد حكم الأغلبية السوداء فى زيمبابوى فى ١٩٨٠؛ وحرب "الفوكلاند" مع الأرجنتين فى

١٩٨٢؛ والتوترات مع الولايات المتحدة بسبب غزوها "جرينادا" فى ١٩٨٤ (وهى عضو فى الكومنولث)؛ والمناوشات المستمرة مع إسپانيا داخل الاتحاد الأوروبى بسبب "جبل طارق"؛ والمفاوضات الطويلة مع الصين لإنهاء الحكم البريطانى فى "هونج كونج" بحلول العام ١٩٩٧؛ وحتى حول قضايا أقل أهمية مثل انتقادات لندن الأخيرة لحكومة "برمودا" (وهى منطقة لا تتمتع بالسيادة مازالت بريطانيا تدير شئونها الخارجية) لقبولها سجناء تم إطلاق سراحهم من قاعدة "جوانتانامو" الأمريكية فى كوبا[١]. كذلك ظلت مشكلة أيرلندة الشمالية الشائكة هما مقيما من هموم السياسة الخارجية (والداخلية) لبريطانيا فى السنوات الأخيرة، وعبئا ثقيلا على الموارد ومصدر إرباك هائل لصناع القرار، وتعقيد العلاقات مع الولايات المتحدة وجمهورية أيرلندة.

المسمى الرسمى لوزارة الخارجية البريطانية هو "مرفق الأجانب و"الكومنولث"– Foreign and Commonwealth Office" وهو ينطوى على معنى ضمنى مفاده أن أعضاء "الكومنولث" ليسوا أجانب بالفعل. وبالرغم من أن هذا التوصيف السياسى ينطوى كذلك على بلاغة لغوية، فإن "الكومنولث" منبر مفيد تمارس بريطانيا من خلاله بقايا نفوذ ما. "الكومنولث" يضم خمسين دولة مستقلة تتبنى الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من أشكال التعاون من خلال اجتماعات لرؤساء الدول والاجتماعات الوزارية وسكرتارية دائمة مقرها لندن. الملكة "إليزابيث الثانية– Elizabeth II" هى الرئيس الفخرى لـ "الكومنولث"، ومازال ستة عشر عضوا من الدول الأعضاء فى المنظمة يعتبرون "العاهل البريطانى" رئيسا للدولة. بالرغم من ذلك، فإن المنظمة ليست البؤرة الرئيسية للسياسة الخارجية بالنسبة لكل أعضاء "الكومنولث"، بمن فى ذلك بريطانيا نفسها، وإنما هى ملحق أو تابع للمنظمات الإقليمية الأكثر أهمية التى تنتمى إليها تلك الدول.

بالإضافة إلى "الكومنولث" تحتفظ بريطانيا بالسيادة والسيطرة السياسية الكاملة على عدد من الأقاليم والمعتمديات فى أنحاء مختلفة من العالم، من بينها "دييجو جارسيا– Diego Garcia" وهى جزء من أقاليم المحيط الهندى البريطانية تؤجرها بريطانيا للولايات المتحدة كقاعدة عسكرية رئيسية لإظهار قوتها فى الشرق الأوسط؛

و"أسنشن أيلاند- Ascension Island" في جنوب الأطلنطي، حيث يوجد واحد من المراكز البرية الخمسة في منظومة التمركز الأمريكي في العالم؛ وأقاليم أخرى في الكاريبي والپاسيفيك وجنوب الأطلنطي و"أنتاركتيكا البريطانية- British Antarctica" ومن المناطق المهمة أيضاً من الناحية الاستراتيچية، هناك مناطق القواعد في قبرص، التي احتفظت بها بريطانيا بعد منح الجزيرة الاستقلال في ١٩٦٠.

على أن الإرث الحقيقي للإمبراطورية ومكانة بريطانيا السابقة كقوة عظمى، ليس "الكومنولث" أو تلك المعتمديات المبعثرة؛ الإرث الحقيقي، بالأحرى، هو دور بريطانيا باعتبارها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وهو ما يعطيها صوتا- وإمكانية حق استخدام "الڤيتو"- في قضية دولية مهمة تكون مطروحة على أعلى كيان قانوني في العالم؛ وهو ما يترجم بدوره إلى نفوذ خاص مع الولايات المتحدة (بالإضافة إلى نفوذ واستياء في أوروبا). بعد تجربة أولى وسائلها النووية (التي كانت في جزء منها نتاجا للتعاون الوثيق بين بريطانيا وكندا والولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية) في أكتوبر ١٩٥٢؛ كانت بريطانيا كذلك ثالث قوة نووية عالمية، وباعتبارها إحدى الدول النووية الأصلية الثلاثة، أصبحت المملكة المتحدة، مع الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتي، راعيا رسميا مشاركا لنظام الأمم المتحدة للحد من التسلح النووي، الذي شمل "معاهدة الحظر المحدود على التجارب- Limited Test Ban Treaty" في ١٩٦٣، و"معاهدة منع الانتشار النووي- Nuclear Nonproliferation Treaty (NPT)" في ١٩٦٨، المستمر في المؤتمرات الدورية لمراجعة المعاهدة الأخيرة.

الموروث الأخير الجدير بالذكر من موروثات الإمبراطورية- والذي ينطوي على متضمنات تتعلق بالسياسة الخارجية- هو تلك الطبيعة المتنوعة جنسيا وعرقيا ودينيا للتركيبة السكانية البريطانية. جميع الدول الأوروبية، سواء أكان أو لم يكن لها إمبراطوريات في ما وراء البحار في السابق، توجد بها تركيبة سكانية يتزايد تنوعها باضطراد نتيجة لهجرة الأيدي العاملة أو تلك الناجمة عن كوارث، ولكن التاريخ يفسر لنا أسباب انجذاب الأقليات إلى بريطانيا، بدرجات متفاوتة، من جنوب آسيا وجزر الهند الغربية أكثر منها من تركيا كما في حالة ألمانيا أو من شمال أفريقيا كما في

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

de Gaulle, Charles. *The Complete War Memoirs of Charles de Gaulle.* New York: Simon and Schuster, 1964.

——. *Memoirs of Hope: Endeavor and Renewal.* New York: Simon and Schuster, 1971.

Hoffmann, Stanley. *Decline or Renewal? France since the 1930s.* New York: Viking Press, 1974.

——. "Two Obsessions for One Century." In *A Centuries Journey: How the Great Powers Shape the World,* edited by Robert A. Pastor, 63–89. New York: Basic Books, 1999.

Knapp, Andrew, and Vincent Wright. *The Government and Politics of France.* 5th ed. London: Routledge, 2006.

Maclean, Mairi, and Joseph Szarska, eds. *France on the World Stage: Nation-State Strategies in the Global Era.* New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Sarkozy, Nicolas. *Testimony: France in the Twenty-First Century.* New York: Pantheon, 2007.

Schabert, Tilo. *How World Politics Is Made: France and the Reunification of Germany.* Columbia: University of Missouri Press, 2009.

Tiersky, Ronald. "France Returns to Center Stage." *Current History* 107, no. 707 (March 2008): 99–104.

——. *François Mitterrand: A Very French President.* 2nd rev. ed. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2003.

الفصل التاسع

المملكة المتحدة

ورطات قديمة وحقائق جديدة

(چون ڤان أودينارن)

John VanO udenaren.

• الإرث الإمبراطور

بعد الحرب العالمية الثانية، كان رئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشل – Wins ton Churchill يفكر دائما في إمكانية أن تحافظ بريطانيا على مكانتها المتقدمة بين الدول، وهي الخارجة من حروب القرن العظمى منهكة وتواجه عملاقين قارين – الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتي. كانت قوتهما ما زالت في صعود؛ وكان رده هو أن يرى بلاده في مركز دوائر چيوپوليتيكة ثلاثة، تقوم في كل منها بدور خاص: الإمبراطورية البريطانية والكومنولث التي كان يراها باقية وبإصرار وعزيمة في حقبة ما بعد الحرب؛ والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة التي تشكلت أثناء الحربين العالميتين وتقوم على روابط قوية مثل اللغة والثقافة والتاريخ المشترك؛ وعلاقة وثيقة مع أوروبا، التي كان "تشرشل" يتمنى أن يراها متحدة ومنتعشة اقتصاديا وسياسيا، تحت قيادة بريطانيا إلى حد كبير. في حقبة ما بعد الحرب، لم يتشكل أي من هذه الدوائر على النحو المحدد الذي كان "تشرشل" يتصوره. ما بقي كان أثرا من كل منها، مازال يشكل أسلوبا بريطانيا مميزا لاستشراف العالم، والواقع أنه كان أكثر من مجرد أثر في حالة أوروبا.

تفككت الإمبراطورية البريطانية بسرعة لن تكون مثيرة للدهشة، إذا استعدنا الأحداث وتأملناها - عجلت الحروب العالمية وصعود النزعة القومية فى أرجاء العالم بنهاية الاستعمار الأوروبى - ولم يكن كثير من السياسيين يتوقعون هذا التفكك، وبعضهم بمن فيهم "تشرشل" نفسه كانوا يشعرون إزاءه بالحزن الشديد. بريطانيا منحت الهند وباكستان الاستقلال فى ١٩٤٨، وانسحبت من فلسطين فى ١٩٤٨، ثم كان التحرر من الاستعمار فى جنوب شرق آسيا وأفريقيا فى الخمسينيات وأوائل الستينيات. كانت أزمة السويس فى ١٩٥٦، هى الحدث الأساس فى تاريخ بريطانيا بعد الحرب، عندما حاولت حكومة "أنتونى إيدن- Anthony Eden" الدفاع عما كانت تراه حقا قانونيا ومعنويا لها فى ملكية قناة السويس، والاشتراك مع فرنسا وإسرائيل فى هجوم عسكرى على مصر التى كان رئيسها "جمال عبد الناصر" قد أمم القناة، ورفضت الولايات المتحدة تأييد حلفائها البريطانيين والفرنسيين فى هذه المغامرة التى أخفقت فى النهاية لأسباب سياسية واقتصادية.

وبينما ظلت بريطانيا قوة عسكرية لها قواعدها فى الشرق الأوسط ومواقع أخرى خارج أوروبا، كانت هزيمتها الكبرى فى السويس نهاية لطموحاتها فى أن تبقى قوة عظمى، قادرة على العمل مستقلة فى العالم؛ أما "هارولد ماكميلان- Harold Macmillan"، الذى خلف "إيدن" رئيسا للوزراء، فاستوعب الدرس الذى كان مفاده ضرورة أن تتجنب بريطانيا أن تجد نفسها على الجانب الخطأ بالنسبة للولايات المتحدة فى أى قضية كبرى تتعلق بالسياسة الخارجية، وهو النهج الذى كان يسير عليه كل القادة البريطانيين من قبل.

بمرور الوقت، كان دور الإرث الإمبراطورى وبقايا الإمبراطورية التى كانت بريطانيا مازالت تحتفظ بها بعد الستينيات يتناقص فى السياسة الخارجية البريطانية، إلا أن الصراعات والأزمات الناجمة عن ذلك الماضى التليد كانت مستمرة فى التفجر على نحو دائم، لم يكن بالإمكان التنبؤ به- من بين الأمثلة على ذلك، الدور الذى قامت به بريطانيا لرعاية "اتفاق لانكستر هاوس- Lancaster House Agreement" الذى أعاد حكم الأغلبية السوداء فى زيمبابوى فى ١٩٨٠؛ وحرب "الفوكلاند" مع الأرجنتين فى

١٩٨٢؛ والتوترات مع الولايات المتحدة بسبب غزوها "جرينادا" فى ١٩٨٤ (وهى عضو فى الكومنولث)؛ والمناوشات المستمرة مع إسپانيا داخل الاتحاد الأوروبى بسبب "جبل طارق"؛ والمفاوضات الطويلة مع الصين لإنهاء الحكم البريطانى فى "هونج كونج" بحلول العام ١٩٩٧؛ وحتى حول قضايا أقل أهمية مثل انتقادات لندن الأخيرة لحكومة "برمودا" (وهى منطقة لا تتمتع بالسيادة مازالت بريطانيا تدير شئونها الخارجية) لقبولها سجناء تم إطلاق سراحهم من قاعدة "جوانتانامو" الأمريكية فى كوبا[١]. كذلك ظلت مشكلة أيرلندة الشمالية الشائكة هما مقيما من هموم السياسة الخارجية (والداخلية) لبريطانيا فى السنوات الأخيرة، وعبئا ثقيلا على الموارد ومصدر إرباك هائل لصناع القرار، وتعقيد العلاقات مع الولايات المتحدة وجمهورية أيرلندة.

المسمى الرسمى لوزارة الخارجية البريطانية هو "مرفق الأجانب و"الكومنولث"– Foreign and Commonwealth Office" وهو ينطوى على معنى ضمنى مفاده أن أعضاء "الكومنولث" ليسوا أجانب بالفعل. وبالرغم من أن هذا التوصيف السياسى ينطوى كذلك على بلاغة لغوية، فإن "الكومنولث" منبر مفيد تمارس بريطانيا من خلاله بقايا نفوذ ما. "الكومنولث" يضم خمسين دولة مستقلة تتبنى الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من أشكال التعاون من خلال اجتماعات لرؤساء الدول والاجتماعات الوزارية وسكرتارية دائمة مقرها لندن. الملكة "إليزابيث الثانية– Elizabeth II" هى الرئيس الفخرى لـ "الكومنولث"، ومازال ستة عشر عضوا من الدول الأعضاء فى المنظمة يعتبرون "العاهل البريطانى" رئيسا للدولة. بالرغم من ذلك، فإن المنظمة ليست البؤرة الرئيسية للسياسة الخارجية بالنسبة لكل أعضاء "الكومنولث"، بمن فى ذلك بريطانيا نفسها، وإنما هى ملحق أو تابع للمنظمات الإقليمية الأكثر أهمية التى تنتمى إليها تلك الدول.

بالإضافة إلى "الكومنولث" تحتفظ بريطانيا بالسيادة والسيطرة السياسية الكاملة على عدد من الأقاليم والمعتمديات فى أنحاء مختلفة من العالم، من بينها "دييجو جارسيا– Diego Garcia" وهى جزء من أقاليم المحيط الهندى البريطانية تؤجرها بريطانيا للولايات المتحدة كقاعدة عسكرية رئيسية لإظهار قوتها فى الشرق الأوسط؛

و"أسنشن أيلاند– Ascension Island" في جنوب الأطلنطي، حيث يوجد واحد من المراكز البرية الخمسة في منظومة التمركز الأمريكي في العالم؛ وأقاليم أخرى في الكاريبي والپاسيفيك وجنوب الأطلنطي و"أنتاركتيكا البريطانية– British Antarctica" ومن المناطق المهمة أيضاً من الناحية الاستراتيچية، هناك مناطق القواعد في قبرص، التي احتفظت بها بريطانيا بعد منح الجزيرة الاستقلال في ١٩٦٠.

على أن الإرث الحقيقي للإمبراطورية ومكانة بريطانيا السابقة كقوة عظمى، ليس "الكومنولث" أو تلك المعتمديات المبعثرة؛ الإرث الحقيقي، بالأحرى، هو دور بريطانيا باعتبارها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وهو ما يعطيها صوتاً– وإمكانية حق استخدام "الڤيتو"– في قضية دولية مهمة تكون مطروحة على أعلى كيان قانوني في العالم؛ وهو ما يترجم بدوره إلى نفوذ خاص مع الولايات المتحدة (بالإضافة إلى نفوذ واستياء في أوروبا). بعد تجربة أولى وسائلها النووية (التي كانت في جزء منها نتاجا للتعاون الوثيق بين بريطانيا وكندا والولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية) في أكتوبر ١٩٥٢؛ كانت بريطانيا كذلك ثالث قوة نووية عالمية، وباعتبارها إحدى الدول النووية الأصلية الثلاثة، أصبحت المملكة المتحدة، مع الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتي، راعيا رسميا مشاركا لنظام الأمم المتحدة للحد من التسلح النووي، الذي شمل "معاهدة الحظر المحدود على التجارب– Limited Test Ban Treaty" في ١٩٦٣، و"معاهدة منع الانتشار النووي– Nuclear Nonproliferation Treaty (NPT)" في ١٩٦٨، المستمر في المؤتمرات الدورية لمراجعة المعاهدة الأخيرة.

الموروث الأخير الجدير بالذكر من موروثات الإمبراطورية– والذي ينطوي على متضمنات تتعلق بالسياسة الخارجية– هو تلك الطبيعة المتنوعة جنسيا وعرقيا ودينيا للتركيبة السكانية البريطانية. جميع الدول الأوروبية، سواء أكان أو لم يكن لها إمبراطوريات في ما وراء البحار في السابق، توجد بها تركيبة سكانية يتزايد تنوعها باضطراد نتيجة لهجرة الأيدي العاملة أو تلك الناجمة عن كوارث، ولكن التاريخ يفسر لنا أسباب انجذاب الأقليات إلى بريطانيا، بدرجات متفاوتة، من جنوب آسيا وجزر الهند الغربية أكثر منها من تركيا كما في حالة ألمانيا أو من شمال أفريقيا كما في

حالة فرنسا. ٨٪ تقريبا من سكان بريطانيا من غير البيض، منهم ٤٪ من جنوب آسيا و ٢٪ سود. مثل باقى أوروبا، بريطانيا مسيحية اسما، وعلمانية فى الغالب الأعم، إلا أن ٨٪ من السكان يدينون بالإسلام- وهى نسبة تؤدى إلى التساؤل عن التأثير المحتمل لهذه التركيبة الدينية الداخلية على سياسة بريطانيا الخارجية، وبخاصة على تورطها فى الصراعات ذات الطابع الإسلامى فى كل من العراق وأفغانستان.

• بريطانيا وأوربا:

يعود الارتباك وخيبة الأمل المتبادلة فى علاقات بريطانيا وأوروبا، إلى أوائل حقبة ما بعد الحرب. كان "تشرشل" يتكلم كثيرا منذ الثلاثينيات لصالح أوروبا متحدة؛ وفى يونيو ١٩٤٠ حاول أن يدرأ استسلام فرنسا لألمانيا النازية باقتراح اتحاد كامل بين فرنسا وبريطانيا؛ وفى حديثه فى زيورخ فى سبتمبر ١٩٤٦ فاجأ أوروبا على نحو أشبه بالصدمة الكهربائية عندما دعا لإنشاء ولايات متحدة أوروبية. كان "تشرشل" آنذاك زعيم حزب المحافظين المعارض، ولم تُبْدِ حكومة حزب العمال برئاسة "كليمنت أتلى- Clement Attlee" اهتماما كبيرا بالمشاركة فى أوروبا متحدة. ومثل المحافظين، كان سياسيو حزب العمال مازالوا يرون بريطانيا قوة عظمى ليست فى حاجة إلى أن تضع نفسها على نفس مستوى القوى القارية التى كانت كلها قد هزمت واحتُلت فى الحرب؛ كما كان لدى الزعماء السياسيين فى حزب العمال مخاوفهم الخاصة من أن تصطدم التعقدات الدولية، وبخاصة مع القوى الأوروبية التى تسيطر عليها الديمقراطية المسيحية، بحرية بريطانيا فى بناء الاشتراكية بالداخل.

عودة "تشرشل" إلى السلطة فى ١٩٥١، جددت الأمل لفترة قصيرة، فى أن تتبنى بريطانيا قضية التكامل الأوروبى، إلا أن لندن رفضت الانضمام إلى "اتحاد الفحم والصلب الأوروبى- European Coal and steel Community" عند إنشائه فى ١٩٥٢، ثم فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية- European Economic Community (المعروفة كذلك بالمجموعة الأوروبية- EC) التى أنشئت بموجب معاهدة روما فى ١٩٥٧؛ وكما علق وزير الخارجية "أنتونى إيدن- Anthony Eden" آنذاك، كان الانضمام إلى اتحاد على

القارة الأوروبية: "شيء نعرف في قرارة أنفسنا أننا لا نستطيع أن نقدم عليه"[٢].
تحت تأثير النجاحات الأولية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، وعاجزا عن حشد دعم واشنطن لأي من المشروعات البديلة التي كان الأوروبيون يجربونها في أواخر الخمسينيات، وهو أمر مهم بنفس الدرجة، حرك "ماكميلان" رئيس الوزراء البريطاني المسار في الاتجاه العكسي، وتقدم لعضوية المجموعة في صيف ١٩٦١، إلا أن الوقت كان قد فات. كانت فرنسا، بقيادة "ديجول"، قد دعمت زعامتها السياسية للمجموعة وباتت مقتنعة أن بإمكانها بناء تكتل سياسي- اقتصادي في القارة الأوروبية، يتحدى الهيمنة الأنجلو- ساكسونية على الغرب ويتفوق على المنافسة الأمريكية- السوفيتية ثنائية القطب التي كانت تنظم السياسة الدولية. وتحت حزمة من الادعاءات، تزعم كلها أن المملكة المتحدة لم تكن "أوروبية" بما يكفي، استخدام "ديجول" الفيتو ضد طلب بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الأوروبية في يناير ١٩٦٣، ثم في مايو ,١٩٦٧

لم تتمكن بريطانيا من تأمين مكانها في أوروبا قبل يناير ١٩٧٣، فحكومة العمال برئاسة "هارولد ويلسون – Harold Wilson"، السيئة الطالع، والتي كانت في السلطة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠، كانت تصارع انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني والانهيار الاقتصادي خارج أوروبا التي كانت من بقايا الحقبة الإمبراطورية. استقال "ديجول" في ١٩٦٩، وأصبحت فرنسا مهتمة بموازنة قوة ألمانيا الغربية الصاعدة في الاتحاد الأوروبي بجلب بريطانيا إليه. عاد التوريون - the Tories إلى السلطة في ١٩٧٠ بزعامة رئيس الوزراء "إدوارد هيث- Edward Heath، الذي نجح في ظل تلك الظروف السياسية المواتية في استكمال المفاوضات مع الدول الستة لحصول بريطانيا على عضوية الاتحاد الأوروبي في أول اتساع له. (انضمت الدانمرك وبولندة كذلك في الوقت نفسه).

منذ ذلك الحين، مرت علاقات بريطانيا بالمجموعة الأوروبية (وبالاتحاد الأوروبي فيما بعد) بطريق وعرة، وعند عودته إلى السلطة في ١٩٧٤، سعى "ويلسون" إلى إعادة التفاوض حول شروط انضمام بريطانيا ودعا إلى استفتاء حول استمرار عضويتها في الاتحاد. تم التصويت في يونيو ١٩٧٥، وكانت النتيجة موافقة ٦٧.٣٪ على البقاء

ضمن الاتحاد مقابل ٣٢.٨٪ للمعارضين. إلا أن بريطانيا التى أظهرت أنه لم تكن لديها النية فى ترك المنظمة، لم تكن متحمسة بالمرة لتلك المحاولات التى ستقودها على مدى العقدين التاليين التحالفات الفرنسية الألمانية الثنائية بين "ڤاليرى چيسكار ديستان" و"هيلموت شميت"، ثم "فرانسوا ميتران" و "هيلموت كول"، للدفع بالاتحاد نحو أشكال جديدة من الوحدة الاقتصادية والسياسية. رئيس الوزراء البريطانى "چيمس كالاهان – James Callaghan"، الذى جاء بعد "ويلسون" فى ١٩٧٩، رفض الانضمام إلى النظام النقـــدى الأوروبى – European Monetary System (EMS) الذى أدخله "ديستان" و"شميت" (بالتعاون الوثيق – وبالسخرية– مع "روى چينكنز – Roy Jen-kins"، أول رئيس للمفوضية البريطانية الأوروبية، وربما الوحيد إلى الآن)؛ كما بدأ "كالاهان" يتذمر من حجم المساهمة النهائية لبريطانيا فى ميزانية المجموعة الأوروبية.

حولت "مارجريت تاتشر– Margaret Thatcher"، خليفة "كالاهان" المحافظة التشكك الأوروبى – Euroskepticism إلى فن سياسى رفيع مازال مؤثرا فى تشكيل التصورات البريطانية والعالمية للملكة المتحدة فى علاقتها بأوروبا. وباعتبارها محافظة من الناحية المالية، عنَّفت "تاتشر" القادة الأوروبيين بسبب حجم مساهمة بريطانيا فى ميزانية المجموعة (EC)، ما أدى إلى إصابة أعمالها بالشلل، إلى أن تمكنت فى دورة انعقاد المجلس الأوروبى فى "فونتنبلو – Fontainbleau فى ١٩٨٤ من إقرار خفض دائم لإسهام بريطانيا فى الميزانية.

لم تكن "تاتشر" متحمسة لجهود رئيس المفوضية الأوروبية "چاك ديلورز – Jacques Delors"، و"كول– Kohl" و"ميتران – Mitterrand" "لإعادة إطلاق" المجموعة الأوروبية فى الثمانينيات، واستشاطت غضبا بسبب عمليات المخاتلة والمناورة فى دورة انعقاد المجلس الأوروبى فى يونيو ١٩٨٥، التى دبرت وخططت فيها الرئاسة الإيطالية للمجلس لعقد مؤتمر حكومى مشترك – Intergovernmental Conference (IGC)، محتالة لذلك بتصويت وافق فيه أغلبية رؤساء الحكومات المجتمعين على انعقادة. صوتت بريطانيا ضد الدعوة لعقد المؤتمر وكانت النتيجة ٧ مقابل ٣ أصوات، حيث كانت الدانمرك واليونان من المعارضين إلى جانب بريطانيا. إلا أن بريطانيا، بعد أن وجدت

نفسها ضمن المشاركين، لعبت دورا إيجابيا فى المهمة الرئيسية للمؤتمر: وهى التفاوض بخصوص معاهدة تنطوى على التزام بإكمال السوق الأوروبية الموحدة بحلول الموعد المحدد وهو ١٩٩٢، وذلك من خلال إزالة المعوقات المتبقية أمام حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال والأفراد. كان مثل هذا "التكامل السلبى متسقا مع أيديولوچية "تاتشر" الخاصة بالسوق الحرة ويعد بأن يكون مفيدا من الناحية الاقتصادية فى بريطانيا، التى كان اقتصادها - بالفعل - أكثر انفتاحا من الاقتصادات الأخرى فى القارة، وفى وضع يمكنه من الإفادة من تحرير خدمات مثل البنوك والتمويل والاستشارات، وهى الأنشطة التى كانت بريطانيا متفوقة فيها نسبيا.

كانت "تاتشر" أقل حماسة بالنسبة لمقترحات "التكامل الإيجابى" القوى، وبخاصة فكرة "ديلورز" والمفوضية الأوروبية، وهى أن استكمال السوق الموحدة كان فى حاجة إلى الخطوة المنطقية التالية، وهى الوحدة الاقتصادية والمالية الكاملة وتبنى عملة أوروبية موحدة؛ وفى كلمتها فى "الكلية الأوروبية - College of Europe" فى برجز - Bruges بـ بلچيكا، فى سبتمبر ١٩٨٨، رفضت "تاتشر" ما كانت تراه بمثابة مخططات لإقامة دولة أوروبية فوقية (Superstate)، يمكن أن تلغى أو تبطل هويات الدول الأعضاء:

"إن أول مبدأ استرشد به هو أن التعاون الإدارى النشط بين دول مستقلة ذات سيادة، هو السبيل الوحيد لبناء مجموعة أوروبية ناجحة. إن محاولة كبح الصبغة الوطنية وتركيز السلطة فى تكتل أوروبى، من شأنه أن يلحق الضرر بالأهداف التى نسعى لتحقيقها ويعرضها للخطر.

إن أوروبا ستكون قوية، تحديدا لأن فرنسا موجودة بها كفرنسا، وإسپانيا كإسپانيا، وبريطانيا كبريطانيا، لكل منها عاداتها وتقاليدها وهويتها، كما أن محاولة صبها كلها فى قالب واحد ودمجها فى شخصية أوروبية واحدة، سيكون ضربا من الحماقة".(٣)

عارضت بريطانيا إصدار عملة أوروبية موحدة، وتبنت عوضا عن ذلك مشروعا بديلا هو "وحدة العملة الأوروبية الصعبة - (hard ECE)، الذى كان ينطوى على محاولة

لتحويل وحدة العملة الأوروبية القائمة - European Currency Unit، التي كانت في الأساس وسيلة محاسبية، (وحدة قيمة مكونة من سلة عملات دول المجموعة الأوروبية)، إلى عملة حقيقية من نوع ردىء؛ أما المشروع البريطاني لتطوير وحدة العملة القائمة إلى عملة موازية للنقود الوطنية المتداولة، فلم يحظ برضا أحد. كان ذلك بالنسبة لدعاة الوحدة النقدية الأوروبية حيلة مكشوفة لتحويل مسار إصدار عملة موحدة من خلال ما كان زعماء مثل "ديلورز" و"كول" و"ميتران" يرونه الطريقة الوحيدة الممكنة: تفعيل للإرادة السياسية من جانب الحكومات الأوروبية. من ناحية أخرى، كان ذلك بالنسبة للمتشككين الأوروبيين المعاندين يتيح فرصة أمام بريطانيا لتبنى عملة أوروبية، وإن كان بعد عملية تطوير، بدلا من أن يكون ذلك نتيجة إجراء سياسى منفرد.

فى آخر الأمر، انضمت بريطانيا إلى آلية سعر الصرف - Exchange Rate Mechanism - فى أكتوبر ١٩٩٠، إلا أن تشكك "تاتشر" بخصوص المجموعة الأوروبية ظل يتزايد، يشوبه رهاب ألمانى - Germanophobia أصبح أكثر وضوحا بسقوط جدار برلين واتجاه ألمانيا نحو التوحيد. أصبحت آراء "تاتشر" قضية مثيرة للشقاق على نحو متزايد داخل حزب المحافظين، ما أدى فى النهاية إلى استقالة "سير چيفرى هاو - Sir Jeoffrey Howe" نائب رئيس الوزراء المحترم، فى سبتمبر ١٩٩٠. فى خطاب استقالته، شن "هاو" هجوما كاسحا على نهج "تاتشر" الغريب والانفعالى فى تناول قضية المجموعة الأوروبية، والذى كان، فى رأيه، شديد الإضرار بمصالح بريطانيا. هيأت انتقادات "هاو" الحادة الظروف للتمرد داخل حزب المحافظين على "مارجريت تاتشر" التى فشلت فى الفوز برئاسة الحزب عند إعادة الانتخابات، فكانت مجبرة على الاستقالة من منصب رئيس الوزراء.

تبنى "چون ميچور - John Major"، خليفة "تاتشر"، (وكان النصير الرئيسى لمشروع وحدة العملة الأوروبية باعتباره وزيرا للمالية) لهجة جديدة ووعد بأن يضع بريطانيا "فى قلب القلب من أوروبا"، إلا أنه التزم بما كان يعرف بـ "خطوط تاتشر الحمراء"، فيما يتعلق بالتكامل الأوروبى، وكانت حكومته مفاوضا عنيدا صعب المراس فى المؤتمرين الحكوميين اللذين عقدا فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ وأسفرا عن تأسيس الاتحاد

الأوروبى. بالإضافة إلى إبطاء الزخم فى اتجاه إرساء سياسة خارجية وأمنية أوروبية مستقلة، أمنت بريطانيا لنفسها استثناءات فى مجالين: الوحدة النقدية، والميثاق الاجتماعى – "Social Charter"، وهما مجالان لم تكن بريطانيا مستعدة لأن تقبل فيهما العواقب السياسية لسد الطريق تماما أمام التكامل الأكثر شمولا وعمقا الذى كان يرغب فيه الألمان والفرنسيون والدول الأعضاء الأخرى، وإنما كانت مستعدة لقبول مثل هذا التكامل بدرجة ما، وبحيث يكون مسموحا لها بأن تكون متحررة من الالتزام بقوانين وآليات سياسية معينة لكى تستطيع أن تحافظ على استقلاليتها الوطنية.

اشترطت "معاهدة ماسترخت" على الدول الأعضاء أن تتحرك اعتبارا من ١٩٩٧، وليس بعد الأول من يناير ١٩٩٩ بأى حال من الأحوال، نحو المرحلة الثالثة والأخيرة من الوحدة النقدية الأوروبية (EMU): أى تبنى "اليورو" كعملة، ووقف استخدام عملاتها الوطنية تدريجيا. كان أمام بريطانيا الخيار فى أن تشارك فى المرحلة الثالثة ولكنها لم تكن ملزمة بذلك، بل كان هناك بروتوكول منفصل ملحق بالمعاهدة ينص على أن المملكة المتحدة "لن تكون مجبرة على الالتزام بالمرحلة الثالثة من الوحدة الاقتصادية والنقدية دون قرار مستقل من حكومتها وبرلمانها لكى تقوم بذلك"، وأنها سوف "تحتفظ بسلطاتها فى مجال السياسة النقدية حسب قانونها الوطنى"(٤).

إذا قررت المملكة المتحدة عدم تبنى العملة الموحدة (وهو ما كان متوقعا) فلن تشارك كذلك فى النظام الأوروبى للبنوك المركزية أو البنك المركزى الأوروبى الذى كان يجرى إنشاؤه لإدارة "اليورو". على هذه الخلفية، كان الجدل فى بريطانيا حول الوحدة النقدية الأوروبية، يدور إلى حد كبير فى إطار التساؤل عما إذا كانت الاستقلالية المتحققة من جراء التحرر من الالتزام بقوانين وسياسات معينة تستحق فى المقابل أن تفقد بريطانيا نفوذها على السياسة الأوروبية الأوسع، الذى سوف يستتبعه هذا الخيار. بقى هذا التساؤل وثيق الصلة بالأمر عندما كان المدافعون عن الاتحاد فى القارة مصرين على الدفع فى اتجاه التكامل بصرف النظر عن وجود بريطانيا من عدمه؛ ويبقى التساؤل نفسه قائما، وبشكل رئيسى، فى سياسة بريطانيا تجاه الاتحاد الأوروبى، إلا أنه لم يعد ملحا بالدرجة نفسها، حيث إن مشروع التكامل قد فقد زخمه.

كان البروتوكول الاجتماعي هو مشروع "ديلورز" الأثير؛ و"ديلورز"، اشتراكى أوروبى، كان بدعم من حلفاء سياسيين فى البرلمان الأوروبى وحكومات الدول الأعضاء، يرى أن التأكيد على برنامج ١٩٩٢ الخاص بالنشاط التجارى والسوق الحرة، ينبغى موازنته بقوانين وسياسات باتساع أوروبا، تضمن مصالح العمال. وفى دورة اجتماعه فى ديسمبر ١٩٨٩ فى ستراسبورج، تبنى المجلس الأوروبى ميثاق الحقوق الاجتماعية الأساسية للعمال – Charter of Fundamental Social Rights of Workers (أو الميثاق الاجتماعى – the Social Charter)، الذى أدرج اثنى عشر مبدأ تتراوح بين الحق فى أجر عادل وتوفير مستوى معيشة كريم لغير القادرين وكبار السن؛ وفى مفاوضات ماسترخت كان هناك ضغط من عدد من الدول الأعضاء بقيادة فرنسا وبلچيكا وإيطاليا، لدمج "الميثاق الاجتماعى" فى اتفاقيات الاتحاد الأوروبى، وهى خطوة يمكن أن تجعل المبادئ المعلنة فى ستراسبورج وغير الملزمة، وثيقة ملزمة قانونا تعطى الاتحاد سلطات جديدة لإصدار توجيهات وقواعد على مستوى الاتحاد، فى مجال السياسة الاجتماعية التى سيكون مطلوبا من الدول الأعضاء تطبيقها من خلال التشريعات الوطنية.

كانت "تاتشر" ضد ما كانت تراه تدخلا لا مبرر له فى شئون بريطانيا الداخلية، مثلما كان مجتمع الأعمال التجارية، يرى فى الميثاق الاجتماعى" خطرا تتهدد السوق المحررة من القيود، والتى كانت قد ساعدت بريطانيا فى تحسين الإنتاجية وجذب الاستثمار الأجنبى فى الثمانينيات، وبدء تضييق الهوة بين معدلات دخول الأفراد بالنسبة لإجمالى الناتج المحلى، وكانت قد اتسعت بشدة بين بريطانيا والقارة الأوروبية من الخمسينيات إلى السبعينيات. مع رفض المحافظين التزحزح عن موقفهم بالنسبة لهذه القضية، أصبح الميثاق الاجتماعى واحدا من أصعب الموضوعات التى دارت حولها مفاوضات ماسترخت، وفى حل وسط تم التوصل إليه فى اللحظات الأخيرة، أسفرت المفاوضات عن اتفاق تتبنى بموجبه جميع الدول الأعضاء، باستثناء بريطانيا، "پروتوكولا منفصلا"، ألحق بالمعاهدة، يسمح للدول الإحدى عشرة بتبنى قواعد وتوجيهات اجتماعية ملزمة تقوم تلك الدول بتطبيقها على المستوى الوطنى. هذه الوثيقة

التى عرفت بـ "البروتوكول الاجتماعى" كانت شبيهة بالبروتوكول الخاص بالوحدة النقدية الأوروبية (EMU) فى أن نتج عنها "تمييز" ما، بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بمجموعة القوانين الخاصة بالاتحاد (the Acquis Communautaire)، ولكن الفارق فى هذه الحالة كان حيلة السماح لجميع الدول الأعضاء، عدا بريطانيا، بأن تختار أشكالا معينة من التكامل بدلا من السماح لبريطانيا بعدم الاختيار، مثلما كان الأمر بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية.

بالإضافة إلى الوحدة النقدية الأوروبية والبروتوكول الاجتماعى، أحجمت بريطانيا عن أشكال التكامل الأكثر شمولا فيما يتعلق بالأساس أو العمود الثالث من أعمدة الاتحاد، المعروف بـ "العدالة والشئون الداخلية". فى ١٩٨٥ وقعت كل من بلچيكا وألمانيا وفرنسا ولكسمبورج وهولندة اتفاقية "شنجن – Schengen" التى ألغت مراقبة الحدود بين الدول الموقعة، وعززت ما أصبح يعرف بـ "حدود شنجن"، وبالرغم من أن ذلك تم تنفيذه خارج الإطار الرسمى للمجموعة الأوروبية، كان متسقا مع برنامج ١٩٩٢ وهدف المجموعة فى إزالة كل الحواجز الداخلية التى تعوق حركة الناس، وكذلك السلع والخدمات ورأس المال. انضمت الدول الأعضاء الأخرى إلى الاتفاقية فى أوائل التسعينيات، إلا أن بريطانيا لم تفعل، باعتبارها دولة – جزيرة، لها تراثها الصارم فى مراقبة حدودها. تواصل بريطانيا إدارة شئون حدودها خارج نظام "شنجن"، بالرغم من مشاركتها بشكل كامل فى جوانب أخرى من أنشطة العمود الثالث من أسس الاتحاد، وبخاصة فى الحرب على الإرهاب وتجارة المخدرات وغيرها من الأخطار العابرة للحدود.

التشكك البريطانى بخصوص الوحدة النقدية الأوروبية الذى ترسخ فى الثمانينيات، تعمق فى الأزمة المالية فى ١٩٩٢، عندما كانت بريطانيا مضطرة لتعليق مشاركتها فى النظام النقدى الأوروبى (EMS) الذى كانت قد انضمت إليه مؤخرا مقابل ثمن سياسى باهظ. فى يونيو ١٩٩٢، رفض المصوتون فى الدانمرك "معاهدة ماسترخت"، ما أثار الشك فى إمكانية تنفيذها وإمكانية تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية. بدأت المضاربات تغرق العملات الأوروبية الأضعف مع توقع الاضطرار إلى

تخفيضها فى النهاية مقابل المارك الألمانى. اقترضت بريطانيا بالمارك ما قيمته ١٤,٥ بليون دولا لدعم الاحتياطى لديها، كما رفع بنك إنجلترا - The Bank of England الحد الأدنى لمعدل الإقراض إلى ١٢٪، ما أدى إلى إضرار بالغ بالاقتصاد البريطانى، وذلك كله كمحاولة للإبقاء على الجنيه الإسترلينى فى الإطار الذى يتطلبه النظام النقدى/آلية سعر الصرف وهو ٢,٢٥٪. فى الوقت نفسه كان القلق يساور المسئولين الألمان بشأن التضخم المرتبط بازدهار اقتصادى قد ينتج عن إعادة التوحيد، ولذا رفضوا خفض معدلات الفائدة الألمانية العالية، وهو ما اعتبره الاقتصاديون فى بريطانيا وغيرها سببا رئيسيا فى الضغط على الجنيه الإسترلينى وغيره من العملات الأوروبية. فى ١٦ سبتمبر، تركت بريطانيا آلية سعر الصرف والنظام النقدى (ERM/EMS) بعد أن منيت بخسائر اقتصادية وسياسية شديدة، ستجعل المزيد من التكامل الاقتصادى - والسياسى - الوثيق مع أوروبا أكثر صعوبة فى المستقبل.

السياسة الخارجية هى المجال الأخير الذى أحجمت فيه بريطانيا عن التكامل مع شركائها فى القارة الأوروبية على نطاق واسع. صحيح أنها تعاونت مع المؤسسة حيث إن "العمود الثانى" للاتحاد الأوروبى الخاص بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) يقوم على التشاور القوى بين الدول الأعضاء بشأن العلاقات الخارجية والعمل المشترك بناء على قرارات جماعية، إلا أن البريطانيين كانوا يقاومون محاولات الفرنسيين بناء هوية دفاعية أوروبية، فكانت النتيجة تسوية غامضة فى المعاهدة تهيئ لوضع إطار، فى آخر الأمر، لسياسة دفاعية مشتركة دون تحديد لكيفية تنفيذ ذلك ولا للمدى الزمنى الذى يمكن أن يتم فيه. أعلنت المعاهدة أن الاتحاد الأوروبى الغربى - Western European Union (WEU)، الذى لم يكن مرتبطا بهياكل المجموعة الأوروبية من قبل، كان "جزءا لا يتجزأ من تطور الاتحاد الأوروبى"، كما قدمت آلية تمكن الاتحاد الأوروبى الغربى من "أن يعمل وأن يطبق قرارات وإجراءات الاتحاد ذات المتضمنات الدفاعية"؛ إلا أن المفاوضين البريطانيين رفضوا دمج الاتحاد الأوروبى الغربى بالاتحاد الأوروبى كوسيلة لتزويد الأخير بنواة قدرة دفاعية. فى السنوات التالية، عملت بريطانيا على دعم سلطة حلف شمال الأطلنطى (NATO) فى شئون الدفاع الأوروبى، وهو

الموقف الذى كان يعتبره الفرنسيون شديد الإزعاج، واعتبار الاتحاد الأوروبى الغربى مؤسسة ثانوية، يمكن، على أكثر تقدير، أن تكون مجرد جسر بين الـ "NATO" والاتحاد الأوروبى بدلا من أن تكون الذراع الدفاعية الوليدة للاتحاد.

على الرغم من تشككها فى "تعميق" الاتحاد الأوروبى من خلال مد سلطاته وسياساته إلى مجالات جديدة، كانت المملكة المتحدة إلى جانب توسعه لضم دول جديدة لعضويته. وعلى النقيض من الفرنسيين الذين كانوا قلقين، على سبيل المثال، من تكلفة الاتساع، وبسبب الأخطار التنافسية التى يمكن أن يمثلها الأعضاء الجدد على الصناعة والزراعة الفرنسية، والوهن السياسى الذى سوف يعترى الاتحاد جراء زيادة عدد الأعضاء، كان البريطانيون من المؤيدين بقوة لضم دول وسط وشرق أوروبا إليه، لدرجة أن الأوروبيين من ذوى التوجه الفيدرالى كانوا مرتابين فى موقف بريطانيا، ويعتقدون أن رغبتها فى توسيع رقعة الاتحاد كانت تستهدف أن تستبعد، مرة وإلى الأبد، فكرة قيام أوروبا قوية على أساس من ثقافة وهوية سياسية مشتركة. هذا الموقف من الاتساع امتد إلى وجهة نظر بريطانيا بخصوص ترشحها لعضوية الاتحاد، وهو ما كانت تؤيده بقوة، على عكس موقف كل من فرنسا وألمانيا.

بعد الثمانينيات، سنوات التوكد والانتصار تحت قيادة "تاتشر"، لم تكن التسعينيات حقبة سعيدة بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية. وزيرا خارجية سابقان، هما "لورد كارينجتون – Lord Carrington" و "ديفيد أوين – David Owen" عملا كوسيطين من قبل الأمم المتحدة فى البلقان، ولكنهما فشلا فى تحقيق السلام للمنطقة، وكان الفشل فى حالة الأخير – كما جاء فى مذكراته – بسبب عدم دعم الولايات المتحدة، التى كانت مترددة فى اتخاذ موقف من الفصل العرقى فى البوسنة والهرسك(٥). كانت بريطانيا، مع فرنسا، مصدرا رئيسيا لقوات حفظ السلام إلى البلقان تحت رعاية الأمم المتحدة، إلا أن تلك القوات فشلت فى أن توقف الصراع فى البوسنة فى أوائل التسعينيات. زاد التوتر مع الولايات المتحدة التى كانت تنتقد الجهد الأوروبى، لدرجة أنها لم تكن مستعدة لإشراك قواتها فى البلقان وفى داخل أوروبا، حيث كان من الواضح ميل بريطانيا وفرنسا إلى جانب الصرب، بينما كانت ألمانيا

والنمسا أكثر ميلا لتأييد الكروات؛ ولم يتحسن هذا الوضع إلا فى ١٩٩٦ وعلى إثر اتفاقيات السلام فى دايتون – Dayton، بعد تدخل على مستوى آخر من قبل الولايات المتحدة والـ "ناتو".

لم ينجح رحيل "تاتشر" فى حل الخلافات داخل حزب المحافظين حول السياسة تجاه أوروبا. فى النصف الثانى من ١٩٩٢ نجحت بريطانيا فى قيادة سفينة الاتحاد فى فترة رئاستها له، إذ حققت تقدما، بين مجالات أخرى، فى عملية الاتساع ووضع الإطار القانونى للمساعدات وتهدئة الاعتراضات الهولندية المتبقية على "معاهدة ماسترخت"[٦]. إلا أن التشاحن بخصوص اليورو وأوروبا استمر داخل حزب المحافظين، الذى صدر عنه بيانات بشأن أوروبا، كانت مشوشة ومنفرة بالنسبة للبريطانيين ومثيرة لقلق الشركاء فى الاتحاد. هذه العوامل كلها، بالإضافة إلى الكم المتزايد من الفضائح الصغيرة والكبيرة على مدى عقدين فى الحكم، هيأت الفرصة التى نجح حزب العمال المعارض فى استغلالها أخيرا فى انتخابات ١٩٩٧.

•حزب العمال يعود إلى السلطة.

أثناء فترة وجوده فى المنفى السياسى التى دامت سبعة عشر عاما، حدثت ثورة هائلة فى تفكير حزب العمال بالنسبة لأوروبا؛ وبينما كانت هناك "جيوب" للفوبيا الأوروبية مازالت باقية داخل الحزب، فإن الدفاع الشرس لحزب المحافظين عن رأسمالية السوق الحرة على النموذج الأمريكى، كان قد نجح فى تحويل قدر كبير من المعارضة لصالح النموذج الأوروبى فى التنظيم وشبكات التأمين الاجتماعى. بالنسبة لـ "تونى بلير Tony Blair" الذى تولى قيادة الحزب فى ١٩٩٤ وسعى لتحديثه بالتخلى عن الجمود الفكرى القديم بخصوص ملكية الدولة للصناعة، بالنسبة له كانت القيادة البريطانية فى أوروبا متقدمة هى الوسيلة المثلى لكسب أصوات الطبقة المتوسطة، التى سئمت تشوش واضطراب سياسة حزب المحافظين بالنسبة لقضية أوروبا.

على إثر فوز حزب العمال بانتخابات ١٩٩٧، تولى "بلير" رئاسة الوزراء فى الوقت المناسب لقيادة بريطانيا فى الأسابيع الأخيرة من المفاوضات نحو معاهدة

امستردام، وكانت أول مراجعة مهمة لما تم الاتفاق عليه فى "ماسترخت". أعلن "بلير" أن بريطانيا سوف تلتزم بالپروتوكول الاجتماعى الذى كان المحافظون قد رفضوه، وأن المملكة المتحدة ستقبل كل التوجيهات التى أصدرتها بقية الدول الأعضاء لتنفيذ الميثاق، وأنها سوف تُضَمِّنَ تلك التوجيهات القانون البريطانى. هذا التحول، جعل بالإمكان دمج البروتوكول فى اتفاقية الاتحاد المعدلة، الأمر الذى وضع نهاية، على الأقل، لأحد الأوضاع الشاذة التى كانت قد أدخلت فى "ماسترخت" نتيجة الانقسام الحاد بين الدول المؤيدة والدول الأقل حماسة للتكامل.

فى الوقت نفسه، أدخلت "أمستردام" وضعا شاذا جديدا على مجموعة القوانين الخاصة بالاتحاد، وكان ذلك نتيجة لتردد بريطانيا وعدد قليل آخر من الدول الأعضاء فى المضى قدما مع اقتراحات الدول الأكثر توجها نحو التكامل، لتعزيز دور الاتحاد الأوروبى فى مجال العدالة والشئون الداخلية. وبسبب قلقها لعدم فعالية السياسات الخاصة بالعمود الثالث وعدم الوضوح القانونى لها، أصرت فرنسا وألمانيا وغيرهما من الدول الأكثر توجها نحو التكامل، على دمج اتفاقية شنجن فى معاهدة الاتحاد الأوروبى؛ إلا أن حق بريطانيا فى مراقبة حدودها، كان أحد الأهداف الرئيسية لحكومة "ماچور – Major"، وأحد القضايا التى تبناها حزب العمال بكل قوة بعد توليه السلطة. فى آخر الأمر، أمَّنت بريطانيا (ومعها أيرلندة) حق عدم التقيد بما أصبح يعرف بنظام إدارة حدود الاتحاد، بينما كان على دول القارة أن تقوم بإزالة مراقبة حدودها الداخلية بحلول ٢٠٠٤.

أما بالنسبة لقضية اليورو، وهى قضية أساسية، فقداقتربت منها الحكومة الجديدة بحذر شديد، حيث تبنى حزب العمال موقفا منها، كان يبدو فى ظاهره أكثر إيجابية من موقف الحكومة السابقة، مفاده أن التوجه نحو الانضمام كان متروكا للبرلمان وربما لاستفتاء عام يقرر مايراه بشأنه، إلا أن "جوردون براون – Gordon Brown"، وزير الخزانة، وضع مجموعة من خمسة اختبارات – ذات الصلة بدورة النشاط التجارى، وما إذا كان الاقتصاد البريطانى سيربح من تبنى اليورو (بما فى ذلك تأثيره على الوضع التنافس على "سيتى – City" فى لندن، وهو المعادل البريطانى

لـ "وول ستريت – Wall Street"). هذه الاختبارات الخمسة، بالإضافة إلى معيار التقارب الذى حددته معاهدة ماسترخت نفسها، الذى يمكن أن يحدد إمكانية انضمام بريطانيا؛ وكانت الاختبارات صعبة بما يكفى لتجعل الحكومة لا توصى بالانضمام إلى اليورو.

تبنى "بلير" موقفا أكثر ميلا نحو السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) رغم أن ذلك لم يحدث على الفور وإنما على امتداد فترة زمنية امتدت عدة أشهر، نتيجة للظروف المتغيرة على الأرض، وخيبة أمله الشخصية لفشل كل من الـ "ناتو" والاتحاد الأوروبى فى التعامل مع أزمة البلقان. فى إحدى دورات انعقاد المجلس الأوروبى فى أكتوبر ١٩٩٨، دعا "بلير" إلى "فكر جديد" بشأن التعاون الأوروبى فى مجال الدفاع، وطرح عدة إصلاحات مؤسسية ممكنة، بما فى ذلك الدمج الكامل للاتحاد الأوروبى الغربى فى الاتحاد الأوروبى، وهو ما كانت بريطانيا تعارضه فى السابق. وفى شهر ديسمبر من العام نفسه، التقى "بلير" و"شيراك" فى مدينة "سان مالو – St-Malo" الصغيرة على الساحل الفرنسى وأصدرا "إعلان الدفاع الأوروبى– Declaration on European Defence"، الذى دعيا فيه إلى بناء وتطوير قدرة للاتحاد الأوروبى تمكنه من "العمل مستقلا بذاته" فى مجال الدفاع.

هذا التحول فى وضع بريطانيا، كما أكد متحدثون رسميون باسم الحكومة، لم يشر إلى أى تغير فى موقفها الداعم بقوة للـ "ناتو" والدور الأمريكى المستمر فى الأمن الأوروبى، وإنما كان، بالأحرى، بحثا عن خيارات وقدرات أوروبية جديدة لاستكمال تلك التى يقوم بها حلف شمال الأطلنطى والولايات المتحدة. كانت خلفية هذا التغير الذى طرأ على السياسة البريطانية تأجج جديد لموجة العنف فى البلقان، والذى تمثل فى تلك المرة فى هجوم قوات صربية على جماعات ألبانية فى إقليم كوسوفو الخاضع لحكم الصرب؛ وبينما كان "بلير" يحث الولايات المتحدة والـ "ناتو" – ونجح فى آخر الأمر – على التدخل فى القتال، إلا أنه كان محبطا لقلة الخيارات المتاحة أمامه للتأثير فى مجرى الأحداث فى كوسوفو، ولاعتماد أوروبا الكامل على الولايات المتحدة لحل أزمة فى عقر دارها – وكانت تلك تجربة باكرة جعلته يدرك ميزة أن تكون هناك قدرة أوروبية ذاتية.

بالتوازى مع هذا التعديل والتوافق الذى تم فى مجال سياسة بريطانيا تجاه الـ (CFSP)، كان التغير المهم الآخر فى سياسة بريطانيا الخارجية، الذى جاء به حزب العمال، كان التحول إلى سياسة خارجية أكثر "أخلاقية"، متسقة مع جذور الحزب فى الكنائس البريطانية، وارتباطاته بحركة نزع السلاح إبان الحرب الباردة، وتعاطف اليسار الأوروبى مع العالم النامى وقضية العدالة الاقتصادية الدولية - وكانت كلها توجهات تمثل تحولا عن تأكيد المحافظين على السياسة الواقعية وتنمية المصالح القومية البريطانية وصيانة الروابط مع الولايات المتحدة ودعم المصالح التجارية البريطانية. كان هناك إيحاء باكر بهذا التغير عندما رحبت بريطانيا باتفاقية تحظر استخدام الألغام الأرضية التى كانت تتبناها آنذاك كندا والنرويج وائتلاف دول صغيرة ومتوسطة لها نفس التوجه. كانت بريطانيا من الدول المعارضة بقوة لمثل تلك الاتفاقية حيث كانت العسكرية البريطانية ترى فيها تقييدا، لا ضرورة له، لقدرتها على القيام بعمليات عسكرية؛ كما كانت الاتفاقية مرفوضة فى الوقت نفسه من قبل الولايات المتحدة التى كانت تريد الإبقاء على الألغام الأرضية كسلاح دفاعى على الحدود بين الكوريتين الشمالية والجنوبية. إلا أن "بلير" ومستشاريه رضخوا لضغوط الحملة البريطانية المعارضة للألغام الأرضية، التى كانت الأميرة "ديانا" قد أصبحت زعيمتها غير الرسمية، وسافرت إلى "أنجولا" فى يناير ١٩٩٧ ضيفة على الصليب الأحمر البريطانى الذى كان يظاهر الحظر كإجراء إنسانى.

كان هناك موقف آخر يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية– the International Criminal Court (ICC) التى كان يتم التفاوض بشأنها فى سلسلة من المؤتمرات ومجموعات العمل برعاية الأمم المتحدة. لم تكن الحكومة البريطانية تحت رئاسة "ميجور" ضد إنشاء المحكمة، إلا أنها وقفت إلى جانب إدارة "كلينتون" فى رفض محكمة لا تكون تحت السيطرة السياسية الكاملة لمجلس الأمن الدولى، ولا تكون مقيدة بضمانات إجرائية معينة، تضمن ألا يحاكم جنود الـ "ناتو" المشاركين فى قوات حفظ السلام أو غيرها من المهام باعتبارهم مجرمى حرب. أسقطت حكومة العمال الجديدة المعارضة البريطانية لما كانت تراه الولايات المتحدة جوانب غير مقبولة فيما يتعلق بالمحكمة، كما

كانت بريطانيا - على خلاف الولايات المتحدة - من بين أغلبية دول العالم التى صوتت لصالح التشريع المنشئ للمحكمة عند تبنيه فى روما فى يوليو ١٩٩٨.

هذا التأكيد على ما كان يراه "بلير" وزملاؤه "أخلاقية" فى السياسة الخارجية، ظل فكرة رئيسية فى السياسة الخارجية البريطانية طوال سنوات "بلير"، كما كان واضحا فى مجالين آخرين: مساعدة الدول النامية والسياسة تجاه الاحترار الكونى. "بلير" زاد حجم ميزانية المساعدات الخارجية (سواء من ناحية الشروط أو الحصة من إجمالى الناتج المحلى)، وكمضيف ورئيس لقمة مجموعة الثمانية - "G8" فى يوليو ٢٠٠٥ فى "جلن إيجلر - Gleneagles بأسكتلندة، دفع باتجاه جهود جديدة لتحقيق أهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة - UN Millennium Development Goals (التى كان من المقرر أن تتم مراجعتها فى قمة خاصة فى سبتمبر ٢٠٠٥) كما نجح فى رعاية اتفاق لمضاعفة مساعدات مجموعة الثمانية لأفريقيا فى الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٠.

وكدولة عضو فى الاتحاد الأوروبى، فإن المملكة المتحدة مرغمة على الإسهام فى تحقيق الهدف الإجمالى للاتحاد بموجب بروتوكول كيوتو - Kyoto Protocol لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى بنسبة ٨٪ من سنة الأساس (١٩٩٠) فى الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٢. فى الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ كانت هناك زيادة فى الانبعاثات وليس انخفاضا فى إحدى عشرة دولة من الدول الخمسة عشرة قبل اتساع العضوية. كانت المملكة المتحدة إحدى دول أربعة خفضت الانبعاثات وتحقق الهدف المحدد لها بموجب البروتوكول وهو نسبة ١٢,٥٪؛ كما قدمت بعد ذلك تعهدا من جانب واحد بتخفيض الانبعاثات بنسبة ٢٠٪ من سنة الأساس (١٩٩٠) بحلول ٢٠٢٠؛ وفى بادرة أكثر طموحا تبنت الحكومة البريطانية خطة لتخفيض الانبعاثات بنسبة ٦٠٪ بحلول ٢٠٥٠، وهو الرقم الذى تم رفعه بنسبة أكثر طموحا ليصل إلى ٨٠٪ .

كان اتفاق الجمعة الحزينة(*) - Good Friday Agreement بين بريطانيا وأيرلندة فى ١٩٩٨، أحد أهم إنجازات "بلير" فى السياسة الخارجية (والداخلية)، إذ كان يمثل

---

* الجمعة السابقة لعيد الفصح . (المترجم).

خطوة هائلة نحو الحل النهائي لمشكلة أيرلندة الشمالية، بعد عقود من العنف. تمخض الاتفاق عن هيكلية حكومية جديدة لأيرلندة الشمالية واستوجب قيام جمهورية أيرلندة بتعديل دستورها وإسقاط مطالبتها بالجزء الشمالي، كما نص على أن أي تغيير مستقبلي في الوضع السياسي للشمال، لابد من أن يكون من خلال وسائل غير عسكرية، وعلى أن يكون ذلك بموافقة السكان. لعبت "إدارة كلينتون" دورا مباشرا في رعاية الاتفاق، وهو دور ساعدت في تذليله الروابط الشخصية القوية بين حكومتي "بلير" و"كلينتون" على عدة مستويات، كما ساعد كذلك في تمتينها[٧]. لم يكن دور الاتحاد الأوروبي كبيرا أو مباشرا بنفس الدرجة، إلا أن التكامل الأوروبي هيأ الظروف الضرورية لتسوية من خلال التخفيف من نبرة وأهمية الاستقلالية والإقليمية، وتنمية التقارب بين بريطانيا وأيرلندة، وتقديم المساعدة الإقليمية لكل أجزائها.

• بريطانيا والتدخل العسكري

أسهم ترحيب بريطانيا باتفاقيات الألغام الأرضية والمحكمة الجنائية الدولية وبروتوكول كيوتو، في عزلة دبلوماسية نسبية للولايات المتحدة، كما أعطى مصداقية لتهمة "الانفرادية" التي أصبحت لب الانتقادات الأوروبية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في أواخر التسعينيات، وبخاصة بعد يناير ٢٠٠١ وتولي "چورج دبليو بوش" الرئاسة. من جهة أخرى، كان اقتراب "بلير" الوثيق من الولايات المتحدة عاملا مساعدا على عدم عزلتها، وكان ذلك واضحا فيما يتعلق باستخدام القوة، الذي كان يراه "بلير" مبررا لدعم القانون الدولي، وفي بعض الأحيان المتطرفة، لردع أو منع الحكومات الوطنية من الجور على شعوبها.

في ديسمبر ١٩٩٨، اشتركت المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة في القيام بعملية ثعلب الصحراء – Operation Desert Fox"، وهي حملة القصف الجوي التي استمرت أربعة أيام ضد العراق على إثر عدم انصياع بغداد لقرارات مجلس الأمن الدولي؛ وكان ذلك في الوقت الذي كانت تعارض فيه فرنسا وروسيا، عضوا مجلس الأمن، القيام بأي عمل هجومي ضد صدام حسين وتطالبان برفع العقوبات الاقتصادية

المفروضة على العراق لعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن. فى ربيع ١٩٩٩، أصبح "بلير" أحد أقوى الأصوات فى الـ "ناتو"، المطالبة بالتدخل لوقف هجمات الصرب على كوسوڤو؛ ثم بمجرد أن تعهد الحلف بالقيام بعمل عسكرى، كان "بلير" يستخدم نفوذه، سواء فى لقاءاته الخاصة مع "كلينتون" أو فى حديث مهم له فى شيكاغو فى أبريل ١٩٩٩، ليؤكد أن الـ "ناتو" لم يكن أمامه من خيار سوى البقاء فى كوسوڤو حتى وإن تطلب ذلك تدخلا دمويا باهظا بواسطة القوات البرية، وهو ما كان "كلينتون" قد استبعده عند بدء الحرب، ولكنه كان قد أصبح مضطرا لإعادة النظر فيه بعد أن فشلت الحملة الجوية فى إحداث التغيير المطلوب فى سلوك الدكتاتور الصربى "سلوبودان ميلوسيڤتش – Slobodan Milosevic".

فى مايو و يونيو ٢٠٠٠، نشرت بريطانيا نحو ٧٠٠ جندى من صفوة قواتها تدعمهم سفن وقوات بحرية إضافية فى "سيراليون" لتعزيز مهمة سلام تابعة للأمم المتحدة وحماية البريطانيين فى تلك البلاد التى كانت تعمها الفوضى. كانت تلك المهمة التى قامت بها بريطانيا خارج إطار الأمم المتحدة والـ "ناتو"، إلا أنها كانت تنطوى على تعاون، غير رسمى، واسع مع الولايات المتحدة (التى ساعدت بنقل قوات حفظ السلام جوا) ومع الأردن والهند، التى شاركت بقوات حفظ السلام الأكثر فعالية؛ وقد اعتبرت المهمة عملا ناجحا ساعد فى إنقاذ الأرواح وتحقيق قدر من الاستقرار لتلك المستعمرة البريطانية السابقة[8].

فيما يشبه، إلى حد كبير، أسلوب "تاتشر" التى كانت قد عملت مع الرئيس "چورچ دبليو بوش" بعد سقوط الشيوعية، لكى يسفر هذا التعاون عما عرفه بـ "نظام عالمى جديد"، جعل "بلير" بريطانيا تصطف إلى جانب سياسات إدارة "بوش" بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عندما تعرضت نيويورك وواشنطن للهجمات الإرهابية. كان "بلير" يفعل ذلك بدافع من شعور حقيقى بالتضامن، وليؤكد كذلك أن بريطانيا يمكن أن تقوم بدور مركزى فيما كان مؤكدا أن يكون صياغة أخرى للنظام العالمى. وبينما كانت الولايات المتحدة محل انتقادات كثيرة لاستهانتها بمعظم المحاولات الأوروبية للمساعدة العسكرية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، نجدها ترحب

بمشاركة بريطانيا فى الحرب بهدف إسقاط حكم "طالبان" فى أفغانستان، والقضاء على القواعد التى خطط منها "تنظيم القاعدة" هجماته الإرهابية على الولايات المتحدة. أطلقت الغواصات البريطانية قذائفها فى الهجمات الأولية على أهداف فى أفغانستان فى أكتوبر ٢٠٠١، كما شاركت قوات بريطانية خاصة القوات الأمريكية فى الهجوم على "القاعدة" ومواقع "طالبان" الحصينة؛ كما بقيت بريطانيا مشاركة بقوة فى عمليات حفظ السلام والإعمار فى أفغانستان، مع تركيز خاص على مكافحة تجارة المخدرات.

أما القرار الأكثر إثارة للجدل فى سياسة "بلير" الخارجية فكان تأييده "إدارة بوش" فى حربها فى ٢٠٠٣ لإسقاط "صدام حسين"؛ ويبدو أنه كان يعتقد، مثل كل قادة الغرب، أن العراق كان يمتلك بالفعل أسلحة دمار شامل. كما كان يشارك "بوش" الرأى بأن تحدى العراق المستمر لقرارات مجلس الأمن الدولى شديد الإضرار بالنظام العالمى، ويرى أنه مادامت الولايات المتحدة عازمة على اتخاذ إجراء معين – كان من الواضح أن بوش كان قد عقد العزم على الحرب – كان من الضرورى أن تصطف بريطانيا إلى جانبها لتحديد طبيعة هذا الإجراء، وليس المعارضة من الخارج، والتى كان من المرجح أن تفشل فى كل الأحوال.

أما إذا كانت تلك حسابات "بلير" الأولية، فسرعان ما طغى عليها صراع قوى آخر داخل أوروبا، كانت فرنسا تسعى فيه، مدعومة من ألمانيا، لاستغلال فرصة حرب العراق لدعم قيادة فرنسا لأوروبا بشأن أجندة "شيراك" المعادية لأمريكا، وتهميش بريطانيا كقوة فى القارة. كان هذا الصراع يدور فى دهاليز مجلس الأمن، حيث حدث، بمصادفة غريبة، أن كانت أربع من الدول الخمسة الكبرى الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى ممثلة أثناء الاستعداد للحرب. كانت تلك الدول هى بريطانيا وفرنسا كعضوين دائمين، وألمانيا وإسبانيا كعضوين غير دائمين منتخبين من أوروبا الغربية والمجموعة الأخرى من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. نجح "بلير" فى الضغط على "إدارة بوش" لتأجيل الغزو، وبذل جهدا كبيرا للحصول على موافقة مجلس الأمن للتحرك ضد العراق؛ إلا أن روسيا وفرنسا بخاصة، أحبطتا هذه الموافقة، وفى النهاية كانت بريطانيا، مع أستراليا وبولندة، واحدة من الدول القليلة التى شاركت فى الغزو الأمريكى.

عندما كانت العمليات القتالية فى أوجها، كان لبريطانيا ٤٦,٠٠٠ جندى. كانت معارضة الحرب تتزايد فى بريطانيا، وبخاصة عندما اتضح أن "صدام" لم يكن يمتلك أسلحة دمار شامل، ومع انتشار الفوضى فى العراق (وزيادة الخسائر بين الجنود البريطانيين والمدنيين العراقيين). أثناء الاحتلال الذى دام أكثر من خمس سنوات، كانت القوات البريطانية مسئولة عن المنطقة الجنوبية حول البصرة، وفى البداية كان هناك حديث كثير فى أوروبا وأماكن أخرى عن نجاح الجهد البريطانى (مقارنة بالجهد الأمريكى فى المناطق الأكثر عنفا مثل بغداد ومحافظة الأنبار)، وربما كان ذلك بسبب الخبرة المكتسبة من تجربتى أيرلندة الشمالية والبلقان، والتفوق الأوروبى بصفة عامة على الولايات المتحدة فى استخدام "القوة الناعمة". فى آخر الأمر، كان من الواضح أن الجهد البريطانى فى جنوب العراق لم ينجح، حيث فشلت القوات فى التعامل مع العنف المتصاعد فى ذلك القطاع، واضطرت للانسحاب إلى مواقع قريبة من المطار لتجنب الخسائر، وحيث كانت أعمال إعادة الإعمار والتطوير تعانى من سوء القيادة ونقص الموارد ولم تكن فى نفس مستوى ما تقوم به القوات الأمريكية فى مناطق أخرى من العراق.

• حقبة ما بعد "بلير".

تمكن حزب العمال من الفوز بانتخابات مايو ٢٠٠٥ بسبب الارتباك والفوضى فى صفوف حزب المحافظين المعارض إلى حد ما، ولكن السخط المتزايد بسبب الحرب، والضجر العام بعد عقد من وجود "بلير" فى منصبه، أديا إلى القرار الذى اتخذه فى مايو ٢٠٠٧ بالاستقالة، وتسليم مقاليد السلطة لـ "براون – Brown"، الذى كان لفترة طويلة مواليا لحزب العمال وأحيانا خصما. "براون" الاقتصادى الموالى للسوق الحرة بطبيعته، كان معروفا بتشككه أكثر من "بلير"، فيما يتعلق بالتكامل الأوروبى وبخاصة بالنسبة لـ "اليورو" وأوجه العلاقة عبر الأطلنطى.

بشكل عام، أبقى رئيس الوزراء الجديد على نهج السياسة البريطانية، وفى مارس ٢٠٠٨ قدم للبرلمان أول استراتيجية أمنية قومية، "لأول مرة تعلن الحكومة عن

استراتيجية كاملة شاملة لأهداف وخطط جميع الإدارات والهيئات والقوى المعنية بحماية أمننا القومي"[٩]، وحددت الوثيقة التحديات الأمنية بـ : الإرهاب، ونشر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة العابرة للحدود القومية، والفوضى وعدم الاستقرار في العالم، والدول الفاشلة والهشة، والطوارئ المدنية؛ ودعت كل مؤسسات وإدارات الدولة للعمل معا لمواجهة المخاطر الناجمة عن تلك التحديات؛ كما أكدت الوثيقة بشدة التزام بريطانيا بالتعددية وبنظام دولي يقوم على القانون، إلا أنها لم تكن منحازة لأى طرف فى سياستها، والمقصود بالأطراف هنا: الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى ومنظمة حلف شمال الأطلنطى.

عندما اتسعت الأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت فى الولايات المتحدة فى ٢٠٠٧، فى أوروبا وباقى العالم، كان "براون"، وهو وزير مالية سابق، فى وضع جيد يمكنه من تأكيد دور قيادى فى النظام الاقتصادى العالمى. فى أجواء التأثير المحدود للولايات المتحدة بسبب ضعف "إدارة بوش" وحملة انتخابات الرئاسة، أخذ "براون" زمام المبادرة وعقد قمة لمجموعة العشرين (G-20) للحوار بشأن إجراءات ومقترحات لإصلاح النظام المالى العالمى الذى أصابته الأزمة؛ كما عمل المسئولون البريطانيون، من خلال خطوات تم اتخاذها بسرعة، على استقرار الأسواق المالية. إلا أن قدرة "براون" على القيام بدور قيادى سرعان ما انهارت أمام عظم حجم المشكلات الاقتصادية الداخلية، ما أضعف وضعه السياسى بالداخل كذلك، فبدت الأمور وكأنها مجرد وقت ويخرج حزب العمال ويعود "المحافظون" إلى السلطة.

على مدى عدة عقود، كانت قدرة بريطانيا على الظهور، سواء فى العالم أو فى الاتحاد الأوروبى، بصورة تفوق حقيقتها، تعتمد على وجود قيادة سياسية قوية ("تاتشر" و"بلير" حالتان دالتان)، ودبلوماسية ذكية، بالإضافة إلى قدرة على إبراز قوتها العسكرية (الفريدة فى أوروبا) وقوة أجهزتها الاستخباراتية المعروفة. إلا أن نفوذ بريطانيا كان يستند، بالإضافة إلى ذلك، إلى أداء أقتصادى قوى نسبيا؛ ففى الفترة ما بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٥ نما إجمالى الناتج المحلى بمعدل سنوى يصل إلى ٢.٨٪ سنويا، مقارنة بمعدل ٢.٠٪ فى منطقة اليورو و ١.٤٪ فى ألمانيا وهى نسبة شديدة الضعف،

(و ٥ ,١٪ بالنسبة لإيطاليا). كانت أيام أوائل الثمانينيات المربكة قد ولت، عندما كانت إيطاليا تبدو مهيأة لتجاوز بريطانيا كثالث أكبر اقتصاد فى أوروبا (بعد ألمانيا وفرنسا). الواقع، أن المملكة المتحدة كانت تنطلق أسرع من فرنسا لاستعادة الأرضية التى كانت قد فقدتها فى الستينيات والسبعينيات. على مستوى أكبر مما كان يحدث فى دول القارة التى كانت ماتزال تعتمد على الصناعات التقليدية، كانت بريطانيا تتكيف بنجاح مع اقتصاد ما بعد صناعي، يعتمد على المال والخدمات مع قدر من التصنيع، وكان أبرز مثال على ذلك لندن المزدهرة التى كانت تنافس نيويورك لتكون عاصمة المال فى العالم.

فجأة، بدت كل تلك المكاسب النسبية فى مهب الريح إبان أزمة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩، ومثلما حدث فى كل مكان آخر فى أوروبا والعالم، انقلب النمو الاقتصادى إلى النقيض، وزادت نسبة البطالة فى بريطانيا فى ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، أما الملمح المميز للمشهد الاقتصادى فكان انهيار التمويل العام والعجز المربك الذى تعاظم فى ظل حكومة "براون". تسبب الانخفاض الشديد فى عائدات الضرائب، والإنفاق على إنقاذ البنوك وغير ذلك من الإجراءات المرتبطة بالأزمة بالإضافة إلى عوامل أخرى، كل ذلك تسبب فى ارتفاع العجز فى بريطانيا إلى ٤ ,١٢٪ من إجمالى الناتج المحلى فى السنة المالية ٢٠٠٩، وهو ما يعادل تقريبا ضعف النسبة فى دول القارة الرئيسية[١٠]. كان المتوقع أن يستمر العجز لسنوات قادمة وأن يؤدى إلى زيادة كبيرة فى صافى دين القطاع العام. هذه التوقعات المالية المنذرة بكارثة، مصحوبة بالارتباك والفوضى فى صفوف حزب العمال بسبب عدم الرضا عن "براون"، وفضيحة حسابات الإنفاق البرلمانى، كل تلك العوامل مجتمعة أدت إلى سقوط حكومة العمال فى يونيو ٢٠٠٩.

كان احتمال إجبار "براون" على الاستقالة والدعوة لانتخابات مبكرة، أمرا مهما بعض الشيء بالنسبة للاتحاد الأوروبى وعلاقته بأوروبا. المحافظون الذين كانوا واثقين تماما من أنهم سوف يفوزون فى الانتخابات، كانوا قد تعهدوا بإجراء استفتاء على "معاهدة لشبونة" المعلقة، والتى كان من المرجح أن يرفضها المصوتون البريطانيون، ليعود بذلك الاتحاد الأوروبى إلى "المربع الأول" فى جهوده لإصلاح اتفاقياته الأساسية، التى كانت تجرى منذ المؤتمر الدستورى الأوروبى فى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣؛ وفى آخر الأمر

زال الخطر ونجا "براون" وتعهد المحافظون ألا يعيدوا فتح موضوع "لشبونة" بعد عودتهم إلى السلطة فى حال التصديق على الاتفاقية من البرلمان فى ظل حكومة العمال المفارقة.

مرة أخرى، كانت مشكلات "براون" السياسية تسلط الضوء على قوة واستمرارية التشكك البريطانى، عندما أصبحت انتخابات الاتحاد الأوروبى فى يونيو ٢٠٠٩، وهى فى جانب كبير منها اعتراض على الحكومة، تعبيرا قويا عن مشاعر العداء للاتحاد الأوروبى. حزب الاستقلال البريطانى – British Independence Party، الذى كان برنامجه يدعو لانسحاب بريطانيا من الاتحاد، أزاح حزب العمال إلى المركز الثانى فى الانتخابات، بفوزه بثلاثة عشر مقعدا فى البرلمان الأوروبى. الحزب القومى البريطانى British Nationalist Party، وهو حزب يمينى عنصرى من المرجح أن يحرج ويورط بريطانيا فى ستراسبورج، انتخب كذلك عضوين فى البرلمان الأوروبى وكان ذلك أول اختراق له إلى التمثيل على المستوى الأوروبى. يضاف إلى ذلك أن حزب المحافظين الذى فاز بأكبر عدد من المقاعد أكد تشككه الأوروبى بانسحابه، بعد عشرين عاما، من التجمع المعتدل المعروف بـ حزب الشعب الديمقراطى المسيحى الأوروبى – Christian Democratic European People's Party"، والاصطفاف مع الأحزاب المعادية للاتحاد الأوروبى فى كل من پولندة وجمهورية التشيك.

كما أثار الوضع المالى المتدهور كذلك أسئلة عما إذا كان بالإمكان أن تحافظ بريطانيا على التزاماتها فى السياسة الخارجية والدفاع – مع إجماع عام على أنها لن تستطيع. كان من المرجح أن تظل المعونات الخارجية البريطانية عند مستوى مرتفع نسبيا (٠.٤١٪ من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠٠٨)، ولم يكن هناك احتمال بزيادة كبيرة. كما كانت هناك تساؤلات أيضا عما إذا كان من الضرورى، على سبيل المثال، تحويل الإنفاق من أفريقيا إلى التغيرات المناخية، وكانت كلتاهما من أولويات سياسة بريطانيا الخارجية، وهو مجال كانت تسعى المملكة المتحدة ليكون لها فيه زمام القيادة فى أوروبا والعالم. كان المؤكد أن تكون أصعب المقايضات فى مجال الدفاع، ففى عام ٢٠٠٨، وهو أول عام كامل لـ "براون" رئيسا للوزراء، كان لبريطانيا قوات قوامها

٨٣٠٠ جندى منتشرة ضمن القوات الدولية لتقديم المساعدة الأمنية فى أفغانستان، و ٤١٠٠ جندى فى العراق، وعدد أقل فى البلقان، (كوسوفو والبوسنة). فى ديسمبر ٢٠٠٨ أعلن رئيس الوزراء عن انسحاب، على مراحل، من العراق؛ وفى أبريل ٢٠٠٩ أنهت بريطانيا كل عملياتها العسكرية فى العراق مع تسليم منطقة البصرة للقوات الأمريكية. بحلول يوليو ٢٠٠٩، كان عدد الضحايا البريطانيين قد بلغ ١٨٥ قتيلا فى أفغانستان، وهو رقم يفوق ما خسرته فى العراق على مدى ست سنوات. وفى خضم القلق العام المتزايد بسبب هذه الخسائر، دخل "براون" فى صراع وشجار علنى مع قيادة الجيش التى كانت تشكو من ضعف تمويل القوات وتتساءل ما إذا كان النقص فى طائرات الهليكوبتر هو سبب ضعف الأداء العسكرى البريطانى وزيادة معدل الخسائر. إلا أن "براون" ظل متمسكا بموقفه وانحاز للخزانة برفضه زيادة الإنفاق أو عدد الجنود. أرجأت الحكومة كذلك قرارا كان قد اتخذ لتحديث الغواصة النووية الاستراتيجية (Trident) إلى ما بعد انتخابات ٢٠١٠ , فى الوقت نفسه، وفيما كان يبدو فى نظر البعض تذكرة مزعجة بالثمن الذى كان ينبغى دفعه أحيانا مقابل القيام بالدور الأوروبى، واصلت بريطانيا ضخ بلايين الجنيهات لشراء طائرة النقل العسكرية الأوروبية "A-400"، التى كان إنتاجها يعود إلى ما قبل أربع سنوات وباهظة الثمن، والطائرة المقاتلة "Typhoon Eurofighter"، التى كان بعض خبراء الدفاع يرونها مشروعا من وحى سياسة صناعية، وأن فائدتها العسكرية محدودة[١١].

• العلاقات مع أوروبا.

استطاع "تونى بلير – Tony Blair" السياسى الذى كان يعرف ذات يوم فى بريطانيا بأنه محظوظ، استطاع أن يتفادى طلقة تطيح به فى عام ٢٠٠٥؛ وبينما كانت بريطانيا ملتزمة بالمشاركة فى إصلاح وتحديث الاتحاد الأوروبى، كانت الحكومة ترقب بقدر من الاهتمام الجهود الدائرة فى أوائل الألفية الثالثة لوضع دستور للاتحاد؛ وعندما تم تبنى مسودة الاتفاقية الدستورية فى ٢٠٠٤، تعهد "بلير" بوضع ما أصبح

يعرف بـ "الدستور الأوروبى" للاختبار من قبل الجمهور البريطانى من خلال استفتاء. كان هناك اعتقاد عام بأن هذا الاستفتاء سوف يفشل فى بريطانيا، بينما قد توافق عليه البرلمانات، وفى تلك الدول التى قررت أيضا عقد استفتاءات عليه.

وبينما كان عدم تصديق أى دولة من الدول الأعضاء على المعاهدة يكفى قانونا لعدم دخولها حيز التنفيذ، كان هناك حديث واسع فى أوروبا عن أوروبا ذات سرعتين تنبثق عن عملية تبنى الدستور، إذ سوف تندفع مجموعة من دول القارة الأوروبية بقيادة فرنسا وألمانيا ودول منطقة اليورو الأخرى، لتشكيل أوروبا أشبه بالقلب متمركزة حول اليورو، وسياسة دفاعية وخارجية مشتركة، وسياسات موحدة بالنسبة للهجرة، أما الدول القليلة الأخرى (بريطانيا والدانمرك مثلا)، التى لم تصدِّق فستكون بمثابة دائرة خارجية، تشارك فى السوق الموحدة وقوانين ونظم الاتحاد ولكنها أقل نفوذا وتأثيرا داخل الاتحاد بشكل عام. كان ذلك سيناريو سلبيا بالنسبة للبريطانيين وكانت "حكومة العمال" قد حاولت طويلا أن تمنعه. أما تحركات "بلير" الإيجابية فى مجال الدفاع الأوروبى فبينما كان دافعها قلقا حقيقيا بشأن القضايا الأمنية، كانت أيضا محاولة منه ومن مستشاريه لوضع أوروبا فى المركز من سياسة أوروبية، فى وقت كانت مهمشة فيه جزئيا بسبب عدم تبنيها لليورو. وكما حدث، فإن المصوتين الفرنسيين والهولنديين قتلوا الاتفاقية الدستورية قبل أن يتمكن الناخبون البريطانيون من التصويت. هكذا تم القضاء على شبح التهميش فى أوروبا ثنائية السرعة، وتم إحلال اتفاقية لشبونة المعدلة التى صدق عليها البرلمان الأوروبى دون صعوبة كبيرة، محل الدستور الأوروبى.

بالرغم من ذلك، من المرجح أن يظل نفوذ بريطانيا فى أوروبا مسألة تشغل بال أى حكومة فى لندن باستمرار، حيث إن الدول الأكثر توجها نحو التكامل سوف تظل تضغط من خلال مشروعات من المحتمل أن تجعل بريطانيا أكثر تشككا؛ وهناك قضية أخرى تختلف بشأنها بريطانيا مع شركائها فى القارة تخص تركيا وسياسة الاتحاد فى التوسع بشكل عام. بريطانيا مستمرة فى دعم ترشح تركيا للعضوية، الأمر الذى تؤكده الزيارة الرسمية التى قامت بها "الملكة إليزابيث" لها فى مايو ٢٠٠٨، وما تزامن معها من تصريحات لكبار المسئولين فى الخارجية البريطانية بأن الاقتراح الفرنسى

بإنشاء اتحاد لدول المتوسط لا يمكن أن يكون بديلا عن عضوية تركيا الكاملة فى الاتحاد الأوروبى.

ستظل الاختلافات مع الدول الأوروبية الأخرى حول مستقبل أوروبا تجذب الانتباه إلى "العلاقة الخاصة" القديمة بين بريطانيا والولايات المتحدة. الحكمة التقليدية - التى صاغها المحللون والأكاديميون وصناع السياسة السابقون من ذوى التوجه نحو الاتحاد فى القارة الأوروبية والولايات المتحدة، بل وفى بريطانيا نفسها فى الواقع - هذه الحكمة التقليدية ترى أننا إذا عدنا إلى الخمسينيات سنجد أن بريطانيا كان عليها أن تختار بين التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة، أو أن تكون مع أوروبا قلبا وقالبا، ومن سوء الحظ أن ذلك كان يفسح المجال أمام توجه أطلنطى - (Atlanticism) أشبه بالتبعية يسد الطريق أمام اختيارها أوروبا، ثم تجد نفسها مجبرة، على نحو متكرر، على هذا الاختيار - كما حدث فى حالة قرار "ماكميلان - Macmillan" فى ١٩٦١ بالتقدم للانضمام إلى المجموعة الأوروبية (EC) أو فى ترحيب "بلير" بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) بعد أن يكون الوقت قد تأخر وبشروط أسوأ مما لو كان ذلك قد تم فى وقت مبكر؛ وهى رؤية "كاريكاتورية" فى أحسن الأحوال، بالرغم من احتوائها قدرا من الحقيقة، إذ إنها ليست مدعومة بقراءة واعية للتاريخ، كما أنها تغفل المدى الذى كانت بريطانيا تسعى لتجنبه عندما يكون عليها أن تختار بين الولايات المتحدة وأوروبا. الحقيقة أن بريطانيا كانت تقاوم أحيانا ضغوطا قوية من واشنطن للاقتراب من أوروبا، وكانت تلك الضغوط أقوى ما تكون فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، إلا أنها نغمة متكررة فى سياسة الولايات المتحدة وفى الجدل حول سياستها فى أوروبا.

هذه الرؤى المتجذرة فى الزعم بأن عدم إقبال بريطانيا على أوروبا يمثل عقبة رئيسية أمام ظهور الاتحاد الأوروبى كلاعب قوى فى المشهد العالمى يمكن أن يكون شريكا للولايات المتحدة ويخفف عن واشنطن بعض أعبائها فى العالم، هذه الرؤى ليس من المرجح أن تختفى بسرعة سواء فى الولايات المتحدة أو أوروبا، علاوة على أنها لا تدرك أن موقف السياسة البريطانية من الولايات المتحدة، هو فى الوقت نفسه موقف

من أوروبا. إن أوروبا يكون "الناتو" مهمشا فيها ونفوذ الولايات المتحدة ضعيفا، من المحتم أن يكون نفوذ بريطانيا فيها ضعيفا كذلك، كما هو من المحتم أن تتقدم باريس وبرلين للسيطرة على السياسات الخارجية والأمنية بها. وبصرف النظر عن حب الولايات المتحدة أو التبعية لها، يمكن النظر إلى العلاقة الخاصة بينهما، مثل تفهم بريطانيا لاتساع الاتحاد الأوروبى، كجزء من سعى بريطانيا نحو تصور معين لأوروبا.

بالتوازى مع التفسير المتعارض للعلاقة الخاصة، من المتوقع أن تكون قضايا أخرى كثيرة سببا فى تعقيد العلاقات البريطانية فى أوروبا ومعها؛ وإحدى هذه القضايا، تلك الخاصة بتنظيم وتحديث المؤسسات الدولية. لندن تدعم الجهود الساعية لجعل المؤسسات الدولية القائمة "من مجلس الأمن الدولى إلى البنك الدولى.... أكثر طموحا وفعالية وتأثيرا"،[١٢] إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كانت بريطانيا مستعدة للتحرك فى اتجاه تمثيل موحد للاتحاد الأوروبى فى كيانات مثل "صندوق النقد الدولى" أو "مجلس الأمن الدولى" - كما تتمنى الدول الأعضاء الأكثر توجها نحو التكامل فى الاتحاد، وهو ما نراه فى أماكن أخرى من العالم، كحل بعيد المدى للمشكلة التى يمثلها التمثيل الزائد والقوى لأوروبا فى المؤسسات الدولية، وانخفاض تمثيل أجزاء أخرى من العالم، وبخاصة آسيا. مثل فرنسا، كانت بريطانيا تقاوم أى حديث عن تمثيل موحد للاتحاد فى مجلس الأمن ليكون له مقعد واحد، كما كانت تؤيد محاولة ألمانيا (بالمشاركة مع البرازيل والهند واليابان) الحصول على مقعد دائم، وهى خطوة يمكن أن تجعل الاتحاد أكثر بعدا عن توجه التمثيل الموحد[١٣].

وهناك تحدٍ آخر بعيد المدى يتعلق بالتفكك، إذ بينما خلق نجاح الاتحاد والتكامل الأوروبى، دون شك، إطارا أمكن فيه علاج مشكلة أيرلندة الشمالية، إلا أن هذا النجاح خلق فى الوقت نفسه بيئة مناسبة لكثير من الكيانات شبه القومية - من القطالونيين (Catalans) فى إسبانيا إلى السلوفاك (Slovaks) فى تشيكوسلوفاكيا السابقة، إلى الإيطاليين الشماليين- للطموح بأن تعمل كدول- أمة (nation -states)، وأن تتخطى العواصم القومية التاريخية وتتعامل مباشرة مع بروكسل التى يتعاظم دورها باضطراد كمركز لوضع القوانين واتخاذ القرار فى أوروبا فى كثير من المجالات؛ وبينما تفكك

المملكة المتحدة ليس واردا، إلا أن وجود حزب استقلال أسكتلندى له صوت مسموع وتمثيل جيد فى البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج، سيكون عامل تعقيد آخر أمام أى حكومة بريطانيا فى سعيها لصوغ سياسة متسقة حيال أوروبا والمحافظة على نفوذها داخل الاتحاد الأوروبى.

وختاما .....

من بين الدوائر الثلاثة التى حددها "تشرشل" فى الأربعينيات، من المرجح أن تظل تلك المتعلقة بأوروبا هى الأكثر أهمية بالنسبة لسياسة بريطانيا الخارجية؛ وهنا مثلما كان الأمر فى الماضى، تواجه بريطانيا عددا من المعضلات المعهودة التى ينبغى أن تعالجها على خلفية الظروف العالمية والمحلية المتغيرة. إحدى تلك المعضلات تتعلق بمسألة قديمة وهى محاولة موازنة رغبة بريطانيا فى أن يكون لها سياسة خارجية ودفاعية فاعلة وشاملة ومستقلة نوعا ما، بما يتلاءم مع تاريخها كقوة وإمبراطورية عظمى، ومواردها المالية والبشرية المتزايدة، وسوف يبقى المدى الذى تحققه فى معالجة هذا القصور أمرا رئيسيا.

وهناك تحد آخر يخص المقايضة بين فقدان الاستقلالية وفقدان النفوذ والتأثير الناجم عن عدم المشاركة فى أوجه مشروع التكامل الأوروبى. بإمكان بريطانيا زيادة نفوذها فى أوروبا عن طريق تبنى اليورو، على سبيل المثال، إلا أن ذلك قد ينتج عنه فقدان، حقيقى وظاهرى، لدرجة ما من استقلالية السياسة؛ وما دام مشروع التكامل الأوروبى مستمرا فى طريقه، حتى وإن كان ذلك ببطء، فإن تحقيق التوازن بين النفوذ والاستقلالية سيكون مسألة مهمة أمام الحكومات البريطانية.

وهكذا، فإن العلاقة مع الولايات المتحدة ستكون اعتبارا رئيسيا سواء فى حد ذاتها أو كعامل يشكل نظرة الحكومات والجماهير فى أوروبا وخارجها إلى بريطانيا كشريك.

ومع الانتخابات المخطط أن تتم فى موعد غايته مايو ٢٠١٠، كانت تلك قضايا مطروحة للنقاش القومى الدائر منذ ١٩٤٥ حول دور بريطانيا فى العالم، وهو نقاش من المؤكد أن يتواصل فى القرن الواحد والعشرين.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

George, Stephen. *An Awkward Partner: Britain in the European Community*. 3rd ed. New York: Oxford University Press, 1998.

Mannin, Michael. *British Government and Politics: Balancing Europeanization and Independence*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010.

Thatcher, Margaret. *Downing Street Years*. New York: HarperCollins, 2003.

Williams, Paul. *British Foreign Policy under New Labour*. Basingstoke: Palgrave, 2006.

Young, Hugo. *This Blessed Plot: Britain and Europe from Churchill to Blair*. Woodstock, NY: Overlook Press, 1999.

الفصل العاشر

ألمانيا الصعود إلى القوة المتوسطة

(هيلجا أ. ولش)

Helga A. welsh

كانت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية هى الشغل الشاغل للمحللين السياسيين والصحافة فى الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، وعندما دخلت ألمانيا عاما انتخابيا آخر، فرضت قضايا أخرى نفسها: انتخابات أوروبية محلية وإقليمية وقومية بالإضافة إلى انتخاب رئيس فيدرالى بواسطة مجلس فيدرالى. يضاف إلى ذلك استدعاء لحظات فارقة فى تاريخ ألمانيا ما بعد الحرب: قبل ستين عاما، كان قد تم تدشين دستور جديد، يرمز اليوم إلى نجاح ديمقراطية ألمانيا، كما استدعت الذكرى العشرون لسقوط جدار برلين فى نوفمبر ١٩٨٩ الثورات السلمية فى ألمانيا الشرقية ووسط وشرق أوروبا.

من نواح أخرى. كان ٢٠٠٩ عاماً مزدحما بالعمل، إذ أنهت انتخابات ٢٠٠٩ الائتلاف الحكومى الذى دام أربع سنوات بين الحزبين السياسيين الرئيسيين: الاتحاد الديمقراطى المسيحى/ الاتحاد الاجتماعى المسيحى/ Christian Democratic Union\ Christian Social Union(CDU \ CSU) والحزب الألمانى الديمقراطى الاجتماعى Social Democratic Party of Germany (SPD). كان الصراع فى الحملة الانتخابية يدور حول القضايا الداخلية وليس الخارجية والأمنية، كما كان، فى رأى الكثيرين يفتقر إلى الحماسة السياسية، إلا أن تواصل أهداف السياسة الخارجية سيظل، حتى بعد أن تولت السلطة بعد شهر حكومة ائتلافية جديدة بين الـ CDU \CSU والحزب الديمقراطى الحر Free Democratic party (FDP) وهو حرب ليبرالى. حتى تخصيص المناصب

الحكومية كان يمكن التنبؤ به. منذ ١٩٦٦، عند تشكيل أول ائتلاف حكومى كبير، يشغل الشريك الأصغر منصب وزير الخارجية، أكثر من الـ CDUالحزب الذى حكم ألمانيا لفترة أطول من غيره، بينما كان منصبا "المستشار" و"وزير الدفاع" دائماً من نصيب الحزب صاحب أكبر عدد من المقاعد فى البرلمان القومى "البوند ستاج– Bundstag". بحسب هذا السيناريو، بقيت "أنجيلا ميركل" (CDU) فى خريف ٢٠٠٩ فى منصب المستشار، بينما شغل "كارل– تيودور زو جوتنبرج– karl-Theodor zu Guttenberg" منصب وزير الدفاع، بينما أصبح "جيدو فيسترفيل– Guido Westerwelle" رئيس الـ FDP، نائبا للمستشار ووزيرا للخارجية.

فى محاولتهم لفهم سبب خضوع ألمانيا لحكم "هتلر" الشمولى فى فترة ما بين الحربين، يلجأ المؤرخون عادة إلى التطور التاريخى الملغز لألمانيا، ويقارنونه بتاريخ دول غربية أخرى مثل المملكة المتحدة وفرنسا. فى ١٩٤٥، كان مطلوبا من الألمان أن يقطعوا صلتهم بماض أدى إلى الحرب والخراب والمذابح الجماعية، كما وضعت العقود التالية لذلك، الأساس لسياسة خارجية وأمنية إلى اليوم: التعددية، التأكيد على القوة الناعمة، السعى لتحقيق أهداف السياسة بوسائل مدنية. هذه الثقافة السياسية تجمع بين رفض صريح للماضى، مع التزام بالغرب يعتمد على النجاح السياسى والاقتصادى للجزء الغربى من البلاد. فى ١٩٨٩، كان الشرق الشيوعى مضطراً لإعلان إفلاسه السياسى والاقتصادى، معززا بذلك توجهات كتابة التاريخ الألمانى باعتباره تاريخ ألمانيا الغربية. بقيت سياسة ألمانيا الغربية الخارجية والأمنية هى السائدة بعد توحيد الدولتين فى أكتوبر ١٩٩٠.

منذ ١٩٩٠، كان للتغيرات العالمية، كما كان لتطور التكامل الأوروبى من مجرد تكتل غربى إلى تجمع يضم معظم أوروبا الشرقية والغربية ذى مجال سياسى متسع وغطاء دولى أوسع، كان لها أثر كبير فى إدارة وتحديد أهداف سياسة ألمانيا الخارجية والأمنية. لم تنبثق رؤية أو استراتيجية جديدة. ما حدث كان توافقات مهمة مع المبادئ المأمولة، مبادئ التعددية والقوة الناعمة والوسائل المدنية، وهو ما يجعلها جديرة بأن يكون لها مكان بين اللاعبين الدوليين الرئيسيين.

•من الهزيمة إلى خط المواجهة مع الستار الحديدى.

قد يبدو تطور ألمانيا من شريك منبوذ إلى شريك دولى محترم، ومن الانقسام إلى الوحدة خطا مستقيما، غير أن هذه الرؤية تطمس تعقدات مهمة كثيرة، داخلية وعالمية. فى ٧ مايو ١٩٤٥، استسلمت ألمانيا دون قيد أو شرط ، كانت السيادة بالكامل فى أيدى الحلفاء المنتصرين: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى ثم فرنسا فيما بعد. اتفقوا على تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق محتلة، كما تم تمزيق العاصمة السابقة "برلين" إلى أربعة قطاعات، كما أنشئ مجلس مراقبة مشترك– Allied Control Council، ليكون الكيان العسكرى الحاكم، إلا أن فعاليته كانت محدودة منذ البداية بسبب خلافات أيديولوجية واختلاف السياسات بين القوى الأربعة المنتصرة. كانوا فى الظاهر يسعون لتحقيق أهداف محددة هى اجتثاث النازية وتجريد المنطقة من السلاح والقضاء على التمركز والتحول إلى الديمقراطية فى ألمانيا مهزومة، إلا أن التطبيق والنتائج السياسية النهائية كانت مختلفة تماماً.

انهارت مفاوضات المجلس المشترك بين القوى الغربية والاتحاد السوفيتى فى ١٩٤٧، كما كان هذا الانهيار المصحوب بتطورات فى شرق وجنوب أوروبا بداية للحرب الباردة. كانت برلين، العاصمة السابقة محاطة بمناطق محتلة من الاتحاد السوفيتى، وفيما بعد بواسطة جمهورية ألمانيا الديمقراطية– German Democratic Republic(GDR)، كما كانت برلين الغربية معرضة للخطر فى ١٩٤٨؛ وردا على محاولات القوى الغربية دمج مناطقها، فرض "ستالين" حصاراً بإغلاق كل الطرق المؤدية إلى القطاعات الغربية من برلين، إلا أن الولايات المتحدة كانت تقوم بالإمداد بالسلع والبضائع عبر جسر برلين الجوى الشهير. فى مايو ١٩٤٩، تأسست جمهورية ألمانيا الفيدرالية حيث تم توحيد المناطق الغربية فى دولة واحدة عاصمتها "بون". فى أكتوبر أعلن الاتحاد السوفيتى والحكومة الشيوعية فى منطقة الاحتلال السوفيتى عن إنشاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية، لكى يستمر ما كان يعتبر إجراء مؤقتا، أربعة عقود أخرى. بقت "برلين" نقطة إشكالية ومصدر إزعاج للجميع، لم تكن تابعة رسميا لأى من الدولتين، احتفظت فيها القوى الأربعة المتحالفة بقوات وحقوق ومسئوليات خاصة. كانت برلين هى المكان الذى يختبر فيه الاتحاد السوفيتى ورفاقه فى ألمانيا الشرقية صلابة الغرب وقوته.

حقوق الحلفاء جعلت سيادة الدولتين محدودة حتى بعد تأسيسهما، غير أنهما انتقلتا من دور المنبوذ إلى دور الشريك وبأسرع مما كان متوقعاً. وكأنوات فى المنافسة التى نشأت بين القوى العظمى، كانت الدولتان تعتمدان على المصالح الأمنية لشركائهما الرئيسيين فى التحالف- الاتحاد السوفيتى فى حالة ألمانيا الشرقية، والولايات المتحدة بالنسبة لألمانيا الغربية، كما كانتا ضروريتين أيضاً باعتبارهما خط المواجهة الحقيقى فى صراع الشرق والغرب بما تهيأته من فرص لاستعادة الحقوق الدولية.

ورثت ألمانيا الغربية مسئوليات قانونية باعتبارها الدولة التى خلفت الرايخ الثالث- Third Reichرسمياً. كانت استراتيجيتها لاستعادة الاحترام الدولى تعتمد على الانسلاخ التام عن السياسات التوسعية العسكرية السابقة، والتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، والتصالح مع فرنسا، ودعم جهود التكامل الأوروبية. الآن، كان الحلفاء الغربيون يرون الاتحاد السوفيتى، وليس ألمانيا، عدوهم الرئيسى. استطاع المستشار "كونراد أديناور- Konrad Adenauer"، بمهارة، أن يكتسب ثقتهم، وبدأ فى دمج ألمانيا الغربية فى هياكل التحالف الغربى وتوثيق علاقته بفرنسا، كما اتخذ الخطوات الأولى نحو إشراك إسرائيل فى علاقة خاصة ودفع تعويضات لها. كان "أديناور" يشغل كذلك منصب وزير الخارجية حتى ١٩٩٥، وكان يطلق عليه أحياناً لقب "أب ألمانيا الغربية"، كما كان يتم تقييم خلفائه عادة بمقاييس فطنته وذكائه السياسى.

على الجانب الآخر من الستار الحديدى، كان زعماء جمهورية ألمانيا الديمقراطية يرون أنفسهم كذلك، جزءا من ألمانيا جديدة، كما كانوا يقدمون الاضطهاد الذى تعرضوا له فى ظل الرايخ الثالث وتطبيق النموذج السوفيتى من الشيوعية دليلاً على أنهم كانوا يمثلون "الألمان الأفضل". باقى دول العالم كانوا أكثر تشككاً؛ لعدة سنوات كانت ألمانيا الديمقراطية منبوذة مفتقدة الشرعية الدولية، أما قلق رفاقهم فى دول الجوار الشيوعية فى وسط وشرق أوروبا فلم يكن مطروحاً للنقاش، حيث كانت الأولوية للتضامن الاشتراكى الرسمى تحت مظلة الاتحاد السوفيتى.

كانت ألمانيا المقسمة تبدو أقل خطراً بالنسبة لجيرانها فى أوروبا الغربية، كما كان كثير من المراقبين الأجانب يشاركون الروائى الفرنسى "فرانسوا مورياك-

Françios Mauriac "رؤيته الساخرة، التى عبر عنها بقوله إنه كان يحب ألمانيا جدا لدرجة أنه كان يتمنى "أن يكون هناك اثنتان منها"(١). بحلول العام ١٩٥٥، كانت كل دولة من الاثنتين قد اندمجت مع حليفها واستعادت معظم سيادتها. أصبحت ألمانيا الغربية أحد الاعضاء المؤسسين للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب- European Coal and Steel community، (١٩٩٢)، ثم انضمت إلى منظمة حلف شمال الأطلنطى- North Atlantic Treaty Organization (NATO) فى ١٩٥٥؛ وأصبحت ألمانيا الشرقية عضوا فى مجلس التعاون الاقتصادى المشترك- Council for Mutual Economic Assistance فى عام ١٩٥٠، وانضمت إلى منظمة حلف وارسو- Warsaw Treaty Organization فى ١٩٥٥. كانت عضوية هياكل تلك التحالفات بمثابة آلية للسيطرة، إلا أنها كانت تسمح أيضاً بقدر من المشاركة. كان هدف الـ (NATO)، كما قيل، أن يبعد روسيا، ويقرب الولايات المتحدة، ويخفض ألمانيا(Keep Russia Out, the United States IN and Germany Down)، ولكن أمن جانب ألمانيا كان يحقق الأمن لألمانيا.

التركيز على نتائج مثل الاندماج فى هياكل التحالف والحصول على الاحترام العالمى، ثم التوحيد فى ١٩٩٠، التركيز على مثل هذه النتائج يغفل الجدل الذى دار بشأن تلك التطورات. داخل ألمانيا الغربية، الاندماج فى المنظمات الأوروبية وإعادة إضفاء الصبغة العسكرية وعضوية حلف شمال الأطلنطى، أثار جدلاً واسعاً؛ وبينما احتشدت كل الأحزاب السياسية الرئيسية حول معاداة الشيوعية ومن أجل التوحيد، إلا أن أولوياتها كانت مختلفة بالنسبة لـ "أديناور"، كان للاندماج مع الغرب أولوية على الوحدة القومية، كان لابد من أن يحتوى التوجه نحو التوحيد الشيوعية، وأن يبرهن على تفوق النموذج الغربى، أما بالنسبة للـ SPA، حزب المعارضة الرئيسى، فكانت الأولوية للوحدة القومية. كان يشك فى تحالف "أديناور" الوثيق مع الولايات المتحدة، حيث كان يدافع عن نموذج اشتراكى للتنمية، إلى أن حدث تحول سياسى فى ١٩٥٩ (برنامج جودزبرج- Godesberg Program)، وفى مناخ كهذا، كانت عروض الاتحاد السوفيتى المتكررة للدفع بالعلاقات الألمانية- الألمانية إلى الأمام مغرية وممزقة فى ذات الوقت. بالرغم من خوض كل من الـ SPA والـ CDU معارك طاحنة، لم يكن حياد ألمانيا

الغربيــة أو تبنـــى دور الجســـر بين الشـرق والغرب، لم يكن بديلاً سيـاسـيـاً يمكن التعويل عليه.

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت المصالحة بين ألمانيا وفرنسا، مسألة مركزية بالنسبة لمساعى الاندماج الأوروبى. بعد ثلاث حروب فى أقل من قرن، كان مستقبل أوروبا يعـتـمـد على التـعـاون بين العـدوين اللدودين. فكرة المصالحـة التى بلورها من الجانب الفرنسى "روبرت شـومـان- Robert Schuman" و"چان مـونيـه- Jean Monet" و"شارل ديجول (بعد تردد)"، ومن الجانب الألمانى "أديناور"، هذه الفكرة أتت أكلها: إذ تحت ضغط الضرورة، بدأت الدولتان اقتسام القوة فى أوروبا، ولفترة طويلة لم تكن الحرب بينهما واردة. وحيث إن السياسة العليا تربط بينهما الآن بالإضافة إلى شبكة من التعاون عبر الحدود، أصبح كلاهما أهم شريك تجارى بالنسبة للآخر، كما تجمع بينهما مساع لتنمية التكافل الأوروبى حتى عندما تتباين الأهداف النهائية لكليهما. كان دافع مصلحة فرنسا هو الرغبة فى كبح جماح ألمانيا، وامتلاك زمام القيادة فى أوروبا ليكون امتداداً للقوة الفرنسية؛ أما بالنسبة لألمانيا فقد كانت المصالحة مع فرنسا بمثابة تذكرة المرور إلى المجتمع الدولى، وكان ذلك يعتمد على دعم التكامل الأوروبى. يضاف إلى ذلك أن جـهـود التكامل الأوروبى البـاكرة كـانت توازن أيضـاً بين مصـالح فرنسـا، الزراعية بالأساس، ومصالح ألمانيا الصناعية.

كشف التحـالف الفرنسى- الألمانى الناجم عن هذه الترتيبات عن رؤى مختلفة لأوروبا. تحت قيادة "ديجول"، عمَّت رؤية "أوروبا الوطن"، بمعنى أن القوة القومية ينبغى ألا تقيد. يضاف إلى ذلك أن فرنسا ينبغى أن تقود، كما ينبغى تقليص نفوذ الولايات المتحدة فى أوروبا. على العكس من ذلك، كان الزعماء الألمان مع أوروبا فيدرالية، ونقل السلطة إلى مؤسسات فوق قومية، وعلاقات وثيقة بالولايات المتحدة. شقت طموحات "ديجول" النخبة السياسية الألمانية، وبخاصة الـ CDU\CSU الحاكم، إلى "ديجوليين" و"أطلنطيين"، وهو الانقسام الذى يمكن أن نستشعره اليوم. بالنسبة لـ "أديناور"، كان التعاون الوثيق مع فرنسا ضمانة ضد تقلبات السياسة الخارجية الأمريكية؛ أما بالنسبة لمن كانوا منحازين للولايات المتحدة مثل "لودفيج إيرهارد- (CDU) Ludwig

Erhard"، أب اقتصاد السوق الاجتماعية، فقد كانت السياسة الاقتصادية الفرنسية حمائية أكثر من اللازم، كما كانت سياساتها الخارجية مغرقة فى القومية. كانوا يشعرون أن الولايات المتحدة توفر ضمانات أمنية لا تستطيع قوة أخرى توفيرها، الحقيقة أن الخيارات السياسية كانت محدودة والخلافات مؤكدة: حكومات ألمانية متوالية تدعم التوازن الدقيق بين باريس وواشنطن، وهو ما نراه اليوم. كانت "اتفاقية الإليزيه"، التى تم التصديق عليها فى ١٩٦٣، هى حجر الزاوية الرمزى فى المصالحة بين ألمانيا وفرنسا، إلا أن ديباجتها تؤكد على تعاون ألمانيا الوثيق مع الولايات المتحدة.

على خلفية النفوذ السوفيتى فى الجزء الشرقى من البلاد، كان النفوذ الأمريكى فى الجزء الغربى يعتبر عملاً ودياً، فالقوات المسلحة للولايات المتحدة وفرت درعاً أمنية ساعدت فى التركيز على التعافى الاقتصادى، وبالرغم من الخلاف حول "الأمركة" إلا أنها جاءت بـ "التحديث" لألمانيا ومعظم أوروبا الغربية؛ كذلك فإن قبول القوات المسلحة الفيدرالية (Bundes Wehr) فى حلف شمال الأطلنطى فى ١٩٥٥ أنهى جدلاً حاداً داخل وخارج ألمانيا. وفى مسعى لتفادى رفض الجمعية الوطنية الفرنسية French National Assmbly إنشاء مجلس دفاع أوروبى– European Defence Community يضم ألمانيا، استعادت اتفاقيات باريس Paris Agreements (1945) سيادة ألمانيا الغربية، معتبرة إياها الممثل الشرعى الوحيد لألمانيا، ودعتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى الغربى– Western European Union ومنظمة حلف شمال الأطلنطى. أصبحت الجمهورية الفيدرالية عاملاً أساسياً فى ردع الخطر المباشر للشيوعية؛ كما وجد الأمريكيون الذين لم يخبروا غزوا ألمانيًا لأراضيهم، وجدوا إعادة تسلح ألمانيا أمرا يمكن القبول به أكثر من جيرانها الأوروبيين. إلا أن الماضى كان يلقى بظلال مقلقة، كما كانت هناك محاذير. لم تكن ألمانيا تستطيع أن تطور أسلحة ذرية أو بيولوجية أو كيماوية، ولم يكن بالإمكان زيادة حجم قواتها المسلحة عن ٥٠٠.٠٠٠ جندى، سيتم دمجهم تماماً فى الـ "ناتو"؛ أما التوحيد فسوف يتم المضى فيه بوسائل سلمية، كما احتفظت قوى الاحتلال السابقة بحقوقها فى وجود قوات لها فى برلين. فيما بعد ستكون هذه القيود الخارجية مفروضة ذاتياً.

داخل ألمانيا الغربية كانت المقاومة شديدة لإعادة العسكرة، حيث اتحد السلاميون والنقابيون والمسيحيون والمثقفون والديمقراطيون الاجتماعيون تحت شعارات من قبيل "أخرجونا من الحساب"، وعمت حركات نشطة تدعو للسلام حتى نهاية الحرب الباردة؛ وفي مناسبات عدة كان مئات الألوف من الألمان الغربيين يشاركون في مسيرات تنادي بالسلام وترفع شعارات ضد الأسلحة النووية وسباق التسلح. كما تصاعدت الاحتجاجات على أثر قرار الـ "ناتو"، مزدوج المسار، في ديسمبر١٩٧٩، الذي كان يضع تصوراً لنشر أسلحة نووية إضافية على أراضي ألمانيا الغربية، رداً على قيام حلف وارسو بنشر صواريخ "SS-20" جديدة.

استغل الاتحاد السوفيتي المخاوف التي كانت تلوح في الأفق بين الأوروبيين في وسط وشرق أوروبا، لمقاومة إعادة تسلح ألمانيا الغربية، فأنشأ تحالفه العسكري الخاص "منظمة حلف وارسو" لتكون ألمانيا الشرقية أحد أعضائه. تدهورت العلاقات بين الشرق والغرب خلال الخمسينات، وفي ١٩٥٣ قامت القوات السوفيتية بقمع تظاهرات في ألمانيا الشرقية بوحشية، ثم بعد ثلاث سنوات في المجر، وبنفس الأسلوب. في ١٩٦٨ سحقت جهود الإصلاح بسبب تدخل حلف وارسو العسكري في "براغ"، كما تم تعزيز مبدأ التضامن الاشتراكي بما أطلق عليه "عقيدة بريچيني"

في ألمانيا، لم تكن جراح تقسيم البلاد إلى دولتين قد التأمت بعد، كانت الأسر مقسمة، والمئات من الناس يفرون عبر الحدود من الشرق إلى الغرب كل يوم. منذ البداية في ١٩٤٩، كانت ألمانيا الشرقية دولة غير شرعية في نظر ألمانيا الغربية، حيث كانت الشيوعية مفروضة على شعبها عنوة؛ ولم يكن للدولة أن تبقى؛ أما بالنسبة للسياسيين في ألمانيا الغربية فلم تكن العلاقات بين الدولتين تعتبر"أجنبية" وإنما ذات طبيعة ألمانية داخلية خاصة، كانت محدودة بنسبة كبيرة في إطار التعاملات التجارية، ولم تكن هناك تعاملات سياسية بين الممثلين الرئيسيين في كلتا الدولتين. في الوقت نفسه، كانت ألمانيا الغربية تعزز وضعها كممثل وحيد لكل الألمان بأساليب محددة: كانت تقطع علاقتها بأي دولة تعترف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية دولة ذات سيادة. وباعتبارها الشريك الأبرز– من ناحية عدد السكان والنفوذ السياسي والاقتصادي–

نجحت ألمانيا الغربية على مدى سنوات فى تحجيم الدور العالمى لألمانيا الشرقية وجعله مقصورا على الدول الاشتراكية الصديقة لها؛ إلا أن تعزيز هذه السياسة كان يصبح أكثر صعوبة بمرور الوقت.

كان بناء جدار برلين فى أغسطس ١٩٦١ بداية عصر جليدى فى العلاقات بين الشرق والغرب، وتكلفة إنسانية باهظة بعد أن أغلق الحدود تماما. تصاعدت الضغوط لتحسين العلاقات مع الجار الشيوعى فى الشرق؛ وبعد أن أدركت أن التقدم على طريق تحسين العلاقات الألمانية الداخلية كان يتطلب موافقة الاتحاد السوفيتى، قامت حكومة ائتلافية (SPD وFDP) بعد تشكيلها بوقت قصير فى خريف ١٩٦٩ بمبادرات سياسية لتحسين العلاقات مع كل من الاتحاد السوفيتى وبولندة وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ومنح المستشار "فيلى برانت- (SPD) Willy Brandt" جائزة نوبل للسلام فى ديسمبر ,١٩٧١ فى الداخل، أحدثت السياسة الألمانية الجديدة تجاه الشرق جدلا شديدا، حيث كانت تتطلب الاعتراف بألمانيا الشرقية كأمر واقع، على أساس "دولتان فى أمة واحدة"؛ كما أثارت الشكوك بين شركاء التحالف بأن ألمانيا الغربية قد تتجه شرقاً. فى ١٩٧٢، كان انشقاق أعضاء فى البرلمان من الائتلاف الحاكم سبباً فى التصويت، لأول مرة، على سحب الثقة من مستشار متربع على المنصب فى البوندستاج-Bundestag. عندما فشل التصويت بفارق ضئيل، طرحت المعارضة (CDU\CSU) "دستورية" المعاهدة الرئيسية بين ألمانيا الشرقية والغربية للبت أمام المحكمة الدستورية الفيدرالية. اجتازت المعاهدة هذه العقبة، وبعد التصديق عليها اتسعت العلاقات بين الدولتين الألمانيتين إلا أنها ظلت متوترة. فى ١٩٧٣، تم الاعتراف بألمانيا الديمقراطية أخيرا على المسرح الدولى، وأصبح لكل من الدولتين مقعد فى الأمم المتحدة، كانت المصالحة بين ألمانيا الغربية وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى قد بدأت، ولكن "إغلاقها" كان لابد من أن ينتظر حتى التسعينيات.

لم تكن هناك مقدمات كثيرة للتوحيد الذى تم بين الدولتين، ويشير عالم الاجتماع الألمانى"وولف ليبينيز- Wolf Lepenies" إلى سقوط الشيوعية فى ألمانيا الشرقية، والتوحيد الذي تم بعد ذلك بأنه حدث غير مسبوق: كيف كان يمكن أن يحدث ذلك؟ كيف

حدث؟"[٢]. يحسب للمستشار "كول" (CDU) أنه استغل فرصة سنحت فى ١٩٩٠ ليدفع فى طريق توحيد الدولتين. كان ذلك يعتمد على موافقة الشركاء المتحالفين، أما الاتحاد السوفيتى وفرنسا والمملكة المتحدة فقد عبرت عن تحفظها. وحدها، حكومة الولايات المتحدة هى التى جاءت إلى طاولة المفاوضات بموافقة غير مشروطة. كان زمام القيادة فى يدها فى محادثات "٢+٤" بين ممثلى الدولتين الألمانيتين والحلفاء الأربعة؛ وعن طريق تطمينات قانونية ومساعدات مالية تم تهدئة مخاوف السوفيت وقلقهم من انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف شمال الأطلنطى وسحب القوات السوفيتية؛[٣]. وبعد تردد لم يستمر طويلاً، وافق "كول" على الاعتراف رسمياً بالحدود الألمانية- البولندية القائمة، ليزيل بذلك مخاوف بولندة من مواجهة محتملة. انتهت المفاوضات بنجاح، إلا أنها كشفت عن قدر كبير من القلق بخصوص دور ألمانيا المستقبلى فى أوروبا وذلك من زاويتين متعارضتين: هل يمكن أن يطمح قادة ألمانيا إلى السيطرة على أوروبا، ما إذا كان يمكن أن يتخلوا عن التزامهم بالتكامل الأوروبى.

كان سقوط جدار برلين فى نوفمبر ١٩٨٩ يعنى انتهاء الحرب الباردة. قضايا الإقليمية والسيادة تم تسويتها بتوقيع معاهدة (٢+٢)، والآن كانت ألمانيا قد أصبحت محاطة بدول صديقة وتراجعت الهواجس الأمنية. انتهى نظام الحرب الباردة ثنائى القطب، أما بالنسبة للنظام الذى سوف يحل محله، وللدور الذى يمكن أن تقوم به ألمانيا فى قادم السنين، فلم يكن الأمر واضحاً.

•انتهاء الحرب الباردة وسؤال القوة

هناك إجماع واسع على أن انتهاء الحرب الباردة أحدث تغيراً كبيراً فى البيئة السياسية الألمانية، ولكن ليس بنفس الدرجة فى السياسات التى تعكسها تلك التغيرات، ولا نتائج الدور الذى تقوم به فى العالم. يرى بعض المراقبين أن ما يميز السياسة الخارجية الألمانية هو استمرارية الأهداف والأساليب بعد التوحيد والتغيرات الكبرى فى البيئة العالمية، وأنها مازالت تفتقر إلى إطار يؤكد المصالح الوطنية والاستقلالية؛ بينما يرى آخرون أن هناك تحولاً نحو سياسة خارجية أكثر توكيداً، سياسة ذات صبغة

واقعية جديدة، وإن كانوا يتشككون فى قدرتها على المشاركة فى العبء العسكرى فى المناطق المضطربة من العالم. الفريقان مختلفان حول مصادر التغير والاستمرارية ومدى هذا التغير.

الأسس التى تعتمد عليها السياسة الخارجية الألمانية - "التعددية" و"القوة الناعمة" و"القوة المدنية" - ليست جامدة، وإنما هى أطر ينبغى ملؤها بالمعنى والأفعال وتكييفها مع بيئة عالمية متغيرة. التعددية تشير إلى سياسة "لن نكون بمفردنا" والسعى من أجل أهداف السياسة الخارجية والأمنية. القرارات الرئيسية سيتم اتخاذها بالتنسيق مع اللاعبين الدوليين الآخرين. الاندماج الفعال فى المنظمات والتحالفات الدولية، وهو أمر مهم فى كل المساعى السياسية، سيصبح ضرورياً، ولا يمكن الاستغناء عنه، فى كل المبادرات العسكرية.

مفهوم "القوة الناعمة" يشير إلى الإقناع بدلاً من القسر، وهو مصطلح جذاب بالنسبة للآخرين لأنه يستخدم الدبلوماسية والحلول الوسط والحوافز لتحقيق الأهداف المنشودة. بالمثل، تستخدم القوى المدنية السياسية قبل الإكراه، كما تؤكد أن السياسة الخارجية والأمنية لا بد من أن تكون جزءاً من خطاب يعزز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ ويعرف المؤرخ "چيمس شينان- James Sheenan" القوى المدنية" بأنها الدول ذات القدرة على شن الحرب ولكنها ليس لها مصلحة أو رغبة فى ذلك(٤). تجربة الدمار الذى أحدثته الحرب فى النصف الأول من القرن العشرين، كان لها أثرها فى تحويل الدول الأوروبية الغربية إلى دول مدنية رغم أن ذلك كان مكفولاً بالضمانات الأمنية من قبل الولايات المتحدة، الأمر الذى مكنها كذلك من تجنب الحصص العسكرية الرئيسية التى تركز على التكامل الاقتصادى فى المجموعة الأوروبية.

تهدف المفاهيم المتداخلة للقوة المدنية والقوة الناعمة والتعددية إلى تحقيق وضع مثالى، على أنه يحدث أحياناً ألا تلتزم الدول بها. هذه المفاهيم ليست مقصورة على دولة أو مؤسسة، كما تعبر عن ذلك السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) للاتحاد الأوروبى على سبيل المثال. يضاف إلى ذلك أن القوى المدنية التى ترفع لواء

القوة الناعمة والتعددية لا تمارس السلامية التامة بالضرورة أو تتخلى عن القوة أو التدخل العسكرى، أو تستخدم هذه القيم فى سبيل أهداف غيرية تماماً؛ فالمصالح القومية يمكن السعى إليها عبر قنوات تختلف عن المواقف السياسية التقليدية التى تجمع بين القوة والإكراه. التحول السياسى من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة بعد الحرب العالمية الثانية مهد الطريق أمام عودة ألمانيا إلى العالم المتحضر والاحترام الدولى.

بالرغم من ذلك، تظل ألمانيا مختلفة عن القوى المنافسة الأخرى فى أوروبا، مثل فرنسا والمملكة المتحدة، حيث إن مفاهيم التعددية والقوة الناعمة والقوة المدنية لها وضع مركزى فى صنع السياسة كما فى الخطاب، وهو وضع دقيق وفريد بسبب أكثر فصول تاريخها ظلاماً وهو الرايخ الثالث-Third Reich؛ فالخطاب السياسى منقوع فى هذا الإرث وما تمخض عنه من التزامات معنوية. فى ١٩٤٥، كانت فرصة التحول إلى قوة طبيعية أو عادية (Normal)، تبدو بعيدة إن لم تكن مستحيلة، ويشير الفيلسوف "يورجن هابرماس- Jürgen Habermas" إلى جدل أساسى، هو جدل التطبيع- Dialectic of Normalization: فإذا كان الألمان يريدون أن يعتبروا أنفسهم "طبيعيين"، فلابد لهم من أن يعوا كيف كان تاريخهم مختلفاً(٥). الانسلاخ الواضح والتام عن نظام "هتلر" والتقاليد القومية والسلطوية التى كانت وراء صعوده إلى السلطة، أصبح أمراً حتمياً؛ حيث إن أداء "الرايخ الثالث" ألحق العار بالقوة العسكرية، أصبح التخلى عن التوجهات العسكرية هدفاً رئيسياً لجهود إعادة التربية الناجحة بعد الحرب العالمية الثانية. التطبيع الاجتماعى السياسى أكد حل الصراعات بالوسائل السلمية ومزايا التعاون الدولى والمصالحة، كما أن إعادة ترسيخ المشاعر والكبرياء الوطنية كأشكال شرعية للولاء للوطن استغرقت وقتاً طويلاً من أثر التقسيم إلى دولتين. تكديس أعداد كبيرة من الجنود وكميات من السلاح على الأراضى الألمانية أثناء الحرب الباردة كان مثبطاً للقوة العسكرية، كما سيطر الخوف من نشوب حرب بين الشرق والغرب على رسم السياسة العليا. الآن، سياسة " لن يحدث مرة أخرى"- والمقصود التورط فى حرب - مترسخة فى الوعى الألمانى، الأمر الذى يفسر ثقافة التحفظ الاستراتيجية فيما يتعلق بالشأن العسكرى.

ألمانيا كذلك مشارك فاعل ومهم فى مجال القوة الناعمة المدعومة بقوة صلبة هى النفوذ الاقتصادى على وجه الخصوص، فهى قوة تجارية عظمى وتأتى عادة على رأس قائمة دول العالم المصدرة. اقتصادها هو الأكبر فى أوروبا ورابع أكبر اقتصاد فى العالم، كما أنها صاحبة خُمس إجمالى الناتج المحلى فى الاتحاد الأوروبى.

المعروف أن السياسة الخارجية تتأثر إلى حد كبير بمؤشرات الاقتصاد والتصدير، وباعتبارها أهم قوة اقتصادية أوروبية فإن ألمانيا وأداءها عرضة باستمرار لتدقيق وتفحص دولى، فعندما يهتز اقتصادها تتأثر أوروبا كلها.

اليوم، يعتبر معظم المحللين ألمانيا شريكاً محترماً يمكن الاعتماد عليه، أما الجوانب السلبية مثل المشكلات الاقتصادية والمالية، فربما تجعلها فى الواقع أكثر طبيعية؛ حتى "الهولوكوست" تم استيعابه أوروبياً رغم أن ذكرياته مازالت تحتل مكاناً خاصاً فى الخطاب السياسى الألمانى؛ ويشير "بيفرلى كروفورد– Beverly Crawford" إلى أن مصطلح "التطبيع– normalization" يمكن أن يستخدم رمزياً، عندما تضع ألمانيا مصالحها القومية أولاً، ثم تعمل ضد شركائها فى التحالف[٦]. إلا أن التوترات تظل قائمة بين دور ألمانيا كدولة طبيعية (عادية) وارتباطه الفريد بالقوة الناعمة المدعومة بقوة صلبة.

بالرغم من ذلك، يظل الدور المتوقع أن تلعبه ألمانيا فى الساحة الدولية مشروطاً بقوتها المحتملة، صحيح أن التوحيد وانتهاء الحرب الباردة قد بدد بعض القيود، إلا أن مدى تأثير ذلك على تعزيز قوتها النسبية يظل مجهولا. يؤكد بعض المراقبين مصادر هذه القوة من منظور عدد سكانها وموقعها فى مركز أوروبا وسيادتها وقوتها الاقتصادية ومكانتها الدولية، بينما يشير آخرون إلى الآثار المزدوجة للتوحيد والعولمة، وبالرغم من الزيادة الناجمة عن ذلك فى كل من الحجم وعدد السكان، تظل أنظمتها الخاصة بالوفاء الاجتماعى والاقتصاد والتعليم واقعة تحت ضغط.

بالنسبة لتغيرات مثل المزيد من التوكيد والاهتمام بالمصالح القومية أو المشاركة فى عمليات عسكرية، يمكن اعتبارها تنويعات على المبادئ نفسها التى تم تحديثها للتوافق مع البيئة العالمية الجديدة، وهى ناتجة عن ضغوط التكيف وتكشف عن سياسة

براجماتية وتغير يتزايد باضطراد. هذه التغيرات قد تشير إلى أن ألمانيا قد أصبحت أخيراً دولة طبيعية أو عادية، سلوكها يشبه سلوك جيرانها، بيد أن الاختلافات الطفيفة قد تكون مهمة، كما أن دورها الدولي يتم تفحصه من وجهات نظر مختلفة: البعض يريده أكثر توكيداً وحزماً، بينما مازال آخرون ينتظرون ما يطمئنهم على تواضعه؛ وبناءً على ذلك تختلف المسميات: فيقال "قوة عظمى" وأحياناً "قوة رئيسية"، أو "قوة إقليمية"، أو "قوة متوسطة"، أو "قوة أوروبية"، أو "قوة غامضة" أو "غير مستقرة" أو "مترددة" أو "كامنة".

الخطاب الألماني كاشف في السنوات الأخيرة فحسب، عاد مفهوم القوة إلى القاموس السياسي ليحل محل "التخلي عن القوة – Machtvergessenheit"، بيد أن من المستحيل تحديد معنى أو قدر القوة بدقة. القوة مصطلح نسبي لابد أن ينطوي على مؤشرات يمكن قياسها أو التحقق منها مثل القدرة الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى الاستعداد لاستخدامها وتصور الآخرين لها؛ أما بالنسبة لتصور صُنَّاع السياسة والمواطنين الألمان لدورهم في العالم، وكيفية استخدام قوتهم، فهي أمور بالغة الأهمية. في دراسة أجريت في ٢٠٠٩ لاستطلاع رأي خبراء السياسة الخارجية الألمانية كان رأي ٨١٪ منهم إما موافقون تماماً أو جزئياً على أن ألمانيا قوة متوسطة المستوى، بينما أجمع أكثر من ٧٠٪ منهم على أنها تلعب دوراً قيادياً في الاتحاد الأوروبي، ونحو الثلث فقط كانوا يعتبرونها قوة رئيسية (Führungsmacht)(٧). كانت أسئلة الاستطلاع قد تفادت، بذكاء، أي إشارة إلى ألمانيا كقوة عظمى. القوة المتوسطة تتمتع بنفوذ ملحوظ فيما وراء إقليمها، وتعتمد بقوة على الدبلوماسية والحلول متعددة الجوانب للمشكلات الدولية، وألمانيا حالة دالة هنا. كانت إجابات النخبة كما يلي تقريباً: ٩٥٪ كانوا يعتبرون عضوية الاتحاد الأوروبي مهمة جداً، بينما كان نحو ٩٪ يعتبرون عضوية الـ "ناتو" فالامم المتحدة ومجموعة الثمانية (G8) ومنظمة التجارة العالمية مهمة جداً أو مهمة.

كانت تصورات الهوية والدور متضمنة في المناقشات الدائرة حول الدور؛ وعلى نحو خاص: إذا كانت القوة الناعمة إحدى الأدوات الرئيسية في النفوذ، فإن المكانة

المتحققة فى المجتمع الدولى تصبح هى الأخرى مهمة. فى الماضى، كان النظام الاقتصادى الألمانى (القوة المحركة للتعافى الاقتصادى، والذى حقق مستوى معيشة مرتفعا) نموذجاً. العولمة وتحديات التوحيد أظهرت حدود اقتصاد السوق الاجتماعية، وربما تكون الأزمة الاقتصادية مبرراً لطريق ثالث جديد. نجاح بعض أوجه نظامها السياسى- النظام الانتخابى المختلط على سبيل المثال- انتقل إلى مناطق أخرى من العالم.

مناقشات وخطابات الاستمرارية والتغيير تؤثر فى أربعة مجالات رئيسية فى السياسة الخارجية: ارتباط ألمانيا بالاتحاد الأوروبى، واستراتيچيتها الأمنية، وعلاقتها عبر الأطلنطى، وعلاقاتها بـ"روسيا"؛ وعلى خلاف تأثيرها فى أوروبا، يظل تأثيرها العالمى فى العلاقات الثنائية منحازاً لدورها كقوة تجارية، ولكنها عززت وضاعفت دورها كلاعب متعدد الأدوار: فى الأمم المتحدة، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية.

• التعددية فى الممارسة: ألمانيا والاتحاد الأوروبى

بعد التوحيد، كانت المخاوف بشأن دور أوروبا المستقبلى على طرفي نقيض: هل ينسحب قادتها من الاتحاد الأوروبى، يسعون نحو مصالحها القومية واستغلال موقعها وروابطها التاريخية مع وسط وشرق أوروبا، أم ترى سيحاولون تشكيل أوروبا؟ بذل "كول-Kohl" جهداً كبيراً لطمأنة العالم بأن الالتزام بالتكامل الأوروبى أمر نهائى وثابت، وعلى حد تعبيره فإن توحيد الدولتين والتكامل الأوروبى كانا وجهين لعملة واحدة، ومرتبطين معاً، وأن السياسيين الألمان لا يفكرون فى تغيير السياسة: التكامل الأوروبى أمر مركزى لفهم السياسة الخارجية لألمانيا، حيث لها وضع خاص كما يدل على ذلك الدستور الألمانى الذى يوجب نقل السلطات السيادية لمؤسسات مابين حكومية، بما فى ذلك نظام أمنى جماعى مشترك، والاتحاد الأوروبى.

كانت استراتيچية التعددية، وبخاصة الاندماج فى الاتحاد الأوروبى، مفيدة بالنسبة لألمانيا إذ سهلت إعادة التأهيل على المسرح العالمى والمصالحة مع جيرانها؛

وبينما كانت المكاسب السياسية ملموسة دائما، أفاد الاقتصاد الألمانى الذى يقوم على التصدير، من عملية الاندماج منذ البداية. ربما تدفع ألمانيا فى ميزانية الاتحاد أكثر مما تحصل عليه، إلا أن بيانات ٢٠٠٨ تشير إلى أن ٦٤٪ من صادراتها ذهب إلى دول أعضاء و٧٢٪ من الواردات جاء منها. معظم النخب السياسية فى ألمانيا يعترفون بالفوائد المادية والرمزية للاندماج الأوروبى. الاحزاب الرئيسية: CDU\CSU و SPD موافقة إلى حد بعيد على سياسة الاتحاد، أما الخلافات فمعظمها خاص بعضوية تركيا المحتملة. الحزب المحافظ يحبذ "علاقة تفضيلية أو ذات امتيازات (privileged relation-ship)"، بينما يحبذ الديمقراطيون الاجتماعيون عضوية كاملة. وحدهم، المتطرفون، فى اليمين واليسار، هم الذين تساورهم الشكوك. أحزاب اليمين المتطرف تعبر عن عداء صريح، إلا أن فوزهم فى الانتخابات محدود دائما وليس لهم تمثيل فى البرلمان الوطنى (البوندستاج(The Boundestag".) كل المستشارين جعلوا من أوروبا شأنا مركزيا بالنسبة لهم وإن كان بصور مختلفة. كلاهما، "أديناور"و "كول" عَملا على توثيق العلاقة بنظرائهما الفرنسيين "ديجول" و "ميتران" على التوالى. فى مذكراته، يشير المستشار السابق "هيلموت شميت– Helmut schmidt" إلى الرئيس الفرنسى "ڤاليرى چيسكار ديستان" كصديق حميم، ويذكر القراء بأن التجارب التاريخية المتداخلة بين بلديهما أساسية وشديدة الأهمية بالنسبة لالتزامهما بالتكامل الأوروبى. فى السبعينيات، كان التعاون الوثيق بين "شميت" و"ديستان" هو الذى أدى إلى النظام النقدى الأوروبى– European Monetary System، الذى مهد الطريق أمام الاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوروبى– European Economic and Monetary Union (EMU) والانتخابات المباشرة للبرلمان الأوروبى.

جاءت انتخابات ١٩٩٨ بتغير جيلى للبرلمان والحكومة، وائتلاف– هو الأول– بين "SPD" وتحالف ٩٥/الخضر. كان من يمسكون بدفة القيادة سياسيين لم يخبروا الحرب العالمية الثانية، وكان التاريخ قد جاء بالالتزام الأوروبى وتعزيز التطبيع السياسى، الذى تعهده بحماسة شديدة "چوشكا فيشر– Joschka Fischer"، الثورى الذى أصبح وزيرا للخارجية (تحالف ٩٥/الخضر)، ودعمه المستشار "جيرارد شرودر–

"Gerhard Schr?der (SPD)"، الذى لمع اسمه بسبب أسلوبه السياسى الحاسم. "ميركل"، التى نشأت فى ألمانيا الشرقية، جعلت المسئولية تجاه أوروبا شأناً داخلياً، كما تم الاعتراف بدورها فى تكامل الاتحاد الأوروبى وتقديره فى ربيع ٢٠٠٧، عندما مُنِحَت "جائزة شارلمان– Charlemagne".

الاستمرارية لا تعنى أن العلاقات بالاتحاد الأوروبى أو أن المواقف منه ظلت ثابتة، فهو اليوم منظمة مختلفة عما كان عليه فى التسعينيات. الاتحاد يضم فى عضويته سبعاً وعشرين دولة، كما أن قيادته أصبحت عملية معقدة، كما تجاوزت مجالات نشاطه الواسعة الأهداف الأولية للوحدة الاقتصادية والنقدية. الآن، دخل الاتحاد مجال السياسة العالمية من خلال سياسته الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) وسياسته الأمنية والدفاعية المشتركة (CSDP)؛ كما أن الأهداف والاستراتيچيات المرتبطة بهذه السياسات تعكس بقوة تأثير ألمانيا من خلال تأكيدها استخدام القوة المدنية والناعمة، كما تمكنها من الدخول فى عمليات عسكرية بصرف النظر عن حلف شمال الاطلنطى. فعالية الـ "CFSP\CSDP" موضع مساءلة باستمرار؛ ولكن بالرغم من عيوبها فإن وضع أوروبا الدولى الجديد قد عزز مجال المناورة أمام ألمانيا ولم يقيده.

إلا أن نقل سلطات جديدة للاتحاد الأوروبى بات يثير قدراً من القلق داخل ألمانيا بشأن التآكل المستمر للسيادة الوطنية. تصاعد الجدل بهذا الخصوص أثناء التصديق على "معاهدة لشبونه" التى أحيت مجدداً عناصر مهمة من المعاهدة الدستورية المشئومة. بعد التصديق عليها فى البرلمان الألماني، طعن المشرعون والسياسيون من اليمين واليسار على دستوريتها لعدة اعتبارات، البعض كان يشير إلى فقدان البرلمانات والمحاكم الوطنية سلطاتها، بينما كان يشكك آخرون فى الشرعية الديمقراطية للاتحاد؛ وفى حكم كان متوقعاً، أكدت المحكمة الدستورية فى يونيو ٢٠٠٩ مطابقة المعاهدة للقانون الأساسى، مع طلب سلطات أوسع للهيئات التشريعية ("البوندستاج – Bundestag" و"البوندسرات – (Bundesrat" للمشاركة فى الشئون الأوروبية.

لم يكن قد تبقى على إجراء انتخابات البرلمان الوطنى أكثر من ثلاثة أشهر، وكانت الحكومة تريد أن تسوى الأمر بسرعة قبل موعد الانتخابات؛ وعلى المسرح

العالمى، كان يجب ألا يتأخر تصديق الأعضاء السبعة والعشرين أكثر من ذلك بسبب ألمانيا، التى كانت، برغم كل ذلك أحد مهندسى المعاهدة؛ وهكذا كانت هناك ضغوط داخلية ودولية للإسراع بإقرار تشريع جديد فى سبتمبر ٢٠٠٩، قوانين جديدة كثيرة تعبر عن الدور المعدل لغرفتى البرلمان فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبى، والتزام الحكومة الألمانية بإخطار أعضاء البرلمان بالمشروعات الأوروبية الدائرة. كان كثيرون يعتقدون أن حكم المحكمة وضع قيوداً تحد من التكامل الأوروبى، ولم يكن من الغريب أن يعتبره المتشككون الأوروبيون انتصاراً لقضيتهم بينما كان المدافعون عن التكامل ينددون به، إذ كانوا يرون فيه عودة إلى الخطاب القومى الذى كان يُعتقد أنه كان قد استقر فى مزبلة التاريخ.

مازالت العلاقة الفرنسية - الألمانية فى القلب من مساعى التكامل الأوروبى إلا أنها تمر بحالة من المد والجزر. لم تعد ألمانيا الشريك الأصغر. المرتبة واحدة، واتخاذ أى قرار مهم من قرارت الاتحاد يتطلب تفاهماً بينهما، كما يتطلب استعداد كليهما للعمل معاً لحشد الإجماع والتوافق بين الأعضاء، وهناك حالتان فى هذا السياق. عندما شغلت ألمانيا مقعد رئاسة المجلس فى ربيع ٢٠٠٧، كان الرئيس الفرنسى "نيكولا ساركوزى" هو الذى تبنى، بنشاط، أجندة ألمانيا الخاصة بمعاهدة لشبونه، وكذلك بين أعضاء الاتحاد الذين كانوا مترددين، وعندما ترأست فرنسا الاتحاد فى خريف ٢٠٠٨ ساعدت جهود "ساركوزى" و "ميركل" المشتركة فى التوسط لوقف إطلاق النار فى الصراع العسكرى بين روسيا وجورجيا.

مصالح ألمانيا العالمية وتفاعلاتها الدولية محدودة ولكنها متسعة المجالات، على الأقل بسبب الفرص التى يتيحها الاتحاد الأوروبى، وبالاتساق مع تفضيلها المبادرات المتعددة الجوانب، يطمح الزعماء الألمان إلى القيام بأدوار الوساطة وبناء الائتلافات، ويذكر أنهم فعلوا ذلك فى مفاوضات ضم دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد ومنظمة حلف شمال الأطلنطى. كذلك لعب السياسيون الألمان دوراً مهماً فى الإبقاء على روسيا متورطة فى الحروب فى يوغوسلافيا السابقة فى التسعينيات، كما كان دور قادتها مهماً كذلك فى التوصل إلى اتفاق الاستقرار فى جنوب شرق أوروبا الذى جمع بين حوافز

اقتصادية وسياسية لتحقيق السلام فى المنطقة المتحاربة. كما أن القوة تتضاعف عندما تعمل ألمانيا كجزء من الـ "E-3"، مع كل من المملكة المتحدة وفرنسا، واشتراكها فى اللجنة الرباعية (Quartet) الخاصة بالشرق الأوسط مع الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى، ومحادثات منع الانتشار النووى مع إيران. على أن السجل العام لألمانيا فى بناء الائتلافات مختلط، كما يوضح "هانز دبليو مول– Hanns Maull.W "؛ إذ بينما استعادت إرادتها للقيام بدور الوسيط، أصبحت البيئة السياسية أكثر تعقيداً ومليئة بالمفاجآت، على الأقل لأن الاتحاد الأوروبى عليه أن يوفق بين سبعة وعشرين صوتاً(٨).

بالنسبة للبعض، يعكس أداء ألمانيا الدولى سلطتها الجديدة ويجعل منها قوة هيمنة إقليمية، كما يؤكدون تصعيد أولوياتها إلى الاتحاد الأوروبى، واستعدادها فى ذات الوقت لتحمل "نصيب غير متكافئ من العبء الإقليمى فى التعاون المؤسسى"،(٩) وهناك من يؤكد سياسة الأخذ والعطاء فيما يتعلق بالتكامل الأوروبى؛ وبينما ألمانيا قوة أوروبية رئيسية، فإن عملية الأوْرَبَة– Europeanization ذات المسارين مساعدة ومقيدة فى الوقت نفسه. الفاعلون السياسيون بإمكانهم تصعيد أو نقل خياراتهم إلى مستوى الاتحاد الأوروبى، إلا أن بإمكانهم كذلك استيعاب السياسات العامة التى قد تفرض تكيفات وطنية. الأوْرَبَة ليست مباراة صفرية مطلقاً، والقوة الألمانية مرتبطة فى الغالب بأدائها الاقتصادى، فإذا كان الأداء الاقتصادى قوياً، يكون ذلك تعزيزا لها، وعندما تظهر عليه علامات الضعف، تضعف القوة الألمانية؛ وهذا الاعتماد على الأداء الاقتصادى يكشف عن عدم حصانتها وتماسكها.

انغراس ألمانيا العميق فى المؤسسات الأوروبية يمكنها من الاضطلاع بأدوار قيادية لا تعتبر شديدة الخطورة أو حتى تنذر بها. على مر السنوات، تقدمت عملية المصالحة بدرجة كبيرة مع الدول الأوروبية الغربية عما هى مع الجيران الشرقيين؛ وربما تبدو المصالحة مع فرنسا مقياساً فى هذا السياق؛ أما بالنسبة لدول أوروبا الوسطى، مثل بولندة، فلم يتم التوصل إلى درجة من الثقة والتعاون بنفس القدر؛ وهناك من المؤشرات المقلقة التى تلوح فى الأفق ما يفسر الميل إلى استخلاص نتائج من

أحداث بعينها. فأثناء الأزمة الاقتصادية فى ربيع ٢٠٠٩، على سبيل المثال، كانت وسائل الإعلام فى كل من باريس وبروكسل تلقب "أنجيلا ميركل" بـ "السيدة لا– Madame Non"، وذلك عندما اعترضت على حزمة حوافز الاتحاد الأوروبى لأوروبا الشرقية، وعلى الفور تعالت الانتقادات والتساؤلات عما إذا كانت ألمانيا سوف تتخلى عن دورها الداعم لأوروبا الوسطى والشرقية.

المشهد السياسى الألمانى تغير كذلك. الجماهير أكثر تحفظا من النخب فى مواقفها من الاتحاد الأوروبى، ولكن نتائج استطلاعات الرأى المتوالية تشير إلى أن الأغلبية ترى عضوية الاتحاد مفيدة بالنسبة للدولة، وأن الألمان فخورون بكونهم أوروبيين. وكما هو الحال بالنسبة لكل الدول الاعضاء، يتزايد التأييد ممن هم فوق الستين. الألمان يؤيدون، بشدة، دوراً أكبر للاتحاد فى مجالات البيئة والطاقة ومكافحة الإرهاب، ويستحسنون التقدم على طريق تنمية وتطوير سياسة خارجية مشتركة، وسياسة دفاعية وأمنية مشتركة (٧٩٪ و ٨٢٪ على التوالى)، إلا أنهم يعارضون بقوة، مع مواطنين آخرين فى فرنسا والنمسا ولكسمبورج، توسعات الاتحاد الأخيرة التى يرون أنها قد أضعفت المؤسسة؛ وللمفارقة فقد كان للسياسيين الألمان دور كبير فى الدفع بعملية اتساع الاتحاد بينما كانت الجماهير رافضة أو متشككة فى أحسن الأحوال، وكانت صورة مماثلة قد ظهرت قبل عقد، عندما كان الألمان ضد تبنى عملة أوروبية مشتركة(١٠).

هذه الأمثلة تبين إن الاندماج الأوروبى الذى تحث عليه وتدفعه النخبة يمثل تحدياً لقادته، وأنهم لم ينجحوا تماماً فى تأطير الخطاب لكى يعكس الفائدة المتحققة من جراء أعمال وأنشطة معينة. على سبيل المثال، فإن استراتيجية ألمانيا للإسراع بدمج جيرانها فى شرق ووسط أوروبا فى الاتحاد والـ "ناتو" قد ساعدتهم كثيراً دون أن تقضى على عدم ثقتهم بها. "اليورو" جعل الوحدة الألمانية أكثر قبولا بالنسبة لأعضاء الاتحاد الآخرين وبخاصة فرنسا، وإن كان على مضض. يبدو أن الألمان الآن راضون بمزايا الوحدة الاقتصادية والمالية الأوروبية –(EMU) European Economic and Monetary Union، وإن كانت أزمة الديون اليونانية فى ٢٠١٠ قد أعادت إشعال النزعة المتشككة. قلة

الاهتمام بالاتحاد ونقص المعرفة به فى ألمانيا وغيرها، تصبح أكثر خطراً عندما يتم التعبير عن المشاعر الكامنة المعادية له. انخفضت نسبة التصويت للبرلمان الأوروبى من ٦٢,٣٪ فى ١٩٨٩ إلى ٤٣٪ فى ٢٠٠٤، وعلى مشارف يونيو ٢٠٠٩ كان نحو ٧٠٪ يبدون عدم اكتراث بها، وفى النهاية لم يذهب للتصويت سوى ٤٣,٣. إن السلام والفوائد الاقتصادية الناجمة عن الاندماج الأوروبى أمر مسلم به، غير أن صورا إضافية من الشرعية لابد أن ترسخ أوروبا "من أسفل".

•قوة مدنية مجددة:

من الأمن الداخلى إلى الأمن الدولى.

تسللت ثقافة التحفظ فى الأمور العسكرية إلى توجهات وقيم النخب والمواطنين الألمان، كما تركت الحياة على خط المواجهة فى الحرب الباردة بصماتها. فى الثمانينات، كان هناك نحو ٤٧٠.٠٠٠ جندى سوفيتى متمركزين فى ألمانيا الشرقية، وفى الجزء الغربى كان هناك أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ جندى أجنبى (منهم نحو ٢٤٥.٠٠٠ من القوات الأمريكية) يؤدون الخدمة العسكرية. اليوم، لا توجد قوات أجنبية على أراضى ما كان يسمى بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وفى الغرب هناك نحو مائة ألف جندى كلهم من قوات حلف شمال الأطلنطى. الوجود الأمريكى انخفض إلى نحو ٦٤.٠٠٠ جندى تقريبا. الفجوة فى القدرة بين القوات الأوروبية والقوات الأمريكية حقيقية، إلا أن الجيش الألمانى ليس خارج الحساب، فهو جزء أساسى من قوات حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبى، وبالرغم من الخفض الذى طال موازنته يظل ضمن العشرة الأعلى من ناحية الإنفاق العسكرى. بعد قوة قوامها نحو ٤٩٥.٠٠٠ جندى فى ذروة الحرب الباردة، حددت معاهدة "٢+٤"، التى مهدت الطريق نحو التوحيد، قوة الجيش بـ ٣٧٠.٠٠٠ جندى؛ وفى ٢٠٠٩ توقف حجم القوات المسلحة عند عدد ٢٥٦.٥٠٠ فرد. البيئة الأمنية المتغيرة والمتطلبات الجديدة هى مادفع إلى تحديث المؤسسة العسكرية الألمانية، ورغم قيود الموازنة أعيدت هيكلتها بهدف تعزيز القوات

الخاصة بالعمليات السريعة. وبحكم تنظيمها كقوات رد واستقرار ودعم، فهى مهيأة لمهمة واحدة، تقريباً، وهى الانتشار خارج الحدود والاندماج مع وحدات متعددة، فقوات الرد على سبيل المثال مكونة من ٣٥.٠٠٠ جندى مع ١٨.٠٠٠ جندى لحساب قوة التدخل السريع التابعة للاتحاد الأوروبى، و ١٥.٠٠٠ لحساب قوات الرد السريع التابعة لحلف شمال الأطلنطى.

مازالت القوات المسلحة الألمانية تعتمد على التجنيد الإلزامى، ولكن الأصوات المؤيدة لوجود جيش احترافى، كما فى دول حلف شمال الاطلنطى الكبرى الأخرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، هذه الأصوات أصبحت أعلى. للتجنيد الإجبارى تاريخ طويل، وهو ضرورى بالنسبة لمفهوم "مواطنون متماثلون"، الذين يقال إنهم بمثابة فرامل على نزعة التدخل العسكرى، وأكثر قدرة على الاندماج مع المجتمع ككل؛ ويشير آخرون إلى الدور المتغير للقوات المسلحة الفيدرالية من المسرح المحلى إلى المسرح العالمى للعمليات، ويحاولون أن يبرهنوا على أهمية وجود قوات احترافية متخصصة، وحينئذ لا يتم تجنيد سوى عدد صغير نسبياً من الشباب. الحقيقة أن التجنيد الإجبارى مصطلح غامض ويزداد التباساً باستمرار؛ ففى أبريل ٢٠٠٩ كان عدد يقل عن ٤٤.٠٠٠ من إجمالى ٢٥٦.٠٠٠ يؤدون الخدمة العسكرية المحددة بتسعة أشهر. ضعف هذا العدد تقريباً يخدمون فى رياض الأطفال والمستشفيات ودور المسنين أو فى الدول النامية، بدلاً من الخدمة فى القوات المسلحة، ممارسين بذلك حقهم فى الاعتراض على أداء الخدمة العسكرية لأسباب دينية أو أخلاقية؛ وبينما التجنيد الإجبارى مقصور على الرجال منذ سنة ٢٠٠١، تستطيع النساء الخدمة فى كل المهن العسكرية. حروب البوسنة والهرسك وكوسوفو فى التسعينيات حفزت على ظهور سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP) بأن كشفت عن الانشقاقات داخل الاتحاد الأوروبى وعن ضعفه واعتماده على الولايات المتحدة. انطلقت سياسة أمنية ألمانية جديدة كانت قد بدأت مع حرب الخليج الأولى. لم تعد المساعدات المالية من أجل الجهود العسكرية الدولية كافية. تصاعدت الضغوط الدولية من أجل المزيد من المشاركة، وكذلك أسلوب الخطوة خطوة الذى يستهدف التعبير عن التضامن الدولى، وإن كان فى مجالات غير قتالية، مثلما حدث فى الصومال وكمبوديا.

فى سياق التطور من التدخل الإنسانى إلى التدخل العسكرى يبرز حدثان، الأول هو الحكم الذى أصدرته المحكمة الدستورية الفيدرالية فى ١٩٩٤، ليحسم قضية كانت معلقة، وهى ما إذا كان الدستور الألمانى يسمح بالقيام بعمليات عسكرية خارج منطقة حلف شمال الأطلنطى. المحكمة أجازت ذلك ولكن بشروط هى: موافقة البرلمان الفيدرالى، وتفويض دولى رسمى بذلك من الأمم المتحدة، وأن تكون العمليات محددة المدة وجزءاً من تدخل متعدد الأطراف. الحدث الثانى اكتنفته عدة حواجز نفسية مهمة. بدأ بمذبحة سريبينتشا- Srebenica (البوسنة والهرسك) فى صيف ١٩٩٥ وانتهى بحرب كوسوڤو فى ١٩٩٩؛ ورغم عدم وجود تفويض صريح من مجلس الأمن الدولى، شاركت القوات المسلحة الألمانية فى مهام قتالية ضد صربيا. كان ذلك يتطلب إعادة صياغة الخطاب والتدخل غير المحتمل من ائتلاف حكومى يجمع بين الـ "SPD" والخضر السلاميين. نجح وزير الخارجية "فيشر- Fischer (تحالف ٩٥/الخضر)، على وجه الخصوص، فى أن يربط بين مفهوم "لن يحدث مرة أخرى" (أوشڤتز- Auschwitz) ومذابح التطهير العرقى فى كوسوڤو، ضد معارضة شرسة فى صفوف حزب الخضر. وفى حديث مرتجل مثير أمام المؤتمر العام لحزبه فى مايو ١٩٩٩ (تحالف ٩٥/ الخضر) فى "بيلڤيلد"، رفض أن يسكته أحد وتحدى- معترضاً بشدة- رؤية حزبه للسلامية عندما قال: "من المتطلبات الأساسية للسلام ألا يقتل الناس، ألا يطردوا من ديارهم ويشردوا، وألا تغتصب النساء. هذه شروط أساسية للسلام"[١١].

منذ عام ١٩٩٠، شاركت ألمانيا فى أكثر من أربعين عملية متعددة الأطراف فى مناطق متفرقة من العالم، كان لها فيها أكثر من ١٦٠.٠٠٠ جندى، إلا أن العدد الدقيق لمن خدموا فى مناطق مضطربة يظل صغيراً. العدد الأكبر من بين المشاركين المنتشرين الآن فى ثلاث قارات، موجود فى أفغانستان (نحو ٤.٣٠٠ وبحد أقصى ٤.٥٠٠ جندى) وفى كوسوڤو (٢٠٠٠) وذلك منذ ديسمبر ٢٠٠٩. العمليات العسكرية تتضمن مهاما لمكافحة القرصنة البحرية بالقرب من شواطئ الصومال، وتأمين الساحل اللبنانى لمنع تهريب السلاح، ومراقبة المراكز الأمنية فى كوسوڤو، ومكافحة الإرهاب الدولى. لقد تطورت سياسة القوة المدنية من عدم التدخل، إلى التدخل الإنسانى

المحدود، إلى العمليات العسكرية المحدودة، بما يثبت أن بالإمكان تطبيق الذاكرة التاريخية على خيارات سياسية عدة: "التدخل العسكرى لتجنب مذبحة جماعية (كوسوفو)، التدخل العسكرى إلى جانب الولايات المتحدة على أساس من الولاء وتجنب سلوك نهج ألمانى خاص (أفغانستان)، إلى جانب رفض الدعم العسكرى لضربة استباقية وتغيير نظام (العراق)[١٢] لقد تطور التدخل العسكرى الألمانى بسرعة الضوء تقريباً، كما يقول "جون كورنبلوم- John Kornblum" سفير الولايات المتحدة السابق لدى ألمانيا، الذى يرى أيضاً أن المشكلة هى كون العالم يتغير بوتيرة أسرع[١٣].

تفضيل الخيارات غير العسكرية، وهو توجه قوى، وقيود الموازنة يقلصان التدخل العسكرى دولياً. المؤسسة العسكرية الألمانية مؤسسة راسخة وتحظى بالاحترام، ومستوى مشاركتها أو ظهورها فى الحياة العامة محدود؛ فقد وصف الرئيس"هورست كولر- Horst Kohler" العلاقة بين الجمهور الألمانى ومؤسسته العسكرية بأنها"لا مبالاة ودية"، وهو وصف مناسب. الجمهور الألمانى يكره تماماً إرسال قوات إلى الخارج، ولا يوافق على ذلك إلا إذا كان من أجل أهداف ديمقراطية وإنسانية، وفكرته عن الجنود أنهم "عمال يساعدون فى التنمية، يقومون بأعمال طيبة لصالح الشعب، لا يلحقون ضرراً بأحد أو يصيبهم ضرر"[١٤]. الخطاب نفسه أعيد تشكيله لكى يرسخ أسلوباً أمنياً شاملاً يجمع بين الآليات المدنية والعسكرية. الجهود الدبلوماسية ومساعدات التنمية والمعايير الإنسانية والاجتماعية، كلها ينبغى أن تكون جزءا من سياسة إدارة وحل الصراعات. هذه المشاعر تضع الإنفاق الحكومى تحت رقابة محكمة والقدرات العسكرية فى حدودها.

•هل تحولت التبعية إلى مشاركة فى القيادة؟

ألمانيا ملتزمة تماماً بسياسة تعددية تعتمد على علاقات ثنائية قوية، وهناك دولتان تشكلان معها مثلث هذه السياسة، هما فرنسا والولايات المتحدة. بانتهاء الحرب الباردة، لم تعد هناك حاجة لكى تكون الولايات المتحدة هى الحامى الخاص لألمانيا أو

ضرورية للدفاع عنها، ولكن أوروبا ككل، فقدت فى الوقت نفسه قدراً من مكانتها فى السياسة الخارجية الأمريكية. موازنة العلاقات مع شركائها الرئيسيين فى التحالف أصبحت أكثر صعوبة بالنسبة لألمانيا، حيث أصبحت أوروبا تضطلع بدور أكثر أهمية، وأصبح دعم الولايات المتحدة أكثر مشروطية.

مواقف ألمانيا تجاه الولايات المتحدة كثيراً ما تتأرجح بين التضامن والانتقاد، إلا أنها وصلت إلى درجة متدنية أثناء الفترة الأولى لإدارة الرئيس "چورچ دبليو بوش"؛ إذ بينما أكد المستشار "جيرارد شرودر" تضامن ألمانيا "غير المشروط" مع الولايات المتحدة فى أعقاب الهجوم الإرهابى على مركز التجارة العالمى فى نيويورك سيتى فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وحصل على موافقة على مشاركة قوات ألمانية فى أفغانستان، إلا أن حرب الولايات المتحدة فى العراق سرعان ما أفسدت العلاقة بين الدولتين. حاولت ألمانيا، مع كل من فرنسا وروسيا بناء تحالف دولى ضد الغزو والاحتلال الأمريكى ودخلت العلاقات بين الولايات المتحدة وألمانيا فى أزمة، ورفض الرئيس بوش أن يتحدث مع "شرودر" لعدة أشهر.

بدأ ترميم العلاقة بعد ذلك فى ٢٠٠٥ عندما وصل الائتلاف الحكومى الجديد إلى السلطة برئاسة "ميركل"، وأبدت إدارة "بوش" استعداداً للعودة إلى علاقة أفضل. انتهت الأزمة التى خلفتها حرب العراق بين ضفتى الأطلنطى، وأنعش انتخاب الرئيس "باراك أوباما" الآمال فى تحالف قوى. فى صيف ٢٠٠٨ تجمع أكثر من مائتى ألف شخص فى برلين للاستماع إلى حديث "أوباما" – المرشح للرئاسة آنذاك – وهو يدعو أوروبا والولايات المتحدة للمشاركة معاً فى مواجهة التحديات العالمية، كما حظيت حملته الانتخابية باهتمام كبير وتغطية إعلامية واسعة. دخلت أوروبا مرحلة "هَوَس" بشخصية "أوباما" الفاتنة، وكانت نتائج الانتخابات الرئاسية تستقبل بأمل وفرح؛ وبحسب الإحصائيات كان نحو ٧٠: ٨٠٪ من الألمان يتمنون لو أن بإمكانهم التصويت لصالح المرشح الديمقراطى. أثناء رئاسة "بوش"، هبطت اتجاهات الرأى العام المؤيدة له من ٧٨ إلى ٣١٪، وكانت آراء مابين ٨٦٪ تتأرجح بين الثقة المحدودة أو عدم الثقة تماماً فى قيادته. بعد أن تسلم "أوباما" السلطة تحسنت صورة الولايات المتحدة بشكل ملحوظ :

ففى منتصف ٢٠٠٩ تقريباً كان نحو ٦٤٪ يثقون فى الولايات المتحدة، كما عبر أكثر من ٩٠٪ ممن شملهم الاستقصاء عن ثقتهم فى قيادته[١٥]. هذه الأرقام تشير إلى إجماع عريض فى صفوف الحزب.

رفعت زيارة "أوباما" الأولى لأوروبا فى ربيع ٢٠٠٩ أفق التوقعات ونسب إليه الفضل فى استعادة الثقة بالدور القيادى للولايات المتحدة، كما حظيت إدارته بالتقدير لما أحدثته من تغيرات فى السياسات، مثل قرار إغلاق معتقل جوانتانامو المقام على إحدى القواعد البحرية الأمريكية فى كوبا، حيث كانت إدارة "بوش" تقوم بسجن أى مشتبه بتورطه فى أعمال الإرهاب الدولى لفترة غير محددة، وذلك دون محاكمة أو حماية تكفلها اتفاقيات جنيف- واستعدادها للاستماع والدراسة قبل اتخاذ أى قرار. فى الوقت نفسه كان هناك كذلك درجة من الحذر: كان انفتاح الولايات المتحدة على الحوار مع القوى العالمية الأخرى يتطلب المزيد من المشاركة فى تحمل بعض العبء وبخاصة فى أفغانستان. لم تحظ دعوة "أوباما" لشركاء "الناتو" فى ٢٠٠٩ لتنفيذ التزاماتهم بإرسال قوات، بأى اهتمام، كما صادفت تشككاً كبيراً من الجمهور الألمانى. كانت المستشارة "أنجيلا ميركل" واقعة تحت ضغط دعم الولايات المتحدة والـ "ناتو" إلا أن حكومتها كانت تجد صعوبة بالغة فى إقناع جمهور متردد بأن مصالح ألمانيا الأمنية كانت معرضة للخطر فى أفغانستان.

بالرغم من أهمية النهج السياسى والعلاقات الشخصية، فإن التمزقات الأخيرة أكدت أن الشبكات السياسية والاقتصادية والمدنية الكثيفة بين الدولتين، ليس بإمكانها الصمود أمام أزمة فحسب، ولكنها قادرة كذلك على علاجها بما يحقق توازناً أكثر فائدة وإنتاجية للطرفين. العلاقات الاقتصادية بين ضفتى الأطلنطى على سبيل المثال، عميقة وعريضة. الولايات المتحدة هى أهم شريك تجارى لألمانيا بعد فرنسا، معظم التجارة داخلى، بمعنى أنه يتم بين "شركات أم" وأفرع أو شركات تابعة لها عبر الأطلنطى، بما يؤكد المستوى العالى للاستثمار الأجنبى المباشر. لقد دعمت السياحة والتبادلات التجارية بنية تحتية مجتمعية مستقلة عن الروابط السياسية. أوروبا وألمانيا تغيرتا: انفرادية إدارة "بوش" كانت سبباً فى تقوية الإرداة والإصرار الأوروبيين

وأبرزت أهمية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، كما أثبت الزعماء الألمان أنهم لم يعودوا يقولون "نعم" على نحو آلى ودون تفكير لكل قرارات الولايات المتحدة.

أصبحت التحديات أكثر وضوحاً، وعلى نحو أسرع مما كان متوقعا عندما حدثت أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الاقتصادية والمالية؛ فبينما كان السياسيون الأمريكيون والألمان متفقين على أن هناك حاجة لإصلاح الأنظمة المضطربة والضعيفة، اختلفوا على دور الإنفاق الحكومى وتنظيم المؤسسات من بين أمور أخرى؛ ولم يكن غريبا أن تكون تلك المواقف متأثرة بالثقافات والخبرات الاقتصادية والسياسية الوطنية لكل منهما. فى الأمور الاقتصادية والمالية تُولى ألمانيا الأمن والاستقرار وضغوط التضخم المحتملة أهمية كبيرة؛ وقد فسرت الحكومة الألمانية إجراءاتها، التى وصفتها وسائل الاعلام الامريكية بالبطء وعدم التعاون، وفسرتها بالإشارة إلى أن حزمة الحوافز الألمانية تنافس غيرها فى نسبة الإنفاق من إجمالى الناتج المحلى (٤,٧٪ فى ٢٠٠٩و٢٠١٠)، كما أن قيودها المالية يمكن أن تفسر بعوامل أخرى. لم يحدث انهيار فى سوق العقارات - نصف عدد أصحاب البيوت سددوا ماعليهم- كما أن الألمان ليسوا مثقلين بديون لبطاقات الائتمان. مدخرات البنوك مضمونة من الحكومة الفيدرالية، وهناك شبكة واسعة للضمان الاجتماعى. لم تشعر ألمانيا بوطأة الركود الاقتصادى إلا فى أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩ عندما تأثرت صناعاتها التصديرية بانخفاض الطلب العالمى، إلا أن اقتصادها نهض بأسرع مما كان متوقعا؛ وفى نهاية ٢٠٠٩ كانت التوجهات التحذيرية من استمرار التحديات تحمل مسحة من التفاؤل وتوقع معدلات نمو اقتصادى إيجابى فى ٢٠١٠.

عند التوحيد، دعا الرئيس "جورج اتش. دبليو. بوش" ألمانيا لتكون شريكا فى القيادة، ومنذ ذلك الحين ستمر العلاقة مع الولايات المتحدة بتطورات لم تكن متوقعة. كان الزعماء الألمان بطيئين فى استجابتهم للبيئة العالمية الجديدة، كما كانوا منشغلين بتحديات التوحيد، منذ ذلك الحين زاد اقتراب ألمانيا من أوروبا. كشفت الصراعات الدائرة فى أنحاء العالم عن الاختلافات بين الثقافات الاستراتيجية والطموحات العالمية لكل من الولايات المتحدة وأوروبا. وبينما اندملت جراح الخلافات حول العراق، ظلت

بعض الندوب، ومازال ميزان القوى بين الولايات المتحدة وألمانيا غير متكافئ: اتخذت ألمانيا خطوات فى اتجاه القيادة، مشاركتها تتزايد تدريجياً، ويدعم كل من الرئيس"أوباما" والمستشارة "ميركل" شراكة وثيقة.

• روسيا وألمانيا: شراكة استراتيچية.

لم تعد ألمانيا هى خط التقسيم بين الشرق والغرب. هى، بالأحرى، القوة المركزية فى وسط أوروبا، وقد لعبت دوراً مهماً فى وضع وتنفيذ الأچندة الخاصة بضم دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبى والـ "ناتو". روسيا، أيضاً، تغيرت كثيراً فى العقدين الماضيين: بعد سقوط الاتحاد السوڤيتى فى ١٩٩١ كانت قد دخلت فى مرحلة أقرب إلى الفوضى، ومع صعود "ڤلاديمير پوتن – Vladimir Putin" باعتباره الشخصية السياسية الرئيسية، عاد الاستقرار والشكل المؤسسى للسياسات، وإن كان بملامح سلطوية. مرة أخرى بدأت روسيا تكشف عن قوتها على المسرح الدولى، فكثير من المشكلات المهمة مثل الحرب على الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة النووية، لا يمكن حلها دون تعاونها.

علاقات ألمانيا بـ "روسيا" بالغة الأهمية ومتبادلة، ويفضل السياسيون فى الدولتين انتهاج سياسة تقوم على الشراكة الاستراتيچية وليس المنافسة، وعلى هذا الأساس فإن التعامل مع روسيا صعب ولكنه ضرورى. أكثر من نصف تجارة روسيا بقليل مع الاتحاد الأوروبى، وألمانيا أهم شريك تجارى لها. ألمانيا، بدورها، مثل كثير من الدول الأوروبية الأخرى، تعتمد اعتماداً كبيراً على مصادر الطاقة الروسية، حيث تستورد أكثر من ثلث احتياجاتها من النفط ونحو ٤٥٪ من الغاز الطبيعى من روسيا.

هناك كذلك أمور أخرى أكثر أهمية من العلاقات الاقتصادية المتبادلة. روسيا مترددة فى الاعتراف بالاتحاد الأوروبى كشريك تفاوضى رئيسى، واستغلت الانقسامات بين أعضائه الشرقيين والغربيين ليكون لها اليد الطولى. روسيا تفضل العلاقات الثنائية. من جانبها، ألمانيا تريد وتحتاج، إلى أن تجذب روسيا لتكون أكثر قرباً من أوروبا. مطلوب منها أن تكثف حضورها السياسى فى الوقت الذى تنمى فيه

استراتيچية غربية متماسكة تجاه روسيا؛ ونجاح أو فشل هذا المسعى سيكون بمثابة اختبار أولى "لشرعيتها كدولة قائدة فى أوروبا وكشريك للولايات المتحدة"(١٦).

ألمانيا مهيأة، على نحو فريد، للاضطلاع بهذا الدور، دور بانى الجسر. هناك شبكة كثيفة من الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدولتين، بما فى ذلك حوار سياسى منتظم بين كبار المسئولين. المصالح الاقتصادية المتبادلة تربط بينهما، إلا أن التحديات ملموسة، حيث يضع قادة ألمانيا فى حسابهم التوجهات المختلفة إزاء روسيا. بعض الشركاء القريبين فى التحالف من بينهم الولايات المتحدة، والقادمون الشرقيون الجدد للاتحاد، والمملكة المتحدة بدرجة ما، بعض هؤلاء الشركاء يعتبرون روسيا بالأساس منافساً استراتيچيا، ويفضلون سياسة احتواء فى العلاقة معها. فرنسا وحلفاء آخرون فى أوروبا الغربية يميلون نحو التداخل والشراكة. كل هذه التحديات يصحبها انقسامات فى ألمانيا بخصوص التعامل مع روسيا. على الحكومة أن تتعامل مع المصالح التى تؤكد العلاقات، وكذلك مع دائرة متسعة من السياسيين والنشطاء الذين يطالبون بأسلوب أكثر تشدداً مع نهج الحكومة الروسية السلطوى. يحسب لـ "ميركل" أنها تسير على حبل دقيق فى محاولة للتوفيق بين التوجهين. الأزمة المالية والأقتصادية العالمية الأخيرة هزت روسيا بشدة، ولم يتضح بعد مدى تأثير ذلك على أداء سياستها الخارجية. من المرجح أن ينمو الاعتماد المتبادل بين روسيا والغرب وألا ينكمش.

• عندما يصبح المحلى عالمياً

بالنسبة لكثيرين، "ميركل" هى صوت ألمانيا الدولى. فى ٢٠٠٩، وللمرة الرابعة على التوالى كانت الأولى على قائمة "فوربز– Forbes" التى تضم أقوى مائة امرأة فى العالم. كان هناك احتفاء كبير بأسلوبها الدبلوماسى المفارق لأسلوب سلفها "شرودر" الأكثر توكيداً وإدراكاً لأهمية الإعلام. نعتتها الصحافة بـ"سيدة العالم–Miss World" لنجاحها فى فترة رئاستها للاتحاد الأوروبى التى أدت إلى "معاهدة لشبونة" وقمة مجموعة الثمانية (G8) التى جاءت بالولايات المتحدة تحت رئاسة "چورچ دبليو بوش" للدفع بإجراءات التغيرات المناخية فى ربيع ٢٠٠٧, البيئة والتغيرات المناخية من أهم

القضايا التى تشغلها دائماً، كما أنها كانت وزيرة البيئة فى إدارة "كول" السابقة. فى كلمتها أمام الكونجرس الأمريكى فى نوفمبر ٢٠٠٩، والثانية بواسطة مستشار ألمانى، وجهت "ميركل" الشكر للولايات المتحدة لدعمها ألمانيا والتوحيد الألمانى، ولكنها استغلت المناسبة كذلك لمناشدة المشرعين الأمريكيين "لتحطيم جدران اليوم" بتعاونهم مع أوروبا، واعتبرت السلام والأمن أولى تحديات القرن الواحد والعشرين الضاغطة، يليها الرخاء، ثم "حماية كوكبنا" فى المرتبة الثالثة[١٧]. وبعد النتيجة المخيبة للآمال التى تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالمناخ فى كوبنهاجن فى ديسمبر ٢٠٠٩، ظل النضال من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم دولياً لحماية المناخ على أجندتها. تقربها من دول الجوار الصغيرة فى وسط وشرق أوروبا هدأ من مخاوف قدوم ألمانيا جديدة قوية. "ميركل" فى نظر البعض هى النقيض الإيجابى للرئيس الفرنسى "ساركوزى" المتوهج حماسة، كما أنها تفيد من نقص الحضور الدولى لرئيس الوزراء البريطانى "جوردون براون– Gor-don Brown". رباطة الجأش والهدوء أمام الضغوط وكفاءتها هى أهم ما يميزها، وتظل نسبة الرضا عنها عالية بين الجمهور الألمانى، رغم أن أسلوبها البطىء، ونهج "فلننتظر لنرى" فى إدارة الأزمات كثيراً ما يكون محل انتقاد، وبحسب أحد الصحفيين فإن براعتها تكمن فى قدرتها على الانتظار. "الإدارة الحكومية فى نظرها ليست إتمام المشروعات أو الانتهاء منها، وإنما الإبقاء على الإمكانيات مفتوحة"[١٨].

الأجهزة التنفيذية تتقاسم السياسة الخارجية، فالمستشار هو المسئول عن التوجه العام للسياسة الخارجية والأمنية، بينما التفاصيل متروكة لوزارتى الخارجية والدفاع الاتحاديتين. ليس للولايات سلطة إلا فى الشئون الأوروبية، دور البرلمان اتسع من مسرح للحوار والنقاش ليكون له حق النقض، وليصبح شريكاً فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الأمنية وبخاصة العمليات العسكرية والخارجية. المحكمة الدستورية الفيدرالية مسئولة عن تناول القضايا ذات الحساسية الخاصة، وهى التى تحدد، من بين أمور أخرى، إطار العلاقات الألمانية الداخلية والانتشار العسكرى فى الخارج، ودورها أساسى فى توصيف دور الاتحاد الأوروبى.

فى الحملات الانتخابية وبرامج الحزب يتم ترحيل السياسة الخارجية والأمنية بشكل روتينى إلى درجة ثانوية من الأهمية؛ ما يبرز هو القضايا المحلية، حيث إن

الجوانب السياسية يمكن تحديدها على نحو أكثر وضوحاً- وكذلك الفوز فى الانتخابات- بتناول القضايا والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية. غلبة الجانب التنفيذى والإجماع الواسع على المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية والأمنية بين الأحزاب الرئيسية والشعب الألمانى، يعزز هذا التوجه. الخلافات تظهر بخصوص تحقيق الأهداف المطلوبة وليس فى الأهداف نفسها. من بين الموضوعات المتكررة: شروط وشكل الانتشار الخارجى ومستقبل الاتحاد الأوروبى وبخاصة اتساع حجمه. الخطاب الداخلى للحزب غالباً ما يكون خلافياً مثل المناقشات التى تتم فى صفوفه.

من بين الأحزاب السياسية الممثلة فى البرلمان القومى، وحده اليسار- اندماج بين حزب الاشتراكية الديمقراطية الشيوعى السابق ومجموعة ساخطة منشقة عن الديمقراطيين الاجتماعيين والنقابات العمالية - هو الخارج عن القالب التوافقى. الحزب يطالب بشغل الفراغ الذى تركه تحالف ٩٥/الخضر عندما أذعن أعضاؤه لدعم التدخل العسكرى الألمانى خارج الحدود. ممثلو حزب اليسار يطالبون باستمرار بانسحاب ألمانيا من حلف شمال الاطلنطى ويصوتون ضد استخدام القوات المسلحة الألمانية فى الخارج. إلا أن حزب اليسار هذا منقسم بين أجنحته الأيديولوچية المختلفة، الأمر الذى يجعل من الصعب عليه تحديد موقف واضح فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. فلا "CDU\CSU" ولا "SPD" يعتبرانه شريكاً يمكن الاعتماد عليه فى ائتلاف على المستوى القومى، مدللين على ذلك، من بين أمور أخرى، بمواقفه فى مجال السياسة الخارجية التى يمكن أن تؤدى إلى عزلة ألمانيا دولياً.

الرأى العام مهم، فهو الذى يرفض ويقيد أداء القيادة، ووسائل الإعلام تغطى الشئون الدولية تغطية شاملة ولكنها لا تجعل من السياسة الخارجية أولوية بالنسبة لها بشكل تلقائى. السياسة الداخلية، وبخاصة ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية لها الأسبقية كما تؤكد الدراسات المتوالية. باستثناء الإرهاب، فى أمور الأمن الداخلى، يشعر الألمان بالأمان، إلا أنهم يعتبرون الـ "ناتو" ضمانة لأمن البلاد الخارجى. هناك اتفاق فى الرأى بينهم وبين النخبة بخصوص السياسة الخارجية بما يؤكد الأفكار الأساسية للتعددية والقوة الناعمة؛ وفى حال التعرض لأى خطر- بواسطة سياسة الولايات المتحدة تجاه

العراق على سبيل المثال – يمكن استخدام الرأى العام على نحو مؤثر لتحقيق مكاسب على المستوى الداخلى، كما حدث مع المستشار "شرودر" فى انتخابات ٢٠٠٢, يظل تأجج المشاعر هذا أمراً عرضياً. تجربة حربين عالميتين والتطبيع السياسى، تجعل الجمهور الألمانى يعتبر الحرب آخر الخيارات؛ ينبغى ألا تكون حياة الجنود عرضة للخطر. لم تعد السياسة الأمنية تعتمد على الوسائل العسكرية التقليدية. نزعة تفادى التورط العسكرى المتجذرة فى الجماهير على نطاق واسع، تغل أيدى السلطة التنفيذية وتحبط شركاء ألمانيا فى الـ"ناتو"، وبخاصة فى أفغانستان، حيث يتمركز الجنود الألمان فى القطاع الشمالى الأكثر أماناً. وبينما تقبل النخبة بأن المشاركة فى عمليات خارجية هو الثمن الذى على ألمانيا أن تدفعه مقابل الحضور الدولى المتزايد، إلا أن الجمهور الألمانى كاره لذلك.

•من السلبية المتحفظة إلى الفعالية المقيدة: التحديات القادمة.

تختلف التفسيرات بالنسبة لدور ألمانيا الدولى، وسوف يظل المراقبون فترة من الوقت يكتبون عن الألغاز والتناقضات التى تكتنف سياستها الخارجية. البعض يدعو لمشاركة أكبر بينما يرى آخرون أن ذلك قد تحقق على مدى العقود الماضية، وبالرغم من الالتباس فإن هناك بعض الشواهد التى لا تخطئها العين. بالرغم من أن السياسة الخارجية هى مجال السلطة التنفيذية، فإنها لا تختلف عن المجالات السياسية الأخرى فى أحد الجوانب المهمة: جمهورية برلين تتميز بالتحول الدائم؛ وعليه، فإن الاستمرارية سمة مميزة للسياسة الخارجية وإن كان فى إطار تغير براجماتى. الدور القيادى لألمانيا فى الاتحاد الأوروبى راسخ، مشاركتها الدولية اتسعت، نشاطها السياسى تنوع منذ انتهاء الحرب الباردة. دور الاتحاد الأوروبى الأكثر قوة فى الشئون الدولية يعزز دور ألمانيا ونفوذها. زعماؤها يدافعون بمثابرة ونجاح، عن مردود سياسات التعددية والقوة الناعمة ويفيدون منها."هيلموت كول" جعل من توحيد الدولتين الألمانيتين أمراً مقبولاً

بالنسبة لشركائها فى التحالف ولجيرانها. بإمكان خليفته "جيرارد شرودر"، مع وزير الخارجية "جوشكا فيشر–Joschka Fisher" أن يدعيا أنهما نقلا ألمانيا من مُسْتَوْرِدٍ للأمن إلى مُصَدِّرٍ له، وذلك من خلال المساهمة فى مهام دولية فى أرجاء العالم. كما يحمد لألمانيا أنها، تحت قيادة "ميركل" قد عمقت مشاركتها وانخراطها فى الشأن الدولى بأسلوب يخضع للمساءلة ولكنه يعكس ثقة متزايدة بالنفس. لقد كسبت ألمانيا احترام شركاء التحالف الدولى، إلا أن الثقة أحياناً ما تكون مشوبة بالشك، حيث إن موروثات الرايخ الثالث معقدة وباقية وتطفو على السطح من وقت لآخر.

بيد أن هناك تحديات تلوح فى الأفق: اتساع نطاق وزيادة تعقد المشكلات الدولية يزيد الأمر صعوبة بالنسبة لأصحاب القرار لكى يحافظوا على التوازن التقليدى بين أوروبا والولايات المتحدة؛ وإذا كانت ألمانيا تريد أن تكون لاعباً فى عملية تشكيل النظام العالمى المستقبلى، ينبغى على النخب إشراك المواطنين فى خطاب عام يوضح ويُفَصِّلُ المسئوليات الدولية للبلاد. سوف تستمر الدعوة للاضطلاع بدور قيادى والمشاركة الدولية الأوسع.

عنـاوين مقتـرحـة للمزيـد من القـراءة

Banchoff, Thomas. *The German Problem Transformed: Institutions, Politics, and Foreign Policy, 1945–1995.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 1999.

Crawford, Beverly. *Power and German Foreign Policy: Embedded Hegemony in Europe.* Houndsmill: Palgrave Macmillan, 2007.

Dalgaard-Nielsen, Anja. *Germany, Pacifism and Peace Enforcement.* Manchester: Manchester University Press, 2006.

Dyson, Kenneth, and Klaus H. Goetz, eds. *Germany, Europe and the Politics of Constraint.* Oxford: Oxford University Press, 2003.

Erb, Scott. *German Foreign Policy: Navigating a New Era.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 2003.

Fulbrook, Mary. *The Divided Nation: A History of Germany, 1918–1990.* Oxford: Oxford University Press, 1992.

Haftendorn, Helga. *Coming of Age: German Foreign Policy since 1945.* Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2006.

Leithner, Anika. *Shaping German Foreign Policy: History, Memory and National Interest.* Boulder, CO: FirstForumPress, 2009.

Maull, Hanns W., ed. *Germany's Uncertain Power: Foreign Policy of the Berlin Republic.* Houndsmill: Palgrave Macmillan, 2006.

Miskimmon, Alister. *Germany and the Common Foreign and Security Policy of the European Union.* Houndsmill: Palgrave Macmillan, 2007.

Sarotte, Mary Elise. *1989: The Struggle to Create Post-War Europe.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009.

الفصل الحادى عشر

إيطاليا فطنة وقلق قوة من الدرجة الثانية.

(مارك جلبرت)

Mark Gilbert

منذ توحيدها، لم يحدث أن كانت إيطاليا واحدة من دول الصف الأول بين الدول الأوروبية، صحيح أن تضحياتها البشرية والمادية فى الحرب العالمية الأولى جعلتها جديرة بمقعد على الطاولة الرئيسية فى باريس فى ١٩١٩، إلا أن"ڤيتوريو إيمانويل-Vittorio Emmanuel"، رئيس وزرائها آنذاك، كان مجرد عضو "صورى" بين ما سموا بالأربعة الكبار. كان "كليمنصو-Clemencceu" و "لويد چورچ - Lloyd George"، و"ويلسون- Wilson" هم الأعضاء الذين يمكن أن يكون لهم اعتبار، كما أن مهاراته الدبلوماسية لم تكن لتليق برجل دولة. مغامرات موسولينى- Mussolini الكولونيالية والولاء لنظام "هتلر" النازى، نجحت فى أخذ إيطاليا على محمل الجد بين ١٩٣٦و ١٩٤٠، إلا أن دخول الحرب فى يونيو ١٩٤٠ فضح مزاعم نظامه تماماً؛ ومن ناحية أخرى كانت إيطاليا كذلك، هى الأقل شأناً بين القوى العظمى.

لم تكن الحضارة التى أنجبت "ماكياڤيللى- Machiavelli" ينقصها دبلوماسيون جيدون، بل كان من الواضح أن ما ينقصها هو أمير؛ ففى تعليق له على الخيارات التى كانت أمام الجمهورية الإيطالية الوليدة فى أواخر الأربعينيات، يقدم لنا أحد مؤرخى السياسة الخارجية الإيطالية البارزين، هذا التقييم للاستراتيچية البراجماتية التى اتبعتها إيطاليا:

"كلاهما، [رئيس الوزراء السيد Alcide [دى جاسپرى- De Gasperi و] وزير الخارجية كارلو- Carlo] سفورزا - Sforza، كانا يريان أن إيطاليا، بالرغم من هزيمتها

العسكرية وضعفها الاقتصادى وعدم استقرارها السياسى والاجتماعى، كان ينبغى عليها أن تعيد توكيد نفسها كقوة إقليمية من الدرجة المتوسطة مندرجة تماماً فى الإطار الدولى الأوسع، تستطيع أن يكون لها صوت مسموع فى المجالين الرئيسيين للمصالح التقليدية للسياسة الخارجية الإيطالية وهما: أوروبا والبحر الأبيض المتوسط"[1].

لابد من أن نؤكد أن إيطاليا حققت الأهداف المعقولة التى حددها لها "دى جاسپرى" و"سفورزا" منذ ١٩٤٥؛ وبالرغم من أنها لم يكن لها حضور قوى فى منظمة حلف شمال الأطلنطى (Nato) والاتحاد الأوروبى (Eu)، ولم يكن لها ثقل فرنسا وألمانيا أو بريطانيا العظمى، فإن سياستها الخارجية تعتبر قصة نجاح محدود، وبخاصة عندما نضع فى اعتبارنا الطبيعة غير المستقرة لسياساتها الداخلية، أما السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة فتدل على أنها فى تحسن.

من ناحية ثانية، يميل المراقبون الأجانب إلى التركيز على اللاعبين أكثر منهم على السيناريو، وإلى تصوير السياسة الإيطالية باعتبارها عالما من المكائد والفساد والحكومات المنهارة ومؤامرات زعماء غامضين خبراء بدهاليز روما السياسية، بينما لا قيمة لهم على المسرح العالمى؛ وقد أصبح هذا التوجه أكثر وضوحاً منذ أن ترأس بليونير الإعلام "سيلڤيو بيرلسكونى– Silvio Berlusconi" الحكومة للمرة الثانية فى ٢٠٠٢.

جعل "برلسكونى" اسم إيطاليا يتصدر الصفحات الأولى فى الصحافة العالمية لكل الأسباب الخطأ. استقباله لرئيس وزراء بريطانى وهو يرتدى ثياب عطلة ومنديلاً أشبه بمناديل القراصنة كان مشهداً ينم عن سوء تقدير وقلة ذوق أكثر منه كارثة بمقاييس السياسة الخارجية. تشبيهه أحد أعضاء الاتحاد الأوروبى البارزين (عضو ألمانى) بأحد حراس معسكرات الاعتقال النازية، فى حديث له فى يوليو ٢٠٠٣، أثار حالة من الاشمئزاز والاستياء فى كل أوروبا. رئاسة إيطاليا للاتحاد الأوروبى فى النصف الثانى من ٢٠٠٣ كانت حالة دراسية ونموذجاً لسوء إدارة منظمة دولية كبرى؛ وذلك بسبب عدم لباقة "برلسكونى" وتصرفاته الخرقاء إلى حد كبير. صداقته لـ "ڤلاديمير پوتن"

جعلته يدافع عن أعمال روسيا فى "شيشينيا" وطرح عضويتها فى الاتحاد، وأثناء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة كان يسخر من "أوباما" !

انتهاكات "برلسكونى" الكثيرة للقانون لطخت سمعته، إلا أنه لم يتعرض حتى الآن- على الأقل- إلى الاتهام بالحنث باليمين (كلينتون)، أو إغراق إحدى سفن السلام الأخضر فى ميناء أجنبية (ميتران)، أو ضلل الأمم المتحدة بخصوص امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل (بوش وبلير)، ولو لم يكن رئيساً للوزراء من ٢٠٠١-٢٠٠٦، ثم مرة أخرى منذ مايو ٢٠٠٨، فالمؤكد أنه كان سيتعرض للسجن، حتى فى ظل نظام قضائى بطىء وغير كفء مثل النظام القضائى الإيطالى.

بالرغم من ذلك، فإنه ينبغى ألا تشغلنا تصرفات "برلسكونى" الحمقاء أو جهله بأصول البروتوكول، عن حقيقة مهمة وهى أن إيطاليا تنتهج سياسة خارجية ذكية فى السنوات الأخيرة، وأنها عززت موقفها كمحاور ند للولايات المتحدة؛ وكما يشير أحد الباحثين فى السياسة الخارجية الإيطالية المعاصرة، فإن قدراً كبيراً من التحليلات التى تناولت السياسة الخارجية الفاشية الباكرة، كان يركز على مهازل "موسولينى" وأساليبه المتطرفة فى اتخاذ قراراته، إلا أن التحليلات ليست هى ما يصمد أمام اختبار الزمن، فالسياسة الخارجية الإيطالية لا ينبغى أن تُخْتَزَل فى نزوات وأطوار رئيس الوزراء مهما كانت غريبة أو شاذة عن المألوف"[٢].

السياسة الخارجية إبان الحرب الباردة

• اختيار الغرب

استعادت إيطاليا حريتها فى آخر أبريل ١٩٤٥ بعد أن انهارت المقاومة الألمانية فى النهاية، وسقطت جمهورية موسولينى المعروفة بجمهورية "سالو- Salo Republic" المدعومة من النازية. كانت إيطاليا فى ١٩٤٥ دولة مفلسة تمزقها الأحقاد العنيفة واستمرت ضغائن الدم شهوراً بعد انتهاء الصراع. كان الفاشست السابقون والقساوسة ورجال الصناعة يواجهون عنف رجال العصابات المسلحة لكى يزداد عدد الموتى بالألوف، إلى جانب من قضوا فى مذابح على أيدى فرق الموت الفاشستية

والقوات الألمانية في المراحل الأخيرة من الحرب؛ وفى الفترت التى تلت الحرب مباشرة، كان هناك حضور قوى للقوة العسكرية للحزب الشيوعى(PCI)، بالإضافة إلى مئات الألوف من أعضاء الحزب الموالى لموسكو وكميات كبيرة من الأسلحة.

كان جيران إيطاليا الضعيفة يتلمظون وهم يرقبون الموقف بأعين جائعة. حاولت فرنسا الاستيلاء على وادى أوسطا – Aosta، إلا أن البريطانيين والأمريكيين حذروها فارتدعت، بينما ادّعت النمسا حقًّا لها فى إقليم "سودتيرول – "Sud Tirol الناطق بالألمانية. فى الحالتين، تمكنت إيطاليا من الاحتفاظ بأراضيها، ففى حالة النمسا توصلت من خلال التفاوض إلى اتفاق دى جاسپرى– جروبر (De Gasperi- Gruber) فى سبتمبر ١٩٤٦ الذى ضمن الحقوق اللغوية وغيرها للمجتمع الألمانى. قامت يوغوسلاڤيا الشيوعية بغزو شمال شرق إيطاليا فى ربيع ١٩٤٥ واحتلت تريستا– Trieste لمدة تزيد عن شهر، وقامت بما يطلق عليه اليوم عملية "تطهير عرقى" ضد السكان الإيطاليين، حيث قُتِلَ الألوف ودفنت جثامينهم فى الصدوع والشقوق التى تتميز بها أراضى تلك المنطقة من الناحية الجيولوجية. فر عشرات الألوف من السكان من منازلهم، ولم يُجْبِر اليوغوسلاڤ على الانسحاب من "تريستا" سوى تدخل عسكرى من قوات الحلفاء، وبالرغم من ذلك ظلت يوغوسلاڤيا محتفظة بالسيطرة على معظم مناطق "تريستا" الخلفية.

كان وضع إيطاليا الدولى ملتبسا إلى حد ما، فعندما انتهت الحرب، كانت قوة "مشاركة" وكانت حكومتها المؤقتة فى روما تعتبر نفسها حليفاً وليس عدواً مهزوماً، وكانت أول حكومة تشكلت بعد الحرب فى يونيو ١٩٤٥ برئاسة بطل المقاومة"فيروشيو پارى – Ferruccio Parri") حزب العمل اليسارى – Left wing Action Party)، كانت متشددة بخصوص هذا الأمر. كان قد تم تحرير مدن الشمال الإيطالى الكبيرة بفضل بسالة المقاتلين والطبقة العاملة الصناعية وليس نتيجة العمل العسكرى المنسق. كان الزعماء الإيطاليون على اختلاف مواقفهم يعتبرون الدولة "ضحية" وليس شريكاً متواطئاً مع الطغاة الفاشست. فى نظر الإيطاليين، كان وضع بلادهم أشبه بوضع فرنسا أكثر مما هو بوضع رومانيا أو المجر، وكانت تلك الأفكار تجد آذاناً مصغية متعاطفة بين

صناع السياسة الأمريكيين، ولكنها لم تكن تلقى أى اهتمام بين البريطانيين والفرنسيين والإثيوبيين واليونانيين والسوفييت واليوغوسلاف، الذين كانوا كلهم من ضحايا العدوان (والاحتلال العسكرى فى حالة إثيوبيا واليونان ويوغوسلافيا) الوحشى من قبل إيطاليا الفاشية.

كانت الصحافة الإيطالية تعتبر معاهدة السلام التى عقدت مع إيطاليا ووقعت فى باريس فى فبراير ١٩٤٧ بمثابة إملاء مفروض على نمط فرساى. كان على إيطاليا أن تدفع تعويضات ضخمة للدول التى اعتدت عليها، كما فقدت سيطرتها على "تريستا" (التى أصبحت منطقة دولية خاضعة لإدارة الأمم المتحدة)، كما فقدت المستعمرات التى كانت قد استولت عليها أيام الفاشية. كان تحديد مصير المستعمرات الإيطالية الأخرى (ليبيا والصومال وإريتريا) بيد الأمم المتحدة: كانت ليبيا، وهى الأهم من وجهة نظر إيطاليا، بسبب العدد الكبير من الإيطاليين المقيمين بها، كانت مرشحة للاستقلال فى ١٩٤٩ وأصبحت دولة مستقلة بالفعل فى ١٩٥١، أما ضياع "تريستا"، على وجه الخصوص، فكان ضربة معنوية قاسية.

بينما قد يكون من المبالغة القول إن إيطاليا كانت دولة مارقة فى ١٩٤٧، إلا أن المؤكد أنها كانت منبوذة وأن مصيرها كان يواجه أخطارا شديدة. لم تكن محل ثقة النخبة البريطانية من صناع القرار، الذين كانوا يكنون إعجاباً لبعض الأفراد، وبخاصة "بارى –parri" و "دى جاسپرى – De Gasperi" رئيس الوزراء وزعيم حركة الديمقراطية المسيحية (Christion Democracy: DC): (Democrazia Christiana) وهى أكبر حزب فى المجلس المنتخب فى ٢ يونيو ١٩٤٦، والذى كان يثق بالسياسيين الإيطاليين الجدد أكثر من سابقيهم إلى حد ما. المدونات التاريخية الإيطالية تذكر الكثير عن مشاعر التفوق العنصرى التى كان ينفثها الدبلوماسيون البريطانيون فى تعاملهم مع الإيطاليين.

فى ظل هذه الظروف، كان أن حسمت إيطاليا خيارها بعد الحرب فى مجال الشئون الخارجية وانحازت للغرب بدلاً من اتخاذ موقف الحياد بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. شكّل "دى جاسپرى" حكومة جديدة فى مايو ١٩٤٧ بدون الحزب

الشيوعى (PCI) وحلفائه الاشتراكيين (PSI). وتفاوضت هذه الحكومة، ذات الأغلبية البرلمانية الضئيلة، مع الحزب الشيوعى على ترتيبات دستورية (كان الدستور قد تم إقراره فى الأول من يناير ١٩٤٨) وتمت الاستجابة لمشروع مارشال- Marshall plan، الذى تلقت منه إيطاليا أكثر من ١,٣ بليون دولار فى أول عامين من دخوله حيز التنفيذ: كان ذلك أحد الأسباب المهمة لاختيار الغرب. كانت انتخابات الحرب الباردة فى أبريل ١٩٤٨ نجاحاً ساحقاً للحزب الديمقراطى المسيحى (DC)، الذى تمكن بفضل المساعدات السخية من الولايات المتحدة، وبفضل إعلان أنجلو- أمريكى أثناء الحملة الانتخابية لصالح استعادة إيطاليا "تريستا" والمناطق المحيطة بها، من الحصول على ٤٨٪ من الأصوات، وهى أعلى نسبة حدث أن حصل عليها أى حزب فى انتخابات ديمقراطية فى إيطاليا؛ وبالرغم من ذلك حصلت "جبهة" الشيوعيين- الاشتراكيين المعارضه، الموالية لـ "موسكو" بكل وضوح على ٤٠٪ من الأصوات. كان على قادة إيطاليا بعد الحرب أن يُقنعوا أنفسهم فى مجال السياسة الخارجية بحقيقة أن ولاءات قطاع كبير من الرأى العام كانت هناك على الجانب الآخر من انقسام الحرب الباردة: وكان من المحتم أن تتكيف حريتهم فى المناورة مع هذه الحقيقة.

بالرغم من تهديدات الحزب الشيوعى، كان الزعماء الإيطاليون يضغطون فى اتجاه الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلنطى (Nato)، وكان منشأ هذا القرار داخل وزارة الخارجية، حيث نبه مجموعة من السفراء البارزين فى واشنطن ولندن وباريس، "دى جاسپرى" فى أواخر ١٩٤٨ إلى خطر استبعاد إيطاليا مما كان ليصبح قلب الغرب الديمقراطى. موضوعياً، كان وجود دولة متوسطية بين المُوَقِّعين على اتفاقية شمال "الأطلنطى" أمراً غريباً. إيطاليا مدينة بعضويتها لـ "فرنسا"، التى تمكن وزير خارجيتها "روبرت شومان- Robert Schuman" من إقناعها بالتقدم بطلب للعضوية فى ديسمبر ١٩٤٨ (كانت فرنسا، باعتبارها دولة لاتينية، تخشى أن تكون مهمشة فى الحلف الجديد) ودعمت حالة إيطاليا بصلابة، بل إنها هددت بالانسحاب من المفاوضات فى حال الموافقة على ضم النرويج واستبعاد إيطاليا. فى الوقت نفسه لعب الدبلوماسيون الإيطاليون بمهارة على وتر أن صدقية وكرامة "دى جاسپرى" سوف

يلحق بهما الضرر إن لم يسمح بضم إيطاليا؛ وهنا، مثلما هو الحال دائماً فى تاريخ إيطاليا، استطاعت مؤسسة السياسة الخارجية الإيطالية أن تستخدم الانقسامات السياسية الداخلية فى البلاد كورقة مساومة.

حتى مارس ١٩٤٩ كان صنّاع السياسة الأمريكيون مازالوا متشككين فى حكمة قبول إيطاليا فى الحلف، يضاف إلى ذلك أنه كانت هناك معارضة شديدة داخل إيطاليا نفسها سواء من الحزب الشيوعى (PCI) الذى عارض الاتفاقية بحملة "سلام" واسعة، أو من الكاثوليك التقدميين داخل الحزب الديمقراطى المسيحى (DC)، الذين كانوا يريدون أن ترفض إيطاليا منطق الحرب الباردة وأن تجد طريقاً ثالثاً بين التكتلات؛ إلا أن إيطاليا كانت أحد الموقعين المؤسسين لمنظمة حلف شمال الاطلنطى فى الرابع من أبريل ١٩٤٩، ومن هنا أفادت من الضمانات الأمنية الأمريكية. كانت الدولة قد قامت بخطوة مهمة إلى الخلف نحو الاحترام الدولى: كانت جزءاً مما سيصبح أهم ناد أو تجمع غربى.

أن تكون جزءاً من الغرب، كان يعنى كذلك، على أية حال، بالنسبة لإيطاليا، دعم فكرة الوحدة الأوروبية. كان الأمريكيون يريدون فيدرالية أوروبية، وكذلك كانت الدوائر الانتخابية المحلية المهمة داخل الـ DC وأحزاب الوسط الصغيرة (الليبراليون والجمهوريون والديمقراطيون الاجتماعيون) التى كانت تدعم حكومة "دى جاسپرى". شارك السياسيون الإيطاليون من كل الأحزاب الرئيسية فى الحكومة فى مؤتمر هاجو – Hague Congress فى أوروبا فى مايو ١٩٤٨ حيث كانت كل الوفود تؤيد إنشاء دولة فيدرالية أوروبية تفاخر بميثاق لحقوق الإنسان، وسوق وعملة موحدة، وسياسات اجتماعية تقدمية، وسياسة تبادلات ثقافية مستنيرة بين العمال والطلبة فى أنحاء أوروبا؛ وأصبح "دى جاسپرى" رئيساً فخرياً للحركة الأوروبية الجديدة التى تمخض عنها المؤتمر.

مؤسسياً، كانت النتيجة الرئيسية للمؤتمر هى مجلس أوروبا Council of Europe الذى أنشئ بموجب "معاهدة سان چيمس" فى الخامس من مايو ١٩٤٩. كانت إيطاليا عضواً مؤسساً للمنظمة الجديدة، وبذلك حصلت على مكان لها على الطاولة فى وجه

العداء البريطانى. عندما اتضح أن المجلس كان مجرد وهم، استجابت الحكومة الإيطالية لدعوة "روبرت شومان – Robert Schuman" فى مايو ١٩٥٠ لإنشاء مجموعة أوروبية للفحم والصلب – European Coal and Steel Community بالرغم من معارضة رجال الصناعة الذين كانوا يخشون قيام منافسة خارجية. بددت الحكومة مثل تلك المخاوف وأصبحت عضوا مؤسساً فى تلك المجموعة (ECSC) فى أغسطس ١٩٥٢، إلى جانب فرنسا وألمانيا الغربية وبلچيكا ولكسمبورج وهولندة.

كانت إيطاليا بالإضافة إلى ذلك من المؤيدين فى مفاوضات إنشاء "مجموعة دفاع أوروبية – European Defense Communty (EDC)"، التى كانت فى البداية مشروعاً من أجل "أوْرَبة" – Europeanization – عملية إعادة تسليح ألمانيا الغربية ثم تم تحويله إلى مشروع طموح لجعل القوات العسكرية لدول مجموعة الفحم والصلب الستة الخاضعة لسيطرة الـ"ناتو" العسكرية، مع السماح لألمانيا الغربية بإعادة التسلح واستعادة سيادتها كاملة. لم تحظ فكرة مجلس الدفاع الأوروبى بقبول شعبى فى إيطاليا، حيث أثار الحزب الشيوعى مجدداً خطر الانتقام الألمانى، وحيث كان الاقتراح السوفيتى المضاد بأن تكون ألمانيا محايدة محل نظر، حتى بين غير الشيوعين كبديل عملى، وفيما بعد كان قرة عين "إدارة إيزنهاور". نجحت حكومة "دى جاسپرى" فى أن تستثير حماسة الرأى العام المحلى والولايات المتحدة بأن ضمنت اتفاقية إنشاء مجموعة الدفاع الأوروبية (EDC) فكرة مجموعة سياسية أوروبية (European Political Community EPC)" هى فى الواقع مجموعة من المؤسسات التى تعلو السلطة القومية (Supranational) تقوم بتنسيق عملية التكامل الشامل فى المجالات الدفاعية والاقتصادية؛ وكما يذكرنا "توماسو پادوا سيكوپا – Tommaso Padoa- Schioppa" فإن الهدف النهائى للتكامل الأوروبى وهو"خلق أوروبا متحدة سياسياً تعتمد على قوى أعلى من السلطات القومية"(٣)، هذا الهدف لم يغب قط عن نظر إيطاليا. كان اقتراح تأسيس مجموعة سياسية أوروبية (EPC) فكرة متوقعة فى السياسة الخارجية الإيطالية بعد الحرب. لا شك فى أن فترة "موسولينى–Mussolini" قد طهرت إيطاليا من ڤيروس القومية أكثر من دولة أوروبية غربية أخرى، ربما باستثناء ألمانيا.

لا يعنى ذلك أن إيطاليا ليست واعية بمصالحها القومية. فشلت مجموعة الدفاع الأوروبية – EDC وفشلت معها المجموعة السياسية الأوروبية – EPC فشلا ذريعاً فى الثلاثين من أغسطس ١٩٥٤ عندما رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية– French National Assembly التصديق عليها فى خضم خطاب شديد السخونة. إيطاليا نفسها سحبت تصديقها على الاتفاقية كوسيلة لجعل الولايات المتحدة وبريطانيا تنقل السلطة القانونية على المنطقة الغربية من "تريستا" إلى إيطاليا (وهى الخطوة التى تم اتخاذها فى آخر الأمر فى نوفمبر ١٩٥٤؛ كما دخلت إيطاليا كذلك منظمة الأمم المتحدة فى ١٩٥٥ بعد أن سحب الاتحاد السوڤيتى اعتراضه على عضويتها).

استطاعت إيطاليا كذلك أن تؤمن مصالحها فى مفاوضات إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية – European Economic Community "EEC" بين يونيو ١٩٥٥ ومارس ١٩٥٧؛ وكانت مصممة على أن تتضمن الاتفاقية الخاصة بها التزامات بحرية انتقال البشر ورأس المال، أبعادا اجتماعية أخرى، ونجحت فى تحقيق تلك الأهداف. هذا الدور الإيطالى فى المفاوضات، أحياناً ما ينساه المعلقون الحادبون على الإشادة بالتوجهات السياسية لكل من فرنسا وألمانيا. كانت عودة انطلاق التكامل الأوروبى بعد كارثة التصويت على المجموعة الأمنية الأوروبية(EDC)، برغم كل ذلك، قد بدأت فى ميسينا (صقلية) فى يونيو ١٩٥٥ وانطلقت فى مايو ١٩٥٦ فى قمة ڤينيسيا لوزراء خارجية الدول الستة، وتم توقيع اتفاقيات الـ Euratom(*) والمجموعة الاقتصادية فى روما فى مارس ١٩٥٧؛ وهناك ما يبرر قولنا إن وزير خارجية إيطاليا فى تلك الفترة "چايتانو مارتينو – Gaetano Martino" هو أحد الآباء المؤسسين للاتحاد الأوروبى الذى نعرفه اليوم، رغم أن اسمه ليس معروفاً على نطاق واسع خارج إيطاليا.

• التمسك بالغرب

إذا استرشدنا بالسياسة الخارجية الإيطالية بعد البعث – Resorgimento، لكان من المتوقع أن تفاضل بين موسكو وواشنطن من أجل مكاسب قصيرة المدى. قبل

(*) مفوضية الطاقة الذرية الأوروبية .

١٩١٤، كانت إيطاليا قد قامت تحديداً بهذه اللعبة مع التحالف الثلاثي-Triple Alliance والتفاهم بين الحكومات (Entente cordiale)، بينما ظلت دبلوماسيتها المتشككة بين ١٩٣٣و ١٩٤٠ على الهامش. الحزب المسيحي الديمقراطي، وهذه الشهادة له، اختار موقعه في الحرب الباردة وتمسك به، وعلى النقيض من ذلك فإن السمعة التي اكتسبتها إيطاليا في الستينيات بأنها "بلغاريا حزب الناتو" كانت في الواقع شهادة على ثبات القادة الإيطاليين وتمسكهم باختيارهم الأصلي. في أواخر الخمسينيات وافقت إيطاليا على أن تقوم الولايات المتحدة بإقامة وصيانة عدد كبير من القواعد العسكرية على الأراضي الإيطالية وتكديسها بالأسلحة النووية. لم يكن مثل هذا الولاء بلا ثمن. في أوائل الستينيات، كانت هناك رغبة لدى الحزب الديمقراطي المسيحي بقيادة "ألدو مورو- Aldo Moro" و "أمنتوري فانفاني - Amintore Fanfani" في زيادة حجم الأغلبية البرلمانية المتزعزعة باستمرار، وذلك بالانفتاح على اليسار" وضم الحزب الشيوعي، الذي كان مازال ماركسيا، إلى الائتلاف الحكومي. أحدثت تلك السياسة جدلاً ومناقشات حامية داخل الحزب نفسه كما كانت مادة "لصراع ممتد" بين مؤيدين ومعارضين في واشنطن، إلا أن إداراتا "كينيدي"و "چونسون" لم تتدخلا بشكل أساسي(٤). باختصار، كان الانصياع الأطلنطي قد سدد استحقاقات سياسية داخلية.

ربما تبدو مثل هذه السياسة الخارجية ضعيفة أو جبانة، ولكن ماذا كان على إيطاليا أن تفعل؟ لم تكن الوقفة الاستعراضية على طريقة "شارل ديجول" من الخيارات الإيطالية في الستينيات، لم تكن تمتلك مجداً "gloire"، ولا أسلحة نووية، ولا نظاماً سياسياً مستقراً، ولا سياسيين من ذوي المكانة العالمية التاريخية، وكان زعماؤها من الفطنة لكي يدركوا ذلك، فضلا عن أن خلفاء "دي جاسپري" لم يكونوا كلهم قليلي الشأن. "فانفاني"، على سبيل المثال، بالرغم من قصر قامته، كان يمكن أن يكون أكبر حجماً على المسرح العالمي لو أنه كان نتاج دولة أكثر ثقة سياسياً وأكثر قدرة. في مذكراته، يخرج "دي جول" عن عادته ليمتدح "فانفاني" بحماسة لم يبد مثلها لكثيرين من أقرانه بعد الحرب. يقول "دي جول" إن كل لقاء معه كان "يجعلني أكثر تقديراً

لرحابة فكره وذكاء تقديراته وتحضره". "من خلاله رأيت إيطاليا جديدة شغوفة بأن تكون على صلة بكل ما يجرى، راغبة فى المشاركة شريطة أن تعامل بما يليق بدولة ذات ماض تليد ومستقبل شديد الأهمية، مستعدة لأن تشارك فى إعلان مبادئ تعبر عن نوايا طيبة، ولكنها حريصة على ألا تورط نفسها"(٥).

تبدو كلمات "ديجول" صادقة كحكم على سياسة إيطاليا الخارجية بعد ذلك حتى التسعينيات. استمرت السياسة الخارجية الإيطالية موالية للأطلنطية والأوروبية، ولكن عندما تعارضت الركيزتان مالت إيطاليا إلى اتباع خط الولايات المتحدة. لم يحدث أن "ورطت" إيطاليا نفسها بعمق، وعلى خلاف ألمانيا الغربية، وحتى السويد، لم يكن لها حضور قوى عن المسرح العالمى، كانت باستمرار تابعاً وليس قائداً، مستهلكاً للأمن وليس صانعاً له.

لكى يكون لإيطاليا حضور قوى على المسرح العالمى، ربما كان من الضرورى أن يكون لديها ثقة بالنفس لا تتأتى إلا من كونها نموذجاً يحتذى من قبل الدول الأخرى. بالرغم من نهوضها، لم تكن نموذجاً فى أى شىء فى الستينيات والسبعينيات. التضخم الكبير، الإرهاب من كل من اليمين واليسار المتطرفين، الفوضى فى المصانع والجامعات، الفساد السياسى على أعلى المستويات، كل تلك العوامل تجمعت لكى تحمل الحزب الشيوعى ليكون ندا انتخابياً مع الديمقراطيين المسيحيين (DC) بحلول العام ١٩٧٤، كما أحدثت قلقاً دولياً بخصوص استقرار. البلاد كان "هنرى كيسنجر- Henry Kissinger" على سبيل المثال، يخشى أن تجد "الشيوعية الأوروبية" التى كان يروج لها زعماء الحركة الشيوعية الديمقراطية، مثل "سانتياجو كاريللو- Santiago Carrillo" فى أسبانيا و "إيزيكو بيرلنجر- Enrico Berlinguer" فى إيطاليا، كان يخشى أن تجد تأييداً كافياً بين الناخبين الإيطاليين لطرد الديمقراطيين المسيحيين من الحكم. إلا أن "بيرلنجر" كان يمتاز بـ "حس رجل الدولة"، كما يقول الإيطاليون، كما أن الحزب الشيوعى الذى دعم برلمانيا حكومة تضامن قوى "من الديمقراطيين المسيحيين بقيادة جوليو أندريوتى - Giulio Andreotti" ذى التوجه الأمريكى الواضح، بين ١٩٧٦و ١٩٧٩، كان حريصاً على تأكيد التزامه باختيار إيطاليا لمعسكر الحرب الباردة، عن طريق الموافقة على عضوية منظمة حلف شمال الأطلنطى.

الفكرة هى أن القيود الداخلية منعت إيطاليا من استخدام خيارات سياساتها الخارجية الشجاعة بعد الحرب، كمنصة انطلاق لدور عالمى للدولة والسعى إلى مكانة ونفوذ أوسع؛ وبدلاً من ذلك تمسكت بمؤسسات العالم الغربى وتفاعلت مع العضوية كرمز للانتماء وليس كفرصة لتشكيل سياسة الآخرين. كانت إحدى النتائج الطبيعية لهذه الحالة الذهنية، أن أصبحت إيطاليا شديدة الحساسية إزاء أى تلميح إلى أنها كانت "مهملة" من قبل الدول الغربية الأخرى الأكثر أهمية. عندما دعا الرئيس الفرنسى "ڤاليرى چيسكار ديستان" الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية واليابان فى ١٩٧٥ لمناقشة شئون العالم الاقتصادية فى أحد القصور الريفية الحكومية فى "رامبوليه– Rambouillet"، تحركت دبلوماسية روما بسرعة لتحصل على عضوية دائمة فيما أصبح، بعد انضمام كندا، قمة مجموعة السبعة "G-7" للدول الصناعية الكبرى.

حدث شىء مشابه فى ١٩٧٩ عندما اجتمع الرئيسان "كارتر" و "ديستان"، ورئيس الوزراء چيمس كالاهان – James Callaghan، والمستشار "هيلموت شميت –Helmut Schmit" فى "جوادالوپ – Guadaloupe" لاتخاذ قرار بخصوص وضع صواريخ "كروز" و "پيرشنج" فى أوروبا الغربية. لم توجه دعوة للإيطاليين؛ وكما كتب أحد الباحثين فى مجال السياسة الخارجية والدفاعية الإيطالية: "كان السلك الدبلوماسى ومعظم النخب السياسية يشعرون بأن اجتماع جوادالوب" بمثابة صفعة حقيقية على الوجه وامتهان لا مبرر له، كما كان يبدو تأكيداً للتهميش المتزايد لإيطاليا على الساحة الدولية"(٦). فيما يتعلق بإيطاليا، كان لـ "ناتو" مجموعات تخطيط للاستراتيجية النووية تتناول القضايا المتعلقة بنشر الصواريخ، وكان ينبغى اتخاذ القرار هناك. بشكل عام، كانت إيطاليا (ومازالت) شديدة الانتقاد لإنشاء أى شكل من أشكال "دوائر" صنع السياسات، سواء فى الـ "ناتو" أو فى المجلس الأوروبى/ الاتحاد الأوروبى، حيث إنها ستكون الدولة "الأكثر استبعادا" من مثل تلك الترتيبات.

رغم حقيقة أن الزعماء الإيطاليين يعرفون أن الصواريخ الأمريكية الجديدة لن تكون مقبولة شعبياً بين كثير من المصوتين (يوجد فى إيطاليا الألوف من الجماعات الكاثوليكية التطوعية التى يميل نشطاؤها إلى السلامية) والحزب الشيوعى، وبالرغم من

أن الوضع السياسى الداخلى فى ١٩٧٩ كان فى حالة فوضى حتى بالمقاييس الإيطالية؛ بالرغم من ذلك كله، فإن حكومة الأقلية، وأيضاً بفضل الضغوط المستترة للسفير الأمريكى "ريتشارد جاردنر – Richard Gardner"، ألزمت نفسها فى ديسمبر ١٩٧٩ بقبول حصتها من الصواريخ فى قواعد الـ "ناتو" فى إيطاليا. هذا القرار الجسور كان يمكن أن يكون من رابع المستحيلات، لو لم يقرر الحزب الشيوعى بقيادة الإصلاحى "بتينو كراكسى – Bettino Craxi" أن يجعل من قبول الصواريخ رمزاً لتحوله الجارى من الماركسية الجديدة إلى الوسط السياسى، ولو أن زعماء الحزب الديمقراطى المسيحى (DC) وبخاصة رئيس الوزراء "فرانشيسكو كوسيجا – Francesco Cossiga" ووزير الخارجية "أرنالدو فورلانى – Arnaldo Forlani"، لم يكونا مستعدين لوضع بقاء حكومتيهما فى خطر. قرار صواريخ "كروز"، كما يجادل "ليوپولدو نوتى –Leopoldo Nuti"، خدم الهدف المزدوج وهو استعداد البلاد للقيام بدور دولى طموح، ووضع الحزب الشيوعى فى موقف صعب"(٧).

كان القرار الإيطالى حاسماً بالفعل بالنسبة للنشر الأوسع للصواريخ فى أوروبا برغم أن "هيلموت شميت–Helmut Schmit"، كان أول من مهد للحالة الذهنية من أجل أسلحة نووية أمريكية جديدة فى أوروبا الغربية وذلك فى حديث له فى لندن فى أكتوبر ١٩٧٧، كان مصرا على أن ألمانيا الغربية لا يمكن أن تكون القوة الأوروبية الوحيدة فى الـ "ناتو"، التى تقبل بنشر أسلحة نووية على أراضيها. قرار إيطاليا حث دول أخرى فى الـ "ناتو" على أن تواجه الرأى العام بشجاعة، وجعل نشر الصواريخ على نطاق أكبر ممكناً: أقرت إيطاليا النشر الفعلى فى ١٩٨٣ عندما كان "كراكسى" قد أصبح رئيساً للوزراء؛ وبالرغم من كل المشكلات التى كانت تواجه السياسة الخارجية لإيطاليا بسبب نظامها السياسى المختل (كانت الثمانينات عقد تأخر سياسى داخلى بين الديمقراطيين المسيحيين والحزب الشيوعى، الحلفاء اسما فى الحكومة)، وعندما كانت مصالحها القومية ومكانتها على المحك بالفعل، استطاعت "بلغاريا الـ ناتو" ونجحت، فى أن تجعل لنفسها اعتباراً.

نفس الشيء بالنسبة لسجل إيطاليا داخل الاتحاد الأوروبى، حيث إنه من السهل أن نرى البطء الذى نقلت به التوجيهات الأوروبية وترجمتها إلى قوانين وطنية، وأن نرى

كيف كان دور فرنسا وألمانيا (بل وبريطانيا وهولندة وإسبانيا) أكثر اتساقاً وفاعلية من دور إيطاليا في انتهاج سياسة جديدة، أو أن نحكم على السجل الضعيف لبعض السياسيين الإيطاليين في بروكسل، من السهل أن نرى ذلك كله لكي نستنتج أن إيطاليا لم تقم إلا بدور صغير في إنشاء المجموعة الأوروبية بعد ١٩٥٨. كل ذلك سهل إلا أنه خطأ. "لقد لعبت إيطاليا دوراً إيجابياً متسقاً في إنشاء الاتحاد الأوروبي" كما يقول "پادوا سكيوپا – Padoa Schioppa" الاقتصادي الأكاديمي الإيطالي البارز، والذي كان يشغل منصباً قيادياً في البنك المركزي الأوروبي –European Central Bank، كما سبق أن عمل وزيراً لمالية إيطاليا(٨).

يرى "سكيوپا" أن إسهام إيطاليا في الوحدة الأوروبية كان فكرياً وعملياً في ذات الوقت. كانت إيطاليا بمثابة الضمير بالنسبة للتكامل الأوروبي. "إيطاليا لم تحجم" في لحظة عن تذكير شركائها بأن "المقياس الأساسي" لأي قرار لابد من أن يكون الاسهام الذي تقدمه لبناء دولة فوق قومية – Supranationa. المفكرون السياسيون الإيطاليون لعبوا دوراً مهماً في تصور وبلورة الشكل الذي يمكن أن تتخذه الوحدة الأوروبية. (أحد الأسباب الرئيسية لحماسة إيطاليا للقضية الأوروبية هو أن المفكرين الليبراليين يعتبرون الوحدة الأوروبية تكملة لـ "ريزورجيمنتو"، (أو البعث –Resorgimento)، بينما يعتبرها المفكرون الكاثوليك وسيلة للإطاحة بإله القومية الزائف). لويچي إينودي – Luigi Einau-di، أول رئيس منتخب دستورياً بعد الحرب، و"ألتييرو سپينيللي – Altiero Spinelli"، المفكر الاشتراكي الليبرالي أحد أبطال الحرب الباردة كذلك، و"ماريو ألبرتيني –Mario Albertini"، الفيلسوف السياسي الذي تزعم الحركة الأوروبية، كل أولئك كان لهم تأثير فكري على صياغة أيديولوجية التكامل الأوروبي، وعلى أفكار السياسيين الإيطاليين الكبار في السنوات الثلاثين الماضية: على سبيل المثال، يمكن أن نقول إن "كارلو أزيجليو كيامپي – Carlo Azeglio Ciampi"، رئيس إيطاليا في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦، والذي كان قبل ذلك وزير المالية الذي ساعد في تحول إيطاليا إلى اليورو، يمكن أن نقول إنه مدين بالكثير لأولئك المفكرين الثلاثة.

يرى "پادوا – سكيوپا" أن الدبلوماسية الإيطالية قد أسهمت فى أربعة مجالات فى المشروع الأوروبى. كسرت "قوة الإجماع". استعداد إيطاليا لقبول الأغلبية فى التصويت أحدث تطورات مهمة فى مؤسسات المجموعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبى فى أحوال كثيرة، ولعل أهمها كان فى يونيو ١٩٨٥ عندما رتب الدبلوماسيون الإيطاليون أغلبية تصويتية فى المجلس الأوروبى لعقد مؤتمر بين الحكومات لتعديل اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). هذه الخطوة البارعة، أدت مباشرة إلى توقيع القانون الأوروبى الموحد، الذى ستكون له أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ التكامل الأوروبى فيما بعد. ثانياً، إذا كنا نعتقد أن البرلمان الأوروبى كيان ديمقراطى، فلابد من أن نسلم بأن إيطاليا كانت مصرة على "تقوية الرقابة الديمقراطية" داخل المجموعة الأوروبية / الاتحاد الأوروبى وأن تتدخل بحسم لزيادة ثقله فى عملية اتخاذ القرار فى بروكسل. ثالثا، إيطاليا شأنها شأن ألمانيا، نادراً ما تطلب عائداً عادلاً لإسهاماتها فى عملية التكامل. الحكومات الإيطالية تجادل دائماً بأن معاملة أوروبا وكأنها دفتر محاسبة الوارد يعادل فيه الصادر، تصور خطأ، حيث إنه لا بد من أن يضر بالهدف الأوروبى فى آخر الأمر؛ صحيح كذلك أن إيطاليا لم يحدث أن طُلب منها أن تقدم تضحيات مالية كبيرة كما حدث مع بريطانيا فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ولا تطوعت مثل ألمانيا أو هولندة لتحمل حصة غير متكافئة من تكلفة المجموعة الأوروبية.

أخيراً وليس آخراً، فإن إيطاليا بكل تأكيد كانت من أشد المتحمسين لاتساع حجم المجموعة الأوروبية، فهى التى دعمت دخول بريطانيا ضد رغبة "ديجول" واليونانيين، وإسبانيا والبرتغال، رغم حقيقة أن الدول الثلاثة يمكن أن تكون منافساً قوياً فى مجالات لإيطاليا فيها وضع قوى (مثل الزراعة والمنسوجات)، كما كان موقفها إيجابياً باستمرار بالنسبة للاتساع شرقاً فى التسعينيات، كما أنها اليوم أحد الحلفاء القلائل لتركيا، والتناقض بين موقفى إيطاليا وفرنسا بهذا الشأن شديد التباين(٩). كان يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبى اليوم أكثر توجهاً نحو الداخل أو بمثابة "ناد أوروبى غربى"، ولو أن إيطاليا كانت دولة سلبية لا تأثير لها كما يقال عنها دائماً.

السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة: الوسط المتغير.

• تحديات جديدة.

مقال "أرنولد ولفرز –Arnold Wolfers الشهير بعنوان "أهداف السياسة الخارجية" هو الذى قدم لنا مفهوم أهداف الحيازة (Possession Goals)، وأهداف الوسط (Milieu goals) فى دراسة العلاقات الدولية. عندما توجه دولة ما سياستها الخارجية نحو تحقيق "أهداف حيازة"، فهى تستهدف "تعزيز أو الاحتفاظ بشىء أو أكثر من الأشياء التى تعتبرها ذات قيمة". قد يبدو ذلك تجريداً، إلا أن ما يعنيه "ولفرز" هو أن الدول توجه أحيانا كل جهودها لاكتساب قطعة أو مساحة ما من الأراضى لتحقيق قوة أكبر داخل منظمة عالمية ما، أو التمسك بتعريفات حدودية تفيد منها تجارتها على نحو غير متكافئ. أهداف الحيازة تنافسية بالضرورة: فالدول تريد أن تعظم نصيبها أو حصتها من أى شىء له قيمة أو على الأقل يظل كما هو دون مساس؛ وعندما توجه الدولة سياستها لتحقيق "أهداف وسط" أو مجال عام، فهى على العكس من ذلك تسعى لتحسين البيئة التى عليها أن تعيش فيها الدولة بذلك، وفى هذه الحالة إنما تنظر إلى الإطار الأوسع للمصالح القومية بدلاً من المكاسب السريعة المباشرة، مثلما يفعل أى مواطن ثرى لديه حس عام فى سعيه نحو توفير شوارع آمنة، وخدمات اجتماعية وفرص حياتية متكافئة لمن هم أقل ثراء، وليس مجرد الانسحاب والتوارى خلف أسوار جماعة اجتماعية(١٠).

إذا طبقنا هذا الفارق، الذى لا شك فى ميزته المفهومية، على السياسة الخارجية الإيطالية، سنجد أن إيطاليا فى فترة ما بعد الحرب كانت ملتزمة، على نحو استثنائى، ببناء وسط أو بيئة عامة أفضل. لا يعنى ذلك أنها كانت تسعى بقوة لتحقيق مصالح مباشرة فى أى تفاوض، ولكنها، سواء فى علاقاتها بمنظمة حلف شمال الأطلنطى أو دورها فى المجموعة الأوروبية، كانت تعطى أولوية للحفاظ على تلك المؤسسات وتقويتها، أكثر من تركيز جهودها على تحقيق أهداف محددة. لم تشذ إيطاليا عن ذلك إلا فى حالات نادرة نسبياً، مثلما فعلت عندما انسحبت من التصديق على اتفاقية مجموعة الدفاع الأوروبية European Defense Community (EDC)، لتقوية موقفها فى قضية "تريستا"، أو عندما اختلفت مع فرنسا بخصوص مجموعة السبعة (G-7). الاختلاف

الصارخ، مع بريطانيا مثلاً، والذى يبدأ أى تفاوض أوروبى بمجموعة "خطوط حمراء" ينبغى ألا تتجاوزها أى دولة أخرى من الدول الاعضاء، أو مع فرنسا التى تعتبر "مجدها" أمراً غير قابل للتفاوض، هذا الاختلاف حاد ولافت للنظر.

خلقت الحرب الباردة تحديات جديدة. أصبحت إيطاليا متاخمة لـ "يوغوسلافيا" الممزقة، وكانت بمثابة منارة أمل ورفاه للجماهير المنكوبة فى ألبانيا بعد سقوط الشيوعية: بدأ ملايين اللاجئين الألبان يتدفقون على إيطاليا فى ١٩٩٠-١٩٩١ وذلك حتى قبل التدفق الأكبر فى ١٩٩٧ عندما انهارت الدولة الألبانية. كان من المحتمل أن تكون إيطاليا "على تخوم قوس أزمة جديد"[١١]. انتهاء الحرب الباردة زاد من سرعة التوجه نحو التكامل الأوروبى، حيث كانت ألمانيا الغربية تؤكد أنها سيكون لها مكان تحت سقف بيت أوروبى قومى، وذلك لطمأنة فرنسا بأن إعادة توحيد الدولتين الألمانيتين لن يعرض العلاقات معها للخطر. الأهداف الطموحة لمعاهدة ماسترخت (١٩٩٢) بما كانت تحمله من وعود بعمله أوروبية موحدة، وبنك مركزى أوروبى، وبرلمان أوروبى له صلاحيات واسعة، واتساق أبعد فى السياسات الخارجية والأمنية، هذه الأهداف السامية كانت مدعومة، بالطبع، من إيطاليا (التى كان لدبلوماسيتها دور محورى فى تنظيم ما أطلق عليه "كمين روما" فى أكتوبر ١٩٩٠، حيث ألزمت دول المجموعة الأوروبية، (باستثناء بريطانيا) نفسها من ناحية المبدأ بالملامح الضرورية لما أصبح فى النهاية "معاهدة ماسترخت".

هذه الظروف الجديدة أثارت جدلاً حول ما إذا كانت إيطاليا فى حاجة إلى إعادة النظر فى المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، وكان هذا الجدل يدور بشكل عام حول التمييز بين أهداف الحيازة وأهداف الوسط؛ وفى جانب منه كان هناك بعض الخبراء من محترفى السياسة الخارجية، لعل أعلاهم صوتا كان الجنرال الاستراتيچى "كارلو چين-Carlo Jean"، الذى كان يرى أن على إيطاليا أن تتبنى مصالحها القومية المباشرة فى البلقان والبحر الأبيض المتوسط، وأن تتخذ توجهاً أكثر حسماً فى هذا المجال، وفى منطقة البلقان بخاصة. كانت مجلة "ليمز- Limes" الشهيرة، وهى نظير مجلة "ناشنال إنترست – National Interest" تقريباً، تفرد مساحة واسعة لمثل تلك

الأفكار. من الناحية الأخرى كان المدافعون عن الوضع القائم (Status quo) وأبرزهم بنيامينو أندريتا–Beniamino Andreatta، البروفيسور البولونى الذى تحول إلى سياسى، كانوا مصرين على أن لا مبرر لتغيير التوجه الأساسى للموقف الإيطالى، الملتزم بالعمل من خلال مؤسسات الغرب الراسخة[١٢] كان لـ"أندريتا" تأثير كبير على بروفيسور بولونى آخر تحول إلى رجل دولة، هو "رومانو برودى – Romano Prodi"، الذى سيصبح رئيساً للوزراء فى ١٩٩٦ ثم رئيساً للمفوضية الأوروبية فى ١٩٩٩.

مما زاد الوضع تعقيداً أن انتهاء الحرب الباردة كان له تأثير مباشر على النظام السياسى الإيطالى الذى تفاقم بين ١٩٩١و ١٩٩٣، إذ كان من الطبيعى أن يكون لانهيار الشيوعية السوفيتية تداعياته بالنسبة للحزب الشيوعى الإيطالى الذى انشق إلى حزب شيوعى متطرف هو حزب إعادة التأسيس الشيوعى – Communist Refounda-tion) الذى انشق بدوره فى ١٩٩٨) وحزب اليسار الديمقراطى (PDS) الذى سيشق طريقه تدريجياً فى الوسط السياسى فى أواخر التسعينيات، مغيراً اسمه أثناء ذلك إلى "الديمقراطيين اليساريين– Left Democrats"؛ إلا أن هذا التفكك الذى أصاب حزب المعارضة الرئيسى لم يكن يعنى حصة سلام بالنسبة للحزب الديمقراطى المسيحى (DC) الحاكم أو الحزب الشيوعى. النظام القضائى الجنائى، بعد أن بقى تحت نفوذ السياسيين على مدى جيل، عاد لينتقم بمجرد أن اتضح أن انهيار الحزب الشيوعى (PCI) لن يقوى الحزب الديمقراطى المسيحى(DC) ولا الحزب الاشتراكى (PSI). كلا الحزبين تم اكتساحهما بقوة عبر تحقيقات "الأيدى النظيفة – Clean Hands" الواسعة (١٩٩٢–١٩٩٥) التى أدين فيها مئات السياسيين والمسئولين الكبار (والألوف من الأقل شأناً) باتهامات مثل الرشوة والكسب غير المشروع واستغلال النفوذ، إلى غير ذلك من الجرائم الكبيرة.

سرعان ما ملأت قوى سياسية جديدة الفراغ السياسى. حزب تجمع الشمال Northern League، وهو حركة يمينية غير تقليدية برئاسة الدهماوى الضليع "أومبرتو بوسى – umberto Bossi"، بدأ لفترة قصيرة فى ١٩٩٢ وكأنه سوف ينجح فى شق شمال البلاد الغنى عن روما والجنوب. الملايين من صغار رجال الأعمال والعمال المهرة

والحرفيين أعطوا أصواتهم لحزب كان يعد بإنهاء سيطرة روما. الحزب الفاشى الجديد السابق، حزب الحركة الاجتماعية الايطالية تحت القيادة الداهية لـ "جيانفرانكو فينى - Gianfranco Fini"، أعاد تسمية نفسه بـ التحالف القومى-National Alliance (NA) ليبدأ تحولاً سوف يستمر عقداً من الزمن عن الأيديولوچية الفاشية وعبادة "موسولينى"؛ وفى السنوات الخمسة الأخيرة تقريباً كان أن تم قبول هذا التحالف الجديد من قِبَل باقى أوروبا كحزب محافظ حقيقى.

يضاف إلى ذلك أن "سيلڤيو بيرلسكونى"، إمبراطور الإعلام، والصديق الحميم لفترة طويلة لـ "كراكسى" شكل من الصفر حركة سياسية باسم "فورزا إيطاليا" (Forza Italia) (إلى الأمام يا إيطاليا)، وتحالف مع تحالف الشمال (LN) والتحالف القومى (NA)، وتمكن فى ظرف أشهر قليلة، عن طريق حملة ترويجية سياسية واسعة، من هزيمة اليسار والفوز فى انتخابات مارس ١٩٩٤. "برلسكونى" نفسه سرعان ما كان عرضه لتحقيقات واسعة، وحكومته التى كانت تعتمد على حزب "افتراضى" من العاملين لديه وبعض الطفيليين، وحزب موغل فى القومية من المتعاطفين مع الفاشية، وحزب ملتزم بتفكيك الدولة الإيطالية، هذه الحكومة سقطت وسط حالة من الغضب العارم فى يناير ١٩٩٥، وفى غضون تلك الأشهر القليلة انخفضت قيمة الليرة وهبطت صدقية إيطاليا إلى أدنى مستوى لها منذ السبعينيات لم يكن تحالف الشمال (LN) يعرف شيئا عن السياسة الخارجية ولكنه كان يعرف كراهية الأجانب وبخاصة غير البيض؛ أما التحالف القومى (AN)، وكان ما يزال حزبا فاشيا فى كل شىء عدا الاسم، فاستغل فرصة رغبة سلوڤينية مستقلة جديدة للانضمام للاتحاد الأوروبى، ليعيد فتح ملف "تريستا"؛ أما "بيرلسكونى" فسرعان ما حاصرته اتهامات بالفساد وسلسلة من التحقيقات.

من المؤكد أن فقدان المكانة الدولية هذا، كان أحد الأسباب التى جعلت الرئيس "أوسكار لويجى سكالفارو - Oscar Luigi Scaalfaro" لا يدعو لانتخابات جديدة بعد سقوط حكومة "برلسكونى"، ويعتمد حتى إبريل ١٩٩٦ على لجنة من التكنوقراط، غير منتخبة، (أساتذة جامعات، عسكريون، محامون، اقتصاديون) برئاسة "لامبرتو دينى -

"Lamberto Dini" أحد كبار المسئولين السابقين فى البنك المركزى. حصلت هذه الحكومة على ثقة البرلمان بأغلبية متعددة الأطياف من حزب اليسار الديمقراطى (PDS) وإعادة التأسيس الشيوعى. وبقايا الديمقراطى المسيحى(DC) وتحالف الشمال (LN)، الذين كان انسحابهم من حكومة "بيرلسكونى" أحد أسباب سقوطها، أما الوزراء أنفسهم فكانوا شخصيات ذات كفاءة مهنية عالية، يمكن أن تأخذهم بقية أوروبا على محمل الجد.

حكمت إدارة "دينى" فترة طويلة لتجعل يسار الوسط يلتئم خلف شخصية "رومانو پرودى – Romano Prodi" المهيبة، وهو ديمقراطى مسيحى ينتمى إلى عائلة أكاديمية بارزة، صاحب الخبرة التنفيذية التى اكتسبها من إدارة إحدى المؤسسات الكبرى المؤممة؛ وباعتباره شخصية مستقلة، كان "پرودى" واجهة ضرورية. لم يكن حزب اليسار الديمقراطى (PDS) قد تحرر من ماضيه الشيوعى تماماً؛ علاوة على ذلك فإنه لم يكن يريد أن يرأس الائتلاف أحد أعضاء حزب الشعب الإيطالى Italian Popular Party وهو الجزء الأكبر الذى انشق عن الحزب الديمقراطى المسيحى (DC) القديم. كان "پرودى" من الذكاء ليطلق على ائتلافه اسم "Ulivo"– شجرة الزيتون – رمزاً للقيم الإيطالية القديمة، فى مواجهة القيم المضللة التى كان يتبناها "برلسكونى"، وحقق فوزاً صعباً عليه فى الانتخابات التى أجريت فى ١٩٩٦. بالرغم من ذلك، كان يعول فى الحصول على أغلبية على حزب إعادة التأسيس الشيوعى؛ كما أنه مدين بفوزه للتجمع الشمالى (LN)، الذى حصل على نسبة ١٠٪ فى التصويت العام على برنامج كان يدعو بكل وضوح إلى تفكيك الدولة وإقامة دولة جديدة فى الشمال الإيطالى تسمى "پادانيا – Padania"، ولم يكن قد تحالف مع ائتلاف "بيرلسكونى" الذى يدعى "بيت الحريات – Casta delle liberta".

بقى ائتلاف "شجرة الزيتون – Ulivo" فى السلطة خمس سنوات بالرغم من أن "پرودى" نفسه ظل على قيد الحياة حتى أكتوبر ,١٩٩٨ كان الائتلاف دائماً تحت خطر الانهيار بسبب التناحر المستمر بين الأحزاب المشاركة فيه والتى كانت هوياتها متباينة، بين محافظين ومؤيدين لـ "كاسترو – Castro". خليفتا "پرودى" شاخا وهما فى السلطة.

•استجابات مجربة جيدا

يهدف هذا التناول الموجز للسياسات الحزبية الإيطالية فى التسعينيات، إلى تأكيد أن إيطاليا لم تكن دولة أوروبية طبيعية أو عادية، بعد انتهاء الحرب الباردة. كانت سياساتها الداخلية أكثر شبهاً بتلك فى أمريكا اللاتينية، منها فى دول الشمال الأوروبى الأكثر رصانة. كانت إيطاليا مصدر إزعاج لشركائها فى الاتحاد الأوروبى الذين امتعضوا لدخول التحالف القومى (AN) الحكومة فى ١٩٩٤ والذين كانوا يخشون (وكانوا محقين فى ذلك)، دخول الدولة فى هبوط اقتصادى مفاجئ، على النموذج الأرجنتينى، مع ما يصاحب ذلك من عواقب سياسية لا يمكن التنبؤ بها. فى ظل هذه الظروف لن يكون من المثير للدهشة أن نكتشف أن سياسة إيطاليا الخارجية فى التسعينيات لم تكن جازمة أو حاسمة. وجدت إيطاليا نفسها تكافح من أجل الاحتفاظ بموقعها الذى حصلت عليه بصعوبة فى الاتحاد الأوروبى ومنظمة حلف شمال الأطلنطى، ومرة أخرى، كانت تتعلق بالغرب تعلقها بحبل إنقاذ.

أن تكون عضواً فى منظمة الـ "يورو" عندما بدأت فى ١٩٩٩، أصبح هاجساً قومياً. لم يكن من الوارد بالنسبة لها أن تتخذ مثل موقف بريطانيا والدنمارك وتختار أن تكون خارجها، أما استبعادها كما حدث مع اليونان والسويد فكان يمكن أن يكون أسوأ. صفعة على الوجه كتلك كان يمكن أن تخلق أزمة ثقة قومية بين النخب السياسية على الأقل تماثل فى حدتها أزمة السويس (١٩٥٦) بالنسبة لبريطانيا، أو فيتنام بالنسبة للولايات المتحدة. اعتباراً من ١٩٩٦ قدمت إيطاليا تضحيات كبيرة للاحتفاظ بموقعها فى هذه المؤسسة المهمة (الاتحاد الاوروبى) من أجل وسطها الإقليمى، وبالرغم من تلك التضحيات، تَطَلَّب دخول منظومة اليورو قدراً كبيراً من الدبلوماسية الذكية. دخول إيطاليا منظومة اليورو كان بمثابة تمزيق لكتاب قوانين وقواعد ماسترخت. دَيْن إيطاليا القومى المتراكم الذى وصل إلى ١٢٥٪ من إجمالى الناتج القومى، كان أكثر من ضعف القدر المسموح به فى المعاهدة. بالإشارة إلى العواقب الكارثية لاستبعاد إيطاليا، استطاع دبلوماسيوها استخدام خطر انهيار الدولة تكتيكاً للتفاوض. لم يكن هناك من يريد وجود أرجنتين على عتبة بابه الخلفى

الضامن الرئيسى الآخر للبيئة الإيطالية، وهو التحالف مع الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الاطلنطى، كان يتطلب من إيطاليا أيضاً أن تقدم الصالح العام وهو الحفاظ على وضعها فى التحالف، على أهداف الحيازة المباشرة. بالرغم من الشكوك التى تحيط بدستورية القرار، أسهمت إيطاليا بثلاث سفن حربية وسرب من الطائرات المقاتلة فى عملية "عاصفة الصحراء – Operation Desert Storm" ضد "صدام حسين" فى فبراير ۱۹۹۱ بالرغم من المعارضة الصريحة من قبل الكنيسة الكاثوليكية وحزب اليسار الديمقراطى (PDS)، الذى كانت قيادته تستخدم السلامية – Pacifism ومعاداة التوجه الأمريكى – anti-Americanism) بديلا مؤقتا للأيديولوچية الشيوعية. دعمت إيطاليا كذلك مشروعات زيادة حجم الـ "ناتو"، وخاصة عندما أيدت طلبات عضوية سلوڤينيا ورومانيا، كما كانت تحث على التعامل مع روسيا إلى أقصى مدى. يضاف إلى ذلك كله الدور المهم الذى قامت به فى حرب الـ "ناتو" فى ربيع ۱۹۹۹ ضد يوغوسلاڤيا بخصوص قضية كوسوڤو.

هناك قدر من الشك فى أن تكون إيطاليا قد انجرت إلى الصراع على غير رغبتها، فهى تعرف الكثير عن البلقان، ولها علاقات تجارية محدودة، وإن كانت مهمة، مع بلجراد، وعلاقات جيدة مع روسيا الداعم الرئيسى للصرب، وقدر محدود من التعاطف مع "جيش تحرير كوسوڤو – Kosovo Liberation Army (KLA)"، العصابات التى تقود القتال من أجل استقلال كوسوڤو. لو تُركَت إيطاليا وشأنها فلربما كانت قد سعت لعقد علاقات مع النظام فى بلجراد، كان ينظر إليها باعتبارها متراساً فى وجه النفوذ الألمانى فى البلقان، بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى. فى ۱۹۹۷، وفى وجه معارضة شرسة من ألمانيا والولايات المتحدة، قادت إيطاليا مهمة حفظ سلام فى ألبانيا: (العملية ألبا – Operation Alba). وفى إبريل– مايو ۱۹۹۷، قامت مع فرنسا واليونان وتركيا، بقيادة عمليات نشر أكثر من سبعة آلاف جندى من الدول الأربعة.

هذا التدخل الذى استدعاه سقوط نظام "سالى رام بيريشا –Sali Ram Berisha" فى مارس ۱۹۹۷، والزيادة الرهيبة فى أعداد الهاربين بالقوارب من ألبانيا أملاً فى حياة أفضل فى إيطاليا، كان فرصة لإيطاليا أشبه بصفقة جيدة: إذ وجدت القوات

الإيطالية نفسها فى وضع حرب أهلية محدودة كانت تمارس فيها القوة عصابات محلية مسلحة؛ وحيث إن مشاركة سابقة بأكثر من ألفى جندى فى الصومال فى ١٩٩٢-١٩٩٣ كانت قد انتهت بفشل ذريع، كان لابد ألا تكرر إيطاليا الخطأ.

المهمة التى قامت بأنشطة إغاثة إنسانية ولم يكن لديها تعليمات بالتدخل فى السياسات الداخلية، "ساعدت على إيقاف حالة الطوارئ الأمنية، كما أسهمت بشكل غير مباشر فى عملية المصالحة القومية."[١٣] فى يونيو ١٩٩٧ أجريت انتخابات حرة نسبياً لم تكن فى الحسبان قبل أشهر قليلة؛ وبصرف النظر عن أن "العملية ألبا" قد برهنت على كفاءة الجيش الإيطالى فى القيام بمهام إنسانية، إلا أنها علمت إيطاليا دروساً كثيرة بخصوص الاستقرار فى ألبانيا، وعن الأسباب التاريخية المعقدة للصراع فى المنطقة، وبناء على ذلك كان الدبلوماسيون الإيطاليون أقل ميلاً من غيرهم فى أوروبا لاعتبار الصرب أشرارا.

بدأت أزمة كوسوفو تتفاقم مع التدفق الكبير للاجئين على الدول المجاورة هرباً من أعمال الصرب العسكرية ضد "جيش تحرير كوسوفو"، (KLA)، وحدث ذلك فى لحظة شديدة الحساسية فى أكتوبر ,١٩٩٨ كانت أغلبية "برودى" قد لفظته وتخلت عنه فى أواخر الشهر نفسه، أما رئيس الوزراء الجديد "ماسيمو داليما -Massimo D'Alema "وهو شيوعى سابق، فكان شديد الذكاء ولكنه عديم الخبرة بالشأن الدولى. كان أول شيوعى سابق يشغل المنصب. كان حريصاً على أن يثبت أنه أكثر كاثوليكية من البابا نفسه فيما يتعلق بقضايا الأمن، وكان طوال الأزمة يدافع عن تصرفات الـ "ناتو" بقوة؛ أما "لامبرتو دينى - Lamberto Dini" وزير الخارجية، المحافظ، فاستطاع أن يكون أكثر حسما حيث إن مؤهلاته "الغربية" لم تكن محل شك من أحد. بالرغم من ذلك كانت أغلبية "داليما" تعتمد فى بقائها أثناء مرحلة القصف إبان الأزمة (٢٣ مارس - ٩ يونيو ١٩٩٩)، على مجموعة من الشيوعيين السابقين المتشددين (شيوعيو إيطاليا)، الذين كانوا يعتبرون تدخل الـ "ناتو" عدوانا إمبريالياً.

فى مثل تلك الظروف، فإن حقيقة تمسك إيطاليا بخط الـ "ناتو" الرسمى خلال الأعمال العسكرية، كانت تعبيراً عن شجاعة سياسية، رغم أنها أظهرت شجاعة كذلك

فى إبعاد البلاد- كما فعلت اليونان - عن سياسة أدت فى النهاية، عبر تصعيد غير مخطط للقوة، إلى قيام القوات الجوية للولايات المتحدة بقصف بلجراد. كان "دينى" قد صرح فى يونيو ١٩٩٨ بأن تدخل الـ "ناتو" دون تفويض من الأمم المتحدة كان أمراً مستحيلاً. بالرغم من ذلك، لم تعترض على القصف الذى بدأ دون تكليف من الأمم المتحدة، بعد أن رفض الصرب مشروعاً برعاية الولايات المتحدة لتسليم كوسوفو لقوة تنفيذ مدنية يعينها الـ "ناتو" تقوم بالإشراف على انسحاب الصرب من المنطقة المتنازع عليها، ثم تجرى استفتاء على الاستقلال بعد ذلك. وكما كانت إيطاليا تعرف جيداً، فإن مشروع الولايات المتحدة كان بمثابة وعد بتحول تدريجى إلى الاستقلال مادام الألبان يمثلون اغلبية كبيرة من السكان المحليين، وكان جيش تحرير كوسوفو، فى غياب الشرطة الصربية، قادراً على فرض إرادته على المجتمع المحلى. كانت إيطاليا تفضل المزيد من المباحثات بهدف إقناع بلجراد لاستعادة درجة من الحكم الذاتى الذى كانت تنعم به كوسوفو بين ١٩٧٤ و ١٩٨٩، مع ضمان الحقوق الإنسانية للأقلية الصربية. على مدى مرحلة القصف إبان الأزمة، أبقت إيطاليا على سفارتها قائمة تعمل فى بلجراد، وكانت هى الدولة الوحيدة من دول حلف شمال الأطلنطى الذى فعلت ذلك.

كان دافع إيطاليا لذلك أن تظهر أنها كانت "مواطناً صالحاً" بين أعضاء الـ "ناتو"، وأن تؤكد استمرارها فى القيام بدور قيادى فى المنظمة.

سوف يتوقف المؤرخون الدبلوماسيون طويلاً عند هذه النقطة فى المستقبل فى المستقبل بالتأكيد، ولكن التعليقات العامة لصناع السياسة الإيطالية تترك مجالاً للشك. قال "دينى" إن إيطاليا جزء من التحالف، وبالتالى لا تستطيع أن تتخلى عن مسئوليتها. كان هناك خمسة عشر عضوا يؤيدون التدخل: "النأى بأنفسنا كان يمكن أن يكون بادرة مثيرة". "فى مجلس النواب - Chamber of Deputies" قال "داليما" فى ٢٦ مارس ١٩٩٩ إن إيطاليا "بعزل نفسها عن حلفائها فى الـ "ناتو" لن يكون لديها فرصة للمشاركة فى حل سلمى للصراع"، وأضاف فى مقابلة وكتاب (نشرا) مع الصحفى "فيديركو رامپينى - Federico Rampini" أن إيطاليا كانت مضطرة "لتنفيذ المهمة التى أسندها الـ "ناتو" لها، وهى بالتحديد الإسهام فى استقرار البحر الأبيض والبلقان"، كما أنها كان يمكن أن تبدو "دولة شقاق ثانية لو أنها لم تشارك"(١٤).

لابد من الاشارة إلى أن المشاركة الإيطالية كانت ضئيلة: معظم الضربات الجوية انطلقت من أڤيانو - Aviano شمال شرقى إيطاليا، والمؤكد أن عمليات الـ "ناتو" القتالية كان يمكن أن تتعثر لو لم تسمح إيطاليا للطائرات الامريكية باستخدام مجالها الجوى، معنى ذلك أن الأحداث لم تكن لتجرى على النحو الذى جرت عليه. رفض السماح للقاذفات الأمريكية باستخدام المجال الجوى الإيطالى كان يعنى التخلى عن أربعين عامًا من السياسة الخارجية. انطلاقاً من موقف متعقل، واقتناعاً بأن الـ"ناتو" كان كياناً مهماً فى بنية الأمن بعد الحرب الباردة، رضيت إيطاليا، مقنعة نفسها، بالقيام بالمساعدة فى "إعداد الطبخة"، وتعهد "العملية قوس قزح" (Operation Rainbow) وتوزيع المعونات الإنسانية على عشرات الألوف من المهاجرين الألبان الذين فروا إلى مقدونيا واليونان المجاورتين هرباً من القتال وعمليات التطهير العرقى.

هذا الموقف السلبى نوعاً ما، كان وراءه ضعف عسكرى، إذ بالرغم من التهديدات المتزايدة للأراضى والمصالح الإيطالية التى كان يمثلها انتهاء فترة الحرب الباردة، كانت الأزمة السياسية- الاقتصادية تعنى أن الإنفاق على الدفاع والشئون الخارجية، والذى كان ضعيفاً بالفعل، كان يزداد ضعفاً وتآكلاً. من بين الدول الأوروبية الأربعة، كانت فرنسا وبريطانيا هما الأكثر إنفاقاً على الدفاع فى الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٤، كلتاهما كانت تنفق نحو ٣٧ بليون دولار فى السنة. ألمانيا استثمرت نحو ٣٥ بليون دولار. إيطاليا أنفقت نصف ذلك المبلغ تقريباً: ١٧,٥ بليون دولار، وهو ما يقدر بـ ٢٪ من إجمالى الناتج المحلى(١٥).

إننا نورد هذا الرقم هنا ليس لأنه منخفض، وإنما لأنه مرتفع نسبياً. ظل إنفاق إيطاليا على الدفاع منخفضاً على مدى باقى عقد التسعينيات، ثم انخفض أكثر مع ارتفاعات عارضة، كنسبة من الناتج المحلى منذ ذلك؛ واليوم، تنفق إيطاليا ما قيمته ١,١٪ من ناتجها المحلى على الدفاع، وتنفق نقداً أكثر قليلاً مما كانت قبل خمسة عشر عاما.(١٦) نقص الإنفاق، أحد الأسباب المهمة وراء ضعف مشاركة إيطاليا فى مهمة الـ "ناتو" فى أفغانستان التى تم الاتفاق عليها فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

ليس لدى إيطاليا المعتاد الذى يمكنها من القيام بدور كبير فى مثل حالة أفغانستان، وبالرغم من ذلك وعدت فى ديسمبر ٢٠٠٩، استجابة لسياسة الرئيس "أوباما" بزيادة حجم نشر القوات، بأنها سوف تضيف ألف جندى إلى قواتها المشاركة، بحلول أكتوبر ٢٠١٠، ليصبح لها نحو ٣٫٧٠٠ جندى فى أفغانستان. حتى مع ذلك، لن تعتبر إيطاليا عضوا ندا أو مساوياً فى التحالف، إلا إذا استثمر زعماؤها فى الدفاع أكثر من ذلك بكثير.

باستخدام لغة الإدارة، يمكن أن نقول: إن إيطاليا وجدت مصدراً خارجياً لوظيفتها الأمنية، وعلى خلاف أى شركة أخرى تبحث عن مصادر خارجية، لا تستطيع برغم ذلك تغيير المتعهد حسب النتائج. على إيطاليا أن تقبل بما يرى المتعهد أنه أفضل ممارسة حتى وإن كانت مقتنعة بأن الولايات المتحدة على خطأ. أثناء أزمة كوسوفو، من الانصاف أن نقول إن ذلك هو ما حدث بالفعل. لا عجب كبيراً إذن أن نجد إيطاليا تؤيد قيام الاتحاد الأوروبى بدور أكبر فى مسائل الدفاع، فذلك من شأنه أن يضع الإيطاليين أمام خيارات أخرى، إلى جانب تقوية الهوية الأوروبية.

• السياسة الخارجية فى عهد "برلسكونى":
الاستمرارية والتغير، ٢٠٠١- ٢٠٠٨.

منذ مايو ٢٠٠١، وائتلاف اليمين بقيادة "سيلفيو" برلسكونى" هو القوة السياسية المسيطرة. فى ذلك الشهر، هَزَم ائتلاف "بيت الحريات – House of Freedams" التابع له، (المكون من التحالف القومى (AN) وتحالف الشمال (LN) والحزب الديمقراطى المسيحى وهو ينتمى إلى اليمين الوسط، واتحاد الديمقراطيين المسيحيين، بالإضافة إلى "الأمام يا إيطاليا – Froza Italia"، هَزَم ائتلاف شجرة الزيتون (Ulivo)، ووصل إلى السلطة، وكما كان متوقعاً، لم تكن حكومة "برلسكونى" مستقرة، وشهدت انقسامات أكثر من مرة وسط جو من الشجار والمشاحنات.

بقت هذه الحكومة مسيطرة على البرلمان بالرغم من ذلك، إلى أن أزيحت فى انتخابات بقيادة "رومانو برودى" العائد من منفاه فى بروكسل، مرة أخرى على رأس

ائتلاف شجرة الزيتون (Ulivo)، (هو نفسه تحالف من عدة أحزاب) وبقايا أحزاب يسارية بما فيها "إعادة التأسيس الشيوعى" و "شيوعيو إيطاليا"، الذين دخلوا كلهم الحكومة الجديدة. كان الفارق بين الكتلتين المتعارضتين بضع ألوف قليلة من الأصوات، وكان على "پردوى" أن يعتمد غالباً على عدد قليل من أعضاء مجلس الشيوخ لكى يحقق أغلبية.

بقت حكومة "پرودى" فى السلطة أقل من عامين كما كان متوقعاً، وفى إبريل ٢٠٠٨ كان "بيرلسكونى" فى قصر شيجى – Palazzo Chigi (مقر رئيس الوزراء) مرة أخرى، على رأس واحدة من أكثر حكومات إيطاليا استقراراً فى تاريخها الحديث إلى اليوم. كان الجزء الرئيسي من الحكومة هو الحزب الجديد "شعب من أجل الحرية – Popolo della librta" الذى تشكل من اندماج "Forza Italia" (إلى الأمام يا إيطاليا) والـ "AN" (التحالف القومى). هذا الحزب متحالف مع الـ LN (تحالف الشمال) الذى عَدَّل من مواقفه المتطرفة واتخذ موقفاً قويا من الهجرة وعاد إلى نفس المستوى من الشعبية التى كانت له فى ١٩٩٦؛ وليس من قبيل المبالغة أن نشبه التحالف القومى (LN) بالاتحاد المسيحى الاجتماعى الباڤارى، الحزب اليمينى الذى يتبنى القيم البراجوازية التقليدية ويمثل منطقة معينة من البلاد فحسب، وبالرغم من ذلك فإنه عازم على أن يكون أحد أحزاب الحكومة ويمارس سلطات بعيدة المدى.

•هل هى قطيعة مع أوروبا؟

كثيراً ما كان "برلسكونى" عرضة للاتهام سواء أثناء رئاسته للحكومة ما بين ٢٠٠١–٢٠٠٦ أو الآن، بتغيير السياسة الخارجية الإيطالية جذرياً؛ وهناك فى الصحف الإيطالية الأكثر ليبرالية زعم واسع بأنه ومن معه من الوزراء غير أوروبيين الهوى، وبأنهم ينتمون إلى المحافظين الجدد، وبأنهم مصدر إرباك دولى. "برلسكونى" نفسه، الخبير بصناعة الصورة الذهنية مثل أى سياسى، والذى تعتمد شعبيته على قدرته غير المنكرة على إقناع الشعب الإيطالى بقيادته، "برلسكونى" يسعده أن يساير روايات الإعلام عنه بأنه "مجدد" فى مجال السياسة الخارجية (والداخلية) وأنه يهز المؤسسة التقليدية.

الحقيقة أنه يبدو فى الحالتين أكثر محافظة على السياسة التقليدية أكثر منه راديكاليا. جذور هذا الاتهام بالراديكالية فى السياسة الخارجية (البعض يراه متشككاً أوروبياً) تعود إلى ذلك الموقف الملتبس الذى يتخذه تجاه الاتحاد الأوروبى هو وبعض وزرائه الرئيسيين، وبخاصة "جوليو تريمونتى – Giulio Tremonti" وزير المالية، و"أنطونيو مارتينو – Antonio Martino" وزير الدفاع، فى المراحل الأولى من إدارته فى ٢٠٠١–٢٠٠٦. هذه المواقف والتوجهات أدت فى الأسبوع الأول من يناير ٢٠٠٢ إلى استقالة وزير خارجية "بيرلسكونى" "ريناتو رجييرو – Renato Ruggiero"، وهو صاحب خبرة دولية كبيرة، إذ كان رئيساً لمنظمة التجارة العالمية بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩ (سيصبح المستشار الخاص لـ "رومانو پرودى" فى الشئون الخارجية بين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨). كان "برلسكونى" مضطراً لدمج حقيبة الخارجية مع رئاسة الحكومة لعدة أشهر قبل أن يسلمها لـ "فرانكو فراتينى – Franco Frattini".

مع الإدراك المتأخر لهذا الأمر، كان الغضب العارم الذى أحدثه يبدو طفولياً، وكان "برلسكونى" قد وصفه بأنه "مسرحية سياسية" وكان على الأقل محقاً فى ذلك. "ماذا يتبقى من النزعة الأوروبية –Europeanism"، بدون رجييرو؟ " هكذا كان يتباكى أحدهم فى صحيفة "لا ريبيليكا La Repubblica" اليسارية، قبل أن يغمز بأن هدف "برلسكونى" الرئيسى كان مجرد الزهو والخيلاء الفارغة والرغبة فى الاستئثار بالأضواء عن طريق مضاعفة ظهوره على المسرح العالمى[(١٧)]. كان "رجييرو" شخصية محترمة، ولكنه لم يكن "چان مونيه – Jean Monnet". على مدى معظم العام ٢٠٠٢ كانت الطبقات التى لا تكف عن الثرثرة فى روما لا تتحدث إلا عن ضياع صدقية إيطاليا فى أوروبا، وعن توجه حكومة "برلسكونى" الجديد المتشكك فى أوروبا؛ وكما كان "أوزڤالدو كروتشى – Osvaldo Croci" يقول عن وعى أن حكومة "برلسكونى" ما بين ٢٠٠١–٢٠٠٦ كانت "أكثر صراحة وحسماً فى تعاملها مع بروكسل وشركائها الأوروبيين من الحكومات السابقة، فإن تلك حقيقة ولكنها ليست معادية للنزعة الأوروبية تماما[(١٨)].

كانت حكومة "برلسكونى" تتهم أحياناً بأنها تُغَلِّبُ أولوياتها القومية المباشرة على تبنى أهداف أوروبية كبيرة. "تريمونتى" و "برلسكونى" اللذان كانا يريدان إطلاق

سياسة اقتصادية أكثر توسعية، وضعا هدف استحواذ حقيقى نتيجة تراخى اتفاقية الاستقرار والتنمية فى دول الاتحاد الأوروبى، لكى يكون لديهما مساحة للمناورة فيما يتعلق بالميزانية، فإيطاليا التى تم قبولها فى منطقة اليورو بالرغم من دينها الداخلى المتضخم، والتى أفادت إلى حد كبير من اقتراب معدلات الفائدة على سنداتها الحكومية من المعدلات الألمانية، كان من المفترض، فى مقابل ذلك، أن تضغط مديونيتها إلى أقل من ١٠٠٪ من إجمالى الناتج المحلى بحلول العام ٢٠١٠.

فى خريف ٢٠٠٣، استغلت إيطاليا كون فرنسا وألمانيا كانتا تواجهان خطر فرض عقوبة عليهما من قبل الاتحاد بموجب شروط الاتفاقية، كما استغلت حقيقة أن مؤتمر الحكومات الذى كان يجرى مفاوضاته لتعديل مسودة ما سوف يصبح الدستور الأوروبى، استغلت إيطاليا فرصة إجراء ذلك أثناء دورة رئاستها للاتحاد، لشن هجوم كاسح على "عدم المرونة" المزعومة للاتفاقية، التى تقيد حركة أعضاء منطقة اليورو فى الإنفاق التعويضى (deficit spending)، وربما تتصور تغريم الدول الأعضاء لتجاوزها الحدود المسموح بها. فى نهاية ٢٠٠٣، صوت أغلبية وزراء مالية الاتحاد، وفى مقدمتهم "تريمونتى" ضد عقاب فرنسا وألمانيا، بالرغم من أن العجز لديهما (والذى كان أكثر من ٤٪ من إجمالى الناتج المحلى) كان قد تخطى الحدود المسموح بها. هكذا استعادت الحكومات الوطنية، فى الواقع، الحق المطلق فى جعل الأجيال القادمة تتحمل تبعات أهواء ورغبات الأجيال الحالية. على مدى الفترة المتبقية من إدارة "برلسكونى" الأولى، كانت نسبة الدَّين إلى إجمالى الناتج المحلى قد بدأت فى الصعود ثانية، وعلى حساب سياسات مالية غير شعبية، أبطأت وزارة "برودى" (٢٠٠٦-٢٠٠٨) الخلل لفترة قصيرة؛ ولكن تحت تأثير الكساد العالمى، بدأت النسبة فى الصعود مرة أخرى والمتوقع أن تصل، وربما تتخطى، نسبة ١٢٠٪ من الناتج المحلى بحلول انتخابات ٢٠١٣.

بالطبع، ليست إيطاليا هى المنتهك الوحيد فى المجال المالى داخل الاتحاد الأوروبى، فمع زيادة حدة الكساد تسمح كثير من دول منطقة اليورو الأخرى بوصول ديونها الوطنية المحلية إلى المستويات الإيطالية تقريباً. بالرغم من ذلك، من الإنصاف أن نقول إن هدف الإسهام فى الاستقرار الاقتصادى للاتحاد الأوروبى فى عهد

"بيرلسكونى" كان يأتى تالياً لحاجة الحكومة الإيطالية المباشرة لكى لا تحمل الناخبين تضحيات أكثر.

مع ذلك، سيكون من الخطأ الاعتقاد أن إيطاليا تحت حكم "برلسكونى" قد توقفت عن وضع الأهداف الأوروبية النبيلة فى القلب من سياساتها الخارجية. رئاسة إيطاليا للاتحاد فى النصف الثانى من ٢٠٠٣، التى بدأت بحديث "برلسكونى" الذى سخر فيه من حرس معسكرات الاعتقال أمام البرلمان الأوروبى، واجه مهمة الحصول على موافقة الدول الخمسة عشرة الأعضاء على مسودة مشروع دستور الاتحاد الذى أسفر عنه الاجتماع برئاسة الرئيس الفرنسى السابق "ڤاليرى چيسكار- ديستان". كان كثير من السياسيين الإيطاليين البارزين، من بينهم رئيسان للحكومة، چوليانو أماتو –Giuliano Amato و "لامبرتو دينى – Lamberto Dini" و چيان فرانكو فينى –Jianfranco Fini زعيم التحالف القومى (AN)، كانوا قد قاموا بدور مهم فى أنشطة الاجتماع، وحصل دستور الاتحاد على دعم حزبى داخل النخبة السياسية الإيطالية.

فشلت الرئاسة الإيطالية فى الحصول على موافقة الدول الأخرى حتى ديسمبر ٢٠٠٣، ويمكن إرجاع هذا الإخفاق إلى حماقة "برلسكونى" أثناء المفاوضات، والمؤكد أن الرئاسة الأيرلندية التالية لرئاسة إيطاليا قد قامت بعمل أكثر كفاءة وحرفية؛ إلا أن سبب الفشل كان رفض إسبانيا وبولندة التوقيع حتى تحصلا على اتفاق لايقلل من قوتهما التصويتية فى مجلس وزراء الاتحاد وهو جهازه التشريعى المركزى؛ ولو أن إيطاليا كانت فى وضع مشابه لوضع إسبانيا وبولندة، فالمؤكد أن ذلك كان سيجعلها تعقد صفقة تسوية من أجل الوحدة الأوروبية، سواء أكان "برلسكونى" فى السلطة أو لم يكن.

أثناء فترة الرئاسة الأولى فى النصف الأول من ٢٠٠٤، حدث أن حاول "فراتينى"، وزير الخارجية، أن يتحدث بلهجة شديدة حول بعض التعديلات التى كانت إيطاليا تريد إجراءها على النص. أبلغ "فراتينى" البرلمان الإيطالى فى شهر إبريل بأنه لن يقبل أى حل يبقى على حقوق النقض الوطنية فى مجالات مثل العلاقات الخارجية وعملية تعديل الدستور وفرض الضرائب؛ وتحت ضغط من الڤاتيكان، كانت إيطاليا تريد أيضاً أن

تبدأ ديباجة الدستور بإشارة إلى "الجذور المسيحية" لأوروبا؛ ولكن "فراتيني" و"برلسكوني" تراجعا عشية انعقاد قمة الاتحاد الحاسمة فى منتصف يونيو ٢٠٠٤ عن جعل تلك التفضيلات "خطوطاً حمراء". قال "فرايتني" – والعبارة هنا تلخص موقف إيطاليا من الوحدة الاوروبية– "خطنا الأحمر هو أن نقول "لا" لتفشى حق النقض الفورى، وأن نقول "نعم" للقيم والمبادئ". لم يهددا بإحباط المعاهدة ككل إلى أن حققا ما كانا يريدان، وعلى خلاف كل دول أوروبا الأخرى تقريباً، مازالت إيطاليا تعزف من نوتة موسيقية أوروبية المظهر، تصدر عنها من وقت لآخر نغمات تبدو متنافرة، إلا أن تلك الزلات استثناء أكثر منها قاعدة.

الحقيقة أنه ربما يكون من الصحيح القول إن الضعف الحقيقى فى وضع إيطاليا بالنسبة لأوروبا، ليس تشكك "برلسكونى"، وإنما هو بالأحرى تمسكها بتصور عن الاتحاد الأوروبى عفا عليه الزمن: "إن رؤية لأوروبا تم تصورها فى الأربعينيات ليست بالضرورة هى الأنسب لأوروبا مكونة الآن من نحو ثلاثين دولة"(١٩).

• الخلاف حول العراق وعواقبه

"أكبر دليل" يقدم عادة على أن "إدارة برلسكونى" (٢٠٠١–٢٠٠٦) كانت أقل أوروبية من الحكومات السابقة، هو دعمها المنحاز للولايات المتحدة تحت رئاسة "چورج دبليو بوش"، إبان الأزمة العراقية.(٢٠) مثل "تونى بلير" فى المملكة المتحدة كان "برلسكونى" هدفاً لانتقادات حادة فى بلاده، سواء بسبب إعجابه الشخصى بالرئيس الأمريكى، أو استعداد حكومته لدعم مغامرة الولايات المتخدة فى العراق معنوياً (وماديا بدرجة ما)، وهى المغامرة التى لم تحظ بشعبية لدى الرأى العام الأوروبى (والإيطالى). كانت إيطاليا إحدى دول "مجموعة الثمانية" فى الاتحاد الأوروبى، التى وقعت فى الثلاثين من يناير ٢٠٠٣ رسالة إلى صحيفة "وول ستريت چورنال – Wall Street Journal" تؤيد موقف الولايات المتحدة من العراق (وبالتالى تنأى بنفسها عن المعارضة الفرنسية– الألمانية للأمريكيين داخل الأمم المتحدة). لم تشارك إيطاليا فى غزو العراق ولكنها أسهمت بقوة "خدمات إنسانية" فى أعقاب الغزو، واستمرت فى

المشاركة حتى بعد أن أودت عملية انتحارية فى نوفمبر ٢٠٠٣ بتسعة عشر من جنودها فى الناصرية شمالى العراق، حيث كانت القوة الإيطالية متمركزة.

ينبغى ألا يندهش أحد لموقف "برلسكونى" من العراق، إذ كان من الممكن بالطبع أن يتخذ المعتدلون من يسار الوسط المعارض سياسة مماثلة لو أنهم كانوا فى السلطة، وهم الذين سارعوا بتوجيه الاتهامات لـ"إدارة برلسكونى" بالخنوع للولايات المتحدة والإضرار بالوحدة الأوروبية. إن أحد أهداف هذا الفصل من الكتاب هو تأكيد أن إيطاليا، تاريخياً، لم تكن تعتبر التزامها بالوحدة الأوروبية والشراكة الأطلنطية شأناً حصرياً متبادلاً. العكس تماماً. كلما كانت فرنسا، كما فى هذه الحالة، تحاول تعبئة أوروبا ضد الولايات المتحدة، كانت إيطاليا تأخذ جانب الأمريكيين باستمرار، وعليه فإن سياسة "برلسكونى" بخصوص العراق لم تكن تغيراً جذرياً فى توجه السياسة الخارجية الإيطالية.

كانت، لسبب آخر، فعلاً دالاً على الاستمرارية. كانت إيطاليا تخشى نشأة "حكومة إدارة" للسياسة الخارجية الأوروبية. كان لدى السياسة الفرنسية الألمانية فى الأشهر السابقة على غزو الولايات المتحدة للعراق فى مارس ٢٠٠٣، كان لديها الإمكانية لشق منظمة حلف شمال الأطلنطى (الـ "ناتو") إلى قسمين، إلا أن إيطاليا كان يقلقها أن مثل تلك السياسة سوف تتركها وهى "قابضة على حفنة من الذباب"، كما تقول عبارة إيطالية موحية. إيطاليا مدركة تماماً أن برلين وباريس كان عليهما أن يتكلما باسم أوروبا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وربما لاستمالة لندن إلى بعض القضايا الرئيسية. بهذا الخصوص فإن مصالحها أقرب إلى مصالح "أوروبا الجديدة" أكثر مما هى إلى مصالح "أوروبا القديمة". ما حدث هو أنه فى النصف الأول من ٢٠٠٤، عندما نظمت حكومة "بلير" ما كان يخطط ليكون لقاءات منتظمة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ما حدث هو أن إيطاليا تزعمت حملة كاسحة مكونة من قوى المرتبة الثانية فى الاتحاد الأوروبى وبخاصة بولندة، لكى توقف انطلاق الخطة[٢١]. ومثلما كانت مصرة على ألا تُستبعَد من مجموعة الخمس (G-5) فى ١٩٧٥، تظل إيطاليا أيضاً شديدة الحساسية تجاه أى محاولة من قبَل دول الاتحاد الأوروبى الأكثر اجتراء على الإيحاء بأن "كل دول الاتحاد متساوية إلا أن بعضها أكثر مساواة من الآخرين"

- **مكان إيطاليا فى العالم.**

تعكس هذه الحساسية حقيقة مهمة، وهى أن مكانة إيطاليا فى العالم ليست أقل من مكانة فرنسا وألمانيا. أحد أهداف الاستحواذ التى تسعى الدبلوماسية الإيطالية بقوة لتحقيقها، على مدى العقدين الأخيرين، هو ضمان ألا يتم أى إصلاح فى مجلس الأمن الدولى (UNSC) يكون من شأنه رفع مرتبة ألمانيا إلى مستوى الأعضاء الدائمين إلى جانب فرنسا وبريطانيا. إيطاليا لا توافق على أن يكون لبريطانيا وفرنسا عضوية دائمة وحق النقض (Veto)، لمجرد أنهما كانتا من بين المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية، وهى تعارض بقوة أن تحصل ألمانيا على المكانة التى قد يحققها لها المقعد الدائم. ما تفضله إيطاليا هو أن يكون للاتحاد الأوروبى مقعد واحد يتبنى من خلاله سياسة خارجية واحدة؛ وحيث إن ذلك ليس من المرجح أن يحدث فى القريب العاجل، شغلت إيطاليا نفسها منذ منتصف التسعينيات لإحباط المحاولات الكثيرة التى تقوم بها ألمانيا واليابان والهند والبرازيل للحصول على العضوية الكاملة، كما تتبنى خططاً بديلة لزيادة فرص الوصول إلى مجلس الأمن الدولى. كانت إيطاليا العضو الأكثر نشاطاً بين مجموعة من الدول المؤثرة (نادى القهوة – Coffee Club) التى تضم كلا من إسبانيا وكندا والمكسيك والأرجنتين وتركيا وباكستان ومصر وكوريا الجنوبية، وكلها تشارك إيطاليا هواجسها – وذلك لأسباب واضحة– حول رفع مرتبة الدول الأربعة السابق ذكرها فى مجلس الأمن الدولى. ليست قصة غيرة أو بحث عن مكانة ، فإيطاليا فى السنوات الاخيرة مشارك بارز فى مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر من فرنسا أو ألمانيا، وهى سادس أكبر مساهم فى موازنة المنظمة الدولية وتزودها بعدد هائل من كبار المسئولين. فى يوليو ٢٠٠٦، وفى أعقاب صراع الحدود بين "حزب الله" وإسرائيل، قامت إيطاليا بدور قيادى فى تنظيم قوة الـ "UNIFIL"، (مهمة السلام التابعة للأمم المتحدة) لمراقبة المنطقة الواقعة بين لبنان وإسرائيل. هذا القرار الذى اتخذته حكومة "برودى"، وتم الترحيب به مبكراً، كدليل على توجه جديد للسياسة الخارجية الإيطالية، ادعته لنفسها حكومة "برلسكونى". إيطاليا تريد أن تعترف الأمم المتحدة بإسهامها المميز بالخبرة والمال.

فى ٢٠٠٥، تقدم "كوفى أنان – Kofi Annan"، سكرتير عام الأمم المتحدة آنذاك، بمشروعين بديلين لإصلاح نظام العضوية فى المنظمة الدولية. النموذج الأول كان يقترح زيادة عدد الأعضاء الدائمين من خمسة إلى أحد عشر، من المقاعد الستة الجديدة، سيكون هناك مقعدان لآسيا، ومقعدان لأفريقيا، وواحد لأوروبا، وواحد لأمريكا اللاتينية. النموذج الثانى، وكان من وحى أفكار إيطاليا سابقا، يقترح زيادة حجم مجلس الأمن الدولى من خلال وضع استراتيچية جديدة للأعضاء غير الدائمين، بأن يشغلوا المقعد لمدة أربع سنوات بدلا من سنتين، ثم يعاد انتخابهم"[٢٢]. سيكون على تلك الدول أن تلتزم بمعايير عدة (احترام حقوق الإنسان، المشاركة فى أنشطة الأمم المتحدة، ... إلخ) تحت النموذج الأول، كان مجلس الأمن سيصبح مكوناً من أحد عشر عضوا دائمين (خمسة لهم حق النقض) وثلاثة عشر عضوا غير دائمين. النموذج الثانى كان يتصور أن يكون المجلس مكوناً من خمسة أعضاء دائمين لهم حق النقض، وثمانية مقاعد تجدد كل أربع سنوات، وأحد عشر عضوا لمدة عامين بشكل دورى.

كلا النموذجين تم رفضهما. الألمان واليابانيون والبرازيليون والهنود كونوا مجموعة الأربعة (G-4) للدفع بقضيتهم وهى العضوية الدائمة، وتزعمت إيطاليا تشكيل مجموعة باسم "متحدون من أجل التوافق – United for Consensus" مع باقى أعضاء "نادى القهوة"، وذلك لتنسيق جهود المعارضه لأية زيادة فى عدد المقاعد الدائمة. حتى الآن، جهود إيطاليا لإحباط مقترحات مجموعة الأربعة ناجحة. إصلاح مجلس الأمن الدولى يعطى مؤشرات جيدة على ما تستطيع إيطاليا أن تفعله عندما تقرر الدفاع موقفها، ولعلها أهم لحظات إيطاليا فى السنوات الأخيرة، التى تحدد فيها "هدف حيازة"، وإن كان سلبياً، وتعبئة كل جهودها الدبلوماسية للحصول عليه؛ ومن الجدير بالتأكيد أن هذه السياسة قد وحدت الحكومتين اليمينيتين، برئاسة "برلسكونى" وائتلاف يسار الوسط برئاسة "پرودى".

الصراع بخصوص مجلس الأمن يمكن أن يكون علامة على تململ إيطاليا لوضع المرتبة الثانية التى تجد نفسها فيه: والواقع أنها تتساءل: "لماذا نعتبر أقل من ألمانيا؟"، كما أن زعماءها بالمثل قد ضاقوا ذرعاً باعتبارها أقل من فرنسا. فى السنوات

الأخيرة، وبدرجة كبيرة منذ انتخاب حكومة "برلسكونى" فى ربيع ٢٠٠٨، تنتهج إيطاليا سياسة أكثر نشاطاً فى البحر الأبيض- سياسة تضعها، عرضاً، فى منافسة مع فرنسا التى أفادت سياستها المتوسطية من ارتفاع مستواها منذ انتخاب الرئيس"نيكولا ساركوزى".

هناك عدة أسباب وراء هذه السياسة. أحدها القلق بشأن الهجرة. فى مدى أقل من عشرين سنة، تحولت إيطاليا من مجتمع أحادى الثقافة إلى مجتمع متعدد الثقافة. نحو ٧٪ من المقيمين فى إيطاليا الآن قادمون من الخارج وبخاصة من دول المغرب التى تعتبر المصدر الرئيسى. كانت الهجرة من شمال أفريقيا سبباً فى الكثير من المآسى الإنسانية، حيث تحمل القوارب الصغيرة أعدادا كبيرة من اليائسين الراغبين فى الهجرة، فاتحة الباب أمام تجار البشر الذين يستغلون بؤس وآمال الأفارقة الذين يودون الفرار إلى أوروبا. هناك سبب آخر وهو النفط، حيث لشركة إينى "ENI" الإيطالية المتعددة الجنسية دور كبير فى تنمية بترول ليبيا واحتياطى الغاز لديها، كما أنها مستثمر كبير فى منطقة بحر قزوين. هذه الحقيقة تفسر إلى حد كبير مغازلة ليبيا الطويلة المجاملة لتركيا، والتى تدعم موقف فرنسا. فى يونيو٢٠٠٨، وقعت إيطاليا "اتفاقية شراكة معززة" مع مصر التى يعقد الطرفان بموجبها اجتماعات قمة سنوية يرأسها دورياً رئيس وزراء الدولتين لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك(٢٣).

بالرغم من هذا الاهتمام بالعالم الإسلامى، حرصت إيطاليا على عدم الانحياز ضد إسرائيل، وما حدث أنه أثناء الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة ضد قطاع غزة، أن قامت القيادة الايطالية بمن فيها عدد من الفاشست السابقين، بتأكيد حق إسرائيل فى التصدى للإرهاب الفلسطينى. كان "ماسيمو داليما - Massimo D'Alema" وزير الخارجية السابق فى حكومة "برودى" (٢٠٠٦-٢٠٠٨) كان المسئول الإيطالى الكبير الوحيد تقريباً، الذى أدان إسرائيل لإساءتها استخدام تفوقها العسكرى. تحاول إيطاليا جاهدة أن تبقى صديقة لكل الأطراف فى البحر الأبيض، كما تبسط نفوذها فى المنطقة على نحو تدريجى. بشكل عام تحقق إيطاليا نجاحاً فى هذا المضمار وتعول على القيام بدور أكبر مما قامت به فى تلك المنطقة الجغرافية شديدة الحساسية.

باختصار، يمكن القول إن حكومة "برلسكونى"، بصرف النظر عن كونها بعيدة عن السمعة الدولية الحسنة، تسير على خطى الحكومات الإيطالية السابقة. إيطاليا تسعى لتحقيق مصالحها بشكل غير مباشر، وتعمل على تعزيز المؤسسات الدولية والإقليمية التى تضمن رخاءها وأمنها، وهى أكثر استعدادا، من معظم الدول، لأن تدفع ثمناً من مكانتها وسيادتها لكى تظل تلك المؤسسات متماسكة. فى الوقت نفسه، لا تريد الدولة أن تكون مستبعدة، وهى قادرة على تأكيد حضورها بإصرار مدهش عندما تشعر بالتجاهل. سياســة إيطاليا الخارجية حالة دراسية عن فطنة وهواجس قوة من الدرجة الثانية.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

• بالإنجليزية

أفضل مصدر للمقالات المكتوبة بالإنجليزية والتى تقدم المنظور الإيطالى للسياسة العالمية هو مجلة "إنترناشيونال سبكتاتور – International Spectator"، ربع السنوية، التى تصدر عن معهد الشئون الدولية– Instituto Affari Internazionali، فى روما، وفيما يلى عناوين بعض الكتب أو المجموعات الحديثة التى تتناول جوانب السياسة الخارجية الإيطالية:

Carboni, Maurizio, ed. *Journal of Modern Italian Studies* 13, no. 1 (2008). Special edition: "Beyond the Three Circles: Italy and the Rest of the World."

Daedalus 130, no. 2 (spring 2001). Special edition: Italy: Resilient and Vulnerable, vol. 1, "The European Challenge."

Fabbrini, Sergio, and Simona Piattoni, eds. *Italy in the European Union: Redefining National Interest in a Compound Policy*. Lanham MD: Rowman & Littlefield, 2008.

Gardner, Richard N. *Mission Italy: On the Front Lines of the Cold War*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005.

Smith, Timothy E. *The United States, Italy and NATO, 1947–1952*. New York: St. Martin's Press, 1991.

• بالإيطالية

Craveri, Piero, and Antonio Varsori, eds. *L'Italia nella costruzione europea: Un bilancio storico (1957–2007)*. Milan: Franco Angeli, 2009.

Nuti, Leopoldo. *La sfida nucleare: La politica estera italiana e le armi atomiche*. Bologna: Il Mulino, 2007.

Varsori, Antonio. *L'Italia nelle relazioni internazionali dal 1943 al 1992*. Rome: Laterza, 1998.

الفصل الثانى عشر

پولندة وأوروبا الشرقية

السرديات التاريخية والعودة إلى أوروبا

(كرزيستوف بوبينسكى)

Krzysztof Bobinisky

يتذكر سير "پيتر إنج – Peter Inge" قائد الجيش البريطانى فى الراين، أن جواسيسه، عندما سقط جدار برلين فى ١٩٨٩، معلناً انتهاء الحرب الباردة، جاءوا إليه وتحلقوا حوله وسألوه: "الآن، وقد انتهى كل شىء، من ذا الذى تريد أن نضع أعيننا عليه؟"(١)، كما يتذكر الچنرال أنه طلب منهم أن ينفضوا الغبار عن خرائط الحرب العالمية الأولى، وأن يحاولوا استكشاف الصراعات القومية التى كانت تغلى فى أوروبا أنذاك لمعرفة تلك المرشحة، من بينها، للانفجار مرة أخرى. على أية حال، اتضح فيما بعد أن الچنرال كان مخطئاً فيما يتعلق بأوروبا الشرقية. كانت احتمالات الصراع قائمة بالتأكيد، إلا أن الانتقال من أن تكون جزءاً من الإمبراطورية السوڤيتيه إلى خليط من دول مستقلة تم بهدوء وسلاسة. صحيح أن تشيكوسلوڤاكيا انقسمت فى ١٩٩٣ (سلمياً) إلى دولتين هما (جمهورية التشيك وسلوڤاكيا) فيما عرف بـ (الطلاق المخملى)، إلا أن المأساة التى كان الچنرال يخشى حدوثها فى أوروبا الشرقية كان أن حدثت بالفعل بعيداً فى الجنوب. كان ذلك عندما تمزقت يوغوسلاڤيا الشيوعية بعد ١٩٨٩ إلى جمهوريات كانت تضمها، ليدخل كثير منها بعد عامين فى حروب ضد بعضها، ولكى تستعيد تلك الحروب المأساوية كل الضغائن والأحقاد والخصومات القديمة.

على نحو أشبه بالمعجزة، تطور الوضع فى أوروبا الشرقية على نحو مختلف. بدأ العام ١٩٨٩ بتفتت الإمبراطورية السوڤيتيه، وظهرت روسيا مرة أخرى كدولة وريثة

للاتحاد السوفيتي مع حد أدنى من فقدان في الأرواح، ولا شيء من الصراع المدنى الذى صاحب، مثلاً، انسحاب البريطانيين من الهند فى ١٩٤٧؛ والحقيقة أن خروج الاتحاد السوفيتي لم يكن مصحوباً بضجة وإنما بأنين مكتوم كما كان "ت. س. إليوت – T.S. Eliot" يقول. بعد أربعة قرون من التوسع غرباً، وجدت روسيا نفسها تعود إلى ما وراء حدودها الغربية فى القرن السادس عشر، مع اقتصاد مفلس، وترسانة نووية، وفشل ذريع فى فهم كيف حدث ذلك كله. فى نفس الوقت، وجدت على حدها الغربى ثالوثاً من دول البلطيق الصغيرة (إستونيا و لاتفيا و ليتوانيا) التى كانت قد ضمت إلى الاتحاد السوفيتي فى أربعينيات القرن العشرين، وهى تعمل بكل همة لتجهيز شهاداتها الثبوتية كدول مستقلة. بيلاروسيا وأوكرانيا اللتان كانتا جزءا من الاتحاد السوفيتي كانتا تتحركان فى نفس الاتجاه وإن كان على نحو أقل ثقة، أما الدول الأخرى التى لم تكن جزءا من الاتحاد السوفيتي، ولكنها كانت محتلة وأصبحت جزءاً من الكتلة السوفيتية بعد ١٩٤٥، فأعادت تأكيد استقلالها فى النصف الثانى من ١٩٨٩، ثم كانت تنظر بعد ذلك إلى الغرب متطلعة إلى أن يساعدها على التخلص من علاقتها بالاتحاد السوفيتي مرة وإلى الابد، وأن يقبلها أعضاء فى المؤسسات الغربية تماماً: منظمة حلف شمال الأطلنطى (NATO) والاتحاد الأوروبى (EU). كانت تلك الدول هى پولندة، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، ورومانيا، وبلغاريا؛ التى كانت فى فترة ما بعد الحرب الباردة قد ظلت محتفظة بوضعها كدول منفصلة، وإن كانت تتمتع باستقلالية كثيراً ما كانت تنتهك عن طريق الإملاءات التى كانت تتدفق عليها من موسكو.

الخرائط التى نفض عنها جواسيس الجنرال "إنچ" الغبار، كشفت عن أوروبا شرقية مختلفة تماماً عن تلك التى نراها فى أطالس ما قبل الحرب العالمية الأولى. قبل عام ١٩١٤، كانت المنطقة مقسمة بين ألمانيا البروسية فى الغرب، وروسيا القيصرية فى الشرق، والإمبراطورية النمساوية– الهنغارية الممتدة إلى البلقان فى الجنوب. الحرب العالمية الأولى شهدت سقوط هذه الإمبراطوريات الثلاثة، وظهور مجموعة من الدول الأصغر من بين الأنقاض، هى: پولندة، ودول البلطيق الثلاثة (أستونيا و لاتفيا و ليتوانيا) وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا؛ وروسيا السوفيتية

بعد ثورة ١٩١٧ على مسافة أبعد تجاه الشرق. كانت تلك تسوية، يعود الفضل فيها إلى الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون – woodrow Wilson"، الذى أعلن فى كلمة له أمام الكونجرس فى ١٩١٨ عن نقاطه الأربعة عشرة، التى أرست حق تقرير المصير كمبدأ منظم لأوروبا ما بعد الحرب العالمية الأولى. كانت "معاهدة فرساى – Treaty of Versailles" هى التى وضعت مبدأ "ولسون" هذا موضع التنفيذ. أقرت المعاهدة ميلاد أوروبا شرقية متشظية، مليئة بدول حديثة العهد تميزها مجموعة قوميات أعطتها ثقة شديدة بالنفس. كانت حالة أشبه بحالة ألمانيا والنمسا اللتين كانتا قد هزمتا فى الحرب العالمية الأولى، ولكنهما ظلتا مصرتين على تعويض خسائرهما؛ وبالرغم من كوارث وخسائر الحرب الفادحة، فإن هذه الحالة الانتقامية مهدت المسرح لتجديد واستعادة العداءات القديمة فى أوروبا بعد فترة لا تزيد عن عشرين سنة تقريباً.

الحرب التى نشبت فى ١٩٣٩، دمرت النظام الدى أرسته معاهدة فرساى ومبادئ "ويلسون"، إلا أن الثلاثينيات شهدت كذلك ظهورا مضطرداً لأنظمة كانت تتزايد سلطويتها فى المنطقة، كان أقواها فى ألمانيا النازية وروسيا الستالينية، وكذلك فى پولندة ودول البلطيق ورومانيا والمجر وبلغاريا. الواقع أن تشيكوسلوفاكيا وحدها كانت هى التى استطاعت الحفاظ على ديمقراطية فاعلة طوال فترة ما بين الحربين.

هذه التطورات السياسية كلها كانت إيذانا بالصدام الكبير بين القوتين الشموليتين فى أوروبا – روسيا السوفيتية وألمانيا – أثناء الحرب العالمية الثانية. معظم دول أوروبا الشرقية انحازت للألمان فى الحرب، الپولنديون وحدهم هم الذين تعرضوا لهجوم من الألمان فى الأول من سبتمبر ١٩٣٩ ليجدوا مقاومة شديدة فى الداخل، وكانت لهم قواعد عسكرية فى الميدان فى كل أوروبا وفى الشرق الأوسط من بداية الحرب إلى نهايتها. هم والتشيك الذين كانوا قد احتُلوا قبل بدء الحرب، تحالفوا مع القوى الغربية. انتهت الحرب فى ١٩٤٥ بهزيمة كاملة لألمانيا النازية وتوغل روسيا السوفيتية العميق فى أوروبا الوسطى فى بداية الحرب الباردة. كان ذلك توغلاً فى اتجاه الغرب، أبعد مما كان سواء للاتحاد السوفيتى أو روسيا من قبل.

فى ١٩٤٥، والجيش الأحمر السوفيتى متمترس فى خنادقه على بعد ثمانين ميلاً غربى برلين، شرع الروس فى إقامة أنظمة مطواعة لأوامرهم فى الدول التى سقطت

على أثر تقدمهم غرباً، ويبدو أن الضغط الصارم لم يكن يفرق بين حلفاء وأعداء فترة الحرب. بين ١٩٤٥و ١٩٤٨ تمكن الشيوعيون الموالون لموسكو من الاستيلاء على الحكم فى أوروبا الشرقية، بينما أُجْبِرَ ممثلو الأحزاب الديمقراطية على الصمت أو تم وضعهم فى السجون. بعد ١٩٤٨، حتى الشيوعيين الذين كان "جوزيف ستالين" يعتبرهم غير موالين، إما أعدموا أو سجنوا. تم فرض نظام اقتصادى مركزى خاضع لسيطرة الدولة وبدء سياسة تصنيع سريعة تحمل الوعد بالتقدم الاجتماعى لجماهير المزارعين فى معظم تلك الدول التى كانت باقية على تخلفها حتى ذلك الحين. لم تبد القوى الغربية (الولايات المتحدة وبريطانيا) أى بادرة أو توجه لتحدى الهيمنة السوفيتية على تلك الدول، التى كان قد سبقها اتفاق تم فى يالطا فى ١٩٤٥ أثناء الحرب بين قادة الاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة: "ستالين"و "ونستون تشرشل" و "فرانكلين روزفلت". قسمت يالطا أوروبا إلى مجالين للنفوذ: مجال سوفيتى ومجال غربى؛ ونتيجة للرعب السوفيتى والشعور بأن الغرب كان قد تخلى عنهم لصالح السوفيت، شرعت شعوب أوروبا الشرقية فى الإفادة من أوضاعها على أفضل نحو ممكن. كان لا بد من إصلاح البنية التحتية التى دمرتها الحرب، وإصلاح التعليم، كان لابد من جمع شمل الأسر وإرساء مقومات حياة عادية. فى أوروبا الغربية جاء التعافى الاقتصادى مع مشروع مارشال- Marshall Plan الممول من الولايات المتحدة. إنشاء الـ "ناتو" فى ١٩٤٩ نَظَّمَ دفاعات الغرب ضد اتحاد سوفيتى، كان يُعتقد أنه مجبول على العدوان. فى ١٩٥٢ تم إنشاء المجموعة الاوروبية للفحم والصلب، وأدى ذلك إلى إطلاق عملية تكامل أوروبى، نتج عنها الاتحاد الأوروبى الذى نعرفه اليوم. المجموعة هى التى مهدت الطريق وهيأت الوسيلة لإعادة تسليح ألمانيا لمواجهة الخطر السوفيتى، دون إثارة المخاوف فى أوروبا من احتمال أن تصبح ألمانيا مرة أخرى مهيأة للحرب ضد جيرانها. القسمان الأوروبيان اللذان فصل بينهما "ستار حديدى" بدأ فى النمو كلاهما على حدة، وعلى مدى خمس وأربعين سنة كان يخيم سلام قلق فرضته أخطار الأسلحة النووية.

استمرت صفقة تقاسم النفوذ التى عقدت فى يالطا بين السوفيت وزعماء الغرب متماسكة لمدة تزيد عن أربعة عقود. الأزمات الدورية فى دول مختلفة من أوروبا الشرقية

مثل الانتفاضة المجرية ضد السوفيت فى ١٩٥٦، والحركة التشيكوسلوفاكية من أجل الإصلاحات الليبرالية فى ١٩٦٨، تم سحقها عن طريق غزو جيوش حلف وارسو، بينما لم تحرك الدول الغربية ساكناً من أجل التدخل. ثورة "التضامن" البولندية فى ١٩٨١ بقيادة "ليخ ڤاليسا – Lech Walesa" تم إخمادها بواسطة القوات العسكرية البولندية نفسها، ولم يصدر عن الغرب سوى بعض الاحتجاجات الرمزية.

كانت أحداث ١٩٨٠ فى پولندة نقطة تحول، حيث أظهرت أن ذلك النظام الشيوعى لم يعد فى وضع يمكنه من إشباع الاحتياجات الاقتصادية للطبقات العاملة، التى كانت المستفيد الرئيسى والعمود الفقرى للنظام السوڤيتى حتى ذلك الحين. آنذاك، كان قد بات من الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى تغييرات تحديثية فى كل الكتلة السوڤيتية. فى ١٩٨٥، وصل إلى السلطة فى الكرملين الإصلاحى الشاب "ميخائيل جورباتشوف - Mikhail Gorbachev" الذى أطلق السياسات الجديدة، التى كان يأمل أن تجعل الشيوعية السوڤيتيه أكثر كفاءة. فشلت إصلاحات "جورباتشوف فى إنقاذ النظام، وأدت بدلا من ذلك إلى تفكك النظام الاقتصادى المركزى وتدمير قوة الحزب الشيوعى الحاكم، كما أدت تلك التغيرات إلى سقوط جدار برلين وسقوط الاتحاد السوڤيتى نفسه فى ١٩٩١.

فاجأت أحداث ١٩٨٩ مسئولى الاتحاد الأوروبى فى بروكسل؛ وإذا كان جواسيس جيش الچنرال "إنچ" قد انشغلوا بإمعان النظر فى خرائط ما بعد ١٩١٤، فقد كان على البيروقراط كذلك أن ينفضوا الغبار عن أطالس أوروبا الشرقية اليوم وكتب الإحصائيات السنوية الخاصة بالمنطقة. كان لابد من أن يعرفوا أشياء كثيرة عن الدول التى تحررت حديثاً فى الشرق، وأنها سوف تأتى بعد وقت قصير لتدق أبوابهم. فى ١٩٥٧، كانت اتفاقية روما التى أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، سلف الاتحاد الأوروبى الذى نعرفه اليوم، كانت قد وعدت كل الدول الأوروبية بالانضمام إليها، بمن فيها تلك التى كانت تتقدم متعثرة آنذاك فى ضوء الشمس وسط أنقاض الكتلة السوڤيتية. كانت الخطوة الأولى التى اتخذها الاتحاد الأوروبى هى وضع برنامج معونة لكل من پولندة والمجر، أطلق عليه اسم "PHARE"، مدركاً أن هاتين الدولتين هما

اللتان كانتا قد حققتا بعض التقدم على طريق إصلاحات السوق فى المراحل الأخيرة من الحكم الشيوعى. كانت بروكسل فى ذلك الوقت تجرى مفاوضات لانضمام السويد وفنلندة والنمسا . (أجريت كذلك مفاوضات لانضمام النرويج، إلا أن استفتاء رفض عضويتها). انضمت تلك الدول فى ١٩٩٥، وعليه لم يكن لدى الاتحاد رغبة فى انضمامات جديدة، وبخاصة من الدول الشيوعية السابقة ذات الاقتصاد الضعيف، والتى كانت دساتيرها وقوانينها فى حاجة إلى إصلاح شامل لكى تتماشى مع الأطر القانونية والمؤسسية للاتحاد. وبينما كانت بروكسل تتفاوض بخصوص اتفاقيات انضمام مع بولندة وغيرها، كان المسئولون فى الاتحاد يسعون لاستبعاد عبارة ما من الاتفاقية، كانت تنص صراحة على اعتبار الاتفاقية خطوة نحو العضوية . فى ١٩٩٣، حدد الاتحاد معايير كوبنهاجن التى وضعت الشروط التى ينبغى على الدولة المرشحة للعضوية الوفاء بها لكى تتمكن من الانضمام؛ وكان من بين تلك المعايير أن يكون لدى الدولة اقتصاد سوق قوى وقادر على المنافسة فى سوق الاتحاد الموحدة، وديمقراطية ذات مقومات للبقاء تحترم حقوق الإنسان.

فى الوقت نفسه، كان الأوروبيون الشرقيون مصممين على الانضمام، ومستمرين فى تطبيق الإصلاحات الرئيسية المنتظرة منهم. تقدمت المجر وبولندة فى ١٩٩٤، ورومانيا وبلغاريا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفاكيا فى ١٩٩٥، وجمهورية التشيك وسلوفينيا فى العام التالى، ولم يكن أمام الاتحاد الأوروبى فى آخر الأمر إلا أن يفتح باب مفاوضات العضوية، وهكذا وقع فى فخ الجدل والرطانة اللغوية. من مدة طويلة، كانت الدول الغربية تردد أثناء الحرب الباردة إنها يمكن أن تقبل تلك الدول فى حال تغير الأوضاع؛ ويضاف إلى ذلك أن ألمانيا كانت تدعم فكرة زيادة حجم الاتحاد بكل قوة. كانت تريد أن تكون بولندة، عضواً فى الاتحاد، على حدودها الشرقية، بدلاً من أن تكون هناك دولة ضعيفة غير مستقرة فى التخوم بينها وبين روسيا؛ والحقيقة أن الألمان لعبوا دوراً مهماً فى الدفع فى اتجاه اتساع الاتحاد شرقاً، على عكس فرنسا التى كان لديها شكوكها وعملت على تعطيل العملية قدر الاستطاعة.

كان الأوروبيون الشرقيون يريدون الانضمام إلى الاتحاد لكى يرسوا إصلاحاتهم الاقتصادية والسياسية فى إطار أوروبا الغربية، وبنفس القدر كانت فكرة الانضمام إلى

منظمة حلف شمال الأطلنطى راسخة فى أذهانهم لكى يُؤَمنوا أنفسهم ضد أى خطر محتمل من روسيا؛ أما المسئولون الغربيون فكانوا أقل اقتناعاً. يتذكر المراسل الصحفى البريطانى- آنذاك- "تيموثى جارتون آش – Timothy Garton Ash"، أن مسئولين كبار من فرنسا وألمانيا وبريطانيا كانوا يقولون له فى ١٩٩٠ إنها "فكرة مجنونة" أن تنضم تلك الدول إلى الاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلنطى، كما كانوا يقولون له إن "السوفيت لن يؤيدوا ذلك"[٢] إلا أن قادة التشيك والمجر وبولندة واصلوا ضغوطهم، حيث حاول كل من ڤاكلا ڤكلاوس – Vaclav Klaus (الكاتب والمنشق السابق) و"أرپاد جونز – Arpad Goncz (المحامى والزعيم الثورى فى ١٩٥٦) و "ليخ ڤاليسا – Lech Walesa (عامل البناء والزعيم السابق لحركة التضامن) حاولوا التأثير على الرئيس الامريكى "بيل كلينتون" بخصوص مسألة زيادة حجم حلف شمال الأطلنطى، وذلك عند افتتاح متحف الهولوكوست فى واشنطن دى سى، فى إبريل ١٩٩٣.

لم يأت قرار الموافقة بسهولة، وبدأ الـ "ناتو" يتساءل عن مصيره فى حال انتهاء الحرب الباردة. كان الحلف أقل اقتناعاً بمزايا زيادة حجمه من أولئك الزعماء الشيوعيين السابقين من أوروبا الشرقية. كان هناك اعتقاد بأن العتاد العسكرى للكتلة الشيوعية السابقة قد عفا عليه الزمن، كما كانت كفاءة الجنود القتالية قد باتت ضعيفة؛ وكان الجنرالات الأمريكيون يخشون أن يجد حلف شمال الأطلنطى نفسه "غارقاً فى مستنقع أوراسى مجهول القرار"، بمجرد إعطاء ضمانات أمنية للأوربيين الشرقيين. وبالرغم من أن الرئيس البولندى "ليخ ڤاليسا" استطاع أن يجعل "بوريس يلتسن Boris Yeltsin" يعلن فى أغسطس ١٩٩٣ أن عضوية بولندة فى حلف شمال الأطلنطى لن تتعارض مع مصالح روسيا، فإن المؤسسة العسكرية ومؤسسة السياسة الخارجية الروسيتين كانتا تعارضان بشدة توسع حلف شمال الأطلنطى شرقاً. كان ذلك أمراً مهماً بالنسبة لـ "كلينتون"، حيث كانت الولايات المتحدة مشتبكة فى مفاوضات صعبة مع روسيا بشأن تسوية جديدة فى أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، وكان يمكن أن تفشل من جراء أى بادرة على توسع حلف شمال الاطلنطى شرقاً. يضاف إلى ذلك أن

كانت هناك أصوات مهمة فى الخارجية الأمريكية لديها شكوكها، مثل "چورچ كينان – George Kennan"، الذى كان يعتبر خطة الـ "ناتو" للتوسع "أكبر أخطاء السياسة الغربية فى كل حقبه ما بعد الحرب الباردة[٣]، كما كان يجادل بأنها "سوف تشعل النعرات القومية ذات الطبيعة العسكرية المعادية للغرب والكامنة فى التفكير الروسى، وتعيد أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وتقود السياسة الخارجية الروسية نحو اتجاهات ليست على هوانا" "ستروب تالبوت – Strobe Talbot"، نائب وزير الخارجية أنذاك، كان يقول لـ "كلينتون" إن "كينان" مثلما كان معارضاً فى الأصل لإنشاء الـ "ناتو"، فإن شكوكه بخصوص اتساع الحلف ليست مفاجئة، وبالرغم من ذلك فإن المسألة بالنسبة لـ "كلينتون" لم تعد ما إذا كان سيُطلب من الأوروبيين الشرقيين الانضمام، وإنما هى مسألة وقت. وفى خطوة مفاجئة اقترح الحلف "الشراكة من أجل السلام"، وهو برنامج تبدو عليه البراءة يتكون من التخطيط المشترك، والتدريب، ومهام لحفظ السلام، وذلك مع المشاركين من أوروبا الشرقية (بمن فى ذلك روسيا) الذين التحقوا به فى ١٩٩٤.

جاءت لحظة التوسع فى ١٩٩٩ عندما انضمت جمهورية التشيك والمجر وبولندة لحلف شمال الأطلنطى عشية أول حرب ساخنة يخوضها التحالف ضد صربيا، بسبب رفض الأخيرة التخلى عن السيطرة على "كوسوڤو"، المنطقة التى تسكنها أغلبية مسلمة من غير الصرب. كانت سلوڤاكيا هى الدولة الوحيدة التى تخلفت، وكان من المقرر أن تنضم فى نفس الوقت، ولكن تم إرجاء ذلك بسبب الممارسات غير الديمقراطية للزعيم المنتخب "ڤلاديمير ميسيار – Vladimir Meciar"، الذى ظل رئيساً للوزراء حتى أواخر ١٩٩٨؛ ثم كان هناك توسع أكبر بعد خمس سنوات عندما انضمت دول البلطيق الثلاثة (إستونيا ولاتڤيا وليتوانيا)، بالإضافة إلى سلوڤينيا وسلوڤاكيا ورومانيا وبلغاريا.

كان تمدد حلف شمال الأطلنطى إلى دول الكتلة السوڤيتية السابقة خطوة مهمة فى بسط الضمانات الأمنية الغربية تجاه الشرق، وهى الخطوة التى قبلتها روسيا على مضض. قبلت روسيا كذلك توسع الاتحاد الأوروبى عندما انضمت إليه فى ٢٠٠٤ أربع دول من الكتلة السوڤيتية السابقة (جمهورية التشيك وسلوڤاكيا والمجر وبولندة) وثلاث

جمهوريات سابقة من الاتحاد السوفيتى (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) وسلوفينيا (وكانت جزءاً من يوغوسلافيا سابقاً)، أما رومانيا وبلغاريا فحصلتا على العضوية فى ٢٠٠٧، وبإنضمام هذه الدول إلى الاتحاد، أصبحت كذلك أعضاء منظمة حلف شمال الأطلنطى.

كان توسع حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الاوروبى فى اتجاه الشرق عملية كبيرة، إذ وفرت هاتان المؤسستان الغربيتان إطار استقرار لم يؤد إلى توازن المنطقة فحسب، بل إنه قدم كذلك خريطة طريق للانتقال من حكم الحزب الواحد والاقتصاد المركزى إلى ديمقراطية التعددية الحزبية، ونظام السوق الحرة. وعلى النقيض من الأعوام الأربعين السابقة، عندما كان انقسام أوروبا بسبب الحرب الباردة يوازن بين الأطراف الحرة وغير الحرة فى القارة، كانت خريطة المنطقة فى التسعينيات تحمل ملامح أشبه بتلك التى بين الحربين. إلا أن التسوية الأوروبية التى تمت على أثر فرساى، كانت غير مستقرة بالضرورة، حيث تركت مهمة وضع إطار لحل المشكلات الإقليمية وغيرها من النزاعات لعصبة أمم ضعيفة، والتى كانت مبادرة أخرى من مبادرات الرئيس الأمريكي "ويلسون"، ومن سوء الحظ أن فشلت عصبة الأمم المتحدة هذه فى منع نشوب الحرب فى ١٩٣٩.

بعد أن استعادت الدول التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى استقلالها فى ١٩٨٩، كان لابد من أن تظهر مرة أخرى الصراعات التى تؤججها النزاعات القومية المجمدة لأربعة عقود، كما كان يخشى الجنرال "إنج". هذه المرة، لحسن الحظ، وعلى عكس ما كان فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، كان الاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلنطى موجودين، وكان بالإمكان إدراج هذه الدول الجديدة المستقلة فى تلك المؤسسات التى وفرت إطاراً مؤسسياً ديمقراطياً، وسياقاً للاقتصاد الحر، ووعداً بالأمن ضد محاولات مستقبلية من قبَلِ الروس لإعادة بناء قوتهم فى المنطقة، وكان ذلك أهم ما يشغل بال الأوروبيين الذين كانوا تابعين للكتلة السوفيتية من قبل. كلاهما، حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبى تعهد بقبول تلك الدول التى كان قد تم عزلها طويلاً عن الغرب، الآن، كانت مرة أخرى تريد الاعتراف بها كجزء من الأسرة الثقافية

والسياسية التى كانت تنتمى إليها ذات يوم، وكان شعار "العودة إلى أوروبا" أو "الرجوع للبيت" كثيراً ما يتردد فى أرجاء المنطقة فى تلك السنوات. كان هناك ثمن لذلك بالتأكيد، إذ كان على الدول التى ترغب فى الانضمام أن تفى بمعايير معينة- كأن تسرع بإصلاحات السوق، وأن تضع نظم عمل ديمقراطية، وأن تقيم (وتحافظ على) علاقات جيدة مع دول الجوار. كانت شروطا صارمة باهظة التكلفة كما كانت "سلوفاكيا" ترى. كانت السياسات السلطوية ذات النزعة القومية المتشددة لزعيمها "فلاديمير ميسيار- Vladimir Meciar" أخرت حركة الدولة للانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبى عدة سنوات، وإذا كان هناك شىء يضمن الانتقال السلس للأوروبيين الشرقيين من النظام الشيوعى، فلابد أن تكون المشروطية التى فرضتها المؤسسات الغربية ثمناً للحصول على تلك العضوية، والواضح أنه ما كان لهذه الدول أن تطبق تلك الإصلاحات الصعبة لو لم تكن "جزرة" العضوية مدلاة تتأرجح أمام أعينها.

لم يكن لدى الأوروبيين الشرقيين سوى مساحة محدودة لبناء سياسة خارجية مبتكرة فى تلك السنوات، كما لم يكن أمامهم مكان آخر يذهبون إليه. لم يكن الإبقاء على علاقة وثيقة مع روسيا، سواء عاطفياً أو اقتصادياً أو سياسياً، أمراً وارداً، وكان البديل الوحيد هو البقاء فى المنطقة "الرمادية" بينها وبين الغرب، غير أنه لم يكن بديلاً واقعياً. كانت المبادرة فى السياسة الخارجية مع الدول الأعضاء فى منظمة حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبى، وكانت هى التى وضعت شروط الانضمام، ولم يكن أمام المتقدمين للعضوية سوى القليل الذى يمكن أن يفعلوه لتعديل تلك الشروط. كان هدفهم الملح هو الانضمام إلى المؤسستين، الحلف والاتحاد، وكان جل الجهد السياسى مركزاً على ذلك الهدف. كانت السياسة الخارجية لبعض الدول تركز على تحسين صورتها فى الغرب والوفاء بشروط العضوية، كما كانت الدول الساعية لذلك تبذل قصارى جهدها لإخفاء تفضيلاتها السياسية بالنسبة للقضايا الخلافية بين الأعضاء الفعليين وبخاصة داخل الاتحاد الأوروبى؛ وكان من بين تلك القضايا الجدال حول الدفع فى اتجاه التكامل أو الإبقاء على مستوى التعاون القائم، هو الجدال الذى كان محتدما بين الدول

الأعضاء. كان التعقل ضرورياً، إذ إن كل دولة من الدول الأعضاء سيكون عليها أن تجيز انضمام الدولة المرشحة أو رفضه بعد انتهاء التفاوض، ولذلك لم تكن أى من الدول الطامحه للعضوية تريد أن تصنع لها أعداء داخل الاتحاد يمكن أن تعوق مسعاها. يضاف إلى ذلك أن بعض الدول المرشحة كانت تحاول أن تتخطى غيرها من الأوروبيين الشرقيين لإحراز تقدم فى التفاوض مع الاتحاد بخصوص أجزاء معينة من اتفاقية الانضمام التى كان على كل دولة أن توقعها. كان المجريون، على سبيل المثال، يشكون مر الشكوى من وجودهم على نفس القائمة التى تضم دولاً مرشحة مثل پولندة، حيث إن پولندة أكبر من المجر، وبالتالى لديها مشكلات أكبر وينبغى أن تحل قبل أن تحصل على العضوية. إلا أن هذا الأمر لم تكن له أهمية كبيرة فى النهاية، فبالنسبة لدخول الاتحاد الأوروبى سوف يتم انضمام كل المتقدمين معاً، عدا رومانيا وبلغاريا. باختصار، سيكون على الدولة التى تنتهى من المفاوضات قبل غيرها، أن تنتظر الآخرين.

بالرغم من ذلك، كان هناك مجال للمفاوضات الثنائية، وبسبب خبرتها المكتسبة من الحرب، بذلت پولندة وألمانيا جهداً خاصاً فى أوائل التسعينيات لإقامة علاقة طيبة، ونجحتا فى ذلك بالإضافة إلى أن ألمانيا كانت قبل كل شىء، مهتمة بأن تنضم پولندة إلى الاتحاد، فهى أكبر الدول المرشحة وصاحبة الموقع الاستراتيچى الأهم. فى الوقت نفسه كانت فرنسا أقل حماسة لزيادة حجم الاتحاد، وكان مما يسعد باريس الوقوف على عيوب أو نقائص حقيقية أو متخيلة، فى استعدادات بولندة، وذلك بهدف إبطاء عملية قبولها فى الاتحاد. فى البداية كانت فرنسا قلقة بعد سقوط جدار برلين فى ١٩٨٩ من عودة ألمانيا قوية تصبح فى أخر الأمر أكثر نفوذاً داخل الاتحاد، فما بالك بانضمام حليفها المقرب (پولندة) كذلك؟ اقترح الألمان والپولنديون تكوين مجموعة ثلاثية مع الفرنسيين لمناقشة سياسة الانضمام وتسهيل العلاقات فى إطار ذلك المثلث، وكانت الفكرة تهدف إلى تسكين وتهدئة مخاوف وتوجسات فرنسا وشعورها بأن دورها القيادى التقليدى مع ألمانيا فى مركز اتخاذ القرار فى الاتحاد كان فى سبيله للزوال؛ وعليه التقى وزراء خارجية الدول الثلاثة: "رولان دوما – Roland Duman (فرنسا)،

و "هانز ديترش جنشر -Hans Dietrich Genshr (ألمانيا)، و"كريچستوف سكوبيچنسكى-Krzysztaf Skubiszewski (پولندة) فى "ڤيمر" فى ١٩٩١ لبدء عملية تشاور بينهم عرفت بـ "مثلث ڤيمر".

وفى ١٩٩١ كذلك، كان أن أسس التشيك (وكانوا مازالوا مع السلوڤاك) والمجريون والپولنديون منتدى للتعاون، عرف بـ "تجمع ڤيزجارد – Visegard Group"، وكان يستهدف تسهيل عملية دخولهم حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبى، متصورين أن تجربتهم المشتركة فى الكتلة السوڤيتية يمكن أن تكون أرضية للعمل المشترك. ولكن الطموحات الفردية للانضمام إلى المؤسسات الغربية بأسرع ما يمكن، والخصومات القومية، كانت تعنى أن الدول الأربعة لم تعمل قط كمجموعة واحدة فى محادثاتها مع الاتحاد وحلف شمال الأطلنطى. كانت كل دولة تفضل أن تعمل منفردة، وبينما كان التشيك والسلوڤاك والمجريون مستائين من الثقل الديموجرافى لـ پولندة، لم تُظْهِر وارسو قدراً كبيراً من المهارة من أجل علاقات بناءة مع شركائها من الأوروبيين الشرقيين.

كان فقط فى ٢٠٠٤، وبعد أن كانت دول المنطقة قد استقرت داخل الاتحاد والحلف، أن بدأت ليكون لها سياسة خارجية خاصة بها، ويصدق ذلك بدرجة ما بالنسبة للأوروبيين الغربيين الذين كان قد أجبرهم شقاق الحرب الباردة على الالتحاق بالخط الغربى فى المواجهة مع السوڤيت. بعد سقوط جدار برلين، اتضح أن حديث الچنرال "إنچ" بخصوص تأمل الحاضر والمستقبل من منظور الماضى، كان صحيحاً. أوروبا الوسطى مثال بالغ الوضوح على ذلك. تلعب ذكريات مئات السنين دوراً مهماً فى تشكيل أسلوب تفكير الحكومات والمجتمعات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، كما أن عراقة الماضى وتجاربه الأليمة مهمة، مثلما هو مهم الموقع الجغرافى والحجم وكذلك القوة الاقتصادية والقدرة السياسية. الآداب والفنون البصرية والتاريخ الذى يدرس فى المدارس، حتى العمارة، حتى المشهد الطبيعى، كل ذلك يسهم فى تحديد الأسلوب الذى يفكر به الناس بشأن الدور الذى تقوم به بلادهم، والمقدر لها أن تقوم به على مجال أوسع. كل من خدم فى وزارة الخارجية البريطانية، التى كانت مصممة فى النصف

الثانى من القرن التاسع عشر إبان عنفوان الإمبراطورية البريطانية، سوف يفهم لماذا مازال الدبلوماسيون البريطانيون ينظرون إلى العالم ككل، ومستعدون لإدخال بريطانيا فى مشروعات خارجية واسعة، بالرغم من تضاؤل مكانة بلادهم. الدبلوماسيون والخبراء الهولنديون يناقشون القضايا فى بيوت تجار مدن من القرن السابع عشر فى "هاجو- Hague" عاصمة البلاد، تحيط بهم بورتريهات الملاك الأصليين الذين جابوا الكرة الأرضية يتاجرون، وبنوا ثروة هولندا. هذه الصور تذكرهم بأنهم مدينون لأسلافهم وهم يقومون بدور فى هذا العالم. مبنى البرلمان فى ڤيينا، الذى اكتمل فى ١٨٨٣ يحمل نقوش أسلحة الولايات السبعة عشرة السابقة للإمبراطورية النمساوية - الهنغارية على جملون الواجهة، ويتكرر الرمز فى قاعة الاستقبال التى تستخدمها اليوم لجنة الموازنة فى البرلمان؛ كما أنه لو عَنَّ لأى من النواب أن يحول اهتمامه لحظة عن تفاصيل الموازنة النمساوية لينظر إلى السقف، فسوف يرى المدى الذى وصلت إليه الإمبراطورية قبل ١٩١٨ وبخاصة فى البلقان؛ وبالنسبة للپولنديين، فإن حدود تأثيرهم شرقاً، من الناحية المعمارية، تمثله الكنائس الكاثوليكية ذات الطراز الباروكى التى يمكن أن نراها اليوم فى بيلا روسيا وأوكرانيا.

إلا أنه سيكون من التبسيط المخل أن نعتبر الذاكرة التاريخية وتجارب الماضى فحسب، هى التى تحدد سياسات الدول الأعضاء فى الاتحاد ومنظمة حلف شمال الأطلنطى، إذ إن هناك قدراً كبيراً من العمل الذى يجرى اليوم فى إطار الاتحاد ويتناول تنظيم السوق الموحدة، وترتيب الأوضاع الداخلية فى دوله السبعة والعشرين، كما تتشكل الائتلافات بين الدول الأعضاء حول قضايا معينة حيث يوجد لتلك الدول مصالح محددة تدافع عنها أو تسعى لتحقيقها. وبالرغم من ذلك، فإن للذاكرة دوراً فى تشكيل نظرة الدول إلى دور الاتحاد فى العالم، وموقف كل منها من الأعضاء الآخرين ومن جيرانها فى الجنوب والشرق؛ وهنا تعمل الدول الأعضاء الجدد فى أوروبا الشرقية على مستويين؛ فالتجربة الصادمة لهذه الدول إبان الكتلة الشرقية تحدد موقفها من روسيا، كما أن عضوية الاتحاد وحلف شمال الأطلنطى تعتبر ملاذاً آمناً لكل الدول الآبقة مؤخراً من الاتحاد السوڤيتى، وبالنسبة لها لم تكن التسعينيات سوى فترة فاصلة عندما كانت روسيا ضعيفة.

بالرغم من ذلك فهى مقتنعة بأنه وضع لن يدوم، وفى حديث له مع "ستروب تالبوت – Strobe Talbott" لخص "لينارت ميرى – Lennart Meri" رئيس إستونيا رأى الأوروبيين الشرقيين الآخرين مثل "ڤاكلاف هاڤيل – Vaclav Havel" (الكاتب المسرحى رئيس الجمهورية التشيكية) أو"ليخ ڤاليسا – Lech Walesa" (زعيم حركة التضامن البولندية). يتذكر "تالبوت"، نائب وزير الخارجية الأمريكى إن "ميرى" قال له إن روسيا "كانت ورَماً خبيثاً كامناً"، وإن حقبة "يلتسن" فى أحسن الاحوال لم تكن سوى فرصة سريعة الزوال لكى يمسك بها قبل أن تعود روسيا" إلى الشمولية فى الداخل والتوسعية فى الخارج(٤). هذا الشعور بعدم الثقة تقوى منه ذكريات القمع الستالينى بعد الحرب العالمية الثانية، والترحيل القسرى للأوروبيين الشرقيين إلى المناطق الروسية النائية، والإجراءات العسكرية الصارمة ضد المجر فى ١٩٥٦ وتشيكوسلوڤاكيا فى ١٩٦٨ وبولندة فى ١٩٨١. أما بالنسبة للبولنديين فإن المذبحة التى قضى فيها نحو اثنين وعشرين ألف جندى كان السوڤيت قد اعتقلوهم فى ١٩٣٩ ولقوا مصرعهم على يد جهاز الأمن (NKVD) فى ربيع ١٩٤٠، وتم دفنهم فى مقابر جماعية فى"كاتين–Katyn" وأماكن أخرى، هذه المذبحة أصبحت رمزاً يعبر عن نوعية علاقات الماضى.

نُكِئَت جراح "كاتين" مرة أخرى عندما تحطمت طائرة بولندية فى "سمولنسك – Smolensk" غربى روسيا فى العاشر من إبريل ٢٠١٠، قضى فى الحادث الرئيس البولندى "ليخ كاچينيسكى –Lech Kaczyneski" وزوجته "ماريا"، وأربعة وتسعون آخرون كان من بينهم أعضاء بارزون من مؤسسة الرئاسة، وكل القيادات العليا فى القوات المسلحة، ورئيس البنك المركزى البولندى. كان الوفد الرئاسى فى طريقه إلى "كاتين" لإحياء الذكرى السبعين لمذبحة ١٩٤٠؛ ولم تكن غائبة عن ذهن أى مواطن فى بولندة دلالة التوقيت والمكان فى هذا الحادث المؤسف.

سارعت القيادة الروسية بتقديم العزاء، والوعد بمساعدة أهالى الضحايا، وإجراء تحقيق شامل وشفاف، كما حضر الرئيس "ميدڤيدڤ Medvedev - " جنازة الرئيس "كاچينسكى" فى "كراكوڤ Krakow" تعبيراً عن نوايا طيبة تنبئ بمستقبل أفضل للعلاقات البولندية الروسية. من جانبها، أوضحت الحكومة البولندية أنها كانت تود أن

ترى نهاية لتردد الجانب الروسى فى إعلان مسئوليته الكاملة عن مذبحة فترة الحرب، كما طالب البولنديون بفتح كل الملفات الخاصة بالقضية، كشرط أساسى لأى تحسن دائم فى العلاقات الثنائية، وبدا الزعماء الروس وكأنهم يقبلون بتلك الشروط، ووعدوا ببذل كل جهودهم فى هذا المجال.

بالرغم من ذلك، يبقى إرث المرحلة السوڤيتية، وهناك شعور قوى به فى أوروبا الشرقية، يظل مصدراً لبعض الارتباك فى الغرب، وسوء الفهم بين الدول الأعضاء القدامى والجدد فى الاتحاد الأوروبى. منذ انضمامهم إلى المؤسسات الغربية، يسعى الأوروبيون الشرقيون إلى أن يعترف شركاؤهم الغربيون بتجاربهم المأساوية بعد الحرب وأن يحتفوا بها معهم. ممثلو الدول الأعضاء الجدد يريدون أن يرسخوا فى الأذهان أن جرائم السوڤيت فى القرن العشرين ليست أقل ضراوة من جرائم النازية، إن لم تكن أكثر فداحة منها، إلا أن هذه المحاولة للمساواة بين نظامى القرن الماضى الشموليين تلقى معارضة، ويمكن ملاحظة هذا الخلاف واضحا فى وجهات النظر كما ظهر فى دورة البرلمان الأوروبى بين ٢٠٠٤-٢٠٠٩، عندما جاء نواب من الدول الجديدة فى الاتحاد من أوروبا الشرقية لأول مرة. كانت هناك كما رأوا، معارضة من نواب الأحزاب اليسارية للتوجهات التى تدين جرائم وشمولية المرحلة السوڤيتية. أسباب هذا الخلاف ليست حول الماضى فحسب، ولكنها تتناول كذلك روسيا الحالية تحت رئاسة "ڤلاديمير بوتن"، التى يظل موقفها ملتبساً وغامضاً بخصوص الماضى السوڤيتى. وبينما كان اليسار السياسى فى أوروبا يدين تجاوزات حكم "ستالين"، كان مازال يشعر بحساسية إزاء توجيه النقد الصريح للنظام السوڤيتى ومقارنته بالفاشية بشكل عام، باعتبار ذلك تقليلاً من شأن مثله اليسارية الأساسية ونقده لليمين الأوروبى. فى الوقت نفسه، فإن ذاكرة أوروبا الغربية عن الحرب العالمية الثانية مازالت تحفظ أن الاتحاد السوڤيتى كان حليفاً فى الحرب ضد "هتلر"، كانت تلك الحرب فى نظر الكثيرين حرباً عادلة؛ وعليه فإن الصورة ستكون مشوشة فى حال وضع "ستالين"، حليف الديمقراطيات الغربية، فى قفص الاتهام التاريخى نفسه؛ كذلك فإن المقارنة التى يعقدها الأوروبيون الشرقيون تذكر الأوروبيين الغربيين بحقيقة غير مريحة وهى أن الديمقراطيات الغربية كانت قد

أهملتهم طويلاً وهم على الجانب الخطأ من الستار الحديدى، لتتركهم بين أنياب ومخالف نظام سوفيتى وحشى، وهو ما يعتبر فى الغرب دلالة على فقدان الذاكرة وليس التذكر.

يأتى بالإضافة إلى ذلك كله ذلك الخلاف والتباين فى المواقف من روسيا الحالية، فعندما يحذر الأوروبيون الشرقيون، كما فعل الراحل "ميرى"، من أن روسيا تعود إلى ماضيها السوفيتى الشمولى التوسعى، يقال إنهم مصابون بجنون الاضطهاد. التوجه الأوروبى الغربى الرئيسى، الذى تمثله ألمانيا، هو ضرورة السعى إلى التكيف مع روسيا، على افتراض أن الدولة تتغير ببطء، ويُخشى أن تعود إلى ملامحها القديمة فى حال مواصلة توجيه النقد إليها وعزلها من قبل الأوروبيين، كما يبدو أن الأعضاء الجدد فى الاتحاد يريدون.

إلا أن هناك مستوى آخر من الجدال فى مجال السياسة الخارجية يذهب إلى ما هو أبعد من تجارب الماضى الصادمة، فتوجهات الدول تشكلها ذاكرة طويلة، الأمر الذى يصدق كذلك بالنسبة لتفضيلات سياسات الدول الأعضاء فى الاتحاد؛ وبسبب الدور الذى قامت به فرنسا وبريطانيا العظمى فى الماضى نجدهما مع دور نشط للاتحاد فى الخارج سواء أكان ذلك فى سياسات المساعدات أو الميل إلى التدخل العسكرى فى الصراعات فى القارات الأخرى. فرنسا مهتمة على نحو خاص بالشمال الأفريقى وقواتها هى أكبر مشارك فى مهمة تابعة للاتحاد فى تشاد، إحدى مستعمراتها السابقة. النمساويون لديهم ذاكرة متوقدة شديدة التوق للإمبراطورية النمساوية الهنغارية، ولديهم اهتمام ليس فقط باتساع الاتحاد إلى البلقان، بل إنهم يستثمرون بقوة فى أعمال البنوك والصناعات الأخرى فى كل مناطق ما قبل الحرب العالمية الأولى. المجريون لديهم ذاكرة حية أيضاً عن ماض عريق، وفى الوقت نفسه عن صراعات طويلة مع الإمبراطورية العثمانية فى الجنوب، ولكن أقوى ما تحمله الذاكرة المجرية، فى التحليل الأخير، هو تركهم فى دولة مختزلة بعد "معاهدة تريانو - Treaty of Trianon" فى ١٩٢٠. آنذاك، فقدت الدولة ٧٢٪ من أراضيها و٦٤٪ من سكانها، وتقلص تعدادها من ٢١ مليون نسمة إلى ٨ ملايين، بينما وجد قطاع كبير من السكان

أقلية قومية فى الدول المجاورة. أما مكونات الدولة التشيكوسلوفاكية التى استعيدت فى ١٩١٨، فكانت بحافز من تاريخ كان قد انتهى فى معركة الجبل الأبيض فى ١٩٢١ عندما سحق الهابسبورج الكاثوليك بوهيميا البروتستانتية، وكما هو الأمر بالنسبة للمجريين، كان هدف التشيكوسلوفاك الرئيسى هو البقاء، واليوم يحاولون قدر الاستطاعة تجنب صراعات القوى الكبرى وتفضيلاتها السياسية داخل الاتحاد.

ذاكرة البولنديين مختلفة عنها لدى جيرانهم فى الجنوب. فى القرن السابع عشر كانت بلادهم واحدة من أكبر دول أوروبا، مزقتها ثلاث قوى مجاورة فى ١٧٩٥، وتم محوها من على الخريطة تقريباً؛ إلا أن النخب أبقت على ذلك الشعور بالفقد وكافحت على مدى القرن التاسع عشر لاستعادة الدولة وترسيخها داخل حدودها قبل التقسيم. كان ذلك يعنى أن البولنديين كانوا يناضلون فى الجهة الشرقية لدفع الامبراطورية الروسية إلى التقهقر إلى حدودها فى القرن السادس عشر، رغم صعوبة ذلك وربما استحالته. استمر هذا التوجه فى القرن العشرين، عندما قام القائد البولندى "چوزيف پلسودسكى -Josef Pilsudski" فى ١٩٢٠، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، بعملية هجومية من جهة الشرق لإحباط هجوم مخطط من قِبَل الجيش الأحمر. كان الهجوم يستهدف كذلك تدعيم دولة أوكرانية مستقلة حليفة لپولندة. فشلت العملية الهجومية، كما فشل هجوم مضاد للجيش الأحمر وتداعى أمام بوابات وارسو، وبقيت پولندة التى كانت قد حصلت على استقلالها حديثاً. فشل كذلك مطلب تأسيس أوكرانيا مستقلة، إلا أن البولنديين واصلوا جهودهم فى العشرينيات لدعم حركة وطنية أوكرانية فى إطار الاتحاد السوڤيتى، كما كانوا يرسلون عملاء إلى القوقاز ومناطق أخرى هناك، فى إطار مشروع عرف بـ "المبادرة البرومثيوسية – Promethean Initiative"(٥)

من المؤكد أن هذه الحرب السرية بين عملاء پولندة وجهاز الـ "NKVD"– سلف الـ "KGB"– كانت قد بقيت حية فى الذاكرة الجمعية للأجهزة السرية السوڤيتية؛ وبشكل لا شعورى فإن السلطات الروسية كانت تعترف بهذه الخصومة عندما قامت فى ٢٠٠٥ باعتبار الرابع من نوفمبر يوماً للوحدة (Unity Day)، وواحداً من أهم الأعياد الوطنية الروسية. يوافق هذا اليوم الذكرى السنوية لانتفاضة شعبية فى موسكو فى ١٦١٢،

طردت حاكماً موالياً لـ "بولندة" من الكرملين، ووضعت نهاية للاحتلال البولندى للعاصمة الروسية، كان قد استمر عامين.

الاندفاعة شرقاً، التى أخذت البولنديين إلى الكرملين، كانت قد جاءت بعد عملية اتحاد مع "دوقية ليتوانيا العظمى – Grand Duchy of Lithuania" فى ١٥٦٩، ذلك الاتحاد الذى تمخض عن واحدة من أكبر دول أوروبا آنذاك. الليتوانيون أيضاً يحتفظون بذاكرة عن ماض عريق، وهو ما يفسر حقيقة كونهم- كذلك- مستعدون للقيام بدورنشط فى سياسة الاتحاد الأوروبى الشرقية. ربما يكون تصوراً بعيد الاعتقاد بأن هناك صراعاً قديماً مستمراً بين بولندة وليتوانيا من جانب، وروسيا من جانب آخر؛ ولكن ينبغى القول أيضا إن سياسة بولندة الخارجية الحالية فى الشرق، تركز إلى حد بعيد على محاولة ضمان استقلال أوكرانيا ودخول الاتحاد الأوروبى وحلف شمال الاطلنطى، بينما پولندة وليتوانيا هما أكثر دول الاتحاد الاوروبى نشاطاً من أجل التحول الديمقراطى فى بيلاروسيا. الحدود الشرقية لهاتين الدولتين، التى شكلت الكومنولث البولندى- الليتوانى – Polish-Lithuanian Commonwealth فى ١٥٦٩، هى بشكل عام الحدود الغربية لروسيا اليوم، والتى يريد الأوروبيون الشرقيون لها أن تبقى كما هى.

أما الذكريات التاريخية البولندية التى تصل إلى درجة الخصومة مع روسيا فهى تتناقض مع الموقف الألمانى التقليدى الذى ينطوى على تعاون مع روسيا – بالرغم من الحروب العقابية بينهما مرتين فى القرن العشرين. الواقع أن ألمانيا كان قد تم توحيدها فى دولة – أمة واحدة على يد "أوتو فون بسمارك –Otto von Bismarck" فى ١٨٧١ فقط وذاكرتها التاريخية قصيرة بالمثل. معظم هذا الوعى تسيطر عليه سنوات الثلاثينيات الكابوسية عندما أدى نظام "هتلر" النازى الإجرامى إلى دمار البلاد وتقسيمها وقيام الاتحاد السوفيتى باحتلال الشطر الشرقى منها فى ١٩٤٥, ليس لألمانيا تراث استعمارى تتحدث عنه، إلا أن لديها ذاكرة قوية عن تعاون بين الدولتين يعود إلى عهد "كاترينا العظمى – Catherina the Great" فى روسيا.

كانت "كاترينا" ابنة الأمير الألمانى "أنهولت – زربست – Anhalt Zerbst" التى حكمت الإمبراطورية الروسية فى الفترة من ١٧٦٢ إلى ١٧٩٦، لتمتد حدودها شرقاً

وتضم أجزاء واسعة من پولندة نتيجة التقسيم. هذا الإرث من التدخل الألمانى فى الشئون الروسية يتضمن كذلك سيادة أرستقراطية ألمانية على أراضى إستونيا ولاتڤيا فى زمن القياصرة، ودورها فى الإدارة الروسية. بعد الحرب العالمية الأولى، كانت ألمانيا ترقب روسيا السوڤيتية حديثة النشأة باعتبارها سوقاً مغرية. فى العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، كان الاتحاد السوڤيتى يساعد فى تدريب الطيارين الألمان وتطوير وإنتاج السلاح فى الدولة الألمانية التى كانت تعانى من قيود على تنمية قدراتها العسكرية، فرضتها معاهدة ڤرساى. توقف هذا التعاون عندما وصل "هتلر" والنازيون إلى السلطة، ولكنه عاد بفضل تحالف "مولوتوڤريبنتروپ" فى ٢٣ أغسطس ١٩٣٩، الذى كان تحالف أمر واقع بين الاتحاد السوڤيتى وألمانيا النازية، وفتح الطريق لغزو پولندة من قبل الألمان بعد أسبوع واحد من بدء الحرب العالمية الثانية، ولم ينفصم هذا التحالف إلا بعد أن قام "هتلر" بغزو الاتحاد السوڤيتى فى يونيو ١٩٤١.

كل ما سبق ذكره مجرد جزء من السرديات التاريخية التى مازالت تحتفظ بها الذاكرة فى الدول الأعضاء القدامى والجدد فى الاتحاد، والتى تساعد فى تشكيل سياساتها داخله، والتى كان عليه أن يتكيف معها منذ عام ٢٠٠٤ عندما انضم إليه الأعضاء الجدد. قبل ذلك بعام على أية حال، كانت الولايات المتحدة قد قادت "تحالف الراغبين" إلى حرب ضد العراق، التى كان الرئيس "چورچ دبليو بوش" قد اتهمها بتكديس أسلحة دمار شامل، وإيواء تنظيم القاعدة. دعوة الولايات المتحدة لدعم موقفها شقت الدول الأوروبية الأعضاء، حيث رفضت كل من فرنسا وألمانيا الانضمام، بينما دعمت المملكة المتحدة وإيطاليا وأسپانيا وعدد من دول أوروبا الشرقية المرشحة للعضوية الرئيس "بوش"، ووقعت جمهورية التشيك والمجر وپولندة رسالة تأييد للولايات المتحدة أثارت استياء الزعيم الألمانى "جيرارد شرودر" الذى كان منخرطاً فى عملية إقناع دول الاتحاد الأخرى بالإسراع فى المفاوضات الخاصة بعضوية الدول المرشحة، وبخاصة پولندة التى كانت من بينها؛ وكان من أسباب كدر "شرودر" أن "ليچيك ميلر- Leszek Miller"، رئيس الوزراء الپولندى آنذاك، وهو ديمقراطى اجتماعى مثل المستشار الالمانى، لم يحذر رفيقة مقدماً بأن پولندة كانت على وشك أن تتخذ تلك الخطوة.

هذا التأييد للولايات المتحدة كشف عن عدة أمور تخص الدول الجديدة المرشحة لعضوية الاتحاد، بما فى ذلك أنها كانت تبحث عن تأمين نفسها، ولكن ليس مع الاتحاد أو حلف شمال الأطلنطى إذ إنها كانت قد حصلت على عضويتها بالفعل؛ فدولة مثل بولندة، باختصار شديد، ذهبت إلى العراق لأنها كانت تشعر أنها عندما تحارب فى بغداد، إنما كانت تستخرج "بوليصة تأمين" ضد أى خطر مستقبلى على "بياليستوك – Bialystok" على حدودها الشرقية، بل إن منطق الإدارة البولندية آنذاك كان يمضى إلى ما هو أبعد من ذلك. كانت بولندة قد انضمت للاتحاد الأوروبى لأنه كان المنظمة المجاورة لها مباشرة والتى لم يكن بالإمكان تجاهلها، لكن الولايات المتحدة كانت هى القوة الاقتصادية العالمية وليس العسكرية فحسب. كان "ميلر" يعتقد أن تقوية علاقات بلاده بالولايات المتحدة يمكن أن يقوى اقتصادها. كان يعتقد أن الاتحاد رغم كل إيجابياته كان يعمل فى ظروف مقيدة، وأن محاولات جعله الاقتصاد الأكثر تنافسية لم تكن ناجحة؛ وبالتالى بدلاً من شراء الطائرة "جريبن – Gripen"، (طائرة مقاتلة سويدية– بريطانية) اتجهت بولندة فى ٢٠٠٣ لشراء الطائرة الأمريكية "F-16" (من إنتاج لوكهيد مارتن – Lookheed Martin)، كانت الصفقة تقدر بـ ٣,٥ بليون دولار والتكلفة بما يعادل ٦ بليون دولار استثمارات داخلية فى بولندا. من أجل ذلك، ومن أجل الحصول على عقود أكثر ربحية كانت الشركات البولندية تتطلع إليها فى العراق بعد انتصار التحالف على "صدام حسين"، بهدف تعزيز اقتصادها. فى الوقت نفسه كان التشيك والمجريون مع "الخيار الأوروبى" وقاموا بشراء المقاتلة "جريبن".

فى آخر الأمر، كان أن ذهبت كل دول أوروبا الشرقية إلى العراق دعماً للولايات المتحدة، ليثنى عليها "دونالد رمسفيلد"، وزير الدفاع الأمريكى الذى أطلق عليها مسمى "أوروبا الجديدة"، فى مقابل الألمان والفرنسيين الذين كانوا قد رفضوا التورط. لم يكن مصطلح "أوروبا الجديدة" دقيقاً، حيث إن الإسبان والبريطانيين والإيطاليين، الذين كانوا "أوروبا قديمة" جدا، كانوا قد دعموا أيضاً الولايات المتحدة، وبالرغم من ذلك بقى المسمى. كان الأكثر مدعاة للقلق أن الآمال التى كان رئيس الوزراء البولندى يعلل النفس بها من وراء علاقة وثيقة ومفيدة بالولايات المتحدة، لم تتحقق؛ وحتى بالرغم من

أن مشاركة پولندة العسكرية فى العراق التى تقدر بنحو ألف جندى كانت معتبرة، فشل هذا الجهد فى تحقيق فوائد اقتصادية ملموسة. صفقة الـ F-16 التى كانت تستهدف جلب استثمار أمريكى مباشر إلى بولندة ظلت محل جدل كبير حول المستوى الدقيق للتطبيق، كما خرج الرأى العام بانطباع بأن العقد لم يكن مجزيا. وفيما قد يبدو أنه قضية غير مهمة رغم أهميتها الكبيرة بالنسبة للرأى العام البولندى، رفضت الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً التنازل عن شروط منح تأشيرات الدخول للپولنديين الراغبين فى الذهاب إليها، وكان السبب هو زيادة عدد من تجاوزوا فترة الإقامة المسموح بها. فى نظر العامة؛ كان ذلك أمرا مهيناً ولا مبرر له، يتم فرضه على مواطنى دولة كانت تعتقد أنها حليف جدير بالاحترام. فى البداية، بقيت القضية بنداً ثابتاً على الأجندة الثنائية، إلا أن الضغط المحلى على الحكومة الپولندية خف، عندما وجد الپولنديون أن بإمكانهم الذهاب إلى بريطانيا وأيرلندة للعمل بشكل قانونى، ولم يعودوا فى حاجة إلى دخول الولايات المتحدة بشكل غير قانونى بحثاً عن عمل.

كانت تلك هى العوامل التى أفسدت ما كان، تقليديا، علاقة جيدة بين الولايات المتحدة وپولندة بفضل الهجرة الواسعة إلى الولايات المتحدة فى القرن الماضى، والروابط الدائمة بين الأمريكيين من أصول پولندية وذويهم فى الوطن. إلا أن قضية أمنية أخرى شابت العلاقة بين الدولتين. فى التسعينيات، كانت الولايات المتحدة قد أجرت مفاوضات مع الرئيس الروسى "يلتسن" بخصوص اتساع حلف شمال الأطلنطى شرقاً، وقدمت وعودا غير مكتوبة بأن تغير وضع الأوروبيين الشرقيين لن يؤدى إلى تغير فى توازن القوى العسكرية فى المنطقة؛ وكان الروس قد فهموا ذلك على أنه لم يكن يعنى فقط وضع أى أسلحة نووية على أراضى الدول الأعضاء الجدد فى الحلف، بل إنه لن تجرى كذلك أى عمليات تحديث جدية للقوات المسلحة فى الدول الجديدة، ولن يتم وضع قوات لحلف شمال الأطلنطى على أراضيها. هذا الالتزام يتعامل معه الروس بجدية تامة، كما أن حلف شمال الأطلنطى والولايات المتحدة يحترمونه بشكل عام، إلا أنه أمر مقلق بالنسبة للأوروبيين الشرقيين، لأنه يعنى أن هناك فئة من أعضاء الحلف يستطيعون اتخاذ ما يرونه مناسباً لتأمين دفاعاتهم، وفئة أخرى يتحكم الروس فى أوضاعها العسكرية.

هذا القلق عمقته قراءة متأنية لاتفاقية حلف شمال الأطلنطى التى ترجع إلى ١٩٤٩ وتتضمن، بكل وضوح، عبارة خاصة بالدفاع المشترك لم توضع موضع التجربة قط. هذه العبارة هى "الواحد من أجل الكل، والكل من أجل الواحد". هذه العبارة الواردة فى المادة الخامسة تدل على أن التزام الدفاع المشترك ليس محكماً كما قد يبدو لأول وهلة، فهى تنص على أن "أى هجوم مسلح على عضو أو أكثر... سيعتبر اعتداء عليهم جميعاً، وبالتالى... فهم متفقون على أن كلاً منهم.. سوف يساعد، بشكل فورى، الطرف أو الأطراف التى تعرضت للهجوم باتخاذ كل ما هو ضرورى، سواء بشكل انفرادى أو بالتنسيق مع أطراف أخرى، بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لاستعادة وحماية أمن منطقة شمال الأطلنطى". أما العبارة التى لفتت نظر الدول الأعضاء الجدد بشكل رئيسى فهى "اتخاذ كل ما هو ضرورى"، وهو ما يوحى كما فهموا، بأن الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى لديها مساحة من حرية التصرف لكى تقرر نوع الرد فى حال أى اعتداء مسلح على أى من دول الحلف.

مما زاد الأمور سوءاً أن حلف شمال الأطلنطى بعد ١٩٨٩ لم يكن قادرا على تحديد روسيا كمعتد محتمل سواء بشكل علنى أو غير علنى، وهو ما يتناقض مع الوضع قبل ١٩٨٩، عندما كان الخطر السوفيتى هو السبب الوحيد لوجوده، وهكذا فإنه فشل فى أن يكون على مستوى الوضع الراهن كما يرى الأعضاء الجدد. بالنسبة لهم، يظل الخطر الروسى المحتمل، وإن كان بعيدا، هو أهم أسباب رغبتهم فى الانضمام إلى الحلف فى المقام الأول. إن قراءة دقيقة للمادة الخامسة من اتفاقية حلف الـ "ناتو" ستكون أقل إقلاقا للدول الأعضاء الجدد، فى حال ما كان لدى الحلف خطط طارئة للدفاع عنهم فى حال ظهور مثل ذلك الخطر. على أية حال، لا وجود لمثل تلك الخطط ولا توجد خطوات فى هذا الاتجاه، والمعروف أن هناك سرب طائرات تابعا للحلف يقوم بمراقبة الحدود الشرقية لدول البلطيق، وهذا كل ما فى الأمر؛ أما الاقتراحات التى يلح عليها داخل الحلف أعضاء جدد مثل پولندة وإستونيا والتى تعمل على مثل تلك الخطط؛ فيتم تنحيتها جانباً بواسطة دول أخرى من بينها ألمانيا الحريصة على مراعاة شعور روسيا.

هذه الأمور المقلقة، تفسر لنا سبب تطلع دولة مثل پولندة - التى لا تعتقد أن القدرة العسكرية القليلة للاتحاد الأوروبى يمكن أن تصبح قوة كبيرة فى المستقبل المنظور ولديها شكوكها فى حلف شمال الأطلنطى - إلى علاقة خاصة مع الولايات المتحدة لضمان أمنها. ولكن، مع الالتزامات التى قدمتها واشنطن لـ "موسكو" فى التسعينيات، لم يكن ذلك بالأمر السهل. عندما ضاعفت إدارة "بوش" من اهتمامها بخطط أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ وأبدت رغبة فى وضع تجهيزات عسكرية فى شمال پولندة وشبكة أجهزة رادار فى جمهورية التشيك رحبت پولندة بذلك، إذ كانت تلك على وجه التحديد، الفرصة التى يحتاجها الپولنديون لمحاولة وضع نهاية لقرار تأجيل المشروعات العسكرية الغربية الجديدة على أراضيهم. لم يوافقوا فحسب على مشروع الدفاع الصاروخى، بل إنهم طلبوا من الأمريكيين تركيب بطارية صواريخ "پاتريوت" فى پولندا لحماية التجهيزات، وفى أيامها الأخيرة وافقت إدارة "بوش"؛ وبالرغم من الأهمية العسكرية الضئيلة للبطارية، إلا أن دلالتها الرمزية كانت كبيرة. أما الروس الذين كانوا غاضبين من جراء التجهيزات الصاروخية، فقد زاد غضبهم بسبب البطارية، وجاء رد فعلهم فورياً عندما هددوا بوضع صواريخ "اسكاندر - Iskander" متوسطة المدى فى "كالينجراد" على بحر البلطيق، وتوجيهها صوب پولندة وجمهورية التشيك.

هدأت الأمور مع انتخاب الرئيس "باراك أوباما". قررت الإدارة الديمقراطية إعادة صياغة مشروع الدفاع الصاروخى ولكنها أبقت على بطارية صواريخ الباتريوت كما هى. بالرغم من ذلك بقى هناك عدد من الأسئلة المقلقة للپولنديين أثارتها الإدارة الجديدة فى الولايات المتحدة. كانت أسئلة من قبيل: ما إذا كان الديمقراطيون يسعون لشراكة جديدة مع موسكو تهدف إلى اتفاقيات لنزع السلاح، والمدى الذى يريدون أن يستميلوا إليه الروس للمساعدة فى التوصل إلى تسوية مع إيران، واحتمال أن يكون الثمن اعتراف من الولايات المتحدة بنفوذ روسى محدود في الدول التى كانت تابعة ذات يوم للاتحاد السوڤيتى أو حليفاً له فى حرب. وكان هناك سؤال آخر مؤرق للپولنديين وغيرهم من الأوروبيين الشرقيين الذين كانوا يدفعون مع إدارة "بوش" من أجل عضوية

چورچيا وأوكرانيا فى حلف شمال الأطلنطى، كان السؤال هو ما إذا كان سيتم ترك الدولتين خارج التحالف لكى تقتربا أكثر من روسيا.

بالنسبة للپولنديين بالإضافة إلى دول البلطيق، وكذلك بالنسبة للتشيك والسلوڤاك والمجريين، فإن مبدأ أن الدول التى خلفت الدول السوڤيتية السابقة أصبحت كيانات مستقلة من حقها أن تختار التواصل مع منظمات غربية مثل الـ "ناتو" والاتحاد الأوروبى، أصبح هذا المبدأ من بديهيات السياسة الخارجية. إلا أنها مضت إلى ما هو أبعد من ذلك وأصبحت تدعم بكل نشاط الطموحات الغربية لدول مثل چورچيا وأوكرانيا، وكان من الطبيعى أن يثير ذلك حفيظة موسكو. وإذا كان هدف جَذب الدول السوڤيتية السابقة أكثر وأكثر نحو الجماعة الغربية قد حظى بمباركة "بوش"، وبقى عرضه للاختبار مع "أوباما"، إلا أنه كان يُوَاجه دائماً بمشاعر مختلطة فى الاتحاد الأوروبى. هنا، كانت ألمانيا متمسكة بموقفها وهو أنه لابد من مراعاة قلق موسكو، وتجادل بأن الوصول إلى مصادر الطاقة الروسية كان أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبى، وأن الدول الأوروبية الشرقية، نتيجة لتجاربها تحت السيطرة السوڤيتية، لا تستطيع أن تتخذ موقفاً واقعياً حصيفا من ورسيا الحالية، وأنها بذلك تعرض ذلك الهدف للخطر.

كانت إمدادات الطاقة وتأمينها، وبخاصة من روسيا، هى القضية التى تمثل جوهر الخلاف داخل الاتحاد الأوروبى بين الأعضاء الجدد والقدامى. ألمانيا، مثلما كان الوضع فى العشرينيات، كانت ترى فى روسيا سوق تصدير رئيسية فى الحاضر والمستقبل، بالإضافة إلى أنها مورد للغاز الطبيعى. إيطاليا اتخذت نهجاً مماثلاً. فى التسعينيات، كان الكثير من شركات الطاقة الغربية تطمح إلى أن يكون لها حصة كبيرة فى صناعة الطاقة الروسية؛ وبالرغم من ذلك كانت حقول النفط والغاز ونظم النقل الروسية فى حاجة إلى رأس المال والتكنولوچيا من الغرب لكى تستمر فى الإنتاج. ولكن بعد عقد من الزمن وتحت حكم "پوتن"، خرج كثير من الشركات الغربية من السوق الروسية بينما احتفظت الألمانية بدور مهم هناك. وجهة نظر الدول الأعضاء الجدد من أوروبا الشرقية كانت مختلفة؛ وباعتبارهم أعضاء سابقين فى الكتلة

السوفيتية فإن أنظمة الإمداد لديهم كانت مرتبطة بالبنية التحتية لصناعة الطاقة السوفيتية السابقة، وفى بعض الحالات كانت تعتمد على إمدادات الطاقة السوفيتية، وكان ذلك يعتبر مستوى اعتماد خطر حيث كان يمكن أن يترجم إلى نفوذ سياسى روسى عند أى تهديد بتغيير اتجاه مفتاح الغاز. بناء على ذلك، كان الأوروبيون الشرقيون يتطلعون إلى الاتحاد الأوروبى لكى يضع من الخطط ما يضمن أمن الطاقة بالنسبة لهم. الخطة الأكثر طموحاً والأقل نجاحاً جاءت من پولندة التى اقترحت فى ٢٠٠٦ أسلوباً على غرار أسلوب حلف شمال الأطلنطى السابق ذكره، وهو فكرة "الواحد من أجل الكل، والكل من أجل الواحد" ، وهو ما يعنى أنه فى حال أى انقطاع فى إمدادات الطاقة من روسيا أو أى مكان آخر عن أى دولة، ستكون الدول الأخرى ملزمة بمساعدتها بإمدادات طوارئ.

فى الوقت نفسه جاء خط الغاز الروسى- الألمانى المشترك المعروف بـ "Nord Stream" الذى يمر من روسيا إلى ألمانيا من تحت بحر البلطيق، جاء ليرمز، بالنسبة لـ "پولندة" على الأقل على إمكانية التعاون بين دولتين بصرف النظر عن مصالح الشركاء الآخرين فى الاتحاد الأوروبى. أما بالنسبة للروس فكان الهدف من هذا الخط هو تجنب ضرورة أن تمر إمدادتها بالغاز إلى ألمانيا عبر دول أخرى، هى فى هذه الحالة پولندة وبيلاروس، وكان ذلك بمثابة تحول فى السياسة مقارنة بالتسعينيات. كان الروس قد بنوا خط الأنابيب البرى "يامال – Yamal" عبر الدولتين إلى ألمانيا وخططوا لبناء خط أنابيب مواز آخر على امتداد المسار نفسه، وكان ذلك خياراً أقل تكلفة من الخط الذى يمر تحت البلطيق. كانت ميزته أنه كان من الصعب على الروس أن يقطعوا الإمداد عن بلادهم منفردة، بالإضافة إلى أن پولندة وبيلاروس كانتا تحصلان على رسوم مرور. فى الوقت نفسه كان الروس يلوحون بفكرة إغلاق خط أنابيب " دروچبا: الصداقة"، الذى كان قد بنى فى الستينيات، وكان منذ ذلك الحين يمد المصافى فى پولندة وألمانيا الشرقية بالبترول، وكان إغلاق الخط يمكن أن يضطر العملاء إلى شراء احتياجاتهم من البترول من أحد موانئ خليج فنلندة ونقله بالبحر إلى المصافى. شن الپولنديون حملة ضد خط أنابيب البلطيق داخل الاتحاد الأوروبى، والحقيقة أن الجدال حول احتمال

لجوء الروس إلى استغلال وضعهم القوى كمصدر للطاقة لتحقيق مكاسب سياسية كان يتزايد بسبب عمليات القطع الدورية لخط الأنابيب المتجه إلى أوكرانيا وأوروبا نتيجة المشادات المتكررة بين أوكرانيا وروسيا على شروط الإمداد. ولكن تطبيق سياسة خاصة بالطاقة تُمكِّن الاتحاد من الحوار مع روسيا بصوت واحد، ظل أمرا بعيد المنال.

السياسة الخارجية للحكومة البولندية الجديدة المنتخبة فى ٢٠٠٧ بقيادة "المنبر المدنى – Platforma Obywatelska (PO)" كانت تتعارض مع سياسة سابقيها: حزب القانون والعدالة – Prawo and Sparwiedliwosc Party(Pis). المنبر المدنى ينتمى إلى يمين الوسط، أما حزب القانون والعدالة فيتميز بنزعة قومية متشددة وكان يتبنى سياسة أكثر مجابهة مع روسيا. كان المنبر المدنى (PO) ملتزماً بإحداث تقارب مع موسكو وبالتالى تقريب التيار الرئيسى فى سياسة الاتحاد من روسيا. فى الوقت نفسه كان المنبر يتبنى موقفاً براجماتياً تجاه بيلاروس، حيث كان النظام السلطوى للرئيس "ألكساندر لوكاشنكو – Alexander Lukashenko" قد أدى بالاتحاد إلى فرض بعض العقوبات السياسية على الدولة. استمرت پولندة تدعم تطلعات أوكرانيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبى، إلا أن الحماسة السياسية كانت أقل من ذى قبل وبخاصة لدى الإدارة السابقة. كانت مشكلة تلك السياسة الجديدة هى أنه بالرغم من أن الانتخابات كانت قد جاءت بحكومة جديدة إلى السلطة، فإن الرئيس "ليخ كاچينسكى – Lech Kaczynski"، وهو مؤيد للخط المتشدد مع روسيا، وتوءم "ياروسلاڤ كاچنسكى – Jaroslaw Kaczynski" زعيم حزب القانون والعدالة (Pis) كان مازال متبقيا له ثلاث سنوات فى منصبه.

فى پولندة، يتم انتخاب الرئيس فى اقتراع عام، إلا أن صلاحياته محدودة بما فى ذلك مجال السياسة الخارجية، الذى يقتصر دوره فيها على تمثيل البلاد فى الخارج، كما أن الدستور وهو ليس واضحاً تماماً بالنسبة لهذه النقطة، يلزم الحكومة برسم وإدارة السياسة الخارجية، ولكن الرئيس "كاچينسكى" يستغل صيغة "تمثيل البلاد فى الخارج" لمد سلطاته وإدارة سياسة خارجية على هواه. سياسات "ليخ كاچينسكى" أكدت الأخطار التى كانت تمثلها روسيا فى نظره، وكان يدعم الدول السوڤيتية السابقة

التى كان يعتقد أنها تتعرض لتهديدات روسية، مثل چورچيا. وهكذا عندما نشبت الحرب القصيرة من روسيا وچورچيا فى أغسطس ٢٠٠٨ واقترب الجيش الروسى من "تبليسى" ليصبح داخل المرمى المؤثر، طار الرئيس إلى العاصمة الچورچية مع غيره من زعماء أوروبا الشرقية، ونخص بالذكر منهم الرئيس الأوكرانى "ڤيكتور يوشتشنكو – Viktor Yushchenko"، تعبيراً عن دعم پولندة لرفيقهم الچورچى "ميخائيل ساكاشڤيلى– Mikheil Saakashvili"، أما الحكومة البولندية التى لم تكن على علم بهذا التحرك، ففضلت الاعتماد على الاتحاد الأوروبى لإيقاف الحرب وإنقاذ استقلال چورچيا.

هذا التناقض بين النهجين جدير بالتوقف عنده، حيث إنه يلقى الضوء على المأزق الذى تواجهه دولة مثل پولندة فى سياستها إزاء روسيا. نهج المواجهة الذى يتبناه حزب القانون والعدالة (Pis) ويدعمه الرئيس "كاچينسكى" أكسب پولندة قليلاً من الاستحسان فى برلين وبروكسل، حيث لصوت ألمانيا ثقل كبير؛ ولكنه يحظى بتأييد شعبى واسع فى دول البلطيق مثل إستونيا، حيث يقرر الرئيس "هندريك إلڤيس – Hendrik Ilves") المولود فى الغرب والمتعلم فى الولايات المتحدة) قيمة دور الرئيس البولندى فى المساعدة لكى تكون أوروبا حارساً ضد روسيا. استقبل كثيرون فى دول الكتلة السوڤيتية السابقة سقوط حكومة حزب القانون والعدالة (Pis) فى پولندة فى ٢٠٠٨ بخوف شديد، واعتبروه مؤشراً على أن روسيا ستكون قادرة على بسط نفوذها فى أرجاء المنطقة بسهولة، ولكن نفوذ پولندة داخل الاتحاد الأوروبى وقدرتها على تأمين مصالحها فى شئونه الداخلية، محدودة فى الوقت نفسه بأسلوب مواجهة مع روسيا يؤدى إلى تهميش الدولة فى مجال اتخاذ القرار. الحقيقة أن أوكرانيا كانت شاكرة لموقف حكومة حزب القانون والعدالة الداعم لمحاولات الدولة الاقتراب من عضوية حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الاوروبى، إلا أن الدبلوماسيين الأوكرانيين كانوا على دراية كذلك بأن الدعم البولندى يمكن أن يكون عامل إعاقة على ضوء موقف الدولة من روسيا وعلاقاتها المتوترة مع ألمانيا. باختصار، كانت "كييڤ تعلم جيداً أنها لابد من أن تحصل على دعم ألمانيا نفسها، إن كانت تريد تحسين فرصها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى.

الإدارة التى يقودها المنبر المدنى (PO)، كانت تسعى لحل هذا التناقض بين المواجهة والتقارب مع روسيا، وذلك بأن اقترحت للاتحاد "سياسة شراكة شرقية – Eastern Partnership" على غرار ذلك "الاتحاد من أجل المتوسط"، الذى كان الرئيس الفرنسى "ساركوزى" قد روج له، وكان تستهدف تقريب الدول الواقعة جنوبى المتوسط من الاتحاد. بناء على ذلك، اقترح "دونالد تاسك – Donald Tusk" فى ٢٠٠٨، وكان رئيساً لوزراء بولندة آنذاك، أن يقوم الاتحاد الأوروبى بتوقيع اتفاقية جديدة مع ست دول شرقية: أرمينيا، وأذربيچان، وبيلاروس، وچورچيا، ومالدوڤا، وأوكرانيا. هذه الفكرة التى أيدتها السويد، كانت تتصور إنشاء منطقة تجارة حرة مع هذه الدول، إلى جانب تخفيف القيود المفروضة على تأشيرات الدخول، وعدد من المشروعات المشتركة التى تمكنها من تعديل أنظمتها القانونية وممارساتها الديمقراطية بما يتناسب مع مثيلاتها لدى دول الاتحاد الأوروبى؛ وكانت تلك الإصلاحات تعنى أن تلك الدول ستكون قادرة فى وقت ما فى المستقبل على السعى للانضمام للاتحاد. إلا أن فقدان الحماسة كان واضحاً، ليس فقط لصغر حجم الموازنة المقدرة للمشروع بنحو ٦٠٠ مليون يورو، بل ولأن قادة "الدول الجنوبية" فى الاتحاد – إيطاليا وفرنسا وإسبانيا – لم يشاركوا فى قمة "براغ" فى مايو ٢٠٠٩، التى كان من المفترض أن تكشف النقاب عن الشراكة.

ولكى تزداد الأمور سوءاً، فإن روسيا التى كانت تعارض بشدة زيادة حجم حلف شمال الأطلنطى (NATO)، ألمحت قبل قمة "براغ" إلى أنها كانت تعتبر الشراكة الشرقية – Eastern Partnership اعتداء على مجال نفوذها. كان هناك خطر آخر وهو أن شراكة الاتحاد مع ست دول ستؤدى به على نحو خطر إلى أن يكون قريباً من مجموعة من الزعماء غير الملتزمين بما يكفى بالقيم والممارسات الديمقراطية. فى أوكرانيا فحسب، تكرست الديمقراطية، وإن كان بشكل شبه عشوائى، بعد "الثورة البرتقالية –Orange Revolution" فى ٢٠٠٤، وفى چورچيا تتهم معارضة صاخبة الرئيس "ساكاشفيلى – Saakashvili" بالممارسات الاستبدادية، فى أرمينيا وأذربيچان وبيلاروس يقوم الرؤساء فيما يبدو "بترويض" الديمقراطية، فى مالدوڤا أدت انتخابات إبريل ٢٠٠٩ إلى تظاهرات شبابية متهمة السلطات بتغيير النتيجة، وتم إخماد تلك

التظاهرات بالأساليب السوفيتية لوضع نهاية للمعارضة وانتقاد قادة الدولة. تضمن ذلك فرض قيود على وسائل الإعلام وطرد الصحفيين الأجانب والتضييق على المنظمات غير الحكومية؛ وباختصار، فإن الشراكة الشرقية التى كان من المفترض أن تشرك الاتحاد الأوروبى للقيام بدور نشط فى التحول الديمقراطى فى الشرق، أصبحت تبدو أشبه بمغازلة خطرة لمجموعة من الدول غير المستقرة يقودها حكام مستبدون لا يترددون فى الانقضاض على معارضيهم أو الخارجين عليهم بكل ضراوة، عند أول بادرة لتحدى سلطاتهم. وبالرغم من أن بولندة فكرت فى أن تضع نفسها ضمن التيار الرئيسى لفكر الاتحاد فيما يتعلق بالسياسة الشرقية، غامرت مرة أخرى بأن تبدو قوة غير مسئولة تجر الاتحاد إلى مغامرات فى الشرق، وذلك بسبب الشراكة الشرقية.

منذ دخول الاتحاد، تحاول بولندة تملق المنظمة لكى تضع مخاوفها الأمنية ومخاوف دول أوروبا الشرقية الأخرى فى الاعتبار، إلا أن موقفها كان يمكن أن يكون أكثر قوة، لو أنها لم تتبن موقف المجابهة إزاء محاولات الاتحاد تنظيم اتخاذ القرار فيما يتعلق بزيادة حجمه. منذ اليوم الأول لدخولها الاتحاد تقريباً، كانت بولندة تسعى لسد الطريق أمام معاهدة دستورية جديدة، كان يمكن أن تغير نظام التصويت بداخله على نحو كانت وارسو تعتبره ضاراً بمصالحها. هذا الخلاف وضع بولندة، التى كانت تعمل مع إسبانيا، ضد بقية الدول الأعضاء. صحيح أنه تم التوصل إلى تسوية فى النهاية، إلا أن المعاهدة رُفِضَت من قبل المصوتين فى فرنسا وهولندة، ومرة أخرى عَوَّقت حكومة القانون والعدالة (PiS) السابقة محاولة لإنقاذها. اعترض المصوتون فى أيرلندة على محاولات التصديق على الاتفاقية، وكذلك الرئيس "كاچينسكى" الذى رفض توقيعها عدة أشهر. سجل المواجهة مع الاتحاد هذا، أكسب بولندة سمعة داخل المنظمة بأنها دولة خرقاء، كما شوه صورتها بين صناع القرار فى بروكسل نتيجة لذلك. ويواجه البولنديون بالتالى صعوبات فى تقاسم المناصب فى مؤسسات الاتحاد إذ يتخطاهم مرشحو الدول الأخرى الذين يُعْتقد أنهم أكثر منهم توافقاً مع روح المنظمة؛ وهو ما يعنى أن المصالح البولندية لن تجد من يدافع عنها فى المستقبل عندما يصل صغار موظفى اليوم إلى مناصب مسئولة سيكون قد تم شغلها بواسطة ممثلى دول أخرى فى المنطقة.

بالنسبة للأوروبيين الشرقيين، فإن عملية التكيف ومحاولة إيجاد مكان داخل المنظمتين الغربيتين (حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبى) سوف تستمر على مدى السنوات القادمة؛ فالاتحاد مهم لأنه يوفر ملاذاً آمناً اقتصادياً وسياسياً، وخاصة بعد تغيرات ١٩٨٩، ومنظمة حلف شمال الأطلنطى (NATO) مهمة، فبالرغم من كل عيوبها تظل منظمة عسكرية رئيسية إلى جانب العنصر المهم الآخر وهو دعم الولايات المتحدة. وبينما انسحبت پولندة من العراق فى خريف ٢٠٠٨، فإنها عززت من مشاركتها مع قوات حلف الـ "ناتو" التى كانت تحارب "طالبان" فى أفغانستان فى العام التالى، كما وافقت فوراً على إرسال المزيد من القوات استجابة لطلب "أوباما" فى ٢٠٠٩، ومرة أخرى كانت تتطلع للدفاع عن "بياليستوك – Bialystok" فى وقت ما فى المستقبل بالقتال فى إقليم "جازنى – Ghazni" الآن.

وبينما هدأ الإلحاح على مشروع الدفاع الصاروخى مع مجيء إدارة "أوباما"، سوف يواصل الپولنديون وجيرانهم التطلع إلى الولايات المتحدة، من أجل ترتيبات خاصة تؤمن مستقبلهم، وسيبقى السؤال هو: إلى أى مدى سوف تُولى الولايات المتحدة القضايا الأمنية المؤرقة للأوروبيين الشرقيين اهتماماً؟ تبدو مشكلة الأوروبيين الشرقيين شديدة الإقليمية بالنسبة لـ "واشنطن" التى لديها أماكن وقضايا أخرى كثيرة على أجندتها، بما فى ذلك السعى من أجل التقارب مع إيران، ومحاولات حل مشكلات الشرق الأوسط، والبحث عن وسائل لخفض مستوى التسلح، وإيقاف الانتشار النووى فى العالم، وترسيخ العلاقات مع الصين وغيرها من القوى الصاعدة.

التحدى الماثل أمام الأوروبيين الشرقيين هو مواصلة العمل من أجل سياسة خارجية توافقية داخل الاتحاد الأوروبى تجاه الشرق بما فى ذلك روسيا، يمكن أن تضمن مصالح الأعضاء الجدد وكذلك مصالح الأعضاء الأقدم؛ ومن غير المرجح، كما يبدو، أن يسمح الأوروبيون الشرقيون لدول مثل أوكرانيا بأن تقبع فى منطقة رمادية بين روسيا والاتحاد الأوروبى، وبالتالى المزيد من الاعتماد على موسكو؛ ولو كان لذلك أن يحدث فسيكون بمثابة خيانة لآمال الاستقلال التى انبثقت فى تلك الدول بعد ١٩٨٩، ولحماسة جيل شاب ولد بعد ذلك العام، سافر وتعلم فى الغرب ويتطلع لرؤية بلاده وقد

أصبحت "أماكن عادية" مثل غيرها. ذلك هو طموح الشباب الذين تدفقوا على شوارع "كيشينوفى –Chisinau" عاصمة مالدوفا فى إبريل ٢٠٠٩ للتظاهر ضد انتخابات أجريت هناك أعادت الحرس الشيوعى القديم إلى السلطة. لو قدر لآمال كتلك أن تُحْبَط وأجبر الشباب على التوافق مع أنظمة سياسية على الطراز القديم، فسوف يكون ذلك مصدرا جديداً لعدم الاستقرار فى المنطقة على المدى البعيد.

فى تعليق له، يرى "زبيجنيو بريجينسكى – Zbigniew Brzezinski" أن نضال الدول السوفيتية السابقة مثل أوكرانيا من أجل الاستقلال، هو فى الوقت نفسه نضال من أجل إصلاح روسيا؛ فتلك جائزة كبرى، وإذا كانت دول أوروبا الشرقية، الأعضاء الآن فى الاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلنطى، تتطلع إلى دور ملموس فى العالم، فإن تحديث بلادهم وتحديث الدول التى إلى الشرق منهم واجب مهم، أما الحكم على مدى نجاحهم فى ذلك فما زال سابقاً لأوانه.

عناوين مقترحة للمزيد من القراءة

Pond, Elizabeth. *The Rebirth of Europe*. Washington, DC: Brookings Institution, 1999.

Snyder, Timothy. *The Reconstruction of Nations: Poland, Ukraine, Lithuania, Belarus, 1569–1999*. New Haven, CT: Yale University Press, 2003.

———. *Sketches from a Secret War*. New Haven, CT: Yale University Press, 2005.

Talbott, Strobe. *The Russia Hand*. New York: Random House, 2002.

Zamoyski, Adam. *Warsaw 1920*. New York: Harper Press, 2008.

الهــوامش

الفصل الأول

مقدمة: أوروبا والنظام الچيوسياسى

١. انظر عرضا ممتازا لأهمية الجغرافيا فى بنية أوروبا وذلك فى:

Alexander B. Murphy, Terry G. Jordan- Bychkov, and Bella Bychkova Jordan, "The European Culture Area: A Systematic Geography (Lanham, MD: Rowman& Littlefield, 2009).

٢. أول من كتب عن مفهوم "القوة الناعمة" باعتبارها مسألة جوهرية فى العلاقات الدولية، المفكر السياسى چوزيف ناى– Joseph Nye، انظر كتابيه:

- Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (New York: BAsic Books, 1995).
- Soft Power: The Means to Succss in World Politics (New York: Public Affairs, 2004).

3. Robert Kagan, "Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order (New York: Alfred A. Knopf, 2003)"

٤. انظر:

Mark Leonard, "Europe's Transformative Power", CER Bulletin, February/ March 2005, Issue 40, and "Why Europe Will Run the 21st Century (New York: Public Affairs Books, 2005), xiii".

يطرح المفكر السياسى والمسئول الحكومى السابق ريتشارد هاس – Richard Hass فكرة مماثلة عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية. يعتقد "الواقعيون" أن قوة الولايات المتحدة ينبغى أن توجه للأعمال الخارجية للدول الأخرى، التى تؤثر فى المصالح المهمة للولايات المتحدة، لا بد لها من أن تركز على ما تفعله الدول أكثر مما هى عليه. "ما يدور داخل الدول ليس منبت الصلة ولكنه ثانوى". هناك، بالرغم من ذلك أسلوب تناول "ويلسونى" يرى أن "الهدف الرئيسى لما تقوم به الولايات المتحدة فى العالم هو أن تؤثر فى طبيعة الدول وظروفها الداخلية". حرب العراق الأولى لدحر غزو "صدام حسين" و"ضم" الكويت، (بما فى ذلك احتياطياتها الضخمة من النفط)، كانت تجسيدا للمبدأ الواقعى. حرب العراق

الثانية كانت مثالا (وهو مثال سيئ على أية حال) لما أطلق عليه آخرون "الولسونية بأحذية الجنود". انظر:

Hass "War of Necessity, War of Choice: A Memoir of Two Iraq Wars (New York: Simon and Schuster, 2009), 12.

٥. هاتان هما "الصورتان" الثانية والثالثة الشهيرتان لمصادر الحرب والسلام كما هى مصاغة فى كتاب كينيث والتز – Kenneth Waltz الكلاسيكى:

"Man, the State and war", 3rd ed. (New York: Columbia University Press, 2000).

كما أن مقال هنرى كيسينجر – Henry Kissinger:

"Domestic Structure and Foreign Policy" in American Foreign Policy, 2nd. Ed. (New York: Norton, 1979) مثال على تحليل الصورة الثانية.

الفكرة الرئيسية فى الصورة الثانية تعود إلى مقال كانط – Kant:

"Perpetual Peace: A Philosophical Sketch" (1795)

وهى أساس نظرية "السلام الديمقراطى" اليوم

٦. تجد تحليلا جيدا لذلك لدى Jeremy Shapiro و Nick Witney فى:

- Towards a Post-American Europe: A Power Audit of EU-US Relations (Berlin: European Council on Foreign Relations,2009)

انظر كذلك:

- AlvAro de Vasconcelos and Marcin Zaborowki "The Obama Moment: European and American Perspectires (Paris: European Union Institute for Security Studies, 2009).
- Mark Leonard and Nicn Popescu, A Power aAudit of Eu-Russia Relations (Berlin: European Council on Foreign Relations, 2009).

وهذه التقارير متاحة على الموقعين:

- European Council, http://www.ecfr.eu
- European Union Institute, http://www.iss.europa.eu.

7. Hubert Vérdine, interview, "Le Monde, may 30, 2009."

وانظر كذلك:

Gideon Ranchman: " Is Irrelevance Europe's Logical Choice?", Financial Times, May 20, 2008.

الفصل الثانى

الاتحاد الأوروبى كلاعب فاعل فى السياسة الخارجية:
نحو واقعية جديدة

1. European Council, " A Secure Europe in A Better World: European Security Strategy, December 12, 2003" in From Copenhagen to Brussels: European Defence: Core Documents, ed. Antonio Missiorli (Paris: EU Institute for Security Studies, 2003), 324-33
2. " Article J.4, Treaty on European Union (TEU)", " in European Union: Selected Instruments Taken From the Treaties (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 1995), vol.I, bk.I, 38.
3. " Declaration on European Defence, " December 3-4, 1998, Uk-French Summit, St. Malo, http://www.fco.gov.uk.
4. "Article J.5, TEU" in European Union, 40.
5. Mark Leonard, Why Europe Will Run the 21st Century (New York: Public Affairs Books, 2005).
6. Edouard Balladur, Poure Une Union Occidentalc Enter l' Europe et les Etats- Unis (Paris: Fayard, 2007).
7. Andrew Rettman, " US Blames Lisbon Treaty for EU Fiasco," EU Observer, February 3, 2010, htto://Euobserver.com\9\29398.

الفصل الثالث

أوروبا والولايات المتحدة:

عهد أوباما وثقل التاريخ

١. انظر تعليقات الرئيس أوباما في ٢٠٠٩/٤/٣ في Strasbourg town Hall على الرابط:

http://www.whitehouse.gov\the_press_office\Remarks-by-president-obama-at-strasbourg-town-hall.

٢. انظر:

Chris Patten, "Cousins and Strangers: America, Britain and Europe in a New Century", (New York: Times Books, 2006).

3. Francis Fukuyama, " The End of History and the Last Man", (New York: Free Press, 1992).

٤. انظر تعليقات رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير"

Economic Club of Chicago, Chicago April 22, 1999.

5. Dean Acheson, "Present at the Creation: My Years in the State Department (New York: Norton, 1969).
6. Robert Kagan, " Of Paradise and Power: America and Europe in The New World Order", (New York: Knopf, 2003).

الفصل الرابع

أوروبا وروسيا:
شراكة استراتيجية وعدم ثقة استراتيجى

1. Official Journal of the European Communities, L 157, June 24, 1992, 2.
2. " EU-Russia Summit Joint Statement", Helsinki, October 22, 1992.
3. Dmitri Trenin, " Russia and the European Union: Redefining Strategic Partnership", in "Partnership for Effective Multilateralism: EU-Relations with Brazil, China, India and Russia, ed. Giovanni Grivi and Alvaro de Vasconselos (Paris: EU Institute for Security Studies, May 2008), 133

٤. انظر مقال: Nina Bachkatov بعنوان:

"Eu- Russia Relations Worsen"

وذلك فى عدد LeMonde Diplomatique (الطبعة الإنجليزية) بتاريخ June 1, 2006، على موقع:

http://mondediplo.com/2007/01/06russia.

"إذا كانت أوروبا تريد أن تقوم بالدور الذى تتطلع إليه فى عالم الغد، والذى سوف تتسيده الصين والولايات المتحدة، فإن التعاون مع كتلة Russia-CIS سيكون ضروريا".

5. Álvaro de Vasconcelos, " Multilateralising Multipolarity." in Grevi and Vasconcelos, "Partnership for Effective Multilateralism," 27.
6. Wider Europe- Neighbourhood: A New Framework for Relations with Our Eastern and Southern Neighbours, Com (2003), 104 Final, March 11, 2003.4.

٧. انظر الفصل السادس للاطلاع على تحليل الجوانب المتعلقة بالشرق الأوسط من هذه السياسة.

٨. لقاء "ميدفيدف" مع القنوات التليفزيونية الروسية بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٠٨، وهو متاح على الموقع:

http://www,kremlin.ru/eng/speeches/2008/31/1850-type82912type 82912_206003.shtml

9. Eastern Partnership: Communication From the European Commission to The European Parliament and the Council, Com (2008) 823, Decmber 3,2008
10. Council of The European Union, Joint Declaration of the Prague Eastern Partnership Summit, May 7, 2009.
11. U.S. Energy Information Administration data, Jeffrey Man Koff,
وذلك نقلا عن:
" Eurasian Energy" (New York, Council of Foreign Relations, 2009.), 13.
١٢. اقتباس عن Nikolai Zlobin من مركز الدراسات الاستراتيجية:
Center for Strategic Studies- Washington, DC.
كما نقلته: "Wall Street Journal, " June 11,2009
١٣. تم اغتيال الصحفية والناشطة فى مجال حقوق الإنسان آنا بولتكو فسكايا- Anna Politkovskaya فى مصعد المبنى الذى تعيش فيه، وذلك فى أكتوبر ٢٠٠٦، وهى أشهر حالة منذ اغتيال ألكساندر ليتفيننكو - Alexander Litvinenko بالسم. أما أحدث عملية قتل حتى صدور هذا الكتاب، فكان ضحيتها ميديت ساديركيلوث - Medet Sadyrkulov (مارس ٢٠٠٩)، وهو مسئول كبير سابق فى حكومة قرجيزستان - Kyrgyzstan، والمعارض لسياسة الرئيس مورتانبك باكييف - Murtanbek الذى أعاد البلاد إلى موسكو بعد ثورتها الملونة فى ٢٠٠٥، انظر:
(Wall Street Journal, June 11, 2009)
14. Andrew E. Kramer, " Criticized, Pntin says Europe Has Rights Abuses of Its Own", New York Times, February 9,2009
15. Andrew Rettman, "EU- Russia Summit Ends With Prickly Exchange Over Energy, " May 23, 2009, http:// Euobserver.com
16. Dmitry Medvedev.
حديث مع سفراء روسيا والممثلين الدائمين لدى المنظمات العالمية بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٠٨، http://www.Kremlin.ru.
17. Presiden of Russia, Official Web Portal, European Security Treaty," Nov.29, 2009 http://eng.kremlin.ru/text/docs/2009/11/223072.shtml.
١٨. انظر:
Celeste a. Wallander, " Russian Transim Perialism and Its Implications", Washing to Quarterly, Spring 2007, 1070210
19. Andrew E. Kramer, " Russia Says Dollar Makes a Poor Reserve Currency, "New York Times, June 6, 2009".

الفصل الخامس

العلاقات الأوروبية الصينية: رقصة ناعمة

١. انظر:

Michael Yahuda: " The Sinc- European Encounter: Historical Influences on Contemporary Relations," in China- Europe Relations: Perceptions, Policies and Prospects, ed. David Shambaugh, Eberhard Sandschneider and Zhou Hong (London: Routledge, 2008).

٢. للمزيد من التفاصيل عن تلك السنوات، انظر:

David Shambaugh, " Chaina and Europe, 1919-1995" (London: SOAS Contemporary China Institute, 1996).

٣. لمناقشة رد فعل الصين على سقوط الاتحاد السوفيتى وتحليلها الخاص بذلك، انظر:

David Shambaugh: " China's Communist Party: Atrophy and Adaptation", (Berkeley: University of California Press, 2008), Chap.4.

4. Zhao Junjie, "An Uneasy Balance," Beijing Review 50, no2 (January 11, 2007): 10.

٥. انظر:

Dan Levin, " Chinese Wrestle With Europe in Space", International Herald Tribune, March 32,2009.

٦. انظر:

David Shambaugh, "Chaina's Quiet Diplomacy: The International Department of Chinese Communist Party", China, An International Journal 5,no.1(March 2007): 26, 2009"

٧. سفير الصين لدى الاتحاد الأوروبى "سونج زى – Song Zhe"

"The Current State and Prospect of China- EU Relations " Foreign Affairs Journal, Spring 2009, 15.

٨. للاطلاع على قائمة بهذه الحوارات، انظر:

~~http://ec.europa.eu/comm/external-relations/china/intro/sect.htm~~

٩. أنفقت هذه الأموال على برامج فى ثلاثة مجالات:

الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى (٥٠%)، والتنمية المستدامة (٣٠%)، والحكم الرشيد (٢٠%). للمزيد انظر:

http://www.delchn.cec.eu.int/en/coopration/General_Information.htm.

10. " China and EU Begin Renegotiating Commercial Treaty", International Herald Tribune, January 18, 2007.

ويعرف ذلك أيضا بـ "اتفاق إطار"، والمتوقع أن تستمر المفاوضات عامين آخرين على الأقل قبل التوصل إلى الاتفاق النهائى.

11. European Commission, "A Long Term Policy For China- Europe Relations," COM (95), 279 final, Brussels, July 1995.
12. European Commission, "China- Europe: Closer Partners, Growing Responsibilities and Competition and Partnership: A Policy For EU-China Trade and Investment.

انظر على التوالى:

http://ec.europa.eu/comm/external_relations/china/dose/06-10 24_final_com.pdf and

http://ec.europa/trade/issues/bilateral/countries/china/pr241006_en.htm.

١٣. هذه كلها اقتباسات مباشرة نقلاً عن:

European Commission, "China- Europe".

14. "EU- China Strategic Partnership: Council Conclusions", 277 1st Council Meeting, December 11-12, 2006, 16291/06(Press 353), http://register. Consiliun. europa. eu/pdf/en/06/st 16/st 1629.en06.pdf.

١٥. انظر:

Francois Godement and John Fox, "A Power Audit of EU- China Relations, "London: European Council on Foreign Relations, 2009).

الفصل السادس

أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط:
قصة دوائر متحدة المركز.

1. M.Comelli, E.Greco, and Tocci, "From Boundary to Borderland: Transforming The Meaning of Borders in Europe through the European Neighbourhood Policy", European Foreign Affairs Review 12(2007): 203-18; R. Dannreuther "Developing the Alternative to Management: The European Neighbour hood Policy" European Foreign Affairs Review 11, No.2(2006) 183-201; J. Kelley, "Promoting Political Reforms through the ENP", Journal of Commen Market Studies 44, No.1(2006): 29-56; Karen Smith, "The Outsiders: the European Neighbourhood Policy, "International Affairs 81, No.4(2005) 757-73.
2. N. Tocci, ed., " Talking Turkey in Europe: Towards a differentiated Communication Strategy" (Rome: IAI Quaderni, 2008).
3. J. Joseph, ed., "Turkey and the European Union: Internal Dynamics and External Challenges" (New York: Plagrave, 2006),
4. K. Dervis, M. Emerson, D. Gros, and S. Ülgen, eds., "The European Transformation of Modern Turkey", (Brussels: CEPS, 2004); S. Verney and K. Ifantis, eds., "Turkey's Road to European Union Membership" (London: Routledge, 2009).
5. N. Tocci, ed., "Conditionality, Impact and Prejudice in EU-Turkey Relations" (Rome: IAI Quaderni, 2007).
6. F.S. Larrabee and I.O. Lesser, " Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty", (Washington, DC: Rand, 2003).
7. S. krauss, "The European Parliament in EU External Relations: The Customs Union With Turkey", European Foreign Affairs Review 5 (2000): 215-27.
8. N. Tocci, "The Europeanization of Turkey's Kurdish Qnestion" and "The Glaring Gap between Rhetoric and Realily in the Israeli-Palestinian Conflict" in N. Tocci, ed.," The EU and Conflict Resolution", (London: Routledge, 2007)..

٩. الأرجينيكون- Ergenekon: هو اسم منظمة سرية علمانية ذات نزعة قومية متطرفة فى تركيا، تضم أعضاء من قطاعات واسعة من المجتمع (من الوسط الأكاديمى والسياسى والقضائى والعسكرى)، ولها علاقات بشخصيات من العسكريين والمؤسسات الأمنية، وهى متهمة بممارسة الإرهاب فى تركيا، والسعى لإسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) وتعطيل مسيرة البلاد. تم اعتقال أو التحقيق مع مائة شخص بينهم جنرالات ومسئولون حزبيون ومحامون ورئيس سابق لمجلس الأمن القومى، منذ يوليو ٢٠٠٨، بدأت التحقيقات فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨ والمتوقع أن تستمر أكثر من عام.

١٠. للاطلاع على سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه البحر الأبيض المتوسط، انظر:

F. Bicchi, "European Foreign Policy Making towards The Mediterranean, 2007)

11. EU Council of Ministers, "Report on The Implementation of the European Security Strategy," Brussels, December 12, 2003.
12. Elena Aoun, "European Foreign Policy and the Arab- Israeli Dispute: Much Ado About Nothing?", European Foreign Affairs Review & (2003): 289-312.
13. A. Le More, "International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political Guilt, Wasted Money", (London: Routledge, 2008).
14. W. Douma , " Israel and the Palestinian Authority", in " the European Union and its Neighbours: A Legal Appraisal of the EU's Policies of Stabilization, Partnership and Integration", ed. S. Blockmans and A. Lazowski (The Hague: Asser Press, 2006).437-39.
15. K. Karam, D. Pioppi, and N. Tocci, "Domestic Politics and Conflict in the Cases of Israel, Palestine and Lebanon", Euromesco Report, No.53/2006, 2006.
16. W. Posch, "the EU and Iran: A Tangled Web of Negotiations", in "LIranian Challenges," ed. w. Posch, Chaillot Paper, no. 89 (Paris: EUISS, 2006), 100.

١٧. تشير قضية "Mykonos" إلى حكم محكمة استئناف برلين فى ١٩٩٧ الذى أدان مسئولين إيرانيين لأمرهم باغتيال أربعة منشقين أكراد فى مطعم يونانى فى برلين فى ١٩٩٢.

18. J. Reissner, "EU- Iran Relations: Options for Future Dialogue", in Posch, "Iranian Challenges".

١٩. أهم القرارات المتعلقة بذلك هى :
- UNSC Resolution 661 of August 6, 1990 (Sanctions Regime)
- UNSC Resolution 687 of April 3, 1991 (UNSCOM Inspection and Monitoring Instruments); and
- UNSC Resolution 1248 of December 19, 1999 (Suspending economic Sanctions, on Condition that Iraq Complies With The New monitoring System, UNMOVIC).

٢٠. وضع برنامج "النفط مقابل الغذاء" بموجب قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٩٥، والذى سمح للعراق ببيع النفط مقابل الحصول على الغذاء والدواء وغيرهما من احتياجات الشعب الإنسانية. نتيجة لهذا البرنامج حدثت زيادة فى حركة التجارة، لم تكن هناك علاقات تجارية حتى ١٩٩٥، وبحلول ١٩٩٩ كانت واردات الاتحاد من العراق قد وصلت إلى ما يقدر بـ ٣,٧ بلايين يورو، بينما كان حجم الصادرات يقدر بنحو ٦٠٠ مليون.

21. P. Van Ham, “The EU’s War over Iraq: The Last Wake- Up Call” in “European Foreign Policy: From Rhetoric To Reality?, ed. D. Mahnke, A. Ambos, and C. Reynolds, (Brussels: P.I.E., 2004), 209-26

٢٢. فى ٢٢ فبراير ٢٠٠٣ تحدث "رمسفيلد – Rumsfeld" عن "أوروبا قديمة" و "أوروبا جديدة" ليصبح هذا الوصف – رغم دقته – "كليشيه" للتمييز بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى. وبحسب "رامسفيلد"، فإن أوروبا القديمة هى الأعضاء القدامى مثل فرنسا وألمانيا، التى كانت تعارض سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، بينما أوروبا الجديدة هى الدول الأعضاء الجدد التى وقعت بيانات تضامن مع الأمم المتحدة بخصوص العراق، والتى أصبحت تعرف بإعلانات "عصابة الثمانية". التعريفات غير دقيقة حيث إن أعضاء "قدامى" مثل إيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة أيدت الخط الأمريكى، بينما عارضته دول "جديدة" فى العضوية مثل قبرص ومالطة.

23. R. Dover, "The Iraq War - The Problem of National Interests for Europeanization", "Europeanization of British Defence Policy", ed. R. Dover (Aldershot : Ashgate, 2007), 95-116.

24. M. Overhaus and A. K. Meyer, "Chronological Overview: The European Involvement in the Conflict over Iran’s Nuclear Program From 2003 Until Present, 2007,http://www.deutsche-aussenpolitik.de/resources/dossieers/iran06/dossier-iran-chrono.pdf.

25. R. Linden, "Die Initiative der EU- zim Iran: Ein Testfall Für dieeuropaische Sicherheits- Politik nach der Irak Krise? 2006, http://www.deutsche-aussenpolitik.de/resources/monographies/linden.pdf.

٢٦. الشكل الدبلوماسي الموسع المعروف بـ "E3+3" أو مجموعة الاتصال- Contact Group يضم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا. في يناير ٢٠٠٦، أصدرت "E3" (الولايات المتحدة وروسيا والصين) "إعلان لندن" London Declaration. ومنذ ذلك الحين تتبنى الدول الست النهج الدبلوماسي مع إيران.

27. European Commission, "The European Union and Iraq: A Framework For Engagement", Brussels, June 9, 2004, 2.

28. E. Burke, "The Case For a New European Engagement in Iraq," FRIDE Working Paper, No.74, Madrid, 2009; R. Youngs, "Europe and Iraq: From Stand- Off to Engagement?, FRIDE: Policy Paper, Madrid, November 2004.

29. Dover, "The Iraq War", 95-116; J. Lewis, "EU Policy On Iraq: The Collapse and Reconstruction of Consensus- Based Foreign Policy, UDC - Dublin European Institute Working Paper 08-9, July 2008.

30. S. N. Kile, " Final Thoughts on the EU, Iran, and the Limits of Conditionality "in" Europe and Iran: Perspectives on Non-Proliferation, ed. S.N. Kile, SIPRI Research Report, no21, 2006, 122-35.

31. S. K. Sajjapour, "The Evolution of Iran's National Security Doctrine, in kile, Europe and Iran, 22-26.

32. W. Dosch, " E Pluribus Unum: Decision- Makers and Decision-Making in Iran, ISS Policy Brief (Paris: Eulss, 2008); Posch, "The EU and Iran", 102.

33. S. Sabet- Saeidi, "Iranian-European Relations: A Strategic Partnership"?, in Iran's Foreign Policy: From Khatami to Ahmadinejad, A. Ehteshami and M. Zweiri, (Reading, MA: Ithaka Press, 2008), 55-87.

الفصل السابع

أوروبا والعولمة: تبعات السياسة الداخلية والخارجية

١. زيارة المؤلف وعدد من مراسلى الاتحاد الأوروبى المقيمين فى بروكسل للندن (١ يوليو ٢٠٠٥)

2. Joseph Stiglitz, “Making Globalization Work”, (New York: Norton, 2006).
3. Daniel S. Hamilton and Joseph P. Quinlan, “Globalization and Europe: Prospering in the New Whirled Order”, Center for Transatlantic Relations, Washington, D.C., and Johns Hopkins University, 2008.

٤. مناقشة مع المؤلف، حيث تحدث المسئول الكبير بشرط عدم الإفصاح عن اسمه بسبب الحساسية السياسية لتعليقه. (نوفمبر ٢٠٠٨)

5. http://globalization.kof.ethz.ch.
6. "Staying Competitive in the Global Economy: Compendium of Studies on Global Value Chains", 2008,

http://www.oecd.org/decument/62/0,3343,en_2649_34443_40815102-1-1-1-1-,00.html.

٧. للاطلاع على رؤية شاملة للرأى العام الأوروبى عن العولمة انظر:

"Perceptions of Globalization: Attitudes and Responses in the EU", Compiled by the European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, Dublin 2008,
http://www.eurofound.europa.eu/docs/erm/tn0708016s/tn0708016s.pdf

8. Kevin O'Rourke, "Politics and Trade: Lessons From Past Globalizations," Bruegel Essay and Lecture Series, 2009.

٩. كان الأداء المجتمعى مبدأ مطبقاً فى مجال الزراعة فى الخمسينيات والستينيات، ولكن محكمة العدل الأوروبية قامت بإلغائه فى ١٩٩٤ حيث لا يوجد له سند قانونى فى اتفاقية الاتحاد.

١٠. حديث للمفوض التجارى الأوروبى "بيتر ماندلسون" أمام:

The Work Foundation, London, March, 2008, http://ec.europa.eu/trade.

١١. حديث "جوردون براون" رئيس الوزراء البريطانى فى مؤتمر عن:

"Business Priorities For a Global Europe- 14/1/2008
http:/www.Number10.Gov.Uk/Page14251.

12. http://ec.europa.eu/growthandjobs/faqs/background/index_en.htm#maincontent.

١٣. للاطلاع على تقييم نقدى لتطبيق أجندة لشبونه من قبل الاتحاد الأوروبى، انظر سلسلة التقارير السنوية الصادرة عن مركز الإصلاح الأوروبى Center for European Reform (ومقره لندن)، وذلك على الموقع:

http://www.cer.org.uk/lisbon_com_new/index_lisbon_comp_new.html

١٤. مقابلة مع المؤلف (مايو ٢٠٠٨).

١٥. مقابلة بين المؤلف وأحد كبار المسئولين فى مجال السياسة الخارجية للاتحاد (فبراير ٢٠٠٨)

16. Ronald Findlay and Kevin H.O' Rourke, "Power and Plenty: Trade, war and the World Economy in the Second Millennium (Princton, NJ: Princeton University Press, 2007.

الفصل الثامن

فرنسا: الحنين إلى الماضى والنرجسية والواقعية

١. فى تاريخ الجمهورية الخامسة، كان هناك على مدى خمسين عاما، ثلاث مراحل من الحكم الائتلافى، صيغة اليسار/ اليمين فى الفترة من ١٩٨٦-١٩٨٨ (الرئيس الاشتراكى "فرانسوا ميترا" مع رئيس الوزراء الديجولى "جاك شيراك")، ثم صيغة اليسار/ اليمين فى الفترة من ١٩٩٢– ١٩٩٥(ميترا ورئيس الوزراء المحافظ " إدوارد بالادور– Edouard Balladur)، ثم صيغة اليمين/ اليسار فى الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٢، (الرئيس جاك شيراك ورئيس الوزراء الاشتراكى ليوني جوسبا- Lionel Jospin)

2. Charles de Gaulle, "the Complete War Memoirs of Charles de Gaulle (New York: Simon and Schuster, 1964), 761, 763.

3. Stanley Hoffman, "Decline or Renewal? France Since the 1930, (New York: Viking Press, 1974), 288.

مازال كتاب Hoffman هو أفضل ما كتب عن ديجول وسياسته الخارجية إلى الآن، ممتاز وهناك عمل ممتاز آخر هو:

Daniel J. Mahoney, "De Gaulle: the Statesmanship, Grandeur and Modern Democracy", (New Brunswick, NJ: Transaction, 2000).

٤. انظر كتاب Michael Mannin عن بريطانيا وأوروبا، ضمن هذه السلسلة.

٥. العبارات المقتبسة فى هذا الجزء نقلاً عن كتاب:

Charles de Gaulle, "Memoirs of Hope: Endeavor and Renewal", New York: Simon and Schuster, 1971, 201-15.

٦. انظر:

- Ronald Tiersky, " François Mitterrand: A Very French President", 2nd rev. ed. (Lanham, MD: Rowman& Littlefield, 2000).
- David S. Bell, "François Mitterrand: A Political Biography, (New York: Polity Press, 2005).

٧. هناك كتابان من بين الكتب الأكثر مبيعا، حذرا من تجربة "ميتران" المغامرة، هما:

- Raymond Aron, "In Defence of Decadent Europe", trans. Stephen Cox, (South Bend, IN: Regnery/ Gateway, 1979).
- Jean – François Revel, "The Totalitarian Temptation", trams. David Hapgood, (New York: Peguin, 1978).

٨. تجد أفضل تقرير عن أزمة الصواريخ الأوروبية فى كتاب:

Joseph Joffe, "The Limited Partnership: Europe, the United States and the Burdens of Alliance, (New York: Ballinger, 1987).

9. Joffe, "The Limited Partnership", 93.
10. Tiersky, "François Mitterrand", 173.
11. Tiersky, "François Mitterrand, 174.

١٢. للمزيد عن هذه الأحداث انظر:

Tiersky, "François Mitterrand, Chap.6 ,

وبالنسبة لآراء كل من Scowcroft, Bush,

يمكن الاطلاع على جهدهما المشترك فى: Jeorge H.W. Bush and Brent Scowcroft, "A World Transformed, (new York: knopf, 1998).

١٣. للمزيد عن السياسة الفرنسية اقرأ ما كتبه "أندرو واليس- Andrew Wallis" فى:

Silent Accomplice: the Untold Story of Franc's Role in the Rwandan Genocide," (London: I. B. Tauris, 2006).

14. Jolyon Howorth, "Security and Defense Policy in the European Union," (New York: Palgrave Macmillan, 2007), 36.
15. Philip Stephens, "A Transatlantic Opportunity For Britain", Financial Times, May 19, 2008.
16. The Economist, April 11, 2009, 11.

١٧. للمزيد عن التوجهات السابقة انظر:

- Daniel S. Hamilton and Joseph P. Quinlan, "Partners in prosperity: the changing Geography of The Transatlantic Economy", (Washington DC: Center for Transatlantic Relations, 2004)
- Daniel S. Hamilton and Joseph P. Quinlan "Globalization and Europe: prospering in the New Whirled Order", (Baltimore: Center for Transatlantic Relations, John Hopkins University, 2008)

١٨. فى سنة ٢٠٠٩، تم نشر نحو ٣٦٠٠٠ جندى فرنسى فى الخارج، من بينهم ١٣٠٠٠ شاركوا فى عمليات عسكرية فى خمسة مواقع، كان ٣٧% منهم يخدمون تحت علم حلف شمال الأطلنطى.

(NATO Parliamentary Assembly report, April 27-29, 2009, 1.

19. Hubert Védrine, "I, integration á L'Alliance Atlantique ne nous donnera Pas Plus d'influence", Le Monde, March 6, 2009.

٢٠. انظر:

Jeremy Shapiro and Benedicte Suzan, "The French Experience of Counter-Terrorism", Survival 45 No.1 (Spring 2003):67-98.

الفصل التاسع

المملكة المتحدة: ورطات قديمة وحقائق جديدة

1. "Britain Snubbed as Bermuda Takes in Uighurs after Deal with US", the Times (Online edition), June 12, 2009.

٢. حديث في جامعة كولومبيا- Columbia، نيويورك، ١١يناير ١٩٥٢، نقلا عن:

Richard Mayne, "The Recovery of Europe: From Devastation to Unity" (New York: Harper and Row, 1970), 204.

٣. حديث لـ College of Europe، ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨

http://www.margaret thatcher.org/Speeches

4. Protocol No.11

(خاص ببعض المواد المتعلقة بالمملكة المتحدة)، كما جاء في:

European Union: Selected Instruments Taken from the Treaties (Luxembourg: Office of Official Publications of the European Communities, 1995), bk.1, vol. I, 609, 610.

5. David owen, "Balkan Odyssey", (New York: Harcourt Brace, 1995).

٦. انظر تعقيبات الرئاسة في :

Birmingham European Council, October 16, 1992 and the Edinburgh European Councils, December 11-12 , 1992, in the European Councils: Conclusions of the Presidency, 1992-1994 (Brussels: European Commission, Directorate General for Information, 1995).

٧. للاطلاع على تقرير مباشر بهذا الخصوص انظر:

Alastair Campbell and Richard Stott, eds., "the Blair years: Extracts From the Alastair Campbell Diaries", (London: Arrow Books, 2007).

8. James Dobbins et al., "Europe's Role in Nation- Building", (Santa Monica, CA: Rand, 2008), 25-48.

9. Cabinet Office, "The National Security Strategy of the United Kingdom: Security in an Interdependent World". Cmd. 7291, March 2008, 4.

10. Samuel Brittan, "How the Budget hole Developed", Financial Times, July 24, 2009.

11. Max Hastings, "What Britain Must Give Up for the Soldiers in Need", Financial Times, July 15, 2009.
12. "The National Security Strategy of the United Kingdom, 7.

١٣. حسب الاتفاقيات المنشئة للاتحاد الأوروبي، فإن "الدول الأعضاء في الاتحاد، التي لديها عضوية في مجلس الأمن في الوقت نفسه سيكون عليها أن تنسق فيما بينها وأن تضع الأعضاء الآخرين والمفوض السامي (ممثل السياسة الخارجية في الاتحاد) في الصورة، الدول الأعضاء في الاتحاد، الذين هم أعضاء في مجلس الأمن، تنفيذاً لمهامهم، سوف يدافعون عن مواقف ومصالح الاتحاد". بالإضافة إلى ذلك، عندما يحدد الاتحاد موقفه من أمر ما يكون على أجندة مجلس الأمن الدولي، فإن دول الاتحاد التي لها مقاعد في المجلس سوف تطلب دعوة المفوض السامي للاتحاد لشرح موقف الاتحاد. انظر:

Official Journal of the European Union, C 115, May 9, 2008, 35.

الفصل العاشر

ألمانيا: الصعود إلى القوة المتوسطة

١. انظر على سبيل المثال:

Walter Isaacson et al., "Is One Germany Better Than Two?", Nov.20,1989, http://www.time.com/time/time/magazine/article/o,9171,9590668, oo. html.

2. Wolf Lepenies, "Folgen einer Unerhörten Begebenheit: Die Deutschen nach der Vereinigung (Berlin: Siedler, 1996).

٣. لمزيد من التفصيل، انظر:

Marie Elise Sarotte, 1989: "The Struggle to Create Post-War Europe", (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009).

4. James Sheehan, "where have all the Soldiers Cone? The Trans formation of Modern Europe", (Boston Houghton Mifflin, 2008).
5. Jürgen Habermas, "The Past as Future", trans. Max Pensky, (Lincoln: University of Nebraska Press, 1994).
6. Beverly Crawford, "Power and German foreign Policy: Embedded Hegemony in Europe", (Houndsmill: Palgrave Macmillan, 2007),176.
7. Dimag Gruppe and Deutsche Gesellschaft für Auswärtige Politik e.v., eds, Trends der deutschen AUB en Politik: Erste au Benpolitische Elitestudie (February 2009), 4.
8. Hanns W. Maull, "Germany and the Art of Coalition Building", European Integration 30, no.1(March 2008):131-520
9. Crawford, "Power and German Foreign Policy", 175.
10. Europarometer 70, "Public Opinion in the European Union (Autumn 2008)" http://ec.europa/eu/public-opinion/archives/eb/eb70/eb70_first_en.pdf.
11. Reprinted in Eberhard Rathgeb, "Die engagierte Nation: Deutsche Debatten, 1945-2005(Munich: Hanser:2005). 415-16.
12. Ruth Wittlinger and Martin Larose, "No Future for Germany's Past? Collective Memory and German Foreign Policy", German Politics 16, no.4 (December 2007):492-93
13. John Kornblum, "The Berlin Stonewall", The Economist, October 30, 2008.

14. Franz- Joseph Meiers, "Crossing the Red Lines? The Grand Coalition and the Paradox of Foreign Policy", AICGS Policy Report 32(2008): 25.

15. Pew Global Attitudes Project, "Confidence in Obama Lifts U.S. Imagc Around the World", July 23, 2009, http://pewglobal.org/reports/display.php?report ID=81&Response= Confidence.

١٦. يمكن الاطلاع على هذه الرؤى كما فصلها على نحو جيد:

Constanze Stelzenmüller in "Germany's Russia Question: A New Ostpolitik for Europe", Foreign Affairs 88, no.2 (March / April 2009):91-100.

١٧. فى كلمة للمستشارة الفيدرالية إنجيلا ميركل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى نوفمبر ٢٠٠٩.

http://www.bundesr egierung.de/nn-6516/Content/ EN/ Reden/ 2009/ 2009/ - 11-30 merkel - usa-kongress.html.

18. Patrik Schwarz, "Die wahre Angela", Die Zeit, March 5, 2009, http://www.zeit.de/2009/11/bucher-marchen-politik(author'stranslation).

الفصل الحادى عشر

إيطاليا: فطنة وهواجس قوة من الدرجة الثانية

1. Antonio Varsori, "L' Italia nelle relazioni internazionali dal 1943 al 1992 (Bari: Laterza, 1998), 48.
2. Eliza betta Bright, "one Man Alone? A Longue Duree Approach to Italy's Foreign Policy Under Berlusconi," Government and Opposition 41. No. 2 (2006): 280.
3. Tommaso Padoa- Schioppa, "Italy and Europe: A Faithful Interaction," Daedalus 130, no. 2 (Spring 2001): 24.
4. Leopoldo Nuti, "Commitment to NATO and Domestic Politics: The Italian Case and Some Comparative Remarks", Contemporary European History 7, no. 3 (November 1998): 370.
5. Charles de Gaulle, "Memoirs of Hope (New York: Simon and Schuster, 1971), 191.
6. Leopoldo Nuti, "La Sfide nucleare: La Politica estera italiana et le armi atomiche 1945-1991(Bologna, Il Mulino, 2008), 362, Owthor's translation.
7. Nuti, "Commitment to NATO and Domestic Politics." 373.
8. Padoa-Schioppa, "Italy and Europe", 24.
9. Padoa- schioppa, "Italy and Europe", 26-30.
10. Arnold Wolfers, "Discord and Collaboration: Essays in International Politics", (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), 74-75.
11. Philippo Andreatta and Christopher Hill, "Italy" in National Policy Making and the European Community: National Defence and European Security Integration, ed. Jolyon Howorth and Anand Menon (London: Routledge, 1997), 67.
12. Beniamino Andreatta, "Una Politica estera per l'Italia", IL Mulino, no.349 (September/October 1993):881-91.

وانظر كذلك (باللغة الإنجليزية):

Roberto Aliboni and Ettore Greco, "Foreign Policy Renationalization in the Italian Debate," International Affairs 72, no.1(1996): 43-51.

13. Paolo Tripod, "Operation Alba: A Necessary and Successful Preventive Deployment", International Peacekeeping 9, no. 4 (2002): 98.

١٤. اقتباسات من مقال لـ Osvaldo Croci:

"Forced ally? Italy and Operation Allied Force", in Italian Politics: The Faltering Transition", ed. Mark Gilbert and Gianfranco Pascino (Oxford: Berghahn, 2000), 33-50 And 42.

15. Andr etta and Hill, "Italy", 78.
16. NATO Press release PR/CP (2009) 009, February 19, 2009.
17. Filippo di Robilant, "Quale europeismo Senza Piu Ruggiero?", La Repubblica, January 9, 2002.
18. Osvaldo Croci, "Much Ado about Little: The Foreign Policy of the Second Berlusconi Government", Modern Italy 10. No.1(2005):63.
19. Mark Gilbert, "Playing the Wrong Tunes? Italy and the European Union in 2004," in Italian Politics: Quo Vadis?, ed. Carlo Guarnieri and James L. Newell (Oxford: Berghahen, 2005), 114.

الاقتباسات الواردة فى الفقرة السابقة مأخوذة عن هذا المصدر.

20. Croci, "Much Ado About Little," 66.
21. Franco Frattini, "Exclusive Summits Will Deepen Europe's Divisions," Financial Times, February 18,2004.
22. Ferdinando Salleo and Nicoletta Pirrozi, "Italy and the United Nations Security Council", The International Spectator 43, no. 2 (2008): 100

٢٣. انظر مقالات الحلقة البحثية:

Italy's Foreign Policy in the Mediterreanean", Modern Italy 13, no. 2 (2008).

الفصل الثانى عشر

بولندا وأوروبا الشرقية: السرديات التاريخية والعودة إلى أوروبا

1. Conversation With the Author.
2. Lecture at the Jagiellonian University, Polish-British Round Table Meeting, May 9, 2009.
3. Letter Quoted by Strobe Talbott in " The Russia Hand, (New York: Random House, 2002), 231.
4. Letter Quoted by Talbott in The Russia Hand, 94.

٥. انظر:

Timothy Synder, "Sketches From a Secret War (New Haven, CT: Yale University Press, 2005.

(١)

A

Absolutism	الاستبدادية
Accountable	عرضة للمساءلة
Acquiescence	إذعان- قبول- رضوخ
Acquisition	اكتساب- استحواذ
Activism	نشاطية- فعالية
Ad- lib	مرتجل
Aggression	عدوان
Alienation	اغتراب- إبعاد
Alliance	اتحاد تحالف
ALLY	حليف
Ambivalence	تناقض- ازدواجية
Amendment	تعديل- تنقيح
Americanization	أمركة
Anarchy	فوضى
Annexation	ضم- إلحاق
Anomaly	شذوذ- خروج عن القياس
Anti- Americanism	معاداة كل ما هو أمريكى
Anti-semitism	معاداة السامية
Apartheid	الفصل العنصرى
Apocalyptic	رؤيوى- نبوئى
Apology	دفاع (عن قضية)
Appeasement	تهدئة

Approach	استشراف- أسلوب تناول
Arbitration	تحكيم- فصل فى نزاع
Argument	جدل- حجة
Armament	تسليح
Asymetric	غير متماثل/ غير متساو
Authoritative	سلطوى
Autocracy	الأوتوقراطية- حكم الفرد
Autonomy	الاستقلالية- حكم ذاتى
Avant- garde	طليعة
Awareness	وعى- إدراك

- B -

Backfire	يخفق- يعطى عكس النتائج المرجوة
Backseat	مقعد (موقع) ثانوى
Backwardness	تخلف
Ballot	اقتراع
Bargain	صفقة- مقايضة
Bilateral	ثنائى
Bipolar	ثنائى القطب
Boycott	مقاطعة
Break- through	اختراق
Brainstorming	شحذ الأفكار
Brainwashing	غسل الدماغ
Break-up	تفكك- تفسخ
Bundestag	البرلمان الفيدرالى (البوند ستاج)
Bundestrat	المجلس الفيدرالى (البوندسترات)

-C-

Capacity	قدرة- سلطة
Capitalism	النظام الرأسمالى
Capitulation	استسلام
Cartel	تكتل- اتحاد
Catalyst	مادة محفزة- وسيط
Cease- fire	وقف إطلاق النار- هدنة
Centrist	ينتمى إلى الوسط- وسطى
Clash	صدام
Clear- sighted	بصير- حصيف
Clout	نفوذ (سياسى)
Coalition	ائتلاف
Coercion	قسر/ إكراه
Coexistence	تعايش
Collaboration	تعاون
Collapse	انهيار- سقوط
Commission	مفوضية
Communiqué	بلاغ(بيان) رسمى
Communism	الشيوعية
Compensation	تعويض
Competitiveness	التنافسية
Compromise	تسوية- حل وسط
Concentric	إكراه- إجبار- قسر
Concession	متحدة المركز
Condemnation	تساهل- امتياز

Conditionality	شجب- إدانة
Configuration	مشروطية
Conflict	تشكل
Consensus	صراع
Conservatives	توافق- إجماع
Constraint	المحافظون
Consumerism	إكراه- كبح
Containment	الاستهلاكية
Contamination	احتواء
Contingent	تلوث
Contradictions	طارئ- محتمل
Contravene	تناقضات
Contravene	يخالف- ينتهك
Controversial	خلافي- مثير للجدل
Conundrum	لغز- مشكلة محيرة
Convention	اتفاقية- مؤتمر
Convergence	تقارب
Co- opt	يختار
Coordination	تنسيق
Counterattack	هجوم مضاد
Counterbalance	يوازن
Coup d'etat	انقلاب
Crackdown	يتخذ إجراءات صارمة
Credibility	صدقية- مصداقية
Criterion	معيار

Curtail	يخفض- يقلص
Czar	قيصر

- D -

Damage	ضرر
Debacle	هزيمة- اندماج
Debris	أنقاض
Decline	أفول- اضمحلال
Decolonization	تحرير من الاستعمار
Decree	مرسوم- قرار
Deep- rooted	متأصل- متجذر
De facto	فى الواقع- الوضع القائم
Deliberations	مداولات
Delocalize	يزيل من الموقع
Delusion	تضليل
Demagogue	ديماجوجى- دهماوى
Demilitarize	يجرد من السلاح
Democratize	يحول إلى الديمقراطية
Demographic	ديموجرافى
Demonize	يشيطن
Demonstrations	مظاهرات- تظاهرات
Dependency	معتمدية
Deportation	ترحيل- إبعاد
Deprssion	هبوط- انخفاض
Deregulate	يرفع القيود عن
Despotism	استبداد

Detente	انفراج
Deterioration	تدهور
Deterrence	ردع
Devastation	تدمير
Diaspora	الشتات
Dictatorial	ديكتاتورى- استبدادى
Diktat	أمر- قرار- إملاء
Disaffected	ساخط- مستاء
Disarmament	نزع السلاح
Discontent	سخط- استياء
Discrimination	تمييز
Dissidence	انشقاق
Doctrine	مبدأ- عقيدة
Dogmatism	تعسف- جمود فكرى
Domination	سيادة- هيمنة- سيطرة
Donors	المانحون
Dynamism	ديناميكية- نشاطية
Dysfunction	خلل وظيفى

- D -

Echelon	نسق- مستوى من مستويات السلطة السياسية
Economics	اقتصادات
Economies	اقتصادات- أنظمة اقتصادية
Electorate	جمهور الناخبين- دائرة انتخابية
Elite	نخبة
Emancipation	تحرير

Embargo	حظر
Emigration	هجرة- نزوح
Empowerment	تمكين
Enact	يسن قانوناً
Endorsement	إقرار- مصادقة
Enforcement	إنفاذ
Enigmatic	ملغز- مبهم
Enlightenment	تنوير- استنارة
Entity	كيان
Equality	مساواة
Equation	معادلة
Equilibrium	توازن
Equivocal	ملتبس
Establishment	مؤسسة- ترسيخ
Ethnic	عرقى
Eu-ization	إضفاء طابع الاتحاد الأوروبى
Europeanize	أوروبة
Eurosphere	المجال الأوروبى
Evenhanded	منصف- عادل
Exceptionalism	استثنائية
Exclusion	استبعاد- إقصاء
Executive	تنفيذى
Exile	منفى
Exodus	خروج- نزوح جماعى
Espansionism	التوسعية

Expatriation	نفي- إبعاد
Expedition	حملة
Expenditure	إنفاق
Experimentation	تجريب
Extremism	تطرف

- F -

Fascism	الفاشية
Fault lines	خطوط الصدع
Feasibility	جدوى
Federalism	فيدرالية
Federation	اتحاد فيدرالى
Fermentation	اختمار- قلق
Feudalism	إقطاع
Financing	تمويل
Flexibility/ flexicurity	مرونة
Fundamentalism	أصولية
Futurist	مستقبلى

- G -

Genocide	إبادة جماعية
Geoeconomic	جيو اقتصادى
Geopolitical	جيو سياسى
Geostrategic	جيو استراتيجى
Globalization	العولمة

- H -

Hard- liner	متشدد- متعصب

Hegemony	سيطرة- هيمنة
Heterogenous	مغاير- غير متجانس
Hierarchy	تراتبية تسلسل هرمى
Historicism	التاريخانية
Historicity	التاريخية
Historiography	كتابة التاريخ
Homogenous	متجانس
Humanitarian	إنسانى
Humiliation	إذلال- خزى

- H -

Imperial	إمبراطورى
Imperialism	الإمبريالية- الاستعمار
Implications	متضمنات
Implicit	ضمنى- مفهوم ضمناً
Inclusion	تضمين
Individualism	الفردانية
Indoctrinate	يلقن
Infidels	الكفار
Inflation	تضخم
Infrastructure	البنية التحتية
Institutionalize	يجعله مؤسسياً
Integration	تكامل
Interaction	تفاعل
Intercontinental	بين القارات
Intermediation	توسط

Intervention	تدخل
Intrablock	داخل الكتلة
Isolation	عزلة

- J -

Judiciary	السلطة القضائية
Justification	تبرير

- L -

Laisez- faire	سياسة دعه يعمل- عدم التدخل
League	عصبة- رابطة
Leftist	يسارى
Legislation	التشريع
Liberalism	الليبرالية
Liberation	تحرير
Lip service	تأييد شفوى

- M -

M—

Machtvergessenheit	التخلى عن القوة
Mainstream	الاتجاه السائد
Mandate	انتداب
Manichaeanism	الثنوية
Marginalization	بيان رسمى
Manifesto	تهميش
Mastermind	العقل المدبر
Materialism	المادية
Mechanism	آلية
Mediation	التوسط

Mercantilism	النزعة التجارية
Modernization	تحديث
Monitor	يراقب- يرصد
Monopoly	الاحتكار
Multiculturalism	التعددية الثقافية
Multilateral	متعدد الجوانب
Multinational	متعدد الجنسيات
Multipolarity	تعددية القطب

- M -

National	قومي- وطني- أهلي
Nationality	الجنسية
Nationalism	القومية
Nationalization	تأميم
Negotiations	مفاوضات
Neighborhood	الجوار
Nonalignment	عدم الانحياز
Nonviable	غير قابل للحياة- غير عملي
Normalcy	الحالة العادية
Nostalgia	الحنين إلى الماضي
Nuclear energy	الطاقة النووية

- O -

Obligation	إلزام
Obscurantism	الظلامية
Occidentalism	الاستغراب
Occupation	احتلال

Oligarchy	الأوليجاركية- حكم القلة
Opportunism	انتهازية
Oppression	ظلم- اضطهاد
Orientalism	الاستشراق
Originality	أصالة- أصلية
Orthodoxy	استقامة الرأى
Ostracism	Ostracism

- P -

Pacifism	السلامية
Partition	تقسيم
Partnership	مشاركة- شراكة
Party line	سياسة(خط) الحزب
Peacekeeping	حفظ السلام
Penetration	اختراق
Per annum	سنوياً
Per capita	لكل فرد
Pluralism	تعددية
Pollution	تلوث
Potential	ممكن- محتمل
Pragmatism	البراجماتية
Preferential	تمييزى- تفضيلى
Prestroika	بريسترويكا- إعادة البناء
Privatization	خصخصة
Protectionism	الحمائية
Quagmire	مستنقع

Qualitative	نوعي- كيفي
Quantitative	كمي
Quorum	النصاب القانوني
Quota	حصة- نصاب

- R -

Racism	العرقية
Radical	جذري - متطرف
Raison d'etat	ضرورة قومية
Radicalism	الراديكالية
Ramifications	تشعبات
Ratification	إقرار- تصديق
Realpolitik	السياسة الواقعية
Rebellion	تمرد- عصيان
Reconciliation	مصالحة
Recruitment	تجنيد- تطويع
Resorgimento	البعث
Restrictions	قيود
Revisionism	التعديلية
Revival	إحياء
Revolutionary	ثوري

- S -

SanctionS	عقوبات
Secularism	العلمانية
Self-sufficiency	اكتفاء ذاتي

Semitism	السامية
Separatism	الانفصالية
Settlement	تسوية
Skepticism	الشكوكية
Socialism	الاشتراكية
Societal	مجتمعى
Stabilization	توازن – استقرار
Stagnation	ركود – كساد
Subjection	خضوع – إخضاع
Subordination	تبعية
Surplus	فائض
Systematic	نظامى

- T -

Terrorism	إرهاب
Theocracy	الثيوقراطية– حكم رجال الدين
Theorist	مُنَظِّر
Tolerance	تسامح
Tribal	قبلى
Tribalism	القبلية
Tribute	جزية– إتاوة
Troika	مجموعة ثلاثية
Trusteeship	وصاية
Tyranny	استبداد– طغيان

- U -

Ultimatum	إنذار

Utilities	مَرافق

- V -

Vacuum	فراغ
Vengeance	انتقام
Veto	حق النقض أو الرفض
Viable	قابل للحياة (للنمو)
Vis-a- vis	Vis-a- vis

- W -

Warning	
Wartime	إنذار– تحذير
Westernization	زمن الحرب
Willing	غربنة
	راغب– مستعد

(2)

-A-

Absolute majority	أغلبية مطلقة
Achille's heel	كعب أخيل- نقطة الضعف
Allied control council	مجلس رقابة مشترك
Ambivalent history	تاريخ متناقض
American unilateralism	الانفرادية الأمريكية
Antiglobalization movement	حركة مناهضة العولمة
Arab nationalism	القومية العربية

-A-

Benelux countries	مجموعة دول البنلوكس (بلجيكا وهولندة ولكسمبورج)
Bilateral relations	علاقات ثنائية

-B-

Caretaker government	حكومة انتقالية (تسيير أعمال)
Case study	دراسة حالة
Catalyst force	قوة وسيطة
Cheap labour	عمالة رخيصة
Chemical warfare	حرب كيماوية
Chemical weapons	أسلحة كيماوية
Civil disobedience	عصيان مدنى
Civil service	الخدمة المدنية
Civil state	دولة مدنية
Civil war	حرب أهلية
Class consciousness	وعى طبقى

Class struggle	صراخ طبقى
Climate change	تغير المناخ
Cold war	الحرب الباردة
Collapse of communism	سقوط الشيوعية
Collective consciousness	وعى جمعى
Combined efforts	جهود مشتركة
Common economic space	فضاء اقتصادى مشترك
Communist block	الكتلة الشيوعية
Conscientious objection	اعتراض ضميرى
Council for mutual economic assistance	مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة
Criminal law	القانون الجنائى
Cuban missile crisis	أزمة الصواريخ الكوبية
Cult of personality	عبادة الشخصية (الفرد)
Cultural cold war	الحرب الباردة الثقافية
Cultural revolution	الثورة الثقافية
Cyber terrorism	الإرهاب الالكترونى

-B-

Davos World Economic Forum	منتدى دافوس الاقتصادى العالمي
Dayton Peace Agreement	اتفاقية دايتون للسلام
Dead market	سوق ميتة
Death penalty	عقوبة الإعدام
Decision making	صنع القرار
De facto	واقعى- قائم بالفعل
Defence spending	الإنفاق على الدفاع
Diehard conservatives	المحافظون المتشددون

Disaffected groups	الجماعات المضارة(الساخطة)
Divide and rule policy	سياسة فرق تسد
Double agent	عميل مزدوج

-B-

Economic embargo	حظر اقتصادى
Economic Interdependence	اعتماد اقتصادى متبادل
Economic Recovery	تعافى اقتصادى
Economic Stagflation	كساد اقتصادى مصحوب بالتضخم
End of History	نهاية التاريخ
Entente Cordiale	اتفاق دولى ودى
Ethnic Cleansing	التطهير العرقى
European Commission	المفوضية الأوروبية
European Council	المجلس الأوروبى
European Energy Charter	ميثاق الطاقة الأوروبى
European Equation	المعادلة الأوروبية

-F-

Fact finding commission	لجنة تقصى حقائق
Failed state	دولة فاشلة
False imprisonment	سجن تعسفى
Fifth column	طابور خامس
Fire sale prices	انهيار مالى
Financial meltdown	أسعار متدنية
Froza Italia	إلى الأمام إيطاليا

-G-

Generational conflict	صراع أجيال

Global economic crisis	أزمة اقتصادية عالمية
Global governance system	نظام حكم عالمى رشيد
Global warming	الاحترار الكونى
Grass roots political support	دعم سياسى أساسى
Green house gas emissions	انبعاثات غاز الاحتباس الحرارى
Gunboat diplomacy	دبلوماسية الزوارق الحربية

-H-

Hard currency reserve	احتياطى العملة الصعبة
Hard power	القوة الصلبة
Hegemonic power	قوة هيمنة
Hidden agendas	أجندات خفية
High representative	الممثل الأعلى
Historical determinism	الحتمية التاريخية
Historical dynamism	دينامية تاريخية
Historical legacy	إرث تاريخى
Historical materialism	المادية التاريخية

-I-

Identity crisis	أزمة هوية
Indispensable nation	دولة ضرورة (لا غنى عنها)
Information technology	تكنولوجيا المعلومات
Intellectual property	الملكية الفكرية
Interest groups	جماعات المصالح
Intrablock relations	علاقات داخل الكتلة
Iron curtain	الستار الحديدى

-L-

Laissez- faire capitalism	رأسمالية دعه يعمل
Lame duck	بطة عرجاء
Landmine ban	حظر الألغام الأرضية

League of nations	عصبة الأمم
Legitimate rights	الحقوق المشروعية
L'horreur economique	الرعب الاقتصادى

-M-

Marshal Plan	مشروع مارشال
Manichean world view	نظرة مانوية(ثنوية) للعالم
Member states	الدول الأعضاء
Middle class	الطبقة الوسطى
Millennium development goals	أهداف الألفية التنموية
Military superiority	تفوق عسكرى
Missile deployment	نشر الصواريخ
Money whitening	غسل الأموال
Multilateral negotiations	مفاوضات متعددة الأطراف
Multiparty Democracy	ديمقراطية التعددية الحزبية
Multipolar World	عالم متعدد الأقطاب

-N-

Narrow majority	أغلبية ضئيلة
Nation- state	دولة- أمة
National income	الدخل القومى
National product	جبهة التحرير الوطنية
National Liberation Front	الناتج القومى
National socialism	الاشتراكية القومية
National sovereignty	السيادة الوطنية
Near abroad	الخارج القريب
New world order	النظام العالمى الجديد

Noble peace prize	جائزة نوبل للسلام
Nonaligned countries	الدول غير المنحازة
No- man's land	أرض مشاع
Normative power	قوة معيارية
Northern hemisphere	نصف الكرة الشمالى
Nuclear disarmament	نزع السلاح النووى
Nuclear proliferation	الانتشار النووى

-O-

Offer and demand	العرض والطلب
Oil for food program	برنامج النفط مقابل الغذاء
Old guard	الحرس القديم
Open door policy	سياسة الباب المفتوح
Operation Desert Fox	عملية ثعلب الصحراء
Operation Desert Storm	عملية عاصفة الصحراء
Operation Rainbow	عملية قوس قزح
Opium wars	حروب الأفيون
Orange Revolution	الثورة البرتقالية
Organized crime	الجريمة المنظمة
Oslo peace process	عملية أوسلو للسلام

-P-

Party line	خط(سياسة) الحزب
Passive resistance	مقاومة سلبية
Per capita	لكل فرد
Per se	بذاته (فى حد ذاته)
Planned economy	اقتصاد مخطط

Policy of containment	سياسة الاحتواء
Political inclusion	تضمين سياسى
Political turmoil	غليان سياسى
Positive neutrality	الحياد الإيجابى
Post- cold war optimism	تفاؤل ما بعد الحرب الباردة
Power politics	سياسة القوة
Power shift	تحول القوة

-Q-

Qualitative changes	تغيرات كيفية (نوعية)
Quantitative changes	تغيرات كمية
Quasi war	شبه حرب
Quartet	اللجنة الرباعية (الاتحاد الأوروبى- الولايات المتحدة- روسيا- الأمم المتحدة)
Quid pro quo	مقابل- بدل

-R-

Racial discrimination	تمييز عنصرى
Raison d'etre	مبرر(سبب) وجود
Raison d'etat	ضرورة قومية (سبب حيوى بالنسبة للدولة)
Real income	الدخل الحقيقى
Rear guard action	معركة مؤخرة
Regional economic development	تنمية اقتصادية إقليمية
Religious minority	أقلية دينية
Renewable energy	الطاقة المتجددة
Retroactive effect	أثر رجعى
Rigged elections	انتخابات مزورة

Road map	خريطة طريق
Rome statute	تشريع روما
Rose Revolution	ثورة الورد
Rogue state	دولة مارقة
Rule of law	حكم (سيادة) القانون
Russia- first policy	سياسة "روسيا أولاً

-S-

Shooting war	حرب ساخنة
Sine die	إلى أجل غير مسمى
Sine que non	أساسي- لا غنى عنه
Single market	سوق موحدة
social capital	رأس المال الاجتماعى
Social contract	العقد الاجتماعى
social democracy	الديمقراطية الاجتماعية
Social justice	العدالة الاجتماعية
Social mobility	الحراك الاجتماعى
Soft power	تنمية اجتماعية اقتصادية
Socio economic development	القوة الناعمة
Sphere of influence	مجال نفوذ
Stability Pact for South Eastern Europe	معاهدة استقرار جنوب شرق أوروبا
Standard of living	مستوى المعيشة
State of war	حالة حرب
Status quo	الوضع القائم
Steering committee	لجنة تسيير
Step-by-step policy	سياسة الخطوة خطوة

Stick and carrot policy	سياسة العصا والجزرة
Strategic myopia	قصر نظر استراتيجي

-T-

Territorial waters	المياه الإقليمية
Think tank	مركز(مجموعة) أبحاث ودراسات
Transformative power	قوة تحويلية
Triple alliance	تحالف ثلاثي
Trogan horse	حصان طروادة
Turning point	نقطة تحول
Twin- track approach	أسلوب تناول مزدوج المسار
Tow Plus Four Talks	محادثات ٢+٤

-U-

Uncalled- for action	إجراء (تصرف) غير ضرورى
Underdeveloped countries	الدول المتخلفة
Unemployment rate	نسبة البطالة

-V-

Value- added tax	ضريبة القيمة المضافة
Viable economy	اقتصاد قابل للنمو
Voluntary political act	إجراء (تصرف) سياسى طوعى

-W-

War of nerves	حرب أعصاب
Warsaw pact	حلف وارسو
Washington Concensus	إجماع (توافق) واشنطن
Weapons of Mass Destruction	أسلحة الدمار الشامل
Welfare state	دولة الرفاه

Western hemisphere	نصف الكرة الغربى
Western oriented	غربى التوجه
White Man's burden	عبء الرجل الأبيض
White paper	تقرير (بيان) حكومى رسمى
World Bank	البنك الدولى
World Environmental organization	منظمة البيئة العالمية

-Y-

Yellow peril	الخطر الأصفر

(٣)

ABM (Anti Ballistic Missile Treaty)	معاهدة الحد من الصواريخ البستالية
AKP (Justice and Development Party)	حزب العدالة والتنمية (تركيا)
AN (National Alliance	التحالف القومى (إيطاليا)
APEC (Asia- Pacific Economic Cooperation	منظمة التعاون الاقتصادى بين أسيا ودول المحيط الهادى
ASEAN (Asian Pacific Economic Cooperation)	منظمة التعاون الاقتصادى بين أسيا ودول المحيط الهادى
ATTAC (Association for the taxation of finance transactions to aid citizens.)	
BRICS (Grouping of Brazil, Russia, India, China and South Africa.	تجمع البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا
CCP (Chinese Communist Party)	الحزب الشيوعى الصينى
CDU (Christian Democratic Union)	الاتحاد الديمقراطى المسيحى
CEE (Central and Eastern European Countries)	دول وسط وشرق أوروبا

CFSP (Common Foreign and Security Policy)	السياسة الخارجية والأمنية المشتركة
CIA (Central Intelligence Agency)	وكالة المخابرات المركزية الأمريكية
CPSU (Communist Party of the Soviet Union)	الحزب الشيوعى السوفيتى
CSDP (Common Security and Defience Policy	سياسة الأمن والدفاع المشترك
CSU (Christian Social Union)	الاتحاد الاجتماعى المسيحى
CWC (Chemical Weapons Convention)	اتفاقية الحد من الأسلحة الكيماوية
DC (Democrazia Cristiana)	الديمقراطية المسيحية (إيطاليا)
EBRD (European Bank for Reconstruction and Development)	البنك الأوروبى للإعمار والتنمية
EC (European Community)	المجموعة الأوروبية
ECB (European Central Bank)	البنك المركزى الأوروبى
ECJ (European Court of Justice)	محكمة العدل الأوروبية
ECSC (European Coal and Steel Community)	المجموعة الأوروبية للفحم والصلب
ECU (European Currency Unit)	الوحدة النقدية الأوروبية
EDC (European Defence Community)	مجلس الدفاع الأوروبى
EEA(European Economic Area)	المنطقة الاقتصادية الأوروبية
EEC (European Economic Community)	المجموعة الاقتصادية الأوروبي
EFTA (European Free Trade Association)	الجمعية الأوروبية للتجارة الحرة
EIDHR (European Instrument for Democracy and Human Rights)	الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان
EMP (Euro- Mediterranean Partnership)	الشراكة الأورومتوسطية
EMS (European Monetary System)	النظام النقدى الأوروبى
EMU (European Monetary Union)	الاتحاد النقدى الأوروبى
ENP (European Neighbourhood Policy)	سياسة الجوار الأوروبى
EP (European Parliament)	البرلمان الأوروبى

EPC (European Political Community)	المجموعة السياسية الأوروبية
ERM (Exchange Rate Mechanism)	آلية معدل سعر الصرف
ESDP (European Security and Defance Policy)	سياسة الأمن والدفاع الأوروبية
ESS (European Security Strategy)	استراتيجية الأمن الأوروبى
EU (European Union)	الاتحاد الأوروبى
EUBAM (Border Administration Mission)	مكتب تابع للاتحاد الأوروبى لإدارة ومراقبة حركة الانتقال عبر الحدود
EUCOPPS (Coordination Office for Palestinion Police Support)	مكتب تابع للاتحاد الأوروبى لتنسيق مساعدة الشرطة الفلسطينية
EURATOM (European Atomic Energy Commission)	مفوضية الطاقة الذرية الأوروبية
FDP (Free Democratic Party)	الحزب الديمقراطى الحر (ألمانيا)
GATT (General Agreement on Tariffs and Trade)	الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة
GNP (Gross Domestic Product)	إجمالى الناتج المحلى
GNP (Gross National Product)	إجمالى الناتج القومى
IAEA (International Atomic Energy Agency)	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ICC (International Criminal Court)	المحكمة الجنائية الدولية
IGC (Intergovernmental Conference)	مؤتمر بين الحكومات
IMF (International Monetary Fund)	صندوق النقد الدولى
ISAF (International Security Assistance Force)	القوة الدولية للمساعدة الأمنية
ISO (International Standardization Organization)	الهيئة الدولية للتوحيد القياسى

KLA (Kosovo liberation Army)	جيس تحرير كوسوفو
LN (Northem League)	تحالف الشمال (إيطاليا)
Mercosur (Mercado Comun dd sur)	السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية
NAFTA (North American Free Trade Agree-ment)	اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة
NATO (North Atlantic Treaty Organization)	منظمة حلف شمال الاطلنطى
NAC (North Atlantic Council)	مجلس شمال الاطلنطى
NGO'S (Non-Governmental Organizations)	المنظمات غير الحكومية
NIC'S (Newly Industrializing Countries)	الدول الحديثة التصنيع
NNP (New Neighbouhood Policy)	سياسة الجوار الجديدة
NPT (Non Proliferation Treaty)	معاهدة منع الانتشار
OPPEC (Organization of Petroleum Export-ing Countries)	منظمة الدول المصدرة للبترول
OPT (Occupied Palestinian Territories)	الأراضى الفلسطينية المحتلة
OSCE (Organization for Security and Coop-eration in Europe)	هيئة الأمن والتعاون فى أوروبا
PA (Palestinian Authority)	السلطة الفلسطينية
PCA (Partnership and Cooperation Agree-ment)	اتفاقية شراكة وتعاون
PCI (Communist Party of Italy)	الحزب الشيوعى الإيطالى
PDS (Democratic Party of the Left)	حزب اليسار الديمقراطى (إيطاليا)
PHARE (Aid to Poland and Hungary)	برنامجج معونة بولندا والمجر
PLO (Palestinian Liberation Organization)	منظمة التحرير الفلسطينية
PSI (Social Party of Italy)	الحزب الاشتراكى الإيطالى
SALT (Strategic ms Limitation Talks)	محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية

SEA (Single European Act)	القانون الأوروبى الموحد
START (Strategic Arms Treaty)	معاهدة خفض التسلح النووى
TIM (Temporary International Mechanism)	ألية دولية مؤقتة
TACIS (Technical Assistance to the Common wealth of Independent States	المساعدة الفنية لدول الكومنولث المستقلة
UM (Union for the Mediterranan)	الاتحاد من أجل المتوسط
UN (United Nations)	الأمم المتحدة
UNDP (United Nations Development Program)	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNEF (United Nation Emergency Forces)	قوات الأمم المتحدة للطوارئ
UNRWA (Unites Nations Relief and Works Agency)	وكالة الإغاثة والتشغيل التابعة للأمم المتحدة
UNSC (United Nations Security Council	مجلس الأمن الدولى
VAT (Value- Added Tax)	ضريبة القيمة المضافة

الكتاب المشاركون

كرزيستوف بوبينسكي - Krzysztof Bobinisky

رئيس منظمة Unia& polska البولندية المدافعة عن فكرة انتماء بولندا إلى القارة الأوروبية. من مواليد المملكة المتحدة. درس التاريخ الحديث فى أكسفورد-Magdalen College، عمل مراسلاً من وارسو لصحيفة "فاينانشال تيمز" على مدى عدة سنوات، ثم أصدر بعد ذلك مجلة Unia& Polska المكرسة لقضايا التكامل الأوروبى. يكتب فى مطبوعات مختلفة مثل: Open Democracy و European Voice، كما يقوم بالتعليق على الشئون والقضايا المعاصرة فى الإعلام الالكترونى.

مارك جلبرت - Mark Gilbert

أستاذ مشارك (فى التاريخ المعاصر) بجامعة ترنتو-Trento، وأستاذ الدراسات الأوروبية بجامعة Johns Hopkins SAIS Bologna، من مؤلفاته:

The Italian Revolution: The End of Politics, Italian style? (1995).

Surpassing Realism? The Politics of European Integration since 1994 (2003).

يعكف الآن على كتابة عمل عن التاريخ السياسى لأوروبا منذ الستينيات.

ديفيد شامبو - David shambaugh

أستاذ العلوم السياسية والشئون الدولية، ومدير برنامج سياسات الصين فى Elliott School of Interna-tion al Affairs (جامعة جورج واشنطن). زميل غير مقيم لبرنامج دراسات السياسة الخارجية- (معهد بروكنجز)، وهو حجة فى الدراسات الخاصة بالصين المعاصرة.

فيليب ستيفنز - Philip Stephens

محرر مشارك ومعلق سياسى بارز فى صحيفة "فاينانشال تيمز". من مؤلفاته:

- Politics and the Pound (1996)

- Tony Blair: A Biography (2004)

عضو مجلس تحرير "فاينانشال تيمز". مدير ديتشلي فونديشن- .Ditchley Foundation مستشار معهد الحوار الاستراتيجي Institute for Strategic Dialogue ومنتدى الحوار الفرنسي- البريطاني -Franco British Colloque.

پول تيلور - Paul Taylor

محرر مشارك بوكالة "رويترز" متخصص في الشئون الأوروبية. مقيم في باريس. عمل مراسلاً لوكالة الأخبار الدولية (لمدة اثنين وثلاثين عامًا) من باريس وبروكسل وبرلين وبون ولندن والشرق الأوسط. شارك بالكتابة في: Europe Today (1999) تحرير: رونالد تيرسكي) و Les Frontiers de l'Europe (2001) تحرير إيلي بارناڤي).

رونالد تيرسكي - Ronald Tiersky

أستاذ العلوم السياسية في أمهرست كولدج - .Amherst College المحرر العام لسلسلة كتب -Europe To day، يتناول في أعماله القضايا الخاصة بفرنسا وأوروبا والعلاقات الأطلنطية وعقائد الحروب العادلة. من مؤلفاته:

- Francois Mitterrand: A Very French President, 2nd ed. (2003).

- Europe: A Year of Living Dangerously (2004), with Alex Tiersky.

- Euro- Skepticism: A Reader (2001).

ناتالي توتشي - Nathalic Tocci

زميلة معهد الشئون الدولية في روما Instituto Affair Internazionali, Rome، و -Transatlantic Acade my، واشنطن دي سي. من مؤلفاتها:

The EU and Conflict Resolution (2007).

EU Accession Dynamics and Conflict Resolution in Cyprus (2004).

حاصلة على جائزة أنا ليند- (2008) Anna Lindh عن دراساتها عن السياسة الخارجية الأوروبية.

چون ڤان أودينارن - John Van Oudenaren

مدير مشروع المكتبة الرقمية العالمية World Digital Library فى إطار مكتبة الكونجرس. سبق أن عمل رئيساً للقسم الأوروبى بمكتبة الكونجرس وباحثًا أول فى مؤسسة RAND، ومديراً لمكتب "راند" الأوروبى فى دلفت- Delft وهولندة، وعضوا فى لجنة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية. له عدد كبير من الكتب والأبحاث والمقالات التى تتناول السياسات الأوروبية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية الأمريكية، ومن بينها عمله الشهير:

Uniting Europe: An Introduction to the European Union (2004).

بنديتا ڤولتولينى - Benedetta Voltolini

طالبة دكتوراه بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية:

London School of Economics and Political Science.

تتناول فى كتاباتها العوامل المؤثرة فى صنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى، والصراع الإسرائيلى الفلسطينى. باحث مشارك فى معهد الشئون الدولية - روما.

هيلجا أ. ولش - Helga A. Welsh

أستاذ العلوم السياسية بجامعة ويك فورست- .Wake Forest University تركز فى دراساتها الصادرة مؤخرًا عن السياسة الألمانية على: العدالة الانتقالية والوحدة الألمانية وإصلاح التعليم العالى. عضو هيئة تحرير الموقع الالكترونى "German History in Documents and Images"، وهو المشروع الذى يديره معهد التاريخ الألماني- German Historical Institute، (واشنطن دى. سى).

المترجم في سطور:

طلعت الشايب

- كاتب ومترجم مصرى من مواليد ١٩٤٢.

- تخرج فى قسم اللغة الإنجليزية بكلية المعلمين بالقاهرة (١٩٦٢)

- عمل بالتدريس والترجمة والصحافة الثقافية فى مصر والكويت وقطر.

- عمل مترجما بالقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية فى الفترة من ١٩٦٨: ١٩٧٤ حيث شارك فى ترجمة عدد كبير من المراجع والوثائق والمؤتمرات (من وإلى العربية والإنجليزية والروسية).

- عمل مستشارا ومنسقا للمشروع القومى للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) ومساعدا لمدير المركز القومى للترجمة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠).

- المحرر الرئيسى لموسوعة الأعمال الكاملة للرئيس الماليزى السابق "مهاتير محمد"، الصادرة بالإنجليزية والعربية عن دار الكتاب المصرى - دار الكتاب اللبنانى (١٩٩٦)، ومترجم ثلاثة أعمال منها هى: "التحدى"، و"الإسلام والأمة الإسلامية"، و"خطة جديدة لآسيا".

- حصل على جائزة الهيئة العامة لقصور الثقافة لأحسن رواية مترجمة (١٩٩٧) وهى "البطء" لـ "ميلان كونديرا".

- حصل على جائزة اتحاد الكتاب للترجمة (٢٠٠٣).

- عضو اتحاد الكتاب ولجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة، ولجنة الإنسانيات بالمركز القومى للترجمة، ومجلس تحرير مجلة "أدب ونقد"، ورئيس تحرير سلسلة "آفاق عالمية" (٢٠٠٢ - ٢٠١٠)، ومحرر سلسلة "ميراث الترجمة" (٢٠٠٦: ٢٠١٠).

ترجم نحو أربعين عملا من بينها:

- حدود حرية التعبير (تجربة كُتّاب القصة والرواية فى مصر فى عهدى عبد الناصر والسادات)، رسالة دكتوراه للمستعربة السويدية مارينا ستاج. (شرقيات - ١٩٩٥)

- المثقفون، تأليف: پول چونسون (شرقيات - ١٩٩٨)

- صدام الحضارات. تأليف: صامويل هنتنجتون (سطور - القاهرة ط. أولى ١٩٩٨، ط. ثانية ١٩٩٩- ط. ثالثة ٢٠١٥ (عن الهيئة العامة العامة للكتاب)

- فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى. تأليف: آرثر هيرمان (المشروع القومى للترجمة - ط. أولى ٢٠٠٠، ط. ثانية ٢٠٠٩)

- الحرب الباردة الثقافية: دور المخابرات المركزية الأمريكية فى عالم الفنون والآداب. تأليف: ف. س. سوندرز (المشروع القومى للترجمة - ط. أولى ٢٠٠٢، ط. ثانية ٢٠٠٣، ط. ثالثة ٢٠٠٤، ط. رابعة ٢٠٠٩)

- فى طفولتى: الطفولة فى السيرة الذاتية العربية. رسالة دكتوراه للمستعرب السويدى تيتز روكى. (المشروع القومى للترجمة - ط. أولى ٢٠٠٢، ط. ثانية ٢٠٠٩)

- غياب السلام. تأليف: نيكولاس جويات (المشروع القومى للترجمة ٢٠٠٥)

- الفنون والآداب تحت ضغط العولمة. تأليف: چووست سمايرز (المشروع القومى للترجمة ٢٠٠٥، ط. ثانية: مشروع مكتبة الأسرة ٢٠٠٩)

- نحو فهم للعولمة الثقافية. تأليف: پول هوپر، (المركز القومى للترجمة - ٢٠١١)

- أدب الحرب الباردة: كتابة الصراع الكونى، تحرير وتقديم: أندرو هاموند، (المركز القومى للترجمة ٢٠١٥)

- العقيدة العسكرية: "دليل مرجعى"، تأليف: بيرت تشابمان، (المركز القومى للترجمة ٢٠١٥)

- الأبيض المتوسط: بحر ليس كمثله بحر، (المركز القومى للترجمة، تحت الطبع)

ومن ترجماته فى الإبداع:

- البطء، رواية "ميلان كونديرا"، (شرقيات - ١٩٩٦)
- الملاك الصامت، رواية "هينريش بول"، (الهيئة العامة لقصور الثقافة - ١٩٩٧)
- فتاة عادية، رواية "آرثر ميللر" (شرقيات - ١٩٩٧)
- عاريا أمام الآلهة، رواية "شيف كومار"، (شرقيات - ١٩٩٨)
- الحرير، رواية "أليساندرو باريكو"، (الهيئة العامة لقصور الثقافة - ١٩٩٧، ط. ثانية ٢٠١٢)
- الخوف من المرايا، رواية "طارق على"، (المشروع القومى للترجمة - ٢٠٠٠)
- اتبعى قلبك، رواية "سوزانا تامارو" (شرقيات - ٢٠٠٠)
- بقايا اليوم، رواية "كازو ايشيجورو" (المشروع القومى للترجمة ٢٠٠١، ط. ثانية ٢٠٠٩)
- الحمامة، رواية "باتريك زوسكند"، (شرقيات - ١٩٩٩)
- هوس العمق وقصص أخرى، باتريك زوسكند (توت - ٢٠٠٣)
- أنا القمر: مختارات من الخرافة الصينية (الهيئة العامة لقصور الثقافة - ١٩٩٩)
- أصوات الضمير، مختارات شعرية (سما - ١٩٩٩)
- مكتوب: مختارات من پاولو كويليو (ميريت - ٢٠٠٤)
- كتاب صلاح الدين، رواية "طارق على" (كتب خان - ٢٠١٤)
- العالم قصة قصيرة (مختارات - الهيئة العامة لقصور الثقافة - ٢٠١٤)

قام بمراجعة ترجمة نحو عشرين عملا من بينها:

- ربما فى حلب ذات يوم، مختارات من القصة الأمريكية، (ترجمة: أحمد الشيمى)
- عالم آخر ممكن، تأليف: هـ. باتوماكى و ت. تفانين (ترجمة: محمد فرج)
- موسوعة كمبريدج للتاريخ: تاريخ الفكر السياسى فى القرن العشرين (ترجمة: مى مقلد)
- جدل الإسلام والمعرفة فى عالم متغير (ترجمة: ملك حماد)

- العولمة والثقافة، تأليف: جان نيدرفين بيترس، (ترجمة: خالد كسروى)
- الحرب الباردة الكونية، تأليف: أود آرن وستاد (ترجمة: مى مقلد)
- السلام المستحيل، تأليف مارك ليفين (ترجمة: أنوار عبد الخالق)
- ظلال شجرة الرمان - رواية طارق على (ترجمة: محمد عبد النبى)
- راحلة من أفريقيا - رواية أ. دانيسن (ترجمة: رانيا خلاف)
- انحسار القوة الأمريكية - تأليف أ.ڤالرشتاين (ترجمة: إيزيس عبد الحكيم).

التصحيح اللغوي : محمد سيد
الإشراف الفني : حسن كامل